











**العقد الثاني في علم الصرف**

ويقال - التصريف ايضا وهو تفصيل من الصرف سمي به العلم به لكثرة التصرف  
 بنسبة بنى اللغة العربية وحقيقة التصريف لغة التغيير واصطلاحا يؤخذ  
 تارة باعتبار الهمز وهو تحويل الواصل الواحد الى امثلة مختلفة لثلاث مقصودة  
 لا تحصل الا بها وتارة باعتبار العلم وهو المن بالقرين هنا قد ذكرنا في المقدمة  
 انه العلم بالبحث عن احوال هيئات الكلمات العربية التي صفت الهيئات لا في قياس  
 واطراد عطف تفسير للقياس المراد به هيئة الكلمة في الحالة العارضة لها من عدد  
 حروفها المرتبة وحركاتها وسكناتها المعينة مع اعتبار الزوائد والاصول كل في موضعه  
 والمراد باطراد تلك الهيئة جريانها في جميع المواد من جهة الدلالة على المعنى المن  
 كهيئة ضرب الفعل الماضي وهيئة يضرب الفعل المضارع فانه ايما وجدت  
 الهيئة الاولى تدل على الزمان الماضي وايما وجدت الهيئة الثانية تدل على الزمان  
 الحاضر والمستقبل والمراد باحوالها الاعراض الذاتية اللاحقة للكلمات باعتبار  
 الهيئات كالقلب والادغام والحذف والنقار والكتن وبما يبحث عنها حملها  
 على الكلمات لك اعتبار كقولك قال مقلوب العين وقد غم العين نحو ذلك  
 فخرج عن الحد علم النحو لانه ليس يبحث عن احوال الكلمات بل عن احوال المركبات

Süleymaniye U. Kutüphanesi  
 Kısım: H-Hittin  
 Yıl: 1311  
 Eski kayıtlar: 743



باعتبار انادنا لكلمات اول وكذا اعلم للغة والاشتقاق لانها لب ما تخبر عن احوال  
 الكلمات باعتبار الربيات بل الاول ان حث على احوالها باعتبار موادها وجواهرها والكلمات  
 باحث عنها باعتبار نسبة بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية وقد عرفت ذلك  
 في المقدمة وفي الربيات بالاطراد الصرفة بما يجتنب عن الربيات المطردة  
 الموضوعية بالوضع النوعي لا عن جميع الربيات فان قلت قد خرج عن التعريف  
 بقوله عن احوال الربيات الكلمات اكثر ابواب التصريف لا التصريف بحيث عن نفس  
 الربيات كما للمضارع والاسمي الفاعل والمفعول ونحوها اذ يعرف النفس  
 الربيات لا احوالها وكذا يجتنب عن احكام لا تعلق لالربيات ولا باحوالها  
 كالوقوف والقفى الاسماء والادغام اذ كانت هذه الربيات في الاخر اذ كانت  
 الحرف الاخير ليست بربيات الكلمات ولا باحوالها فالحجب عن الاول ان المراد  
 بالماضي والمضارع وغير ذلك مفهوما نه لا ما صدقت هي عليه من المواد  
 ولا شك ان تلك المفهومات عارضت لتلك المواد لانك اذا قلت طلب باض  
 ويطلب مضارع مثلا فقد حكمت على ما بين الربيين بالماضوية والمضاربة  
 فها من احوالها وبهذا عن انك انما لا تمانه لا يقال لا احوالها ولا خير الربي  
 انما احوالها اذ يطلق على احوال بعض الشيء احوال ذلك الشيء وبهذا الجائز  
 تركنا بمخافة الاطلاق ولا مدخل للحروف والاسماء التي كلة لانه الصورة  
 والبناء ونحوه وما اذا وصي ونحو ذلك فها في الربيات المطردة فان قلت  
 الربيات اعم من ان يكون عارضة للكلمات لادانها وبسبب مواد عارضة كالنثبة  
 والجمع ونحو ذلك كالجبي ومن الاسماء التي كلة ما هو مشي وجمع مثل جادهم  
 وهذا وبنو او اللذان والذين ومصر مثل النيات في نصير التي فيكون لا شار  
 ذلك مدخل في تلك الربيات قلت اما المثنيات والجمع المذكورة فليست  
 بمثنيات وجمع حقيقة بمعنى انما حاصلة من تغيير مفرداتها بل هذه الالفاظ موضوعية  
 بمعنى ثنائية والجمع ابتداء من غير ان تحصل من تغيير لفظ اخر واطمة الثنية والجمع على  
 بطريق الجوز والما المصغر المذكور فقليل لا يعسوبة واما هي اي تلك الربيات  
 في الالفاظ والاسماء الممكنة في الاسمية البعيدة عن مشابهة الحروف في العدة فها

اولا

والعمدة فها من بين الكلمات تلك الالفاظ والاسماء المتصلة بها وقد عرفت  
 في العقد انك من المصدر واسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان والالان  
 والتفضيل والصفة المشبهة وانما كانت العمدة بهذه الكلمات لكون جميعها  
 في ذاتها من انضمام امراضها على تلك الربيات الالبعض لا فاعلا خارجا عنها  
 كلبس ونم وبشر وبعض المصادور ولعل المراد بها مصادرا لثلاثيات  
 لما قالوا ان لا ينس فها من مصادرها الرباعية والخماسية والسادات  
 فهي فيكسمة مطردة وايضا قد يوحى ض عطف على قوله لكون جميعها لاس  
 اي الالفاظ والاسماء المتصلة بها نوع اخر من تلك الربيات بسبب امور  
 عارضة لها من اطلاق كلة قام بقول او ادغام كان في ندعة وغيرهما كالخذف  
 في مثل فاض دعت والغيرها من اسما المتكينة كزبد ورجل بصرة ومدينة  
 فلا يحصل لها تلك الربيات الا بسبب عارضة لها كالنصير مثل زيد ورجل  
 والنسبة مثل بصري ومدني والثنية مثل زيدان ورجلان والجمع مثل زيدون ورجل  
 فان هذه الربيات مطردة اينما وجدت مدلولها في قطع النظر عن تلك العوارض  
 فليس في الاسماء المتكينة بربيات مطردة اذ هي ليست بشتات والربي  
 المطردة باعتبار الذات انما تجرى في المشتات كالا فاعلا والاسماء المتصلة بها  
 وبالجملة الربيات المطردة تعرض لا فاعلا والاسماء المتصلة بها من وجهين  
 باعتبار الذات وباعتبار امور عارضة وبسبب اسما باعتبار ان في فقط  
 فيكونان عمدتين في تلك الربيات لهما مدخل كثير فها فيكون المذكورات اول  
 اعني الالفاظ المتصلة بها او لي بالتقديم في فها هذا اعني في الصرف والبحث  
 عن احوال الربيات المطردة والعوارض المذكورة التي تعرض بسبب نوع اخر  
 من تلك الربيات فها ما هي عارضة لا غرض منوية اي لا غرض راجعة الى  
 جانب المعنى كاقادة معني زائد على معنى الاصل وناكيد كالحاق الضائر المتصلة  
 ونوني التاكيد الخفيفة والثقيلة بالافعال مثل ضرب وضربوا وضربت وضربنا  
 وليضربن ويضربن فان الفرض من الحاق الضائر اقادة صدور الفعل اعني  
 المشي والجمع او الحاق طلبة المسكلم ومن الحاق النونين اقادة تاكيد النسبة



وكما تصغير واخواته من الكبر والنسبة ونحوهما فان التصغير والنسبة والتكبير مثلا  
 كضرب وضاربي وضوارب لا فائدة معنى التحقير والنسبة والجمعة فيما فوق العشرة  
 ومنها ما هي عارضة لا غرض لفظية اي راجعة الى جانب اللفظ كتحفيفه وتحسينه  
 كالاعلال والادغام والامالة وغيره كالوقوف والروم والاسماء فان الوقوف والاسماء لا يخلو  
 اللفظ وتحسينه ولا دخل لانه كما يستوفى تفصيلا والاسماء الفصل في بيان  
 العوارض لا غرض معنوية وبين العوارض لا غرض لفظية في البحث لانها متمايزان  
 بحالها فان النسب بخللها في الوجود كذلك فعمل العقد ثلثة اسماء لبيان الهيئات  
 الذاتية لانها لا يتصل بها من الاسماء وليست هيئات تحصل بسبب عوارض  
 لا غرض معنوية وليست هيئات تحصل بسبب عوارض لا غرض لفظية اعلم  
 ان من واجبهم ان يذكر قبل الشروع في الفن كالمعرف مثل امور معينة لفظية تخص  
 لفظه بعبارة شروعه وسهولة في طلب تعريف الفن وبيان موضوعه وغايته والادغام  
 المستعمل فيه فلما اشار الى تعريف فن الصرف بانه العلم بالبحث عن احوال  
 هيئات الكلمات والى موضوعه في ضمن تعريف بانه الكلمات العربية حيث بينها  
 المطرقة وقد استفيد من سبق الكلام الاشارة الى غايته بانها غصته الانسان  
 عن الخط في الاعمال والادغام امثالهما اراد ان يشير الى الاصطلاحات المستعملة  
 المسماة بالبادي التصويرية فقال او تمهد بهذا فاعلم ان من اهم ما ينبغي ان  
 في علم ان يطبع اول ما في قبل الشروع في معاملة على المصطلحات الكثيرة الدور  
 والكبان في ذلك العلم لئلا يتشوش عليه الكلام في أثناء المباحث وانما تبعد  
 بكثرة الدور لان الاصطلاحات التي كانت فريدة في الدور ومختصة بمبحث  
 دون مبحث ينبغي ان تذكر في تلك المباحث لا قبل الشروع في الفن ولهذا  
 لم يذكر ههنا اوله الفقه المسماة بالبادي التصديقية وهي الشواهد من كلام  
 الفقهى وكما لا يياتي ولا شمار لانها ليست بحالة الورد وكما صارت  
 الهندسة بمختصة لمبحث دون مبحث فتقول الود والبار والالف  
 مطلقا سواء كانت متحركة او ساكنة مدة اول اسمي في عرفنا هذا اي في عرف  
 الفقهيين حروف العلة ومعلقة بكثرة ما يوضع لها من التبشير لانها

لانها متغيرة بالحذف والقلب والاسكان ولا ينفى على حاله عند مجاوزتها لما يخالفها  
 من الحركة والحرف فهي كاللابل المتخرف المزاج المتغير من حال الى حال وما الى لفظ  
 لم يكن في حروفه الا اصول شيئا منها اي من حروف العلة حال كون ذلك اللفظ من الاسماء  
 والافعال سواء كان في زوائده شيئا منها او لا يكون ايضا يسمى صحيحا وساما  
 لصحة وسلامته عن العلة والتغير كالضرب فانه ليس في حروفه مطلقا حرف علة  
 والتخروج فانه لم يكن في حروفه الا اصول حرف علة وان كان في زائده وهو الواو  
 بدليل ضريح يخرج ونحو ذلك كما مر في الاستفان وما الى فعل واسم فيه في حروفه الا اصول  
 ذلك اي شي من حروف العلة يسمى مفعلا لا اعتبارا باعتدال بعض اجزائه فان كان حرف  
 العلة واحدا لما اي فعل واسم هو اي الواحد في موضع فانه يسمى شيئا لا كعدد وبسر  
 للمائة ما فيه الصحيح في التصاريف من الافراد والثنية والجمع والتذكير والتانيث ونحوها  
 كعدد وعدا وعدا وعدت وعدت كضرب ضربا ضربوا ضربت ضربت وكذا المماثلة  
 اسم الفاعل المفعول منه لا يسمى الفاعل المفعول في الصحيح كواعدو موعود وكضارب مضروب  
 حيث لم يعمل فيها كالم يعمل في تصاريف الصحيح وكذا المماثلة امره الامر من الاجوف في الزنة  
 نحو عدد كاتون ونحو ما هو في موضع عينة راجع في كاتون البيع كان وسطا واعتدلا  
 ما فيه من حروف العلة خال ليس فيه شيئا المعلق بمنزلة العدد في باب الاجوف  
 وهو الذي لا جوف له اي يكون وسطا خاليا ويسمى في الثلاث ايضا كون ما فيه  
 اذا حكت عن نفسك اي اذا بينت منه الكلام وحده على ثلثة احرف لا يتخرف فيه  
 الوسط فيبقى الفاء واللام مع ضمير المتكلم كقلت وبعث وانما اعتبر حكاية النفس  
 مع ان حكاية المخاطب في جمع الموانث القابضة منه كذلك كقلت وقلن لان القابضة التثنية  
 لا ابتداء بها فله تعريف الماضي والمضارع والاجوف على ثلثة احرف في التثنية والاشارة  
 بخلاف غير الاجوف فانه في اربعة احرف كضربت وبعثت ورمى وطبع  
 وما هو في موضع لا يدعى شيئا فاعلم منقوصا يقال نقص الشيء ينقص نقصا من باب الاول  
 اذ لم يمتح ونقصه انقصه نقصا اي اسقطت اخره بقدر ولا يتعد كالاعمال الاخر  
 فكانت في حكم العدم فصارت الكلمة كالناقص والمنقوص بل ينقص كثيرا بالحذف  
 بالجرم والوقوف مثل يغزو اغزوا فتصير ناقصة او منقوصة حقيفة



ويسمى في الاربعة ايضا كونه ماضية ذلك ماضى الماضى اي ماضية الذي حصل عند الكتابة  
 عن نفسك كدعوت وربت وان كان ما وجد في اللفظ من حروف العلة متقدما من جنس  
 او جنس بن قايها اي الحرفان في موضع فانه وعينه او في موضع عينه ولا يسمي  
 لفظا مقرونا لثقات حروف العلة اي لاجتماعها مع انفرادها فيه اي في ذلك اللفظ  
 علامتا ثقات لفظا ولا قران مقرونا قبل ما في موضع فانه وعينه لا يجيء في الفعل  
 بل يختص بالاسم مثل لو ادني جراه ويوم حيث اجتمع في فائهما وعينه والواو والياء  
 ووقع الواو فانه الاول عينا في الكا وطلوى وعيسى كرضي اي ضعف حيث اجتمع في عينها  
 ولا هما حرفا علة الواو والياء في الاول يا ان في الكا وما يما في موضع فانه ولا يسمي  
 لفظا لما ذكره مقرونا لا قران حرفي العلة بعين كيد في الاسم اصله يدى ووقع في الفعل  
 اي حفظ وما كانا فلان يقول بها فاسم وهو ان يكون جميع حروف الاصول حروف العلة  
 فلم لم يحدوه قسما ولم يسموه اسماء راي في دفعه بقوله ولم يحدوا بما جميع حروف الالف  
 والعين واللام حروف العلة كالواو في الاسم لا الالف الموضوعة للحروف كالياء والواو  
 والفاء كلها اسماء وبقيت ثلث باات في الفعل اي كتب الباء ولم يسموه باسم لندرة  
 فكانه معدوم فاقام الفعلة خمسة المئات الاجز في الناقص الليف المقرون والمفروق  
 وكل من الصحيح والمفروق اما مثل عينه ولا منه في الثلاثي كالمدة في الصحيح والواو في المجتزأ في الفعل  
 المتالي والوجه هو ما يرى بين السماء والارض من الخلافة في العقل لليف المقرون اصولا لا د  
 وود وجود او تمان فانه ولا منه الاول وعينه ولا منه في في الرابعي كقول في الصحيح  
 ودلول اي رجع الصوت باليكاد في المفرد المتالي ووضعي اي تقصوت اصل وضو  
 في الفعل الاجز في يسمي مضافا لثقات الحرف من جنس واحد وقد يسمي في فعل ايضا  
 مضافا لثقة تركه لا كلاما في الابنية الاصلية وليس فقل من المزيادات واذا كانت  
 احدا اصوله اي اصول كل من الصحيح والفعل بهمة يسمي ماضيا فان كانت فانه  
 فيسمى ماضيا فانه لا يسمي ماضيا في اوله وعينه فهو ماضيا في كل ما في اوله ولا يسمي ماضيا  
 كفجاء وجاء فقد علمت من هذا ان بين الصحيح والمفروق كذا بين قام والمفروق ماضية كلية  
 واما بين ما بين المضاف او بين الماض والماض كذا بين المضاف والماض فمجموع  
 وخصوص من وجه والاشارة فليكن بفتحها عن نفسك واللفظ الاربعة

واللفظ الدال بهيئة اي باستقلال بهيئة واحترز عن مثل صيوع وخبون كاد  
 بمجموع بهيئة وما دونه كما عرفت مفصلا على الزمان الماضى المتقدم على زمان التكلم  
 يسمى ماضيا بمعنى مدلوله وعابرا بالعدل لاجل ان يضافا من غير ما في موضع  
 سمي به ليعبر به لوله اعني الزمان الماضى فكل من التسميتين من قبل التسمية  
 للدال بوصف المدلول والدال على الزمان الحاضر اي وقت التكلم او الاق بعد زمان  
 التكلم بما اي بالهيئة يسمي مضارعا لا المضارعة هي التي بهانه وذلك الفعل به  
 لاسم انما في الحركات والسكنات كما يجيء ومستقبلا لانك مستقبل متوجه  
 الزمان الا في الذي هو احد مدلوليه وعابرا بالعين المجردة من الفاعل بمعنى الباقي  
 فالزمان الا في هو من جزاء الزمان اذ بعضا مضى وبعضا حضر فبقى الا في فعل الاداء  
 التسمية باعتبار ذات الفعل وعلى الاخيرين باعتبار مدلوله كسمية الماضى والدال بالوضع  
 على طلب الفعل في الفاعل المتأخر او الغائب او المتكلم بسمي امرا سوا كما بطريق الاستعلاء  
 كقولك سيد بعد فعلك اذ بطريق الخضوع كقولنا اللهم اغفر لي او بطريق المبالاة  
 كقولك لمن ياب ويك رتبة الفعل كذا ايها الاخ فان جميعها ما يطلق عليه عرف في الفاعل  
 وانما في عرف بل لبيانها فالامر مختص بما هو بطريق الاستعلاء ويسمى تكميلا وانما في  
 التماسا وقيد الدلالة بالوضع لا الدال على طلب الفعل بطريق التجوز كقولك رحمه الله  
 بمعنى رحمه لا يسمي امرا والدال على المنع عنه اي على منع الفاعل كقولك ونهيه عن الفعل  
 كذا لك اي بالوضع يسمي نهيا سوا كما ايضا بالاستعلاء كقولك لعبدك لا تفعل كذا  
 او بالخضوع نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او بالمبالاة كقولك لا تفعل كذا ايها الاخ  
 وانما في عرف البيان فالامر مختص بالاداء والاضماران كما سبق واحترز بالوضع عن نحو  
 لا حياة الله وكل من التسميتين تسمية للدال في اسم المدلول **السمط الاول**  
 مبتدأ وجزه محذوف لا يراى مباحث هيئت مطلق الاسماء المتعينة وجعلها  
 جزء من اجزاء الفن ان الحق بالبحث في هذا المقام وان كان احوال الهيئات  
 المذكورة اعني هيئت الموضوعات بالوضع النوعي لان الحق بالبحث بها  
 هو احوال الهيئات المطردة التي تعرض للكلمات له وانها هي لا تكون  
 الا ما هي موضوعا باعتبار ذاتها بالوضع النوعي وهي اي تلك الموضوعات

اي هذا قوله  
 في قوله اعلم الى اخره تأويل  
 هذه الالف والواو منه تمهيد



الالف كلاً وبعض الاسماء المتكثرة اعني ما ينصل بها بالالف والباء في الاسماء في هذا  
 موضوعه بالوضع الشخصي قد عرفت تفصيل ذلك في العقد الاول فليتم في هذا ان المن  
 بالبحث بهذا بوجوه الالهييات الالف والباء المتصلة بالادون هيئات الاسماء  
 بالنظر الى هذا كان الالف انما تنصاري على الاولين وترك لا خير في هذا المقام بل في الف مطلقاً  
 لكن جرت عادة الاصحاب بتقديم ضبط اجمالي المطلق هيئات تلك الاسماء الى الاسماء المتكثرة  
 متصلة بالالف والباء لا تنميها للبحث وتكميلاً للفائدة كما هو راب القوم بوردون في علم  
 اوزن بحث ما ليس مقصوداً فيه كمثل الفلسفة في الكلام كيمياء للصناعة او للبحث وتكميلاً  
 للفوائد والعوائد فنحن ايضا سلطنا طريقهم وابتغنا لوزيرهم بمعنى الطريقة فجعلنا  
 السمت ثلثة فصول لضبط هيئات الاسماء المتكثرة على الاطلاق وبيان هيئات الالف  
 وبيان هيئات الاسماء المتصلة بالالف كمن الاسم والفعال كما علمت في العقد الثاني اما مجرد وهو  
 المركب من الحروف الاصول فقط او مزيد وهو المتضمن بشئ من الزوائد ونعلم ان تقييد مجرد  
 على المزيد عند قصد تفصيلها كما لو اوجب لها مجرد اصل والمزيد فرع والاصل مقدم على الفرع  
 فجعلنا كل فصل من الفصول الاولين صنفين ببيان هيئات مجرد ومن كل من مطلق الاسم  
 والفعال وبيان هيئات المزيد منه اي من كل ولم فصل بالثالث كذا كذا لم يجعل الفصل  
 صنفين ببيان هيئات مجرد وبيان هيئات المزيد من الاسماء المتصلة لا شباك مباحث مجردة  
 ومزيرة اي لا اختلاط بها ومنها فلا يميز بينهما بفصلين بل يبين مجرد كل رسم  
 ومزيرة في بحث الاسم ففى هذا السمت اربعة اصناف **فصل الفف الاول**  
 من الفصل الاول ببيان هيئات الاسماء المجردة وقد عرفت ان الاسم المجرد ثلثة اصناف  
 ثلاثي كرجل ورباعي كجوف وثمانى كسيف جل وهيئات الثلاثي المجرد الكائن منه  
 اي من الاسم عشرة في الواقع وكان المختل العقلي بعد وجوب الابداء بالمتحرك لا يستشاع  
 ضده اي يكون ضده وهو الابداء بالكن مسبقاً اي مستكرماً ومتصرفاً وان كان ممكناً  
 في نفسه كما هو عندنا معاشرا المحققين او لا متناعه وعدم امكانه في نفسه كما هو عند البعض  
 يعني ان الابداء بالمتحرك في لغة العرب واجب لا تفاق لكن ذلك عند المحققين بتعقبات الابداء  
 بالكن فالوجوب بمعنى الاحسنية والاولوية التي هي الوجوب العرفي وعند البعض  
 لا متناعه وتقديره فالوجوب بمعنى العقلي اي لولاه لا متناعه وسيجي تفصيل ذلك ونحقيقه

ونحقيقه في بحث الابداء وترك الالف عطف على الوجوب اي وبعدهم ترك الالف الكثرة  
 وعدم اعتبارها في الوزن للاعراب اي كونه محل الاعراب فيبدل من حال الى اخرى  
 ببند الاعراب المتغيرة للاعراب فهو قطع عند درجة الاعتبار لا يعين حركة ولا سكونه  
 في الوزن واما الحرف الاول فلا يعتبر سكونه لعدم جواز الابداء بالكن كما عرفت لكن  
 الحرف الثالث فيه لاضاها كلها معبرة وفي الوسط يعتبر الاحوال الاربعة لانه كونه  
 غير مبند ولا محل للاعراب لا مانع فيه من اعتباره بالسكون والحرارة كالمحتل بعد ذلك  
 اثنا عشر فصولاً حاصلة من ضرب الاحوال الثلثة للفاصل اعني الحركات اي الضمة  
 والفتحة والكسرة في الاحوال الاربعة للعين اعني بها هذه الحركات الثلثة مع السكون  
 لانه اذا كان الفاء مفتوحاً فالعين اما ساكن او مفتوح او مضموم او مكسور وكذا اذا كان  
 مضموماً او مكسوراً لكن رفضوا وتركوا اثنين منها اي تركت الهيئات الاثني عشر وهما  
 الانتقال من الكسرة الى الضمة اي ما كان فاءه مكسوراً وعينه مضموماً مطلقاً سواء كان  
 في الاسم او الفعل في الضمة والكسرة حركتان تفضيلاً من بينا في المخرج فالخروج  
 من احدهما الى الاخرى في غاية من الثقله لاسيما الخروج من الكسرة الى الضمة فانه شبه  
 كما نرى في فلفظ الاحترز واعنه في كل من الاسم والفعل وعلى اي ما فيه انتقال من الضمة  
 الى الكسرة ايضا اي كالأول لكن رفض هذا في الاسم دون الفعل لا مبناه اي بناء الاسم  
 على مزيد خفة لكثرة استعماله لوقوعه كلاً من ركني الكلام اي المسند اليه المسند كزيد فقام  
 في زيد قائم و لوقوعه جميع فضلاته اي متلفات الكلام مما يكون فضلة في اداء نفس المرام  
 كالمنفرد والظرف والحال ونحوها نحو كتب زيد هذه النقوش ليلاد الحجرة متفكر احب كان  
 مزيد الخفة مطلوب باقية كان الالف بجزء فيه عما هو ثقل في نقله لانتقال من الضمة  
 الى الكسرة وان كان هذا دون الانتقال من الكسرة الى الضمة وهذا بجلل الفضل فانه  
 لا يقع الا احده ركنيه وهو المسند ولا يقع المسند اليه ولا سائر الفضل فلم يكن  
 استعماله كثر استعمال الاسم فلم يطلب فيه زيادة الخفة الا ترى انهم كيف اتروا  
 فيه النقص المعنوي وهو ترك معناه من الحدث والزمان والنسبة ايضا اي كالتنقل اللفظي  
 فان ذلك بذل على ان يسرناؤه على زيادة الخفة فلا يارب فيه عما هو خفيف بالنسبة  
 وان كان ثقله في نفسه وانما اي الانتقال من الضمة الى الكسرة فيه خفة بالنسبة الى الاول



اعني الانتقال من كسرة الى الفتحة لكون الانتقال فيما بينه انما هو من الالف الى الالف  
وهو الكسرة وهو الميمون في الشدة من عكس اعني الانتقال من الالف الى الالف  
لظهور ان الخروج من الطوقان الى المطرا هو من عكس وان كان كل منهما متقبلا في نفسه  
وانما كانت الفتحة انقلح الكسرة اذ يحتاج فيها الى تحريك العضلتين بخلاف الكسرة فانه يحتاج  
فيها الى تحريك عضلة واحدة وعلم منه ان الفتح اخف من الكسرة اذ لا يحتاج فيه الى تحريك  
عضلة فلذا لا يلاحظ الفتح بطلب فيه زيادة الخفة وانما فيه خفة بالنسبة  
بني الفعل عليه على انما عند الاحتياج الى مقول ما يسمى فاعله كضرب الجهور وقيل  
بني عليه لا الضمة فينه معرض الزوال لكونه مجزوا حاصل من تغير المعنى اولانه لما كان  
اخره مبنيا على الفتح يستقل في الخروج من الفتحة الى الكسرة استنفا لا حيث كان الكسرة  
ضمة او كسرة اما الكسرة فليكون زيادة الخفة مطلوبة فيه لم يبين على انما كالم بين على الاول  
ولما كان ههنا سؤال هو انكم حكمتم بان الاول لا ياتي الانتقال من الكسرة الى الفتحة مرفوض مطلقا  
فاذا انفردون في بضره فانه انتقل منه من كسرة الى الفتحة ابياد است رالي دفعه بقوله  
وانما رخص الاول فيما اذا كانت الفتحة والكسرة لازمتين بخلاف ما اذا كانت احدهما لا  
كيتضرب فان ضمة ابياد فيه لا عراب فلا يجزى لانها في معرض الزوال الى الفتح الجاهل فكانه  
لا انتقال من الكسرة الى الفتحة بخلاف ما اذا كانت لازمتين فانه يوجد فيه ذلك الانتقال  
حقيقة فلندا رخص ندادون ذلك ثم اورد على رخص انما الدليل فانه اسم فاذة مضوم وعكس  
فلا يصح قولكم انما مرفوض في الاسم فاجاب بقوله والدليل ان بعض الدال في الهمزة وهو  
ووجه شبهه بين عرس س ذلكا يوجب نقص القاعدة وهذا هو الجواب الاسم  
واجاب ابن الجاهل بان منقول من الفعل من دلت اذا تحرك فيكون نحو ضرب الجهور  
اذا سمي به واعتدض عليه بانما يكون منقولا من الفعل لا كما علمنا على ما قيل انه اسم قبله  
واما اذا كان اسما لا ديبه شبهة بين عرس فيكون اسم جنس لا علما و لا يكون منقولا  
لان لا ينظر من الفعل الى اسم الجنس لا في اسم انما اسم جنس على وجهه كسرة  
ولو سلم فلانم انه لا يكون منقولا من الفعل فانما يبيد لشد وذ احمد بن يحيى لا يعلم  
اسما جاء على فعل بعض الفاء وكسر العين غير هذا الدليل وبعضهم نقل ما باله المعنى  
والهمزة الكسرة حال كونه اسما لا است بكملة الهمزة وسكون السين بعضي غير الالف

الالف ومبخره وذكر صاحب الفتح الوعل يضم الواو وكسر العين لغة في الوعل  
بفتح الواو وهو الوعل الوحش كل تقدم ايضا كسرة ولم يجد في شيئا من الهم والوعل  
فيما عندنا من كتب اللغة فلا نقض ولو سلم فربما منقول من الفعل وشاذ ان ايضا  
كما قيل و اورد على رخص الاول الجواب فانه اسم على فعل بكسر الفاء وضم العين  
فلا يصح ان الاول مرفوض مطلقا فاجاب بقوله واما الجواب بكملة كسرة الما لم يوضع اليها  
الموضع فيقول على هذا اخل اللغتين في حركته الكلمة اعني ضم الحاء والياء وكسرها يعني ان  
في الجواب لغتين جاك بعضنين وجاك بكسر نين واما الجواب بكسرة الاول وضم الكسرة فليفتش  
مستفلة حتى يرد النقض على من يدخل اللغتين فان الاستعمال وان يقول الجواب  
بكسرة يبن بناء على اللغة الثانية فلما كسر الفاء غفل عن تلك اللغة وظن انه يتكلم على اللغة  
الاولى فضم العين في لا يرد النقض اذ الكلام في الاسم الموضوع برأسه وهو الى الجواب  
على كلاما التقديرين كسر الشيم كالمرح الماء اذا مرت بها الزح وبنع الموضع ذلك  
ابن جني حيث جعلها لغتين بمعنى قسرت فيه نظرا لانه بالضمين جمع الجاهل وبالكسرة  
ان بنت مفرد والتدخل لما يتحقق اذا اخذ معناهما فاذا رخصوا ابننا من قبيل  
عشر ابيته للشك في الجرد من الاسم وهي وابنه في التمثيل بالفتوح الفاعل مع الاحوال  
الاربعة في العين ثم بالكسرة مع الاحوال الثلاثة في العين ثم بالضم كذا كذا كذا بالفتح  
والسكون وهو الذي خلطه السيب كقولهم فيقولون فيقولون فيقولون فيقولون فيقولون  
كثيف بالفتح والكسرة يوا هذا العظمين في الظاهر والقريدين الى المكتب اجعل بالفتح والضم  
اجعل بالكسرة والسكون ضلع بالكسرة والفتح هو واحد الاضلاع وهي عظام الجنب ايل  
بكسرة نين بزوا يضم والسكون نوع من الثياب صدر بالضم والفتح اسم طائر  
طشيب بعضنا هو جمل الجباب وهو جنم من صوف الجباب الغنم يعني على عودين او ثلثة  
وعرق الشجر ايضا هذالك الاسماء وفي الصفات على ذلك الترتيب صعب وبطل  
اي شجاع وحذر وطمع من طمع طما فوا طمع وطمع وحذر وطمع اي يفرق ويزن  
اي ضخم ودمر وكع اي يبيع وشجع يقال فاقه سرح اي سرعته قال لا فاقه التي على  
هذه الالفاظ العشر تكون في واحدة منها او كثر اصلية اللفظ المركب من حرفين مخصوصة  
مرتبة قد يقع على هيئة واحدة وهو ظ وقد يقع على هيئة كثيرة وذلك بان يتوار على



الحركات والسكنات المختلفة فاللفظ اذا وقع على شيء من هذه الاليات قسوا وتعت  
على واحدة منها واثنين فصاعدا فالاكثر ان يكون ذلك اللفظ اصليا في متفرعا عليه  
من هيئة اخرى فمادة اللفظ من بعض الى بعض فيكون اصلها الهيئة المردودة الى  
وقد عان المردود في العدة في معرفة ذلك في الاحالة في كل من تلك الاليات والاصالة  
في بعضها والفرعية في بعض اذا استعمل اللفظ على شيئين من ذلك اي ما ذكر من الاليات  
الغنة كان كنف بفتح الكاف وكسر الالف وكنف بكسر الالف وسكون الالف على هيئة رجل  
او على اكثر من هيتين كافي فخذ وكنف بفتح الف وكسر الخاء والاول على هيئة كنف  
او سكونه كنف على هيئة كمال فخذ وكنف بكسر الالف والفاء والخاء والاول على هيئة ابل  
او سكون الالف كسر الفاء وسكون الخاء كنف على هيئة رجل فله اربع هيئات  
من العشرة والى الاستعمالين خبر للمبتدأ اعني والعدة وعدمها في عدم شأونها  
بل تفاوتها قلته وكثرة تعدلاتها وكما يحكم بكونه اصلا فيهما اي في كل من الاليات السكتاين  
التي جج بلا مرجح بحسب الظاهر وعند التفاوت يحكم بكونه اصلا في الاكثر استعمالا  
والاخر اي ويكون الاخر وهو الاقل استعمالا فمردود اليه الى الاكثر اذا كان الاكثر  
بالاصالة او الى الاقل بالفرعية اخرى فلكون استعمال الكنف بفتح الالف وكسر الالف  
اكثر من الكنف بكسر الالف وسكون الالف حكم بان الاول اصل والكثيرة مردود اليه وكذا  
في الاكثر من هيتين يعني ان في الالف استعمالا حكم بالاصالة في كل من الاليات السكتاين  
وارتداد الالف اليه فلذا حكم بان الهيئة الاولى في الفخذ اصل والتثنية الاخيرة مردودة اليها  
والضابط في هذا اي ان يكون اللفظ بهيات متعددة بعضها اصل وبعضها مردود اليه  
ان في كل متحرك العين من هذا القسم اي من قسم التثنية في الجود وفي بعض النسخ من هذا  
التفصيل اي التفصيل الى الاليات العشرة يجوز اسكانه اي اسكان عينه سواء كانا هو  
من حروف الخلق مكسورا او لا وسواء كان الفاء مفتوحا او لا فان كان الفاء مفتوحا  
والعين حرف خلق مكسورا كان فخذ يجوز فيه وجهان اخران غير الوجهين السابقين وهما  
سكون العين مع كسر الفاء وكسرهما معا فقي مثل فخذ اربع هيئات فخذ بفتح الفاء  
وكسر الخاء وهو الاصل فخذ بكسر الفاء وسكون الخاء كنف بفتح الفاء وسكون الخاء وهو الفخذ  
الى الاقل وهو الكسرة في التثنية المطلوب منه الخفة باصل الوضع فلكون العين يكون

ليكون الانتقال من الالف الى الخف وهو الفخذ الى ما هو اخف منه وهو السكون وفخذ  
بكسر الفاء وسكون العين لذكرا الاستكراه مع استكراه حذف اقوى الحركات  
وهي الكسرة فنقلوا الى الفاء وفخذ بكسر الفاء والعين وذلك لقوة حرف الخلق  
بفتح ما قبله من جلالته في الكسرة وانما عدل فيه من الالف وهو الفخذ الى الاقل وهو  
الكسرة لحصول نوع اخر من التخفيف وهو الخروج من الكسرة الى الكسرة وذلك لان  
ح يخرج جزمة واحدة بخلاف الخروج من الفخذ الى الكسرة وانما جعل فخذ بفتح الفاء وسكون العين  
اصلا لان اكثر فوائده استعمال من اخواته فكان بالاصالة اولى والغلبة في ذلك  
اي فيما ذكر من الوجوه الثلاثة من التفرع اذ كان الفاء مفتوحا والعين حرف خلق مكسورا  
يت ركب الالف كنه بفتح الفاء وسكون الالف كنه بفتح الفاء وسكون الالف كنه بفتح الفاء  
وكسر الالف وسكون الالف وقد عرفت وجوبها وكلاهما لفظ الاستعمال مردود الى الاول  
الاكثر استعمالا وان لم يكن العين حرف الخلق وقد كان مكسورا كان كنف فوجه اخر  
اي يجوز فيه وجه اخر فقط غير الوجه الاول من التفرع وهو الوجه الاول  
اول الوجوه التي استعملت في فخذ وهو كنف بكسر الفاء وسكون العين فله الوجوه  
في ثلثة كنف بفتح الفاء وكسر الالف وهو الاصل بكونه اكثر استعمالا وكنف بفتح الالف  
وسكون الالف وكنف بكسر الالف وسكون الالف وهما فخذ على الاول مردود وان اليه  
لفظه استعمالا وانما لم يجوز فيه الكسرة لانه غير حرف الخلق لم يقو قوة حرف الخلق  
فلما قدر على جعل ما قبله بفتح الفاء في الكسرة وبعضهم يجوز في فخذ بفتح الفاء وسكون العين  
كبره وقيل ضم العين لا يتباع الفاء المجعول عسريه بفتح الفاء والعين فيهما وهما  
فردا على عسريه بكون العين لانها بكون العين اكثر استعمالا منها بضم العين  
استعمالا او الى بالاصالة والاكثر من مستقرين على خلافه اي لا يجوزون ضم العين  
فيه عدد لا من الالف وهو السكون الى الاقل وهو الضمة ويجوزون عسريه بفتح  
بضمين مع عسريه بكونه اي يسكون عينها على ان كانا هما اي هما الالف والياء والاخر  
اصل لان يكون الاول والآخر عينين لا جزمين حتى يثبت ما ذكره البعض وما احدث به  
كثرة الاستعمال وقلته فليس يفوي الجواز ان يكون قلته الاستعمال في الالف والياء لا يستعمل  
الضمين لا للفرعية لا الاستعمال الا في الكسرة يؤول الى ذلك الاصل في نحو يقول فخذ







في لا نقض بها اذ الكلام في انحصار بيئات الرباعي المجرد في ما ذكرنا في انحصار بيئات  
مطلق الرباعي فيه وان كانت من الزيادة كذلك لئلا يلزم توالي اربع حركات  
في كلمة واحدة يعني لو لم يكن من الزيادة بل من المجردات يلزم توالي اربع حركات  
في كلمة ثلثا وهي ما عدا حركة الاصلية ورابعة وهي حركة الاخر حركة الاعراب  
وذلك التوالي مرفوض عندهم ولذا اسكنوا ما قبل الضمة في مثل ضربت كونها بمنزلة  
كلمة واحدة كما عرفت بجلتها ما اذا كانت من الزيادة فانه لا يلزم التوالي في توسط  
الالف بين الحركات فان قلت اذا كانت من الزيادة فاجزأتها فقلت يجوز ان يكون  
في جزل بفتح الاول والثالث وسكون الالف كجفرو عيسى ويهدى ابيهم الادوار الثالث  
وسكون الالف كبرئ فلا اشكال وبيئات الحاسي المجرد اربعة والاضمة العقبية  
في مائة واثنان وتسعون بناء على ضربا الثمانية والاربعين التي عرفت في الرباعي  
في ان حوالا اربعة لاه اثنية وثلاثا فاقصر على اربعة لما ذكرنا في الرباعي كجفرو  
سفر جل بفتح الاول والثاني والرابع وسكون الثالث وهو ما كانه مودقة وجمعا  
بفتح الاول والثالث مع سكون الالف وكسر الرابع هي العجوز الكبيرة المرأة ابالغته  
الى كالاسن كاشا بن والسبعين وقرطوب بكر الاول وفتح الثالث وسكون  
الثاني والرابع وقد روي سابقه حيث قال فيكسب قال الجوهري كاشا ابالغته وطوبى  
ولا قد علة ولا مئة ولا سبعة كاشا قال ابراهيم فوجدنا احاديدي اصولا  
وقد عرفت ما يتعلق به هناك وقد علم بعض الاول وفتح الالف وسكون الثالث ككسر الرابع  
المرأة الصغيرة ويقال هو الا بالفتح اما العظم وامثلة الصفة ممرجل لواسع  
المخطو وجر من لابل ضم وفتح الالف وسكون الالف وسكون الالف وسكون الالف  
**الصنف الثاني من الفصل الاول** بيئات الاسماء المزدوجة التي هي ريد في بيئاتها  
اصولا حروف اكثر فهو من قبل ما مشترك كما مشترك فيه اهم ان بيئات مزيدة التثنية  
والرباعي مع ان جازها ليست من مقاصد الفقه كما لم يكن منه بيئات مجزأة كما  
يترتك عليه في اول السطر ان المقى بالفتح بيئات الموصولة بالوضع النوعي  
وهي الافعال والاسماء المتصلة بها واسما لا سماء مسماه لم يكن له نية بظاهرة  
موصولة بالوضع النوعي فانما ذكرت كتميل للبحث وتنبها لافادة بيانها في تلك البيئات

كثيرة بعضي ويوردى الاستقصاء كما تحصيل القصوى والزيادة في كما استقصى  
صاحب المفعيل الى الامثال فلا يذكر جميعا تفصيلا بجلتها بيئات المجزأة فانها  
وان لم يكن من مقاصد الفقه كذا ليست بذلك الكثرة فلذا ذكرنا مفصلا وجملا الامر  
اي اجمال الكلام وخلاصة في بيئات الاسماء المزدوجة ان الزيادة يجوز ان يكون  
من جنس حوالا الكلمة من الفاء والعين واللام وغيره أي من غير حروفها وعلى الكلام التقديرين  
يجوز ان يكون الزيادة للحاق بكلمة اخرى كقرد وهو الحاء الفليضة المرتفع فان  
الدار الثانية منه زائدة كونه ثانيا للحركة ورونة ثلثة اصول وهو يترنن الواحد  
زائدة لما عرفت ان كل موقع من غير المضاعف الرباعي اذا كان مستمرا على ثلثة اصول  
فهو لا يفتح لا حاله شي من حروف اللين وباتان الزيادة تالفا للحاق بجذر الا ان  
الزيادة في الاول من جنس حوالا الكلمة بجلتها الزيادة في الالف او غيره أي غير الحاء  
كما فادة معنى زائدة كسبع بمعنى البائع فان الابداء الاولى منه زائدة كما قرأنا واهم ثانيا لاف  
فيه زائدة كونه في اول موقع فتح زيادة الاسماء المتصلة بالافعال والزيادة في كل ما ليست  
للحاق بل لا فادة معنى الصفة لكن في الاول من جنس حوالا دون الثاني ويجوز ان يكون  
الزائد واحدا في الالف كما في كل من الثلاث والرباعي والخماسي ونشيت او ثلثا في الثلاثي  
والرباعي واربعا في الثلاثي وتخريجه ان الثلاثي كونه احدل لا وزن يقع فيه الزيادة  
على وجوه كثيرة هي ان تكون واحدة او اثنين او ثلثا او اربعا او الرباعي فلكونه ثقل  
خارجا عن حد الاعتدال لا شمال وسط على حرفين انما جرت فيه الوجوه الثلثة الاول  
دون الرابع واما الحاسي فلكونه اقل لثلاثا وسط على ثلثة حروف انما جرت فيه  
الوجه الاول اعني كون الزيادة واحدة دون ما عداه بل هذه الواحدة يكون فيه  
من حروف المد دون ما عداها وتقع متصلة باللام فقط بجلتها الثلاثي والرباعي فان الزيادة  
فيها تكون من حروف اللين ومن غيرا وتقع على وجوه مختلفة كما سيجي من الامثلة  
والمقدرة اي الزيادة التي كانت اكثر من واحدة يجوز ان تكون بجلتها في موضع  
او مفترقة بان يقع بين حرفي فاصل وكثير من هذه الاقسام ان الزيادة الواحدة  
والاثنين المجتمعين والمختففين والثالث كذلك والاربع كذلك الثلاثي والرباعي  
او الحاسي وانما قال كثير من الاقسام لا بعضا كما تعدد المقتضى لا يجوز فيه هذا الترتيب كما لا يخفى



يجوز ان يكون قبل الفاء او بين وبين العين او بين واحد من بينهما وبين اللام وهذه  
 الامور مشتركة بين الثلاثي والرابعي والخامسي او بين اللام الاول والثاني في الرباعي  
 خاصة دون الثلاثي او بين اللام الثاني والثالث ايضا كما بين لا وراكفة في الخماسي  
 ففي الثلاثي يجب موقع الزيادة ثلثة احتمالات وفي الرابعي اربعة وفي الخماسي خمسة  
 وينبغي ان يذكر ايضا احتمالا اخر مشتركة بين الكل وهو ان يكون الزيادة بعد اللام ويندر  
 احوال المتفرقة اجمالاً بان يقال والمتفرقة يجوز ان تكون الفاء او العين او اللام او الفاء  
 والعين او العين واللام او الجميع كما تقدمت عليها من الامثلة في كل من تلك الالف  
 يجوز ان يكون على هيئات مختلفة باختلاف الحركات والكنات فيحصل خبريات كثيرة  
 لا تدخل تحت الضغط ونحن نورد لك مثالا لكل قسم من تلك الالف وانما نتحقق  
 في نفس الامر والاحتمالات العقلية فلا ينبغي ان يورد لا مثال وذلك ليكون ما وردناه  
 من افعال نموذجية مستورا جاليا وهو موبن نوره يتوسل بها الى تلك الامثلة  
 الى استخراج النظائر التي لم نورد من امثلة الهمزات الاخرى فانه زيادة الواحدة قبل الفاء  
 في الثلاثي كافي لحدوث الرابعي كانه مدحرج فان الهمزة والهمز هما زائدان يكون اولها  
 من مواقع زيادة الهمز المتصلة وبين الفاء والعين في الثلاثي كافي خاتم فانه الالف  
 فيه زائد لما يرد في الرابعي كافي فتجد بمعنى عظيم الجنة فان النون فيه زائد لما  
 عرفت انه لو لم يكن زائدا لزم بناء الكلمة على هيئة لم توجد في انبيهم لعدم فاعل بكسر الفاء  
 وسكون العين وفتح اللام الاول وفتح ياء التثنية واللام في الثلاثي كاصح  
 في مثال فان الالف فيه زائد كافي خاتم وفي الرابعي كافي قد وكس بمعنى كسد فان الواو  
 فيه وكذا حروف العلة في الامثلة الاربعة زائدة لوقوعها في غير المقاصد الرباعي المتخذ  
 على ثلثة اصور وبعدها اللام في الثلاثي كافي جلي وفي الرابعي كافي قد يكرر في ثمانية  
 بعد لامه الاولى وكافي خبرتي بمعنى الضماد ساريد فيه بعد لاميه وفي الخماسي كافي خذرس  
 بفتح الخاء المعجم والدار المملوك وسكون النون لا يذبحا وهي الحركات القديمة ومنه خطه خذرس  
 للعقبة وهذا مبني على ما ذهب اليه الاكثر من ان النون فيه اصلية فيكون من فخذ الخاء  
 ووزنه فاعليل في اسند عليه بانه اذا ترد حرف بين ان يكون اصليا وزائدا قالوا اصل  
 هو الاصلية وقال بعضهم ان النون زائدة كالباء فيكون من مزيد الرابعي وزنه ففعل واصل

وانه اسند عليه بانه اذا ترد حرف بين وبين غير موجودين في انبيهم على تقدير  
 اصلية حرف منه وزائدا كان جعله زائدا اولى لك الزيادة وخوارق البنية في الكلمة  
 فيكون الاصل اولي بان لا يثبت فيه وزن مجهول واجيب عنه بوجوه من الاول  
 ان ذلك فيما يكثر فيه الزيادة والخامسي لم يكثر فيه الزيادة والثاني انه قد ثبت  
 عطف فوط وليس بينه وبين خذرس على تقدير اصلية النون الا الواو والياء  
 وهما اخوان وزنه كل في الجوابين تأمل وخر عجل بعض الاول في فتح الكتاب وسكون التثنية  
 بمعنى الا باطل والخز عجيبة لما تمكنت به القوي يقال مات بعض خذرس  
 وعطف فوط وقد عرفت وقد علم من بكرة الفاء وفتح الطاء الدائرية اي الحادثة  
 وقيل هو الناقصة العظيمة ففي هذه الاربعة زائد بعد اللامين وكافي في بعضي بمعنى  
 العظيم الله يد زيد فيه بعد جميع الالف وما ذكره الجوهري من ان الف ليس للتثنية وهذا  
 حق لمجيئ بغيره في التثنية بالفاء فلو كان الف للتثنية لزم اجتماع علامتي التثنية  
 وانما زيد يلحق بئان الحنة اي الهمزة الخمسة كانه بئان تولدت من الحروف الخمسة  
 وكذا الكلام في قوله بئان السنة اي الهمزة السادسة غير صحيح لانه لا ياتي ان  
 بئان السنة الاصلية الاستفهام لانكار اي لم يوجد سداسية اصلية يلحق بها  
 ما عرفت فالحق ان الالف فيه ليست الا حاق بل تكثر حروف الكلمة واتمام بنائها في الكلمة  
 اي الجوهري لم يرد بالحقان وهذا الا حاق المصطلح اعني الزيادة في كلمة ناقصة الحروف  
 عن كلمة اخرى اصلية ليكونا على هيئة تلك الاخرى على راديه المعنى القوي اعني جعل الكلمة  
 بزيادة حرف سداسية الا ان اي كن الحكم بكونه اي الالف في بعضي للالحاق  
 حينئذ لا معنى له لانه لو لم يكن هذا المعنى لم يالحق به عبت واجاب بعضهم بان مراده  
 انه لو كان في الكلام سداسي اصلي لكان في بعضي لم يقا به ولا يخفى انه بعد من الاول  
 وليس لمزيد الخماسي هيئة غير ما عدناه من الهمزات الخمسة بالاستفهام والزيادة ان  
 الجوهري قبل الفاء في الثلاثي كافي التحمل بمعنى الشيخ الكبير الذي يبسن عليه على جده  
 كبره فان الهمزة والنون في اوله زائدان لا بدليل على معناه كما تقدم وبين الفاء  
 والعين فيه كانه صيغته بكسر الصاد وسكون الهمزة بزيادة مشددة مفتوح هو الذي  
 يرفع راسه الى فوق يقال قدس صيغته وصيغته بفتح الصاد والهمزة بزيادة كتحقيق

الجزء الثاني  
 ١١

على الاحكام والحق



كفيتم بمعنى الاستدقان اليقين فيه زائدان للمار وبين العين واللام فيه كافي  
 بمعنى البراق فان الالف والميم فيه زائدان بدين ولسن اذا برق ولمع وبعد اللام فيه  
 كافي عليا بكسر العين ويكون اللام بمعنى عصب العنق مأخوذة من القلب وهو المرص  
 الحاصل في جاني عباد الابر فالالف والهمزة زائدان وفي الداعي كافي فتدويل  
 بفتح القاف العظيم الرأس مما كانت المجتمعة بعد لامه الاولى فان الواو والياء فيه  
 زائدان للمار وهذا اسم قبيلة مما كانت المجتمعة بعد لامه فان الالف والنون  
 فيه زائدان اما الالف فلما مر مرارا واما النون فلانه وقع اخر اسم قبيلة قبل التوصل  
 والزيادة ان المفترقان المكتشفان الظاهر الثاني كافي مساجد فان الالف والميم فيه  
 زائدان واكتشفان العين فيه كافي فيصوم بموتت فان ابياء والواو المحيطين  
 بالصاد زائدان واللام فيه كافي جباري بضم الواو والمهملة مقصورا الف هو طائر  
 مودق مسهور بالحافة يرس في الصحاري فان الالفين فيه زائدان واكتشفان  
 اللام في الداعي كانه جنوكري وهو الدائمة فان الواو والالف فيه زائدان  
 اقول سيجي ذكر هذا مفصلا فذكره هنا مستدرك اللهم الا ان يقال ذكره فيما بعد  
 من حيث اكتشاف الزائدتين مجموع لامية وذكره هنا من حيث اكتشافها ما جدد لامية  
 مع قطع النظر من الاخر واكتشفان الفاء والعين في الثاني كافي اخريط نوع  
 من النبات فيه خوصة مأخوذة من الحظوظ والهمزة والياء زائدان والعين واللام فيه  
 كافي خوزي بفتح الخاء والذاء المعجمين بينهما واوساكن مقصورا الف هو مشية  
 اي نوع من المشي فزاد في كافي بان يتخلل بينه سكوت فان الواو والالف فيه زائدان  
 وفي الداعي كانه مختص بفتح الخاء المعجم والتاء المشي بينهما يا ساكن وبالعين والراء  
 المهملين كل شيء لا يدوم كالسراب ويقال للذئب والفور والدائمة مختص  
 فان ابياء والواو المحيطين بالتاء والعين زائدان واكتشفان اللامين في الداعي  
 كافي جنوكري بفتح الخاء المهملة والباء الموحدة مقصورا الف الدائمة واكتشفان  
 جميع الاصول في الثاني كافي اجفلي مقصورا بفتح الهمزة والفاء بينهما جميع ساكن هو  
 وجوه الناس الى الطعام عامنة من جفالي اسرع فالهمزة والالف زائدان ومثار  
 الثلث المتفرقة في الثاني نحو ثايل والمجتمعة قبل الفاء فيه نحو مستفعل وبين العين

كافي

وبين العين واللام نحو سلايم جمع سلم بالشديد وبعد اللام نحو عشفان بمعنى ابتداء  
 الشئ والثلث المجتمعة في الداعي نحو عفران بفتح العين و قد عرفت والمتفرقة  
 فيه نحو عجبون بالفتحات وسكون الواو بنت طيب الراجحة والاولاوية في الثلث  
 نحو اسهيب و احمرار ولو ذكر هذه الامثلة ايضا كان اولي صاحب المقام  
 بعد اعذار اي بعد اظفار العذر وهو ظرف لقال من ترك حصر مزيدات الابواب  
 الثلثة اي الثلاثي والداعي والخامس بابرارة متعلق باعذار اي بابرار الحصر  
 والابرار جميع الامثلة السامة اي اللالة حيث قال واما بيئات المزيدات من الابواب  
 الثلثة فغير كثيرة يورث حصر سامة قال فالمختص بالذكور من اي من بيئات تلك  
 المزيدات عدة امثلة اي وامثلة وصيغ عديدة لها مدخل في التفرقة بان تكون اصولا  
 تنفرد على بيئات اخر من المزيدات فينضبط اليها بذكر اجمالها في من تلك  
 الامثلة الفعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين حال كونه جمعا نحو الهمزة  
 بمعنى الدهر وهو اصل يرفع عليه فعل فزأ اي في الهيئة بنقل ضمة العين الى الفاء  
 في المضاعف متعلق برفع كالا شديفهم الشين جمع الشدة بمعنى القوة اصله شدد  
 نقل ضمة الواو الى الشين اسكنه وادغم الدال في الواو هذا على قول سيبويه وفيه قول اخر  
 قال في النحر قوله تعالى حتى يبلغ أشده اي قوته وهي ما بين ثمان عشرة سنة  
 الى ثنتين وهو واحد جاز على بناء الجمع مثل نكس وهو الاسرب ولا نظير لهما وقيل هو  
 جمع لا واحد له من لفظه مثل ابايل وعال سيبويه واحده شدة بالكسر وهو حسن  
 في المعنى لانه يقال بلغ شدة ولكن لا يجزى فعله على الفعل وقيل واحده شد مثل كلب  
 واكلب وقيل شد مثل ذئب واذؤب وقيل هما قياس كافي واحد الا بابل  
 اقول قياس على عجول وليس شيئا سمع من العرب ويضع عليه فعل فزأ اي فاع  
 بابدال ضم العين كسرة في المنقوص واديا كما او يا بيا كالا فلي جمع فلي والاولى  
 جمع ولوا فلي واد لو بضم الباء واللام في ابدال الضمة كسرة في الاول ليضم بناء الباء  
 وفي الثاني ايضا بعد ابدال الواو ياء لوقوعه طرفا مضموما ما قبله وانما دفع الفعل  
 بنقل الضمة الى الفاء وافتعل بكسر العين على الفعل بضم العين للضبط والمنااسبة  
 لانها لو كانتا اصلين لكانت الاصول فلما يسهل ضبطها بفتح ما اذا جعلوا في عين على الاول

مثل آفوكك وهو الا شرب لا يظن لها



وان المناسبة تقتضي فرعية الاخيرين على الاول الكسر لانه يحصل العدول في المقادير  
من ثقل الحركة الى خفة الادغام وفي المنقوص من ثقله الضمة الى خفة الكسرة  
مع ان الخفة مناسبة للجمع والاول عكس فيلزم العدول في مثل عشرين خفة السكون  
الى ثقل الحركة او من خفة الكسرة الى ثقل الضمة وهو مستبعد ومنها فاعول بضم الفاء  
والعين جمعا كما او غيره فانه اصل يرفع عليه فيلزم بغير العين وابدال الواو  
بار فيهما مع ضم الفاء ابتداء على الاصل او كسر ابتداء للعين وذلك التفرع في المنقوص  
كحلي بضم الحاء اصله طولي جمع على بفتح الحاء وسكون اللام زينة المرأة فاجتمع الواو  
والياء والباء بقى منها ساكن فاقرب الواو الياء وادغم ثم كسر اللام ليصح تبارك والياء  
وعصى جمع عصا اصله عسود فاقرب الواو الثانية ياء لوقوعها طرفا بعد واو مددة  
في الجمع ثم اعلا علل على الاله كسر الفاء فيه ابتداء للعين وقد مر ذلك مفسرا وذلك التفرع  
لذلك اي للضبط والمناسبة فان قيل لا فيلزم بغير الفاء او كسر لو كان اصلين كقود  
لتكثير الاصول فيعسر الضبط ولو كان فاعول قد عا على احد بهما لزم العدول في مثل فاعول  
من خفة الكسرة او الياء الى ثقل الضمة او الياء وهو مستبعد بخلاف ما اذا جعلوا فاعول  
فانه يحصل العدول في مثل عصى من ثقل الضمة او الواو الى خفة الكسرة او الياء وهو حسن  
ومما اجمع ان الذي بعده الفاء حرفان ملاين بكسر ما بعده الالف ونحو المصدر كدراهم فانه  
اصل يرفع عليه الجمع الذي بعده الفاء ساكن في المضاعف كدراهم بفتح الدال وادغم وادغم  
فاستقبل كسرة الواو من البائين وادغم في الكسرة بفتح عليه ايضا الجمع الذي بعده الفاء  
مفتوح حال كونه مفتوحا صدره او مفتوحا وذلك التفرع فيما اخره الف كغيره بضم العين  
ونحو جمع غير ان بفتح العين وسكون الياء بمعنى الغيور اي الذكاة لغيره فان اصله  
غيره على دراهم ببدال الالف يادغم ابدلت كسرة الواو فحة للتحفيف فاقرب الياء الفاء  
وابقى الفاء على الفتح كما هو الاصل او ضم قد بلا الكلمة هذا حاصل كلامه اي كلام المضاعف  
وانت خبير بانه قليل الفائدة والمناسبة لهذا المقام كما مثل هذا التفرع بالادغام كما في دواب  
والاعلال كما في عصى وغيره من الامثلة المذكورة بجرى في سائر الهيئات كهيئة فاعول  
فانه يرفع عليها في الاجوف قلب عينها بغيره مثل فاعول بفتح الفاء في الناقص حذف لامها  
مثل فاعول ورام وكذا المضاعف اسكانها مثل فاعول وبهذا فاعول بفتح الفاء في الناقص حذف لامها

الراء

بالامثلة المذكورة وفي الصور متعلق بلا يختصر المذكورة وهي  
افعل وفعول وفواعل ايضا اي كما يجري في سائر الهيئات لا يختص  
التفريع فيما ذكر بل يفرع على الاول اعني افعل افغ بحدف اللام في  
المنقوص اي كما يفرع عليه افعل بنقل ضمة العين الى الفاء وافعل ببدال  
الضمة كسرة كاطب واول في حالتي الرفع والجر اصلهما اطلبى واولوا  
فا علا علل فاض و يفرع على الثالث اعني فواعل فواع بحدف  
اللام في المنقوص كدواع وروام اصلهما دواعو وروالي فاعلا في حالتي  
الرفع والجر اصله جواد فاذالم يختصر التفريع فيما ذكر فلا يحصل ثمة ذكره  
و ضبط اجمال الهيئات المترتبة فلهذا وما قبله من جريانه في سائر الهيئات  
كان ما ذكره قليل الفائدة و اشار الى وجه كونه قليل المناسبة للمقام بقولهم  
ان البحث همنا كان الهيئات الغير الموضوعة بنفسها فوجد بلا اعتبار المادة  
تقريب نفسها لما عرفت ان المق بالبحث وان كان الهيئات الموضوعة بالوضع  
النوع اعني الهيئات الموضوعة بنفسها بلا مشركه المادة لكن جرت عادتهم  
بان يذكروا ههنا الهيئات الموضوعة بمشاركه المادة اعني بالهيئات  
الاسماء الغير المتصلة بالافعال تنبها للبحث وتكميلا للفائدة فالبحث هنا  
بناء على عادتهم الهيئات الغير الموضوعة بانفسها وبهيات المجموع موضوعة  
كذلك اي بانفسها بلا اعتبار المادة فان هيئة فواعل مثلا ابتداء جرت عادتهم  
معنى الجمعية وكذا افعل فذكر تلك المجموع ههنا غير مناسب بل المناسب ان يمش  
بالهيئات الموضوعة بمشاركه المادة كما ذكرنا من الامثلة **الفصل الثاني**  
لبان الهيئات الذاتية بلا فعال وهو منقلا الصنف الاول لبيان الهيئات  
الافعال المجردة وقد مررت الاشارة الى ان الفعل قسمان ما من مضارع  
واما الاخر والنهي فمن شعب المضارع وعلت ان الفعل مطلقا اما ثلثان  
او رباعي عن وليس له خمس فلهذا اربعة اشياء هي من المجردات الثلاث  
والرباعي والمضارع المجرد الثلاث والرباعي فيجعل الفصل اربع فرائد لبيان  
هيئات هذه الاشياء ثم الارضية كل فريدة الفريدة الاولى لبيان هيئات



ماضي شدي المجزأ علم ان كل فعل ماضيا كان او مضارعاً ما معروف وهو  
ما بنى للاستناد الى الفاعل والمراد بالاستناد ضم كلمة او ما يجرى مجراها  
الى اخرى بحيث ينفذ فائدة وبالفاعل ما قام به الفعل وهذا الاستناد يجرى  
في المقتضى كضرب زيد والملازم كقعد عمرو وبسمى معروفا وكذا معلوما لكون  
فاعله معروفاً مذكوراً وبسمى المبنى للفاعل ايضاً لبنائه للاستناد الى الفاعل واما  
مجهول وهو ما بنى للاستناد الى المفعول والمراد بالمفعول ما وقع عليه الفعل  
اما بالذات والاستناد اليه انما يكون في المقتضى كضرب عمرو واولوا سطحه حرف  
المجر والاب واليه يكون في كل من المقتضى والملازم كضرب في الدار وخرج من البيت  
وذنب بزيد يسمى هذا مجهولاً لكون فاعله مجهولاً غير مذكور وبسمى المبنى للمفعول  
ايضاً لكونه مبنياً للاستناد الى المفعول ومبنيته كل منهما فيما نحن فيه بعدد هـ اعني  
ماضي الثلاث المجزأ اما اصلية او متفرعة عليها ط صلة من تفسيرها بعارض من مثل  
الاعلال والادغام لا يقال الكلام في الحيت ث الثابتة اي ما هي حاصلة لثا  
الكلمة وليست المتفرعة كذلك بل ما هي حاصلة بسبب العوارض فلا وجه  
لذكر المتفرعة المتفرعة اي مبنيها لانا نقول المتى بالذكر هو الهيئة الاصلية وذكر  
المتفرعة استطراداً فالحيت ث الاصلية للمعروف ثلث لان فاء هـ اي فاء المعروف  
من ماضي الثلاث المجزأ ولامه ملزومان الفتح بحسب اصل الوضع لا يتأتى فيها غير الفتح  
من السكون والضم والكسرة اما الفاء مطلقاً اي التزام الفاء الفتح فلانه  
اي الفتح اخف احواله اي الفاء مطلقاً اي سواد في الاسم والفعل الحين يا حزه  
الظواهر اولاً لان احوال الفاء الحركات الثلاث لما عرفت انه يجب الابتداء  
وبالتحرك واخفها الضمة والابتداء بالاحف اولى ليحصل عذوبة في التلفظ  
ورغبة في السماع ان الفعل لتترك معناه ثقيل فالانساب ان يبتدأ فيه ما  
بالخفيف اي الضمة لا بالثقل اي الضمة والكسرة بخلاف الاسم فانه لما كان  
خفيفاً يجوز ان لا يبتدأ فيه بالثقل واما نحو شهد بكسر الفاء ومزب بضمه  
فليس ذاك بحسب اصل الوضع لان اصلهما شهد ومزب بفتح قائمهما واما  
اللام اي التزام لامه الفاء فثلاً يكون الماضي مع شقيقية اي قرينة واعينه عن المضارع

المضارع لتسايرها لفظاً ومعنى من البعد حال مبينة لقوله بحيث هو خير كون  
اي ملائماً بحيث لا يترأى ناراً لها اي لا يرى من احدتها نار الاخر ولا من  
الاخر نار الاول ولو كانت عن كمال البعد لانه اذا كان بين الموضعين قرب  
في الجملة يرى من احدتها نار الاخر وبالعكس فاذا لم يترأى الى نارها يكون بينهما  
كالبعد اعني تلك الحيثية والمرتبطة كون احدتها وهو المضارع معبراً والآخر  
وهو الماضي بسبب سكون الآخر معروفاً وحالياً عن اثر الاعراب من  
احدى الحركات الثلاث بالكلية فبنى لانه على الفتح ليحصل شبه بينهما اي بين  
الماضي والمضارع مع الحقة وحاصله ان بنى الماضي المعروف على الفتح لانه  
لو لم يكن مبنياً عليه فاما ان يكون مبنياً على الضم او الكسر فيفوت الحقة  
لكنهما ثقيلين او على السكون الذي هو عريق في البناء وبعيد عن شائبة  
الاعراب فيلزم ان يبعد الماضي عن قرينة اعني المضارع غاية البعد لانه  
المضارع معرب وليس في الماضي على ذلك التقدير شائبة اعراب  
فبنى على الفتح والزم لانه اياه ليحصل فيه خفة وشبه بالمضارع لان  
الفتحة البناء شبيهة مثبته للفتحة الاعرابية الا اذا عرض داع الى  
اسكانه اي اسكان لانه فانه لا يفتح في كل مكان كحرف ضمير متصل  
مرفوع متحرك به كضرب بالحركات الثلاثة للقاء وضرب وسقط على  
تفصيل تلك الضمائر عن قرب وانما وحرف تلك الضمائر الى  
اسكان اللام لان العين متحرك كالقاء كما يذكر فلو تحركت اللام  
يلزم نوال اربع حركات فيما بمنزلة كلمة واحدة مع ان الاسكان اولى  
باللام من العين او الى ضمة كالضمة او الضمير كضربوا فان اللام  
يضم و هو ظاهر ولله السر في تخصيص الشبه بين الماضي  
والمضارع لم يستوف ولم يكمل المضارع جميع وجوه الاعراب حيث  
لم يعرب بالجر لانه لو استوفى جميع الوجوه لكان كاملاً اصلها في  
الاعراب فيبعد عن اخيه عن الماضي المبني الاصل غاية البعد ولانه يجرى  
فيه حركات لم تجر في الماضي عن الضمة والكسرة ولم يقطع



انظر عن الاء عراب والباء يبعدان سبباً ايضاً وعينه عطف على قوله لان  
 فاءه ولامه انا مفتوح كضرب او مكسور كعلم او مضموم كحسن ولم يكن  
 لثلاث يترجم في صور سكون اللام وهي حقوق الظاهر المرفوعة المتصلة  
 المتحركة به كما مرافقا للتقاء الساكنين فهذه انشأى فتح فاءه ولامه مع فتح عينه  
 او ضمه او كسره حيث تارة اي حيث تارة الماضى المعروف الاصلية والجهولة هي  
 واحدة اصلية وهي ضم الفاء وكسر العين مطلقا اي سواء الموحى باخوه شئ  
 اولاً وفتح اللام على ما فصلنا في المعروف من ان ذلك اذا لم يكن داع الى  
 اسكانه كحقوق الظاهر المرفوعة المتحركة او الى ضم كحقوق واو الياء وانما اخباره  
 اي الماضى المجهول لهذه الهيئة مع نقلها لا انتقال فيها من الضمة الى الكسرة وقد  
 كان الاشب ان يجعل نقل معناه على هيئته خفيفة لانه لما كان قاعده مجهول لا لاخر  
 انه مبني ثلاثا الى المفعول فلا يذكرنا على بنوه على هيئته مجهول الى متكررة  
 غير متعارفة فيما بين الابنية والحيثيات لانه للتعريف منها هيئته المعروف  
 ومن هذا ظهر وجه اخر غير ما ذكرنا للتسمية بالمعروف والمجهول لاسباب حاله  
 من استانه الى فاعل مجهول ووقوعه على هيئته مجهول ولهذا اكتفوا فيه بهيئة  
 واحدة ولم يبنوه على هيئته متعددة بنو المعروف عليها اذ المجهول  
 اول بالغة والمعروف اول بالكسرة وانما المتفرعات فمن المعروف في غير الوقف  
 ثمان هيئات ما هي هيئته يسكن العين فيها مع بقاء الفاء واللام على الفتح ما وجب  
 الى اسكانه واجبا كما في قال اصله قول انقلب الواو الفاء وجوبا لبحر بعد  
 فتحه والالف لازم السكون وشدة اصله شدة واجتمع فيه والان متحركان  
 فقصد الاو غام لاجل التخفيف فاسكن الاول وجوبا وادغم في الثاني وجوبا  
 اي اسكان جائز كما في شهد اي حضر ونعم اي لان باسكان الفاء والعين  
 اللذين هما من حروف الخلق وهو جائز لا واجب او مع كسر الفاء كما في شهد ونعم  
 بكسر فاشها وسكون عينها وفتح لامها وكيد ومازى في كاد الى قرب وما زال  
 هو فعل ناقص لا مستمر وخبره لا سمة من قبله مثل ما زال زيد عالما اي كان متيقنا  
 بالعلم من قبله اصلها كيد ومازول فاعلا اطلاق قال ثم ابدل الفها باو جواز اخبر

فصار كيد ومازى ولكون هذا خلافاً للشهور ابداه بالنقل فقال او انما اي كيد و  
 ما زى سبباً عن ابى الخطات الا خفشروا بامو من بعض العرب واما  
 شهد ونعم بالكسرة والسكون مشهور قياساً لا ما جاز في الرواية او بكسر  
 عطف على قوله يسكن العين اي او بكسر العين والفاء ما كما في شهد ونعم  
 ايضا لا ذكرنا من ان كل متحرك العين من الثاني المجرى اذا كان فاؤه مفتوحا و عينه  
 حروف خلق مكسور افشوا كان اسما نحو فتحه او فعلا كشهد بجو ذنية اربعة اوجه  
 بفتح الفاء وكسر العين وهو الاصل وشهد باسكان العين وشهد بكسر الفاء وسكان  
 العين وشهد بكسرهما وكذا في نعم قال بعض اللغاة ضل والاكثرة نعم وبش عندي  
 نعيم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان  
 عامة العرب انقلوا على لغة بني نعيم او يسكن اللام فيها مع بقاء الفاء والعين بحالهما  
 كما في دعا اصله دعا انقلب واوه الفاء ونعم اي نعم اصله نعم ما فاجتمع ميان فتح  
 في كلمتين فجاز الاو غام فاسكن الاول وادغم ثم ادغم فعل مدح مسند الى الضمير الميم  
 تحته وبالمعنى شئ مقصوب المثل على انه نعيم من الضمير الميم وهي جملة استنباطية  
 او خبر مقدم وقوله ما يذكرك بعد فعل المدح من المخصص وهو مبتدأ مؤخر او خبر  
 مبتدأ محذوف اي نعم شئ ما الى الصدقات او نعم شئ ما الى ذلك الشئ  
 ما الى الصدقات هذا وقال الفراء واو على ما هو صوله بمعنى الذي فاعل نعم  
 ويكون الصلة باجمعها في نغماي محذوفة لان ماى مخصوصة اي نعم الذي فله  
 ماى وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشئ بمعنى نغماي  
 نعم الشئ ماى فاعل الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وماى مخصوصة وتفصيل  
 ذلك في النحو او يسكن اللام مع كسر الفاء اتباعا للعين كما في نغماي بكسر  
 التون والعين وتشديد الميم اسكن اللام لثلاث يترجم نوا الى اربع حركات  
 والكلام ما سبق بعينه او بخذف الفاء عطف على يسكن اللام كما في اذا خذ  
 بنحيف الهزلة اصله اذا خذ خذت الهزلة التي ماى فاؤه مع بقاء  
 الحاء والذال اللذين هما عينه ولامه على فتحها واذا خذت فكلية اخرى وخذ  
 العين مع ضم الفاء او كسره واسكان اللام كما في قلت وبعث اصلها قلت



وبعت وقلب الواو والياء القالما من القى س ك ن ف تلف واللام فتخذف والالف  
 وضم القاء في الاول ليدل على الواو المخدوفة وكسرة في الثاني ليدل على الياء المخدوفة  
 او بتخذف اللام كما في دعا الرجل اصدا وعو الرجل قلب الواو والفاء القى ال كان  
 هو واللام فتخذف الالف ورميت يكون التاء اصله رميت قلب الياء والفاء  
 فتخذف لامر والتفرعات في المجهول في غير الوقف سبع ميثاق ما يمكن  
 العيرة فيها اما مع بقاء القاء بحال من الضمة كما في شه مجهول شه اصله شه وبضم  
 الشين وكسر الدال الاولى ثم اسكن الدال للادغام وقول وبيع مجهول قال وبيع اصلهما  
 قول وبيع بضم القاء والياء وكسر الواو والياء فاستعمل كسرها فاقبى الواو ساكنة  
 وقلب الياء واوالسكونتها بعد ضمة او مع كسرة كسرة خالصة من غير ان يميل الى جانب  
 الضمة كما في قيل وبيع اصلهما قول وبيع كما سبق فقلب كسرة الواو والياء الى القاف  
 والياء بعد استئصال ضمهما وابدل الواو في قول ياء ساكنة بعد كسرة او مع الاشمام  
 يذى في القاء يعني بالاشمام النطق به بضمة مائلة الى الكسرة فيكون حركته بين بين  
 في المثالبين اعني قبل وبيع في شرح حقيقة هذا الاشمام ان تخفى بكسرة فاد الفعل  
 نحو الضمة فيميل الياء الساكنة بعد ما نحو الواو قليلا اذ هي تابعة بحركة ما قبلها  
 هذا مراد النحاة والفرقاء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام مهيأ  
 كالاشمام في حالة الوقف اعني ضم الشقين فقط مع كسرة القاء خالصة وهذا  
 خلاف المشهور عند الفرقيين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعد هاء ساكنة  
 وهذا ايضا غير مشهور عندهم والعرض من الاشمام الاية ان بان الاصل الضم في اوائل  
 هذه الحروف فانهم او بسكن اللام مع فتح العين كما في بن بضم الباء وفتح النون  
 مقصور الفه اصله بن بضم الباء وكسر النون وفتح الياء بمجهول بن بفتح بن قلب  
 كسرة العين فتحة فالياء القالما تحركها بعد الفتح في لغة طلي فانهم يبدلون الياء المقصوح  
 بعد الكسرة الفاء بقلب الكسرة فتحة سواء كان ما قبل الكسرة فتحة او ضمة فيقولون  
 في بفتح بضم القاف بفتح قلب الكسرة فتحة والياء الفاء في بن بضم الباء وكسر  
 النون بمجهول بن بن بضم الباء كالاول وقلب الكسرة فتحة والياء الفاء واما في سائر  
 اللغات فلم يجز ذلك الا بالواو بتخفيف القاء كما في هذا صلا فخذ بضم الهززة وكسر القاء

الياء بمجهول فخذ حذف الهززة وابقى الباقي على ما كان او بحذف العين كما في قلت  
 وبعث بكسر القاء فيها بمجهول قلت بالضم وبعث بالكسر ايضا اصلهما قلت وبعث  
 نقلت كسرة العين الى القاء بعد حذف حمزة فتخذف لالتقاء الساكنين او بحذف اللام  
 ولهذا خلاف المشهور فلهذا استشهد له فقال كما في قول البولاني يفتح الياء وسكون الواو  
 تستوفد النيل بالحفيض ونصطبا ونقوسا بنت على الكرم اي بنت يعني ان ال  
 بنت بنت بالياء على انه ما من مجهول مؤنث غائبة من بني بني فتخذف اللام وهو الياء  
 الاستيفاد جعل الشئ مثلهما وشتلا بلرب النار وشتلة والنيل السهام العزبة  
 مؤنث سما عي وجمع لا واحد من لفظه والحفيض اسفل الجبل بالفارسية دامن كوه  
 والا صطباد جعل الشئ صيدا واصل المعنى قال المرزوقي يقول ان حروير بنفذه  
 سها في الرمية وهي الصيد الذي يرمى اليه من نجا وزها ونصل الى حفيض  
 الجبل فتخرج النادمة شدة ربنا فيستوفد به النيل وهذا معنى قوله تستوفد النيل  
 بالحفيض ونصطبا اي بالنيل نقوسا مبنية على الكرم اي نقول الرؤس وولا  
 شراف وهذا معنى قوله ونصطاد نقوسا بنت على الكرم وقال الجوهري يعني ان عمر  
 بقوله تستوفد النيل بالحفيض اذا خطا اي شرمي النيل الى الرمية فاذا اخطا ولم  
 يصيبها يورى ويخرج النار بمصادمته لحفيض الجبل والاياء في الاصل اخرج النار من الزند  
 فعلى ما ذكره الجوهري اخرج النار عند عدم الاصابة بالرمية وعلى ما ذكره المرزوقي بعد  
 الاصابة بها بان ينفذهما الى الحفيض لا يخفى ان هذا المصنف من الاول ولهذا قد مر ولن يخفى على  
 شان الوقف في اسكان الاخر من القليلين الى المعروف والمجهول اي ومن جملة منقرحاتها  
 اسكان الاخر عند الوقف وهو فظ لان الوقف تستدعي ذلك والظهور بهذا  
 لم يسلكه في سلك ما قصد بيانه هنا من سائر المنقرحات القرينة الثانية لبيان  
 هيئات مفارغ الثلاث المجردة وانما سمي مفارغا لوجهين معنى ولفظي اشار  
 الى الاول بقوله لانه يشابه اي لان المفارغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا  
 الشبهين ارتفع عن صرع واحد فها اخوان رضا عا والفعل المذكور يشابه  
 الاسم في انه صالح للحال والا استقبال عند التجرد عن القرين نحو زيد يميل الى  
 تقدير اشتركة بينهما كما هو عند قوم فظا مراما على تقدير كونه حقيقته في الحال ومجازا في الا



الاستقبال كما هو عند الآخرين فلان مجاز مشهور بالغ الى الضم الحقيقه بهم من مفاهيم  
 قرينة ويدخل لام المفتوح عليه كخلص ويخص الحال ويندفع احتمال الاستقبال  
 لانه لام ابنة التحقيق والتاكيد بمضمون الجملة وهذا السبب في الحال فلهذا كان  
 قرينة له ويدخل السين وسوف بخلص للاستقبال الاول للاستقبال  
 القريب والثاني للبعد لكن هذا على ما هو الاكثر والافيد بين السين المجزئ والتحقيق  
 كما قالوا في سنن في سني الحديث كافي قلت ان زيدا البعليل كما لان او سبيل او  
 بعليل في بناء استقبال قريبا وبعيدا كما ان اسم الجنس ومواسم وضع لما هيته مضافة  
 من الخبر اعتبارا وخذه او كثره معها او لا هيته مع فيه الوجود المعينة اعني الفرد  
 المنتشر على اختلاف الزمان كرجل لما هيته من بلغ الى حد الكبر والفرق ما هنا وعلى كلا  
 التقديرين هو صالح ومختل عند التجرد عن القرين لكل خاصه من حصص مفهومه  
 ويدخل لام العهد الخارج عليه بتعين لخصه معينة من اى من تلك الحصص مثلا  
 اذا قلت اكرمت رجلا او الرجل على ان يكون اللام للجنس يصلح الرجل ان يكون ما بالان  
 منه لو لم يلب او غيرهما فاذا قلت جاءني رجل فاكترمت الرجل على ان يكون اللام للعهد الخارج  
 بتعين لخصه منه وهو الرجل المعهود اعني الجاني اليك لا تقدم الذكر قرينة فالضارع  
 يشبه اسم الجنس في ان كلا منهما عن التجرد عن القرين مختل لامور متعددة وعند  
 القرينة يتمخص لبعضها هذا وقال بعضهم المضارع يشبه الاسم لا شتركة بين الحال  
 والاستقبال وتخصيصا به صديقا بقرينة كما اشتركت الاسم كالعين بين المعان  
 وتخصيصا به صديقا واشار الى الثاني بقوله وايضا مضارع كل باب سواء  
 كان ثلثيا او رباعيا مجزئا او مزيدا بانه اسم الفاعل منه اى ذلك الباب في عدد  
 حروفه وفي حركاتها وسكناتها من حيث العدد والرتبة سواء شبه في تخصيص  
 الحركات ايضا كفي الثلثة الاول من الائمة المذكورة او فالصحة فيه بان يكون في المضارع  
 فتحة وفي اسم الفاعل ضم او كسرة او يكون في الاول ضمة وفي الثاني كسرة كافي  
 المثال الاخبر وكافي في علم عالم ونصير صر كيعرب مع مضارب في الثلاث المجزئ ويكره مع  
 مكرم في الثلاث المزيد ويدخل مع مد خرج في الرابع المجزئ ويقشع مع مفتع في  
 الرابع المزيد والمبث لا اصلية لمعروفة اى لمعروف المضارع من الثلاث المجزئ

يحكم الاستقبال وان كان المحتمل ازديادها بحال حروف المضارعة للحركات  
 الثلثة الا ان الواقع الفصح فيها كما قال لان حروف المضارعة وبها الهمة للتكملة وحده  
 اى منفردا عن الغير مذكرا او مؤنثا كاصرب والنون له كانت مع غيره سواء كان  
 ذلك الغير اصد او متعدا وسواء كان المجموع ذكورا او اناثا او مختلطاً وكانها ما  
 ثما خذ ان من ان ونحن والتاء لمن يحاطب مطلقا اى سواء كان مفردا او مشيروا  
 مذكرا او مؤنثا مثل يضرب يضربان يضربون يضربن يضربان يضربن وللواحدة  
 وللواحدة الغائبة كهنه يضرب والثانية الغائبتين كهنه يضربان والثالثة الغائبة  
 اى الغير المذكورات من الغائب وهو اربعة الثلثة من المذكور جمع المؤنث الغائبة كيضربان  
 كيضربان يضربون يضربن ويسمى حروف المضارعة مضافا الى ان مقام بيان العيشت  
 زوائد لزيادة على الماضي واما في مقام بيان حروف الزيادة فالزوائد اعم منها كما مر  
 وذلك لان معنى الماضي يباين معنى المستقبل وتباين المعنى يقتضي تباين اللفظ فغيره  
 الماضي بزيادة حروف على ما لم ينقص منه شئ لئلا يخرج الكلمة عن عدل الانية وهو اللام  
 واما خص الزيادة بالمضارع وهو الماضي لانه العينية المجزئ ساقطة على الصيغة المزيد  
 فيها كما ان الزمان الماضي ساقط على الزمان المستقبل فيجعل السين للابن واللاحق  
 للماضي مفتوحة خبر قوله لان حروف المضارعة فيه اى المضارع ابد الكون لا ابتداء  
 بالاصح والفاقد ساكن للثلاث بنو الى اربع حركات فيها موزونة كلمة واحدة لاجد  
 المضارعة لما امتزجت بالفعل امر لاجا تاما موزونة كلمة واحدة وحصل الاسكان  
 بالغاء لتعذر اسكان حروف المضارعة لان الابتداء بالسكن غير ممكن ولا يجوز الاسكان  
 في العين لان ابنة الفعل ما تحصل من حركات العين والاسكان للانه محل الاعراب  
 كما ذكر بقوله واللام متروك للاعراب اى التوارد عليه الحركات الاعرابية فلم يبق  
 الا ان يكون العين مكسورا ومضموما او مفتوحا فحق الثلاثة يكون الماضي مفتوحا كجلس  
 بجلس بفتح العين في الاول وكسرة في الثاني ونفس بضم الهمزة في الاول والضم في  
 الثاني وسأل بسأل بفتح فيها لكن الثالث اى فتح عين المضارع مع فتح  
 عين الماضي لا يكون الا اذا كان العين او اللام حرف المطلق اى واحدا من  
 حروف المطلق وبها الحاء والياء والعين والفاء والهمزة كما في المثال



المذكور اعني سال يسال حيث وقع العين ممرزة ومنع يمنع حيث  
 وقع اللام عين والمراد انه بشرط في ان يكون من ذلك ان يقع في العين او  
 اللام حرف خلق حتى لو لم يكن كذلك لا يكون من ذلك الباب وليس  
 المراد ان كل ما يكون عينه او لامه حرف خلق فهو من ذلك الباب لانه قد يخرج  
 مضارع الماضى المفتوح العين مضموم العين او مكسورة مع كون عينه ولامه  
 حرف خلق نحو دخل يدخل ويخرج اي صوت في جود الحرفين في احد  
 الموضوعين على مخرج لان يكون من ذلك الباب لا موجه له وذلك لانهم  
 لما راوا ان الفتح لا يخرج ولا مع حروف الملق وقد وجدوا فيها معنى مقتضيا للفتح  
 وهو ثقلها لكونها ساكنة في الحلق بتعسر النطق بها قالوا انها على لغتها اذ وقع ما  
 قبلها وانما لم يفتحوا العين اذا كان الفاء و صد حروف الملق نحو اكل يأكل لخصو  
 التحفيف باسكان الفاء في المضارع لان الحرف الساكن ضعيف بالسكون  
 فصار كالميت و اباي شاد و دغ لما يقال من ان ابى يابى مفتوح العين في الماضي  
 والمضارع مع انه لم يوجد في عينه ولا لامه شيء من حروف الملق وحاصل الدفع  
 انه شاد و سمع كذلك فلا بد من نقا من القاعدة مع انها بمعنى منع يمنع  
 والعرب تحمل الشيء على ما يسمونه كشيء انجذ الى بابي على منع يمنع اللذين لانها  
 حرف خلق ففتحوا عينها وان لم يكن عينها ولا لامها حرف خلق كما فتحوا  
 عين الاخرين وحاصله تقييد الاشارة المذكورة من ان يكون في نفس الفعل  
 او في مرادفه ولما كان لقائل ان يقول انه قد جاء ركن بركن بفتح العين في الماضي و  
 المضارع مع انه لم يكن العين ولا اللام من حروف الملق قالوا شرط المذكور ليس  
 يصحح اجاب بقوله واما ذكر ركن بركن اي ما لم يميل فمحمول على ان دخل الغشيان  
 لانه جاء كغيره بفتح العين في الماضي وضمه في المضارع وكلم يعلم بكسر العين  
 في الاول وفتح في الثاني فاخذ الماضي من حدهما وهو اللغة الاولى والمضارع من  
 الاخر وهو اللغة الثانية فركب من اللغتين فقبل ركن بركن بفتح العين فيهما و  
 لا اشكال لان الكلام في ان مضارع فعل بفتح العين انما يفتح عينه ان كانت  
 العين واللام حرف خلق و بركن بفتح العين ليس بمضارع ركن بالفتح وانما

وانما هو مضارع ركن بالكسرة وهذا هو ما ذكر في الجبك دفع لاستبعاد الحمل على  
 التداخل يعني انكم ذكرتم في الجبك بكسر يمين والجبك بضمين فنبهنا لتكلم  
 الخاء على اللغة الاولى والباء على الثانية ولما ابعد ما ذكرنا من هنا لانه حمل الكلمتين  
 كلمة واحدة على اللغتين وما ذكرنا من هنا لم يحمل الكلمتين عليهما ولا شك ان الاول  
 اكثر تكلفا من الثاني فاذا جهل ما يجوز الثاني بالطريق الاولى وفي الثالث  
 اي فيها كان المضارع مفتوح العين يكون الماضى مكسور العين ايضا اي  
 كما يكون مفتوح العين كعلم يعلم وفي الاول اي فيها كان المضارع مكسور  
 العين فذلك يكون الماضى مكسور العين وان كان الاكثر فيه كون الماضى  
 مفتوح العين كما مر وهذا اي هذا الباب حال كونه من العيصم الذي لم يكن فيه  
 حرف علة اصلا في اربعة احرف اي كلمات حسب يحسب يظن يظن ونعم  
 نعم اي صادرا عما ولينا وبس ييس اي صادرا يوس وبس ييس  
 من اليوسه ضد الرطوبة بكسر العين الماضى والمضارع فيهما في الكل مع جواز  
 الفتح اي فتح العين في المضارع فهذه في هذه الاربعة بعض ان هذه الاربعة ليست  
 بمنعينة لكسر العين في الماضي والمضارع بل يجوز ان يكون من باب علم يعلم ويحسب يحسب  
 الباب اي باب حسب يحسب من المثال اعني ما كان في واو او باء كفتح مع  
 تقييد الكسرة في حين المضارع وعدم جواز الفتح فيه كما لما مضى و مراده ان هذا الباب  
 في الاكثر لا يكون الا من المثال ليحصل الحذف في حذف الواو من المضارع وليس  
 مراده ان كل مثال فهو من هذا الباب بمعنى نحو و يول يول بكسر العين في الاول  
 وفتح في الثاني ووجب بهمب بالفتح فيها و و عدل بالفتح في الاول والكسرة في  
 الثاني كورث يرث و روع يروع اي اتقى و وثق يثق اي اعتد و ومن بمن اي احب  
 ورم يرم اي صادرا ورم بكسر عين الماضي والمضارع في الكل وعدم جواز الفتح  
 في شيء منهما واحصول مضارعا منها يورث ويورع ويوثق ويومن فحذف الواو  
 لكونها ثقيلة بين الكسرة والياء وبجى منه اي من المثال ايضا اي كما جاء بتعيين  
 الكسرة على امر كنبان اي الكسرة والفتح في حين المضارع مع الكسرة في عين الماضي  
 كولين بكسر العين يبين بكسر العين اي فتح اي ملك واذا كان الماضي مضموم العين



فصار عه لا يكون الا كذلك اي مضموم العين وبنزعه انه اذا كان عين المضارع  
مضموما يكون الماضي مضموم العين فلما جعل قصد هذين الحكمت غير الاسلوب  
صهنا لان الانسب ما سبق ان يقول معناه وفي الثاني قد يكون الماضي مضموم  
العين ايضا بخلاف ما سبق اولم يقصد فيه مثل هذا الحصر بل لم يصح وذلك لان  
هذا الماضي الذي كان عينه مضموما يختص بالافعال الطبيعية اللازمة وهي  
افعال صادرة عن الطبيعة لازمة لها لا تقع اما الى غير ما كالحسن والقيح  
والشجاعة والطيب ونحوها فهي لازمة الى غير متعدي الى مفعول بلا واسطة حرف  
الجر ولذا كان بناء هذا الباب من الافعال اللازمة اي غير المتعدي والطبيعة هي  
القوة الموجودة في الشئ التي لا شعور لها بما يصدر عنها من الافعال وقولهم  
رجبتك الدار اي وسعتك اصدرك حيث كنت جواب سؤال ما كان رجب برجب  
يعني وسع يسع من هذا الباب مع انه ليس بلانهم لم يقدروا على مفعول بالثاني كما في قولهم  
رجبتك الدار لانه قد يقدى الى مفعول الذي هو كائن في الخطاب واما اصل الجواب انه ليس متعديا  
بالثاني بل هو اسلمه حرف الجر لان اصله رجبت بك الدار حذف الباء لكثرة الاستعمال  
واو اصل الفعل الى المفعول واذا كان الماضي مضموم العين مختصا بالافعال الطبيعية  
اللازمة فالترم في مضارعه الضم المقصر الى ضم الشفتين لرعاية زيادة المناسبة  
وجهاها ان في الافعال الطبيعية شدة انضمام ولزوم للطبيعة بحيث لا ينفك عنها  
والضم ايضا انضمام الشفتين ولزوم احدهما للاخرى فاذا كان الضم في الماضي المتعدي  
جميعا يحصل زيادة لزوم في اللفظ فيحصل زيادة مناسبة بين اللفظ والمعنى وقد تالبه  
اشارة في السهل الثاني من العقد الاول في بيان النسبة بين اللفظ والمعنى حيث  
قال هناك وكفعل بالضم الذي فيه قوة ويجعل بعض الشفتين لافعال الملحقية اللازمة ولذلك  
الترم ضم العين في مضارعه ليكون اول على اللزوم هذه السنة ومن فعل يفعل بفتح العين  
في الماضي ومنه في المضارع كضم نيمر وفعل يفعل بفتح في الاول والكسرة في الثاني كضرب  
يضرب وفعل يفعل بفتح فيها كفتح بفتح وفعل يفعل بالكسرة الاول والفتح في الثاني  
كعلم يعلم وفعل يفعل بالضم فيها كضم كسر وفعل يفعل بالكسرة فيها كفتح كسر في باب  
الثاني المجرد لا مزير عليه بحسب الاستقراء وان كانت الصفة العقلية يقتضي ان

يقتضي ان تكون ستة لان الماضي ثلثة ابنية والمضارع كذلك ثلثة ابنية ومن ضرب  
ثلثة في ثلثة يحصل ستة الالة سقط في فعل بكسر العين باب واحد ومن فعل بالضم  
بابان على ما عرفت الان فيق ستة ابواب واما نحو فعل بفعل ونعم بنعم وموت  
اموت اصل الاول موت بكسر الواو فقلت الفالخر كرها بعد ثمة فالتحق بك كان  
الالف والفاء فتخفف الالف وابدلت فتحة الميم كسرة ليدل على كسرة العين  
وكذا تكو راي قريب تقرب اصل الاول كودت بكسر الواو فاعلى كاسين فهو من الكو  
بمعنى القرب لامن الكيد بمعنى المكسر لان مضارعه على بكبد لا على كيد او يكاد وهذا  
اعشار من على جعله ابواب في السنة بانه جاء نحو فعل بفعل بكسر العين في الاول ومنه  
في الثاني وهو خارج عن السنة المذكورة فالحصر ليس بصحيح فاجاب عنه بقوله تعالى  
سبيوه انما يحكي هذا اي فعل بفعل بالكسرة في الاول والضم في الثاني عندنا على ما على  
لغتين يعني ثبت فضل بفضل كد فعل يده فعل بفتح العين في الاول ومنه في الثاني وفضل  
يفضل كحذر يحذر بكسر العين في الاول وفتح في الثاني فاخذوا الماضي من الثاني والضم  
من الاول فقالوا فضل بفضل بالكسرة في الاول والضم في الثاني وكذا ثبت نعم بنعم كسرم  
بكرم بضم العين فيها راي صدينا عما لبنا من النعمة الى اللينة ونعم بنعم كعلم يعلم بكسر العين  
في الاول وفتح في الثاني فاخذوا الماضي من الثاني والمضارع من الاول فقالوا انهم بالضم  
نعم بالضم وكذا ثبت مات يموت كقال يقول اهلها موت يموت كقول يقول بفتح في الاول  
والضم في الثاني ومات يموت كقول يقول بفتح في الاول والضم في الثاني ومات يموت كخاف  
يخاف واصل موت كخوف بكسر الواو يموت كخوف بفتح الواو كعلم يعلم وكذا كان  
جاء على لغتين بناء على رواه سيبويه عن بعض العرب من قولهم كذا افعل كذا اي  
فربت ان افعل كذا بضم الكاف اصله كودت ثم اعل الواو كما عرفت فانه في ضم الكاف  
يدل على ان العين المحذوف من اجن الواو اما مضموم او مفتوح لان ما لم يحوكسور العين  
لا يكون بضم حذف اجنة مضموم الفاعل مكسورة نحو موت واهما من ضم العين  
او فتح كان بضم كون مضارعه مضموم العين كيكو واما على الاول اي اما لزوم ذلك على  
فقد يكون الماضي مضموم العين فلما عرفت انما من الماضي اذا كان مضموم  
فصار عه لا يكون الا كذلك واما على الثاني اي على فتح عين الماضي فلما عرفت عن كبت



الى قريب حيث يجب ان الاجوف لا يواى لا يكون مضارعه مكسورة العين فكذلك لا يكون  
 مضارعه مكسورة العين ولا مجال على التقدير الثاني لان يكون مفتوح العين اقل يوجد  
 في عينه ولامه حرف خلق فتعين انه على ذلك التقدير ايضا مضوم العين فعلى التقدير  
 الاول من باب حسن على الثاني من باب نصر بنصر وهذا التقدير مجزئ كذا بالضم  
 في كلامهم ثم للاستدلال بغير مقدمات على ان مضارعه مضوم العين يكفي في كونه اى كذا  
 واذا على لغتين لانه قد جاء كاد يكاد كات يماث اصله كود بالكسر من باب علم يعلم  
 ويومضه في كلامهم مشهور الاستدلال فيه وقد جاء ايضا كاد يكاد كحسن حسن  
 او قال بقوله وهذا وان لم يكن مصر حابه في كلامهم الا ان فيه دلالة عليه حيث سمع عن بعض  
 العرب كذا افضل كذا بالضم ومو يدل على ذلك فاخذ الماضى من اللغة الاولى والضم  
 من احدى اللغتين الاخيرتين فضا لو كذا كذا بالكسر في الاول والضم في الثاني فافهم  
 في بعض الكتب من انما الثالث ان لم يرد في مستقبل كذا بالضم الكاف اكد على ان يكون  
 مضوم العين في المضارع سواء كان في الماضي مضوما ايضا او مفتوحا حتى يحل يواى  
 حتى ثبت كونه على لغتين فحذف كذا بالكسر كذا ايضا اى كفضل بفضل على كركب  
 من لغتين كذا حذاه ليس شين لانه قد ثبت في كلامهم في مستقبل كذا بالضم اكد  
 على الاستدلال المذكور غايته ما في الباب ان ذلك غير مصرح به في كلامهم بل ثبت بطريق  
 الدلالة وهو لا يضر في كونه على لغتين فاذا كانت الكلمات المذكورة محمولة على احدى اللغتين  
 فلا نقص بها على اصل الابواب في السنة اذ المنى هناك حصر ما يكون على لغة واحدة فيها  
 لا مطلقا والابواب الثلاثة التي خالف حركة العين فيها في الماضي والمضارع بان يكون  
 في الاول فتح وفي الثاني ضم او كسرة كسرة بنصر وضم بنصر او في الاول كسرة وفي  
 الثاني فتح كسرة يعلم شين عا ثم جمع وعامة على الاصل عا والبيت واصلا لكونها  
 بمنزلة الاصول لها فيه اى الابواب الثلاثة التي التي توافق حركة العين فيها في الماضي  
 والمضارع لشبا حها الى شيوخ تلك الثلاثة بجميع المواد وكسرة استعمالها بخلاف  
 الباقية اذ ليس لها شيوخ كذا لك كما بينه بقوله فالما عا عينه مفتوح فيها اى في  
 الماضي والمضارع قد عرفت انه مختص بما يكون عينه ولامه حرف خلق ولا يجوز منه غيره  
 الاثا اذا ما يواى عينه مضوم فيها مختص بافعال الطابع الغير الاختيارية كالفتح

والفتح ولا يجوز من غيرهما والمكسورة العين بينهما قليل مع ان اكثره بجئ على باب اخر  
 كحب بحب ودين بين ونحوهما فانها بكسرة العين في المضارع بكسرة العين  
 في الماضي وفتح في المضارع كما عرفت ثبت ان ليس للثلاثة الباقية كثر  
 استعمال وشيوخ المواد ما هو اكثر استعمالا وشيوخ المواد وفتح فائدة وعامة  
 ينبغي ان يجعل اصلا لالم يكن كذا لك فلذا جعلت الثلاثة الاولى عامه واصولا للثلاثة  
 الباقية وابتنى لا كان معنى الماضى مخالفا لمعنى المضارع كان الاولى ان يكون بين  
 اصلهما مخالفا للغة ايضا وبناءا لامتثال ما العين لان الانبياء للماضى والمضارع انما تحصل  
 بحركات العين ومن هذه الجهة تناسب ان يكون الابواب المذكورة اصولا ايضا  
 وكجهول هذا انما المضارع من الثاني المجزئ ايضا اى كجهول الماضي هيئة اصلية واحدة  
 وما من ضم الزوائد اى حروف المضارعة واسكان الفاء وفتح العين ولام اللام فتروك  
 للاعراب كما مروا انما ختاروا هذه الهيئة مع نقلها لما صرغ الماضى فتذكر وانما المنقرا  
 على كل من هيئات المعروف وهيئة المجهول بسبب عللا او غام او غير ذلك كما يدل  
 حركة كما في بعد من حذف الفاء من المثال اذا سلمه يوحى حذف الواو لوقوعه بين الياء  
 والكسرة ويقول من نقل حركة العين الى الفاء في المعلوم من الاجوف ويقال من نقل  
 فتح العين الى الفاء وقلب الفاء في المجهول من الاجوف ويرى من حذف اللام  
 في المعلوم والمجهول من انما نقل صلها يرمي بفتح الياء وكسرة الميم ويرمى بفتح الياء في  
 الميم فتح الثاني انقلب اللام الفاء وحذف لا لتقاء الساكنين وفي الاول نقل ضم الميم  
 الميم بعد حذف كسرة ثم حذف لما صرغ وفتح من اسكان العين بسبب الازعاج  
 في المعلوم والمجهول من المضارع وتعلم في تعلم من كسرة حرف المضارعة في باب علم يكون  
 اول على كسرة العين في الماضي فتستغنى عنها مفصلة في عطاوى المباح حيث اى في انشاء  
 المباح حيث الانبياء من الكتاب فلا يظن الكلام بذكرها مهننا ولما ورد ان متفرقات  
 هيئات الماضي ايضا ستوقف عليها فلم ذكرها فيما سبق وقد عرفت انما قد مر في الماضي  
 اشارة اجمالية الى متفرقات فبعد الى نوع بنصر للطالب في طلبه ومراعاة ذلك  
 ليس واجب في جميع المواضع ثم اعلم ان الابواب الستة باسمها الى جميع اجازة  
 في الضمماج غير المهموز والمضارع كما في الاثنية ان نقره واما في غير ذلك من المعتل



والصحيح المهموز والمضارع فمهموز الفاء ومهموز اللام والمضارع والاجوف  
 والتاخر في الجي شئ منها بكسر العين في الماض والمضارع معا بل انما جاء ذلك في المثال  
 من المعتلات كورث برث وفي الصحيح غير المهموز والمضارع كسب في الصحيح  
 المهموز العين كسب يثس كما مر ولا نقول ان مهموز العين يجب ان يفتح العين  
 في الماض والمضارع منه لكونه عينه حرف ضلعي لما عرفت انه مضارع ففتحها لا موجب له ولم  
 يفتح في الاجوف الواوي يقتل بالكسر ولا في اليائي بفعل بالضم سواء كان عين ماضيه ماضيا  
 او مضرا او مكسورا بل انما يكون مضارع الاول بفعل بالضم ان لم يكن عين ماضيه مكسورا  
 كقال يقول وبفعل بالفتح ان كان عين ماضيه مكسورا كخاف يخاف ويكون مضارع الثاني  
 بفعل بالكسر ان كان عين الماض مضرا كبيع يبيع وبفعل بالفتح ان كان عين الماض  
 مكسورا كخاب يخاب بحية وذلك لانه لو جاء الكسر في الاول لانقلب الواو بالفتحة  
 الواوي بالياء وكذا لو جاء الضم في الثاني لانقلب الياء واو قبل تنبسط اليائي بالواو  
 واما الالباس في مثل خاف يخاف وياب يباب بحية فليس في تلك المثابة الادغام الخليل  
 استثنى من الف بطلين اعز لم يفتح في الاجوف مطلقا ففعل بفعل بالكسر فمما عدا ذلك  
 الواوي منه بفعل بالكسر في طاح يطح وناه ينيه كلاهما بمعنى تخير تخير من انهما ففعل  
 بالكسر فيها كسب وكسب واما في الحال ان كلتا المادتين من الواوي من الاجوف الواوي  
 لقولهم طوح طوح ونوح في تغليبهما اي حيرت وادوا طوح ومنه وانه في افضل  
 تغليبهما فلذا لم يعل الواو بينهما فان يجر هذه الاربعة بالواو يدل على ان طاح يطح وناه  
 ينيه من الواوي فاصولها طوح بطوح ونوه بتوه بكسر الواو في الكل على ما ذكره فانقلب  
 الواو في الماضيين الفاء في المضارعين ياء فلكونهما على حسب كسب مع انهما من الاجوف  
 استثنى من الضابط الاول ولكون مضارعهما بكسر العين مع انهما من الاجوف الواوي  
 استثنى من الضابط الثاني لكن قال الجوهري طاح يطوح من الاجوف الواوي  
 ويطح من اليائي اي ملك وقال تيه ينيه من تغليب من الياء ونوه من التغليب  
 من الواوي اي خيرا واما شبهة النوح في افضل النجيب من اليائي او الواوي  
 والملا لم يعل بينهما لعين ان كلا من طاح وناه جاء من الاجوف الواوي فيقال  
 طاح يطوح وناه بتوه كقال يقول ومن الاجوف اليائي فيقال طاح يطح وناه

يطح وناه ينيه كبيع يبيع فعل هذا الضابطان كلبان لا حاجة الى استثناء ذلك  
 عنهما اما الثاني فلان جاء على بفعل بالكسر بالياء لا الواوي كما ذكره الخليل واما الاول فلان طاح  
 يطح من اليائي من باب ضرب يضرب كبيع يبيع كما ذكره في مختار الصحاح لان ما يجب  
 بحسب كانه من الخليل دلالة كلام الجوهري على الثاني طامسة واما على الاول فلانه جعل  
 يطح مضارع طاح الذي هو ماض بطوح وهذا الماض بالفتح لا غير والمضارع باللام  
 يجر مضارعه بالكسر اي بكسر العين لا غير من الضم والفتح فيكون ما مضيه مفتوح  
 العين لا غير كضرب يضرب لا يجوز ضمه لما عرفت ان فعل بفعل بالضم في الاول والكسر  
 في الثاني مرفوض ولا كسره لما عرفت ايضا انه لم يجر من المضارع فعل بفعل بالكسر  
 فيها والمضارع المنفرد يستعمل مع ما اي معنى اللزوم والمنفرد في ذلك كان مفتوح  
 العين في الماض بطوح في مضارعه الضم لانه كثير ما يجر المضارع المنفرد بالضم  
 كيمده فلو كسر عين مضارعه لزم النقل من الكسرة الى صنتين متواليتين وهو  
 مستعمل والفتح غير سائغ لا شريطة بحرف طلق في العين او اللام لا فیهما  
 ما فضم عينه ليجري للسان على سنن واحد اما لتعبد باللام لم يجر فيه غير  
 الضم وهو الكثير كما ذكره كيمده ويمده واما مع جواز الكسر مع فله ومنعفت  
 قال الفراء الفرض من هذا انما يبدل ما سبق الا ان بينهما فرق في اللمة لان المصراع جبا لكسر  
 في مضارعه الماض عطف اللام مطلقا والقر او جب في الكسرة على تقدير ان يكون عين  
 ماضيه مضنوا حاصبت قال ما كان على فعله بفتح العين حال كون ذلك الشيء  
 من ذات الضعيف اي من المضاعفات غير واقع على مفعول اي لا زاد من غير  
 لكان ان كان على فعلت حال من اسم او خبر بعد خبره حال من فعلت او من الاسم  
 ان كان على فعلت خبر له وجملة فان خبرا بفعل منه مكسور العين لا خبر مثل  
 عفتت بوزن كفتت بالفتح وبمعنى عافت بكسر العين يقال عفت عن  
 الحرام بعفت وكفت عنه بكفت من باب ضرب يضرب اي عرفت عنه وكان  
 منه اي من المضارع الذي كان ماضيه على فعلت بالفتح واقفا على مفعول اي  
 مفعول مثل ردت ومرت تقول ردت الشيء اردة ومرت  
 الشيء اردة فان بفعل منه مضموم اي متعين للضم وحاصل ان المضارع الذي







كاضواءه ثم ضم بعد حذف الواو ويجوز ان يكون منه صلبا حذف الواو يكون  
 الكلمة بالضم بعد الواو انقل منها بالكسرة بعد ما انتهى ومذه جلة حاله وقوله  
 عينا مفعول لكل من تدع ولا تجد على طريق التارخ يقال تقع الفتوى او اى  
 حصل له التامى وهو ضد العطش من تقع بالماز يقع فتوى على حد فتح يقع اى روى  
 به فعل يذا هو مستند الى الفتوى وقال بعضهم مستند الى المستكن العدن الى النظم والبرق  
 فالفتوى ومفعول من تقع بالماز رويته والصوادى العطاش جمع صادية  
 بمعنى العطش والقليل بالفتح حرادة العطش يريد بك ايتها المرأة ستره  
 الشاء ومن تابع لك فعلا وسر كافلو فغيت بشربة واحدة وستتان يحصل  
 الرى بها الفتوى ذلك تترك الشاء والعطاش حرادة عطشهن بسبب نادلهن لشكك  
 الشربة من اذا لم يكن حرف التضعيف واو اذا كان حرف التضعيف واو كالفوة  
 لم يكن منه فعل يقع العين ومنه بل جاء فعل مغنيا للكسرة كقول بكسرة واو اصد فو قلب  
 الثاني باء لو فو عطر فابعد كسرة لا سكره من فو واو بالفتحات وقوله ابعث الواو  
 الاول كلاما في التنبيه وقودت وقودت في المتكلم او المتخاطب بضم العين في  
 احدهما والفتح في الآخر يعنى لو جاء منه فعل بالفتح او الضم لم ينقلب الواو الاخير باء في المقدم  
 لعدم داعيه ولو انقلب الفاعل في التنبيه والمتكلم منه يؤتى بالواو الثاني كقود او فو  
 فينضم اجتماع الواو بين وهو مسكبه واما اذا جاء فعل بالكسرة كقود بكسرة العين  
 فيقلب الواو الثاني باء لوجود داع له كما مر فيكون تنبيه فو باء متكلم فوب فلا  
 يلزم اجتماع الواو بين با اجتماع الواو والياء واما لبس مسكبه واما في مثل او ولفظ  
 الواو الاول وقود ابعث في جمع اوى كرمى روى وقوى كرمى اصل الاول او لولا قلب  
 الياء الفاعل لترك بعد الفتوى وحذف لا لتقاء الينين واصل الثاني فو باء انقل ضمة  
 الياء الى الواو بعد حذف كسرة ثم حذف الياء لا لتقاء الينين فيرد الاعمراض  
 بها على ما سبق بان قد اجتمع الواو ان في او واو فو واقلو كان الاجتماع مستكرا لما  
 جاء ما كذا لك فاجاب عنه بقوله قالوا الثاني منها ليس من نفس الكلمة بل والجمع فلما  
 عبرة يجمعها لان الثاني لعدم كونه من الكلمة في مع من الزوال فكانت لا اجتماع فلهذا  
 لم يسكبه والذي ادعينا انه مسكبه هو اجتماع الواو بين الاصليتين واذا كان

واذا كان العين او اللام اما بطريق الانفرد والاجتماع على ان يكون او المنع الخافى الماضى  
 المفتوح العين واو لا يكون المضارع المضموم العين كقيل يقول ودعا به على كسبة  
 الواو للضم ولانه لو كسر لا ينقلب الواو باء فيلبيش الواوى بالياء اذ كان احدهما  
 باء لا يكون المضارع الممسور العين كبيع ورمى يرمى وطلو يطلو لمناسبة  
 الياء للكسرة ولانه لو ضم لا ينقلب الياء واو فيلبيش الياء بالواوى واذا كان الماضى  
 مسكورا العين فلا يكون المضارع من ذلك مضموم العين بضمه من نحو فاف بخان وبما  
 بهما بهيئة وشقي شقى شفاوة وردى يردى وانا جاد كذا لك مع قيام اللباس  
 ههنا للمضروبة لانه اطر في الاغلب فتح العين في مضارع فعل بالكسرة ثم يغير حرف  
 الفتح الفتح عن حال كراهية ضم القاعدة المضروبة بخلاف مثل يقع العين فان  
 مضارجه يفتح على فعل بالضم وعلى يفعل بالكسرة في الواوى من الاول والياء  
 من الثاني ولذا ايضا يفتح الواوى من الاجوف والتافض من باب كرم وان لم  
 اللبس نحو اقام بغيره وارضى يرضى فظهر ان المفتوح العين فيهما اى في الماضى  
 والمضارع لم يفتح في الاجوف والتافض والتعريف مطلقا اى سواء كانت هذه  
 الامور واو بائية وسواء كان اللصيف مفروفا او مفروقا لان كلام هذه الثلاثة  
 لا بد ان يكون في عينه اولامة واو او باء على ما عرفت من تقريرها فلو كان احدهما  
 واو او باء فليقد يران الماضى مفتوح العين لا بد ان يكون المضارع مضموم العين  
 وان كان باء فعل ذلك التقدير يكون للمضارع مسكورا العين وعلى كلا التقديرين  
 لا يكون مفتوح العين القليلة الثالثة لبيان حقيقة ما من الرباعى المجرد وانها  
 بالكسرة جملة ابتدائية او بالفتح عطفت على الهيئة هيئة واحدة بالفتحات مع كون  
 الثاني لبيجاى يعارض ويدفع فعل الرباعى كتحفة الفتحات والسكون ان في  
 الرباعى تحفة كسرة حروفه وفي الفتحات مع السكون حقة لكون من الضمة والسكون  
 خفيفا فاعطيت تلك الهيئة لكون الحقة معارضة ومدافعة للثقل ولا يصح فتح  
 الكل لا متاع نوال اربع حركات كما مر ولا يصح غير ثمانية السكون اما الاول اى  
 اما عدم صلوح الحرف الاول قطا لم لو جوب الابداء بالفتح واما الاخر فلان  
 فتح الاخر علامة الماضى بها يمتاز عن بوارية وبشابهة في عدة الحروف والحركات



وفي بعض النسخ عاينوا في اي يشارك في الوزن فالل واحد من الاسماء كقولهم الغنى  
الفعل لما حصل في رضى ورجل يفتح الاولين الاسم لانه مرسل من صواعق وحدث بكسر العين  
 الفعل الماضي كما جئت واخرز وخرز بالكسر ايضا الاسم بمعنى المبالغ في الخذر  
 والاحترار وخرج الفعل وجمع الاسم فانه ليس هذه الافعال والاسماء فرق  
 لفظ الا بالترام الفتح في اواخر الافعال بخلاف الاسماء فان حركات اواخرها تابعة  
 للعوامل مختلفة بخلافها فلولا لم يلزم الفتح في اواخر الافعال لا لنبذ بالاسماء  
 واما الثالث فلان الاخر بكن كنية الاتصال ببعض الضمائر ومثل الضمائر المرفوعة  
 المتحركة مثل وخرجت وخرجت فلا اسكن الحرف الثالث بلتم التقاء الساكنين  
 فادالم يصح غير الثاني لسكون فتعين السكبان الثاني الفريدة البعد لبيان حقيقة  
مضارع اي مضارع الرباعي المجرى وهو ايضا كنية ما مضى واحدة والظابط في بناء  
مضارع الثلاثي المجرى واما مضارع الثلاثي المجرى فقد عرفت حاله احسن غيره الرباعي  
 المجرى كخرج والمزيدات مطلقا اي سواء كان ثلثا من زيد امثل فعل واقتل و  
 واستعمل اوربا حيا من زيد امثل تفعلل واقتل ان يصدر الماضي بعد حذف همزة الوصل  
 ان كانت اي ان وجدت همزة الوصل فيه كافتعل وكفه انا اذا لم توجد فيه همزة الوصل  
 سواء وجدت همزة القطع كافتل ولم توجد على ايضا كفتل وتفتل فلا حاجة الى الخ في البناء  
 من اول الامر باحد حروف المضارعة بالهمزة في التكلم وحده فالنون في التكلم مع الفتح الثاني  
 في الحما طلب مطلقا والوحدة الغائبة والثالثة والبار في غيرها حال كون حرف المضارعة مفتوحا  
 الا فيما كان ما مضى على اربعة ا حروف وهي اربعة ابواب الافعال والتفعل والمفاعلة والفعلة  
 فان حروف المضارعة فيها مضوية وذلك لانه لا يتيسر مضارع الفعل مضارع الثلاثي لو فتح  
 حرف المضارعة فيه مثلا لو قيل في مضارع الفعل بفتح الباء وكسر العين لا يتيسر بفتح  
 من ابواب الثاني بناء على ما بين من ان همزة الافعال تحذف في المضارع وبشر الفعل وان  
 يقع الالتباس فيها على ذلك التقديم لكن حروف المضارعة فيها ايضا جملة ما على  
 اقل واما خصل الغنى بمضارع الفعل دون الثلاثي ليعادل فله الرباعي ثقلة الغنى وكثرة  
 الثلاث حصة الغنى وبكسر عطف على مصدر الماضي وان يكسر ما قبل اخره الى الماضي  
 ولو تقدير اي ولو كان ذلك الكسر في التقديم او قدرا او ما قبل الاخر هو عين الفعل الثلاثي

فانما

في الثاني المزيه واللام الاولى في الرباعي المجرى والمزيدة انما كسر ما قبل الاخر لانه لما قبل اوله  
 في المضارع باستقامت همزة الوصل فيها كان في اوله همزة الوصل او بضم اوله فيما كان  
 على اربعة ا حروف وصناعية ما قبل اخره لان التفسير ويجري عليه الا فيما كان ما مضى مضى  
 ابتداء زائدة وهي ثلثة ابواب الفعل والتفاعل والتفعل فان ما قبل الاخر فيها ماضي  
 فتحة لانه لا يغير اول هذه الالفة في المضارع لم يغير اخرها ولا لانه لو كسر ما قبل الاخر فيها  
 لا يتيسر مخاطب تعلم بمضارع علم والنسب امس مخاطب بخامل بمضارع جامل وامر  
 مخاطب تدخر بمضارع دخر ولا يرفع الالتباس بضم حرف المضارعة في مضارع علم  
 وجامل ودخر لا احتمال الغلبة عنها وكذا حمر حمر وحار حمر من قبل التقديم اي مما كسر  
 فيه ما قبل الاخر تقديره ان كان الاصل حمر وحار بكسر الراء الاولى فيهما به ليل يبرز لكسرة  
 في المضارع منهما اذا انفصل به الضمير المرفوع المحرك نحو يحمرن وبجارن ثم اسكنت  
 وادعت في الثانية وفي هذا ولا يرب الى جيب حيث استثنى من كسر ما قبل الاخر ايضا  
 مثل هذه الافعال بقوله عالم يكن اللام مكسرة فتدغم نحو احمر واحار ووجه الرذال  
 اذا عرفت هذا فاذا اردت بناء المضارع من استعمل حذف همزة واحدة وصدرته بالياء  
 مثلا مفتوحا وكسرت العين فقلت يستعمل واذا اردت من فعل بالتشديد صدرته بالياء  
 مضموحا وكسرت العين فقلت بفتل واذا اردت من تفاعل صدرته بالياء مفتوحا فقلت  
 يتفاعل وعلى هذا ففعل فان قلت لو كان بناء المضارع على تقدير عدم همزة الوصل بحرف  
 زيادة حرف المضارعة على الماضي من غير تغيير لاوله فماذا القول في مضارع افعل كيكرم فيكرم  
 حيث حذف لبناء المضارع من همزة القطع في اوله ابتداء اجاب عنه بقوله واصحل  
 يكرم في مضارع اكرم كيكرم بالهمزة فكرموا اجتمع الهمزة في المكاني عن النفس  
 الى المتكلم وحده مثل اكرم لانه يشبه تباح الكلب التباح بضم النون وكسر  
 بعده باء واحدة صوت الكلب فحذف الهمزة الثانية منه ثم حذفها من صوت  
 فغاية الباء وتنادى النون كيكرم وككرم ثم حذفها من اسمي الفاعل والفعل ككرم  
 وككرم وان لم تجمع فيه الهمزة ان طرد الباب ويسنوي امثلة المضارع من واسما  
 الفاعل والمفعول المشغقان من المضارع واما التزم الحذف في المكاني عن النفس  
 وان كان الغيا من بعض ان تغلب الهمزة الثانية واو كما في اهديم واوادم في تضعيف



اعم ونكسره ولان باب الافعال كثيرة الاستعمال وكثرة الاستعمال توجب التخفيف بالبلغ  
 او الحذف المبلغ في باب التخفيف من القلب وانما حذف الثانية لتلاصق المضارع بما علامة  
 وحاصل الجواب ان حذف الهمزة منه ليس لئلا يمتنع المضارع لان الهمزة مفعلة بعد  
 ذلك البناء وان يكون اصله بكسر يوكرم بل لئلا يستكراه اجتماع الهمزتين فلا اشكال  
 وقد يجي هذا اي مضارع افضل على الاصل ببناء الهمزة كما في قول الراسخين من ان  
 بها تخلين غير ممدود وطام كنفيين وغير ممدود جاذل او ودين وصاليات كما يوقن  
 حيث جاء بوقن اي بوقن جمع مؤنث غائبة من الشف على الاصل ببناء الهمزة  
 الحطام بالضم لان بعض الماهل الجب والبناء اذا ييسل احدهما وكسر والكف الذي  
 تنى على كنفيين بكسر الكاف وسكون النون وعادة في طرف يكون زيادة الهمزة كالخبر  
 والسكين والمشرع وكذا ومنه ما جاء في الحديث في حق ابن مسعود انه كيف ملئ على  
 صبغة الصغير والواو اصله لو تدفد بدل التاء والواو ادغم والوتر معروف والجازل الجيم  
 والتاء الى الجمع المنصب المقوم مكانه لا يبرح اي لا يتنقل عنه الى موضع اخر والصاليات جمع  
 صالية من صلي لان التارك كسر اللام يصلي صليا اي احترف بها قال تعالى لم اولى بها  
 صليا والمراد بالصاليات صهيها التي رزقها التي جعلت ان في صهي سودت كالقدوة  
 ولذا شبهها بالقدوة وقوله وصاليات كما يوقن والانتفية التي كانت الان في  
 جمعها بضم الهمزة وتشديد الباء ما ينصب عليها القدر لطبخ الطعام من الالة  
 الحذيرة التي لم ارجل ثلث وقد تجرد في البوادي والصحارى من الاجار ثلثة كالان في  
 فنصب عليها القدر وهو المرد منها والمطاب في تخلين اي ترتيبين على ان يكون  
 مجهول مؤنث من طية من حل بجلى اثنين لما زل الجيبة ومثل هذا الخطب للنبيل  
 يكون للشاسف والتحرر ومن عاده العرب خطب بالمازل والديار وقت  
 التحنن والتخيل من منزلة العضاء فيحاط طيونها خطب بهم هذا والاسم جمع اية الى العلامة  
 وبها متعلق بجليين لجمدة صفة اي وغير ناعل لم يبق وكنفيين صفة مجموع رماد ومطام  
 اي بمقدار كنفيين او كنفيين وصاليات عطف على ووكما صفة صاليات  
 الكاف الاولى للتشبيه والثانية تأكيد لها قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ليس  
 كمنه شئ كذا ان نزع ان كلمة التشبيه كبرت كما كرمنا من قلة وصاليات كما يوقن

٢٥  
 يوقنين وما هو موصولة او موصوفة عبارة عن القدر و يوقن صفة او موصولة من اوقن  
 القدر اذا جعلت لاني ومثله الصاليات للقدور في الاسوداد كما اشترى ومثله  
 المعنى انه لم يبق من علامات وانما كانت تلك المنازل نزلين بها غير الامور المذكورة والقرض  
 من اظهر التحنن والتحنن وكما في قول لاخر شيخ جالس على كرسية حال كونه معهما اي ولهما  
 طعامة على راسه فانه امل لان يوكرم ما بنيت الهمزة على الاصل في يوكرم مضارع كرم  
 والالف في اخره لا شبع لئلا يهتبه ان الهمزة التي بينا قاطبها بليدة معروفة الاصلية اي  
 الهمزة الاصلية لمعرف المضارع والمراد بالصاليات ان لا تحصل من تغيير هيئة اخرى  
 بسبب من العوارض كما ان راليه بقوله والبعض كسر حروف المضارعة مطلقا في كل ما كان  
 ما ضمه مكسورا العين او مكسورا الهمزة سواء كان ذلك من الثاني او الرابع وسواء  
 كان مجرد او ممدودا وانما كسر حروف المضارعة في ذلك ليدل كسرها على الكسرة الذاتية من الثاني  
 بسبب بناء المضارع لثمة الوصل المكسورة في الماضي تصف في المضارع وبعبارة  
 العين المكسورة فيه مفتوحة حالي المضارع وفي بعض النسخ على الكسرة الذاتية اي الكسرة  
 الاصلية وعلى كسرة الماضي فالماز واحد لكن الاولى اولى نحو يعلم بكسر الباء وتعلم بكسر التاء  
 وتعلم بكسر النون واعلم بكسر الهمزة في مضارع علم بكسر العين ومثلا في مجرد وفتح وفتح  
 ويخرج بكسر الباء في الكل في مضارع افتح واستفتح واحرهم بكسر همزات الوصل في اولها  
 الاول من الثاني المزيدية حرفان والثاني من الثاني المزيدية ثمة حرف والثالث  
 من الرابع عن المزيدية حرفان واما التبع على المجرى كحرف فلا يثنى كسرها في المضارعة في مضارع  
 كيد حرف او ليس عينه مكسورة ولا ثمة وصل فيه وبعضهم حصوا الكسرة باعد الباء من حرف  
 المضارعة واما الباء فلم يجرى بكسرها لئلا يمتنع المضارع لان الكسرة من حيث الباء فالنطق بالباء الكسرة  
 كالمتشحي في القيد ومما ايدى الاولى وهي لغة بني اسد كما عرفت وبلية مجهول اي مجهول  
 المضارع فالكل في الثاني والرابع مجردا عما او مزيد عما ان يفهم حرفا المضارعة وفتح  
 ما قبل الاخر ولا يغير ان لم يكن ما قبله مفتوحا كيكرم من الثاني المزيدية ويد حرف من الرابع المجرى  
 وفتح ما قبل الاخر فيها حرف وفتح بفتح الراء الاولى ثم نقل فتحه الى العين وادغم واما اذا كان  
 ما قبل الاخر مفتوحا في المعروف كتب عد فلا حاجة الى فتحه في المجهول **الصف الثاني**  
 من الفصل الثاني لبيان هيئات الافعال المزيدية اعلم ان الزيادة في الافعال قد تكون

في المضارع  
 في الماضي  
 في المجرى



للالحاق وتكون لغيرة كإفادته معنى زائد في كرم كما سمعت ذلك عجمة واحدة  
 والحق سلب الوحدة وإثباتها أصل المرة فبذلك كثرة المرات إلى سمعت مرة كثيرة  
 ومعنى اللحاق مطلقا موافقا لأصل مصدر من الحقت الشيء إذا جعلت  
 الأول تابعاً للثاني وفي الاصطلاح هو أن يكون بين داءى تركيب وبينه اسماء كان  
 أو فعلاً الفصل أصولاً من جهة حروف لأصول من بناء آخر كذا لك فيزد في الأول  
 شيئاً أي حرف سواء كان من حروف الزيادة المصطلحة كما في سلفي ومهوراً أو لا  
 كما في جلب ملحقاته حرج كما بجئ وفرد بمعنى المكان الغلبط ملحقاتاً بجعفر وسوا  
 كان واحداً كهذه الأمثلة أو متعدداً كالتدو والتدو له خصوصية حيث يحدث الزيادة  
 والثون على سفر جل لغرض أن يصير البناء الأول في اللفظ مثل البناء الثاني في عدد الحروف  
 والحركات والسكنات المعينة كل واحد منهما في مثل مكانها في البناء الثاني ويتصرف  
 فيه كما يتصرف في الثاني بعينه بمعنى أن الغرض من تلك الزيادة مجرد أن يصير البناء الأول  
 في اللفظ كالبناء الثاني ويتصرف فيه مثل تصرف من يتد والماض والمضارع والأمر والنهي  
 والمصدر واسم الفاعل والمفعول ومن خالفه في أن كان الملتحق به فعلاً بأصله ومن  
 التضعيف والتكسب أن كان اسماً بأصله لا تخاسباً لأن للتحق بالخاص لا يجرى فيه في  
 التضعيف والتكسب كما يخفف في التي سبقت تخفف الزائد من كان لأنه لا يجرى فيه الخفيف  
 حرف فالزائد أوله فلهذا قالوا في شربت أنه ملحق بسفر جمع قولهم في تكسبه شربت  
 وتضعيفه شربت وتكسبه سفر جل سفارح وتضعيفه سفيرح وأما إذا كان الزيادة  
 لالحاق حرفين رابعاً في التي سبقت فانه يفتق كذا في فرد ليس وفرد ليس تكسبه  
 فردوس وتضعيفه وهذا حرج مثل الطار من أن يكون ملحقاتاً وان كان بوزن فقط  
 لأن تكسبه فطابره ولا يكسبه حمار على حمار يربل على خمر وأجمرة وأحمار وليس الغرض  
 منها شيئاً آخر كالنوعين عن حرف آخر وتكسبه بناء وإفادته المعنى الزائد سواء لم يحصل  
 معنى زائد كسلفي بمعنى سلفي أو حصل لكن بشرط أن لا يكون ذلك المعنى مطرداً  
 كشمل بمعنى سرج من الشمول بمعنى الاحاطة لأنه لو كانت الزيادة مطردة في إفادة  
 المعنى الزائد نخل على الغرض المعنى وهو إفادة المعنى لا على الغرض اللفظي عن المماثلة المذكورة  
 أذمع إمكان حملها على الغرض المعنوي الذي ملأ شرف لا يصار إلى حملها على الغرض اللفظي الذي

الذي ملأ شرف لا يصار إلى حملها على الغرض اللفظي الذي دونه فلهذا لا يبعد زيادة مثل الميم في مفعول  
 المصدر أو الزمان أو المكان ولا يمتدة أفضل للتعبية مثل اللحاق به حرج وإن كانت تلك اللفاظ  
 مماثلة له في اللفظ بسبب تلك الزيادة لأنها مطردة في إفادة تلك المعاني كما سيجي ثم علم أن  
 فائدة اللحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في وزن أو فائدة أو سجع وتكون ذلك  
 قاله من وربما لا يكون لأصل الملتحق معنى في كلامهم ثم يحصل من اللحاق ككوكب وزينب فانه لا معنى  
 لتكسب ككوب وزينب ثم حصل زيادة الواو والياء فانهم كما في جلب إلى الشيء من موضع آخر  
 وسلفي إلى الشيء أحد على ظهره فان أصولها انقص من أصول المستثنى من وجوه الجمل  
 أي تحريكها على وجه الاستدانة والجدد بالفتحات التي يجزئها التوكيد للعين وسكون اليمعني  
 البرولاب وحرجم يقال حرجمت الابل أي رددتها إلى رجزها ال خلفها فارتدت ورجعت  
 واجتمعت مردحة وقد عرفت أن الابل مؤنث سماعي واسمع جمع من البعير فلهذا رجع  
 إليها ضمير أن ثبت واستند إليها الاجتماع فزادوا أي فقصداً وأكونها على وزن  
 دحرج وحرجم فزادوا باءاً أخرى على جلب وباء على سلفي واسكنوا اجنهما فصار  
 اجلب وسلفي ثم أبدلوا الباء في سلفي الفالخر كما بعدتة وأما فندوا ذلك إلى  
 أبدلوا الباء في سلفي الفاعل انهم لا يغيرون هيئة الملتحق بالعلل أو دغام كما في جهولاً في  
 الصوت وجلب كلبس لللبات كلاماً ملحق به حرج حيث لم يغير وأهية  
 الأول ببدال ١١١ الفاعل كحفي الداعي له وهو تحركه بضمير بعد صحيح ساكن ولا هيئة  
 الثاني بالادغام مع تخفيف المتغير وهو ظاهر ليطهر أم اللحاق كما مر أن الغرض من اللحاق  
 جعل الملتحق على صورة الملتحق به وهذا إنما يحاط به بعد تغيير هيئة الملتحق فأنالوا قلنا في الثالث  
 المذكورين جهار وجلب ببدال الواو الفاء أو دغام الباء في الباء لم يكن على صورة دحرج  
 الملتحق به ومع هذا فعلوا ذلك في سلفي لأن حال آخر الكلمة يعني لأن تغييره في آخر الكلمة  
 وحال آخر الكلمة ليس لها كثير دخل في الهيئة ولذا لم يعتبر وأما في هيئات الاسماء  
 والافعال المضارعة كما عرفت ولما كان لقائل أن نعم لكن الكلام في الماضي كسلفي  
 وقد عرفت أن حال الآخر معني في هيئة دفعه بقوله وأخر الماضي وإن كان مختلفاً  
 بلا اعتبار في تحصيل الهيئة لكن من حيث أنه أحرك يجرى فيه من الماضي والندس  
 مالا يجرى في غيره من الوسط والصدر لأن الآخر من حيث أنه آخر ليس مثابة الوسط



والصدر في القوة وحفظ البناء بل في معرض الزوال والتغير فلذا قد موافقة للاخر على  
الوسط اذا اجتمع مقتضيهما كما في لوى فكانت بحيث لو غير لا ينطرف على هيئة الكلمة تغييرا  
اصلا ومن ثم توهموا في اخر سلفي فابده الفاء وان كان ما فيها ثم تصرفوا عطف  
على قوله ادوايتها الى في جيب وسلفي كما يتصرفون في لغتهم في وجوه ووجه من بناء  
المصارع والاداء والنسب وغيرهما كبناء اسم الفاعل والمفعول والمصدر حال كون هذه الاشياء  
ملازمة بعضها ومن اخذ المميزات فيهما انما هو وجوه ووجه فزاد وفي اول جليب المسمى التاء  
فصار تجليب كما يفعلون ذلك في زيادة التاء في وجوه المسمى فيجبهه بوجه ووجه وزاد  
في سلفي المسمى الهزمة والنون فصار سلفي كما في اخر نجم الى كما زادوهما في وجوه المسمى  
بغيره بوجه نجم وعلى هذا فنشئ في التصرفات والاشياء مثل التجيب والاستفاد كالزجاج  
والاخر نجم ومثل تجرب ونشيط واقف سلفي فاعلم ان هذا كان زيادة التاء في مثل  
تجلب والهزمة والنون في مثل سلفي للتصرف في المسمى بالرباعي باخذ المميزات للاطلاق  
بالرباعي المميز كند جرح واخر نجم فنهان من مزيد على الرباعي لامن ملحق فزيد الرباعي هذا المسمى  
الموجود ببيانها تقدم وان كان الاكثر من ومنهم صاحب المصطلح وابن الحارثي كجلبوا  
امثال تجلب واسلفي ملحقه بوجه ووجه نجم الذين هما مزيدات الرباعي كما يجعل بالافاق  
جلب بزيادة الباء ملحوظا بوجه وسلفي بزيادة الباء كجرح الذين هما من مزيد الرباعي على  
قولهم الحاقان الحاق الاصل بالاصل والمزيد بالمزيد وعلى تحقيق المصطلح واحد فقط اعني  
الحاق الاصل بالاصل وزيادة التاء والهزمة والنون للتصرف في المسمى كما في سلفي وانهما  
كان ما ذكره تحقيقا لان زيادة التاء في الاول والهزمة والنون في الثاني مطروقة في  
افادة معنى زائد هو المطاوعة فان تفعل مطاوع فعل وكذا افعل ان يقال وخرجت المحر  
فخرج والاشجار وخرجت الابل فخرجت وقد عرفت ان الزيادة في اللاحق  
يجب ان يكون لغرض من لفظي لا معنوي ولان المسمى به مناسب ان يكون عينية اصلية  
مع ان تدخره واخر نجم لب كذا لك بل هما من مزيد الرباعي فلا ينبغي ان يلحق بهما هزمة  
اخرى كجلب واسلفي وقد سبق المصطلح في هذا المسمى الشج الرضى حيث قال وقد  
يلحق الكلمة بكلمة ثم يزداد على الملحق ما يزداد على المسمى بها كما في سلفي وسلفي بوجه  
ثم المسمى الزيادة ففعل يشطر واسلفي كما قيل بوجه ووجه نجم فبشيء زيادة المسمى

الملحق الالة قال وليس انفس كذا لك ان لم يستعمل ففسر فهو غنده ملحق باخر نجم للمشتقا  
من كلام المصنف هنا وفيها بملامة كما سلفي ثم قال ذلك الفا مشر ولا يلحق كلمة بكلمة ثم  
فيها لا بالان في الملحق وانما بعينه في مثل مكانة في المسمى بها فلا يقال ان اعشوشب  
واجلوز ملحقان باخر نجم لان الواو بينهما في موضع تونه وبهذا اضعف قول سيبويه  
في نحو سود واند ملحق بجذب المزيه تونه وقوى قول الاصفهاني ثبت نحو  
جذب وان نحو سود وملحق به ولما كان الزيادة لللاحق فالبشبه في المسمى الزيادة  
غير اللاحق كغير ابيهم له علامة فقال وجه جند ان كون الزيادة اى بانه يعلم صدق كونها  
لللاحق على الاطلاق الى سواء كان في الافعال او الاسماء او المصدر المصدق العالم الى  
ما العدة في هذا الباب ان لا يحصل منها الزيادة معنى زائدا في المسمى فاذا رايت  
الزيادة بهذه الصفة حكمت بانها لللاحق كزيادة الباء في سلفي والذال الثانية في قوم  
وصفت لم يحصل منها زائد واذا ايت بها بحيث يحصل منها معنى زائد حكمت بانها لللاحق  
كزيادة الالف في فاعل والهزمة في فاعل والهمزة في مضرب فانها لافادة المعاني الزائدة وتبين  
فانه قد يحصل من الزيادة لللاحق معنى زائد مثل شمل بمعنى اسرع من الشمل بمعنى الاعطاء  
والكثرة بمعنى الحية الكثير من الكثرة لان الاول ملحق بوجه ووجه وان في بحقه فلا يكون  
منه الوجه مطرد او الجواب ان المراد على ما اشتهر اليه في سبق ان لا يحصل منها معنى زائد  
مطرد في جميع المواد كهمزة الافعال وتضعيف التعجيل بناء على ان الزيادة في مثل  
على افادة المعنى لا على الافادة اللفظية وهذا اعم من ان لا يحصل الزيادة معنى  
زائدا اصلا او معنى زائدا غير مطرد كما في مثل شمل فلا اشكال فان قيل كان  
الزيادة لللاحق ولا افادة المعنى يكون ايضا كشبه البناء والتعويض فمن ابن  
يبدل المسمى لافادة كونها لللاحق بوجه ان ان يكون لشيء من اللاحق فلنا اللاحق  
شايع كثيرة استعمال فهو اصل بالنسبة الى التعويض وكشبه البناء فاذا امكن اللين في  
بان يكون للكلمة المزيد فيها ما يصح ان يلحق به مما يوازيها من الرباعي والخامس فيجمل  
عليه عند عدم افادة المعنى ثم اذا لم يكن للكلمة ما يوازيها كذا لك فلي ذلك التقدير  
يجعل على التعويض كيم اللهم وتكثير البناء كالف فيعشرى كما هو في الافعال عطف  
على قوله على الاطلاق اى مصدر ان كون الزيادة لللاحق في الافعال حال كونها بالخصوص



غير مشركه لاسما وان يكون الملقى اي ما يقصد ان يعرف كونه ملوقا موافقا للملقى  
 به كل الموافقة في المصدر بان يكون للاول مصدر بوزن مصدر الثاني واحدا كان  
 او اكثر فاذا توافقا كذلك حكمنا بان الاصل ملقى بالثاني كجلب ودخرج فان  
 الاول مصدرين جلية وجلبا ب مصدر الثاني ودخرج ودخرج وان لم يتوافقا كذلك  
 بان لا يكون بين مصدرهما توافق اصلا او يكون توافق في البعض دون الاخر حكمنا  
 بان ليس ملقى به فلا يكون مضرب بفتح الراء على ان يكون مصدر راسيا ملوقا بدخرج لا  
 زيادة اليه حصل منها مفتوح نائمه مطرد وهو معنى المصدرية ولا يكون اكرم ايضا  
 ملوقا بدخرج لان اتفاق المصدرين الاول لكون زيادة الهززة لافادة معنى الغدة  
 مثلا فلهم يور هذا لم يتغير من له والاتفا والمصدق الثاني ايضا واليه اث ريقوله وان  
 كان موافقا له لدرج في الجملة في المصدر لانه يجي منه دحرجا ويوافقه اكراما الا ان  
 مصدره الاخر دحرجة وليس اكرم مصدر منه فلم يوافقه في بعض المصدر قال  
 الرضى ولا بد من الموافقة في المصدر فيخرج نحو اقل ونس وفاعل فانها ليست ملوقا بدخرج  
 لان مصادرها افعال وتضعيل ومفاعلة مع ان زيادتها مطردة لعان ستذكر ون  
 كفى م واة افعال وفعال وفعال كما خرج احرجا وقاتلنا لاوكذب كذا  
 لفعلا مصدر فاعل لان المتألف في شئ من التصاريف كمن في الدلالة على عدم  
 الالتفات لاسباب اسم مصدر في فعل احسن فعلا ولعمري اللام تهميد اللضم  
 والعمري الفتح او الضم البقاء وعلو منه اذ ضربه مخدوف اي ولعمري فسم لفظا فوط  
 كمن بعد ما حكم بان تجلب ونجي ودر عن الحد ابن الحبيب في اعتبار الالحاق متابعة  
 لصاحب الفصل حيث حكم بعد ما حكم بان تجلب واسم في ملحقات بدخرج  
 واخر نجم ك حكم الاكثر ون بذا لك بان تغافل وكلم من اللام المزينة حرفان ملحقات  
 بدخرج بناء على موافقتهما في المصدر فان التغافل والتكلم والتدحرج بزنة واحدة وهذا  
 فاسد لما عرفت في تجلب وفي المصدر الاول مع انه انما ابن الحبيب بانفس نفسه  
 من وجوه حيث شرط في الالحاق ان لا يكون العرض من الزيادة الا جعل مثال وهيئة على  
 مثال وهيئة ازيد منه من جهة الحروف لافادة المعاني الزائدة وقد ذكر في تفاعل وتفاعل  
 معاني كثيرة ليست موجودة في تفاعل كالمشرك بين اثنين والمطوعة والتكلف

والتكلف كما سنبينه عليه وهذا يقتضي ان لا يكون تغافل وكلم ملحقات بدخرج لانه اذا لم  
 يكن تجلب لافادة معنى زائدة في الجملة من ملحقات بدخرج مقدم كونها مع افادة المعاني الكثيرة  
 منها بالطريق الاول مع انه جعلها كذلك وذكر في شرح المفصل ان العدة في الدلالة على كون  
 الزيادة لالحاق انما هي الوجه الاول اعني ان لا يحصل معنى في المزيد مع ان التاء والالف والتضعيف  
 في تغافل وكلم تغيب معنى زائدا كالمشرك والتكلف وهذا ايضا يقتضي ان لا يكون ملحقات  
 وذكر في شرح المفصل ايضا كما ذكر ما سبق انهم لم يوافقوا الالف للالحاق ومع هذا  
 جعل الالف في تغافل لالحاق فهدا وجه ثالث من التناقض وشهور فيها بينهم بعض كتابي  
 ابن الحبيب نفسه من وجوه خالف المشهور ايضا من وجهين اذ مشهور فيها بينهم  
 ان زيادة الالحاق لا يكون في اول الكلمة في الحاق وسليها او اخرها مع انه جعل التاء في تغافل  
 وكلم لالحاق وان تضعيفا العين لا يكون لالحاق مع انه جعل التضعيف في تكلم لالحاق  
 وبالجملة كلامه هنا مختل من وجوه فهدا سقطة اي سقوط وزله منه اي من ابن الحبيب  
 فان يجوز ادكوة قال الرضى فيكون حرفا لالحاق في الاول فليس يلزم ملحقات بدخرج  
 ولا اعتمد بيزيرج ولا رى منه مانعا فانها تقع اول الالحاق مع ماسة اتفاقا مع  
 الزيادة في الاخر لالحاق كما في التردد فيما مانع ان يقع بلام حة قبل ولا تقع الالف  
 لالحاق في الاسم حة لانه يزمها في الحة المركبة في بعض المواضع ولا يجوز تحريك الف  
 في موضع حرف اصلي وانما وجب تحريكها لان الثاني يتحرك في التضعيف وكذا الثالث  
 والرابع الوسط يتحرك ايضا في التضعيف والتكسيرة اذا حذف الحاق مس واما الاخر فقد  
 لا يتحرك كسليم وبشيم والاعتراض عليه انه ما الحذف من تحريك الف مقابلة الحرف  
 الاصل منع التسليم فانه لا يندم تحريكها في نحو خلاط لاق التضعيف ولا في التكسيرة في تحذف  
 فلا بأس بان نقول ملوقا بدخرج عمل وقولهم الرابع الوسط يتحرك في التضعيف والتكسيرة  
 اذا حذف الحاق ليس مستقيم لان الالف تغلب اذن باء ساكنة كسر بدحرج في  
 سلاطج وسلاطج ومع التسليم يزمهم ان لا يزداد الالف في الاخر نحو ارحلى في مغر لانه  
 يتحرك بالحركة الاعرابية بعد قلبه باء في التضعيف والتكسيرة واحتمل بعضهم من هذا ان  
 الالف لا يكون لالحاق اصلا واسمها في نحو ارحلى ومغر باء ولا دليل على ما قال  
 وانما قلت في رابت اربطيا وارا طي لكسرة ما قبلها ولما لم يود الاصل الى تحريك الف



وسطا في الفعل حكم الزمخشري ونقيله ابن الحاجب يكون الف نحو تغافل للماضيات  
بتدحرج وهو وهم لان الالف في مثله غالبية في افادة معنى كون الفعل بين اثنين فعلا  
ولو كان للماضيات لم يدغم نحو غاذ ونهذ كما لم يدغم نحو مهد وكما بيتا ولو كان الالف  
في تغافل للماضيات لكان في مصدره واسم فاعله ومفعوله ايضا فلم يصح اطلاق قولهم  
ان الالف لا يكون للماضيات في الاسم وسطا وكذا نحو تكلم ليس بالتضعيف في الالف  
بتدحرج كما ادعى لو صرح كون التضعيف لمعنى وما جازها الا موافقة البابيين  
لقد خرج في تضاريفه انتهى فاعني منه ما يتصل بالماضيات من الالف اذا تقرر ذلك من معنى  
الماضيات وما يتعلق به فتقول المزيدي في الفعل ما تعلق او رباعي لا بعد وهما المماثلان  
ان المجرد من الفعل مخصص في الثلاثي والرابع فيجعل الكلام فريد بين الاوليين  
صحيات فزيادات الثلاثي وهي ثلاثة حرف م لان الزيادة فيها اما واحدة او ثنتان  
او ثلثة لا بعد هذه الى لا تتجاوز الزيادة فلا احتمالات الثلثة بحكم الاستقراء  
والمعتبر في هذا التقسيم الماضى للواحد المذكور القاطب بان يكون المعنى لان الزيادة  
في ما فيها للواحد المذكور القاطب اما واحدة او ثنتان او ثلثة صحيحة اذا اردت ان تعرف  
كلمة انها من اي هذه الالف ام رجعت الى ما فيها ذلك فان كان فيه زيادة واحدة  
تقول انها من القسم الاول وان كان اثنتان تقول من الثلاثي وان كان ثلث من  
الثلاث واما المضارع والماضي لغية الواحد فلا اعتبار بهما في ذلك لانه يزاو قهما  
عالم يوجب في الاول وقد عرفت انها الى المزيدي اما ملحقا بالرابع او مزيدي للملحق او غيرهما  
فهذه ستة اقسام لانه قد حصل من التقسيم الاول ثلثة اقسام ومن التقسيم الثاني  
قسمان احدهما المهموم المردود بين الملحق والرابع ومزيد الملحق به والاخر ما هو غيرهما  
فاذا ضربنا الاثنان في الثلاثة يحصل ستة الاول ما يكون الزيادة فيه واحدة  
من غير الحاق وهي ثلثة ابواب افعل بزيادة المهزلة المفتوحة في الاول وهي المهزلة  
القطع كأكرم وفعل بتضعيف العين كعظم وفاعل بزيادة الالف بين الفاء  
والعين كفاوم فهذه الثلثة موازنة للرابع المجرد كخرج لانه كهما في عدة  
الحروف والحركات والسكنات المعينة وان لم يكن ملحقة به لما عرفت  
من ان المهزلة والتضعيف والالف زيدت فيها لافادة المعاني الزائدة وان

وان الالف وتضعيف العين لا تزدان للماضيات وفي غيرهما اي في غير هذه الثلثة من المزيدي  
الغير الملحقة لا يكون الموازنة للرابع وهو مطلق لان غيرهما اما على خمسة احرف او ستة فلم يكن  
موافقة للرابع في عدة الحروف الثاني ما يكون الزيادة فيه واحدة وهو ما في الملحق والرابع  
سنة شمل على فعل بضم اللام الى اسرج وحول على فعل بزيادة الواو بين الفاء والعين  
اي كبره وضعف عن الجاء ويظهر على فعل بزيادة الباء بين الفاء والعين اي شقي  
من يعطى الشئ بضمه اي شققته ومنه سمي البيطار وفلس على فعل بزيادة الالف  
في الاجزاء اختلف في الفاعل فلس ياد قلب الفاعل كما بعد ثمة فهو مبدل لما هو للملحق  
وان لم يدغم في نحو شمل مع اجتماع المثليين المتكبرين فيه اصل في مثل فلس لان الادغام مبطل  
للالفان لانك رورن الملحق بالادغام بخلاف الضب في الاخر اذ ليس كثر دخل  
في الهبة وقد عرفت ذلك في ساقى الى ليس القلمونة وفلس على فعل بزيادة التاء  
بين العين واللام الى ليسها فكلاهما من القلمونة الا ان الاول متقدم في لازم يقال  
فلسبت زيد الى البسنة فلتسوة وقلنت الى ليت فلتسوة وفي بعض الشواهد  
كلاهما بمعنى البساة وقد جاء من الملحقات بدحرجه فقال نحو ير الى الدبك اذا انقش به الله  
وفعل نحو ونفع الرجل الى افتقر ولزن بالفاء وهي الارض وكذا افعلن وفعل وفعل  
وغير ذلك لكنها لم تعد لغزائنها وكونها من السواد كما سيجي فغير ذلك الثالث ما يكون  
الزيادة فيه اثنين من غير الحاق وهي خمسة ابواب تفعل بزيادة التاء في الاول فتفعل  
كفقتل والفاعل بزيادة التاء في الاول والالف بين الفاء والعين كقتل وتفعل  
بزيادة همزة الوصل والنون في الاول كاتفعل وافتعل بزيادة همزة الوصل في الاول  
والتاء بين الفاء والعين كاتفعل وافتعل بزيادة همزة الوصل في الاول وتضعيف اللام  
كاحمر واما مثل تفعل وتمفعل فمن السواد الرابع ما يكون الزيادة فيه اثنين من غير  
الملحق وهي اربعة وهي الاربعة الاول من الملحقات السابقة بزيادة التاء في الواو كها  
تجلب الى ليس الجلباب وتجرب الى ليس الجرب ونشطن الى فعل الشتر وهو ك  
اي مشي كانه يمشي في مشيته وما وقع في بعض الكتب من نحو شقي قلعه لشدة لم  
يذكره ثم ان هذا مبني على تحققة الباء واما عند الاكثرين فهذه الاربعة من ملحقات  
تدحرج كما مر الحاشي ما يكون الزيادة فيه ثلث من غير الحاق وهي اربعة ابواب استقلال



بزيادة حمزة الوصل والسين والتاء في الاول كاستغفر وافعل على بزيادة حمزة  
 الوصل في الاول وتكرير العين وزيادة الواو بينهما كما خشوشن الحاشية خشوشة  
 او اعتاد لبس الحشون وهو ضد اللبس يقال خشوشن الثوب واخشوش  
 زيد مثلاً فالاول والملاول والثاني والثاني وافعل بزيادة حمزة الوصل في الاول والواو  
 المشددين العين واللام كالولون يقال اجلوز بهم السير اي دلم فيهم مع العشرة  
 ووجهه ان لا يجعل حمزة النشبة من ملحقات خروجهم مع كونها موازنة لها ظاهراً مما سبق وانفاً  
 بزيادة حمزة الوصل في الاول والالف بعد العين وتكرير اللام كاحماري تبال في الحرة  
 الب دس ما يكون الزيادة فيه ثلث من مز يد الملحني وهو اثنتان انفخس على انفعل بزيادة حمزة  
 الوصل في الاول والنون بعد العين وتكرير اللام اي رجع الى خلف واستغنى على فعل بزيادة  
 حمزة الوصل في الاول والنون بعد العين والياء بعد اللام اي نام على ظهره حمزة اعتاد المص  
 وانما عتد غيره من الاكثرين فيها ملحقات باخرهم وقد عرفت **الفريق الثاني** في بيان هيئات  
 مزيدات الرباعي على خمسة تفعل بزيادة التاء في الاول كندج وهو مطاوع ورجح يقال دحرجه  
 فندج ورجح وافتعل بزيادة حمزة الوصل في الاول والنون بعد العين كما رجح وهو مطاوع  
 ورجح يقال حرجحت الابل فاخر بحت كما سبق سنون معنى الطاعة وافتعل بزيادة حمزة  
 الوصل في الاول واللام في الاخر كاشتم اي ارتعد وارتعش يقال شتم بول الخيل اذا ارتعد  
 في الجلبة واشتم جلده اذا ارتعش بطريقين البالغة فزيد الرباعي منفقان ما زيد فيه حرف  
 وما زيد فيه حرفان فظهر ان المزيدات كلها من مزيدات الثلاثي والرباعي كلها على ما عرفت سابقه  
 وعشرون فاذا ضم اليها الهيئات المجردة السبع ست منها الثلاثي وواحدة الرباعي  
 بلج مجموع الابواب الى ربعين ونشبت على ما اختاره ومزيدات الثلاثي منها اربعة  
 وعشرون فزيدات الرباعي ثمانية وصاحب المفصل جمع مزيدات الثلاثي ثمانية  
 وعشرين وجمعها نحو منسكن على فعل بزيادة التاء والهم في الاول اي تشيب  
 بالمسكين باظهار الالف والحفارة وجمعه من ملحقات ندج كنجورب واخوانه مع انه  
 قال فيه اي في المفصل الميم لا يزداد في الفعل فيبين كلامية ثنائ لان هذا يقتضيه  
 اصحاب الليم وجمعه من مزيدات الثلاثي يقتضي زيادة تاء في الثلاثي فان قيل  
 اذا لم يعد مثل منسكن من المزيدات كالم بعد المص تنفخس جمل الابواب في السبعة

في السبعة والعشرين لمزيداتها من الجمع اجاب بقوله ونحو منسكن وتندرج وتندرج في قوله  
 الثاني والميم لا اعتاد ان يكون لفظه منسجفة كما ذكرنا في العقد الثاني والمقي بالهمزة في  
 الابواب المعقبة بها المنبينة على اللغة الفصحى فلا اشكال وبعضهم دفع الاشكال بشدة بانه  
 داخل في تفعل كندج اعمى الرباعي المزيدية حرف واحد بناء على انهم يؤمنون الهم في مسكنة  
 ومدرعة اصلية فاد الكلمة فصار مسكن ومدرج كندج فناد والتاء في الاول فصار مسكن  
 وتندرج كندج وندج عرفت اي توحيات العرب ليست بغيرزة وصاحب المفتح جرح  
 في الحاقه على ما اختاره من ان اللحن لا يكون الا زنة اصلية حيث لم يعد مثل تفعل ونكلم و  
 تجلب واستغنى واستغنى من الملحقات كالم بعد المص من عدم كون ندج ورجح  
 من الابنية الاصلية بل من الملحقات على الستة المذكورة كالمص وبناء على ذلك قال من الفشتا  
 اي عشتا المزيدات الاصلية اختار ازا عن القرعية الستة جنة للتعداد و كانت اختار عن  
 مثل تجلب واستغنى فانه ليس بمسند جنة للتعداد في الهيئات عند صاحب المفتح وهو  
 محل النزاع بينه وبين المصنح كجندج اي مجموعها حال من الهيئات اي ملا يستمر بها اذا عرفت  
 على صيغة الخطاب حال ثمانية اي حال كونها ثمانية وقت تفرخك للزيادة بانها واحدة  
 او ثنتان او ثلث ومواقعها فيهن اي في تلك الهيئات من صدرها ووسطها واخرها وما  
 اذا احدثت على وجه الاجمال من غير رقم كذا لك تبليغ الى العدد المذكور على ما استقرت  
 حال ثلثة اي حال كونها مبنية على ما استقرت عليه اراء الجمهور من مائة هذه الف وسمو  
 اختار عن منسكن وتنفعل ونشبت بزيادة النون احدى وعشرون ست  
 منها الحاقبات اي ملحقة بدحرج وعدما كعدما المص يعنيها من الابواب المذكورة الا انه  
 ذكره بدل قلنس مشربف بالياء ثم قال واما نحو تجلب واخوانه من نشبتن ونجورب  
 ونجورب واستغنى كافتخس واستغنى فان اعتبرته وعتدته من الهيئات  
 الاصلية اذا اداد العدد على ما ذكره فبلغ المجموع الى سبعة وعشرين كما ذكره المص  
 وانت حبيب بانه لا وجه للثرد في اعتبار هذه الهيئات لانها هيئات مزيدات مبنية  
 لما سواها من الهيئات المعدودة وثابعة الاستعمال مبنية على اللغة الفصحى كما تفعل  
 واستغنى ونحوها فاذا اعتبرت هذه الهيئات بلا ثرد فنجب ان يكون تلك الهيئات  
 كذلك وانما محل الثرد وكونها ملحقات على جملها اي مستفحلة بغير اسمها مثل تجلب



واخواته بنده جرج واسمك واستغنى باجرهم كما في بابية الاكثرون او غير ذلك  
 كما حفظناه بان تكون جلب واحدا من جرج وسكك واستغنى بجرهم ثم ينفرد  
 فيه بزيادة التاني في الاول والهمزة والنون في الاخيرين كما في جرج واحجرهم ومعنا سحكك  
 بالكا في باب الهمزة من مظهرها اصلها كسر هذا كما معنى وقد علم ما فصلناه في الحيات  
 لا معنى للمزيدات المعروفة من هذه الاصل في الاصل لان ما ذكر من الب صت والاضمة في الحيات  
 المعروفة واما المعينات الاصلية لا حية كلها الجيهول والبر على ان في الاصل الرابع الجهر  
 الجيهول ابعتان بانه يضمن اوله ويكسر ما قبل اخره وان لم يكن همزة وصل فوا ذائدة كعظم يضمن  
 العين وكسر الظ والدغم فيه بجيهول عظم واكرم يضمن الهمزة وكسر الراء في الجيهول اكرم كلاهما  
 من مزيد التاني ودرج يضمن الدال وكسر الهمزة الجهر وان كان الاول والاضمة  
 في همزة الوصل او لاء الزائدة يضمنها احداهما وتضم اول شريك واقع بعده الى بعد  
 احداهما شلو كان ذلك المتحرك متصلا باحداهما وفي التاني واقع بينهما ساكن وهو  
 في همزة الوصل والكسرة كسر ما قبل الاخر الذي بشرطه فيما ذكره بان بحاله كلفنا كاضم  
 يضمن الهمزة والتاء وكسر القاف وتفضل يضمن التاء والقاف وكسر الضاد المدغم فيه  
 ودرج يضمن التاء والدال وكسر الهمزة او اما المعينات المنفردة ما ذكرناه هنا في المعروفة  
 والجيهول بسبب اعلال وادغام او غير ذلك فالتفة والاعتماد يفظنك القوية على  
 استنباطها مما يثبتك عليه فيما تقدم من بيان منقرعات هيئات التاني با اعلال وادغام  
 او نحو ذلك اغتننا خبر مبتدأ اعني فالتفة عن التطويل في ان في تلك المنقرعات  
 فتكسر ذلك مثل قال واقتل واغمرى واجب وماد واستند ونظي وقادى وادشر  
 وناقض واستجب واستدان واستشهد بكسر الهمزة الى غير ذلك مما يتبدل فيه الهيئة الاصلية  
 للمزيدات بسبب العواض ثم ان منها شيئا يجب التنبه له وهو ان الافعال الماضية التي  
 في اولها همزة وصل هي ثمة حنة هكذا فيما راينا من النسخ والنصب ان يقال  
 ان الافعال التي بترك الما منه او يقال احد عشر لان الافعال الماضية التي في اولها همزة  
 الوصل على ما سبق احد عشر لا تعدو ما اعني تفعل افعل استفعل افعل  
 افعل افعل افعل استغنى بجرهم اقشعروى معاشلة الاوامر منها ومن التاني الجهر  
 كما ضرب ثمة عشر كما شقف طبيا في بحث الابدان انما هي في الاصل موضوع حال كونها

كونها مبنية على سكون الاول وهمزة الوصل خارجة عن بنيتها الموضوعة وانما هي في الابدان كاقال  
 جابا في الفصل وقد جاء مقول القول من الحكم ما هو مبني على السكون ان سكون الاول  
 وعدمه هذه الافعال التي في اولها همزة وصل وفي الكسرة والاسم واللفظ الاسم  
 كما في من الاسماء العشرة التي بنوا الهمزة على السكون وابتدأ بهم والاسم والاسم والاسم  
 واهمة واثنان واثنان واثنين فاذا انقطعوا بها مبتدأ اثنين زادوا همزة وصل التاني  
 ابتداء الهمزة بالسكن واذا كانت تلك الاسماء موضوعات على سكون الاول فلكذا الافعال  
 المذكورة موضوعات على السكون فاذا لاقى بينهما من جهة زيادة همزة الوصل فيها فكلما في الفصل  
 بدل على كون تلك الافعال موضوعات على سكون الاول همزة واحدة وما ذكره في الكسرة بدل عليه التاني  
 وشبهه ابو علي هذه الهمزة في همزة الوصل بهاء السكت الذي يلحق اخر الكسرة في الوقف كما في  
 ما يروى في كتابه فان اصلها ما في كتابي يفتح اياه المتكلم ثم يلحق بها ياء ساكنة في الوقف في التاني  
 همزة الوصل تزداد في الفصل والافتتاح عن كلمة اخرى وتشتط في الهمزة بكونه اخرى كما كان ياء  
 السكت كذا لك الان ذلك في الهمزة في الصدر وفي الهاء في الاخر ولا شبهة ان ياء السكت  
 ليس دخل في هيئة الكلمة نفسها بل هو مزيد لجرد حفظه في الاخر فلكذا همزة الوصل ليس لها دخل  
 في هيئة الكلمة وانما زيدت في الاول ليجرد وقوع الابدان او لما مرته لا يبتدأ بابا كن ولعلنا  
 نورد هذا البحث بنما في موضع البق بالابراد من هذه الموضع وهو بحث الابدان في اخر الكتاب  
 فعلى هذا ان على تقدير ان ليس لهمزة الوصل دخل في هيئات تلك الافعال المعينات الاصلية لما  
 حنيات تلك الابواب ما هي بعد الهمزة والهمزة خارجة عنها ولهذا قال صاحب الالفية ان  
 الزيادة في كل من افعل وافعل واحدة لانها في الاول تاء وبين القاء والسين وفي فيها  
 هي ما بعد الهمزة اذ لو كانت الهمزة داخله فيها لقالا الزيادة في كل منهما اثنتان  
 ولما ورد على المصلح اذا كانت الزيادة فيهما واحدة فكيف يصح جعلك يا سما  
 فيما سبق ما فيه الزيادة اثنتان اجاب عنه بقوله وانما جعلناهما تسخين الزيادة  
 فيه اثنتان بناء على الظ لان ياء الهمزة في اللفظ هرا في داخله في الهيئة وموافقة للافعال  
 فيها لا يفرق في السق فان عد الهمزة من دواخل الهيئة كما عدتها القوم ليس  
 له همزة في المثال الذي هو بيان هيئات المزيدات المبنيان في الابدان سواء كانت  
 داخله فيها او خارجة عنها يحصل الهيئات المباني فوافقهم هناك حتى يبرهن



الوقت النجوى كنهه المقام اجمالا وبكت الابداء مقصدا فلما انتهينا الى ذلك  
 الوقت حققنا وبنينا الهمة لبست من داخل الهيئة في الحقيقة هذه  
 هيئات ما حصر المنزليات واما هيئات متعارف المنزليات كلها معروفة وجميعها  
 فقد عرفناها في العنبرية الرابعة من النصف الاول من الفصل الثاني واعلم ان  
 الابواب الاصلية خواص من جمع خاصته ومن ما يوجب في الشئ ولا يوجب في غيره  
 سواء كانت لازمة له اوله ولوازمه جمع لازمة ومن ما يمنع انشكاكه عن الشئ خصصت  
 به اولها في مجموع وخصوص من وجه تضاد فيها في الكتاب بالقوة بالنسبة الى الالات  
 ووجود الخاصة به دون الالات في الكتاب بالفعل وبالعكس لما شئ بالقوة بالنسبة  
 الى الالات وقد جعل الالات عطف تفسير الخواص في مشقة هذه المقام من الاحوال والاداءات  
 من العوارض التي لحقت للابواب من جهة اللفظ كجبرها من المضاعف والاجوف وعجزها عنها  
 مثلا والمعاني ومن ما يستفاد من الابواب كالتعددية والتكبير والمطاوعة  
 وغيرها واستعرف الكل قد ذكر بعضها في انشاء بيان هيئاتها لاقتضائها  
 المناسبة الى لا يصب لها وتوابعها اليه كعدم مجيء افضل بفضل بالكسرة فيها من المظاعف  
 والاجوف وان احضر مثلا واقتضائها كما خفص من فضل بفضل في الضم منها بالاضال  
 الطبايع والمقام بسببه عن ايراد ما يعنى منها ان من تلك الخواص واللازم ففضل  
 بفتح العين لغنة لغنة وكثرة لا شئ ان هذه الابواب في وجهه من مجلس  
 مجلس ونصير به وفتح بفتح بجي لسان لا تضيق كثره اي لكثرة ما او حال  
 كونها كثيرة او من جهة الكثرة فانه لا يكون بغير فضل فضل بفتح العين من المعاني  
 الا وقد بجي فضل لهذا المعنى ومن خواصه اذا كان متعارف معضموم العين  
 انه لا يكون مضموم اللام الا ما قاله الا خفص في هذا هو الطعام اي استفاء  
 ان متعارف بجي به شئ بالكسرة والضم ومن خواصه ان كل باب  
 من الابواب الثلاثة في المجرى اذا كان غير معقل الفاء الواوى والياء وغيره مثل  
 العين واللام الياء صفة كل من معقل العين واللام وذلك بان يكون صحيحا مثل  
 العين او اللام الواوى سواء كان ذلك مضموزا او مفتوحا او غيرهما واما معقل الفاء  
 مطلقا ومعقل العين واللام الياء فيجب حكمها بعد اسطر اذا اردت من ذلك

من ذلك الباب بالقلب اليه بيان قلبه احد الطرفين على الاخر في الفعل بعد المتابعة اي  
 بعد وقوع شئ ركة اثنين في ذلك الفعل ينقل ذلك الباب اليه اي الى باب  
 فعل بفعل بالفتح في الاول والضم في الثاني وما حمله انه اذا تراكب اثبات  
 في مصدر باب من تلك الابواب ثم غلب احدهما على الاخر فغلب ارادة في  
 هذا ينقل ذلك بعد بناء المقابلة منه الى باب ينصرف ينصرف سواء كان في الفعل  
 من هذا الباب او من الابواب الاخر ويجعل الغالب فاعلا والمغلوب مغفولا  
 ويجب ان يكون متعديا سواء كان في الاصل متعديا او لازما ويسمى هذا باب  
 المتغلبة واما يمد في باب المتغلبة الى فعل بالفتح لكثرة معانيه وحقته كما مر وانما  
 فخص من الواو بالمد ما كان عين متعارف مضموم لان الفعل من هذا الباب قد جاء  
 كثير اجمعين المتغلبة نحو الكبر وهو الغلبة بالكسرة والكثرة وهو الغلبة بالكسرة والضم  
 وهو الغلبة بالفار فقل من غير هذا الباب عند اداة المتغلبة اليه ولان الاصل في  
 الافعال الحدوث والتجدد فيكون فعل بفتح العين اصلا بالنظر الى فعل بضم لانه  
 يدل على الحدوث بخلاف فعل فانه يدل على فعال غير اثر وطبايع فيدل على لزوم  
 مدلوله لان ما يقتضيه الطبع يدوم بدوامه فينبغي ما من باب المتغلبة على فعل بالفتح  
 له عاية جانب الاصل من حيث انه يدل على الحدوث ومعارفه  
 على بفضل بالضم من انه يلزم المغلوب لانه اذا جعل للمقابل الغلبة على خصمه  
 لزمه اثر الغلبة وهو الفهم وقد عرفت ان الضم يباب اللزوم  
 فيقال في ضرب بضرب بكسر الهمزة في عند اداة المتغلبة  
 منه ضاربته فضم يته اضربه بفتح الهمزة في المتأخر كما هو الاصل  
 وضمه في المضارع وهو مقتضى المتغلبة اي تضاربت اي ضربه يني  
 وضربه يني فغلبته في الضرب ويجوز ان لا يكون ضربه ولا ضربه بك  
 للكنها ضربه يني غير كما شئ غلبته في ذلك يعني ان ضربه يني مستعمل  
 هنا في معنى غلبت في الضرب وكذا سائر الافعال في هذا  
 الباب مستعمل في معنى الغلبة في مصادرها فهل هو بطريق الحقيقة  
 او المجاز قلت بطريق الحقيقة لان الواضع ومنع الافعال عند قصد







لا يقال عند قضية بيان الغلبة في النزاع نازع عن فتر عنة بمعنى غلبة في النزاع بل يقال  
غلبت عليه قال الرضي واعلم انه ليس بابا لمغالبة في باب بحيث يجوز لك نقل كل  
لغة اردت الى هذا الباب بهذا المعنى قال سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا الامر انك  
لا تقول نازع عن فتر عنة انه نازع استغنى عنه بغلبته وكذا غيره بل نقول هذا الباب يسموع  
كثير انتهى ووجه ذلك انه يفهم من قولنا غلبته عليه صرحا ان الغلبة كانت في النزاع  
لانها لا تحصل بدون النزاع فلا حاجة الى بيان الغلب فيه بان يقال فتر عنة بمعنى غلبة  
بمختلف مثل العلم والضرب من الافعال الخاصة لا لا يفهم صرحا من قولنا غلبت عليه  
ان الغلبة كانت في خصوص الضرب مثلا فاصبح الى قصر كج ان يقال منبهة الى غلبته  
فيه وماذا اريد ان كل ما يستعمل في باب المغالبة فانه ينقل الى فعل بغض فلا يفهم مثل هذا الوجه  
عن موضوع الضابط ومزايا وفعل بكسر العين سواء كان معناه بالكثر ايضا  
او بالفتح بكسر في الالوان والعيوب والامراض والافراد وحدها اي عند الاختلاف ونحو  
الافراد لان لازم هذا الباب اكثر من منبهة فلما كانت هذه الامراض لازمة بنسب عليه  
كثير والمراد ان هذه المعاني يكون فيها اكثر منها في غيره لانه يكون فيها اكثر منه في غيره هاتان فعل  
في غيره هذه المعاني يكون اكثر منها فلذلك قال بكسر في الالوان ولم يقل بكسر في الالوان كسر  
من السهم وهو ما يشبه السواد ومنه الاسم وسود ومن السواد وشبه من الشربة بالضم  
ومواليها من القالب على السواد ومنه قس السهم وشبه من السهم في الالوان وعوراي  
اختلفت فيه ومنه الاعور وعرج اي احد برشي في رجله فاختل مشيه ومنه الاعرج ومنه  
مثالنا للعيوب ومنه من الم من اللام وهو الوجه وسهم من السهم بمعنى العلة ومنه ملاه من  
وخرن ونزك من النزاع بمعنى الغصة ومنه لا خزان وقس ومرح من المزاح بمعنى زيادة  
السور ومنه لا خزان وجميع هذه الافعال من باب علم يعلم وقد جاء من هذه المعاني  
فعل بالكسر والضم كادهم وسهم كلاما بمعنى وعجز والعجز عند المزال وهو من  
عيوب البدن ورعن اي حزن وحرق من الاخران وهو ضد الرقن ويحجم اي حصى العجمة  
ومعنى عن في التبان فانهم من عيوب النفس ومن المالك والبلية معنى الباء ومنع الكلام  
نفاوة بين الحاجبين كلها على فعل بالكسر والضم والمزاد ان تلك المعاني كثير في ذكر  
الباب مشبهة فيه والاول فعل للمعدي في الاكثر علم ان المزبوع في غير اللام لا يدرى

لزيادة من معنى واقفه بالمبالغة والتأكيد لانه اذا لم يكن لغرض لفظي كما كانت في الحاد  
واللغوي كانت غيبا لكن قد يتباح في العبارة ولا يعتبر بالمبالغة فيقال مثلا ان قال  
بمعنى قال كما سيجي والاغلب في هذه الابواب ان لا تختص الزيادة في معنى بل شئ  
المعان على البدل كالمهزة في افضل فانه تعبير التعدية والتعريف مثلا وكذا افضل وغيره  
وليس هذه الزيادة في باب مطر وانيس لك ان تقول مثلا في ظرف الطرف  
وفي قصر انصر واكثر لا تقول قصر ولا دخل وكذا في غير ذلك من الابواب بل  
يتحتاج في كل باب الى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين فليس  
لك ان تستعمل ذنب بمعنى ازال الذباب او عسل ظله والاغلب ان يجي هذه  
الابواب في جاء منه فعل ثلثي ككرم واذهب وفيه في الملم ثبات منه ذلك  
كالجم اي صار اللحم واشم اي صار قاسم مع انه لم يجي من اللحم والشم فعل ثلثي هذا  
ولما كان معنى التعدية من اشهر معاني الافعال قد مرها على غيرنا فقال وافضل للتعدي في  
الاكثر ولما كان كما لا يكتفينا موقفا على بيان معاني المتعدي واللائم قال ولينسب هنا  
معنى اللازم والمتعدي فلما لم يما اختصه معناه على مفهوم سوية حال كونه لا يقتضي شيئا يقع  
عليه كقام وذنب فان القيام والذهاب مقتضيان على ما يقوم به من الفاعل اعني القائم  
والذهاب ولا يقتضيان مفعولا بضم لان يكون معناه لازما لما يقوم به غير متجاوز  
عنه الى شئ اخر سري لا والمتعدي ما يقتضي معناه شيئين يقوم بهما وحدهما ويقال  
له الفاعل لصدر الفعل عنه ويقع على الاخر منه ما ويقال له المفعول بكونه فعل بالفضل  
واقوع هو عليه كضرب زيد عمر وافان معنى الضرب يحتاج في تحقيقه اي فاعله بضم  
مومنة كزيد الى مفعول يقع هو عليه كضرب وكذا يحتاج في فعل البها كمال احتياج مثلا  
اللائم ومن ثمة قال بن الحارث في لغة فيها المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق اعمار غير  
الفاعل يتعلق الفعل به كضرب فان فهمه كما انه متوقف على فاعل الضارب متوقف على  
فعل المضروب لكن بحيث لا تغفل الا بعد فاعله بخلاف لزمان والمكان والفاية  
ونبية الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتوقفه بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي كظن  
الى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كظن فانه وان كان له متعلق بكل واحد من الزمان  
والمكان والفاية ونبية الفاعل لكن فهمه من الغفلة عن هذه الصفات جازم فلكونه متعلقا



مستعدا على قام وسجا وزاعة الى ما وقع عليه سمي مستعدا بكل فعل سواء كان لازما او مستعدا  
 لا ينفك معناه عن اقتضاء شئ يقوم به جوبه لان معنى كل فعل محدث وهو محتاج في تحققة  
 الى فاعل قام جوبه واما الاستعداد ما يقع معناه عليه فكل فعل مستعدا الى فاعل في بعض الافعال فقط  
 وهو المستعدى منها واما اللازم فلا يقتضي ذلك واقتضاء بعض الافعال لذلك اما تاش  
 عن اصلها بلا واسطة امر عارض كالخوف وتكرير العين كضرب وطلب واكرم وعظم فان  
 اقتضاءها للمفعول لازما لا حاجة لها في ذلك الى واسطة تقول ضربت زيد او طلبت  
 واكرمت وعظمت اما في الاولين فاعل هو واما في الاخيرين فلكون الهمزة والتضعيف اللذين  
 للتعدية من داخلها واما جزمها من خارجها فنحن جهة اشتغالها عليها لكان اقتضاءها للمفعول  
 بالذات لا بواسطة امر خارج وان كان اقتضاء كرم وعظم التلخيص اياه بواسطة امر خارج فخرج  
 الهمزة والتضعيف عنهما وبسمى هذا المستعدى بنفسه واما بواسطة حرف يدخل عليه الى على  
 ذلك الفعل كهمزة الافعال والفاعل وسبب الاستعمال او على مفعول كحرف الجر بواسطة  
 تكرر العين كما في ذهب زيد وكرم عمرو وعظم كرم فان هذه الافعال لازمة لا يتعدى معناها  
 ما يقوم به الى ما يقع عليه فاذا دخلت عليها الهمزة وجعلنا على وزن فاعل او دخلت على فاعلها  
 ابادا الجار او كررت عنها وقلت مثلا اكرمت عمرا وابتداء الهمزة عليه وذهب زيد الى  
 ابادا على الفاعل وعظمت كبرا بالتضعيف فقد جعلنا متبوعة عن اقتضاء الفاعل فقط  
 الى اقتضاء المفعول به ايضا فصارت متعدية بهذه الوسائط ووجه انما يتضمن  
 معنى الجبس والتعصير وهو كما يقتضي فاعلا يقتضي مفعولا ومفعولا بعد الذي كان  
 فاعلا قبل هذه الوسائط وفاعل شئ اخر وبسمى الثاني الى المستعدى بواسطة حرف  
 دخل على مفعول المستعدى بالحرف وبسمى مفعول الياء مفعولا بالواسطة واما الاول  
 والثاني في قبيل لهما السهم فاحسن في المشهور هذا وقد يكون التعدية بكون الهمزة  
 كالكسب فانه لازم فاذا دخلت الهمزة من فاعل كسب يتعدى كما سيجي وقد يكون بالفعل  
 الى باب المتعالية كحرف اللازم فانه يقال في المتعالية منه فاحترته فحترته فاحتره كما في قوله  
 لك ما ذكرنا من معنى المستعدى وما يفتن به معنى قولنا الفعل للتعدية في الاكثر وهو ان  
 المعنى الغالب في الفعل تعدية فاما ان تلاحظ ان تجلس فاعلا للشد في المفعول  
 بمعنى الجلس فاعلا لا حصل الفعل كما كان ويكون فاعل الجلس شئ اخر فنحن اذ ثبت زيد اجعلنا

زيدا اذ جعلنا فاعلا لمفعول الجلس الذي استغنى عن الهمزة وقيل على اللهاج كما كان في ذهب  
 زيد وجعل ضمير التكلمة على الجلس فان كان الفعل الثلاثي غير متعدي صار الهمزة مستعدا الى فاعل  
 هو مفعول بمعنى الهمزة اي الجبس والتعصير كما ذهبته وان كان مستعدا الى واحد صار الهمزة  
 مستعدا الى اثنين اولهما مفعول الجبس والثاني لا حصل الفعل كواحضرت زيد الهمزة جملته  
 واما قوله فاعلا لمفعول الجلس والهمزة مفعول لا حصل الفعل اعني المحض وان كان الشد في مستعدا الى اثنين  
 صار الهمزة مستعدا الى ثلثة او بها يجمع والثاني والثالث لا حصل الفعل وهو فاعل  
 فقط على العلم واري نحو عليك زيدا فاعلا ما ابتداء وبناء وحدث فتعديتها الى ثلثة التضمين  
 لمعنى لا علم واوله المعنى يدل قوله للتعدية في الاكثر لان يجعل الشئ في اصله كما لم يلائم  
 به دخل فيه ايضا ما كان اصله جامدا نحو ذهب الى جده وذهب ومن التبادر ان يكون فعل الثلاثي  
 مستعدا واصل لا زما مثل كنية اي اسقطه على وجهه فاكيا لا اسقطه على وجهه فاكب  
 مستعدا على اسقطه واكب لازم مطاوع به بمعنى سقط وكذا قوله لم يستتق البعير اي  
 استوفقته بجرب زمامه فاستتق وثبت ريش الطائر فاستتق وشتر فاستتق فاستتقت  
 هذا امر المشهور واما الذي قولهم ان اكب مطاوع كبه تدريس التحقيق انه بمعنى صار ذا كذا  
 اي صار ذا كذا اي صار كبيت وبسمى اي يقع عليه الكسب كما يجي في الصبرورة وكذا  
 لتعصير كضرب ومعناه لغة جعل الشئ مطاوعا بغيره من شئ بغيره اي بجانبه وفي طرفة  
 الكلام التعصير لكونه مودا الى طرفه شخفا لا منصبا على طاق وسطه والسر او بهما  
 ان يجعل ما كان مفعولا مثلثا في معر ضل لان يكون مفعولا لاصل الحدث وان يقع هو  
 عليه سواء وقع عليه بالفعل او لا يقال ابعث الجارية اي هيئت لها واخضرتها  
 للبيع وسأوت عليها اي وعينت لها قيمة سواء لبيعت او لا وكذا يقال فقتله  
 اي عرسته لان تعصير مفعولا فاعلا لا واسطة اي جعلته له ما وشرب منه او لا  
 ومنه قوله تعالى ثم امانه فابره اي جعلته بمن يعبر ويدفن سواء فبرود فن او ضرب  
 في وجه الارض واما فقصه ما سبق بقوله ومنه لان الشد في هذا اعني القبر ليس بالصالح  
 ان يقع على مفعول كالبسع والصبرورة الشئ وحرفا على الفعل ذاشئ اي صاحب  
 شئ وهو على من يبره اما ان يصير صاحب ما اشتق منه كالحم زيدا اي صار  
 ذالحم وكما جرب اي صار ذا جرب وهو بالفتح بين دا ومعر وف سار لعرض الانسا



وغيره واخرى صار ذا اخره وحى بالفتح والتشديد المالا لكثرة الالاسم بحبك  
 في القدم ان يعلم بانهم غنى فصرى ذو فرة وقال كثير الباء في بحبك دائمة الحب  
 بمعنى الحب والكا في مبتدأ وان يعلم فصره والباء في يات ايضا زائدة وحاصل  
 المعنى كيقضك بين القدم شرفا ان يعلم ذلك في جملتهم غنى كثير المال ومثل اخره المرأة  
 اي صارت ذات حشر وشرف اي حشر المرأة الف بالالف حشر لوجهها على ان يكون جميع  
 ضريبة وحى المرأة الاخرى لزوجهها واما ان يصير صاحب شي نحو صاحب ما استثنى منه  
 نحو جربا لرجل اي صار ذا ابل ذات جرب واصنف اي صار ذا اصحاب خباء ومنه  
 اي من اقل الضمير ورة دخول الفاعل في الوقت المشتبه من اقل نحو اصبحني واصبنا  
 اي صرنا ذوي صباح وف ودواصل منها هي دخلنا في الصبح والمساء ولكن  
 الداخل في وقت بعد صبا حباله ولهذا جعل هذا من قبيل الضمير ورة لا معنى براه وكذا لانه دخل  
 الفاعل في وقت ما استثنى من اقل نحو استثنى اي دخلنا في وقت ربح الشمال ومنه  
 الدخول في المكان الذي هو اصل الفاعل والوصول اليه نحو اجبر اي وصل الى الجبر ومنه الوصول الى  
 العدد الذي هو اصل نحو اعشر اي وصل الى العشرة ومذاب في التحقيق وان جعل  
 معاداة كتب فجميع هذا بمعنى هذا كذا اي صار والصبح والمساء والشمال وذو  
 الجبر والاعشرة وذلك لاجتماعها من شعب الضمير ورة لانها طرق كثيرة وقرب منة محمد  
 النزع اذا قرب من المصداق اليه ومان اي قرب حينة اي وقتا قصدا وانما قصد  
 بقوله وقرب منه لان اصل الفعل حاصل للفاعل في نحو جرب واصنف فخر جرب واصنف  
 النزع فانه غير حاصل لانه لا قرب خصوصه بجملة الماصل من قبيل الضمير ورة  
 والا والاكثر من لظروا الى عدم حصول الفعل بالفعل في مثل صعد النزع وجعل  
 له معنى اخر مختلف بسوءه حينئذ ومعها ان يجزى وقت يسكن فاعل الفعل  
 ان يوقع عليه اصل الفعل في ذلك الوقت لكن هذا في التحقيق مما يصير  
 الى الضمير ورة كما مر فقرة من قبلها اولى من بعد معنى على حدة اذ تقبل الفاعل ومنه  
 بقدر ما يمكن اخرى من كثرها ونشرها وللاشارة الى هذا قال ومان حينة ولو جرد  
 اكشنى لو جردان فاعل الفعل الشئ وهو مفعول وافتاعى صفة ومنه فاعل ما وحى  
 اما صيغة المفعول اصل الفعل ان كان اصل الفعل متقدما كالمداوية صيغة الفاعل ان كانت

ان كان لا تماك الجبرين والنحل نحو المحرناى وجرته نحو وا على صفة المحرنية وحى صيغة المفعول  
 اصل الفعل وا جيتته اي وجرته جيتا و على صفة الجيتية وحى صيغة الفاعل اصل الفعل  
 وكقولك اخطت اي وجرته بخيلا ولازالة اي لازالة فاعل اصل الفعل عن مفعوله نحو  
 استكينة اذ زالت شكايته ومنه اي من اقل لازالة قولهم خروفا المعجم اي لفظ المعجم  
 مفعول من العجمة ولكون الفاعل منه متروكا والحديث مستند الى المفعول بخلاف شكينة  
 حيث ذكر فيه الفاعل والمفعول فصد على سبيل الحروف المظا اشارة الى ان اضافة الحروف  
 الى المعجم من اضافة الموصوف الى الصفة على غير اكسير الجامع وهو غير صحيح على من يرى المعجم  
 فادله بان فيه موصوفا محذورا الى اللفظ المعجم كما لو اصبحت الحروف الجامع وقد يجعل المعجم بمعنى  
 الاعجام على ان يكون مصدرا عجميا الى الحروف التي من شأنها ان يعجم فلها حجة الى انشأ وول قوله  
 الحز ان المعجم بيان بمعنى المعجم اذ على تقدير كونه لازالة يكون معناه الذي اريدت بجملة وحى اي  
 العجمة الابهام والالتباس الغير وقوله بنقط اكثر ما اى يجعل اكثر حروف منقوطة متعلق بالمراد  
 وقوله من بين سائر خطوط الاله التي لم تجعل حروفها منقوطة متعلق به باعتبار تضمينه معنى لا يتبادر  
 الى منازعته سائرا وللمسبة الى نسبة فاعله مفعوله الى اصل الفعل كذا كرهه الى نسبة  
 الى الكفر وسماه كافر او قال انه كافر والفرق بين النسبة والتعدي ان في التعدي تعلق الفاعل  
 وجعله متصفا اصل الفعل في الواقع كاذ صفة اذا جعلته متصفا بالذهاب في الواقع بخلاف  
 النسبة اذ ليس فيه ذلك التعصير بل تسمية الفاعل بالصفة المشتقة من اصل الفعل كما  
 الكافر واخر او ما عليه وظاهر انه لا يلزم من التسمية والاجراء الانصاف في الواقع  
 بهذا قيل ان معنى النسبة راجع الى التقدير لانه اذا نسبت الى الكفر فكانت جعلته  
 كافر بتقدير الجمل المذكور منزلة الجمل الواقع بهذا ويمكن ان يقال ان الجمل بمعنى تضمين الشئ  
 كذا يعتبر بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وبحسب الذكر فاذا جفت الجمل المعبر في التقدير  
 اعتمد على معنى النسبة فيها فطعا قد يهرولها لغة والزيادة في المعنى اي في معنى اصل الفعل  
 نحو استغلت في سفلة بضم السين وسكون العين بمعنى الشغل اي جعلته مفرطا مبالغا في  
 سفلة اي سفولا غاية الشغل وبمعنى معلى اي اصل الفعل لكن لا اقل من اعادة معنى التاكيد  
 لئلا يكون عبثا كما ذكرنا نحو فلة البيع من قال بفعل قبل اي فتح اي فتح البيع واعلم  
 اية بالمعنى الاول وفعل لها لغة والتكثير اي التكثر فاعله اصل الفعل فالاعراب في التكثر



لا تعدية في الفعل في الية المعنى الكثير الشايع ثم ان ذلك قد يكون بالنسبة الى ذات الفعل مع  
 قطع النظر عن كثرة فاعله ومفعوله وقد يكون بالنسبة الى احدكما بان يكون كثرة الفعل بواسطة  
 كثرة الفاعل والمفعول فاشارة بقوله اما في الفعل كوجوه وطوفان اي كثرت الجوان  
 والطواف بان تحول وتطوف مرات عديدة لانه ليس التكثير فيها باعتبار الفاعل  
 لكونه شخفا واحدا ولا باعتبار المفعول اذ لم يقع مفعول محتمل باعتبار ذلك الفعل  
 او في الفاعل كحوت الابل اي مات ابل كثيرة فتكثير الابل ككثرة الموت او في المفعول  
 نحو غلفت الابواب اي غلفت ابوابا كثيرة ولا يقع التكثير في غير هذه الثلاثة اعني الفعل  
 والفاعل والمفعول فلذا لا يقال موت اشارة لانه لا يتصور فيه التكثير بوجه من الوجوه فانه  
 لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة الى نفسه او موت الشخص لا يكون الا واحدا وكثيره فاعلم  
 لانه شاة واحدة وليس مفعول حتى يكون التكثير فيه فان بعضهم لا يدرك التكثير باعتبار  
 المفعول ان يكون المفعول جمعا كغلفت الابواب من لو كان الباب واحدا وعلق من  
 كثيرة لا يستعمل الاغلق لا ينعطف الا على سبيل التمجيز والغالب الجواب حيث جوز في نفي  
 المفضل الكثير في غلفت الثوب لكن الذي قاله ذلك البعض لانه على تقدير وحدة المفعول  
 يكون التكثير في الحقيقة بالنسبة الى ذات الفعل لا الى المفعول لما اشرنا ان معناه ان يكون  
 اكثره للفعل يكون بواسطة مفعول واحد لانه كان المفعول واحدا لا يبرهن بكثرة من  
 تعرض بيها للفعل في التحقيق لانه لا يكون في الكثير باعتبار الفاعل والمفعول من تقديرهما  
 كان او اسم جمع وتعدية كما عرفت من انه بقدرى اللازم بتضعيف العين كغضبت بكرا في  
 عظم كبر ولا تارة كخوفت البعير وجرته ايا زالت فراه وجرده ونسبة كخوفت  
 واعتمدت الى النسبة والاشتمال والموصية الى فلتانة فاستقامت وفدعرت جميع ذلك  
 انما فلا حاجة الى الالحاده وفاعل للدلالة اي موصوع لا جرد الدلالة على كون اصل الفعل وهو  
 مصدر انشائي صادرا من الجانبين اللذين اشترك الفعل بينهما بطريق الالتزام لا بطريق القهر  
 وان كان الدلالة على كونه من احدكما بالضرورة وذلك لانه اي فاعل يكون في اللفظ مستندا  
 ومنسوب بالنسبة فاعلية الى احدكما ومستقفا بالآخر فعلق المفعولية مثل حارب زيد عمرو اذا  
 وقع الحرب بينهما فان حارب مستند صريحا الى زيد فالدلالة على صدور اصل الفعل وهو الحرب  
 عنه صريح ولم يكن مستندا في اللفظ الى الجانب الاخر اعني عمرو فلم يدل على صدوره عنه كذا لك

كذا استلكن لا ينعطف باعتبار معنى المثل ركه ولعل ذلك التزاما فيكون دلالة على  
 صدور اصل الفعل من مجموع الجانبين بالالتزام فتدفع كل من الجانبين فاعله ومفعوله  
 باعتبار معنى المثل ركه لكن فاعلية الاول صريحة ومفعولية التزامية وفي الثاني بالعكس وكذا  
 كل منهما فاعله اصل الفعل صرح في الاول والثاني في ان في ثم ان كان فاعله متعديا الى مفعوله واحد  
 كما ان المذكور وكذا حارب زيد عمرو فاعله مفعول لا اصل الفعل البتة ولو بالالتزام وان  
 كان له مفعول ثان لا يوجب زيد عمرو والثوب لم يكن في شئ منها مفعولية لا اصل الفعل فلهذا يبرهن اصل  
 او تعدية مثل عاتك الله بمعنى اعطاك الله واعطاك العاقبة ومعنى فعل الكثير لقول نعم الله  
 وانه معنى اكثر منه والله يعطى لمن يشاء الا بكثرة اصناف النعم فالمثلان من التكثير في الفعل  
 ومعنى فعل اي اصل الفعل لكن مع لزوم مبالغة كمر كس عرفت فانه بمعنى شعرت فيه زيادة معنى  
 المقابلة والاشارة في السرفيقا سرفت اسفر سقورا اي خرجت الى السفر ونفعل  
 العطاوة فعل سواء كان فعل التكثير نحو فرقة ففرق وفرقة ففرق فكلها بمعنى اي كثرت  
 وفرقة ففرق والكثر الكثير والتعدية كخوفت الغفيرة ففزعوا والنسبة خوفية اي نسبة الى  
 فزع ففزعوا وشكك ومعناه ان يتعاقب ويجهل فاعله نفس في اصل الفعل مريد المحسوس  
 حقيقة وان لم يحصل نحو تخجل باليمين من اليمين وتخل باليسار من اليسار وتكلم وتكلم لان معناه  
 استعمل الجال والحد واليكم واليكم وكلف نفسه اياها بالتوصل لما قاله من تخلم من جانب وبن  
 الفعل شكك كما يدل عليه الصريح الثاني اي تكلف في حصول العلم لك مع الاذنين بفتح الذوق  
 كما امر طغيان جميع الاذن الى الفقر واستيق ودمهم بالضم المجبة اي واطلب بقا ومجتهم للثوب  
 تسليع وتقدر اليكم حتى تحملا الى الحان تخلم وشكك في حصول العلم والاف لا شاع و  
 حاصلا ان العلم والرفق للاذنين وان كان عبرا مثلكا لك لا تغضب عليهم واجهدها  
 تعاملهم بالعلم لنسبتهم كس وكفهم الاخر كسهم اذا ذناه لم يقصرت على الكرم المود  
 او كسهم ما لا داعي اليه لا داعي لادعاء الفاعل لوجوه اصل الفعل فيه مع انه ليس بموجود فيبقى  
 الامر ككتابا اي ادعى النبوة ونفيس اي ادعى انه من قبلة فيس مع انه ليس بيني ولا من قبس  
 في الواقع ومعنى استعمل سواء كان المطلوب نحو كسبر اي طلب ان يكون كسيرا لكن لما لم يكن  
 هناك المطلوب عنه حقيقة كان الطلب تنزيها فلذا قال كان طلب الكسبر كسبر  
 الكاف وفتح الباء وسكون العظيمة من لغة او لا اعتقاد نحو فغضبت اي اعتقدت



عظيم كذا قيل وقال الرمنى نقص يكون بمعنى استفضل في معنيين مختلفين يستعمل  
 احدى الطبع نحو تجرته اي استخرته اي طلبت التجارته والوفاء به والاحراز الاعتقاد  
 في الشئ انه على صفة احدى كذا استعظمه ونعظمه اي اعتقدت في انه عظيم واستكبر  
 وتكبر اي اعتقد في نفسه انما كبره وتعلل بعد المعنى اي عمل الفاعل باصل الفعل بعد المعنى في جملة  
 وترفع بين العلمين بان يكون بينهما زمان فان حصل اي دلالة على ان اصل الفعل حصل للفاعل مرة  
 بعد مرة بطريق التتابع سواء كان ذلك في الحسوس او المعقولات كجرحه في المحسوس  
 اي شرب جرعة وقطعه بعد جرعة ونظم في المعقولات اي حصل له العلم به مرة بعد مرة  
 بان يحصل بعض العلوم في وقت والبعض الاخر في وقت اخر ترفع عن الاول ولا تخاذل اي  
 لا تخاف فاعده وجده مفعول اصل الفعل اي المشتق منه ولا بد ان يكون نقص هذا المعنى  
 متدبيرا كونه سواه الى الجرح مثلا اي كثره وجمعه وسادة نفسه وعامه معاملتها وان لم  
 يكن وسادة حقيقة وكذا الكلام في قوله وتعبه اي كثره وعبداء التجني اي التجني فاعله  
 واختاراه عن اصل الفعل كونه اسم والتجني اي تجب واجز الاثم واليهجوي اي النوم  
 ليلا واسهر فيه يقال كثره وتعبه اي نام ليلا وسهر فيه فهو من الاضداد والتبيل  
 اي تبيل فاعله لا اصل الفعل كونه اسم اي لبسة العامة وتدرعت اي لبست الدرع وهو  
 قبض من حديد يلبس وقت الحاربة ونطق اي شددت المنطقة بالفارسية  
 مكر على وسطى وللب لغة اي لب لغة الفاعل في اصل الفعل كونه نكرة وتقدر  
 اي بلغ في التزاوجة والقدس الى الغاية وما بمعنى الطهارة عن النقائص وتفاضل  
 للذات صريحا على كون اصل الفعل صادرا من الجانبين لكونه مسند اليهما  
 في اللفظ وبهذا افتراضا على انه دل على صدره عنهما بالاتزام كما عرفت ثم ان  
 ذلك حذر بان لان اصل الفعل اما ان يكون واقفا من كل منهما على الاخر فيكون كل منهما  
 فاعلا ومفعولا لاصل الفعل لكن فاعلهما صير كونه ومفعوليهما التزامية كضرب  
 وتجاربا فان الضرب والحرب صادرا ان من كل من الجانبين واقفا على الاخر لكن صدرهما  
 صريح ووقوعهما التزامي ويكون واقفا منهما جميعا على ثالث سواء تعدى الى رابع  
 بواسطة حرف او لا كضرب الامر الى الحكم فيما هو بالواسطة فالله تعالى يريدون ان  
 يتحكموا الى ان ينزلوا الحكم الى العلم غوث وهو الكائن الذي يخبر عن الغيب ويقال لكل

لكل رئيس اصل الضلال طاعوث اوله يتعد كذلك نحو تجاربه الشوب فان الرفع والجذب  
 صادرا من الجانبين لكن لم يقع من شئ منهما على الاخر بل وقفا منهما على امر ثالث وهو  
 الامر والحكم في الاول والشوب ثالث في معنى هذا القسم لا يكون جرته مفعولية في شئ من  
 الجانبين بالنسبة الى اصل الفعل بل جرته فاعله فقط وان فيها كانت الجهرتين  
 بالنسبة الى معنى المثاركة واما في القسم الاول فكانت الجهرتين متحققان بالنسبة  
 الى كلا المعنيين وهما منقسم ثالث لانه قد يكون اصل الفعل لا رفا فدا يقع من شئ  
 من الجانبين على الاخر ولا على امر ثالث نحو باعدا وتعاودا ولا رفا فدا ليس من  
 حقيقة اي ولا رفا فدا على نفسه متصفا باصل الفعل وموالب من متصفا  
 به في الواقع وليس الاتصاف به مقصودا بالانضمام الى الغرض فلهذا لا تصاف  
 واما في التفصيل بمعنى التكلف فالانصاف باصل الفعل من الفاعل حقيقة  
 وان لم يحصل له فظهر الفرق قال تعالى اي اظهرت العلة والمرضى ايها المجنونة  
 كي استحي اي لان اخون بعثتك من شئ شجي على حد علم يعلم اي حزن ومهلك  
 والحال ان ليس فيك علة وقوله ستر يدري ايا جملته حاله او مستنفذ على ان يكون جوابا  
 لسؤال عن سبب التعالي اي حال كونك مريضة او لاسبابه ان تتردى بذلك لالتعال  
 قلني ولا كان لثان بل اصل حصل المراد اجاب بقوله قد طهرت اي وصيت  
 بذلك اي الى مرادك من قلني ولما لغة نحو لتعالى ونما علم اي بلغ في العلوم والعظمة  
 الى أقصى الدرجات وبمعنى فعل اي اصل الفعل كونه لو انيت في الامر بمعنى وبيت فيه من  
 الولي اي الضعيف والكسل ولعل وعنه فاعله ان يكون بمعنى فعل المتعدية  
 كونه بحدته اي بحدته وجعله بعيدا قريبا على الابداد ومن خواص من الباب ان  
 التفاعل اذا كان مشتق من فاعل المتعدى الى مفعول واحد يكون هذا الباب لازما  
 غير متعد الى مفعول كما في ضارب زيد عمر او يضارب حيث تعدى ضارب  
 الى عمر واقضار يضارب غير متعد الى شئ وان كان من فاعل المتعدى الى مفعولين  
 يكون متعد الى واحد وموالت في من مفعولي فاعله كثر رعت القول وجازب  
 الشوب وتنازع القول وتجادينا الشوب حيث كان تاريخ وجازب متعدي  
 الى الظهير المنصوب والقول والشوب فصار تنازع وتجادب متعد الى الثاني فقط







واشتوى من باب الانفصال ايضا لكن قولنا انهم يخالفوا ما اشتهر بينهم من ان الانفصال  
 مختص بالعلماء اذ انهم ليس من افعال الجوارح وقال الجومركي يقال في مطوع مشوب اللحم  
اشتبى اللحم من الانفصال ولا فعل اشتوى من الانفصال فيبين الشخبين خلاف حيث يجوز  
ما حجب عن كلام من اشتوى واشتوى وجعل الاول تحت راو او جيب الجومركي لئلا يجهل  
 الاول لكن الاستعمال بغيره قول صاحب المصنف فائدة قال الرضي كثيرة اما يعني انفصال المطاوعة  
 عن انفصال فيها فافواه لأم او راء او وادولون او ميم نحو لأمت البحر اى اهلته فالشام والاقول  
 انما هو وكذا لميت بغيره فارتضى والاقول شربى ووصلته فانفصل ما التوصل وتقيته فانقضى  
 لا انقضى وجاء محاه فاعني وانجى وذلك لان هذه الحروف مماثلة لثلاث السكتة فيها وتون  
 انفصل علامة المطاوعة فلو ذكرت قبل هذه الحروف لم يزم طمس تلك العلامات وانما انفصل  
 في نحو اذكر واطلب فاعلم انما يخص معنى من المعاني كنون انفصل صارت كانه البت لعلامة اذ معنى  
 العلامة الاختصاص فلا يصير في لغتهم في حرف اخر ويجوز للمطاوعة فعل الشد مثل سوية كاشتوى  
 اى قبل السوية ولا تخاذ اى لا تخاف فاعلم وصنعت شئ سواصل المشتق من مثل اذجج واظجج  
 اصلها اذجج واظجج فثبتت اذ والاولا وادغم واشتوى اى اختار موضع لنفسه الذبيحة  
 والطبيخ اى الذبيحة والطبيخة والاشد قوما لكسر ما يطبخ من اللحم على النار معوق والظاهر  
 من كلام بعض مشرور ان الشافية ان يكون الانفصال لا تخاذ لا فاعول لا افعول اى لا تخاذ الشىء  
 وينبغي ان لا يكون ذلك الاصل مصدر انما اشتوى اللحم اى كثرته شواء واطبخ الشىء اى صنع  
 طبخا وقال الفطاة لا تخاذك الشىء اى اصد لنفك فاشتوى اللحم اى عمله شواء ونفك اى اظطأ  
 اى جدد مطية لنفسه انتهى ففى هذا الانفصال بهذا المعنى يجب ان يكون منعذيا كالنفع كما مر فندبر  
 وللقبول اى لقبول فاعلم الاصل الفعل من اتيها اى قبل الهية والفظ اى قبل التعصية والوعظ  
 اصلها او تهب او تعظ فاعل وادغمى وروى اى انفصل للقبول ابتداء من اى قبل الامر  
 فعل به ففعلها سبق لان معنى القبول بظلم فيه فاعلم انما يدب كماله من ان هذا اى معنى  
 القبول اجمع الى المطاوعة لا معنى اخر مستغل لان معنى الكسر اجمع فلو كانت جمعية فاصح كقوله  
 فانكسر ايضا اذ قبل الجمع والكسر فان المطاوعة بالكسر لا بالمطوعة بالفتح وبين معنى لزوم بقوله لا يمكن  
 انضحاكه عنه كالتكسر مع الكسر والاستواء مع السوية فانه من وجد كسر الشىء وسوية لم يزم  
 ان يوجها لك اياه واستواءه والهيبة والوعظ والامعنى تخفها بدون المعاني المذكورة اى

اعني يقول الهية وقبول الوعظ وقبول الامر لك قد تهب شخص شيا او تعظم شىء او تمار به ولا  
 يقبل بوجهك او وعظك او امرك فليس يقول تلك المعاني لانها مما يمنع الانفصال عنها  
 فلا يقال مثلا وبت له شئ فانتب بالفاء للزومية كما تقول كسرت فانكسر ومعنى فاعل اذى لك شئ  
 بين ان شئ بن فاعله انتج جتور وادى بجاور واوله لم يعمل واوله اى وادى جتور واوله لم يعمل  
 وجوده لا لعلال فاعلم انما هو كسر الوادى وانفتح ما قبله لانه كان تابعا لجوارح وادى المعنى جيب  
 ما بعلى اللفظ فاذ لم يعمل الوادى بجاور والعدم علمه لم يعمل بجوارح وادى المعنى جيب  
 ظاهر لا ويعنى من المثال كقوله واقر اوله زيادة الى زيادة فاعلم انما هو جيب معناه وبالعلة فيه ونفسه  
 تحتبيله ونهشته اسبابه وحاصل الدلالة على حصوله اصل المعنى من زيادة تصرف فيه نحو اعمل اى حصل  
 العمل من زيادة تصرف فيه بخلاف ما قبله من حصول العمل على اى وجه كان ونحو اكتب فان معناه اكتب  
 واجتهد في تحصيل الشىء بخلاف كسب فان معناه تحصيل شىء على اى وجه كان ولما قال تعالى  
 لطفنا قبل القول الى اللطف والرحمة بعباده ومقول القول قوله لهما اى المنفعة النفس لا ان شئ  
 وتوابعها في الاخرة ما كسب اى ما حصلته في الدنيا من الطاعات ولو كانت قليلة بسيطة وكان حصولها  
 بسهولة وعليها اى كثرتها وعفويتها الاخرية ما كسب اى ما حصلته في الدنيا بزيادة عمل  
 وصهرت جهده من المعاصى ولا تهاب بما صدر عنها يسير او بسهولة وهذا معنى قوله تهاب  
 باليسير اى بالخير اليسير والسهل المصون مما عظم بالحقير الكبير والعسير المصون ولا تهاب الا  
 بالكبير اى بالشر الكبير الذى يصور من العطف عظيم من انه تعالى لعباده حيث اشتهى لهم  
 الثواب على اى وجه صدر عنهم الخير ولم يثبت لهم العقاب لا على وجه صدر عنهم الشر بزيادة عمل  
 وقال صاحب الكشاف لا كان الشر مما يشبه النفس وسمى منجزة اليه وادب به كان شئ  
 تحتبيله اعمل واجد فجلت له لك مكتبة فيه ولما لم يكن في باب الخير كذلك لغتور بنا  
 في تحصيله وصفت بالادلالة على الاعمال والتصرف انتهى فاعلم هذا اليسر ذلك اللطف  
 بل المنجزة على تفاوت حال النفس في اليا بين وبالجملة فالتعبية في الاول بالكسر وفي الثاني  
 بالاكسب اى بالدلالة الاكسب اى الذى من لا انفصال على التصرف والاعمال ودلالة الكسب  
 على التحصيل على اى حال كان واستعمل الطلب اى طلب فاعلم عن مفعول الحصول الفضل  
 افا طلب حقيقة اى حقيقيا نحو استغفر الله اى طلب المغفرة منه واستغفرت ربي  
 اى طلبت الكتب اى الكتب بغيره وطلب اعتبار اى اعتبار ربه ووجاز بامر من استخرب











شأنه لما كان في الشد في ثكن فابعد الشد كن والاول ما حذف في الاخر والثاني ما حذف في حركة  
 الاخر فان اصله فانه عوام دعي بدعو وشعر من نصر نصير وضخم من باب التفصيل وكثرة النقص  
 واستقم من الاستقبال ودخول في الرابع المجرى فاعدا استقم كان فابعد التاء فيه متحركا وقد  
 حركته ان حذف فقط وقامه فابعد التاء فيه ساكن والحذفون حركته ان خرج مع ما قبله فان اصله استقيم  
 من استقام يستقيم هكذا امر زنا وفي تقدير المقتضاح هنا خبط وجماله حيث قال طبرستان  
 اشتقاق مثال لامر سوان كخف من الغاية الى المضارع الزائد في اوله من تاء المضارعة وتبدل في ثانيا  
 لانهم على الحرف الثاني الذي بعد الزائد ان كان متحركا والايكن متحركا فلا متنازع الا في ابتداء متعلق  
 بدوت بالسكن ان كنت في باب الفعل ردوت واربعته الهززة اليه فظن من المضارع في الامر  
 والايكن في باب الفعل جلبت هززة وصل الى اخره اي قال يمكن ان يمتد الى اخر كلامه فليزم من تقديره  
 ان لا يرد الهززة في مثل ردوا وجب لان مقتضاه انه اذا كان من لافعال فغير الهززة لولم تابد  
 بالسكن بعد حذف التاء مع ان ذلك لم يزم من نرى ونجيب يكون ما بعده متحركا فصح تقديره لزم  
 ان لا يرد الهززة في امر ما مع انها تدور ويقال له واجب ويمكن تقديره ان بعد التاء في نرى ونجيب ساكن في  
 التقدير اذ اصلهما ترون وجوب المصدر كما المذكور في تقديره من الكلاهما اليكن امره في المضارع من شدا  
 فان كان شدا فاعلا فخذ الامر والنهي منه على يقين احداهما ان يفتك الادغام المضارع ثم يسلك الطريقة  
 التي هي من شدا على امر المخاطب المعلوم وغيره من لاوامر والنواهي كما في قوله شدا فاعض من صوتك  
 شدا الامر المخاطب المعلوم ومضارعه تفتن في تفتن بعض من باب نصر نصير اي تفتن يقال تفتن صوته  
 اي تفتنه ففتك الادغام في تفتن والادغام تفتن ثم حذف التاء وزبرت هززة وصل ففتن  
 وحذف الحركة للاحتراس ففتن تفتن ويصل الى الذي عليه الحق مثال الامر الثاني والاصل عمل من اجل اطلاق  
 من باب الافعال اي ما يكتب ففتك الادغام ففتن ثم ادخل لام مسكونة وحذف حركة الاخر  
 وسكن لام الامر والاول ففتن ويصل الى الثاني فتكثير مثال المبني للمخاطب واصله تفتن من تفتن منا  
 ففتك الادغام وادخل بالنهي وحذف حركة الاخر والثاني ان لا يفتك الادغام وسلك تلك الطريقة  
 الممهدة الا انه اي لكن الشأن لا يسكن لا يخرج لان الادغام يقتضي حركة المدغم فيه بل بحركة الى  
 حركة متفعل مطلق الجرح من قبل انبت ثبانا كانت اي كسرة كانت وفتره او ضمة ان كان ما قبل  
 المدغم مضموما كما في امر المخاطب المعلوم اصد عند حذف التاء وابتدى بالتحريك بعده اعني المجرى وابتدى  
 الادغام على حاله ولم يسكن الاخر بل يكون ما قبل المدغم اعني المجرى مضموما بخبر الدال الثانية باي حركة كانت

كانت الكسرة اي تحركت حركة الكسرة او يجوز الكسرة وكذا اعرب الباقيين بناء  
 على اصل تحت يات الساكن يعني ان الاخر بمنزلة الساكن واذا حركت الساكن  
 كان الاصل فيه الكسرة كقافية اضعف الحركات اعني الكسرة في وقع ضمير  
 السكون فله اجاز فيه الكسرة والفتح تخفة لان الفتح اضعف الحركات والضم  
 الانبعاث بعضهم ما قبل المدغم يجوز مدته بتجربك الدال بالحركات الثلاث  
 والايكن ما قبل المدغم مضموما مكسورا كان او مفتوحا فالاولين اي في غير الاخر  
 الكسرة والفتحة لما مردون الضم اذ لا وجه له كما في فتا من تقر بكسر الفاء  
 وعض من تفتن بفتح العين فيقال فيها بعد حذف التاء فز وعض بكسر الراء  
 والصاد او بفتحها قال الله تعالى خذوه فقلوه وقال تعالى كفوا ايديكم  
 وقال لا تمدن عينيك والقرص من هذا الاستشهاد بقوله تعالى على جواز  
 الطريقة الثانية فان قوله تعالى فقلوه جمع مخاطب واحدة غل من غل  
 يغل من باب نصر اي وقع الفعل في الفتح وهو الحذف الذي يقع  
 في الفتح وكذا قوله كفوا جمع كف امر حاضر من كف اي كف اي منع وكذا قوله  
 ولا تمدن عيني حاضر من مديمد والنون في الاخر نون التاكيد المشددة  
 فهذه الثلاثة قد جاءت بالادغام كما في المضارع فذلت على ان الطريقة الثانية جازية  
 وهذا اعني في الامر والنهي بالادغام كما هو العمل بالطريقة الثانية انما هو لم يلحق  
 نون جماعة التاء كالمفردات والمثنيات والجمع المذكور مثل ردوا وادري  
 ولا ترد ولا تردوا ولا تهدي اذ مثل ادون من الامر الذي لحقه نون جمع  
 المؤنث لا يتاني ولا يحصل فيه الادغام وكذا لا يتاني الادغام في المضارع  
 اذ الحقة ذلك مثل يردون وتردون في جمع المؤنث لغائبة او المحاطبة  
 بل يجب في ذلك فلت الادغام والعمل بالطريقة الاولى للزوم سكون ما قبل  
 هذا النون وسيجي له الكلام تنه في بحث الضمير المرفوعة المتصلة مع ان  
 الادغام يقتضي العمل بالطريقة الاولى ويردون وتردون ايضا وقد يبيح  
 امر المخاطب من المبني لفا على يعني ان الاكثر في امر المخاطب المعلوم ان يبيح  
 بحذف حرف المضارعة وقد يبيح ذلك ايضا باللام المكسورة للامر من غير



حذف حرف المضارعة كما يجي امر المحاطب المجهول وامر الغائب كذلك كما  
 في قوله تعالى فلتفرحوا بغير فرا بآيات. الفوقاني بمعنى افرحوا واما فيمن فترا.  
 بالياء المحتاني فيكون امر غائب فلا يكون بما نحن فيه قالوا كما يحسن ذلك  
 اي يجيء باللام اذا كان بعض المامورين حاضرا اي حاضرين والبعض  
 غريبا اي غائبين جمع حاضر وعائب كقعود وقعد في جمع قاعد فيؤذن  
 ويشعر التاء بالحضور واللام بالغيبة لان التاء قد يستعمل في الخطاب واللام  
 فيه الحضور وكذا اللام قد يستعمل في امر الغائب كما عرفت فح يحصل المطابقة  
 بين اللفظ والمعنى من جهة ان الاول مشتمل على ما يدل على كل ما اعتد به في الثاني  
 بخلاف ما اذا كان جمع المامورين حضورا او غيبا اذ لا وجه للام في الثاني  
 كما في الآية لان الخطاب في فلتفرحوا ليس مقصورا على الحاضرين من جهة عليه  
 السلام واصحابه بل عام لهم وللعائنين من سائر المؤمنين وكما في قول النبي  
 عليه السلام لتأخذوا مصابكم جمع مصف وهو موضع في الحرب يرب  
 فيه العكوص فان الخطاب فيه مشمول لاصحابه الحاضرين وسائر المؤمنين  
 من بعدهم ولما فرغ من بيان الهيئات الذاتية للافعال شرع في بيان الهيئات الذاتية للاسماء  
 المتصلة بافعال **الفصل الثاني** في بيان الهيئات الذاتية للاسماء المتصلة بالافعال والانصاف  
 بينها وبين الافعال انما هو في الاشتقاق لان جهة انها لا تنفك عن معانيها كما يذكره وذلك  
 اما بان الافعال مشتقة منها اي من تلك الاسماء كالصدر فانه يشتق منه الفعل على الذهب  
 المختار اعني ذهب البصريين وان كان الامر بالعكس على ذهب الكوفيين كما تقدم وط  
 ان المشتق من متصل ومقارن للمشتق كالام بالولد فلذا جعل المصدر المتصل بالافعال  
 واسماها مع الافعال مشتقة من شئ واحد كغيره اي غير المصدر من سائر الاسماء المتصلة  
 فانما مع الافعال مشتقة من المصدر على ما هو المختار فتكون متى مع الافعال كاختلاف من ام  
 واحدة هذا وما ذكره شراح المفصل كابن الحاجب وصاحب الاقليد من ان معنى تصاها بانها  
 اي تلك الاسماء لا تنفك عن معانيها اي معنى الافعال فتكون هي متصلة مقارنية بها في المعنى والصفة  
 الفاعل للتعريف والاعمال لان المصدر اسم الفعل اي اسم موضوع للمعنى الحدث كالضرب واسم  
 الفاعل اسم موضوع للمقام به الفعل اي الحدث كالضارب للمقام به معنى الضرب وكذلك

مطلب الثالث

وكذلك ما عداها منتهاها الى اخرها على ما سياتي كاسم المفعول  
 فانه اسم لمن وقع عليه الفعل والصفة المشبهة فانها اسم الموصوف  
 له معنى الفعل وهكذا فكل منها مشتمل على معنى الفعل اي الحدث  
 فانما يصح جواب اما اذا اريد بالافعال في قولهم الاسماء المتصلة  
 بالافعال الافعال الحقيقة اعني معاني المصادر الاصطلاحية  
 المقابلة للاسماء والحروف وكانت الاضافة في قولهم معناها  
 بيانها كما في خاتمة فصفة اي المعاني التي هي تلك الافعال والاحداث  
 لتلايلها ان يكون المعاني معان واما اذا اريد بالافعال المصطلحة  
 وكانت الاضافة اسمية كما في غلام زيد اي المعاني التي وضعت لها ودلت  
 عليها تلك كما هو الظاهر المتبادر من الافعال والاضافة هنا فلا يصح  
 ذلك التوجيه لان معاني الافعال المصطلحة مجموع امور ثلثة الحدث والامر  
 ونسبة الحدث الى فاعل معين وظان ليس شئ من الاسماء المتصلة بمشتمل  
 على ذلك المجموع فلا يصح انها لا تنفك عن معانيها ومع ذلك التاويل الباطل  
 هو خلاف الظاهر القول يكون المصدر متصلا بالفعل جنته فيه  
 يتكلف ان معنى المصدر نفس الفعل فلا معنى اتصاله به الا ان يراد اتصاله بال  
 بالمدلول اقول مرادهم من معنى الافعال ليس معناها المطابقة اعني امور مجموع  
 الامور الثمانية بل معناها التضمن اعني الحدث لانه لكونه ركننا ركينا ومقصودنا  
 اصليا منها كثير اما يقال له معنى الافعال شئ لا يرد عليه ثم ينبغي مما ذكره او يمكن  
 ان يكون معنى اتصالها بها انها تحمل كلها كما يبين في النحو وهي تلك الاسماء  
 ثمانية وقد ذكرت مفصلة في العدة الثانية من المصدر واسم الفاعل والمفعول  
 والصفة المشبهة وافعل التثنية واسماء الزمان والمكان والآلة فيجعل  
**الفصل ثمانية** اصناف بيان هيئات ثمانية الاسماء **الصف الاول** بيان  
 هيئات المصدر ولما كان معرفة ذواته موقوفة على معرفة المصدر وعرفه  
 فقال وهو ما هي اسم وضع لحدث اي المعنى منسوب الى شئ نسبة قيام  
 وذات الشئ هو الفاعل وهو المعنى ما قال بعضهم الحدث معنى قائم بغيره



سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لا كالطعل والقصر لكن هذا التعريف  
يشمل مثل العالمية والقادرية مع انه ليس بمصدر ولذا إذا دأب الحاجب قدا آخر  
فقال هو اسم الحدث الحارس على الفعل وقال الحاجب والمراد بجريانه على الفعل ان  
يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيد له وبياناً لنوعه أو عده مثل جلبت جلبت وجلبت  
فمثل القادرية والعالمية مما لم ينتق الفعل منه لا يكون مصدراً ومعتماً أما سماعية  
ان ثابتة بالسمع في الواضع لا بالقياس على شئ آخر في حفظ وتتمثل كذا لث  
ولا يقياس عليها غير ما فاضاها شخصية وهي اى الهيئات السماعية في الثلاث المجرد  
فقط فان معرفة ان مصدر قبل يقبل قبل موقوف على سماعه من الواضع كذا لث بالقياس  
على ان مصدر خبر خبر مثلاً واما قياسية ان ثابتة بالقياس وحمل النظر على النظر  
ولا تتوقف على سماعها بعينها من الواضع فاضاها في هيئة وهي اى الهيئات القياسية  
في غير اى في غير الثلاث المجرد من الثلاث المزيد والمربع والمربع فان مصادر  
جميعها قياسية لا غير وفيه اى في الثلاث المجرد ايضا فان بعض مصادر قياسية  
كالمصدر المسمى والنوع والعدد منه مثلاً معرفة ان مصدر اكرم اكرم اكراما تحصل  
بالقياس على ان مصدر افعلا فاعل افعال وكذا معرفة ان المصدر المسمى من مصدر ينصرف  
منصرف يحصل بالقياس على ان من فعل يفعل مفعول ولا يتوقف ذلك على سماعها  
من الواضع بينهما فتجعل الصنف فردين **الاول** بيان الهيئات السماعية وهي كثيرة  
ترتقى الى ست وثلاثين عند بعضهم او اكثر عند الاخرين كما ستطلع عليه وهي  
فعل يكون العين مع حركات الفاء الثلاث كصوم بالفتح وذكر بالكسر وتعمل  
بضم وكذا الترتيب فيما سياتي وانما رتبته كذا لث لان مفتوح الفاء اكثر  
وقوعاً من الجميع ثم مكسور الفاء اكثر من مضمومة وفعل كذا لث ان يكون العين  
مع حركات الثلاث مع الحاق الن كريمة وعفة وقوة وليس الاول للمرة والثاني  
للتنوع وان وافق في الوزن ما يصاغ لها بل المراد منها نفس معنى الحدث  
وفعل ايضا اى كلاً ولين كذا لث يكون العين والحركات الثلاث للفاء مع الحاق  
الالف للثاني كدعوى مصدر وعاد عود ذكر كدعوى مصدر وذكر بكسر  
الذكر عند النسيان وبشرب مصدر وبشرب الرجل بمعنى البشرب فجميعها غير منفردة

حرفة وكذا فعلان بكون العين والحركات الثلاث بالحق الف والفتحة والنون  
كشأن بمعنى البعض في قوله تعالى ولا يجر منكم شأن قوم على ان تعدلوا ان لا يجر منكم  
بعض قوم على عدم عدالتكم وهو المصدر على فعلان بفتح الفاء وسكون العين  
قليل لم يسمع غيره اى غير شأن وغير بيان بمعنى المكث في الدين مصدر لواه بفتح  
اى سئل في ادان اس تكاسل وتأخر في اداء دينه واصله لويان قلبت واوده ياء و  
واذم قال دورمة نزيه بين لياي ارفع في وتأخر في اداء ديني وانت مليئة  
اى والحال انت ايتها المرأة غنية واحسن مصارع متكلم من الاحسان بادات  
الوشاح اى بامرأة صاحبة الوشاح وهو بالكسر او لم وضع الشدة المرأة  
بين كسرها وعانقها كما سبق التفاضيل بمعنى طلب الدين مفعول احسن واصله  
التفاضل ثم ريد الالف للاستباح ولفظ هذا اى فعلان بالفتح والسكون بقول  
المبرد في بيان ان الاصل الكسر اى كسر الفاء كعصيان كائنه كدفع استغفار لا  
للكسر مع التضعيف وقد جاء في الحال انه قد جاء فيه الكسر وهو يؤيد ذلك  
الاصل ويجوز في شأن ايضا ان يقال انه ليس بفتح اصلية بل الاصل فيه فتح النون  
كالشئ كثر وان ثم اسكن للتخفيف كما قرأ به اى بفتح النون في الآية الكريمة وهذه  
القراءة تؤيد ذلك وان كافي اى في شأن بفتح الشين والنون شذوذ  
مختلفة للقياس من جهة ان قياس هذا البناء اى فعلان بالفتح ان يكون  
لما فيه حركة واضطرب كالحققان والضربان هما بمعنى الاضطراب والحركة من  
مكان الى اخر وقد يخص الاول باضطراب القلب وذلك للنية بتوالي الحركات  
في اللفظ على اعتبار الحركة والاضطراب في المعنى ولهذا صحت الواو والياء في هذا  
البناء مع وجود علة ابد الهماء الفاظهما كما في نزوان وميلان وقد مر ذلك في  
لاشتقاق وهذا وان كان يقتضي شذوذ شأن بفتحين لما لم يكن في معناه  
حركة واضطراب وكذا لم يذهب فيه المبرد الى ما ذهب اليه في بيان لكن  
قراءة الفتح وقله سكون العين تؤيد ان يكون اصله كذا لث فعلى هذا فعلان  
بفتح الفاء لا سكون العين مصدر ليس مثبت وفيه در لصاحب الا قليد  
حيث قال وقد عاود في المصدر ما لا يكون الا فعلان بالفتح والسكون



نحو شئت شئتاً أي بفضته قال وما الفيس الامانة وتشتبه وان لام فيه  
 ذو الشان وقد اسطر فلان بالفتح والسكون وخفت مخرها بنقل حركتها الى ساكن  
 قبلها وهو النون كقولهم منهون في من ابوك اشتري وكعيمان عطف على قوله كشتان  
 وعمران بكسر الفاء في الاول وضمت في الثاني وفعلان بفتح الفاء والعين كما سمعت انما من من الحفقات والفرمان  
 ولم يفتح فلان تحرك العين الا على هذا البناء وان كانت المحتملات العديدة في تسعة وفعل بفتح العين وبكسر العين  
 مع فتح الفاء كغرق بفتح العين من غرق في الماء يفرق من باب علم وحق بكسر العين من خفت من باب علم ايضا انما ضبط  
 عطف مثل جبل يموت وموتى فعل بفتح الفاء وكسر العين قليل ولم يذكر لفعل بالفتح والفتح والفتح والفتح والفتح  
 عليه وفعل بكسر الفاء وفتح العين كصرف وفعل بضم الفاء وفتح العين كرسى بمعنى الهديته من مبد  
 يمدى واحده ممدى تحريك الياء ثم انقلب الفاء ولم يفتح في ما كان فاؤه مكسورة او مضموما ان يكون عينه  
 مكسورة او مضموما لا سكرام نوالى كسرتين او الضمتين او المزوج من احد بهما الى الاخرى وفعل بفتح العين  
 او بكسر العين مع فتح الفاء والحاق التاء كغلبة وسرقة ولم يفتح من مضوم العين وفعل بفتح الفاء والثلاث  
 كطواف من طواف يطوف وصرف مصدر صرف الكلبة تصوف من باب ضرب والكلبة مؤنث الكلب  
 اذا شئت الخ لاي الذكر منه وسؤال من سال يسأل وفعل كذا اي بالحر كات الثلث مع الحاق  
 التاء كذا ودراية بمعنى العلم ودعابة بمعنى المرح وبالفاء بسنة لطيفة كفى وقول بضمها او بفتح الفاء  
 ولم يفتح الفاء انقل الخروج من الكسر الى الضمة كدخول وقول من قبل يقبل على حذو علم وهذه اي  
 فعول بفتح الفاء مصدرا ايضا كذل لبيان وخلق قليل حتى قال ابو عمرو بن  
 العلام اسمع غيره اي غير القبول منه لكن ذكر للجوهري الولوع مصدرا ولعت به  
 بكسر العين كعلت اي حرصت عليه والوزوع ايضا مصدرا وزعت به بمعنى  
 الاغراء اي التخريض على شئ فعلى ما ذكره له ثلثة امثلة وصاحب الكشاف  
 يجوز في الوجود والبخول فعولان بمعنى المفعول اي الموقد والبعده فلدا  
 اطلق الاول على الخطب ونحوها مما كان على فعول بالفتح كالظهور و  
 الوضوء ان تكون مصادر بمعنى الايقاد والايعاد مثلا وان كان الراجح  
 فيها ان يكون صفة فعلى ما جوزه ليس ذلك بمنحصر في الواحد ولا  
 في الثلثة لكنه قليل ايضا وفعل بفتح الفاء وكسر العين كعويل وهو  
 رفع الصوت بالبكاء ولم يفتح منه ما كان مكسورا الفاء او مضموما لماعرفت

لما عرفت وفاعل على وزن اسم الفاعل وكما برد اسم الفاعل على صيغة  
 المصدر كثيرا كرجل عدل وشاهد صدق ونحو ذلك كذلك يرد المصدر  
 على صيغة الفاعل على قلة كفت قائما اي قياما فقاما بمعنى القيام منه  
 منصوب على المصدرية قال الفرزدق الم ترقى عاهدت وانني جملة  
 حالبة من ضمير المتكلم لبيان رتاج قائما ومقام قائما حال من فاعل الطرف  
 المستقر ويجوز ان يكون بمعنى القيام على ان يكون مفعولا مطلقا لفعل  
 مقدر كما ذكر انفا اي لفتت بينهما قياما على خلفه متعلق بعاهدت  
 والخلف اليمين والتاء للوحد وقوله لا اشم بيان للحلف الدم مسلما  
 الاول طرف لاشتم والثاني مفعول له ولاخارجا من في بتشديد  
 الياء الى من في فالياء الاول علامة الاعراب والثاني للمتكلم زور  
 كلام فاعل لا يخرج المقدور وزور الكلام هو الكاذب والقبيح منه  
 كما هو عادة الشعراء اي لا يخرج خروجا يعني ان خارجا على فاعل مصد  
 بمعنى الخروج مفعول مطلق لفعل مقدر اي لا يخرج وهو عطف على لا اشم  
 والافلا وجه لنصب خارجا الرتاج بكسر الراء وبالتاء الفوقانية والحكيم  
 الباب العظيم والراد باب الكعبة والمقام مقام ابراهيم هنالك وحاصل المعنى  
 انه عاهد ربه على ان لا يقول الشعر فنقض عهده وتكلم الشعر وقال  
 شاعر اخر كفى بالنائي من اسماء كاف النائي بمعنى البعد فاعل كفى والباء  
 زائدة كافي كفى بالله واسماء اسم امرأة اي كفاية فكاف على فاعل مصد  
 بمعنى الكفاية مفعول مطلق لكفى وكان القياس كافيا لان اصله كاف كفا  
 وقاضى واعراب مثل القاضى في حال نصبه لفظى وفي رفعه وجرة تقديرى  
 تقول جاني قاض ومررت بقاض ورايت قاضيا وقد عرفت ان الكاف  
 هنا في موقع النصب فكان القياس كافيا بالا عراب اللفظى الا انه حمل  
 النصب على الجر لكون المنصوب فضلة في الكلام كالمجرور فصار الاعراب  
 في النصب تقديرى كافيا كافي الجر وفاعلة بالحاء التاء الى فاعل كفاية بمعنى  
 دفع المضرة يقال عافاه الله عافية اي دفع مضرة وباقية بمعنى البقاء وكافية



بمعنى الكذب قال الله تعالى فهدى لهم من باقية اي من بقاء ومن زائدة  
لاستغراق النفي وقال تعالى ليس لو فعتها كاذبة اي كذب اذا وجه لا الزادة  
معنى اسم الفاعل منها كما لا يخفى ومفعول نحو ميسور بمعنى اليسر ومعسور  
بمعنى العسر كقولهم وعد الى ميسوره او معسوره اي الى يسره او عسره  
ومفتون بمعنى الفتنة قال تعالى يا ايكم المفتون اي الفتنة هذا على تقدير  
ان يكون الباء سببية ولا يقدر مضاف واما ان جعلت بمعنى في واليه  
ذهب مجاهد والفراء ويؤيده قراءة ابن ابي عيلية في ايكم والمعنى في اي  
فرقة وطائفة منكم المفتون او قدر مضاف كاذب اليه الاحقر اي  
بايكم فتن المفتون فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه او جعلت  
زائدة كاذب اليه قتادة وابو عبيدة وان كان ضعيفا من حيث ان  
الباء لا تزد في المبتدأ الا في حرك اي ايكم المفتون فهو بمعنى اسم المفعول  
للاصدر فدلالة الآية على ذلك ليست بقطعية ولذلك لم يثبت سببية  
مفعولا بمعنى المصدر واما ميسور ومعسور فجعلها بمعنى زمان يوسر  
فيه وزمان يعسر فيه وان ثبت فاعلا بمعناه وقال بعضهم لانهم اكثر وا  
استعمال المصدر مكان اسم الفاعل في قولهم رجل عدل واشباهه مما  
جاء من المصادر في باب الوصف للمبالغة فجاء اسم الفاعل في المصدر  
ايضا وقل ذلك في المفعول في مثل هذا الثوب نسج اليمن اي منسوج اليمن  
فلم يحذف المفعول فيه ومفعولة بالحق التاء الى المفعول نحو مكرهته بمعنى  
الكراهة ومصدوقه بمعنى الصدق وفعله بضم الفاء والعين كعذوبة بمعنى  
الحلاوة يقال عذب الماء اي حلا وفعله بضم الهمزة كغلبة بمعنى  
الغلبة قال المراد اخذت بنجد ما اخذت غلبة وبالفور اي غراشم طويل اشتم  
اي رفيع قوله بنجد اي في نجد وهو من بلاد العرب مما يخالف الفور والغور بفتح  
العين المعجم وسكون الواو يطلق على البلدان التي محاذية اليمن الى العراق وما  
موصولة او موصوفة مفعول اخذت الاول واخذت الثاني صلة او صفة والعائد  
مخذوف اي ما اخذته غلبة اي يفهر والغلبة متعلق باخذت الاول وبالفور ظرف

ظرف لما بعده من الظرف المستقر اعني لغروب جملته حالية اي والحال ان الى  
في الفور غرا او كل فن اشتم وطويل صفة غرا وقال الاخر اخذوا الخاض من الفصيل  
غاية فن بدلية اي بدل الفصيل وغلبة منصوب بنزع الخافض اي بغلبة او على  
انه مفعول مطلق مجازي اي اخذ غلبة ظلما بدل من غلبة او بيان لها وتكتب ان قرئ  
على صيغة العروف قال السكن راجع الى ما رجع اليه ضمير اخذوا بتاويل الجماعة و  
ان قرئ على صيغة المجرول فهو راجع الى الخاض للامير اقبلا الخاض بفتح الميم وبا  
الحاء المعجم الحوامل من النوق جمع ناقة ولا واحد لها من لفظها بل من غير لفظها كما في ذو  
واولو واليه اشار بقوله ويقال للوحدة خلفه بفتح الحاء المعجم والفاء حال كونهما  
بينهما لام مكسورة والفصيل ولد الناقة اذا فصل عن امه فالفصيل بمعنى الفصول  
من الصفات الغالبة الاسمية والاقبل الابل الصغير مطلقا كابن الخاض وهو مائة  
سنة والفصيل عطف على ابن ونحوها من صفات الابل اي اخذ العمال جمع عامد  
والمراد هم الذين عينوا من جانب الامير لتعشير الاموال الخاض بدل الفصيل ظلم  
وقهر واكتبوا في دفتر الحساب الا قبل تلبس وخيانة ليفوزوا بالزيادة بين الف  
الفصيل والخاض اي ليعطوا الامير مما اخذوه مقدار الفصيل ويتخذوا لا  
لانتقاسهم ما زاد عليه لان قيمة الخاض ازيد من قيمة الفصيل بكثير ومفعولة  
بضم العين كعونة من عانة يعونعوننا ومعونة اصله معونة بضم الواو ثم  
نقل ضمة الى العين ومكرمة من كرم بكرم كرميا ومكرمة من باب حن يحسن  
وفعالية بفتح الفاء والياء المخفف كطوعية بمعنى الطاعة وكراهية بمعنى  
الكراهة هذه الهيئات الست والثلاثون هي ما عتد الجهور من هيئات المصدا  
السماعية وما يذكر بعد فكونها في تلك الهيئات مختلف فيه وذكر ابن الحاجب  
هنا من الهيئات اربعا وثلاثين اربع منها مدخل ومرجع ومعاة ومحرقة  
ولم يذكرها المصنف هنا لان هيئاتها قياسية والمقصود بيان السماعيات  
والثلاثون الباقية هي ما ذكرها المصنف هنا الاسمية وهي فاعل وفاعلة ومفعول  
ومفعولة وفعله بتشديد اللام وفعله بضم العين وهي عند ابن الحاجب  
من النوادر فلذا تركها واما نحو التهدير بمعنى الهدر بكون الدال اي



اى الغليان بالفاء سینه جوشیدن يقال مدر الشراب اى على والتلغاب  
 بمعنى اللعب والترداد بمعنى الرد وكذا التجوال بمعنى الجولان بفتح التاء  
 فى الكل مجاء على تفعال بالفتح بمعنى اصل الفعل فقد جعلها الفراء و  
 غيره من الكوفيين مصادر لفعل بالتضعيف يقولون كر تكبر بالياء وتكراراً با  
 الالف وذكر تكبراً وتذكراً فكما ان التكرار والتذكار من مصادر فعل فكذا  
 لك الامثلة للذكورة وقال سبويه لو كان الامر كذلك لصح ان يقال التهدير  
 والتلعيب على التفعيل كما يقال التكبر والتذكير لانه الاصل فى مصدر فعل  
 وليس كذلك بل يقال دائماً التهدار والتلعاب ونحوهما فهى كلها اى واذا كان  
 كذلك فالتهدار واخواته ليست بمصادر لفعل بل كلها صيغ مبنية للمبالغة  
 فى معاني هذه الافعال فالتهدار للمبالغة فى معنى الزهد والتلعاب فى معنى  
 اللعب والترداد فى معنى الرد وهكذا بقى اى من الهيئات المعدودة منها ام لا  
 الجواب انها ليست فيها لان المقوم بيان هيئة مصدر يشتق منه فعل  
 يشتمل على معناه وهى ليست كذلك بل زيد فى مصدر الثلاثى المجرد زيادة  
 لا يذيان بكثرة معنى الحدث وتكريره فقالوا مد تهداراً ورد ترداداً و  
 ليس فى فعل دلالة على هذه الزيادة والتكرار فهو ليس بجاء على الفعل  
 كالفعلي بكسر الفاء والعين المشدد بعده ياء ساكن ولام بالفاء مقصورة  
 يقال كان بينهم ربحى اى الرى الكثير والحشبي اى الحشاشيد والحش  
 التحريض على الشئ ولا يريدون مجرد صدور الرى والحش من الجانبين  
 بل مع المبالغة كما فى الاول وكيفا فى الثانى قال رضى لولا الخليفة لاذنت  
 اى لولا كثرة اشتغال الخلافة والذهول بسببها عن تعهد اوقات الاذان  
 لقراءة الاذان فالتخفيف على فعلى للمبالغة فى معنى الخلافة وهذا الوزن  
 للمبالغة فى معنى المصدر باب واسع يجرى فى كثير من المواد كالبحر  
 كثرة البحر والدليل كثرة العلم بالدلالة والرسوم فيها والقسبي كثرة  
 النسيبة حتى جعله جاراً لاء قياساً مطرداً فى الكل قال فى الاقليد سئل جاز الله  
 اهو قياسى لم مقصور على السماع فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى

٤٨  
 فينبغى ان يكون قياساً استرعى وقال الآخرون انه سماعى كثير وبالحمد  
 هو ليس من الهيئات المقوية بياها وعد بعضهم من هيئات المصدر ا  
 المفعول بفتح الميم وضم العين وبهذا يصير الهيئات السماعية سبعاً  
 وثلاثين وقرأ فتظرة الى تاخير الى مبصرة بضم السين والاضافة على  
 ان يكون الهاء ضميراً مجزواً اضيف اليه مسر فخرج على مفعول بالضم مصدر  
 بمعنى السعة والغنيمة والقراءة المشهورة الى مبصرة بفتح السين من  
 غير اضافة على ان يكون الهاء تاء تأنيث فح لا يكون من هذا القبيل قال  
 الاخفش وهو اى كون المصدر على مفعول بالضم غير جائز لانه ليس  
 فى الكلام مفعول بالضم بغير الهاء لا فى المصدر ولا فى غيره الا مكرم فى قول  
 الشاعر ليوم روع او فعال مكرم الروع والخوف والفعال بالكسر جمع فعل  
 والمكرم الكرامات وكان خبر مبتداً محذوف اى هو لازم ليوم خوف يتدفع  
 المضرة والخوف عن الناس والافعال الكرم لينفعوا للناس تدبير ومعون  
 فى قول الآخر بشين الذمى لان الان لزمته على كثرة الواشين اى معون  
 وهما اى المكرم والمعون فيها جمعاً مكرمة ومعونة على مفعلة محذوف  
 التاء على حذف تارة ولا نظير لهما تأكيد قوله ليس فى الكلام يعنى  
 ليس فى الكلام مفعول بالضم الا هذين الحرفين وهما ليسا بمصدرين بل  
 جمعاً مكرمة ومعونة المصدرين بخذف التاء فليس مفعول من هيئات المصدر  
 وذكره فى الصحاح ان المعونة بمعنى الاعانة وان المكرمة واخذ المكارم وانه  
 يقال ارض مكرمة للنبات اذا كانت جيدة للنبات ولم يتعرض فى المكرمة  
 بمعنى المصدر لكن فى القاموس المكرمة والمكرم بضم راءهما والاكرومة بالضم  
 فعل الكرم وانما لم يجعل معون مجاء على مفعول كفتون للزوم كثرة  
 التغير وهو خذف الواو وثقل الحركة واذا جعل مفعلاً فلا يلزم الا النقل  
 لكن قد جاء بهلك بمعنى الهلاك والميسر بمعنى اليسر والغنيمة ومالك  
 بمعنى الرسالة بضم العين فى الكل فقوله ليس فى الكلام مفعول غيرهما  
 ولا نظير لهما منظور فيه الا ان يقيد النفي بقيد على الافصح وبشين



بضم الباء الموحدة وفتح التاء المثلث ترجيم بنية على صيغة التصغير وحرف النداء  
محذوف اي بابنية وهي معشوقة الشاعر وهو اي الشاعر جميل وفي القاموس  
وبنية العدو بكسر الهمزة صاحبة جميل انتهى والزمى امر محاطبة من لزم يلزم  
ولا مفعول اي الزى لفظ والمراد به الانكار وقوله ان لا تعليل لما سبق اي لان  
لفظ لان لزمته وقوله على كثرة الواشين خبر مقدم والواشي هو الكثير اولاده  
او الكاذب في كلامه وقوله اي معون مبتدأ مؤخر والجملة جواب الشرط واي  
استفهام انكاري اي ان لزممت الانكار لا يقع اعانة ونضرة اصلا على الواشين  
الكثيرين ولا يظفرون بك قال الخليل اصل هذه الهيئات كلها اي الهيئات الستة  
المذكورة المصدر الثلاثي اخفها وهي اي اخفها وانت الضمير باعتبار ان الاخف  
عبارة عن الهيئة فعل بفتح الفاء وسكون العين الاترى ايها موصولة مرفوعة  
على الابتداء كانت صلها اي اية مبينة منها وجدت والجملة الشرطية اعني اذا  
اريد الخ خبر للبتداء والخبر مفعول الاترى بناء المرة منها يكون على فعلة بالحقاق  
تاء البوحدة الى فعل كجلس في مرة جلوس بتبدل ضمة الجيم فتحه واسكان اللام  
وحذف الواو والحقاق التاء وقومة في مرة قيام بتبدل كسرة القاف فتحه وحذف  
الالف واسكان الياء ورده الى اصله وهو الواو لزوال علة القلب اعني كسرة ما  
قبله وفرجة في مرة فرج بفتحتين باسكان راءه ولا يقال في بناء المرة منها  
جلوسه وقيامه وفرجة وغير ذلك كحقيقة وجره في خفقان وجهالة ونحوها  
وبالجملة كل هيئة من الهيئات اذا اريد بناء المرة منها ف يرجع الى فعل مع الحاق  
التاء اما بحذف الحرف او الحركة او تبدلها فهو مرجع للكل واصله فان قلت  
اذا كان اصل الكل الفعل فلم جعلوا الهيئات مختلفة كثيرة اجاب بقوله الا انهم  
اي لكنهم ارادوا ان يبينوا على ان اي الشان ليس المصدر مشتقا من الفعل  
بل الامر بالعكس على ما هو المذهب المختار فعدلوا به اي في المصدر عن سنن  
المشتقات اي طريقها من كونها على قياس ونهج اي نسق واحد لان جميع الافعال  
للاضمية من الثلاثي المجرد على فعل والافعال المضارعة على يفعل واسماء القوئل  
على فاعل والمفعول على مفعول وهكذا جميع المشتقات على نسق واحد من الهيئة

٤٩ من الهيئة وسلكوا بها اي في المصادر الثلاثة مسلك ارض بالفتح وعرض  
بالكسر وعرض بالضم بمعنى الجانب وجعل بفتحين ورجل بضم العين وفتح  
بكر العين وغير ذلك من الاسماء الغير المشتقة التي لم تكن على نسق واحد  
بل على هيئات مختلفة وان كانت متوافقة في عدة الحروف وخلصة الجواب  
وانهم قصدوا التنبيه على ان المصدر ليس بمشتق من الفعل فلم يجعلوه على  
نسق واحد كالمشتقات بل على هيئات مختلفة كالاسماء الغير المشتقة  
ولما ورد ان مصادر غير الثلاثي المجرد من الرباعي والزيادات كذلك ليست  
بمشتقة من الافعال فلم يجعلوها على نسق واحد وينبغي ان يجعلوا على هيئات  
مختلفة على عدم اشتقاقها دفعه بقوله وخصوا هذا التنبيه بالثلاثي  
المجرد لزيادة صلوحها بخفها لتقل الهيئات المختلفة وحاصل الدفع ان  
ذلك فرقا بين مصادر الثلاثي المجرد ومصادر غيره وانما خصوا التنبيه بما  
بمصادر الثلاثي ولم يعكسوا الامر لانها لما خفت بقلة حروفها صلت زيادة  
صلوح لتقل الهيئات المختلفة واما سائر المصادر فهي ثقيلة في انفسها فلو  
عرضت لها هيئات مختلفة لتضاعفة النقل فلذا جعلوا مصادر الثلاثي  
على هيئات مختلفة دون مصادر غيره ثم هي اي الهيئات المذكورة وان كانت  
سماوية لكنها لا تعري ولا تخلوا عن انواع من الضبط بوجه كل او غالي من  
جهة لا شتر اكرا بين امثلة مخصوصة كلياً او اكثر ما يجب الاستقراء فيها  
اي من الانواع ان الغالب في مصدر فعل بفتح العين اذا كان متعديا الفعل  
بفتح الفاء وسكون العين سواء كان عن مضارعة مكسورا او مضموما او م  
مفتوحا كالضرب فيما كان مضارعة مكسور العين والقتل فيما كان مضموم العين  
والملى فيما كان مفتوحة واذا كان لازما حال كونه من غير الاصوات الفعول  
بضم الفاء كالمخرج من خرج بفتح من باب قتل والعدول من عدل يعدل  
من باب ضرب والسنوح من سح يسح من باب فض فرقوا بين اللازم والمتعدى  
بزيادة الواو في اللازم ولم يعكسوا الامر لان اللازم لا احتياجه في التعدي الى  
مفعول الى حرف جر كان اقلا استعما لا بفعل له البناء الا نقل لان فعولا اقل من فعل



بواسطة زيادة الواو مع الضمة اولانهم جعلوا الزيادة في اللازم عوضا عن  
 للتعدى ومن الاصوات الافعال بضم الفاء كالصرخ وهو التصويت والبنام  
 وهو تصويت الكلب على خلاف معناه ومنه البكاء بالمد وانما فصله عما سبق  
 لانه ليس من الاصوات صريحا كالصرخ الا انه لما لم يخل البكاء في الغالب عن  
 الصراخ اجروه مجراه فقالوا يكي يكي بكاء بالمد على فعال ولانه قد يخلو عن  
 الصراخ جعلوه كالحنن فقالوا يكي يكي بكاء بالقصر وقد جمعها الشاعر في قوله  
 بكت عيني وحق لها بكاءها وما يغني البكاء ولا العويل ومنها ان فعلا يفتح  
 العين مع ضم الفاء تختص بالنقص واويا كان او ياليا بمعنى انه يحى الغير للنقص  
 وان جاء مصدر النقص على غير كرمى يرمى رميا كرمى من هدى بهد هداية  
 وهدى من باب ضرب وتقى من تقى تقى من باب علم اى اتقى واصلمها هدى  
 وتقى بالياء ثم قلب الفاء لانه بعد فتحة فخذ الف لالتقاء الساكنين مش  
 ومن التنوين وكذا فعل بفتح العين مع كسر الفاء تختص بالنقص لكن اذا كان  
 ماضيا مفتوح العين كشرى من شرى يشرى من باب ضرب اى اشترى وقرى  
 بمعنى الضيافة من قرى يقرى من ذلك الباب اى ضاف وهذا بخلاف صغر وكبر  
 وعظم فان هذه المصادر على فعل بكسر الفاء مع فتح العين مع انها ليست  
 بمنقوصة بل صحيحة لان عين ماضية ليست بمفتوحة بل مضمومة لكون جميعها  
 من باب حسن ومنها ان فعلا بفتح العين اذا كان ماضيا مفتوح العين تختص  
 بالمضارع للمضوم العين سواء كان متعديا او لازما كالطلب والهرب من طلب  
 يطلب وهرب يهرب كلاهما من باب نصر الا القلب والجب وصدر جلب الجرح  
 اى علاه الجلبة بضم الجيم وسكون اللام وهما الجلبة مصغرا الجلد التى تظهر  
 عليه اى على الجرح عند بدو البر بالبد وبضمتين وتشديد الواو والظهور والبرء  
 بضم الباء وسكون الراء صحة الجرح وسلامته فانها مصدران على فعل بفتح العين  
 وكان عين ماضية مفتوحة مع ان عين مضارعهما ليس بمعين للضم بل في الثانية  
 يجوز الضم والكسر في القحاح نقول منه جلب الجرح بجلب ويجلب وفي الاول  
 متعين للكسر قال الله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون هذا على تقدير

على تقدير ان يكون الغلب في الآية مصدرا اصليا على فعل وقال الفرار انه في  
 الاصل غلبتهم فحذف التاء عند الاضافة كاحذفت تاء عدة في قوله واخلفوك  
 عدة الامر الذى وعدواى عدة الامر واذا كان مكسورا العين فهو مختص باللازم  
 كالجب والغضب والفرح والمرح زيادة الفرج والترح الغصة كلها الوازم  
 من باب علم ومنها ان الغالب في الالوان الفعلة بضم الفاء وسكون العين  
 كالادمة والسمة كلاهما بمعنى كذا ذكر ابن الحاجب اى جعل ابن الحاجب الادمة  
 والسمة مصدرين اى الكون اسم من ادم يادم وسم بسم من باب علم واما  
 الجوهرى فقد قال السمة لون الاسم وقال الادمة السمة فعند لسان مصدرين  
 بل اسمان للمحصل بالمصدر قال المص والظ هذا اى ما ذكره الجوهرى كالحبرة  
 والصفرة والحفرة فان امثالها اسماء للالوان المخصوصة لاموضوعات للعالى  
 المصدرية فالظ فيها ان يكونا كذلك ومنها ان الغالب في الصنائع ونحوها  
 ان يكون على فعالة بالكسر كدباغة وخباطة وكتابة والمراد بنحوها ما ليس  
 منها لكن يشابهها كغير الترويا عبارة او يضادها كبطل بطلان حمل النقيض  
 على النقيض كما قالوا الحيوان واللوان ومنها ان الغالب في الاضطراب ان يكون  
 على فعالان بفتح العين كخفتان وضربان وقدمر ومنها ان الغالب في فعل  
 بضم العين ان يكون على فعالة بالفتح ككرم كرامة وعلى فعل بكسر الفاء وفتح  
 العين كعظم عظما وعلى فعل بفتح العين ككرم كراما كثيرا فصدر فعل بضم العين  
 ثلاثة انواع اكثر وفعالة وكثير وهو فاعل وفعل ونادر وهو غير هذه الثلاثة  
 قال الفرار اذا سمعت فعل بفتح العين ولم تسمع مصدره فاجعل مصدره  
 على وزن فعل يسكون العين لاهل الحجاز وعلى فعول لاهل نجد فان مصدره عند  
 الاولين على فعل وعند الاخرين على فعول ونحن نقول جعله على طبق الضوابط  
 اولى من جعله على طبق اللغة فان كان فعل متعديا فاجعل مصدره على فعل  
 كالضرب وان كان لازما فعلى فعول كالتحريج كما عرفت الفقرة الثانية لبيان  
 لهيئات القياسية للصدي وهو قسمان الاول مختص بماعدا الثلاثى المجرد وهو  
 ان لا يزداد في اول الميم واما ما زيد في اوله الميم فليس مختص بماعدا الثلاثى المجرد



بل هو مشترك بين الكل كما ينبغي فكل باب من غير الثلاث المجزئة لمصدره هيئة  
 مطردة في أمثلة مختصة به أي بمصدر ذلك الباب إما واحدة صفة هيئة  
 أحوال منها أو أكثر مثلاً باب فاعل مصدر على هيئة واحدة أعني أفعالاً  
 فهي جارية في مصدر جميع ما يكون من ذلك الباب نحو أكرم وأخرج أعني  
 أكرما وأخراجا ولباب فاعل مصدر على هيئةين أعني مفاعلة وفعلاً فاعلاً  
 مطردان في مصدر جميع ما يكون منه نحو قاتل وباعد أعني مقاتلة وقاتلاً  
 ومباعدة وباعداً وبكذا والضابط فيها أي في تلك المصادر أن كل باب في  
 أول ما ضربه همزة يزداد قبل آخره الف ويكسر الهمزة فيما لم يكن الهمزة فيه  
 مكسورة وهو باب فاعل فقط فإن همزته مقطوعة مفتوحة وإما ما عدا  
 فهمزتها همزة وصل مكسورة فلا حاجة إلى كسرها في المصدر فإن كانت الهمزة  
 للوصل بكسر أول متحرك بعدها في المصدر تبعاً لكسرة الهمزة مع عدم اللامع  
 وإما أن كانت للقطع كما في الأفعال فلما لم يلبس بالالف أول متحرك بعدها يمتنع  
 فيه الكسر ثم إن لم يلزم مما ذكرنا من كسرة الهمزة وزيادة الالف وكسر  
 أول المتحرك تغيير آخر اقتصر على ذلك التغيير الذي ذكرنا كما في أكرام وافتعال  
 وأخر بنجام حيث كسر همزة أكرم في الأول وزياد الالف قبل الآخر وكسر أول  
 المتحرك بعد همزة افتعل وأخر بنجم في الأخيرين وهو التاء والراء مع زيادة  
 الالف قبل الآخر كذلك ولم يستوجب ذلك تغيير آخر فاقصر عليه وإن  
 لزم منه تغيير آخر عمل بموجب الضرورة كما في أفعلال وافتعال مصدر  
 أفعال وافتوعل فإن الالف والواو الساكن الغير المدغم بعد الكسرة قيد  
 لكل من الالف والواو يجب إبدالهما ياء كما عرفت في مثل صحارى وقبل فكسر  
 أول متحرك بعد الهمزة في أفعال وافتوعل وهو العين أوجب تغيير آخر  
 أعني انقلاب الالف والواو ياء في المصدر فعمل بذلك فقيل أفعلال و  
 افتوعال وكما في أفعلال وافتعال مصدرى أفعال وافتعال فان بقاء الادغام  
 مع تحلل الالف بين المثليين ممتنع لأن الادغام إنما يكون بين المثليين المتقاربين  
 إلا المتفاصلين فزيادة الالف قبل الآخر أوجب فيها تغيير آخر وهو فك الادغام

الادغام وتحريك اللام الأولى في الأول والثانية في الثاني وإذا قلت الادغام  
 بين اللام الثاني والثالث في أفعال وحرك اللام الثاني الساكن لأجل الالف  
 لزم ادغام الأول في الثاني لاجتماع متحركين من جنس واحد في كلمة واحدة  
 فزيادة الالف أوجبت في فعل تغيير بل تغييرين أعني فك الادغام وتحريك  
 اللام الأول وفي أفعال تغييرين بل تغييرات أعني فك الادغام بين اللام الثاني  
 والثالث وتحريك الثاني وادغام الأول فيه فعمل بذلك وإما ما ليس في  
 أول ما ضربه همزة كفاعل ودحرج ونحوها فليس بالضابط فلنعد الجميع  
 بخصوصياتها عدا حتى نتوصل على معرفة جميع ذلك ففي أفعال المصدر  
 أفعال كأكرم على أكرام وفعل تفعيل بزيادة التاء المفتوحة في الأول والياء  
 الساكنة بدل التضعيف وتفعلة بحذف التضعيف وتعويض التاء عن  
 كقديم وتقدمه وتكريم وتكرمه ومهوز اللام وفعله أي المنقوص مختصاً  
 بالثاني أي تفعلة وكأنه لنقل الهمزة المتطرفة أو الواو والياء كذلك بعد الياء  
 الساكنة كبنزة وتخطئة في المهوز اللام من برأته وخطئته تخطئة أي ح  
 جعلته بريئاً أو مخطئاً وتسليه وتوصيته وتسوية في المعتل اللام من سلية  
 تسليه ووصيته توصيته وسوية تسوية ومعانيها ظاهرة فعلى هذا مثل النسبية  
 من الهيئات الأصلية لمصدر هذا الباب وقد جعله صاحب المفصل وابن الحاجب  
 ومن تابعها فرع التفعيل فقالوا أصلها تنقي مثلاً على تفعيل فحذف ياء التفعيل  
 وغوشت عنه التاء وإنما لا يجوز أن يكون المحذوف هو الياء الثانية التي هي اللام  
 الفعل لأنه لا يحذف لام التفعيل في الصحيح وإنما يحذف ياءه نحو تكمهه ولا  
 الياء الباقية مخزكة ويار التفعيل ساكن والساكن لضعفه بالحذف أولى ويستبر  
 إليه المصدر والى دده لا يجيئان أي المهوز والمعتل على الأول أي التفعيل لا نادراً  
 وأما المهوز أي ما يجي مصدر المهوز على التفعيل على الندرة فكما ذكره الجوهري  
 من أنه يقال منشأة بالولاية تهنة وتهنيئاً بالولاية الكون والياء والتهنية التبركة  
 وأما المعتل فكما في قول الشاعر فري تترى ولوها من ياء أصله تنزيهاً بالياءين  
 ادغم الأول في الثاني أي تحركه ما أخذ من البرزان بمعنى الحركة وأخره تنزي مشبهة



صبيها الشهلة امرأة كانت نصف عاقلة وهي مختصة بالنسار لا تجري على  
الذكور فالمعنى ان تلك الناقة تحرك دلوها في الاستقاء ترفع تارة وتخفضه اخرى  
بتملأ ماء كتحريك امرأة شهلة صبيها في ترقيصها اياه بمينا وبسارا وفعال ايضا  
اي كالنفعيل والتفعلة بكسر الفاء وتشديد العين قال تعالى وكذبوا باياتنا  
كذبا اي تكذبا قال ابن الحاجب وجاء كذا بالضعيف ايضا وفي فاعل مفاعلة  
بزيادة الميم المضمومة في الاول والحق الثاني بالآخر وفعال بكسر الفاء وقلب الالف  
الى ما قبل اللام كقائلة وفعال وبعضهم يقولون فيقال بالياء رعية للالف في  
الماضي فكانهم ارادوا ان يزيدوا في المصدر ما زادوا في الماضي من الالف لكونه  
جاريا على الفعل الا ان الالف قلبت بآ لانكار ما قبلها ومرة بكسر الفاء ونشد  
العين في مصدر ماري شاذ وفي تفعل تفعل بضم العين كنعلم ونفعال بالكسرتين  
مع تشديد العين قال ثلثة اجاب محب علاقة اي ههنا اول ثلثة اجاب وهي  
جمع حب بالضم بمعنى المحبة والفاء في فحب للتفعل وحب يروى بالتسوين  
وبالاضافة فعلى الاول هو مبتدأ وعلاقة خبره اي حب واحد منها علاقة وعلى الثاني  
خبر مبتدأ محذوف اي احدها وكذا الكلام في قوله وحب تملق وحب هو  
القتل العلاقة بفتح العين بمعنى التعلق والمناسبة تستعمل في المعاني القائمة بالغير  
كعلاقة المحبة والعداوة والاضافة فيها بيانة ونحوها كعلاقة الاخوة والابوة و  
البنوة وبكسر تفعلى في الاعيان القائمة بذاتها كعلاقة السوط والسيف ونحوها  
كالرمح والسرهم والسوط ما يضرب به الدابة عند الركوب عليها وبالفارسية  
تازيان وعلاقته ما يشد بينهما نية مثل الجبل والاديم الملتف والتعلق التعلق  
وهو التودد واظهار المحبة عطف تفسير للتودد يقول الشاعر ويريد الحب  
ثلثة انواع حب متعلق بالقلب موجود في الشخص حقيقة وهو حب  
العلاقة وحب ظاهري غير حقيقي موجود في ظاهر الشخص ومن باطنه  
وهو حب التملق وحب قائل لمن نبت بوفيه اي لصاحبه ولزيادة مدخل في  
القتل ادعى الشاعر العينية بينهما ففعال هو القتل وهو العشق فانه حب مفراط  
بهلك صاحبه وقبل هو حب المحاربة مع الاعداء والكادحة وهي الشائمة اي الشتم

يقال ماريته مرة اي جادته  
جد لا مسته

اي الشتم من الجانبين وفي تفاعل تفاعل بضم العين كتقاتل وفي انفعال  
انفعال كاحتلال مصدر اخل وفي افتعل افتعال كاحتلال مصدر اخل و  
في افعل بتشديد اللام افعلال كاحمرار مصدر احمر وفي استفعل استفعل  
كاستقبال وفي افعوعل افعيعل كاعشيتاب مصدر اعشوشب وقدمت  
وفي افعوول افعوول كاعلووط اي اللزوم يقال علوطني اي لزمني كما تقدم  
وفي افعال افعلال كاحمرار مصدر احمر وفي فعل فعللة كغريبة وهي تتميز  
جبار الحنطة ونحوها عن زبوفها بالة مخصوصة تسمى غريبالا ويحي الغريبال  
بمعنى الغريبة كما ذكره وفعال بكسر الفاء فقط اي لا يفصح ان لم يكن مضا  
مضاعفا كغريبال يقال غريبال غريبة وغريبالا وان كان مضاعفا بان يتجانس  
الاول مع الثالث والثاني مع الرابع فيه اي فيجي مصدره على فعالل بالكسر  
وبالفتح ايضا كزلزال وسلسال مصدرى زلزل وسلسل فانه جازا بالكسر  
والفتح والزلزال تحرك الارض والسلسال جريان الماء في الاقيد فعللة في مصدر  
فعلل اكثر وفعالل هو القياس ثم ان الاصل في مصدره فعالل بالكسر الا انه قد  
يفصح اذا كان مضاعفا لاجل التضعيف اذ فيه نقل وفي الفصح خفة ولو كان  
للفصح اصالة لفصح في غير المضاعف فلما لم يقل سرباف بالفتح كما قيل في زلزال  
علنا ان الفصح للتضعيف وفي تفعلل تفعلل بالضم كدحرج وفي افعلل  
افعلل كاتخرجام وفي افعلل افعلل كاقشعرار وانما عددنا يا اي مصادر  
غير الثلاثي المجرد كلها مع شهرة بعضها كافتعال واستفعال ولزوم تكرار في  
البعض كافتعال وافتعال وافتعال وافتعال حيث ذكرت في ضمن الضابط  
لانتظام الكلام في بيان المصادر بحيث لا يقع طرفة من بعضها الى بعض ثم  
لا يخفى عليك حال مصادر اللحق بالرباعي ومزيداتها فانها كصادر الرباعي  
ومزيدة مثل جورب جوربة وجربا وشيطان شيطنة وشيطانا ونجورب نجوربا  
وشيطان شيطانا واسلخ اسلخا وهكذا كما احطت بها علم هذه الهيئات  
الاصلية لهذه المصادر وما يتوهم مما سألها انه مصدر لبعض تلك الابواب لوقوعه  
موقع مصدره كما في كلمت كلاما وسلت سلاما حيث وقع كلاما موقع

يقال سرفف الصبي وسرفف  
اصغر غداوه



تكلما وسلا ما موقع تسليم فتوهم انهما مصدران لكلمت وسلمت ايضا  
وامثال ذلك قال الله تعالى وسرحوهن سراحا جميلا بوقوع سراحا موقع  
تسريحا بمعنى التطبيق وقال الله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا بوقوع نباتا  
موقع انباتا فتوهم ان السراح مصدر سرح كالترجيح والنبات مصدر  
انبت كالانبات فالاولى خبر ما ان يجعل تلك الكلمات اسما للمعاني مصادر  
تلك الافعال كسبحان بمعنى التسبيح لان يجعل مصادر لها اصطلاحية  
فالكلام اسم بمعنى التكليم والسلام بمعنى التسليم والسراح بمعنى الترحيل  
والنبات بمعنى الانبات والفرق بين اسم المصدر والمصدر الاصطلاحي  
بعد انتحاهما في المعنى ان الثاني يشق منه الفعل دون الاول ويمكن ان ينزل  
بان التقدير واجعلوهن سارحات سراحا والله جعلكم نباتين من الارض  
نباتا وكذا في غيرها وحاصل هذا التأويل ان الاسماء المذكورة مصادر ام  
اصطلاحية الا انها ليست بمصادر لانفس تلك الافعال الزائدة بل لما تضمنتها  
من الافعال الثلاثية فان الترحيل بمعنى جعل المرأة سارحة اي طالق والانبات  
جعل الشيء نباتا والتكليم جعل الشخص كلبا والتسليم جعله سليما فالاسماء  
المذكورة مصادر لما هو مفعول ثان للجعل من الثلاثيات المجردة لانفس  
الزوائد لكن هذا التأويل لا يحلو عن تكلف فلذا قال ويمكن ان يؤل وذلك  
اي التأويل باحد الوجهين لانها اي تلك الكلمات خارجة عن زيج مصادر الزوائد  
وهو عدا اشراك شيء منها اي من مصادرهما بين بايين من ابوابها اي الزوائد  
يعني ان مصادر الزوائد لا بد ان لا تكون مشتركة بين بايين او اكثر من  
ابوابها بل يكون مصدر كل باب مختصا به كالافعال لا فعل والتفعيل لفعل  
ونحو ما مع ان تلك الاسماء مشتركة بين التفعيل كافي كلمت وسلمت وسرحوا  
وبين الافعال كافي انبتكم واما العطاء في قول القطامي اكفر بعدد الموت  
عني وبعد عطاءك المائة الرناغا الهرمة لا انكار وكفر مفعول مطلق  
لفعل مقدر اي الكفر كفر والفظ ان العطاء بمعنى الاعطاء والمائة منصوب  
على انه مفعوله والزناغ سيدكر وحاصل المعنى ان لا اكفر بنعمتك بعددك

بعد عدد الموت عني وبعد عطاءك اباي المائة الرناغا فكانه قيل قد عر  
عرفنا تاويل الكلمات السابقة فاذا نقول في عطاء في هذا البيت حيث جرى  
بجرى اعطاء في نصب المفعول وهو المائة فهل هو مصدر من باب اعطى يعطي  
كاعطاء ام فيه تاويل ايضا فاجاب بقوله فالوجه فيه بعد اعماله نصب  
في المائة يعني ان العطاء فيه اسم بمعنى ما يعطى به كاهو الاصل لا بمعنى  
الاعطاء حتى يرد ذلك واما عمل النصب في المائة فغير مسلم بل هو مجرور  
على انه بدل من العطاء او بيان له وبعد تسليم ذلك فالوجه فيه ان يقال  
اصل الاعطاء حذف منه الهمزة وحرك العين بفتحة على غير القياس مح  
لا يكون مصدرا اصليا لا فعل بل مغيرا من مصدره الاصل اعنى الاعطاء  
وسيجي انه يتفرع على الهيئات الاصلية المصدرية هيئات اخر فلا اشكال  
او يقال استعمل الشاعر في معنى الاعطاء مجازا فان الاعطاء اعنى ما يعطى  
اثر مرتب على الاعطاء بالمعنى المصدرية فيكون من ذكر المسبب او الغاية  
وارادة السبب او ذى الغاية فالتاويل في العطاء غير التأويل فيما سبق والا  
فهو اسم علة للجزاء اقيمت مقامه اي لولم يؤل العطاء باحد هذين التأويلين  
لا يصح نصب المائة لانه اسم لما يعطى لا بمعنى المصدر اعنى الاعطاء حتى يعمل  
عمل النصب كالسلام والكلام اي كما يكون الكلام والسلام اسمين للمعنى المصدرية  
كما عرفت فالتشبيه فيه المنفى لا النقي والزناغ بالكسر جمع رافع يقال رنعت  
الماشية اي اكلت ماشاء والفظ ان المراد بها في البيت الابل ثم يتفرع  
على هذه الهيئات القياسية المصدرية هيئات اخر باعلال وادغام ونحوهما  
نحو ان يقال في مصدر افعل واستفعل اذا كانا معلى العين اقالة واستفالة  
بحذف العين والحاقي التاء كاقالة واستفالة بالقاف فهما من اقلت البع فسمي  
واستقلته طلبت فسمي اصلهما اقبال واستقبال لانه اذا حذف العين  
بالاعلال المامر وسيجي بتمامه من انه لما اعل في ماضيهما ومضارعهما كاقال  
يقيل واستقال يستقبل لكون اصولهما اقبل يقيل واستقبل يستقبل  
اعل فيهما حملهما على الماضي والمضارع فنقل حركة الباء الى ما قبله من الصحيح



الصحيح الساكن فالتقاسا كان وما الاالفان فسقطت الاولى منها اذ في اسقاط الثانية ابطال البناء هذا هو المختار وعند بعضهم الساقط على الثانية لان الزيادة بالسقوط اولى والتغير الى الاطراف اسبق وبالجملة لما حذفوا غير ما جبروا نقصه بالحاق الناء فصارا قالة واستقالة وصاحب الفصل لم هنا استفعل مع ان ذكره انب وجعل معتل اللام من فعل كثرية وتولية من مذ القيل اي من الهيئات المتفرعة بان يقول ان اصله تغري بالبايين على تفعل فحذف العين وعوض عنه الناء كما مر وليس بسديد لان مثل مذ على فعلة نكرمة وقد عرفت انها هيئة اصلية لمصدر مذ الباب اي بابا التفعل فلا حاجة الى ارتكاب حذف والتعويض بلا موجب فان قلت قد جعلت مثل الاقالة والاستقالة من متفرعات الافعال والاستفعال فيجعل مثل مثل التفرية والتولية من متفرعات التفعل والافعال الفرق بينهما قلت الفرق الاقالة والاستقالة تختصان بالمعتل العين من الافعال والاستفعال واما في غيره فلا يجي مصدر مما الاعلى افعال واستفعال ككراهم واستخراج فالانصب ان يجعل اصلين ويجعل الاقالة والاستقالة فرعيتين لهما واما التفعلة فليست بمختصة بالمعتل اللام بل يجي فيه كالمثانين المذكور وفي غيره كالتفعل مثل نكرمة ونقدمة فالاولى ان يجعل هي اصلا كالتفعل وقد يجي مصدر افعل من المعتل العين هذا اي اقالة بدون الناء بل يحذف العين فقط كما في قوله تعالى واقام الصلوة من اقام بغير اقامة واقاما وفي قولك ارايت اراء من اري يرى ارادة واء اصلها اقوام واء تنقل حركة الواو والهمزة الى ما قبلها فحذف لدفع التقاء الساكنين وانما ترك التعويض في افعل دون فعل على ما هو المختار عند صاحب المفصل لان في ترك التعويض في فعل جعل الباء عرضة للتخريك في النصب والحذف في الرفع والجزم مع ما فيه من الاجحاف بالكلمة بل جمع بينا محذوفين بخلاف نحو اقام واء وانما يكون ترك التعويض في افعل عند وجود الاضافة كما في الآية كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا واما ارايت اراء فشاء لا يعمل عليه ونحو ان يقال في مصدر تفعل اذا كان

58  
اذا كان معتل اللام نفع بكسر العين وحذف اللام كترج وتمن في مصدر تمنى يتمنى وترجي يترجى اصلهما ترجي وتمنى كتفعل بالضم كسر العين لتلايلهم الانشغال من الضمة المحققة الى الكسرة المقدرتين لكون الباء بمنزلة الكسرين واستقلت الضمة على الباء فالتقاسا كان الباء والنون فحذف الباء وفي مصدر تفاعل تفاع بكسر العين وحذف اللام ايضا كما كعاد من تعادى يتعادى اي اظهر العداوة وتماد من تمارى يتماهى اي تطاول اصلهما تعادى وتماهى كتفاعل فاعلا كما سبق وفي مصدر افعل انفال بزيادة الهاء قبل الفاء وحذف العين كاهراق مصدرا هراق بهريق في اراق يريق على ما مر مفصلا في الاشتقاق واسفال بالكسر بزيادة السين قبل الفاء وحذف العين كاسطاع مصدرا سطايع بفتح الهمزة بسطيع بضم الياء بزيادة السين في افعل على خلاف القياس والاصل اسطايع بسطيع وكذا اي اسطاع بالكسر مصدرا سطايع بكسرة الهمزة بسطيع بفتح حرف المضارعة والاصل اسنطاع بسنطيع اسنطاعا على حذف الناء على خلاف القياس استقالا مع الطاء واستشهد في يجي اسطاع في اسطاع فقال قال الله تعالى فاسطاعوا برهة الوصول اي فاستطاعوا ان يظهروه وما استطاعوا له نقبا استطاعة القدرة والنقب كالنقب لفظا ومعنى يقال نقبا بحذر اي ثقبه وبمعنى الطريق في الجبل فالاسفال يجي مصدرا لا فعل بزيادة السين ومصدرا لا استفعل محذف الناء وبما مع الالهة من المصادر المتفرعة السماعية وما سبق من المتفرعات القياسية وهذا التفرع منتهى الى غير ذلك مما بطلحك عليه اي المصادر الفرعية التي بطلحك عليها تتبع موارد استعما لانهم كما في السماعيات وقواعد اصطلاحاتهم كما في القياسات بالكسرة التشديد في فعال بالتخفيف مصدر فاعل كما في مرأ وكا قطعان في افعال مثل اضطراب وغير ذلك وقد سبق بعض ذلك فتذكر القسم الثاني وهو مشترك بين الثلاث المجرد وغيره ان يزداد الميم في اوله اي المصدر ويسمى



ذلك مصدر ميميما وهو في غير الثلاثي المجرد على نمط بفتح تين اي اسلوب مضبوط مطرد في جميع الامثلة وموان يكون من كل باب على وزن اسم مفعوله اي اسم مفعول ذلك الباب وسنعرّفه واما في الثلاثي المجرد من غير المعتل الفاء فالأكثر في مصدره مفعول بفتح تين سواء كان صحيحا او معتلا العين او اللام وسواء كان مضاعفا او موزنا او غيرها وسواء كان مضاعضا مضارعا مضموم العين او مكسورا او مفتوحا حتى حكم ابن الحاجب بكونه قياسا مطردا في الكل بل جعله قياسا على الاطلاق سائلا لمعتل الفاء ايضا وان اغترضا عليه في هذا التعميم كفعل من بفعل بضم العين ومضرب من يضرب بكسر العين واما اسماء الزمان والمكان فيجب ان من مثل يضرب على مضرب بالكسر كما سيجي ومرد من ردة من المضاعف ومعاش من عاشر يعيثر من المعتل العين والرمي والمال والفتح وقد يجي بكسر العين كما في قوله تعالى اليه مرجعكم اي رجوعكم واليه المصير اي الصبرورة وانما لم يحمله على اسم الزمان او المكان ادلا يفيح بكلمة الى معنى قال الرضي وقد يجي في الناقص لمفعول بالكسر مصدر بشرط التاء كالمعصبة والحمية قال سيبويه في حنى مطلع الفجر بالكسر اي طلوعه وقد جاء بالفتح والكسر محمداً ومندمة وبالكسر والضم المعذورة وقد جاء بالتثنية مهلك ومهلكة وجاء بالكسر وحده المتقبل والبسر والمرجع والمصبر وامثالها ومن المعتل الفاء عطف على قوله من غير المعتل الفاء بانها كان مطلقا او واو يا حذف الواو من مضارعه فصدره ومفعول بكسر العين كبسر من يسر يسر وموعده من وعد يعد من باب ضرب و موضع من وضع يضع من باب فتح وسيجي ان اسمي الزمان والمكان من ذلك المعتل على مفعول بالكسر ايضا الاما جاء من قولهم دخلوا موعدا موعدا اي واحد واحد فانه من المعتل الفاء الواو وقد حذف الواو من مضارعه حيث يقال وحده وحده مع انه على مفعول بفتح العين فهو شاذ وفيه ان الكلام في المصدر الميمي ومدح ليس بمصدر ولا اسم زمان او مكان بل هو من الصفات بمعنى الواحد معدول عن واحد واحد ولذا لم يتصرف فلا معنى للاستثناء اللهم

الله الا ان يحل على الانقطاع او يقال انه منقول عن المعنى المصدرى لكن لا يفي في بينه وبين مثل موطب كثير فرق واما نحو مورق وموطب على مفعول بالفتح من ورق برق ووطب بظب فن جاء من المعتل الفاء الواو الذي حذف الواو من مضارعه على مفعول بالفتح فاعلام من قوله معدولة عن المصادر او عن اسماء الزمان والمكان فلذا منعنا عن الصرف وخرجت عن نهج القياس الاول علم ملك من ملوك الروم والثاني علم موضع معين من الارض لا اعتبار لها كثيرا اعتبارا في القواعد وانما كثرة الاعتبار فيها بالمشتقات من الافعال والصفات والمصادر وامثالها فلا نفقض بها على الضابط المذكور وان ثبت الواو في مضارعه اي مضارعه للمعتل الفاء الواو او كان مع ذلك اي مع كونه معتلا الفاء معتلا اللام ايضا سواء كان الواو ثابتا في مضارعه او محذوفا فالمصدر مفعول بالفتح كوجل من وجل بوجل من باب علم وموجع من وجع بوجع من باب فتح فحيث ثبت الواو في مضارعه ما جاء على مفعول بالفتح والمولى من ولي بلى اي قرب واتصل والمولى من وعى بعي اي حفظ جاء بالفتح لكونها معنوية اللام ايضا لكن في المجل خلافا قال سيبويه من قال في مضارعه بوجل من غير اعلان واوه قال في المصدر موجل بالفتح ومن قال فيه يوجل او ياجل بقلب واوه باء او الفا قال في المصدر موجل بالكسر وذلك لانه لما اعل واوه بالابدال شبه واوه بواو بعد الذي اعل بالحذف فكما قيل في مصدره موعده بالكسر قيل في مصدره وجل موجل كذلك ثم ان مما يناسب ان يذكر في مباحث المصدر انه موضوع لنفس الحدث اي لذات المعنى القائم بالغبر من غير اعتبار وحدته ولا كثرة فان الضرب مثلا موضوع لنفس الحدث المنصوص من غير ان يلاحظ معاته واحد او كثير واثار بالتوصيف الى بيان ذلك فقال الذي هو جز معنى الفعل الاصطلاحي لما عرفت غريبة ان الفعل موضوع لجميع الحدث والزمان والنسبة ولا شبهة ان في ضرب مثلا من الافعال ليس دلالة اصلا على وحدة حدث الضرب او تعدده لا شخصا ولا نوعا مفعولان

يقال ورقفت الشجرة ارقها ورقا من باب ضرب اخذت ورقها ووطب على الشئ وطلبها من ذلك الباب دام عليه



مطلقاً من الوحدة والتعدد أي لا على وحدته الشخصية أو النوعية ولا على تعدده الشخصي أو النوعي بل إنما يفرق من قولنا ضرب زيد أنه صدر من زيد في الزمان الماضي ما به الضرب لأنه صدر منه ضرب واحد بالشخص أو بالنوع أو متعدد كذلك فكذلك في المصدر ليس دلالة على وحدة الحدث أو كثرته بل إنما يدل على ما به معرفة عن الدلالة عليها صاحبة لكل منهما فيسقاط ذلك من الخارج ولهذا لا يثنى المصادر ولا يجمع لأنها دلالة على الماهيات للعراف عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان الدلالة على التعدد فلا يقال جلست جلوسين أو جلوسات إلا أن يقصد النوع والعدد لكن قد يراد منها الوحدة أو التعدد فيلحق بها علامة تدل على ذلك فإن أريد بها الوحدة الشخصية وهي التي يكون موصوفها شخص غير قابل للشركة بين الكثيرين كزيد وعمر وهذا الضرب وذلك الضرب يلحق باخر تأد التانيث فيقال في الثلاثي المجرد الذي لا تأد فيه إذا قصد به الوحدة الشخصية فعلة كضربة وقلة أي واحد من أفراد الضرب أو القتل وذلك لأن المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما يفرق بين الجنس والوحدة بالتاء نحو عمر وعمره وتفايح وتفاحه كذلك يفرق بين المصدر المطلق والوحدة منه بالتاء ويسمى تأد الوحدة الشخصية ويقال لها أي هيئة المصدر الذي يلحق به ذلك التاء بناء المرة لكونها بناء وصيغة دالة على مرة ووحدة من مرات الحدث ولا يلحق بناء المرة من هذا الثلاثي أي المجرد الذي لا تأد فيه على غير هذه الهيئة أعني فعلة بفتح الفاء وسكون العين مع التاء بل لا يلحق به من كل ثلاثي كذلك إلا عليها سواء كان مصدره على فعل أو فعول أو فعال أو نحوها لأنه لما كان الثلاثي مطلوباً فيه الخفة بأصل الوضع رد مصدره الذي تأد فيه إلى اعدل الأوزان وهو فعلة فإن كان فيه زائد بحذف كلها البصير على بناء فعلة تقول في خرج خرجاً وقام قياماً حرجة وقومة كما مررت إليه إشارة فيما نقل عن الخليل من أن أصل هذه الهميزات كلها أخفها وهو فعل فلذا يرجع الجميع إليه عند بناء المرة كما عرفت ونحو أتيته أتيانه ولقيته لقائه قليل لأنها من الثلاثي للمجرد الذي لا تأد في مصدره إذ مصدرها أتيان ولقاء وكان القياس أن يقال في بناء المرة منها أتيته

منها أتيته أتيته ولقيته لقيته كفعلته فعلته مع أنه لم يغير هيئته مصدرهما فاقبلها شاذ قبل قال الرضي ويحيى أتيته ولقيته على القاس قال أبو الطيب لقيت بدرب القلة الفجر لقيته شفت كدى والليل فيه قبيل وإن أريد به الوحدة النوعية وهي التي يكون موصوفها نوعاً كلياً قابلاً للاستزادة بين كثيرين كالإنسان والفرس وكالضرب الشديد وجلوس الحسن بكسر الفاء أي فعلى فعلته أيضاً لكن بكسر الفاء منها ويسمى هذا التاء تأد الوحدة النوعية والصبغة بناء النوع فيقال جلست بالكر أي نوع من الجلوس الحسن مثلاً وورد في الحديث من مات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية أي تبوع من الموت وموت من مات في زمان الجاهلية وسوء الموت السيئ قال الرضي ويكسر الفاء للنوع نحو ضربته أي ضرباً موصوفاً بصفة وتلك الصفة إما أن تذكر نحو حسن الركبة وسعي الميتة وجلست جلست حسنة أو تكون معلومة بقرينة الحال كقوله يا ابن أختك إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه في البلد أي عذير بليغ وقد لا يكون الفعل مرة والفعل نوعاً كالرحمة والنشدة وإن كان غير الثلاثي المجرد سواء كان ثلاثياً مزيداً أو رباعياً مجزئاً أو مزيداً يلحق به التاء عند قصد الوحدة الشخصية أو النوعية حال كونه واقعاً على هيئة من غير تغيير لها بحذف حرف وتبدل حركة كأكرمته أكرامته أي أكراماً واحداً أو أكراماً عظيماً واستخرجته استخراجه وتدرج تدرجه والفرق بين قصد المرة وقصد النوع فيها إما بالقرائن أو بالتوصيف نحو أكرامة واحدة أو جملة والتوصيف أكثر وإنما لم يرد غير الثلاثي المجرد إلى اعدل الأوزان لأنها ليست موضوعة على الخفة فلا يستكره فيها النقل العارض ثم أعلم أنه إن جاء للرباعي وذو الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوحدة على ذلك الأشهر دون الغريب تقول دحرج دحرجة واحدة ولا تقول دحرجة وكذا لا تقول قاتلت قتالة ولا كذبت كذابة ما ذكر من الحاق تاء الوحدة بالمصدر في بناء المرة أو النوع فيما لا تأد فيه كالمثلة المذكورة وإن كان فيه التاء ثلاثياً مجزئاً كان أو غيره فوحدة أي لا يلحق به تأد الوحدة ح بل يبقى على هيئته مع تاء ووحدة تستفاد من خارج من خرائن حاله

الدرب الاعتبار والكسر الميم الحزين سهفه

ها حرف تنبيه وتا اسم إشارة مؤنث ذاو هو اسم ان وعذرة خبر ما وتاه فعل ماضى أي تخير سبلهم



او مفاعلة مثل رحمة واحدة واستفادة واحدة في المرة ورحمة واسعة واستفادة حسنة في النوع وكذا نشدة واحدة ولطيفة فتاء نحو المعيشة والمعجزة بفتح الميم بمعنى المعجز من المصدر الثلاثي المجرد الذي فيه التاء ليس للمرة بل هما بمنزلة العيش والعجز مطلقا من غير قصد وحدة ولا كثرة لكون التاء من اصل المصدر وكذا نحو المكالة والدرجة من مصدر الثلاثي المزيد او الرباعي الذي فيه التاء ليس للمرة بل هما بمنزلة الكلام والدرج مطلقا وخلاصة ذلك ما قال بعض الافاضل ان الفعل الذي يراد به المرة او النوع منه اما ان يكون ثلاثيا او رباعيا اما الثلاثي فاما ان يكون مجردا او مزيدا فيه اما المجرد فاما ان يكون في مصدره التاء او لا فان لم يكن في مصدره التاء وهو الثلاثي المجرد التاء لانه في المرة منه على فعلة بالفتح والنوع على فعلة بالكسر وان كان فيه التاء وهو الثلاثي المجرد الذي فيه التاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل والفارق القرائن كشدة واحدة اي طلب واحد ونشدة لطيفة فالاولى للمرة والثانية للنوع واما البواقي وهي الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه فان كان في مصدره التاء فالمرة والنوع على مصدرها المستعمل والفارق القرائن ايضا نحو استقامة ودرجة واحدة او حسنة وان لم يكن فيه التاء فالبناء على مصدره مزيدا فيه التاء نحو انطلاقة ودرجة واحدة او حسنة هذا وقال الرضي والذي ارى انك ترد التاء ايضا من الثلاثي الى فعلة في بناء المرة فنقول نشدت نشدة بفتح النون وغير الثلاثي المجرد تخلية على حاله سواء كان رباعيا كدرجة او ذا زيادة كالانطلاق واخراج وتدرج فان لم يكن فيه التاء زدتها نحو اكرمت اكرامة وان كانت فيه تاء خلتها نحو غريبة تغريبة اي واحدة والاكثر الوصف في مثله بالوحدة لرفع اللبس نحو غريبة تغريبة واحدة ولو قلنا بجذف تلك التاء والمجى بناء الوحدة فلا بأس وان اريد بها التعدد عطف على قوله فان اريد بها الوحدة اي وان اريد بالمصادر التعدد الشخصي والنوعي تنهت وتجمع على حسب الهيئات اي حال كونها واقعة على قدر الهيئات التي فصلت من هيئات مصادر الثلاثي المجرد وغيره نقول جلست جلوسين

جلست جلوسين وجلوسات وافدت افادتين وافادات واستفدت استفادتين واستفادات وانطلقت انطلاقين وانطلاقات وعلى هذا فقس المصنف الثاني لبيان هيئة اسم الفاعل وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على ما قام به معناه اي معنى المصدر وهو الحدث من حيث انه قام به المعنى بوجه الحدوث اي قياما ملايسا بطريق الحدوث والتجدد اي الوجود بعد ان لم يكن كالضارب فانه مشتق من المصدر الذي هو الضرب ليدل على ذات قام بها حدث الضرب على وجه الحدوث بان يكون انصافها معدوما ولا ثم يصير موجودا وقد اخذ المصنف في تعريف اسم الفاعل واما المصدر والفعل كما اخذ ابن الحاجب لما يرد على ظاهره انه ان اريد به الفعل الاصطلاحي فالاسماء المذكورة ليست بمشتقة منه بل من المصدر كرهوا لان يبنى على المسامحة وان اريد به الفعل اللغوي اعني الحدث كاحمله المولى الجامي عليه فالاسماء المذكورة مشتقة من الالفاظ المصدرية لا من الاحداث التي هي مدلولاتها الا يكون معنى ما اشتق منه ما اشتق منه الدال عليه واما على ما ذكره المصنف فلا اعتبار وايضا قد احسن في اقامة ما يدل من لان ما جمل امره بذكره بلفظ ما واحترزا بالقيد الاخير وهو بوجه الحدوث عن الصفة المشبهة مثل حسن فانه ليست بدالة على قيام الفعل بوجه الحدوث بل بمعنى الثبوت وستقف عليها اي على الصفة المشبهة وعلى تفصيل معنى الثبوت والحدوث واما بواقي الاسماء فخارجة بقوله للدلالة على ما قام به معناه اما خروج اسم المفعول واسماء الزمان والمكان والآلة فظاهر لانها ليست بدالة على ما قام به للمعنى بل الاول على ما وقع عليه المعنى والثاني والثالث على ما وقع فيه والرابع على ما كان آلة ووسيلة له وكذا الفعل التفضيل الذي بنى للمفعول كاشهر بمعنى المشهور زياده شهرة فانه يدل على الوقوع لا على القيام فخرجه عن التعريف ظاهرا ايضا واما خروج فعل التفضيل الذي بنى للفاعل مثل زيد اعلم الناس فلان المراد الدلالة على قيام اصل المعنى دون زيادته كاهو للتبادر وافعل التفضيل المذكور يدل على قيام اصل المعنى كالعلم



مع زيادته لكن ح يخرج عن التعريف صيغ المبالغة من اسم الفاعل كضارب و  
ضروب فانها تدل على قيام المعنى مع زيادته ايضا الا ان يلتزم انها ليست من  
افراد اسم الفاعل بل هي حاصلة من تغيير صيغة كايؤيده قوله وكثيرا ما يغير  
الى فعال الخ فلا بأس بخروجها عن التعريف ولا يرد نحو الكائن والمدير مستعملين  
لله تعالى لان اصل اشتقاقها ووضعها للحدوث دفع سول موانعها اخذ  
في الحدوث في التعريف خرج عنه الكائن والمدير والعالم وامثالها من اسما  
الفواعل التي دلت على صفات الله تعالى لانها كان صفات الله تعالى قديمة لذاته  
فلا اسما المذكورة ليست بدالة على الحدوث بل على الثبوت فلا يكون التعريف  
جامعا وحاصل الدفع ان الاعتبار في التعريف هو الدلالة على الحدوث بحسب  
اصل الاشتقاق والوضع والاسماء المذكورة كذلك واما اطلاقها عليه تعالى  
فليس بحسب اصل الوضع بل باعتبار تجوزها في معنى الثبوت وان انقلب  
هذا التجوز الى حقيقة عرفية فخ داخلته في التعريف وهيئة الاصلية في الثلاثي  
المجرد مطلق فاعل بكسر العين وزيادة الالف كناصر وضارب واما مثل قاهر  
وشاك وقائل وماد فن المتفرعات بمثل اعلان او ادغام وكثيرا ما يغير صيغة  
فاعل الى فعال او فعول بفتح الفاء فيها او مفعال بكسر الهمزة للمبالغة اي لقصد  
المبالغة في معناه قال الله تعالى انه كان غفارا اي غافرا للذنوب زياده مغفرة  
وقال الله تعالى انه اي الانسان كان ظلوما جهولا اي ظالما جاهلا زيادة ظلم  
وجهرل ونقول انه لمضيف اي كثير الضيافة وقد يغير الى فعيل كعليم اي المبالغ  
في العلم والى فعل بفتح الفاء وكسر العين كحذر اي المبالغ في الحذر وتسمى هذه  
اوزان مبالغة اسم الفاعل وفي غير هيئة الاصلية في غير الثلاثي المجرد على  
هيئة مضارعة المعروف بعينها قائما مقام حرف المضارعة ميم مضموم سواء  
كان حرف المضارعة مضموما او لا الا فيما كان في ما ضميمه تاء زائدة وقد  
عرفت انها راجع الى ما والثاني باعتبار الخبر اعني ثلثة ابواب تفعل  
وتفاعل وتفعّل فان فيها تغيير فتحة ما قبل الاخر الى الكسرة ايضا اي  
كما اقيم الميم للمضمومة مقام حرف المضارعة وذلك اما الطرد الباب والفرق

او للفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول من تلك الابواب فان اسم المفعول  
منها بل من جميع ما عدا الثلاثي بفتح ما قبل الاخر لكونه جاريا على هيئة المضارع  
المجهول كما سيجي ولكون الفتحة اخف واستعمال المفعول اكثر فيقال  
في اسم فاعل يكرم من الثلاثي المزيد مكرم وفي يد حرج من الرباعي المجرد  
مدحرج وفي يقتصر من الرباعي المزيد مقتصر اصله مقتصر على  
هيئة المضارع المعروف قائما الميم المضمومة بدل الباء في الكل وفي يتفضل  
من التفضل متفضل وفي تدحرج من التفعّل متدحرج وفي يتباعد متباعد  
ولو ذكر هذا ايضا كان اولى بتبديل فتحة ما قبل الاخر الى الكسرة ايضا  
في الكل وبين هذه الامثلة تفاوت من وجوه وان حرف المضارعة الذي اقيم  
الميم المضمومة مقامه مضموم ايضا في الاولين ومفتوح في الاربعة الاخيرة  
**الصفة الثالث** بيان هيئة اسم المفعول وهو ما استق من المصدر شامل  
للحدود وغيره وقوله للدلالة على ما وقع عليه معناه من حيث انه وقع عليه  
كالضروب فانه مشتق من الضرب ليدل على ذات ما وقع عليه الحدث  
من حيث هو كذلك يخرج ما عدا الحدود اما خروج ما عدا فعل التفضيل  
المبني للمفعول فظ اذ ليس بشئ منها يدل على ما وقع عليه المعنى بل بعضه  
على ما قام به كاسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل المبني للفاعل  
وبعضه على ما وقع فيه كاسم الزمان والكان وبعضه على ما وقع به كاسم  
الالة واما خروج افعل التفضيل المبني للمفعول كاشهر واعرف فلان المراد  
الدلالة على ما وقع عليه اصل الفعل دون زيادته ومثل الاشهر يدل على ما وقع  
وهو عليه مع زيادته وقد عرفت نظيره وهيئة الاصلية في الثلاثي المجرد مفعول  
بزيادة الميم المفتوحة بدل حرف المضارعة والواو الالة بعد العين كمنصور  
ومضروب ومثل مبيع ومعز ومن المتفرعات ولا يختلجن في وهك نهي  
غائب من اختلج تخلج الحق باخه نون المشددة للتأكيد وفاعله قوله انهم اي لا يوقع  
الخلجان في وهك البنية معترضا على ما قلنا من ان هيئة الاصلية في  
الثلاثي المجرد مفعول انهم قالوا اصل مفعول مفعول بفتح الهمزة وضم العين

مطلب صنف الثالث



فزيد الواو المدة بين العين واللام للابستية اسم المفعول حال كونه من  
 الثلاثي المجرد به اي باسم المفعول حال كونه من الثلاثي المزيد كفعل من الافعال  
 لان عدد الحروف والحركات والسكنات المرتبة فيها على السوية واما فتح  
 الهم وضم العين في الاول وبالعكس في الثاني فلا اعتماد عليهما اذ قد يغفل  
 عنها فزيد الواو في الاول ليمتاز عن الثاني وبالعكس الامر لان اسم المفعول  
 من المزيد ثقل في نفسه فلو زيد الواو لتضاعف الثقل بخلافه من الثلاثي  
 فانه لكونه في نفسه خفيفا احتمل ثقل الواو وحاصل هذا الكلام اعتراض على ما  
 ذكره من ان هبة الاصلية مفعول بانه مخالف لما قالوا من ان اصل مفعول  
 مفعول فانه يقتضي كون الهبة الاصلية للمفعول والمفعول فرع عليه فاجاب  
 بقوله لان هذا الاصل اي المفعول فالحال متعلق بلا يختلج مرفوض متروك  
 بالكلية اي رفضا ملابا بكلية الازمان وجميعها واكد هذا بقوله ولم  
 يستعمل قط بفتح القاف وتشديد الطاء لاستغراق النفي بجميع الازمنة  
 الماضية كما ان عوض لاستغراقه لجميع الازمنة المستقبلية اي لم يستعمل للفعل  
 في موقع اسم للمفعول في شئ من الازمنة الماضية وانما هو اي كون اصل مفعول  
 مفعلا مجرد مناسبة واعوانا بطرد كون اسم المفعول جاريا على فعله فيظهر  
 مشابهته له فتصير المشابهة سببا لجواز عمله يعني ان جميع اسماء المفعول  
 من الثلاثي المجرد والمزيد والرباعي المجرد والمزيد جارية على افعالها المضارعة  
 المجهولة سوى اسم المفعول من الثلاثي المجرد لانه على مفعول ومضارعه على  
 يفعل فقد ران اصله مفعول ليكون جر يان اسم المفعول على فعله مطردا في الكل  
 والمراد بجريانه على فعله ان يكون موافقا له في عدة الحروف والحركات والسكنات  
 المرتبة وانما التزموا ذلك الاطراد لان اسم المفعول وكذا سائر الاسماء  
 غير متأصل في العمل فبسبب الاطراد يظهر مشابهته له لفظا ومعنى فيعمل  
 عمل فعله في المرفوعات او المنصوبات وحاصله ان هذا الكلام منهم تقدير  
 اصله ونحوه ابداع مناسبة لجواز العمل لا تحقيق اصله ونظيره ما قدر  
 النحويون في عسرانه معدول عن عامر لحفظ عدم انصرافه فلا يقدر

فلا يقدر في اصالة هبة مفعول لانه اليست بفرع على مفعول بالتحقيق  
 وهبة في غيره اي غير الثلاثي المجرد مطلقا اي سواء كان في اول ماضيه تاء  
 زائد كالابواب الثلاثة السابقة او لا على هبة مضارعة المجهول بلا فرق سوى  
 قيام الهم المضمومة مقام حرف المضارعة واما ما قبل الاخر فهو باق على فتحه  
 ككرم ومدحرج ومقشعر ومتفضل ومتدحرج بفتح ما قبل الاخر في الكل  
 وبعد احاطتك بالتنبيهات السابقة على الهبات الفرعية في الافعال والصفات  
 لا يخفى عليك الهبات المتفرعة لاسم الفاعل والمفعول كما اشرنا من مثل  
 غاز ورام وفاك وماد ومفيد ومغزو ومرمي ومقول ومبيع ومقاد  
 ونحو ذلك مما يحصل بتغيير هبتهما الاصلية بمثل اعلان او ادغام سوى شئ  
 نذكره وهوان في اسم مفعول الاجوف من الثلاثي المجرد سواء كان واويا  
 او يائيا ينقل ضمة العين الى الفاء لما استقف عليه في بحث الاعلال من انه  
 اذا كان الواو والياء متحركا وما قبله حرفا صحيحا ساكنا ينقل حركته  
 الى ما قبله فيلتنفي ساكنان عين الفعل لكون حركته منقولة الى ما قبله و  
 واو المفعول لكونه واو امدة فيجب حذف احدهما فسيبويه يحذف فيهما  
 اي في الواوى والياءى واو المفعول لانه زائد والرائد بالتغيير اولى لكونه في  
 معرض الزوال واما عين الفعل فاصل يبغي ان يبقى بحاله ثم في اليائى يبدل  
 ضمة الفاء ثقلها مع الياء كسرة واما في الواوى فيبقى على حالها لعدم ثقلها  
 مع الواو فتقول ومبيع عنده مفعول ومفعول بضم الفاء في الاول وكسرة  
 في الثاني مع سكون العين فيهما لان اصلهما مقول ومبيع على مفعول  
 فنقل ضمة الواو والياء الى ما قبلهما فالتنقي ساكنان واو المفعول والواو  
 او الياء الذي موقع الفعل فحذف واو المفعول عند سيبويه فصارا  
 مقولا ومبيعا بضم الباء وسكون الياء ثم ابدل ضمة الباء كسرة فصارا  
 مبيعا فلما كان المحذوف عنه الحرف الزائد اعني واو المفعول دون الحرف  
 الاصلى كان وزن الاول مفعلا بضم الفاء وسكون العين ووزن الثاني  
 مفعلا بكسر الفاء لما عرفت ان الحروف الاصول تعتبر في الوزن بالفاء



والعين واللام والزوائد تنورد بعينها والاختصار بحذف فيها العين  
 لان واو المفعول علامة لمعنى المفعولية والعلامة بالابقاء اولى و  
 سبويه ان يقول ان علامة اسم المفعول الميم دون الواو ولذلك  
 استمرز يادتها في الثلاثي المجرد وغيره بخلاف الواو ثم في الباقي تبدل  
 ضمة الفاء كسرة ليقلب الواو لان قلب الواو ياء يحتاج الى كسر ما قبله  
 وانما قلب الواو ياء اعلاما بانه اى اسم المفعول المذكور بالي اذ لو بقي  
 واو المفعول على حاله لم يعلم ذلك بل يتوهم خلافه وفيه انه مع كونه زيادة  
 تكلف فيه تبدل العلامة وموئخ لما هو المقصود منها ايضا فما اى مقول  
 ومبيع عنده مقول ومقبل لانه قد حذف عنه من المقوول والمبيع الواو  
 او الياء الذي هو عين الفعل فصار مقولا ومبوعا ثم قلب ضمة الياء كسرة  
 فانقلب الواو ياء لسكونها بعد الكسرة فلما كان المحذوف عين الفعل دون  
 الحرف الزائد اعني واو المفعول لانه باق فيها بحال في المقول وبابدا الياء في المبيع  
 كان وزنها مقولا ومقبلا بحذف العين واثبات الواو الزائدتين لما عرفت و  
 ستعرف ما يتعلق بهذا التمام **المصنف الرابع** لبيان مئة الصفة المشبهة  
 ومى ما اشتق من مصدر لازم ثلاثي مجرد يجوز ان يكون كل من لازم وثلاثي  
 صفة لمصدر وان يكون مضافا الى لازم وموالى ثلاثي وذلك كالذهب  
 والقيام واحترز به عن الاسماء المشتقة من مصدر متعدد مثل صارب  
 ومضروب او مما ليس بثلاثي مجرد ككنكس ومنه حرج والمراد من اللازم  
 اعم من ان يكون لازما ابتداء مثل القعود والقيام او عند اشتقاق الصفة منه  
 كالرحمة فانها متعدية في الاصل من رحم بالكسر الا انها عند اشتقاق الرحمن  
 نقلت الى باب حسن اى صار الرحمة طبيعة له ككرم فصارت لازمة كاستغرق  
 وقوله على ما قام به معناه احترز عن باقى الاسماء المشتقة من مصدر لازم  
 ثلاثي مجرد سوى اسم الفاعل اللازم كذهب بفتح الميم اسم الزمان او المكان  
 ومذهب بالكسر اسم الالة واذهب فاعل التفضيل واما اسم المفعول  
 فلكونه لا بد ان يشتق من متعدى فقد خرج جميعه بقوله لازم واحترز بقوله

مطلب صنف الرابع

واحترز بقوله على وجه الثبوت اى قياما واقفا على طريق ثبوت المعنى لما قام به  
 اى دوامه واستمراره له كما هو للتبادر من كلام الآتى عن اسم الفاعل مثل  
 الذهاب والقائم فانه يدل على الحدوث لا على الثبوت والاستمرار والمراد  
 ان يكون اصل وضعه كذلك فلا ينتضر التعريف بمثل طالق من اسم الفاعل  
 الذى يدل على الثبوت بحسب الاستعمال لان اصل وضعه ليس للثبوت  
 بل للحدوث ولما كان للتبادر من التعريف انه لا بد في الصفة المشبهة  
 ان تدل على الثبوت والاستمرار كما انه لا بد في اسم الفاعل ان يدل على الحدوث  
 والتجدد فح يلزم ان لا يصح قولنا صدره ضيق مثلا الا اذا استمر الضيق  
 لمصدره وليس كذلك بل يصح اذا ثبت له مطلقا او بالتعريف فقال  
 والمراد به اى بدالاتها على الثبوت ان اى الشان ليس لها اى للصفة  
 دلالة على الحدوث والتجدد كما سم الفاعل اى كما ان لاسم الفاعل دلالة  
 عليها لانها اى وليس المراد به ان الصفة تدل البتة على الاستمرار  
 يعنى ان الدلالة على الثبوت والاستمرار كناية عن لازمها اعنى في الدلالة  
 على الحدوث ومواعم من الدلالة على الاستمرار ومن عدم الدلالة عليه  
 ايضا فلا اشكال وتوضيحه ان ههنا ثلثة اشياء القيام على وجه الحدوث  
 والتجدد وهو القيام الذى لم يوجد في بعض ازمته الموصوف ثم صار  
 موجودا وبذا مدلول اسم الفاعل كالضارب والذهب فانها ما يدلان على  
 حدوث قيام الضرب والذهب في الحال او الاستقبال والقيام على وجه  
 الاستمرار والدوام في جميع ازمته الموصوف كالرحمن والرحيم لله تعالى  
 والقيام على وجه الثبوت مطلقا من غير تعرض للحدوث وللا دوام وهو اعم  
 من الاولين وهما متباينان فنبه المصنف على ان المراد بدلالة الصفة المشبهة على  
 الثبوت ان ليس لها دلالة على الحدوث كادل عليه اسم الفاعل لانها تدل  
 البتة على الدوام والاستمرار حتى لا يجوز ان يقال صدره ضيق اذا حدث  
 الحزن له بل مدلول الصفة المشبهة هو الثبوت مطلقا سواء تحقق في  
 ضمن الحدوث او الدوام نعم انها كثيرا ما تدل على الدوام لكن ذلك



بقرائن خارجية كالدم والذم فانك اذا قلت زيد حسن مثلا ما د حاله  
بالحسن يستفاد منه دوام الحسن له وهذا نظير ما يقال ان الجملة الاسمية  
مقبدة للثبوت والدوام مع ان الشيخ عبد القاهر قال لا تعرض في زيد  
منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق حال كونه فعلا له اي لزيد يعني ليست  
مرادهم بذلك ان الجملة الاسمية تدل البتة على دوام ثبوت الخبر للمبتدأ  
بل مرادهم ان ليس لها دلالة على الحدوث والتجدد كادل عليه الجملة الفعلية  
وانما مدلولها ثبوت الخبر للمبتدأ مطلقا واماد لالتها على الدوام فبمعونة  
القرائن وانما حمل مرادهم على ذلك بناء على تصريح شيخهم ورئيسهم  
عبد القاهر بانه لا دلالة ولا تعرض في زيد منطلق الذي هو جملة اسمية  
على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد بل انما يدل على بحسب وضعها على مطلق  
ثبوت له ولهذا قال صاحب التلخيص واما كون السند اسما فلا فائدة عدم  
التجدد والتقييد باحد الازمنة ولم يقل فلا فائدة الثبوت والدوام وانما  
قال نظير ما يقال لم يقل مثاله لان هذا الكلام في الجمل وما نحن فيه الصفة المشبهة  
التي هي من المفردات هذا ولا يخفى ان هذا التأويل انما يحتاج اليه لو كان  
الثبوت في مفهوم الصفة المشبهة بمعنى الدوام والاستمرار واما  
اذا اريد به مطلق الثبوت اعم من الدوام والتجدد كما هو يستعمل فيه كثيرا  
فلا حاجة اليه فافهم اذا عرفت هذا فاذا اريد اثبات الحزن لشخص مطلقا  
من غير تعرض لحدوثه وتقيبك بواحد من الازمنة بل لاستمراره ودوامه يقال  
صدره ضيق بصيغة الصفة المشبهة اي هو متصف بالحزن مطلقا على ان  
يكون ضيق الصدر كناية عن الحزن وليس فيه دلالة على ان ذلك الاتصاف في  
هذا الزمان او في ذلك الزمان وهذا لا ينافي في حدوث الاتصاف في نفس الامر في بعض  
الازمان لان ثبوت الشيء غير ملاحظته واعتبار الدلالة عليه واذا اريد التعرض  
لحدوث الحزن له في الحال او الاستقبال يقال صدره ضيق بصيغة اسم  
الفاعل اي حادث له الحزن في الحال او الاستقبال وكذا الكلام في ميت  
ومائت اي اذا اريد اثبات الموت لشخص مطلقا يقال مومت بصيغة المفعول

بصيغة الصفة واما الموت لا يكون الاحاد ثا فعلى تقدير تمامه ليس بمستفاد  
من الصيغة بل من الخارج واذا اريد التعرض لحدوثه يقال مومت بصيغة  
اسم الفاعل فانه يدل على ان الموت ثبت له حالا او ما لا بعد ان لم يكن وغير  
ذلك كحسن وحاسن وصعب وصاعب وبالجملة لما كانت الصفة المشبهة  
دالة بحسب الوضع على مطلق الثبوت من غير تعرض فيه للحدوث والدوام  
واسم الفاعل دال كذلك على الحدوث فاذا اريد اثبات الحدوث شي مطلقا  
يورد الصفة المشبهة واذا اريد الدلالة على حدوث ذلك الثبوت يورد  
اسم الفاعل واما دوام ذلك الثبوت والاستمرار فليس الصفة المشبهة  
ولا اسم الفاعل يدل عليه بحسب الوضع نعم يستعمل له الصفة المشبهة  
غالبا لكن ذلك بمعونة القرائن لا بالوضع وقيل لها الصفة المشبهة لـ  
شبهها باسم الفاعل في المعنى من جهة ان كلا منهما يدل على قيام المعنى  
بذات وفي كونها متنى وتجمع وتذكر وتوثيق يقال حسن حنان  
حسنون وحسنة حسان حسانات كما يقال ضارب ضاربان  
ضاربون ضاربة ضاربان ضاربات ولذلك اجريت مجرى اسم الفاعل  
في ان تعمل كعمل الفعل نقول زيد حسن وجره كما نقول زيد منطلق  
ابوه والا فمجهول يست من الصفات الجارية على الفعل وقد يكون  
الصفة المشبهة يعني ان الاغلب في الصفة المشبهة ان تكون مشتقة  
من فعل لازم كحسن وصعب ونحوها وقد تكون مشتقة من فعل  
متعد كالرب بمعنى المربي ومومن اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا بالاضافة  
لاضافة كرب المال والرحمن لا يطلق الا على الله تعالى من الرحمة بمعنى ربه القلب  
لكن اطلاقه عليه تعالى باعتبار غايته اي الاحسان وما مشتقان من  
متعد لانك تقول ربه اي ربا بره ربا فهو رب من باب نصر ينصر وكذا  
تقول رحمه رحمه فهو رحمن من باب علم اي انه واحد لكن اشتقا  
من المتعدى بعد جعله لازما ونقله الى باب فعل بفعل بضم العين فيها  
كحسن يحسن لما عرفت ان بناءه لازم تقديره يعني ان ذلك النقل



ليس بتحقيق اذ لم يقع الاستعمال كذلك بل تقديري لحفظ قاعدة ان  
الصفة المشبهة لا يكون الا من اللازم فيعتبرانها اي الرب والرحمن  
من ربيت ورحمت بضم العين فيهما بنقل ربه ورحمه الى باب حسن  
اي كنت متصفا بصفة الربوبية والمرحمة ككرم بمعنى ان الكرم كان  
طبيعه له وهياتها اي الصفة المشبهة كثيرة متنوعة الى انواع مختلفة  
مخالفة لصفة اسم الفاعل على حسب السماع الا ان بعضها يدخل تحت  
ضبط وقاعدة لا طراد بين امثلة مختصة به ومو اي الضبط ان من  
الالوان والعيوب اي الظاهرة والحلي بضم الحاء وكسر اللام وتشديدا ليا  
جمع الحلي بالفتح والسكون وموازنة وقد يطلق الحلي على الخلق الظاهرة  
في الالوان والعيوب يكون الصفة على افعول سواء كان ذلك من فعل بال  
الكسر او بالفتح او بالضم وكذا في المعطوف ويقال له افعول الصفة كاحمر  
في اللون وكذا اسود وابيض اي ذات متصف بالحرارة والسواد والبياض  
واعرج في العيب وكذا اعور وابليج في الحلي اي المتصف بالبلوغ بمعنى  
الاشراق يقال بليج الصبح اي اضاء واشرق وما عطف على الالوان اي  
ومما في معنى الجوع والعطش وهي شدة الحرارة ونحوها مما يبدل على حرارة  
الباطن كالغضب والذهف ومن ضد هما اعني الشبع والرى ونحوها  
مما يبدل على الامتلاء كالسكر يكون على فعولان بالفتح كخصان اي الجوعان  
من الخصبة بالفتح اي الجوع وسباق الكلام يقتضي ان يكون خصان  
بالفتح لكن لم اجده كذلك بل بضم الفاء والعين تدبر لعلك تجد وصدان  
من الصدى اي العطش وشعبان في ضد خصان وربان في ضد صدان  
ومن غير ما ذكرنا الغالب في صفة فعل بكسر العين فعل مثله اي بفتح الفاء  
وكسر العين وذلك يكون مما كان لازما بمعنى الاداء الباطنة واضدادها  
كفرح ووله اي تخير يقال وله في كذا اي تخير فيه وما يناسب الاداء من  
العيوب الباطنة كغيب ولمز ومو البجل الضيق الخلق ومن الهيجانات  
والحفظ كبطر من البطر وموشدة المرح وغضبان وان كان من الهيجانات

من الهيجانات الا ان الغضب يلزم في الاغلب العطش وحرارة الباطن  
وهذا الاعتبار كان مما كان بمعنى العطش فجاء على فعولان كعطشان  
وانما يقال في عجل عجل وعجلان لا شتمال العجل على الطيش وعطش  
فبا اعتبار الطيش يقال عجل وباعتبار العطش يقال عجلان وقد جي  
مع الكسر الضم اي ويجي الصفة من فعل بالكسر على فعل بضم الفاء  
وكسر العين كندس موضوعا للفظن يقال ندر ندر ندر ندر ندر  
كطلبنا من باب علم اي عفل وفطن فهو ندر ندر اي عاقل وفطن وقد يكون  
من ذلك الباب على فعل كسليم من سلم سلم سلامة كعلم وعلى فعل بفتح  
الفاء وبكون العين كشكس قال الراجز ومو يقال للذي انشاء الشعر  
من بحر الرجز ومو مستفعلن مستفعلن مرتين ويستعمل المص كثير  
فيما بعد شكس عبوس عبوس عذور بفتح العين وضم الذال المعجم وتشديد  
الواو وضمه وهذه الالفاظ الاربعة متقاربة في المعنى ومو سواد الخلق  
والمعنى الوصف في موسى الخلق وصعبه يقال شكس الرجل يشكس شكاسة  
من باب علم اي ساء خلقه وكل منها خبر مبتدأ محذوف اي مو شكس المحو  
فيه وجه اخر فامل وقد يكون الصفة من ذلك الباب على فعل بضم الفاء وسكون  
العين كحر ضد العبد من حررت بالكسر كحر بالفتح على حد علم يعلم وعلى فعل بكسر  
الفاء وسكون العين كصفراي خال من صفرا بالكسر يصفرا بالفتح اي خلا  
يقال بيت صفراي خال عن المتاع وفي الحديث ان اصفرا البيوت من الخبز  
البيت الصفرة عن كتاب الله تعالى وعلى فعول بفتح الفاء وضم العين كغيور  
من غار الرجل على اهله يغار غيرا وغيرة فهو غيور من باب علم فالغيور بمعق  
غير تكش وقالوا الصفة مما كان ماضية على فعل بالضم على فعل غالبا ككريم  
من كرم وجاءت منه على فعل بفتح الفاء وكسر العين كخشن وفعل بفتح العين  
كحسن وفعل مثلث الفاء ساكن العين نحو صعب بالفتح وصلب بالضم و  
ملح بالكسر من ملح الماء ملوحة فهو مارلح وعلى فعال بفتح الفاء كجبان وبضم  
كشجاع وفعول بفتح الفاء كوقور وفعل بفتح العين كحجب وقالوا والغالب فيها



ان يكون من فعل بكسر العين اوضحه ومن فعل بفتح العين قليلة وذلك لانه لا يدل  
على الاستمرار واللزوم في الاغلب لانه يحكي لازما ومتعديا والمتعدى لا يكون  
لازما واستمر صاحبه واللازم منه لا يكون ايضا لازما لصاحبه نحو القيام  
والقعود فالاولى ان لا يحكي منه الصفة المشبهة التي تبدل على الاستمرار واللزوم  
بخلاف فعل بكسر العين وفعل بضمها فان فعل بالكسر غالب في الاداء والبيان  
والعيوب الظاهرة الملازمة لصاحبهما وفعل للفرائز اللازمة لصاحبهما كما  
لحسن والفتح فلما كانا دالين على الاستمرار واللزوم واشتق منهما ما يدل عليهما  
وجاءت مع قلتهما من فعل بالفتح الذي لا يدل على الاستمرار على فعل كحر بصر  
من حرص على الشيء فهو حر بصر وافعل كاشيب من شاب يشيب شيئا  
وشيبة وفعل بكسر العين ومولا يكون الامن الاجوف كضيق من ضاق يضيق  
ضيقا ما ذكرنا من هيئات الصفة هيئاتها اذا كان موصوفا مذكرا واذا كان  
مؤنثا فخرى في افعال اى الصفة فيما كان مذكرا على افعال كاحمر ونحوه فعلا بالفتح  
والذكر مؤنث احمر وعرجا مؤنث اعرج وبلج مؤنث ابلج وفي فعلان  
اى فيما كان مذكرا على فعلا كشبعان فعلى بالفتح والقصر يقال امرأة شبي  
وعطشى وفعلا لانه ايضا بالحاق النار ك امرأة خصانة وندمانه وفي غيرهما  
اى غير افعال وفعلا من الهيئات جاءت بالحاق النار باخر ما ذكر من سائر هيئات  
المذكر من غير تعبير اخر لها يقال امرأة فرجة وسليمة وغيرة ونحوها الصفة  
الخامس لبيان هيئة افعال التفضيل وسمى به لكونه على افعال الدال على تفضيل  
موصوفه على الغير كما يدل عليه قوله وموما اشتق من مصدر ليدل على زيادة  
موصوفه اى موصوف ذلك المشتق على غيره اى غير موصوفه سواء كان موصوفه  
مما قام به الفعل كاعلم وافضل او ما وقع عليه كاشهر واعرف فقوله ما اشتق  
من مصدر شامل لجميع المشتقات وقوله ليدل على زيادة المخرج يخرج جميع الاغيار  
سوى مثل فاضل وقوله في معنى ذلك المصدر يخرج مثل ذلك كما يذكره لكن  
يبقى صيغ مبالغة اسم الفاعل كضرب وضروب ودخله فيه لما عرفت انها  
تدل على زيادة الموصوف في معنى المصدر والجواب ان ما تدل تلك الصيغ

مطلب صنف الخامس

تلك الصيغ عليه موزيادة الموصوف ومبالغة في معنى المصدر في نفسه  
لا بالقياس الى الغير وما يدل عليه افعال التفضيل موزيادة بالقياس  
الى الغير وفرق ما بينهما فخرجت تلك الصيغة بقوله على غيره كالا علم في  
قولنا زيد لا اعلم فانه يدل على زيادة موصوفه اعنى زيدا على غيره كعمرو  
وبكر في معنى العلم الذي هو مصدره بمعنى ان علم زائد على علم غيره و  
احترزنا بالقييد الاخير اعنى في معنى ذلك المصدر عن نحو فاضل و  
زائد وغالب من اسم الفاعل الذي يدل باصل مادته على زيادة موصوفه  
على غيره مطلقا فانها وان دلت على زيادة موصوفها على غيره في شيء  
لكن لادالة لها على زيادته عليه في الفضل والزيادة والغلبة التي هي  
معاني مصادرهما فان الفاضل مثلا في قولنا زيد الفاضل يدل على فضل  
موصوفه وزيادته اعنى زيدا على غيره في شيء مطلقا اعم من ان يكون  
مالا او علما او فضلا او غيرها ولا يدل على زيادته عليه في معنى الفعل بمعنى  
ان فضل زيد زائد على فضل غيره وانما الدال على هذه الزيادة هو الافضل  
وكذا الكلام في نظائره بخلاف نحو اعلم فانه يدل على الزيادة في معنى العلم  
بخصوصه وقد يحكى يعنى ان الاصل في افعال التفضيل ان يشتق من  
من مصدر مستعمل وقد يحكى والمصدر اى والحال ان المصدر الذي اشتق  
هو منه قد اميت اى ترك ولم يستعمل ابدا كانه جعل ميتا كقولهم احنك  
الابل بالاضافة اى اشدها اكلا اى من جهتها الاكل فانه افعال تفضيل من  
الحنك بمعنى الاكل لكن لم يستعمل هذا المصدر اصلا ومنه اى من افعال  
التفضيل الذي اميت مصدره الاول بمعنى الاقدم فانه مشتق من الوال بمعنى  
التقدم كالتقدم وهو غير مستعمل ابدا كما اميت مصدر بعض الافعال كيدع  
ويذر اى يترك وقد ترك مصدرها اعنى الودع والودع كاسبق ولا يبنى  
افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة والحكى فلا يقال مواحر من كذا او  
اعور منه او ابلج منه الا ما شذ من نحو قوله ابيض اى موابيض من اخت بنى  
اياض بكسر الحنة والياء الموحدة اسم ابى قبيلة وقوله ولا انت اسود في عيني



من الظلم فان الابيض والاسود فيهما افعال تفضيل بدليل استعمالهما بمن  
مع انهما بنينا من البياض والسواد اللذين من الالوان فلهما شاذان واما قوله  
تعالى ومن كافي هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى واضل سبيلا كان قيل ان الاعمى  
في هذا النظم افعال تفضيل بنى من العمى وهو من العيوب الظاهرة فلا يصح  
قولك انه لا يبنى من العيوب الظاهرة فاجاب بقوله فهو من عمى البصيرة  
اي القلب لا البصر اعني الجارحة المخصوصة وحاصله ان المراد بالعمى فيه  
ليس عمى البصر حتى يكون من العيوب الظاهرة فيرد الاشكال بل عمى  
البصيرة وهو الجهل والبلادة وهو من العيوب الباطنة لا الظاهرة فلا  
اشكال ويمكن ان يجعل الاعمى افعال الصفة قد بر وقيدنا العيوب بالظاهرة  
لانه اى الشان يقال اى لان افعال التفضيل يبنى من العيوب الباطنة على  
القياس ويقال فلان احق من فلان وابله منه وارعن واهوج واخرق  
واعجم وانوك من فلان جميعا بمعنى وهو الاشده منه حمقا وبلادة الالا  
العمى فانه بمعنى الذى فى لسانه لكنه ولا يفصح كلامه لكنه قريب من المعنى  
الاول فان جميعا افعال تفضيل بدلالة من بنيت من الحق وامثاله وهى من  
العيوب الباطنة فيجئ منها افعال التفضيل كما يجئ منها افعال الصفة يقال  
فلان احق وابله مثلا بمعنى انه متصف بالحق والبلادة من غير تعرض  
لمعنى الزيادة على الغير واعترض عليه بانه يقتضى ان يكون نحو هو احق من  
فلان قياسا لكثرهم حكما وبشذوذه في نحو احق من ابن منبقة واما الجواب  
بان المراد بالحق ما يبدو عن ان البلادة في الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة من  
تعليق حركات وعظام وخيوط على عنقه ومود ولحية طويلة فسل عن ذلك  
فقال لا عرف بها نفسى ولا اضل وتقلد ذات ليله اخوه بقلادة فلما اصبح  
قال يا اخي انت انا فمن انا فبينة انه يقتضى جواز اشتقاق احق من حق لا يكون  
بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق نحو اجمل وابله لمن يكون انا جمل  
وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل هكذا قال  
بعض الافاضل لكن قوله ولا يقول بذلك عاقل دعوى من غير دليل ويمكن

ويمكن الجواب عن اصل الاشكال بان مرادهم بشذوذ نحو احق من ابن  
هبنقة قلته وهو لا ينافى كونه قياسا وعبارة المصر لا تخلو عن الالباء الى  
ذلك فتقطن فعلم من هذا اى من قولنا كما يجئ منها افعال الصفة ان  
تعليل عدم بناء افعال التفضيل من المذكورات اى الالوان والعيوب  
الظاهرة والحلى بانه متعلق بالتعليل اى بان عدم البناء لدفع الالتباس  
بينهما اى بين افعال التفضيل وافعال الصفة يعنى قد اشتق افعال الصفة  
من المذكورات كاحمر واعور بمعنى المتصف بالحرمة والعور فلما اشتق  
افعال التفضيل منها ايضا لا التباس ان المراد ذو حرمة وعورا وزا لدا حرمة  
والعور مع ان بناء افعال الصفة منها مقدم على بناء افعال التفضيل لان ما  
يدل على مطلق الثبوت متقدم بالطبع على ما يدل على زيادته فلم يشتق  
منها افعال التفضيل دفعا للالتباس هذا حاصل التعليل فاعترض عليه المصر  
بانه غير تام لانه لو تم لما بنى افعال التفضيل من العيوب الباطنة ايضا والارم  
الالتباس لبناء افعال الصفة منها وليس كذلك لما عرفت من الامثلة وللعلم  
ان يقول ان تلك الامثلة شواذ فلا اعتداد بها ولعله لهذا قال والاولى دون  
الصواب في التعليل ان يقال ان الثلاثى المجرد اى لان افعال التفضيل لا يبنى  
في الاصح الا من الثلاثى المجرد والثلاثى المجرد لا يجئ بالاصالة من غير ان يكون  
فرعا على آخر باعلان وتغيير من المذكورات الثلاثة الا قليلا كادم وسود  
وشهب من الالوان وحول وعور من العيوب الظاهرة وجميعا مكرر الا  
حول وهو من الحول بفصحتين بمعنى كون العين كأنما تنظر الى جانب آخر على انه  
اى مع ان الشان يجوز ان يقال ان هذه الثلاثيات ليست باصول بل اصل  
الكل افعال بكر الحمة وتشديد اللام على ان تكون اصولها اى دم واسود و  
اشهب واحول واعور كما هو الاكثر في الاستعمال اذا استعمال مثل سود لونه  
قليل واسود لونه اكثر وهو يؤيد كون الاصل افعال وابله بوجه آخر فقال ولهذا اصح  
الواو فير ايعنى ان الواو فى مثل سود صح ولم يعمل مع وجود علة الاعلان ظاهرا و  
مؤخر كالاو وانفتاح ما قبله ولا وجه لذلك الا انه فى الاصل اسود الذى لم يعمل







معنى مصدره كالشدة والقوة وعلى الآخر بصيغة وهو معنى الزيادة و  
 اذ انبنى بلا واسطة اشد مثل هو احسن من كذا فهناك المعنيان الاخير  
 فقط ففي هذا الزيادة راجعة الى معنى مصدره من غير شبهة بمعنى ان  
 حسنة زائدة على حسن غير واما في الاول فينبغي ان لا يحل على هذا المعنى  
 اذ لو حمل عليه لكان المعنى ان شدة حمرة واستخراج مثلاً زائدة على شدة  
 حمرة الغير واستخراج فيلزم ان يكون الشدة مشتركة بين المفضل  
 والمفضل عليه زائدة في الاول عليها في الثاني كما كان الحرة والاستخراج كذلك  
 وهذا المعنى غير متفق بالافادة بل هو خلاف الواقع فينبغي ان يحمل الزيادة  
 المستفادة من هذه الصيغة راجعة الى معنى التمييز حتى يكون المعنى ان  
 حمرة او استخراج حال كونه شديداً زائدة على حمرة غيره او على استخراج  
 او حال كونه زائدة عليه شديداً فيفهم ان شدة انما هي بالقياس الى ما في الآخر لا  
 في نفسه ولا يلزم ان يكون الشدة مشتركة بين الطرفين بل يلزم ان يكون التمييز  
 كذلك وان يكون شدة مختصة بجانب المفضل وموافقاً لما اقول يمكن  
 ان يجرد صيغة التفضيل في مثل مواشدة حمرة من معنى الزيادة ويستعمل في  
 اصل الفعل كالشدة ونحوها مما يفيد معنى الزيادة كما قالوا في الاسم والاختصار  
 ولا شك ان اصل الفعل راجع الى معنى التمييز فالزيادة المستفادة من الهيئة في مثل  
 مواشدة مستفاده منها من المادة وانما الى بصيغة التفضيل كالاشد تنبئها  
 على ان المقول التفضيل في معنى التمييز وقياسه اي قياسه افعال التفضيل والقاعدة  
 فيه ان يكون مشتق التفضيل فاعل المصدر المشتق منه على غير التفضيل مفعول  
 وهو من التوازن كلها كذلك مثل احسن منه وافصح وكذا من اكثر المتعدى كاعلم منه  
 واكمل وذلك لانه لو اشتق لكل من الفاعل والمفعول قياساً مطرداً لكثر الالتباس  
 فاقصر واعلى الاشراف على الفاعل وفيه على خلاف القياس من الفعل المتعدى  
 لتفضيل مفعوله اي مفعول المصدر المشتق منه كما في الاشهر والاعرف  
 والاحمد والانكر بمعنى الاكثر مشهورية ومعروفة ومحمودية ومنكورية ومنه  
 اي مما جاء لتفضيل المفعول اعني في قول سيبويه انهم يقدمون الشيء الذي شأنه

شأنه اهم وهم ببيان متعلق بقوله اعني فاعني من عني بكذا على صيغة المجهول  
 اي صرفت عنايته اليه وهو كما ترى لتفضيل المفعول اي هم اكثر معيية و  
 مقصودية ببيان وانما لم يحل على المبني للفاعل بمعنى هم اكثر فاصدية ببيان  
 على ان يكون من عنائه يعينه اي قصده ويكون البناء لتقوية العمل لكونه تكلفاً  
 ولعرائه عن المبالغة بخلاف الاول ومع هذا الامكان حمل على الثاني فاصله  
 بقوله ومنه وهبته الاصلية المذكور ما ذكر اعني افعول ويقال في شأنه وجمعه  
 افعلاون افعلون وافاعل والمؤنث فعلى بضم الفاء وسكون العين ولشأنها  
 وجمعها فعلبان فعلليات فعل بضم الفاء وفتح العين وقد عيرت هيئة  
 في خير وشر اسمي التفضيل بمعنى الاشد خيراً وصلاً حلاً وشرراً وفساداً  
 الى فعل بالفتح والسكون للتخفيف فيما يكثر استعماله فاصلتها الخير و  
 اشر عذفت الهمة منها على خلاف القياس للتخفيف ونقل حركة العين الى الفاء  
 في الاول وقد يحكيان صفتين مشبهتين على ان يكون خير مخفف خيراً يشد  
 البناء او مصدرين فلا يكونان مما نحن فيه ولا يستعملان على الاصل لاني المذكور  
 وهو اخير واشروا في المؤنث وهو خيري وشرى بالضم بل يستعملان والمما  
 على وجه التغير المذكور في جميع اللغات الا في لغة ردية قبيحة فانه قد جاء فيها شر  
 في التانيث على الاصل قالت اميرة من العرب اعيدك اي اجعل مستعيداً بالله  
 من نفس حري وعين شرى بضم الشين على فعل مؤنث افعول التفضيل  
 اي خبيثة زيادة خبائثه لتأثيرها فيما اصابته وحرى مؤنث حران صفة مشبهة  
 من الحرارة كعطشى وعطشان في اللفظ والمعنى اي نفس حارة شديدة  
 كأنها تلهب وتنسخ كالنار وذلك لما قالوا ان لبعض النفوس والعيون  
 تأثيراً عجيباً بحيث تدخل الانسان في القبر والجحيم في القدر الصنف السادس  
 والسابع اسماء الزمان والمكان جمعتهما في صنف واحد لثمة المناسبة  
 بينهما من جهة المعنى لانها كالمتضامتين ينتقل من احدهما الى الآخر  
 ويحتاج الى احدهما ما يحتاج الى الآخر ولهذا اشركوهما اي جعلوهما  
 متشاركين في الصيغة فان صيغة احدهما هي صيغة الآخر مطلقاً

مصلح صنف التاسع والتابع



وهما ما استنق من المصدر للدلالة على زمان معناه ومكانه اى لاجل الدلالة  
على زمان او مكان وقع فيه معنى المصدر من حيث هو كذلك فالاول اسم  
الزمان والثاني اسم المكان وهبتهما مثل هبته المصدر الميمي في المجرى  
والمزيد مطلقا ففي غير الثلاثي المجرى يكونان في كل باب على وزن اسم مفعول  
ذلك الباب ككرم واستخرج اى زمان الاكرام والاستخراج او مكانهما  
واما في الثلاثي المجرى من غير المعتل الفاء فعلى مفعول بفتح الهمزة والعين  
وسكون الفاء كاجي ومن المعتل الفاء ياءا كان او واويا حذف الواو  
من مضارعه ولم تكن معتلة اللام فعلى مفعول بكسر العين كسر وموعده  
وموضع اى زمان او مكان وقع فيه اليسر والوعده والموضع وان ثبت  
الواو في مضارعه او كان مع ذلك معتلة اللام فعلى مفعول بالفتح ايضا  
كوجل وموجع والمولى والموعى وبالحركة هبتهما مبنية المصدر الميمي  
مطلقا الا في الصحيح الذي مضارعه مكسور العين فان المصدر منه في  
الاغلب مفتوح العين كما كان كذلك في المضارع المفتوح العين ومضموم  
كما عرفت ومهما منه مكسور العين تقول ضربت زيدا مضربا شديدا  
وجلست بجلوسا خفيفا بفتح اللام والراء في المصدر الميمي اى ضربا شديدا او  
جلوسا خفيفا لكون مضارعه اعني يضرب ويجلس صحيحين مكسور العين  
واليوم والدار مضربا الدرام ومجلس القوم بكسر الراء واللام في اسمي الزمان  
والمكان اى اليوم زمان ضرب الدرام او جلوس القوم والدار مكانه فقيما  
اى في الصحيح الذي مضارعه مضموم العين او مفتوحة القياس ان يكونا  
اى اسم الزمان والمكان مفتوح العين كقتل ومفتح وكذا في المعتل اللام  
والمعتل الفاء الواوى الذي ثبت الواو في مضارعه فان اسمي الزمان والمكان  
منهما مطلقا اى سواء كان مضارعه مفتوح العين او مضمومه او مكسوره  
على مفعول بالفتح كما اشير اليه كرمى من رمى ومدعى من يدعى وموعى من يرمى  
وموجع وموجل من يوجع ويوجل وذلك لانهما مشتقان من المضارع  
ولو ظاهرا فنبا عليه وقصد موافقة حركته عينهما الحركه عينه فان كان

فان كان عين المضارع مفتوحا فتح عينهما كفتح ومفتح وان كان مكسورا  
كس كيضرب ومضرب كما مر وانما لم يضم عينها اذا كان عين المضارع مضموما  
لان لم يأت بناء مفعول بضم العين في كلامهم في غير هذا الباب فلا يجوز ان  
يبني في هذا الباب بناء ولم يكن في غيره فحمل على مفعول بالفتح كدخل دون  
مفعول بالكسر لان الحمل على الاخف اولى وانما كان الناقص على مفعول بالفتح  
مطلقا لانه اذا فتح عينه يجب قلب لامه الفاء فيحصل التخفيف بالقلب  
وانما كان المثال على مفعول بالكسر لان الواو بين الفتح والواو منفردة وانما  
كان المثال الواوى الذي ثبت الواو في مضارعه على مفعول بالفتح مطلقا لانه  
لما لم يحذف الواو منه كان بمنزلة الصحيح فحمل على ما هو الاكثر في الصحيح  
من مفعول بالفتح وقد جاء من المضموم اى من المضارع المضموم العين  
ثلاثة عشر اسما من اسماء المكان حال كونها مكسورة العين مجيئا واقعا  
على خلاف القياس وهي المسجد والمنك اى لموضع المنك وهو  
العبادة والمرفق لموضع الرفق وهو ضد العنف قال الرضى المرفق موصول  
الزراع والعصده وهو ايضا كل ما يستفغ به والارتفاق الانتفاع والانتكاه  
على المرفق ويقال فيهما المرفق على وزن مثقب ايضا لانهما التان الرفق  
الذى موصد الحرق اذ المتكى على مرفقه ساكن مطمئن وكذا ذوالمال المستفغ  
على الاغلب ومعنى الموضع فيهما ابعد وذلك بتاويل انهما مظنتا الرفق  
ومحلاه والمرفق لوسط الرأس لانه موضع فرق الشعر والشرق والمغرب  
والمطلع والمنبت والمكن والمسقط لموضع السقوط ومنه يقال مسقط  
راسى اى جث ولدت والمخشر لموضع الحشر والجمع والمخشر ثقب الانف  
لانه موضع الخير وهو التصويت بالانف وذكر ابن الحاجب بدل المخشر الحجز  
لموضع الحجز وموخر الابل وبالحركة عين مضارعه هذه الاسماء مضموم فا  
القياس فيها مفعول بفتح العين فكسره على خلاف القياس وعلى سبيل  
الشذوذ ومن المفتوح اى وجاء من المضارع المفتوح العين اسم واحد  
من اسم المكان مكسور العين على خلاف القياس ايضا وهو الجمع لموضع



اجتماع التباس لانه من جمع يجمع بالفتح فيها فالقياس المجمع بالفتح لما مر فا  
الكسحجاز وجاء بعض هذه الاسماء بفتح العين على القياس ايضا اي كاجاز بالكسر  
على الشذوذ كالمسك والمطلع فانها جازا بالفتح والكسر وقراها اي  
قري المسك والمطلع بالفتح والكسر في القرآن وكالمسجد والمسكن والمجمع  
فانها جاءت بهما ايضا وقال القراء الفتح في كلها اي تلك الاسماء الاثني عشر  
جائز وان لم تسمع في بعضها فتح يكون قياسا يكون المسجد بالكسر على خلاف  
القياس عند الجمهور وقال سيبويه المسجد بالكسر البيت الذي بني للعبادة و  
السجود سجد فيه بالفعل ولا فهو ليس باسم مكان بل من الاسماء الجامة  
لان اسم المكان لكونه مبنيا على الفعل المضارع الذي لا اختصاص له لموضع  
دون موضع بل هو مطلق مبهم محتمل لكل كان الموضع الاعتبارية كذلك نقوله  
المقتل ولا نقصد مكانا دون مكان فاما اعتبارية تعين المكان كالمسجد  
بالمعنى المذكور ليس باسم مكان واما موضع السجود ووضع الجبهة على  
الارض اي موضع كان فلا يجوز فيه الا الفتح لكونه اسم مكان مبنيا على الفعل لما  
ان الموضع الاعتبارية مطلق كافي الفعل فعند سيبويه المسجد بالكسر ليس  
باسم مكان وما كان اسم المكان فهو مسجد بالفتح لا غير فلا شذوذ فيه عنده  
وبعض اسم الزمان والمكان بمعنى الاصل والاكثر ان يكون اسم الزمان والمكان  
على مفعول بدون التاء وبعض اسم الزمان والمكان بحجى بالتاء كالمزلة لموضع زل  
فيه القدم والمضلة لموضع ضلال الطريق يقال ارض مضلة اي يضل فيها الطريق  
بكسر العين وفتحها كافي مضارعة المجرى بزل ويضل بكسر العين وفتحها وقال  
الرضي واما المحل والمحل بالفتح والكسر بمعنى المنزل فلكون مضارعة على الو  
الوجهين قري قوله تعالى فيجعل عليكم غضبي على الوجهين وجاء فيما مضارعة  
يفعل بالكسر لغات بالفتح والكسر ومي الدب ومو مجرى السيل وماوى  
الابل ومزلة ومضرة السيف لرأس السيف قدر شبر والمظنة بالكسر يقال  
مظنة الشيء لموضع بظن كونه فيه واما المظنة بالفتح فهو مصدر بمعنى الظن  
وهي الثالثة عشر مما جاء اي من الاسماء الثلاثة عشر التي جاءت على خلاف القياس

٦٨  
القياس لانها من بظن بالضم فالقياس المظنة بالفتح واخرها الى هنا المناسبة  
مثل المزلة والمضلة قال ابن الحاجب الحاق التاء في مثل ذلك ليس بقياسي  
بل مقصور على السماع لكنه كثير الوقوع ففي المظنة خلاف القياس من و  
جرهين الكسر والحاق التاء وفي المزلة والمضلة من وجه ومو الحاق التاء واما  
نحو مسبعة وما سدة ومذابة ومجاة ومفعاة مما كان على مفعلة بالتاء  
لموضع يكثر فيه ماخذ اشتقاقه ومواسم جامد ثلاثي للارض اي حال كون  
المذكورات موضوعة للارض التي يكثر فيها السبع والاسد والذئب والحية  
والافعى بمعنى الحية والشر في التفسير على ترتيب اللفظ في المفسر فليس  
جوابا عما نحن فيه اعني بذلك ليس من الاسماء المتصلة بالافعال لانه  
لو كان منها فانما سويان يكون اسم مكان وليس كذلك اما اولاهن فلان اسم  
المكان لا بد ان يكون مشتقا من المصدر ونحو مسبعة مشتق من الاسم  
الجامد واما ثانيا فلان اسم المكان لم تعتبر فيه دلالة على الكثرة ونحو مسبعة  
مبنى لا فائدة الكثرة ولكن هذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي كالمبطحة لمكان  
يكثر فيه البطح والمفتحة بالهنة لمكان يكثر فيه الفتحة بكسر القاف وتشديد  
التاء المثلث ثبت معروف وهذا مختار صاحب الفصل حيث قال واذا كثر  
الشيء بالمكان قيل فيه مفعلة بالفتح يقال ارض مسبعة وما سدة وما ذبة و  
محية ومفعاة ومفتحة ومطححة لكن قال المحقق الرضى وهو مع كثرة ليس بقاء  
مطرد فلا يقال مضبعة ومفردة بمعنى مكان كثير الضبع والفردة ولا يتأتى  
ذلك اي لا يتحصل ولا يتيسر بناء مفعلة لا فائدة لمكان يكثر فيه الشيء فيما عدا  
الثلاثي كالتعلب والصفدع لانها مبنية على ثلثة احرف وليس ما عدا الثلاثي  
كذلك ولو حذف بعض الحروف يخاف عن التباس ولا يتأتى مثله اي نظير بناء  
مفعلة ما عدا الثلاثي كالمفعلة ثقلة فلا يقال لمكان يكثر فيه الثعلب والصفدع  
ثعلبة ومصفدة بل قالوا فيه مكان كثير الثعلب والصفدع وهذا ما قال سيبويه  
ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز على ثلثة احرف كالتعلب والصفدع  
استثقالا لذلك مع استغنائهم عنه بان قالوا ارض كثيرة الثعلب



قال الرضى اوبان قالوا مشعلب ومعقرب ومضفدع بكسر اللام الاولى  
على انها اسم فاعل واما المقبرة عطف على قوله واما نحو سبعة فقد جاءت  
بالفتح على القياس لانه من قبر يقبر من باب نصر ينصر فهو من جهة فتح  
العين على القياس وان كان من جهة الحاق التاء على خلافه وبالضم لانه اريد  
برها بقعة وقطعة معشبة من الارض مهابات الدفن دفن فيها بالفعل اولاً  
يقال لها قبرستان لاموضع الدفن مطلقاً اى موضع كان لا يقال لكل مكان  
دفن فيه احد مقبرة بالضم بل مقبرة بالفتح فهي بالضم وان كانت في الظ  
على خلاف القياس من وجهين لكنهما في التحقيق ليست على خلافه اصلاً  
لانه ليس باسم مكان مبني على الفعل بل خارج عما نحن فيه لما عرفت وجاء  
في الشعر مقبر اسم مكان بدون التاء مفتوحاً فهو موافق للقياس من  
كل وجه قال لكل اناس مقبر بفنائهم فهم بنقصون والقبور تزيد الاناس  
بالضم الناس والفناء بالكسر جوانب البيت يعني ان لكل ناس مقبراً  
في حوالى بيوتهم وديارهم فعدمه ينقص بسبب الموت وعدد القبور يزيد  
**الصنف الثامن** لبيان هيئة اسم الآلة وهو ما اشتق من مصدري الثلاثي  
المجرد فيه تنبيه على ان اسم الآلة لا يبنى من غير الثلاثي المجرد بل يقال في الآلة  
اكتساب والآلة استخراج ونحو ذلك باضافة الآلة الى المصدر الذي قصد  
بيان الآلة للدلالة على ما استعماله وسيلة الى تيسير معنى ذلك المصدر  
من حيث موكد ذلك كالمفتاح فانه مشتق من الفتح الذي هو مصدر الثلاثي  
المجرد للدلالة على انه يكون استعماله سبباً ووسيلة الى تيسير معنى الفتح  
وتسهيله بمعنى ان الفاخ اذا استعملها في فتح الفعل يكون ذلك الفتح سهلاً  
وان امكن حصوله بدونها بطريق اخر فاللازم في اسم الآلة ان يكون الآلة بالنسبة  
الى سهولة المعنى لا الى اصل حصوله فلذا قال وسيلة الى تيسير معنى لا الى حصوله  
معنى واذا اعتبر في اسم الآلة اصطلاحاً الاشتقاق عن المصدر على الوجه المذكور  
فلا يقال للفلم والسكين ونحو ذلك من الاسماء المأداة الموضوعات لآلات  
الافعال اصطلاحاً اى في اصطلاح اهل التصريف اسم الآلة لعدم اشتقاقها

### مطلب صنف الثامن

اشتقاقها عما اى من مصدر عما اى القلم والسكين وسيلة اليه اى الى معنى  
ذلك المصدر ومما الكتابة في الاول والقطع في الثاني نعم يطلق عليها اسم الآلة  
لغة لانه فيها بمعنى اسم موضوع لانه الفعل مطلقاً ومثلها كذلك ومبناً  
ثلث مفعول ومفعول بزيادة الالف ومفعلة بزيادة التاء بكسر الميم وفتح العين  
في الكل سواء كان عين المضارع مفتوحاً او مضموماً او مكسوراً كقصر اصله  
مقصص على مفعول من القص بمعنى القطع ومقراض على مفعول من القرض بالمعنى  
المذكور فالمقص والمقراض بمعنى واحد وسواء تخصصت للنحيطين بقطع  
بها الاثواب فانظر الى انه كيف ملح قوله فلا تفرض اخاك ولو نخبه فان الفرض  
مقراض المحبة ومكسحة على مفعلة وهى ما يكتسب به الثلج وغيره وبالفارسية  
جاروب من الكسح بمعنى الكسراى قشر الثلج او التراب او نحوه عن المكان  
فالواهيته الاصلية مفعول والاخرى اى مفعلة ومفعلة منقوصتان  
منه بحذف الالف يعوض عن المحذوف كافى مفعلة بتعويض التاء  
او بغيره كافى مفعول بدليل اى قالوا كذلك مستدلين بدليل عدم اعلال  
نحو معول ومما القاس العظيمة التى يقلع بها الحجر العظيم ومحيط ومما  
التأخيلة يقال لها ابرة وبالفارسية سوزن والمراد بنحوها اسم الآلة  
الذى كان على مفعول من الاجوف الواوى والياى اوم يعمل عينه ولولا  
ذلك اى ان اصل معول ومحيط معوال ومحيط على مفعول بل كانا اصلين  
برأسهما وجب اعلالهما بنقل حركة الواو والياء الى ما قبلهما وقلبهما  
الفاء تبعاً لعال وخاطكا في مقال تبعاً لقال مع انهما لم يعلا لعدم اعلالهما  
دل على ان اصلهما معوال ومحيط حتى يكونا بتقديرهما فلا يعمل فيهما  
كالم يعمل في معوال ومحيط للزوم التقاء الساكنين لكن اللازم من  
هذا الدليل كون اصل مفعول مفعلاً لا واما كون اصل مفعلة كذلك فلم يلزم  
منه فلم يتم التقريب فتدبر والتي فيها التاء اعنى مفعلة ليست بمطربة  
في جميع المواضع بل هى سماعية مقصورة على السماع كحفظ كاسمعت  
مثل مكسحة ولا يقياس عليها غيرهما لم نسمع فلا يقال مقصورة ولا تحطه



كما اى كالتاء في اسمي الزمان والمكان فانها سماعية في مثل مزلة ومضلة  
 كما عرفت واما التي بدون التاء اعني مفعلا ومفعلا فها قياسيان  
 مطردان في جميع المواضع واما نحو المسعط وهو الاء الذي يجعل فيه  
 السعوط بفتح السين اى الدوار الذي يصب في الانف ومما ورد  
 في الخبر عليكم بالسعوط والمدق وهو ما يدق به اى آلة يدق بها الاء  
 شياء كاللقصار والمدفن وموقارورة الدهن اى زجاجة يوضع  
 فيها الدهن والمكحلة وموما يجعل فيها الكحل وبالفارسية سرمدان  
 بمجار بيان نحو المسعط اى حال كون نحوه من اسم الآلة الذي جاء على  
 مفعول بضم الميم والعين فقط او بهما وفتح العين ايضا كالمخل يعني  
 ان المخل جاء على مفعول بضم الميم والعين وعلى مفعول بضم الميم وفتح العين  
 واما الاسماء السابقة فلم يجز الا على الوجه الاول لما يخرج به اى حال كون المخل  
 موضوعا لآلة يخرج بها الخالة عن الدقيق ومما الذي يصنع منه الخبز و  
 الخالة الفضلات التي تخرج منه عند المخل كانه قيل هذه الكلمات اسماء  
 الآلات مع ان هياتها خارجة عن الهيئات الثلاث المذكورة لان بعضها  
 على مفعول بضم الميم والعين فقط وبعضها عليه وعلى مفعول بالضم والفتح  
 وكلاهما خارجان عن الثلاث فاجاب بقوله فليست هذه الاسماء باسماء  
 الآلة اصطلاحا حتى ينتقض بها حصر الهيئات في الثلاث بل هي اسماء الآلة  
 لعمدة كاسماء الموضوعات لآلة الاشياء كالسوط للضرب والسيف  
 للقطع وغيرها كالرمح والسرهم ونحوهما من الاسماء الجامدة التي وضعت  
 للآلة وهذا كما قال سيبويه لم يذهبوا بهذه الاءية يعني ان المكحلة ليست  
 لكل ما يكون فيه الكحل بل تختص بالآلة المخصوصة وكذا المدفن لا يقال لكل ما يوضع  
 فيه الدهن بل تختص بالفارورة المخصوصة وكذا اخواتها فلم يكن اشتقاقها للآلة  
 على هو استعماله وسيلة لعنى المشتق منه مطلقا فلم يكن اسماء الآلة  
 اصطلاحا ولا من سائر الاسماء المتصلة بالافعال بل من اجوامد كالسوط  
 والسيف فكان المقربا افادة ذوات تلك الآلات المعينة لايتها المعنى للمشتق منه

المشتق منه وابد ذلك بوجهين فقال الابري ان منها ما ليس مشتقا  
 من المصدر ولا اظهر اى وليس اظهر في معنى الآلة من معنى الظرفية يعني  
 لا بد في اسم الآلة اصطلاحا ان يكون مشتقا من المصدر ويكون فيه معنى  
 الآلة كما يشهد عليه تعريفه مع ان بعض تلك الاسماء ليس كذلك كالسعط  
 والمدفن والمكحلة فانها مشتقة من السعوط والدهن والكحل وليست  
 بمصادر بل اسماء جامدة وايضا ليس استعمالها في معنى الآلة اى آلة الكحل  
 وآلة الدهن مثلا باظهر من استعمالها في معنى الظرفية اى ما يوضع فيه  
 الكحل والدهن بل الثاني اظهر من الاول ولذا قال في تفسيرها ما يجعل فيه  
 السعوط او الكحل وفارورة الدهن فاذا لم يكن بعضها اسم آلة اصطلاحا فكذا  
 ما يشابهها من البواقي هذا لكون في الوجه الاخير نظر لان في مثل المكحل اعتبارا  
 بين احدهما انه مكان وضع فيه الكحل والاخر انه وسيلة الى استعمال الكحل  
 فبالاعتبار الاول ليس اسم آلة بل من الاءية وبالاختبار الثاني اسم آلة ولا  
 بأس في ان يجعل الشيء الواحد من صنفين باعتبارين ونظير هذا  
 ما قال بعض المحققين في مثل مرفقات ومسقاة بفتح الميم وكسرهما انهما  
 اعتبارين احدهما انها امكنة كان السلم مكان الرقى من حيث ان الرقى فيه والاخر  
 انها آلات لان السلم آلة الرقى فمن نظر الى الاول فتح ومن نظر الى الثاني كسر  
 فالمكسور والفتوح انما يقالان لشيء واحد لكن النظر يختلف واوردنا  
 الفصل المحرصة بضميتين في عدادها اى عداد الاسماء المذكورة كالمكحلة  
 مما يكون مبنية مخالفة لهيئات اسم الآلة وتبعه ابن الحاجب فاوردنا في شافية  
 في ذلك العداد لكن الجوهرى ذكرها بكسر الميم وفتح الراء على ما هو القاعدة  
 في هيئة اسم الآلة فلا ينقض بها حتى يحتاج الى ما سبق من الجواب  
 وفسرها باناء الحرض اى انا ووعاء يجعل فيه الحرض وهو بالضم الاشنة  
 بضم الهنة معروف فلكونها مختلفة فيها بل يكون المشهور فيها ما ذكره الجوهرى  
 على ما في شرح الهادى لم يعد لها المصرفة عداد الاسماء المذكورة ثم انها  
 ولو كانت كما ذكره الجوهرى كان لا يظهر فيها ان لا يجعل من اسماء الآلة



اصطلاحاً لما عرفت ولما فرغ من بيان الهيئات المطربة التي تعرض  
الكلمات لذواتها في السطر الاول اراد ان يبين ما تعرضها بسبب عوارض  
لاغراض معنوية فقال السطر الثاني لبيان هيئات تحصل للكلمات  
بسبب عوارض تعرضها لاغراض معنوية وهي اى تلك الهيئات خسر  
لكون تلك العوارض على ما ذكره خمسة الحاق الضمائر ونونى التاكيد  
والنصغير والتثنية والتشبيه والجمع فنجعل السطر خمسة فصول  
لبيان الهيئات الخمس الاول لبيان ما اى هيئة تحصل بسبب الحاق  
الضمائر ونونى التاكيد المشددة والمخففة جمعها في فصل واحد لتقا  
ربها ونشاركتها في ان يلحقها بالافعال خاصة وانما قدمناها اى الهيئات  
بسبب اللطافين على سائر الهيئات لاختصاصها بالافعال لما ان سببها  
اعنى اللطافين من خواصها واما الالف والواو في مثل ضاربان وضاربون  
فمن علامات الاعراب لا من الضمائر التي هي العدة فيما نحن فيه اعنى من الـ  
تصريف لشمول الهيئات المتوالية بالبحث وهي الهيئات الافرادية المطربة الموضوعة  
بالوضع النوع جنسها اى جنس الافعال بمعنى ان اى فرد من جنسها فيوجد  
فيه تلك الهيئة بحسب الاصل اى اصل الوضع وان خرج بعض الافعال  
عن تلك الهيئة في الاستعمال لعارض كنعم وبس بخلاف الاسماء المتصلة  
بالافعال اذ لا يشمل الهيئة المذكورة جنسها وان تناولت نوعها لان  
جنسها مطلق الاسم وكثير من الاسماء عارية عن تلك الهيئة بحسب  
اصل الوضع والكلام فيه اى في الفصل الاول صنفان احدهما لبيان  
ما يحصل بالحاق الضمائر والاخر لبيان ما يحصل بالحاق نونى التاكيد  
الاول في بيان ما يعرض بسبب الحاق الضمائر جعله اولاً لكون مباحث  
هذه الهيئات كثيرة عامة المنافع بهتم بشأنها ولما توقف ذلك على  
معرفة الضمائر واقسامها واحكامها قال اعلم اولاً ان الضمير مواسم  
وضع للدلالة اى لاجل الدلالة على ان معناه متكلم وموالتى يحكى  
عن نفسه مثل انا ونحن بحسب ظاهر العرف اى بعد متكلم في ظاهر العرف

العرف وان لم يكن متكلماً في نفس الامر زاد هذا القيد ليشمل التعريف ضمير المتكلم  
مع الغير كخمن لان الكلام الواحد لا يتكلم في نفس الامر اكثر من واحد لكنه اذا  
تكلم واحد مع كونه مقارناً للغير بعد المجمع في العرف متكلماً لذلك الكلام ويجوز  
من المصر اشارة اليه او على ان معناه مخاطب بتوجه اليه الكلام كانت واياك او على انه  
غيرها وبسمى ذلك الغير هنا اى في بحث الضمائر غالباً مثل هو واياه واما في اللغة  
فالغائب عبارة عما لا يتناول الحسن ويكون بعيد عنه وشرط استعمال هذا  
اى ضمير الغائب تقدم ذكره اى ذكر المرجع بوجه من الوجوه اما لفظاً مثل جاء  
رجل وهو عالم او معنى مثل قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل او  
حكماً كما في الضمير الثان والقصة وقد سبق تفصيل ذلك في العقد الاول  
والضمير فسمان احدهما منفصل وهو ما يجوز النطق به ابتداء اى من غير ذكر  
لفظ اخر يتصل موبه كهو ونحن فان النطق بهما لا يحتاج الى تقديم لفظ و  
الاخر متصل وهو ما ليس كذلك اى لا يجوز النطق به ابتداء بل يحتاج في ذلك  
الى تقديم لفظ يتصل موبه كالف ضرباً وواضربوا وتا وضربت فانها لا يجوز  
النطق بها قبل النطق بافعالها التي هي كالاجزاء منها وله اى للضمير مطلقاً في  
وضعه اى بحسب وضعه خواص منها انه اى الضمير مع كونه مبتدئاً ليس بمعرب  
كابين في النحو وضع لمعناه على وجه يعرف من نفسه مع قطع النظر عن تركيبه  
مع عامله انه في موقع اى اى وجه من وجوه الاعراب اعنى الرفع والنصب  
والجر فان وضع بعض الضمائر على المرفوعة كهو وامثاله وبعضها على المنصوبة  
كياك وامثاله وبعضها على المجروية كالياء في لي والهائي به فابتداء ذكر الاول يعرف  
منه المرفوعة من غير نظر الى العامل وابتداء ذكر الثاني يعرف منه المنصوبة وابتداء  
ذكر الثالث يعرف منه المجروية من غير نظر الى العامل الناصب او الجار بخلاف  
سائر الاسماء كزيد وهذا فانه لا يعرف وجوه اعرابها من نفسها لعدم وضعها  
على حالة واحدة من الاعراب بل من تركيبها مع العامل فان اقتضى العامل الرفع  
يعرف انها مرفوعة كافي جاء زيد او هذا والنصب فيعرف انها منصوبة كافي  
رايت زيداً او هذا والجر فيعرف انها مجروية كافي مررت بزيد او بهذا ومنها



ان دلالة على تدكير معناه وتانيته كانت بجوهره وذاته لا بلحقوق علامة كالتاء  
 في ضاربة وعدم في ضارب فان بعض الضمائر موضوع بجوهره للمؤنث مثل  
 هي واياها ويرا وبعضها للذكر نحو مو واياه وبه فلا حاجة الى الحاق العلامة  
 في معرفة التذكير والتانيث بخلاف ساير الاسماء فانها لعدم وضعها على حالة  
 واحدة من التذكير والتانيث بل وضعت على ان تكون صاحبة لكل تحتاج  
 في ذلك الى الحاق علامة كضارب وضاربة واحمر وحمر ونحو ذلك  
 فنفرع على ما ذكر من الخواص لكل واحد متعلق بتقسيمان فيما بعد من  
 المتصل والمنفصل بعد ما علم ان كلا منهما امامتكم او مخاطب او غائب  
 تقسمان فاعل نفرع الاول ثلثي اي ذو شقوق ثلثة باعتبار وجوه الاعراب  
 الثلثة لقيام الضمير مقام الظاهر وانقسم الظاهر بذلك الاعتبار والثلثي  
 ثلثي ذو شقين باعتبار حالتي التذكير والتانيث فحصلت اثنا عشرة  
 قسما ثم انقسم كل من هذه الاقسام الى الافراد والتثنية والجمع ظاهر  
 فحصلت ستة وثلاثون قسما اجمالا اي من غير تعرض لتفصيل الانقسام  
 الى المتكلم والمخاطب والغائب وتفصيل هذا التقسيم ان المتصل اما  
 متكلم او مخاطب او غائب ثم كل منها امام رفوع او منصوب او مجرور وصارت  
 الاقسام تسعة حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة ثم كل منها امام مذكر  
 او مؤنث صارت ثمانية عشر حاصلة من ضرب التسعة في الاثنين ثم كل  
 من هذه امام مفرد او مشي او مجموع صارت اربعة وخمسين حاصلة من  
 ضرب الثمانية عشر في ثلثة وكذا صارت الاقسام اربعة وخمسين في  
 المتصل بمثل ما ذكر صارت مجموع الاقسام مائة وثمانية بحسب الاحتمال  
 العقلي واما الاقسام الواقعة في نفس الامر المتغيرة ههنا فاقل منها  
 بكثير على ما قال لكن اقام المجرور ومو في كل واحد من المتصل والمتصل  
 ثمانية عشر لان المجرور والمنفصل امامتكم او مخاطب او غائب وكل منها  
 امام مذكر او مؤنث وكل منها امام مفرد او مشي او مجموع فصارت ثمانية  
 عشر وكذا في المتصل فجميع اقسام المجرور وهي ستة وثلاثون مطروحة

٧٤  
 مطروحة اي مبعدة مخرجة عن الاقسام ههنا يقال اطره بنشد الطاء  
 اي بعده كذا في المختار وذلك اما لان المجرور لا يدخله اصلا في الاحاق  
 بالفعل الذي هو المقصود الاصل ههنا لان الحاقه بالفعل يقتضي كون الفعل  
 عاملا للمجرور ومو بطلان عمله منحصر في الرفع والنصب واما لانه لم يوضع له  
 متفصل كما وضع ذلك للمرفوع والمنصوب كمو واياك بل انما وضع له المتصل  
 لانه انما يجوز الانفصال اذا عذر الانفصال ولا مانع من الانفصال في المجرور  
 بخلاف المرفوع والمنصوب اذ قد يوجد فيها مانع عن الانفصال كما بين في النحو  
 ومتصل اما بالنصب عطوف على الضمير في لانه او بالرفع على ان الجملة حالية  
 وايا ما كان مو من تمة الوجه الثاني لا وجه براسه لم يميز في اللفظ عن المنصوب  
 المتصل مع قطع النظر عن العامل بل هو مشترك بينهما لفظا والفارق هو العال  
 كالها في غلامه وضربه والباقي في غلامي وضربتي والكاف في غلامك وضربك  
 فلم يكن المجرور قسما براسه متميزا لفظا عن الغير فيناسب اسقاط اقسامه  
 من عداد الاقسام بخلاف المرفوع والمنصوب فان لكل منهما قسما متميزا براسه  
 متميزا عن الغير في اللفظ اما المرفوع فكلا قسمي المنفصل والمتصل متميزان  
 كمو ونا وضربت فانها لا يحتملان النصب والمجرور بحسب الوضع واما المنصوب  
 فالمتفصل منه متميز كاياك واياي حيث لا يحتملان الرفع والمجرور وضعا واذا  
 طرحت الستة والثلاثون من مائة وثمانية فعادت الاقسام الى اثنين وسبعين  
 ثم ان في المتكلم لم يفرق بين المذكر والمؤنث بحسب اللفظ بل صيغة المتكلم  
 مشتركة بينهما كانا ونحن حيث يطلقان على المذكر والمؤنث لعدم الفائدة  
 فيه اي في ذلك الفرق بينهما لفظا بان يوضع لكل منهما لفظ مغاير لما وضع له  
 للآخر انما مولد رفع الالتباس بين المذكر والمؤنث ولا الالتباس بينهما في المتكلم  
 لان من يحكي عن نفسه لا يكون الا واحدا متعينا عندنا مع تذكيره او تانيثه  
 بخلاف الغائب فان ما تقدم ذكره او ما يصلح لان يخاطب قد يكون متعددا  
 احدهما مذكر والآخر مؤنث فيلتبس في رجوع الضمير او توجيه الخطاب فلدفع  
 الالتباس وتعيين المذكر والمؤنث احتج فيها الى الفرق اللفظي فسطمن قسما



أي من أقسام المتكلم في المنفصل والمتصل اثنا عشر وهي الحاصلة من ضرب  
 المتكلم المؤنث في المنفصل والمتصل وضربها في المرفوع والمنصوب يحصل  
 أربعة ثم ضربها في الأفراد والتثنية والجمع يحصل اثنا عشر فإذا سقط من  
 اثنين وسبعين اثنا عشر فيبقى ستون ثم ان في المتكلم بكلام جزئي لا يمكن  
 التعدد حقيقة بمعنى ان الكلام الشخصي لا يمكن ان يصدر عن أكثر من واحد  
 حقيقة وفي نفس الامر بل يجب ان يكون المتكلم به واحدا لانه عرض واحد  
 شخصي فلا يقوم الا بمحل واحد كما بين في الكلام ولما ورد عليه فامعنى  
 قولهم ان نحو نحن صيغة المتكلم فانه يقتضي تعدد المتكلم بكلام واحد اجاب  
 عنه بقوله وقولهم لنحو نحن وابانا من صيغ المتكلم مع الغير صيغة المتكلم بناء  
 اي ليس بمبنى على التحقيق حتى يرد ذلك بل مبنى على التغليب اي تغليب المتكلم  
 على غيره ممن هو بمنزلة واطلاق اسم المتكلم على المجموع كعمر بن لعي وابي بكر رضي  
 والقرين للقر والشمس والعرف لان اهل العرف لما بنوا الامور على الظاهر  
 دون التدقيق الفلسفي فاذا صدر كلام جزئي عن شخص واحد مقارن  
 لشخص آخر بمنزلة بان صدر عنه مثل ذلك الكلام للجزئي اولم يصدر لكنه  
 لم ينكر عليه بعدون ذلك الكلام صادر عن المجموع والمتكلم به متعدد وان  
 لم يكن في نفس الامر كذلك ومن ههنا ننبه لفائدة تقييدنا المتكلم بما قيدناه  
 به في التعريف اي في تعريف الضمير من قوله بحسب ظاهر العرف وقائده  
 لتشمل التعريف بصيغ المتكلم مع الغير كما بينا هناك فاكفوا تفريع على قوله ثم ان  
 في المتكلم اليه اي في المتكلم بالدلالة على انفراده عن الغير فيما نسب اليه من الفعل  
 او على كونه الغير معه فيما نسب اليه سواء كان ذلك الغير واحدا او اكثر  
 يعني لو صدر كلام جزئي من اثنين او اكثر حقيقة كما صدر عن الواحد لو  
 وضعوا للمتكلم صيغاً ثلاثاً من الافراد والتثنية والجمع كما وضعوا للغائب والمخاطب  
 لكن لما لم يمكن صدور كلام جزئي عن أكثر من واحد حقيقة ناسب ان يوضع  
 له صيغة واحدة فقط الا ان الواحد قد يكون منفردا عن الغير فيما نسب  
 اليه من الفعل فيكون واحدا حقيقة وصورة وقد يكون مع الغير واحدا آخر

اخر او اكثر فيجب بحسب العرف متعدد او مثني او مجموعا فوضعوا للدلالة  
 على انفراده صيغة كانا وبوظاهر وعلى افتراضه بالغير مطلقا صيغة اخرى  
 كنحن لكن ذلك الافتراض مما قصد افادته واهتم بثنائه ولم يفرقوا بين المثني  
 بان يكون الغير واحدا وبين المجموع بان يكون الغير أكثر لما لم يكن ذلك مقصودا  
 ومهما بثنائه ههنا بل لو استفيد فانما يستفاد من الخارج فكان للمتكلم  
 صيغتان احدهما مشتركة بين المفرد المذكر والمؤنث والاخرى مشتركة  
 بين المثني المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث وهذا وفيه نظر لانه انما يتم لولم  
 في ان بعد الشخص متكلما ههنا ان يكون تكلمه بالقياس الى كلام جزئي واما  
 اذا كفي فيه ان يكون تكلمه بالقياس الى كلام نوعي فيمكن المثني والجمع في المتكلم  
 حقيقة من غير بناء على التغليب والعرف بان يصدر عن واحد كلام جزئي  
 وعن غيره واحد او اكثر جزئي اخر مماثل لذلك الجزئي والجواب ان العرض ههنا  
 مجرد ابدا وعلته واظهار مناسبة في اكتفائهم في المتكلم بصيغتين لا استدلال  
 على ذلك بمقدمات قطعية وما ذكره كاف في ذلك الغرض فذميت من أقسام  
 اي المتكلم الاثنى عشر من ضرب الاربعه اعني المتكلم المرفوع المتصل والمنفصل و  
 المنصوب المتصل والمنفصل في الثلاثة اعني الافراد والتثنية والجمع اربعة لانه  
 اذا اتخذ التثنية والجمع في المتكلم صار المضروب فيه اثنين فيصير الاقسام ثمانية  
 وبقيت من مجموع الاقسام الستين ست وخمسون ثم انهم لم يفرقوا في تثنية  
 المخاطب والغائب بين التذكير والتأنيث في اللفظ بل وضعوا المثني للمخاطب  
 مذكرا كان او مؤنثا صيغة واحدة كانتا وياكما وكذا المثني للغائب كهما وياكما  
 وكالالف في ضربها وضربتا واما التأنيث في الثاني فليس من الضمير بل علامة التأنيث  
 وذلك لقلة الاحتياج اليه اي الى ذلك الفرق اذ لا يكثر وقوعها اي وقوع التثنية  
 فاذا لم يكثر وقوعها لم يكثر وقوع الالتباس بين التذكير والتأنيث فيها فيكون الاحتياج  
 الى الفرق اللفظي لدفع الالتباس قليلا فلما لم يتموا بالفرق بل اكتفوا في ذلك با  
 لاحالة على القرائن بخلاف المفرد والمجموع فانه لكثرة وقوعها يقع بينهما الالتباس  
 التباس بين التذكير والتأنيث كثيرا فاستلحاجة الى الفرق اللفظي بينهما



فنقص من أقسامها أي أقسام المخاطب والغائب في المتصل والمنفصل  
 ثمانية أقسام وهي الحاصلة من ضرب الاثنين أعني مثني المخاطبة ومثني الغائبة  
 في الأربعة أعني المتصل المرفوع والمنصوب والمنفصل المرفوع والمنصوب  
 واستقرت أقسام الضمير بعد الأسقاطات المذكورة على الثمانية والأربعين  
 وهي الأقسام الواقعة في نفس الأمر المعبرة هنا فنقدها على مراتبها وهي  
 أربع وفي كل مرتبة اثنا عشر ضميرا فيبلغ المجموع إلى ثمانية وأربعين المرتبة  
 الأولى للمنصلة المرفوعة جعلها مرتبة أولى لظهورها وكونها عدة وتتفطن  
 من هذا الوجه ترتيب البواقي وهي أنا في المتكلم وحده مذكرا أو مؤنثا ونحن  
 في المتكلم مع الغير كذلك مثني أوجعا وانت بفتح التاء في المخاطب أنتما في تنثية  
 المخاطب والمخاطبة أنتم في جمع المخاطب أنت بفتح التاء في المخاطبة أنتن  
 في جمع المخاطبة وهو في الغائب مما في تنثية الغائب هم في جمع الغائب هي  
 في الغائبة هن في جمع الغائبة فمجموعها اثنا عشر وأما قدم المتكلم في الترتيب  
 لأنه أعرف للعارف وآخر الغائب لأنه أدون من الكل وأورد الواو العاطفة  
 بين المتكلم والمخاطب وبين المخاطب والغائب للتنبيه على المغايرة بين الأنواع  
 الثلاثة وكذا الكلام في المراتب الآتية ترتيبا وعظما المرتبة الثانية للمنصلة  
 المنصوبة وهي إنا أي أنا وإياك بالفتح إياكما إياكم إياك بالكر إياكن وإياه  
 وإياها إياهم إياها إياهن المرتبة الثالثة للمنصلة المرفوعة ومن خواصها  
 انقسامها إلى البارزة وهي الملفوظ بها أي التي تلفظ بها حقيقة سميت بارزة  
 لبروزها وظهورها في اللفظ وإلى المستترة ويقال لها المستكنة لاستكناها  
 واختفائها تحت العوامل وهي ما تؤدى في ضمن ما فاعرها ويتلفظ بها حكايا  
 حقيقة سواء كان الرفع فعلا كما في زيد ضرب أو اسما كما في زيد ضارب فإنه  
 قد استترى في ضمن ضرب وضارب ضمير موراجعا إلى زيد وذلك لأن المرفوع  
 المتصل لكونه فاعلا صار كالجزء من عامله فجوزوا الاستتار في الضمائر التي  
 وضعها للاختصار فاكثفوا بلفظ العامل ومثلها أي مثالا البارزة والمستترة  
 ما تذكره وهي ما أي الضمائر في عرفت عرفت عرفت عرفت عرفت عرفت

عرفت عرفت وعرف عرفا عرفوا عرفت عرفن من التاء المضموم للمتكلم  
 وحده في عرفت ونا للمتكلم مع الغير في عرفنا والتاء المفتوحة للمخاطب في عرفت  
 بالفتح فانها مرفوعات متصلات بارزات وكذا الكلام في ما عداها من صيغ  
 الخطاب والغيبة الاعرف في الغائب وعرفت بسكون التاء في الغائبة  
 لأن ضميرها مستتر لا بارز ومو في الأول مو وفي الثاني هي وأما التاء الساكنة  
 فهي علامة التانيث لاضمير الفاعل هنا وأما المتصلة المنصوبة وكذا المنفصلة  
 مطلقا فلا يكون إلا بارزة المرتبة الرابعة للمنصلة المنصوبة وهي ما في عرفتني  
 وعرفنا بفتح الفاء فان الباء في الأول ولفظنا في الثاني ضميران منصوبان متصلة  
 مفعولان لعرف وأما النون قبل الباء في الأول فتون وقاية خارج عن الضمير  
 كما سيجي هذا في المتكلم وقسر عليه عرفك عرفكما عرفكم عرفك عرفكن وعرفه  
 عرفها عرفهم عرفها عرفهن وأعلم ان ما ذكرنا من ان عدد الأقسام ثمانية وأربعون  
 مبني على ما اشتهر بين الناس وهو مذهب الكوفي من ان أنت وإياك وإخوانهما  
 غوا وتماوانتم وأنتن وإياكما وإياكم وإياكن بكما لها وتماها ضمائر فانه اذا كان  
 كذلك بلغ العدة إلى ما ذكره والافذهب أي لو لم يكن مبني على ما اشتهر فلا يصح  
 اذ مذهب جمهور المحققين منهم الاخفش ان الضمير في المذكورات موان في أنت  
 وإخوانها وإياي وإياك وإخوانها والتواحق كالتاء المفتوح والمكسور في أنت والتا  
 كذلك في إياك وكلفظ تماوتن وتن في انما وانتم وأنتن وكما وكم والهاء ومما في إياكما  
 وإياكم وإياه وإياها ونحو ذلك مما بعد ان والكاف حروف دالة على احوال المرجع  
 إليه أي مرجع الضمائر وتلك الاحوال هي الخطاب والتكلم والغيبة والافراد والتنثية  
 والجمع والتذكير والتانيث فان التاء المفتوح في أنت يدل على خطاب المرجع و  
 تذكيره وافراده والمكسور في أنت على تانيثه وتما في انما على تنثية وتما في انتم  
 على اجمعه والكاف في إياك على خطابه وافراده والهاء في إياه على غيبته ومكذا فالتوا  
 علامات لاحوال المرجع كناء التانيث في ضربت لاضمائر ولا اجزاها حتى قال أي  
 لأجل ان مذهب الجمهور ذلك قال بعض النحاة كالمولى الجامي ان هذا أي كون  
 التواحق علامات والضمائر ما قبلها في أنت وإخوانه مجمع ومتفق عليه بين القوم



واما في اياك فختلف فيه فهذا الكلام منه سواء كان تاما في نفسه بان يحمل  
على المبالغة او غير تام يؤيد ما ذكر ولهذا قال حتى قال وقال الزجاج عطف  
على قوله فذهب جمهور اى فذهب الجمهور الى كذا وقال الزجاج ذاهبا الى  
عكس ما ذهبوا اليه في اياك واخواته ان الضمير موال الكاف ونحوه ككاهما  
والههه وايا اسم مظهر لا ضمير ولا جزؤه مبهم غير متعين في نفسه يفسر  
ما يضاف مواله كانه قصد الاجمال او لا ثم التفصيل كافي برب رجلا ونعم رجلا  
مضاف اليها اى الى الكاف ونحوه اضافة بيان اى اضافة بيانية بين فيها المضاف  
اليه المضاف كشجر الاراك وخاتم فضة كان اياك بمعنى نفسك واستدل  
على ذلك بما ورد في قول بعض العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشفوة  
جمع شابة مقابل الشيخ واياه منصوب على التحذير كافي اياك والاسد  
يعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة يصير شيخا فحذره وبعده عن الشواب  
اى عن بلاعبين ويتزوجهن ومحل الاستدلال قوله وايا الشواب مجرور  
على ان يكون مضافا اليه لا ياء وموقع اللواحق في مثل اياه فهو مضاف  
الى اللواحق ايضا والجواب انه شاذ لا عبرة به وذهب ابن كيسان وبعض  
الكوفية الى ان الضمير في اياك واخواته ما ذكره الزجاج من الكاف ونحوه وايا  
دعامة لها اى حرف جى به ليكون دعامة للضمائر يعتمد على غيرها كاللام في ذلك  
لتصير الضمائر منفصلة عن عواملها بسببها اى بسبب تلك الدعامة فانه  
لو لم يكن ايا في عرفت اياك او اياه يلزم ان يكون الضمير الذى موال الكاف والههه  
متصلا بعرفت فيلزم ان يرتفع قسم المنصوب بالمنفصل فابن كيسان وافق  
الزجاج في ان الضمير موال الكاف ونحوه وخالف في ان ايا اسم مظهر مبهم فانه  
ذهب الى انه ليس كذلك بل حرف دعامة وقال الخليل انه اى ايا مضمير لا مظهر  
كاذكره الزجاج ولادعامة كاذكره ابن كيسان مضاف الى ما بعده من الاسماء  
الظاهرة كالكاف ونحوه اضافة بيانية لكونه ضميرا مبهما يفسره ما بعده واما  
عند الجمهور فهو مضمير معين غير مضاف فعنده ما بعده ايا من الكاف ونحوه  
اسم مظهر لا حرف علامة كاذهب الجمهور ولا مضمير كاذهب الزجاج ومن ذهب

ومن المذهب بعيد جدا انه قول باضافة الضمير وهو غير مسوع مع ان كون  
الكاف ونحوه اسما ظاهرا لا يساعد الاصطلاح وخلاصة الكلام ان في انت  
وامثاله مذهبين فذهب بعض الكوفية وهو المشهور انه بسيط ضمير بتامة  
ومذهب الجمهور وموانه مركب الجزء الاول منه اعنى ان ضمير والثاني اعنى  
اللواحق حروف دالة على احوال المرجوع اليه وفي اياك وامثاله خمسة مذاهب  
مذهب بعض الكوفية وموانه بسيط مظهر بتامة ومذهب الجمهور وموانه  
مركب من الضمير وموال الحروف وهى اللواحق ومذهب الزجاج وموانه مركب  
ايضا الا ان الضمير موال الجزء الثاني مثل الكاف والاول مظهر مبهم ومذهب ابن  
كيسان وهو انه مركب من الحرف وموال الكاف والضمير وموال الكاف ونحوه ومذهب الخليل  
وموانه مركب من اسمين الاول اعنى ايا اسم مضمير والثاني اعنى الكاف اسم مظهر  
فعلى هذه المذاهب الاربعة الاخيرة ينقص عدد الاقسام ما ذكرنا من الثمانية و  
الاربعة ففي مذهب الجمهور والخليل سقط من المرفوع المنفصل اربعة ومن  
المنصوب المنفصل احد عشر فاذا سقطت خمسة عشر من المبلغ المذكور بقي ثمانية  
ونلتون واما على مذهبى الزجاج وابن كيسان فاقطع موال اربعة الاول فقط  
تأمل انى تأمل بظهورك جميع ذلك وموقع الضمائر مرفوعة كانت او منصوبة  
متصلة كانت او منفصلة من المضارع كرهواى كوقعها من الماضى بلا تفاوت ولا فرق  
بينها اما في المنفصلات فقط واما في المنصوبات المتصل فنقول يعرفنى يعرفنا ويعرفك  
يعرفكما يعرفكم يعرفك يعرفكن ويعرفه يعرفها يعرفهم يعرفها يعرفهن اى في المراتبة  
الثانية اعنى المرفوع المتصل فانها تقع في المضارع لا واقعت في الماضى بل سكذا عرفت  
تعرف وتعرفان تعرفون تعرفين تعرفن ويعرف يعرفان يعرفون تعرف يعرفن  
فانه يستلزم في الصيغ الخمسة كما يذكره ويكون الفاء في المثنيات مع نون التشبيه  
نحو تعرفان وواو امدة في جمعى المذكور مع نون الجمع كيعرفون وياء امدة مع النون في  
المخاطبة مثل تعرفين ونون جماعة النساء في جمعى المؤنث كيعرفن واما في الماضى  
فلم يكن كذلك كما عرفت ويظهر لك ما ذكرنا ان موقع المرفوع المستتر من امثاله لا  
واحد لا غير وموال الغائب هكذا فيما راينا من النسخ ولا يخفى انه مخالف لما صرحوا



من انه يستتر في الماضي الغائب والغائبة اذ لم يستند الى ظاهر نحو زيد عرف  
وهذا عرف من ضمير هو في الاول وهي في الثاني واما التاء فعلائمة الثانية لاخير  
نعم في غير هذين المثالين من امثلة الماضي لا يكون الا بارزا ومن المضارع خمسة وهي  
صيغة المتكلم اى صيغة المتكلم وحده نحو اعرف يستتر فيها انا وصيغة المتكلم مع الغير  
نحو نعرف يستتر فيها نحن وصيغة الخطاب للمفرد المذكور مثل نعرف يستتر فيها  
انت وصيغة الغائب والغائبة مثل زيد يعرف وهذا تعرف يستتر في الاول هو  
وفي الثاني هي كافي الماضي الا ان الاستتار في الثالث الاول واجب دائما واما في الا  
الاخيرين فعند عدم الاستناد الى الظاهر واما في غير الصيغ الخمس فلا يكون  
الابارزا واعلم ان قياس اتصال الضمائر منصوبة او مرفوعة بالفعل يقتضي ان يكون  
ما اتصل به ضمير المتكلم المنصوب كعرفني ويعرفني قوله بدون النون خبر يكون بان  
يقال عرفني ويعرفني مثلاً كما كان كذلك في سائر الضمائر المتصلة مثل عرفنا ويعرفنا  
وعرفه ويعرفه لان النون ليس من الضمير فوجوده مانع من الاتصال وانما الحق  
عند حقوق ضمير المتكلم المنصوب بغير تنبيه المضارع من مفرده وجمعه ومتكلم ومن  
صيغ الماضي مطلقا مثل يعرفني يعرفونني اعرفني وهكذا وعرفني عرفاني عرفتي  
عرفتموني وهكذا الصيغ اخر الفعل عن الكسر الذي هو علامة الجمع كونه اى ذلك  
الكسر كاللازم للفعل لشبهه جزئية تركيب اضافي اى لشبهه كون الشيء جزءا  
من الفعل في الضمير المتصل مطلقا مرفوعا كان او منصوبا يعني ان ياء المتكلم يقتضي  
كسر ما قبله مع هذا الكسر كاللازم للآخر غير متفك عنه لكون الضمير المتصل مطلقا  
كالجزء مما اتصل موبه وان لم يكن لازما حقيقة لعدم الجزئية الحقيقية والحال ان آخر  
الفعل وان جاز فيه الكسر العارض لكن لا يجوز فيه الكسر الذي كاللازم لان الكسر  
علامة الجرو ومختص بالاسم لا يتمشى في الفعل فالحق وانونا بغير تنبيه المضارع  
عند اتصال الضمير المتكلم المنصوب كعرفني صيغته لآخر الفعل عن الكسر اذ ما  
يكسر مود لك النون لآخر الفعل وهذا بخلاف نحو لم يضرب الرجل فانه عارض  
وبخلاف نحو تضربين فان الضمير المرفوع المتصل بمنزلة الجزء من الفعل فكان  
الكسر ليس في آخره دفع سؤال موانه اذ لم يجز الكسر في آخر الفعل كاذكرته فاقوه

فاوجه كسره في نحو لم يضرب من المضارع المجزوم الذي التقا بالكان وفي  
نحو تضربين من صيغة الخطاب من المضارع فان آخرهما مكسور وحاصل الدفع  
ان الكسر في الاول عارض لعلته التقاء الساكنين يزول بزوالها فهو ليس بلازم  
ولا كاللازم والكسر الذي لم يخون في آخر الفعل هو اللازم او شبهه كما مرت اليه  
اشارت وان الكسر في الثاني كانه ليس في الآخر بناء على ان ياء المخاطبة ضمير مرفوع  
متصل ومبمثلة الجزء من الفعل فكان الكسر وقع في وسط الفعل لاني اخره والكسر  
والكسر في وسطه ليس بمهرب عنه وبشبهة المضارع عطفا على قوله بغير تنبيه  
المضارع اى انما الحق النون عند ضمير المتكلم المنصوب بشبهة المضارع كافي قولنا  
انعد انني انا اخرج فان تعدان مضارع مثني من وعد يعد تعد وقد الحق باخره التثنية  
لان اتصال ياء المتكلم وكافي قولك يعرفاني وتعرفاني مع ان الوجه المذكور لا يجري فيها  
لكون نون التثنية مكسورا لظهور الباب اذ للوافة بين جميع الافعال وكونها على انشاق  
واحد اولى فلما الحق النون بغير التثنية لما ذكر الحق بها ايضا وان لم يوجد فيها ما ذكر  
ولا نقول اذا كان نون التثنية مكسورا فقد بطل ما ذكرت من انه لا يجوز الكسر في  
آخر الفعل لما سيجي ان نون التثنية علامة لا عراب لآخر الفعل ولا كآخره ويسمى هذا  
النون اى نون الحق قبل ضمير المتكلم نون الوقاية وقد علم وجهه اى وجه هذه التسمية  
لان الوقاية هي الصيانة والحفظ وقد علمت انه يسان بهذا النون آخر الفعل عن الكسر  
ونون العمد ايضا لاعتماد الفعل عليه وهو كالحق الفعل بلحق الحروف المشبهة به اى  
بالفعل عند دخولها على هذا الضمير اى ضمير المتكلم المنصوب وهي ان بالكسروان  
بالفتح مما لتحقيق وكان التشبيه ولكن للاستدراك وليت التمني ولعل التزجي  
سميت حروفا مشبهة بالفعل لمشابهة اهل من حيث اللفظ حيث انقسمت كالفعل  
الى الثلاثي مثلاً وليت والى الرباعي نحو كان والى الخامس نحو كنن وكان او اخرها مبتنية  
على الفتح كالفعل الماضي ومن حيث المعنى ايضا لان ان بمنزلة تحققت وكان بمنزلة  
شبهت وليت بمنزلة تمنيت وهكذا وذلك مثلاً انني او كائنني او كائنني قائم مثلاً  
فلحق بها النون لابقاء شبهتها ومشابهة الماضي وسوف فتح الاخر يعني ان ياء المتكلم  
يقتضي كسرها قبله كما مر فعند دخول هذه الحروف عليه لولم يزل شبهها بالفعل



من جهة اللفظ وموقع الآخر فلا يبقاء هذا الشبه الحقوه بها ويجوز حذف  
 هذا النون عن المضارع اذ الحقة نون لغیر جماعه النساء سواء كان نون التنبيه  
 او الجمع المذكر او المخاطبة فانه يجوز في الكل اثبات نون الوقاية وحذفه تقول  
 يضرباني ويضربوني ويضربونني ويضربونني وتضربيني وتضربيني وذلك  
 استثقالا لاجتماع النونين مع عدم المنع عن الحذف لان الكسر يمنع  
 عن في ذلك المضارع كما بينه بقوله لانه اي الشان حينئذ اي اذ الحقة نون لغیر  
 جماعه النساء يجري الكسر على تقدير حذف نون الوقاية على النون الذي هو  
 علامة الاعراب لان النون لغیر جماعه النساء ليس باخر الفعل حقيقة وموظف  
 ولا بمنزلة الآخر بان يكون مرفوعا متصلا به لان المرفوع هو ما قبله من الفاء التنبيه  
 واول الجمع وباء المخاطبة بل انما هو علامة للاعراب فلذا يسقط في حالتي الجزم  
 والنصب مثل لم يضربا ولم يضربوا ولن يضربا ولن يضربوا ولا امتناع لعن  
 الكسر لعدم كونه اخر الفعل لاحقيقة ولا حكما لا على اخر الفعل اي ليس يجري  
 الكسر حينئذ على اخر الفعل حقيقة او حكما حتى لا يجوز فيصان عنه بنون الوقاية  
 وهذا بخلاف نون جماعه النساء غائبة كانت او مخاطبة كبضربن وتضربن  
 فانحرج بحاق نون الوقاية ولا يجوز حذفه وان اجتمع النونان فلا يقال  
 يضربني وتضربني على ان يكونا جمعي المؤنث بل يقال يضربني وتضربني فانه اي  
 نون جماعه النساء هيئة الفتح الاضافة بيانية ضمير مرفوع متصل بالفعل بالهيئة  
 اخرى بمعنى ان الهيئة الفتح مدخلا في كونه ضميرا فلا يغير من الفتح الى الكسر  
 لئلا يلزم ضميريه فلحفظه عن التغير التزم فيه نون الوقاية وبالجملة ان المضارع  
 الذي نون لغیر جماعه النساء فيه مؤيد بحذف نون الوقاية ومواجتماع النونين  
 ولا مانع عنه لان الكسر انما يجري على نون الاعراب ولا امتناع له عنه فلذا جاز  
 الحذف فيه والذي لحقه نون جماعه النساء وان كان فيه مؤيد للحذف كما ذكر لكن فيه  
 مانع عنه ايضا ومولزم تغير هيئته الضمير فلذا لم يجوز فيه الحذف واما سائر  
 الافعال ففيها مانع دون مؤيد فعلم جواز الحذف فيها بالطريق الاولى ويجوز  
 حذفه عن الحروف المذكورة اي حروف المشبهة بالفعل ايضا كما يجوز في الفعل

في الفعل المذكور فيقال اني وكافي وعلى مثلا لانها ليست افعالا حتى لا يجوز  
 الحذف فيها صيانة للآخر عن علامة الجزم بل هي مشبهة بها وليس يلزم ان يكون  
 المشبه كالمشبه به من جميع الوجوه ولوجود النون في اخرها في الاكثر اعني ان وان  
 وكان ولكن وموظف وفي لعل ايضا لان بعض لغات عن بحذف اللام الذي هو الفاء  
 وابدال اللام المشددة نونا مشددة ولعن بالابدال فقط ولان بابدال المذكور  
 وابدال العين همزة فعمل اللام فيه كافي للغة المشهورة على النون فيه كافي بعض اللغات  
 وبهذا الاعتبار وجد النون في اخره ايضا فلا يستفاد اجتماع النونين في هذه الحروف  
 مع انها كثيرة الاستعمال جاز حذف نون الوقاية فيها بل قالوا ان المختار في لعل  
 هو الحذف لثقل التضعيف مع كثرة الحروف الا في ليست فان حذفه فيه ضعيف  
 لعدم مانع في ذاتها بل لو حذف فيها فاما موطئها على فواتها وموخرها في الاصل  
 لا يحكي في السعة اي في سعة الكلام بلا ضرورة فيه كالا شعاع فلا يقال ليتي قائم  
 بل يجب ان يقال ليتني قائم بل لم يوجد من الاشعار في غير قوله كنية جابر اذ قال  
 ليتني اصادفه وافقد بعض مالي المنية بضم الميم وسكون النون بمعنى التمني  
 وجابر اسم رجل واذ ظرف للمنية والصبر المنسوب في اصادفه راجع الى زيد في  
 البيت السابق وقوله كنية مفعول مطلق لتمي في ذلك البيت وهو قوله تمني مرند  
 زيد افلا في اخاتفة اذا اختلف العوالي مرند بفتح الميم وكسر الراء وسكون الراء  
 بينهما اسم رجل تمني ان يلاقى زيدا اعني زيدا الجليل ومواسم الشاعر فليقه زيد فقطعه  
 فرب منه وقوله اخاتفة بالاضافة اي اخا بوثق ويعتمد على شجاعته والعوالي  
 هي الجوانب العليا من الارواح يريد ان مرندا تمني ان يلاقى كاتمني جابر ذلك قائلا  
 ليتني اصادفه اي الا في زيدا وافقد واصرف له بعض مالي فليقبه منه ما يكره ولا يلحق  
 نون الوقاية مع الضمير المجزور للتكلم وموفي الاسماء والحروف فقط كما مر الا في ذلك  
 بمعنى عند فقط وقد بالسكون فيها كلاما بمعنى حسب حال كون هذه الثلاثة  
 من الاسماء وفي من وعن حال كونها من الحروف فان القياس فيها عند الضمير المجزور  
 ان يلحق بها نون الوقاية مثل لدني وقطني وقدي ومني وعني ولا نقول لدى مثلا  
 بدون النون صيانة لسكون او اخرها الذي هو اللانم والاصل في البناء مع قلة الحروف



في تلك الكلمات قال الله تعالى قد بلغت من لدني عذرا بالتشديد اي بتشديد  
نون لدني على ان يكون احدا من الكلمة والآخر نون الوقاية وقال الرازي امثلا لنون  
فقال قطني بلحق نون في فطر مهلا روي ابا قد ملات بطني قطني اي حسي  
مبتدا خبره محذوف اي هذا القدر ومهلا مفعول مطلق لفعل مقدرا  
امرل وروي تصغير روي بمعنى المهلة صفة مهلا اي امرل باماء مهلة حقيرة  
يسيرة فانك قد ملات بطني فتدبر وقال قطني اي حسي بلحق نون  
في قد من نصر الجيبين قدي لسر الامام بالشحيح المحمد جيب الذي هو  
واحد الجيبين بالخاء المعجم حال كونه مصغرا مكبره خب ومو بالكسر والتشديد  
الرجل الخداع الحيال اسم ابن عبد الله بن الزبير ومو اي عبد الله بكفي ابا خبيب  
اي يجعل ابا خبيب كنية له والكنية علم يصدر باب اوام او ابن او بنت وكنية  
المشهوره ابو بكر وكانوا اذا ارادوا ذكره كنوه بابي خبيب وفي البيت بروي الجيبين  
بصفة التثنية بفتح الباء الاخير وصيغة الجمع بكسر الباء فعلى الرواية الاولى المراد  
بهما عبد الله وابنه بتغليب اسم الابن على الاب وقيل المراد مو اي عبد الله واخوه  
مصعب بدل من الاخ اوبان له اعني ابني الزبير باطلاق اسم شخص على ابيه  
وعمر وهذا كما ترى بعيد وعلى الرواية الثانية المراد بهم ثلثتهم اي عبد الله وابنه  
واخوه بطريق التغليب وقيل المراد عبد الله واتباعه باطلاق اسم الابن على  
ابيه واتباعه ابيه وهو ايضا بعيد ولذا قال فيها قبل بصيغة التثنية وقوله قطني  
اي حسي مبتدا وقدي بمعناه تأكيد له والخبر قوله ان لسر الخ بتا ويل هذا القول  
اي بكفي بدل نصر الجيبين واعانتهما على ان يكون من بدلية او بكفي مفعيلا  
من نصرهما على ان يكون متعلقة بكفي باعتبار النظمين ان اقول لسر الامام  
اي الخليفة بالشحيح اي البخل من الشخ بمعنى البخل والباء زائدة المحذاه  
الظالم من لحد الرجل اي ظلم في نفسه ووجه ذلك ان ابا خبيب ومو عبد الله ابن  
الزبير ادعى الامامة والخلافة ومو مملوم بين قومه بشدة الحسنة والبخل حتى حكى  
ان اعرا بياجا اليه مسمى فلم يدفع اليه شيئا فقال لا عرا لي لعن الله ناقة حملتني  
اليك فقال عبد الله ان وراكمها والحكاية مشهورة فاعرض الشاعر عن اقامته فقال ذلك

ذلك ذماله ومنى وعنى عطف على قوله قال الله تعالى وبيان للحقوق النون  
بمن وعن اي منى وعنى بتشديد النون فيهما على ان يكون الاول من الحرف والثاني  
لوقاية كثير في الكلام لا يحتاج الى ذكر ثبوت وجها مجيبا واقعا على قلة حذف النون  
لوقاية منها اي من تلك الاسماء والحروف ولما كان في ذلك خفاء استشهد به  
فقال قري قوله تعالى من لدني بالتخفيف اي بتخفيف النون فترك فيه نون  
الوقاية واما النون الاول فلكونه من الكلمة لا بصار الى حذفه ولعل ذلك لاجتماع  
النونين فيه كافي ان واخوانه او حملا له على ما هو بمعناه اعني عند وقدم حذفه  
من قدي بيت الرازي ومو قوله قدي فانه بمعنى حسب مضاف الى الباء كما  
اشريا ولا نون فيه وذكر الجوهري قطني بالياء والنون في فطر وقطي بحذف النون  
وقط بحذف الباء ايضا بمعنى اي ذلك كله بمعنى حسب اي المحب والكافي  
وكذا قد كاعرفت فحلا عليه فقيل قطي وقدي بحذف النون كما يقال حسي بدني  
النون وقال الشاعر ابراهيم السائل عنه وعنى لست من قيس اي من قبيلة قيس  
ولا قيس مني بتخفيف النون في عني ومنى كما هو الرواية ومقتضى الوزن فحذف  
نون الوقاية من عن ومن لكون اخرهما نونا هذا واما في غير الافعال والاسماء والحروف  
المذكورة من سائر الاسماء والحروف فلا يلحق نون الوقاية عند ضمير المتكلم  
فلا يقال علامي وبني وعلائي وفيني مثلا بل يقال علامي وبني وعلائي وفي  
بالتشديد في الاخيرين ولما فرغ عامرهم من بحث الضمائر اراد ان يشرع  
فيما هو الموق من بيان الهيئات العارضة بسبب الحاق الضمائر فقال اذا عرفت  
هذا فنقول الحاق الضمائر غير المنصلة المرفوعة بالافعال من المنفصلة مطلقا  
والمنصلة المنصوبة لا بغير شيئا من هيئات الافعال ماضية كانت بجميع  
اصنافها او مضارعة كذلك بل هيئتها باقية على ما كانت عليها قبل الحاق  
فلا مدخل لتلك الضمائر في عروض الهيئة اما في المنفصلة فقط لان نسبتها  
الى الفعل كنسبة الاسم الظاليه فكما لا تغير في الثاني لا تغير في الاول تقول  
ضرب موسى ضربا وياضرب اياه ضربا يا موسى موسى اياه ربي اياه  
ويرى موسى اياه ومكنا واما المنصوب المنصل فلانه وان كان متصلا بالفعل



لكنه لكونه فضلة ليس كاجزاء من الفعل فلم يؤثر في تغيير هيئة ايضا نقول  
 ضربه ونغراه ويضربه ويغزوه وقالك ويقولك ومكنا واما في اي المتصلة المرفوعة  
 فان اتصلت بالصحيح الذي لم يكن فيه حرف علة الغير المدغم الاخر او اتصلت  
 بالمثل الذي فاده واو او ياء لا يزيد تغيير حاله اي للصحيح او المثال على ان تسكن  
 تلك الضمائر اخر الماضي ان كان المتصل احد ضمير المتكلم او الضمائر الخطاب مطلقا  
 اي مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مشن او جمعا او ضمير جماعة النساء الحاضرات  
 او الغائبات اي ان كان الصحيح او المثال الذي اتصل به المرفوع ماضيا وكان المتصل  
 شيئا من هذه الضمائر الثمانية يحصل التعبير لكن هو تسكين الاخر ولا يزيد عليه  
 كوعدت واعدنا في المتكلمين واعدت الى واعدتني اي واعدنا واعدتم واعدت واعدتن  
 في ضمير الخطاب المخسر واعدت في جماعة النساء الغائبات ومثا مثال المثال واما  
 مثالا للصحيح فلم يورده كثيرا كعرفت عرفنا وضربت ضربنا لم يتعرض له وبالملة حصل  
 التغيير في هذه الامثلة باسكان الاخر لكون اخر الماضي مفتوحا فاقبل اللاحق  
 ولا يزيد على هذا التغيير كما ترى وانما غير بالاسكان لان هذه الضمائر متحركة وللمرفوع  
 المتصل لكونه فاعلا كاجزاء من الفعل فسكن اخر الماضي المذكور لتلايلهم  
 نوالى اربع حركات فيما هو كالكمة الواحدة وخص الاسكان باخر الماضي لان هيئة  
 الضمير لا تغيير والاخر اولى بالتخفيف والتغيير من الوسط ولم يزد على هذا  
 التغيير لعدم داع اليه واما سائر المتصلات فلا يسكن اخر الماضي المذكور بل هو  
 باق على فتحه في تنبيه الغائب والغائبة كضربا وضربنا ووعدا واعدنا وكذا في مفردى  
 الغيبة ان قلنا بوجود اللاحق في المستترات كضرب ضربت وواعد واعدت  
 ومغير الى الضمة في جمع المذكر الغائب نحو ضربوا وواعدوا ويسكن عطف  
 على يسكن اخر الماضي اي ولا يزيد تغيير حاله على ان تسكن اخر المضارع ان كان  
 المتصل ضمير جماعة النساء في الخطاب والغيبة نقول تضربن يضربن وتعدن  
 بعدن فقد التزمت سكون الباء والداال اللذين لم يكونا قبل اللاحق كذلك وتنبع  
 حركة اي حركة الاخر في تنبيهها وفي خطاب مؤنث واحدة لما متعلق بتنبع  
 لحقه اي المضارع من الف او ياء يعني ولا يزيد التغيير على ان تنبع حركة اخر المضارع

المضارع في تنبيه الخطاب والغيبة بالحق من الالف فتفتح نقول تضربان  
 يضربان وتعدان يعدان بفتح والداال وفي خطاب المؤنث لما لحقه من الباء فتكسر  
 نقول تضربين وتعدين بكسر الباء والداال واما غير هذه الصيغ وفي جمع المذكر  
 بصير اخره مضموما تبعا للواو مثل تضربون يضربون وتعدون يعدون واما  
 في المتكلمين والمخاطب والغائب والغائبة ان قلنا باللاحق في المستترات  
 فلا تغيير اصلا بل الاخر باق على ما كان عليه قبل اللاحق مثل اضرب تضرب وتضرب  
 ويضرب واعد تعد وتعد وتعد وان اتصلت عطف على قوله فان اتصلت  
 بصحيح بما اي بصحيح اخره مدغم فتح المتصلات الثمانية المسكنة للماضي اعني  
 ضمير المتكلم وضمائر الخطاب المخسر وضمير جماعة النساء بفك الادغام اي  
 يسكن اخر الماضي كما سبق ولكن لا تقتصر عليه بل بفك الادغام لامتناع بقاء  
 اي بقاء الادغام مع سكون المدغم فيه لان الادغام يقتضي سكون المدغم فلو  
 سكن المدغم فيه ايضا يلزم التقاء الساكنين فلذا امتنع بقاءه مع سكون المدغم  
 فيه في جميع الاحوال اللهم الا في حالة الوقف المقضي لسكون الاخر فانه يجوز فيه  
 بقاءه مع سكون المدغم فيه لكن ذلك بعيد ايضا ولذا اني بصيغة التبرير  
 اعني اللهم وعلى تقدير تمامه لا عبرة به مع ان ما نحن فيه ليس من الوقف في شيء  
 ويعود المدغم الى حركته لان زوال حركته انما كان لما منع الادغام فحيث زوال المانع  
 عاد المتنوع كقولك في المفتوح العين من الثلاثي المجرد مددت مددنا وفي  
 المكسور مست مستنا في صيغة المتكلم الحق التاء وتابعد ومسرفا سكن  
 والسين الثانيان في فك الادغام وعاد الدال الاول الى فتحه والسين الاول الى كسره  
 وكذا احاررت في متكلم احار من الثلاثي المزيد وافشعرت في متكلم افشعرت من  
 الرباعي المزيد وسكنا وعنفك الادغام قد يحذف المدغم اي كثيرا ما يبقى المدغم  
 بحاله كما هو الاصل وقد يحذف للتخفيف على خلاف القياس اما مع حركة او بعد  
 نقلها الى ما قبله فيقال في متكلم مست مست بفتح الميم ومست بكسره اصلها  
 مست بكسر العين فحذف السين الاول لكونه المدغم عند الادغام اما مع كسره  
 ففي الميم على الفتح فصارت مست بالفتح او بعد نقل كسره الى الميم بعد حذف فتحه



فصار مست بالكسر منذ وعد البعض المحذوف مواسين الثاني لان الثقل  
نشأ منه فتح ان حذفت كسرة الاول بصير مست بالفتح وان نقلت الى الميم  
بصير مست بالكسر قال الشاعر خلا ان العتاق من المطايا احسن به فهن اليه  
شوس اى احسن اى اصل احسن احسن لجمع المؤنث الغائبة من احسن  
بحسب احاسا اى ادركه بالحس فعند ذلك الادغام حذفت السين الاول المدغم  
بعد نقل فتحة الى الحاء فصار احسن ولا يجوز فيه حذف السين مع حركة للتلايل  
التقاء الساكنين والضمير في به وكذا في اليه للحادى اى سائق المطايا من حذاء كحذاء  
اى ساقه وشوس جمع اشوس كمر جمع احمر ومواسين مؤخر العين مو على وزن  
مؤمن طرف من العين على العذار كما ان المقدم على ذلك الوزن طرف منها على الانف  
تكبرا او تعظيما اى لظهور الكبر او العظيمة والبعض وفلا أداة استثناء والعناق بالكسر  
جمع عنيق وموكريم الشئ ومختار والمطايا جمع مطية ومى تتخذ للركوب من  
الدواب فهذا يقتضى ان يكون قبل هذا كلام يكون مواسين امنة فتدبر منذ واما  
في غير التصللات الثمانية فالامر كافى الصحيح الغير المدغم وقد عرفت في المضارع عطف  
على قوله في التصللات الثمانية الخ اى وان اتصلت بما اخره مدغم ففي المضارع بقت  
الادغام ويعود المدغم الى حركة لكن لا مطلقا بل مع نون جماعة النساء المخاطبة والغائبة  
كتمدون في جمع المخاطبة ويمدون في جمع الغائبة من بعد لانه اى هذا نون مسكن للمضارع  
اى لاخره كالثمانية للماضي اى كان التصللات الثمانية مسكنة لاخر الماضي كما عرفت ومع  
نسكين الاخر لا يبقى الادغام ويعود المدغم الى حركة كما مر واما فيما عدا نون جماعة النساء  
فاخر المضارع المدغم كآخر غير المدغم وقد عرفت وان اتصلت السكتات عطف على قوله  
فان اتصلت بالصحيح الغير المدغم اى وان اتصلت الضمائر المسكنة للاخر بالمعتل العين  
واو با كان او باثيا ففي الماضي الذى ابدل عينه مدة سواء كان ثلاثيا بجراد او غيره و  
سواء كان معروفا او مجهولا وسواء كانت المدة الفا او واو او ياء اكفال وبيع من  
الثلاثي المجرد الذى ابدل عينه الواوى والياءى الفا اصلهما قول وبيع واختار وانقاد  
من المريد الذى ابدل عينه كذلك اصلهما اختبر وانقود وقبل وبيع مجهولان قال وبيع  
ما ابدل عينه ياء مدة اصلهما قول وبيع بضم القاف وكسر العين وقول وبيع مجهولان قال

قال وبيع ايضا ما ابدل عينه واومدة اصلهما كما سبق ففي جميعها مع السكتات  
الثمانية تسقط تلك المدة لاستتاع الساكن الغير المدغم بعدها يعنى انه يجب اسكان  
الاخر مع انه يمنع الساكن الغير المدغم بعد المدة للزوم التقاء الساكنين على غير حده  
فيجب اسقاط المدة وانما قيد الساكن بالغير المدغم لانه يجوز الساكن المدغم بعد المدة  
لكونه التقاء الساكنين على حده كدابة وشابة ثم ان كان الماضي غير الثلاثي المجرد يبقى  
حركة ما قبلها على حالها كما في اخذت وانفدت حيث حذف الالف من اخذت وانقاد  
وبقى التاء والقاف على ما كانا عليه قبل الحذف من الفتحه واخذت مجهول اخذت حيث  
حذف الياء من اخبر وبقي التاء على الكسرة التي كانت قبل وفي الثلاثي المجرد ان كانت  
المدة الفا ففي المكسور العين بكسر الفاء بعد حذف المدة كحفت بالكسر من خاف  
يخاف من باب علم فحذف الالف وابدلت فتحة الحاء كسرة ليكون علامة على كون  
العين مكسورا وفي المضموم العين بضم الفاء كطلت بالضم من طال يطول من  
باب حسن حذف الالف وابدلت فتحة الطاء ضمة للدلالة على ضم العين  
وفي المفتوح العين ان كان واو يا بضم الفاء كقلت من قال يقول من باب نصر  
حذف الالف وضم القاف للدلالة على الواو المحذوفة وان كان ياءا بكسر كبعث  
من باع يبيع من باب ضرب حذف الالف وكسر الياء للدلالة على الياء المحذوفة وان  
كانت المدة في الثلاثي المجرد غير اى غير الالف واو ا كانت او ياء لا يتغير ما قبلها بحال  
من الاحوال سواء كان الفعل مكسور العين او مضموم او مفتوحه فقول في قيل  
بالياء المدة مجهولان قال بالكسر الخالص اى بكسر الفاء الخالص من شائبة الضمة  
او بالاشمام ومواماة الكسرة نحو الضمة كانت قد قلت بالكسر او بالاشمام  
فحذف المدة التي هي الياء وابقى ما قبلها اعنى القاف على حالها الاولى من الكسر  
الخالص والاشمام وفي قول مجهولان ايضا بالواو والمدة قلت بالضم فحذف  
الواو والمدة وابقى القاف على ضمة الاولى ففي هذه الصيغة انما يتميز المعلوم عن  
المجهول بحسب القرائن وفي المضارع ايضا عطف على قوله ففي الماضي الذى الخ اى  
وان اتصلت السكتات بالمعتل العين ففي المضارع الذى ابدل عينه مدة تسقط  
المدة كافي الماضي لكن لا مطلقا بل مع مسكنة المخصوص وقد عرفت انه نون



جماعة النساء لا غير ولا يتغير الفاء بحال من الاحوال سواء كان ثلاثيا مجردا  
 او غيره وسواء كان مكسورا العين او غيره وسواء كانت المدة الفا واو ايباء  
 فتقول تفلن في جمع المؤنث المخاطبة ويقلن في جمع المؤنث الغائبة من الثلاثي المجرد  
 والمدة واو اصلها تقول ويقول وتبعن ويبعن فيما كانت المدة باء واصلها  
 تبع وتبع وتبعن وتبعن في المزد والمدة الف وتقلن ويقلن بضم التاء و  
 الباء في مجهول الاولين والمدة الف ايضا واصلها يقال ويقال وعلى هذا فسر  
 كان تقول تبعن ويبعن بمجهول تبعن ويبعن اصلها تبايع وتباع وتخرن وتخرن  
 بالضم بمجهول تخرن وتخرن اصلها تختار ويختار فاسكن اللام في الكل بالحقاق  
 نون الجمع فسقطت المذات وبقيت ما قبلها على حالها الاولى من الضم او الفتح او  
 الكسر فصارت ما صارت وان اتصلت بالمعتل اللام عطف على قوله وان اتصلت  
 المسكنات بالمعتل العين ففي الماضي ان كان ثلاثيا مجردا معروفا لانه لا يعمل بقلبه الفا  
 لعدم وجبه اي موجب الاعلال وموخر كحرف العلة وذلك لان الاواخر التي هي  
 حروف العلة ساكنة عند اتصال المسكنات كافي دعوت دعونا ورميت رمينا  
 في متكلم دعي ومي فاسكن الواو والياء ولم يبدل الفا وكذا في دعوت دعوتنا دعوتهم  
 دعوت دعوتين ودعون مكذا امثلة رمي وكذا لا يعمل لانه اذا اتصل به ضمير تنبيه الفاء  
 كدعوا ورميا وان كانا متحركين بعد الفتح لانه لو اعل لالتقي ساكنان وهما الالف  
 المقلوبة من الواو والياء والفاء تنبيه فلزم حذف احدهما لكون ذلك النقاء التاكيد  
 على غير حده فالنبرة تنبيه بالواحد لانه لو قلب واو دعوا الفا ثم حذف احد الالفين  
 وقيل دعي لم يعلم انه مفرد او مثني فنهنا وان وجد موجب الاعلال لكن تحقق مانع عنه  
 فلم يعمل وان كان الماضي المعتل اللام غير ذلك اي غير الثلاثي المجرد المعروف بان لا يكون  
 ثلاثيا مجردا او بان يكون ثلاثيا مجردا بمجهول الزم الباء مطلقا سواء كان الاخر في الاصل  
 ياء او واو او اعليت في متكلم اعلى من الافعال وسببت في متكلم سمي من التفعيل و  
 دعيت في مجهول متكلم دعي ودعيا في مجهول متنادعي واصولها اعلوت وسموت  
 ودعوت ودعوا فقلب الواو ياء في الكل لزوما وقد عرفت ذلك في العقد الثاني  
 وان اتصل بالماضي ضمير جمع الغائب اعني الواو سواء كان مفتوح العين واو با او با

او بائيا او مكسورا كدعوا ورموا وخشوا وحذف اللام لان اصولها دعوا ورموا  
 وحشوا فحذف اللام منها اعني الواو والياء لاتصالها والجمع بها اما حذف في  
 الاولين اي دعوا ورموا فلانه اي اللام اعل بابدالها الف لتحركه بعد الفتح فالتقي  
 ساكنان اعني الالف المبدلة من اللام وواو الجمع فحذف اللام دون الواو لتلاقي  
 الجمع بلا علامة والفعل بلا فاعل واما حذف في الثالث اعني خشوا فلا سبب  
 الخروج من الكسرة الى الضمة سيما مع حرفي العلة يعني ان الخروج من الكسرة  
 الى الضمة مستبشع مستكره مطلقا فاذا كانت تلك الضمة مع حرفي العلة كما فيها  
 نحن فيه لان اصل خشوا خشوا بكسر الشين وضمة الباء وواو الجمع بعده  
 فاستبشع بالطريق الاولى لان حروف العلة لضعفها غير محتملة للحركة فنقل  
 حركة اللام الى الفاء اعني ضمة الباء الى الشين بعد حذف كسرة ثم حذف اللام  
 لدفع التقاء الساكنين من الباء وواو الجمع فصار خشوا وكذا يحذف اللام من  
 الماضي المعتل اللام ان لحقه تاء التانيث لكن لا مطلقا بل ان كان مفتوح العين  
 ليتحقق موجب الاعلال فيلنفي ساكنان كدعت ورميت في مؤنث دعي ورمي  
 اصلها دعوت ورميت ودعنا ورمنا في تنبيه المؤنث اصلها دعونا ورمينا  
 بفتح حرفي العلة وانفتاح ما قبله في الكل بخلاف رضىت في مؤنث رضى ورضينا  
 في تنبيه المؤنث فان ما قبل حرفي العلة فيها مكسور فلم يحذف وذلك لمثل ما  
 ذكرنا من الاعلال بابدال اللام الفا لتحقيق موجب في الاربعة الاول وموخر ك  
 حرفي العلة بعد الفتح والتقاء الساكنين وهما الالف المبدلة وتاء التانيث  
 حقيقة كافي دعوت ورميت فان التاء فيها ساكن تحقيقا وتقدير كافي دعنا  
 ورمنا حيث كان التاء فيها متحركا تحقيقا لكنه في تقدير الساكن فان حركة التاء  
 ليست باصلية بل لضرورة الالف بعده فانه يقتضي لامحالة تحرك ما قبله بل فتح  
 والافاصلة اي لو لم يكن حركة لتلك الضرورة فلا وجه لها فان اصل تاء التانيث  
 السكون كافي دعوت فلا يصار الى تحريكه من غير داع فلما اعتبر فيها السكون  
 التقدير لزم التقاء الساكنين كافي الاولين فحذف الالف المبدلة من الكل  
 فصارت دعوت ورميت ودعنا ورمنا وبعضهم يعتبر بالحركة الظنة في تاء دعنا



ورمتا وان كانت عارضة دون السكون التقديرى الاصلى فتقود عانا ورماتا  
 بانبات الالف المبدلة في التنبيه لعدم موجب الحذف ح اعنى التقاء الساكنين  
 والقصيح للوافق للاستعمال مو الاول اعنى دعنا ورمتا بحذف الالف وبناء  
 الامر على التقدير ليس بغير بز في كلامهم كاتنبرهت عليه واما الاثبات فلفتر  
 ردية هذا واما رصيت ورضيتا فلما كان ما قبل حرف العلة مكسورا فيهما لم يفتحو  
 موجب الاعلال فلا اعلال ولا حذف بالاتفاق وفي المضارع عطف على قوله في  
 الماضي ان كان ثانيا مجردا لم يفتح اي وان اتصلت المسكنات بالمفتل اللام في المضارع  
 مطلقا ثانيا مجردا او غيره معروف او مجهولا مضموم العين او مكسورة او مفتوح  
 بسقط اللام لكن لا مطلقا بل مع شئين الاول ضمير جمع المذكور اعنى الواو سواء  
 كان للمخاطب او للغائب كندعون في جمع المخاطب المضموم العين ويدعون في جمع  
 الغائب كذلك و نرمون وبرمون في جمع المخاطب والغائب المكسور العين  
 ونخشون ونخشون في المفتوح العين منه معروفات ونقول في مجهولاتها نعدون  
 ويدعون و نرمون وبرمون ونخشون ونخشون بضم حرف المضارعة وفتح العين  
 وسكون الواو في الكل فان الاصل تدعون وترمون ونخشون في الاول نقل  
 اجتماع الضمتين اعنى ضمة العين وضمة اللام لوقوعه قبل الواو والجمع مع الواو بين  
 احدهما اللام والاخر للجمع لان الواو بمنزلة ضمتين فيكون ذلك بمنزلة اجتماع  
 ست ضمات ولا يخفى نقله وفي الثاني اعنى برميون نقل الانتقال من الكسرة  
 الى الضمة كما ذكرنا من ان الخروج من الكسرة الى الضمة مستتبعا سبعا مع حرفي  
 العلة لكون ذلك كالانتقال من حضبض الجبل الى ذروته فحذف منهما اللام  
 اعنى الواو والياء بعد نقل حركته الى الضمة الى العين بعد حذف حركة العين  
 لانه بعد نقل الحركة يلزم التقاء الساكنين اللام وواو الجمع فلدفعه بحذف اللام  
 فاذا اردت التصوير تقول اصل تدعون تدعون استثقل اجتماع الضمتين  
 مع الواو بن فحذف حركة العين او لا فوق الواو متحركا بعد صحيح ساكن فنقل  
 ضمة اليه فلزم التقاء الساكنين وواو الجمع فلدفعه حذف الاول فصاح  
 تدعون وفي الثاني تقول اصل برميون برميون استثقل الخروج من الكسرة الى

٨٢  
 من الكسرة الى الضمة فحذف كسرة العين او لا ونقل اليه ضمة الياء كما ذكرنا فاجتمع  
 الساكنان فحذف الياء فصار برمون وفي الثالث اي نخشون وجد سبب الاعلال  
 ومو تحرك حرف العلة بعد الفتح فاعل الياء بابدالها الف فصار نخشون فحذف  
 اللام الذي مو الالف للتقاء الساكنين فصار نخشون ومثل هذا اي اعلال نخشون  
 للعلوم بفعل في المجهولات الثلاثة لان اصولها تدعون وترميون ونخشون  
 بنحرك حرف العلة بعد الفتح في الكل فاعلت كافي نخشون المعروف بعينه هذه  
 امثلة الثلاث المجرد وتقول في غيره بسمون ونسمون وبصطفون ونصطفون  
 والاصل نسميون ونصطفيون فاعلا كافي نرمون ومكذا الثاني من الشئين  
 الذين يسقط اللام من المضارع معهما ضمير المخاطبة كندعين وترمين بكسر  
 العين فيهما ونخشين بنفتح وبمكثك تخرج وجه هذه مما ذكرنا انفا فتقول  
 اصل ندعين تدعون بضم العين وكسر الواو فاستثقل الخروج من الضمة الى الكسرة  
 فنقل كسرة الواو الى العين بعد حذف ضمة فالتقى ساكنان الواو والياء المخاطبة  
 فحذف الواو واصل نرمين نرمين بكسرتين فاستثقل اجتماع الكسرتين مع  
 اليائين فنقل كسرة الياء الى الميم بعد حذف كسرة فحذف الياء الاولى لدفع التقاء  
 الساكنين واصل نخشين نخشين فانقلب الياء الفاء لتحركه بعد الفتح ثم حذف  
 لدفع الالتقاء كما مر في نخشون ومثل هذه الاخبار اعلال مجهولات هذه الافعال ايضا  
 وحكم اتصال الضمائر بالامر والنهي كحكم في المضارع من غير فرق سوى ان  
 نون الاعراب في التنبيه والجمع والمخاطبة فيها اي في امثلة الامر والنهي ساقة بخلاف  
 المضارع فان النون لم يسقط فيه مع اتصال الضمائر ما لم يوجد جازم او ناصب ففي  
 الصحيح الغير المدغم الاخر والمثال اسكن اخر الامر والنهي اذا حق نون جماعة النساء  
 تقول اضربن لاضربن وعدن لاعدن ولبضربن لايضربن ولبعدن لايعدن بسكون  
 ما قبل النون وفي التنبيه والمخاطبة تتبع حركته كالحقة من الالف والياء تقول اضربا  
 لاضربا وعدا لاعداد اضربى لاضربى وعدى لاتعدى وهكذا وفي المدغم الاخر  
 بفك الادغام مع نون جماعة النساء نحو امدرن لاتمدرن وفي المفتل العين تسقط  
 المدة ولا يتغير الفاء مع نون جماعة النساء نحو قلن لاتقلن ليقلن لايقلن وفي



وفي المعتل اللام سقط اللام مع ضمير جمع المذكور وضمير المخاطبة نحو اغزوا واغزوا  
اغزى ارمى لا تغزوا لا ترموا لا تغزى لا ترمى كافي المضارع وفي اللقيظين اي  
المفروق مثل وفي بقي والمفروق مثل طوى بطوى المعبر في التغير مع الضائر  
حال اللام لا الفاء او العين لان التغير بالآخر الى فتح حكم المعتل اللام في جميع ما  
سبق فذكر وكافي كان للظن اي واظن بك لم يفارقك بما ذكرنا من الاحكام  
الجلية اي الاجمالية السابقة شائعة شبيهة في نصريف امثلة المعتل العين  
واللام املا حال من الكاف في لم افارقك اي حال كونك املا وارجيا متى قلعا  
اي قلع تلك الشبهة وازالتها بالكلية فحذف اي ساقى الحذب بفحشيتين  
اي الرحمة والشفقة عليك ان افصل لك امثلة منهما اي من المعتل العين واللام  
لتفصل على صيغة الخطاب المجهول من الفصل اي لتفرق انت بها اي بتلك الامثلة  
عما انت مستغفريه من الشبهة وهي اي الامثلة من هذه قلت قلنا في صيغة التثنية  
قلت قلنا قلتم في الصيغ الثلاث للخطاب المذكور قلت قلتما قلتن في ثلث خطاب  
المؤنث قال قالوا في ثلث غيبة المذكور قالت قالتا قلتن في ثلث غيبة المؤنث  
والقاف مضموم في جميعها الا في ثلث غيبة للذكر ومفرد الغائبة ومثناها فانه فيها  
مفتوح وقد عرفت وجه التقيد فيها مرارا فلا تقبده هذه في تعريف امثلة  
المعتل العين الواو من الماضي المعروف ونقول في مجهول قلت قلنا الى آخر  
في المعروف الا ان القاف من مكسور ووجه التغير قد عرفت ويجوز ان يكون  
بمعنى المشهور في مجهول مثل قال ما ذكر من قبل ونحوه بكسر القاف خالصا  
فح يكون التصريف كاذكه فيتميز صيغ المجهول عن صيغ المعروف جميعا  
ويجوز ان يكون مجهول قول بضم القاف والواو المدة فح يكون الصيغ التسع  
من المجهول وهي صيغ التكلم والخطاب وجمع الغائبة كالمعروف اي كالصيغ  
المنكوكة في المعروف بعينها نقول قلت قلتما قلنا قلت قلتما قلتم قلت قلتما  
قلتن قلن بضم القاف في الكل كافي المعروف والفرق انما هو بالقرآن واما غير  
هذه الصيغ فليست كالمعروف كاقال وغيرها وهي الخمس الباقية قول  
قولا قولوا قولت قولنا واما في المعروف فقال قال الخ كالمجهول اشتم الكسرة

الكسرة في الجميع اي امالة كسرة الفاء نحو الضمة في جميع صيغ المجهول كالمجهول من انه  
يجوز في مجهول قال قيل بالاشتم ايضا ففي صيغ مجهول جميعا وجوه ثلثة كسر الفاء  
خالصا وضمه واشتماء ونقول في المعتل العين الياء بعث بعثا بعث بعثا بعث  
بعث بعثا بعث باع باعا باعوا باعت باعنا بعث بفتح الباء في صيغ غيبة المذكور  
ومفرد الغائبة ومثناها وكسره فيما عداها ونقول في مجهول ايضا بعث بعثا الى آخر  
بكسر الياء في الكل فالفرق بين الصيغ الخمس وبينها من المعروف ظاهر واما في البوابة  
فانما هو بالقرآن الا انه يجوز هنا اي في المجهول ما لا يجوز في المعروف وبوضم الباء  
على ان يكون مجهول بوع كقول بالواو المدة او اشتم كسرة نحو الضمة في الجميع كاعرفته  
في مجهول قال حيث جاز فيه الضم والاشتم ففي مجهول الياء الكسرة في الجميع والضم فيه  
واشتم الكسرة فيه وفي معروفه الكسرة في الصيغ التسع جميعا والفتح في البوابة  
لا غير وفي مجهول الواو الكسرة في الكل والضم فيه والاشتماء فيه وفي معروفه الضم  
في التسع والفتح في البوابة ونقول في معروف المضارع المعتل العين الواو اقول  
نقول نقول نقولان نقولون نقولين نقولان نقولان نقولان نقولان نقولان  
نقول نقولان نقولان وفي مجهول اقال نقال نقال نقالان نقالان نقالان نقالان  
نقلن يقال يقالان يقالون يقالان يقالان يقالان بضم حروف المضارعة في الكل ونقول  
في الباء المعروف ابيع نبيع نبيعان نبيعون نبيعان نبيعان نبيع نبيع نبيعان  
نبيعون نبيع نبيعان يبعن وفي مجهول اباع نباع الخ كافي اقال نقال نقال الى آخره من غير  
فرق كما اشار اليه بقوله ومجهول المعتلات عينية كانت اولامية ماضية كانت  
او مضارعة في واويزها وبانيتها لا تتفاوت بمعنى ان صيغة مجهول الواو من كل معتل  
كصيغة مجهول الياء منه بلا فرق فمجهول المضارع المعتل العين الواو كمجهول الياء  
منه مثل يقال ويباع ومجهول المضارع المعتل اللام الواو كمجهول الياء منه مثل يغزى  
بغزبان وبري بريان وكذا مجهول الماضي الواو كمجهول الياء منه مثل دعي دعيان  
ربما وذلك لان المضارع اذا كان معتلا العين ففي مجهول بقلب الواو ياء لكونه رابعا فصلا  
مفتوحا بعد ساكن وان كان معتلا اللام ففي مجهول بقلب الواو ياء لكونه رابعا فصلا  
غير مضموم ما قبله وكذا بقلب الواو ياء في مجهول الماضي المعتل اللام لكونه طرفا بعد كسرة



فلذا لم يكن فرق بين مجهولى الواوى والياء مطلقا الا فى الماضى الفعل العين فان مجهولى  
واوية قد يفرق عن مجهولى يائية كما عرفت فى مجهولى قال وباع بان يقال فى الاول مثلا  
قول وفى الثانى بيع وتقول فى معروف الماضى المفتوح العين المعتل اللام الياءى دعوت  
دعونا دعوت دعوتها الى اخره اى دعوت دعوت دعوت دعوت دعوت دعوت دعوت  
دعت دعنا دعون وفى مجهولى دعيت دعيت دعيت الى اخره اى دعيت دعيت دعيت  
دعيت دعيت دعيت دعيت دعيت دعيت دعيت دعيت دعيت دعيت دعيت دعيت  
منه ربيت ربيت ربيت الى رى ربيت ربيت ربيت ربيت ربيت ربيت ربيت ربيت  
خشيت خشيت خشيت الى خشيت خشيت خشيت خشيت خشيت خشيت خشيت خشيت  
مجهولى ربيت ربيت ربيت الى ربيت ربيت ربيت ربيت ربيت ربيت ربيت ربيت  
لمجهولى ربيت ربيت ربيت الى ربيت ربيت ربيت ربيت ربيت ربيت ربيت ربيت  
بنفاوت وتقول فى معروف المضارع من ذلك ادعوت دعوت دعوت دعوت دعوت  
اصلة تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون  
جميع المخاطب والمخاطبة الا ان الواوى فى الاول ضمير الجمع وفى الثانى لام الكلمة يدعوا  
يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون  
تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون تدعون  
وجمعها الا ان الياء فى الاول ضمير الخطاب وفى الثانى لام الكلمة وفسر عليه نظائره برى  
برمى برمى برمى برمى برمى برمى برمى برمى برمى برمى برمى برمى برمى  
تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون  
تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون تخشون  
تدعيان تدعون تدعين تدعين تدعين تدعين تدعين تدعين تدعين تدعين تدعين تدعين تدعين  
يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون يدعون  
بضم حرف المضارعة فى الكل وقد اشبهت فيما سبق من الاحكام الاجمالية الى  
وجوه التغيرات فى جميع هذه الامثلة فخذ القطاة بيدك تقدر على استخراج  
جميع ذلك والا فالبلد لا يفيد التطويل ولو تليت عليه التوراة والانجيل  
الصفحة الثانية فى بيان ما يعرض للفعل من الريبة بسبب الحاق نونى التاكيد وهما

مطلبا صفحا الثاني

وهما نون مستدرة مفتوحة فى الاكثر ثقلها ونون ساكنة لانها مبنيّة والاصلى  
البناء السكون وبسببى الاول ثقلها ثقلها بالشديد والثانية نونا خفيفة لثقلها  
عن الشدید مع سكونها وانما ندخلان الفعل الذى فيه معنى الطلب حقيقة بان  
يكون الصيغة موضوعة للطلب كالامر نحو اضربن ليضربن بالشدید واضربن  
ليضربن بالتحفيف مطلوبوا بهما الضرب عن الفاعل المخاطب او الغائب والنهى  
نحو لا تضربن ولا يضربن بالشدید والتحفيف وكذا فيما سببى مطلوبوا بهما  
عدم الضرب والاستفهام مثل مل تضربن مطلوبوا به فهم ثبوت الضرب للمخاطب  
والتمنى نحو ليتك تضربن متمنيا الضرب وطالب باله على سبيل المحنة والعرض الا ان  
ينا فصب خيرا فانك تعرض به المخاطب على النزول فكان نزوله مطلوبوا لك فكانك  
قلت انزل بنا فانك ان تنزل تصب خيرا فان فى هذه الحنة معنى الطلب حقيقة  
ولهذا جعلوها من قسم الانشاء الطلبى او حكما ونزلا بان لم يكن موضوعا  
للطلب لكن نزل منزلة ببعض الاعتبار كالقسم مثل والله لا فعلن كذا فانه وان  
لم يكن للطلب الفعل حقيقة لكنك لما اقسمت عليه اعمت بتحقيقه استماتا تاما  
فصار كانه مطلوب لك فكانك قلت اسأل الله ان افعلا كذا اشار اليه بقوله وكل  
فعل للنكم بتحقيقه الباء متعلق لقوله استماتا تام قوله كانه مطلوب له خبر المبتدأ اعنى  
كل فعل اى كان ذلك الفعل مطلوب للنكم لان الاستماتا بتحقيقه يستدعى حصوله كان  
الطلب يستدعى حصول المطلوب وبهذا الاعتبار نزل القسم منزلة الطلب  
فدخل نون التاكيد فى جوابه وانما اخصصنا بما فيه معنى الطلب لانها موضوعتان  
للتاكيد ولا يؤكد الا ما كان مطلوبا ولهذا لا ندخلان الماضى ولا الحال ايضا اذ ليس  
فيهما معنى الطلب اصلا لاحقيقة ولا حكما لانها يبدان على الثابت والمطلوب لا يكون  
الاستقبلا منتظرا فلا يقال قامن زيدا ويقومن الآن بل ما يختصان بالمستقبل  
لا بمعنى انهما تدخلان على كل مستقبل بل على ما فيه معنى الطلب منه كالمستقبل  
المتحقق فى ضمن السة المذكورة لكن بينهما فرق من جهة ان نون التاكيد لزمت فى  
جواب القسم المثبت فلا يقال والله لا فعل كذا بل يجب ان يقال لا فعلن كذا لان  
القسم محل التاكيد فكهوا ان يؤكد والفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير



ان يؤكد به بما يتصل به ونون النون بعد صلاحية له واما فيما عدا مثبت القسم  
فقد لازمة بل جائرة وقد يشبه النفي بالنهي في الدلالة على انتفاء الفعل مطلقا  
فلحق به نون التاكيد وان كان عاريا عن معنى الطلب كالحق بالنهي الدال على الطلب  
كافي قوله بحسبه اي يظنه الجاهل مالم يعلم شيئا جالسا على كرسيه مما صفة شيئا  
او حال من ضميره اي مالم يعلم بالنون الحقيقية ابدال النون الفا للوقف كافي قوله تعالى  
لنفسعا في نسفعا فقد الحق نون التاكيد بالفعل المنفي اعني لم يعلم وما مصدرية  
حديثة ظرف يحسبه اي يظنه الجاهل مدة عدم علمه قطعاً شيئا مما جالسا  
على كرسيه روى عن الزمخشري بحسب الوطوب الذي موزق اللبن وعليه القمع الذي  
يصب فيه اللبن حتى يصير الى الوطوب وقد ابيض من الثمال فصار بمنزلة الشبح  
الاشيب بحسبه الراي شيئا جالسا على كرسيه لعلوه وانتصابه والوطوب  
بفتح الواو وسكون المهملة والقمع بكسر القاف وفتح الميم والثمال بضم المثناة  
جمع غمالة وهي الرقوة مثلثة الراء زايد اللبن ومن هذا القبيل اي قبيل لحوق نون  
التاكيد بالنفي التشبيه بالنهي قوله ربما اوقيت في علم ترفعن بالنون الخفيفة  
ثوبى شمالات اي ارتفعت في جبل يعني اوقيت من الايقاف بمعنى الارتفاع وعلم  
بفتحين بمعنى الجبل وثوبى مفعول ترفعن وشمالات فاعله وهي جمع شمالات بالكسر  
بمعنى الريح الرهابة من جانب الشمال والجملة صفة علم بتقدير العائد اي ترفع فيه البنية  
شمالات ثوبى وانما كان ترفع في هذا البيت من قبيل النفي اذ ربما في قوله ربما اوقيت  
للتقليل والقلة تناسب العدم والنفي فصار ما بعده من فعل ترفع كأنه معدوم  
منفي فاشبه النفي فلحق به النون ولان النفي في هذا البسر يخفي بل ينزلي فصلا عما  
يقوله ومن هذا القبيل وكذا قد يلحق النون بالشرط المؤكد حرفه بما نحو اما تفعلن  
تشبيها لما بلام القسم في كونها مؤكدة بل كثر ذلك فيه كقوله تعالى من البشر احدا  
لا نسلكه الا الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص الموقر من غيره وقد يلحق  
بالجزء نحو ان اتيتني لا كرمك تشبيها له كالنفي بالنهي لان حرف الشرط اعني ان  
لشك وهو مناسب للعدم ولهذا قال سيبويه النفي والجزاء من وادي النهي  
ولما بين ما يختص به النون ان يفصل الهيئات العارضة بسببها فقال

فقال فالثبلة تدخل جميع صيغ غير الماضي من المستقبل وما يشتق منه  
كالامر والنهي والمراد بجميع صيغ الغير افراده وتنشئة وجمعه وتذكيره وتانيته  
ونكلمه وخطابه وغيبته فيفتح ما قبلها اي يبنى ما قبلها على الفتح في الصيغ الخمس  
التي عرفت ان ضميرها مستقر وهي صيغ المتكلمين والواحد الغائب والغائبة  
والمخاطب سواء كان ذلك في الصحيح او المعتل فتقول لا تعرفن في المنكلم وحده  
ولتعرفن في المنكلم مع الغير ولتعرفن في المخاطب والغائبة ولتعرفن في الغائب  
بفتح الفاء في الكل وكذا تقول لا تقولون ولا تقولون ولا تعرفون ولا تعرفون  
ولا لاخشب الخ بفتح اللام والواو والياء وادخلت عليها وكذا نظائرهما لئلا يفتقد  
نوطنة للقسم اما البناء فلان الاصل في الافعال البناء وقد فرض هذا الاصل  
بسبب المضارعة للاسم فلما دخلت نون التاكيد حقت معنى الفعلية لان  
التاكيد في الحادث يكون فاجذب المضارع للحوقها الى اصله وموال البناء والبناء على  
الحركة لكونه عارضا ولئلا يلزم النقاء الساكنين وعلى الفتحة الخفة وتزويد الفا  
قبلها اي قبل نون التاكيد الثقيلة مع نون جماعة النساء المخاطبات او الغائبات  
لئلا يلزم توالي ثلث نونات فتقول لتعرفن في الخطاب ولتعرفن في الغيبة بزيادة  
الالف قبل المشددة التي كانت مع نون الجماعة في تعرفن ولتعرفن ويحذف نون  
الاعراب ايها كان اي سواء كان في التنشئة او في جمع المذكر المخاطب والغائب او  
في المؤنث المخاطبة فيقال في تأكيد يعرفان ويعرفون وتعرفن ويعرفان ولتعرفن  
ولتعرفن يحذف نونات الاعراب وانما تحذف ح لانها اي نوني التاكيد الثقيلة  
والخفيفة يجعلان الفعل مبتدئا اما الثقيلة فكما عرفت واما الخفيفة فلما سيجي  
ان حكم احكم الثقيلة فلولا يحذف نون الاعراب عند لحوق الثقيلة لزم اجتماع  
علامتي الاعراب والبناء المتضادين وموليسر يافع ويحذف واو الجمع وياء التاني  
اذ لم يكن ما قبلها مفتوحا بل كان ما قبل الواو مضموما وما قبل الياء مكسورا سواء  
كان ذلك مع حذف نون الاعراب كافي الامثلة المذكورة او بدون مثل اعرفن ولتعرفن  
في تأكيد اعرفوا واعرفي تأكيد اعرفوا واعرفي امر الحاضر وذلك تفاديا من ثقل النقاء  
الساكنين وان كان على حده مع ان حذفها كالا حذف لبقاء علامة عليها اعني الضمة



والكسرة كما قال اجتراد اى اكتفاء عنهما اى الواو والياء بالضم والكسرة اللتين  
قبلهما اى اكتفاء عن الواو بضم ما قبله وعن الياء بكسرة ما قبله فكانهما لم يحذفوا فقول  
لتعرفن في تأكيد تعرفون جمع المخاطب وليعرفن في تأكيد يعرفون جمع الغائب وتعرفن  
في تأكيد تعرفين للواحدة المخاطبة فحذف الواو في الاولين اكتفاء بالضم والياء في الثالث  
اكتفاء بالكسرة واذا كان ما قبلهما مفتوحا حركت الواو بالضم والياء بالكسرة مثل  
تخشون وتخشين بضم الواو وكسر الياء في تأكيد تخشون جمع للذكر وتخشين الواو  
المخاطبة وذلك لانه لو لم يحركا يلزم التقاء الساكنين ولو حذفنا لا يصلح ضمير الجمع والمخاطبة  
بالكلية اذ لا يمكن الاكتفاء عنهما بفتح ما قبلها اصلا فخر كما يماهى من جنسهما اعني  
الفتحة في الواو والكسرة في الياء حركة مفعول مطلق لحركت كاللازمة من وجهين  
الحركة الناشئة من حقوق نون التأكيد سواء كان فيما ذكر من واو الجمع وياء المخاطبة  
او في غيره نحو ليغزون وليرمين في تأكيد يغزون ويرمي المفردين كالحركة اللازمة لما  
فيه من وجه لكون لام المضارع وما يشق منه كالامر والنهي في الاصل متحركا وانما  
سكن لما يتطرق اليه من العوارض والحركة المذكورة حركة في لام المضارع حقيقة  
كافي الصيغ الخمس مثل يغزون المفرد او تنزلا كافي واو الجمع وياء المخاطبة لانها  
لكونها امر فوعان متصليين بالفعل صاروا بمنزلة اللام منه فلما كانت حركة اللام لازمة  
صارت تلك الحركة كاللازمة وكون النون اى وكون نون التأكيد بمنزلة الجزء ما  
اى من فعل لحقه اذ لم يكن قبله اى قبل النون ضمير بارز مثل تعرفن المفرد واخواته  
من الصيغ الخمس فانه لما لم يكن بينها وبين النون ضمير فاصل صارت النون كالجزء  
منها فح يكون الحركة العارضة للام من حقوق النون كانها حركة في الوسط فكما ان هذه  
الحركة لازمة فكذا تلك الحركة واما ما يكون فيه قبل النون ضمير بارز كافي جمع المذكر  
والمخاطبة فهو وان لم يكن النون كالجزء منه لكنه محمول على ما لم يكن فيه ضمير بارز  
فعلى هذا التقدير كل من الكونين يصلح ان يجعل علة لكون الحركة المذكورة كاللازمة  
فكون مجموع ما علة له كاهو الظاهر من العبارة بالطريق الاولى ولهذا اى لكون  
تلك الحركة كاللازمة من هذا الوجه يرد العين المحذوف من قوم من ويعين في تأكيد  
ثم وبع امرى الحاضر من قام يقوم وباع يبيع الحق بهما النون الثقيلة فالتقى ساكنان

ساكنان لام الكلمة لما عرفت ان الامر مبني على السكون والنون الاولى من الثقيلة  
فلقد حركت اللام وكأخر كحركة كاللازمة لما مر فرد العين المحذوف اعني الواو في الاول  
والياء في الثاني لان ما يمنع من ثبوت موسكون اللام المودى الى التقاء الساكنين  
فلما زال هذا المانع تحريك اللام حركة لازمة عاد المنوع فصارا قوم من ويعين وهذا  
بخلاف اى ملابس بخلاف العين المحذوف في قم الليل فانه لم يرد فيه مع انه تحريك  
اللام اندفع التقاء الساكنين في الظاهر لان حركة لكونها ناشئة من اقتران اللام  
الساكن المنفصل عن الكلمة ليست كاللازمة بل عارضة من كل وجه والعارض  
كالمعدوم فالمانع من ثبوت العين باق بالحقيقة فلذا لم يرد وكالعارضه اى تلك  
الحركة كالعارضه التي في معرض الزوال من وجه اخر حيث لم توجد قبل ثم عرضت  
بواسطة حقوق النون كافي رمتا حيث كانت تاء الثانية ساكنة في الاصل ثم حركت  
لضرورة الالف ولهذا اى لكون تلك الحركة كالعارضه لم يعمل اخشون واخشين  
في تأكيد اخشوا واخشي امرى الحاضر الاول الجمع المذكر والثاني للمخاطبة بقلب الواو  
والياء الفاعل وجود علة الاعلال في الظ وموتحرك حرف العلة بعد الفتحة وذلك  
لان حركة كالعارض والعارض كالمعدوم وبهذا الاعتبار كان حرف العلة كالساكن  
فلم يحقق علة الاعلال فلذا لم يعمل وبى ان النون الثقيلة مفتوحة في سائر المواضع  
اى في جميعها من السور بمعنى الاحاطة وقد يؤخذ من السور بالهمزة بمعنى الباقي  
من الشيء فح يكون بمعنى الباقي وكلا الاستعمالين مشهور لتقلها بالشديد  
وخفة الفتحة والخفيف مناسب للتخفيف لئلا يتعذر الثقل الا بعد الالف سواء كان  
للضمير كافي يعرفان من الف التثنية فانه ضمير فاعل كما عرفت او للفصل بين نون  
كافي يعرفان من الالف الواقع بين نون جماعة النساء ونون التأكيد فانه ليس  
بضمير وانما هو مزيد للابلزيم ثقل نونى ثلث نونات وانما الضمير مودى الجمع كما مر  
نسيها لها اى للنون الواقعة في الموضعين نون المثني في انهما واقفة بعد الالف فكما  
كان نون المثني مكسورا سواء كان في الفعل والاسم كعرفان وعارفان فكذا تلك النون  
في الموضعين وانما لم يحذف من الالف للتثنية او الفصل كاحذف الواو والجمع والياء  
للمخاطبة في تعرفن تأكيد تعرفون وتعرفن تأكيد تعرفين للتقاء الساكنين متعلق



بقوله كاحذف او يحذف دون لم يحذف يعني ان مهنا التقاء الساكنين الالف والنون الاولى من الثقيلة كما كان ذلك في لتعرفن وتعرفن من الواو والياء والنون الاولى فكما حذف الواو والياء في الاخبارين للتقاء كان الالف ان يحذف الالف منا لذلك مع انه لم يحذف اما عدم حذف في لتعرفن الجماعه المؤنث فظاهر لان الالف انما اجتلب اي جلب واخذ للفصل بين النونات لما في نوايها من النقل كما مر فلو فلو حذف عاد ما مرب واحترز عنه من توالي النونات فلزم نقص الفرض ومو بيط واما عدم حذف في لتعرفن للتنبيه فانه لو حذف الالف وقيل لتعرفن بفتح ما قبل النون لالتبس بالواحد وتاكيد الواحد ايضا لتعرفن كما مر فلا يعلم انه تنبيه او احد ولا يقال ان الثقيلة مفتوحة في الواحد ومكسورة في المشي فلا التباس اذ كسر النون في المشي كان لاجل الالف لما شبهت به بنون التنبيه فلو حذف الالف لانفتح النون كما في الواحد لزال علة الكسر فيقع الالتباس مع ان المدحبه لكل من قوله عاد ما مرب عنه وقوله لا التباس بالواحد في الالف اي حال كونه في الالف اكثر منه اي من اللد حال كونه في الواو والياء المدتين كواو الجمع وبار المخاطبة بناء على ان مخرجه لكونه جوف الفم اوسع من مخرجهما وفي المد شبه الحركة ومشايتها للشعب الحرف بكاء شعب بالحركة وهذا اشارة الى دفع المحذور اعني لزوم التقاء الساكنين وحاصله ان الالف لما فيه من زيادة المد وفي المد شبه الحركة كان الالف بمنزلة المتحرك فكانه لم يلزم في التنبيه وجمع المؤنث التقاء الساكنين حتى يحذف الالف واما الواو والياء المدتان فلعدم زيادة المد فيهما لم يصرا متحركين بوجه فلزم في تأكيد لتعرفن وتعرفن التقاء ساكنين قطعاً فلذا حذف الالف وحكم النون الخفيفة حكم الثقيلة في جميع ما سبق كان يكون ما قبلها مفتوحاً في الصبيح الجنس مثل لا تعرفن وتعرفن بفتح الفاء وتخفيف النون وان يحذف نون الاعراب وواو الجمع وبار المخاطبة اكتفاء عنها بالفتحة والكسرة مثل تعرفن بضم الفاء وتعرفن بكسره في تأكيد تعرفن وتعرفن ونحو ذلك الا انها اي الا ان الخفيفة لا تدخل ما كان الثقيلة فيه بعد الالف اعني التنبيه وجماعة النساء فلا يقال لتعرفن وتعرفن بالتخفيف للزوم التقاء الساكنين على غيره حده ومو على ما سيجي ان يكون الاول مدة والثاني مدغماً كافي دابة وكما في

وكافي لتعرفن بالتشديد واما الخفيفة فلما لم تكن مدغمة كان الالتقاء هناك على غير حده ومو ليس بجائز اصلاً مدغماً على تقدير وجود الالف وقوله واجتماع النونات فيما كان عينه ولامه نونا على تقدير عدم الالف قبلها مثل من يمن وعن يمن اي ظرير فان تشبته وجمع مؤنثه بمنان ويمنن بثلاث نونات فاذا الحق بهما الخفيفة والالف لزم في الاول اجتماع ثلث نونات وفي الثاني اربعها وخلاصة الاستدلال لولحق الخفيفة بالتنبيه وجمع المؤنث فان كان مع الف يلزم التقاء الساكنين على حده وان كانت بدون الف يلزم اجتماع ثلث نونات او اربعها في مثل بمنان ويمنن مع انه يلزم ح الالتباس في التنبيه وكلاهما بيط فكذا اللحق والكوفيون يجوزون اثباتها اي اثبات الخفيفة بعد الالف فيقولون لتعرفن وتعرفن بالتخفيف فمع بعضهم كيونس يشبهها ساكنة بناء على ما ذكرنا من ان الالف فيه ثابتة للحركة من جهة زيادة مدية فكانه لم يلزم التقاء الساكنين او بناء على ان التقاء الساكنين على غير حده مقتصر عنه كافي الوقف كاذكره المولى الجامي وبعضهم يشبهها مكسورة بناء على القانون والقائدة للقررة بينهم انه اذا اريد تحريك الساكن بحرك بالكسر وانما احتاج الى تحريكها نظراً الى لزوم التقاء الساكنين على غير حده في الخفيفة وعدم جواز مدية في غير حالة الوقف كما هو المسمى عند اكثر من الفصل الثاني بيان ما اى هيبة يحصل بسبب التصغير ومو في اللغة عد الشيء صغيراً حقيراً وفي الاصطلاح ان يزداد في الاسم بعد حرفه الثاني اي عقبه ياء ساكن ويضع ما قبله اي ما قبل الياء ويضم الصدر اي فاء الاسم ان لم يكونا كذلك اي ان لم يكن ما قبله مضموماً والصدر مفتوحاً واما ان كانا كذلك ابتداء كافي صرد وزجل فلا حاجة الى التغير بالفتح والضم بل يكفي بزيادة الياء فيقال صريد وزجيل ليدل هذا التغير والاسم بسببه على تحقير معناه اي تحقير معنى الاسم الذي يتوهم كبره وعظمته ان لم يكن الاسم جمعاً ومو الاكثر سواء كانت جهة الحفارة بهمة كصغير العلم واسم الجنس نحو زيد وزجيل في تصغير زيد وزجل فانه لا دليل فيهما على ان التحقير الى اى شئ يرجع الى الذات ام الى الصفة او معلومة كتحقير الصفات المشتقة فان التحقير فيها راجع الى الاوصاف التي يدل عليها الفاظ الصفات نحو



ضوب وب واسود في تصغير ضارب واسود فان معناها ما وضرب حقيب  
 وذو سواد ضعيف وسواء كان ذلك التحقير والتصغير في الجثث كما هو الاصل  
 كجبل وجبل في تصغير جبل وجبل او في المعاني كضرب وفهم في تصغير ضرب  
 وفهم وسواء كان تحقيقا بان يكون للصغر حقيقا وصغيرا في نفس الامر او تنزيلا  
 بان يكون عظيما في نفسه لكن تنزل منزلة الصغير وادعى انه حقير للنهكم وليدل  
 على تقليله اي تقليل معناه الذي يتوهم كثرته ان كان الاسم جمعا او ما في معناه من  
 اسم الجمع كقوم واسم الجنس كتمرة فان المراد من تصغيره تقليل العدد تحقيقا  
 او تنزيلا بان بعد الكثير قليلا لداع فعني عندي غلبة عدد قليل من الغلبة وهي  
 بالكسر والسكون جمع غلام كغلمان فللتصغير فسان ما يدل على التحقير  
 بحسب الذات او الكيف وهو في غير الجمع وما يدل على التحقير بحسب الكم وهو  
 في الجمع وهذا التعريف اولى من تعريف ابن الحاجب بان المصغر هو الذي فيه ليدل  
 على تقليل لفظا ومعنى اما الاول فظا واما الثاني فلان في شمول التقليل للقسم  
 الاول تعافا لان التقليل لدفع احتمال الكثرة ولا يتصور الكثرة في تخويزه ورجل  
 وانما يضم اوله لان المصغر فرع على المكبر ودال عليه كما ان الفعل المبني للمفعول فرع  
 على المبني للفاعل ودال عليه فضم مثله او لكون اللفظ مشاكلة للمعنى لان المخرج به  
 يصغر بانضمام الشفتين وما اكتفوا بضم الاول ليجوز ان يكون المكبر مضموما فلا  
 يحصل الفرق ففتحوا ثانيه لانه اخف من الكسر لئلا يلزم فعل وزادوا ياء لانه قد  
 لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر كما في مثل صرد وخصر لئلا ياء لانه اخف من الواو  
 ولم يزد الالف مع كونها اخف من الياء فرق بين المصغر والجمع والجمع اقل من الم  
 المصغر وانما جعلوها ثالثة لان الحرف الثالث في الفعل المبني للمفعول ينقلب ياء  
 اذا كان حرف لين نحو دعي وقيم فناسب ان يزداد الياء ثالثة لما بينهما من المشاكلة  
 ولانها لو زيدت او لا لا تنبسط بالمضارع في بعض المواضع ولو زيدت ثالثة انقلب  
 واو لانضمام ما قبلها فتعين ان يكون ثالثة اذا لا يمكن ان يكون في الآخر لئلا ينسب  
 بياضا لاضافة فلما تعين ان تكون ثالثة في الثاني فكذا في الباقي وانما كانت ساكنة  
 لئلا ينقلب الفاء ولا ينقص عكس التعريف وموسم لجمع افراد المعروف بخو

بخو قول باما ابلغ غزلان شدة لنا من مؤلبياء بين الضال والسر ومعنى البيت  
 يخو والمراد بخو ما صغر من الفعل فان ما ابلغ تصغير ما ابلغ وسوا فعل التعجب  
 كما احسن زيدا فانه برودة النقص ظاهرا بانه من افراد التصغير مع ان التعريف المذكور  
 لاخذ قيد الاسم فيه غير شامل فاجاب بانه لا ينقص به لانه بالحقيقة تصغير الاسم  
 وان جرى في الظاهر على الفعل فدخل في التعريف فلا ينقص وبين ذلك بقوله ومعنى  
 التصغير راجع بمعنى ان التصغير وان جرى في اللفظ على الفعل لكنه ليس بتصغير  
 في المعنى لانه توصيف بالصغر والفعل لا يصح ان يوصف بل هو في المعنى راجع الى ما  
 وصف بالملاحظة اي الحسن واللطافة وهو المنجيب عنه اعني الغزلان لكن لا باعتبار  
 ذاته من حيث انه موصوف بالملاحظة فهو بالحقيقة تصغير للصفة الاستفادة  
 من تعلق الفعل بالمفعول اعني المبلغ فلذا قال كانه قال ما يحيات عجيبة جمع مبلغ  
 بضم الميم وفتح اللام وتشديد الياء مصغر مبلغ ككريم فالمبلغ مستفاد من تعلق  
 المفعولية والتصغير والتوصيف بالعجيبة مستفاد ان من تصغير فعل التعجب  
 ظاهرا ولاجل ان التحقير ههنا باعتبار الوصف لم يجر في اللفظ على الاسم  
 المتعجب منه كالغزلان في البيت وزيد فيما احسن زيدا فانه لو اجرى عليه وقيل  
 ما ابلغ غزينا او ما احسن زبيدا لم يعلم ان تصغيرهما من جهة الملاحظة والحسن  
 ام من جهة اخرى فصغر الفعل على مبلغ واجبر تصغير الشفقة والتلطف  
 لبيان ان تصغيرهما راجع الى صفة الملاحظة والحسن لا الى الذات ولا الى سائر  
 الصفات فكانت قلت مبلغ وحسن ومع هذا اي مع ان التصغير في نحو هذا  
 تصغير الاسم بالحقيقة لا يقع التصغير ولو ظاهرا في شيء من الافعال الا في فعل  
 التعجب دون غيره وقع فيه لانه يشبه الاسم من جهة عدم تصرفات الافعال من الصيغ  
 المخصوصة للافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة  
 فيه اي في فعل التعجب كعدمها في الاسم بل تصرفاته باعتبار المفعول تقول ما احسنه  
 ما احسنها ما احسنهم ما احسنتك ما احسنكما ما احسنكم وهكذا في حيث كان  
 مشابها للاسم اجرؤا فيه على التصغير الذي من خواص الاسم قال الفاضل الرضي  
 عن الكوفيين فعل التعجب اسم فتصغيره قياسي وعند البصريين موفعل كاتقدم



في باب في شرح الكافية وانما جرام عليه تجرده عن معنى الحدوث والزمان الذين  
 هما من خواص الافعال ومشابهة معنى لما فعل التفضيل ومن ثم يبينان من اصل  
 واحد فصار افعال التعجب كانه اسم فيه معنى الصفة كاسود واحمر والصفة  
 كاذكرنا اذا صغرت فالتصغير راجع الى ذلك الوصف المضمون لا الى الموصوف  
 فالتصغير في نحو ما احبته راجع الى المحسن وهو تصغير التلطف والشفقة  
 كما في بنى واخى كانه قلت موحين وقول باما اميل غزلانا اي من مبلحات  
 ولما كان افعال التعجب فعلا على الصحيح لم يمنع تصغيره عن العمل كما يمنع في نحو  
 ضويرب زيدا وانهم منعوا عطف على قوله لانه يشبه وتعليل لعدم جريان  
 التصغير في سائر الافعال كان المعطوف عليه تعليل لجريانه في فعل التعجب  
 من تصغير الاسماء التي هي بمنزلة الافعال اعني الصفات العاملة كاسم الفاعل  
 والمفعول والصفة المشبهة بمعنى انها يجوزوا تصغيرها حين كانت عاملة  
 فلم يجوزوا نحو ضويرب زيدا بتصغير الضارب العامل في زيد وذلك لان الاسم  
 اذا صغر صار موصوفا بالصغر فيكون معنى ضويرب ضارب صغير والاسماء  
 العاملة عمل الفعل اذا وصفت بشئ انزلت عن العمل فلا تقول زيد ضارب  
 عظيم عمرو العبد ما بسبب الانصاف عن مشابهة الافعال التي لا توصف  
 بشئ واما المصدر فلا ينزل عن العمل لقوة معنى الفعل فيه فيقال اعجبت ضيربك  
 زيدا وقبل انما لم يصغر الاسم العامل لغلبة شبه الفعل عليه فكما لا يصغر الفعل  
 لا يصغر شبهه وبالحلة اذا منعوا عن تصغير الاسماء المذكورة فاطنك بالافعال  
 اي بمنعهم التصغير في الافعال وما استفهام انكار ونفي الظن كناية عن ثبوت القطع  
 اي منعهم فيما قلعي ثابت بالطريق الاولى ولما كان في معنى البيت نوع خفا قصد  
 ايضا فقال الغزلان بكسر الغين المجمع الغزال بغوه وسوولد الظبي ويقال  
 شذن الغزال بالتخفيف على وزن نصر اي قوى وطلع اي ظهر قرنه واستغنى  
 عن امه والقرن عظم ظاهر بنيت في راس الحيوان والمذكور في البيت اعني شذن  
 بنشد بنون جمع مؤنثه اي مؤنث شذن بالتخفيف وهولاء بكسر اللام  
 ونشد بنون جمع مؤنثه اي مؤنث شذن بالتخفيف وهولاء بكسر اللام  
 ونشد بنون جمع مؤنثه اي مؤنث شذن بالتخفيف وهولاء بكسر اللام

هذا التصغير والضال بخفف اللام والسر بضم الميم شجران وباقى باما اميل  
 حرف نداء والنادى محذوف اي باقوم وشذن صفة غزلانا وقوله لنا من هولاء  
 اي حصل لنا بعض هؤلاء الغزلان الصغار جملة وصفية او حالية او استئنافية و  
 يجوز ان يتعلق الجاران بشذن ويكون مؤلواء عبارة عن امهات الغزلان اي شذن  
 واستغنى لاجلنا عن امهاتنا بين الضال والسر فتدبر واوزان التصغير ثلثة  
 فاعل وفعيل وفعيليل لانه ان كان ثلثا كان على فاعل وان كان رباعيا كان على فاعيل  
 وان كان خماسيا كان على فاعيليل كما سيجي التفصيل وماردنا منا وفي التكسير الذي  
 سيجي ايضا بالوزن مجرد عدد الحروف كان يكون اربعة في الاول وخمسة في الثاني  
 وستة في الثالث وترتيب الحركات والسكنات المبينة مثل كون الحرف الاول مضموما  
 والثاني مفتوحا ياء ساكنا وان يكون الرابع ان وجد مكسورا مع ياء مده بعدله او  
 بدونه ليناسب بناء التصغير لا القاعدة المذكورة للوزن في العقد الثاني من اعتبار اصالة الحروف  
 وزبادتها بان يعتبر ياء اصول الموزون في الوزن الفاء والعين واللام الاول  
 بالاول والثاني بالثاني والثالث بالثالث ويكرر اللام ان زاد الاصول على الثلثة ويوزن  
 الزوائد بعينها كما سبق تفصيله فلذلك دخل مكيرم في فاعيل ولو اعتبر الاصول  
 والزيادة لاحتج الى ذكر في الجميع فيؤدي الى تكرار الابنية ابنية كثيرة في التصغير اذ  
 يلزم ح ان يقال في مثل جعفر ومكرم وعند انها تصغر على فاعيل ومفعيل وفعيل  
 وهكذا بخلاف ما لم يعتبر ذلك فانه يدخل هذه الثلثة مثلا في فاعيل ولذلك كرر بعضهم  
 كابن الحاجب في الوزنين الاخيرين العين دون اللام فقال فاعيل وفعيليل وان كان  
 على خلاف العادة في التكرار ابتدانا بان المراد ليس وزن الرباعي المجرد عن الزوائد لانه يكرر  
 اللام في ذلك الوزن كما عرفت وانما المراد مجرد العدة وترتيب الحركات والسكنات  
 المعينة واما من كرر اللام فيها كالمصر فقطر الى ما هو العادة من انه اذا مثل ما زاده  
 على الثلثة كرر اللام دون العين الا الياء فانه مرعى اي لا يعتبر الاصاله والزيادة  
 في حروف الاوزان الا الياء منها فان زيادته مرعية في الوزن فلا بد في ان يكون كلمة  
 على وزن من اوزان التصغير ان يكون ثلثا ياء زائدة ساكنة اذ لا يقال مدحرج  
 مثلا على وزن التصغير اي لولم يكن كذلك يصح ان يقال مدحرج على وزن التصغير



ضرورة انه كفعيل في عدد الحروف وترتيب الحركات والسكنات وليس  
 كذلك واما اذا اعتبر الباء فلا يخلوه عنه ففعيل من الاوزان الثلاثة لما اى وزن  
 التصغير اسم مومبنى على ثلثة احرف كيف كانت الحروف اى سواء كانت  
 على هيئة فتح الاول وسكون الثانى او على غيرها وسواء كانت كلها اصلية  
 او بعضها من الزوائد حال كونها ملفوظة كلها كافي الجح او محذوفة بعضها سواء  
 كان المحذوف الفاء كعدة او العين كذا واللام كدم فان الكلمة اذا كانت على ثلثة  
 احرف فزيادة باء التصغير يكون على فعيلا اما اذا كانت ملفوظة كلها ففظ  
 واما اذا كان بعضها محذوفا فيكون ذلك بردها اى رد المحذوفة في التصغير  
 نحو جحير في تصغير جحير بسكون الجيم مع الحركات الثلثة للحاء او يفتحها فهو  
 بفتحين معروف وبسكون الجيم مع فتح الحاء المنع عن التصرف ومع الضم الدفع  
 ومع الكسر الحرام ففي اى حال موعلى ثلثة حروف اصلية ملفوظة كلها فتصغيره  
 جحير ونحو مبيت في تصغير مبيت بالتخفيف بمعنى البيت بالتشديد والباء فيه  
 زائد لان اصله مبيت على فاعل من الموت فابدل الواو بباء لاجتماعه مع ياء سكن  
 قبله ثم حذف للتخفيف ولم يرد في التصغير لانه يمكن ان يجعل لفظه مع الباء الزائدة  
 فيه على وزن فاعل وبني ودى ومنيد ووعيدة في تصغير ابن ماحذف منه  
 حرف وزيدت في اوله همزة وصل فان اصله بنوحذف الواو من اخره وعوضت  
 همزة الوصل في اوله فاذا اصغر اعيدت الواو والمحذوفة فيقال بنى اصله بنو فانقلب  
 الواو بياء وادغم باء التصغير فيه وانما اعيدت وان كانت همزة الوصل عوضا عنها  
 لانها لا يتم بناء التصغير بها لانها غير لازم لعدم ثبوتها في حال الدرج فلما اعتد بها  
 في بناء التصغير وسقطت في الدرج لم يبق بناء التصغير وان لم تسقط لم يثبت  
 عن حقيقتها لانها هى التى تسقط في الدرج وسيجيئ لذلك وجه اخر ودم قبل  
 اصله دموي ففتحين وقال سيبويه اصله دمي بسكون العين لانه يجمع على دماء  
 ودمى ولو كان مفتوح العين لا يجمع كذلك وقال المبرد اصله دمي بفتحين وباء  
 لانهم يقولون في تشبيهه دميان وسيجيئ الكل وعلى كل حال حذف اللام منه حذفاً  
 شاذاً ثم رد في التصغير ففعل دمي على ان يكون الباء الثانية اصلية او مبدلة من الواو

٩٠  
 من الواو ومذاصله منذ بمعنى اول للمدة نقول ما رايته منذ يوم الجمعة اى اول  
 زمان عدم رؤيته يوم الجمعة او بمعنى المدة نحو ما رايته منذ يومان اى جميع زمان  
 عدم رؤيته يومان لازائد ولا ناقص حذف النون الذى موعينه على خلافاً للقياس  
 ثم رد في التصغير ففعل منذ ثم ان تصغيره على تقدير كونه اسماً واما ان كان  
 حرف جر فلا اذ الحرف لا يصغر وعدة اصلها وعد حذف منه الواو تبعاً لمضارع  
 اعنى بعد ثم كسر العين وعوضت الناء عن الواو ثم رد المحذوف في تصغيرها وقيل  
 وعيدة وانما لم يعتبر وانما التانيث في بناء التصغير حتى لا يحتاج الى رد الواو  
 لان اصل تاء التانيث ان يكون كلمة مضمومة الى كلمة اخرى فيكون بمنزلة  
 كرب من معدى كرب من حيث دوران الاعراب عليها ومن حيث انفتاح ما  
 قبلها كافي المركب فلا يجعل التاء بمنزلة اللام حتى يحصل بسببها بناء التصغير  
 وفعيل لما مومبنى على اربعة احرف كذلك اى كيف كانت الحروف ملفوظة كلها  
 او محذوفة بعضها بردها في التصغير كدريهم ومسلم في تصغير درهم مما كان  
 جميع حروفه اصلية ومسلم مما كان بعضها كالصدر زائداً ولما موعلى ازيد من  
 الاربعة سواء كانت جميعها اصولاً او بعضها زائداً لكن ذلك بعد حذف الزائد  
 على الاربعة سواء كان الزائد واحداً واكثر فانه قبل الحذف لا يمكن تصغيره  
 على فعيلا وسوظاهر وهذا القسم اى تصغير ما موعلى ازيد من الاربعة  
 بحذف الزائد لا يقع الا نادراً لكونه مبني على تكلف الحذف فان وقع على وجه الزائدة  
 وكان حروف الكلمة كلها اصولاً بان كانت خماسية كافي فرطب بمعنى الشئ  
 وجحير شر بمعنى العجوز الكبيرة كاتقدم فينبغي ان يحذف الحرف الاخير مطلقاً  
 في تصغيره فيقال في تصغيره قاربطع وجحير بحذف الباء من الاول والثين من الثلثة  
 قال سيبويه في تعليقه لانه اى الاسم لا يزال اى يكون دائماً في سهولة وخفة من  
 حيث النطق به حتى يبلغ اى الى ان يبلغ الحرف الخامس ثم يرتدع اى يرجع في السهولة  
 اى لا يبقى سهولة وشرع في العسرة والثقل فانما حذف الحرف الذى ارتدع ولم  
 يبق السهولة عنده وسواء الخامس لان الحذف لدفع الثقل فهو بما يحصل عنده الثقل  
 اولى مع ان الاخير لكونه محل التغير بالحذف اخرى وبعضهم يحذف الجيم من جحير شر



لانه من حروف الزيادة اعني اليوم تنسأه وان لم يكن منازوا لئلا الكلمة بل من اصولها ويحذف الطاء من قرطعب لانه شبيه في المخرج بالطاء الذي هو منها اي من حروف الزيادة لما عرفت ان مخرجها طرف اللسان الى اصول الثنتين فلما كانت حروف الزيادة وقعت فيما وقعت كثير ما زوائد والزائد ما يحذف اولى كايحي كان الانسب ان يكون المحذوف من الخاسي ما هو منها او شبهه وان كان من الاصول فنقول جبر شش وقريب يحذف الميم من الاول والطاء من الثاني فعند هذا البعض الاولى حذف ما هو من الزوائد او شبهه انما وجد وقال السيرافي والاندلسي انما يحذف ذلك الحرف اذا كان في الطرف او قريبا منه فيقال في سفيرجل وفردق وسفيرج وفريق فان الدال يشابه التاء لكونه من مخرج التاء اما اذ لم يكن في الطرف ولا قريبا منه فلا يحذف فلا يقال في جمر شش جبر شش يحذف الميم لانه بعيد من الطرف الذي هو محل التغير هذا وقال الاخفش سمعت عن بعضهم يقول سفيرجل بكسر الميم من غير حذف شيء منه وان كان في الكلمة التي كانت على زيد من اربعة زيادة على الحروف المعينة في بنائها الاصل سواء كانت الزيادة واحدة او اكثر فينبغي ان يراعى الترتيب بين الحروف في الحذف الذي يقتضيه التصغير سواء كان على فاعيل او على فاعيليل وسواء اقتضى حذف واحد او اكثر بان يحذف ما هو الاولى بالحذف ويبقى ما هو الاخرى بالابقاء كما تعرف فلا يحذف الاصل وان كان اخرها مناسبا للتغير بل الزائد انما كان لكونه عارضا في معرض الزوال فيقال في تصغير مدرج الذي ميم زائد وهو مدرج يحذف ميم وان كان صدرا لا مدح يحذف جيم الاصل وان كان اخره ولا الزائد المفيد مع غير المفيد يعني اذا اجتمع زيادتان واقتضى التصغير حذف احدهما مفيدة لمعنى مقصود والاخرى غير مفيدة لا يجوز حذف المفيدة بل يجب ان تثبت هي وتحذف غير المفيدة لان ما لا فائدة فيه البق بالحذف وما فيه فائدة اولى بالاثبات فيقال في تصغير مضارب اسم الة وكل من الالف والميم فيه زائد مضرب يحذف الة الزائد واثبات ميم لا يترتب بشد البداء يحذف ميم وابقاء الة لانه ابقى الة الا انه انقلب ياء وادغم ياء التصغير فيه وذلك لان الميم يفيد الالية التي هي

91  
التي هي المعنى المقصود دون الالف اذ وجوده وعدمه في ذلك على سواء الا ترى انه لا تحصل افادة الالية بدون الميم اصلا واما بدون الالف فقد تحصل كما مر من مثل مقص ومكنته مذا على تقدير ان يصغر مضارب على فاعيل والافهم يصغرون مثل مفتاح على مفتيح على فاعيليل من غير حذف شيء منه وانما قيده بكونه اسم الة اذ على تقدير كونه من اوزان مبالغة اسم الفاعل كانت الزيادة ثان على السوطة ولا المفيدة فائدة عائدة الى نوع الكلمة مع المفيد فائدة عائدة الى جنسها يعني اذا كان كل من الزائدين مفيد الفائدة لكن كانت فائدة احدهما عائدة الى نوع الكلمة بمعنى انها انما توجد في نوع خاص منها دون سائر الانواع وفائدة الاخر عائدة الى جنسها اي توجد في اي نوع من انواعها فانما يحذف الثاني دون الاول لان فائدة الاول خاصة والخاص بالاعتناء اولى فيقال في تصغير منطلق الذي ميم ونون زائدان مفيدان مطبق يحذف نونه وابقاء ميم لا تطبق يحذف ميم وابقاء نونه لان فائدة النون وهي الدلالة على المطاوعة تعود الى امثلة الباب راسا اي جميعا بمعنى ان اي مثال وصيغة من امثلة باب الانفعال المشتمل على نون المطاوعة سواء كان ماضيا او مضارعا واسم فاعل او مفعول او غيرهما نحو انطلق وينطلق ومنطلق وانطلاق فهو يدل على معنى المطاوعة فهو فائدة عائدة الى الجنس وفائدة الميم وهي الدلالة على معنى اسم الفاعل اعني من قام به الفعل كتحضر بعضها كصنع اسم الفاعل مثل منطلق ومنطلقان ومنطلقون دون غيره كانه انطلق وانطلق فهو فائدة عائدة الى النوع فلذا يحذف النون دون الميم ولان الميم زيادة في الاول والاخرى بالابقاء اولى ولانها الزم من النون لاطراف زيادتها في جميع اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي المجرد بخلاف النون ولانها طارية على النون والحكم للطاري ومكذا في مثل مضارب ومقدم ومكتسب ونحوها ولا ما يودي حذفه الى اثبات ما لا نظير له مع لا يودي حذفه اليه يعني اذا كان احد الزائدين المتساويين من جهة الافادة يودي حذفه الى اثبات وزن لا نظير له والاخر لا يودي حذفه اليه فلا يحذف الاول بل الثاني اذ لم يحز اثبات بناء مرفوض بهم فيقال في تصغير استفراض الذي سببه وتاؤه زائدان متساويان في الافادة واقتضى تصغيره



على فاعيل حذف واحد منهما بعد حذف الهزة تقير يض كذف السين  
وابقاء التاء لاسقير يض كذف التاء وابقاء السين لوجود تقيعيل مصغر  
تفعيل او تفعال كتحقيق دون سقيعيل يعني ان حذف السين يؤدي  
الى ان يكون التصغير تقيعيلا بناء زائدة في الصدر وسو موجود في كلامهم  
كافي مصغر تفعيل وتفعال مثل تحقيق في تصغير تحوير او تحفاف بمعنى  
جعل الشيء جافا وياسا وحذف التاء يؤدي الى ان يكون التصغير سقيعيلا  
سين زائدة في الصدر وسو ليس بموجود في ابنتهم فلذا يصغر الاستقراض  
بكذف السين دون التاء فاذا انتفى اي ما ذكرنا من ترجيح حذف بعض الحروف  
على حذف الاخر اذا وجدت جهة مرجحة من الجهات المذكورة فاذا انتفى هذه الجهات  
وكان الحرفان متساويين في الاثبات والحذف فالحيرة اي الاختيار مفوض اليك  
تحذف ايهما شئت بمجرد ارادة تلك ففي قلنوة التي كان النون والواو فيه زائدين  
ولا مزيد لاحد منهما على الاخر لكونهما متساويين في عدم افادة معنى معين وفي  
عدم تادية حذف شيء منهما الى اثبات ما لا نظير له لانه على تقدير حذف النون  
يكون تصغيرها قليبسية على فاعلي وعلى حذف الواو يكون قليبسة على  
فوعيل وكلاهما موجودان كالجبطل والجبيط في تصغير جبطل ومصغر البطن  
والالف والنون فيه للالحاق بسفرجل فح ان شئت قلت في تصغير قليبسة  
بكذف الواو وابقاء النون وان شئت قلت قليبسية بكذف النون وابقاء  
الواو الا انه قلب ياء لوقوع طرفا بعد الكسرة وما نقلنا من سببوه من ان  
الاولى بالحذف في الخامسى هو الحرف الخامس لحصول الثقل عنده بمابرجج الاول  
اعني قليبسة بكذف الواو وانما قال ربما اذ يجوز ان يكون المنقول مختصا با  
الحروف لاصول مع ان تمامه في نفسه منظورية وفاعيل وزن لما هو على خمسة  
احرف مطلقا رابعها مدة سواء كانت المدة الفا واوا ويا وسواء كان سائر  
الحروف اصلية كلها او زائدا بعضها فان تلك المدة تقلب ياء في التصغير لوقوعها  
بعد كسرة كدبير وعصيفر وفيه يدل في تصغير دينار فيما كانت المدة الفا  
وعصفور فيما كانت واوا وقنديل فيما كانت ياء ففي التصغير ابقى ياء الثالث

الثالث على حاله وابدل الف الاول واوا والثاني ياء ولما اي فاعيل وزنا ايضا  
لما حذف منه شيء من الحروف اصيل او زائد واحدا او اكثر مما سبق من مثل  
جهرش ومدحرج ومنطلق ونحوها مما اشتمل على ازبد من اربعة وقد حذف  
منه للتصغير واحدا او اكثر فانها قد تصغر على فاعيل وان لم يكن رابعها مدة  
فعوضا لما حذف منه بالمدة التي هي الياء الاخير فاعيل جبر النقصان الكلمة  
بالحذف فان التعويض بها يخل بناء التصغير بخلاف ما حذف منه فانه يخل به كما  
يقال في تصغير جهرش جهير وفي منطلق مطيلق بكذف السين من الاول  
والنون من الثاني والتعويض عنهما بالياء المدة وكدهيرج وضريب في مدحرج  
ومضرب لكن هذا التعويض اذا لم يكن ما قبل الاخر مدة كافي هذه الامثلة فهي  
تصغر على فاعيل وعلى فاعيل واما اذا كان ما قبل مدة فلا يجوز التعويض لاشتغال  
محل بمثل والحرجم بالتعويض عن ابنة التصغير اذ لا يحذف تلك المدة في التصغير  
اصلا بل تقلب ياء مدة ان لم تكن اياها فلا يعوض المدة في تصغير احرخام واستقر  
وانما ابقا حريجيم وتقير يض بمدة واحدة وتلخيص الكلام ان الاسم ان كان  
ثلاثيا يصغر على فاعيل لا غير كرجيل في رجل وان كان رباعيا يصغر على فاعيل لا غير  
كدرهم في درهم فلا حذف في هذين القسمين اصلا وان كان خماسيا فان كان  
ما قبل اخره مدة يصغر على فاعيل فقط من غير حذف فيه ايضا كدبير في دينار  
وان لم يكن ما قبل اخره مدة فيحتاج الى حذف واحد من حروفه على حسب ما يقتضيه  
المرجح كما عرفت فقد يصغر على فاعيل كجبر ومطيلق في جهرش ومنطلق وقد يصغر  
على فاعيل تعويضا لما حذف بالمدة كجهير ومطيلق وان كان سداسيا  
فيحتاج الى حذف حرفين منه حسب ما يقتضيه المخرج فان كان ما قبل اخره مدة  
فيصغر على فاعيل لا غير كقير يض وحريجيم في استقرض وحرخام وان لم يكن  
ما قبله مدة فقد يصغر على فاعيل كقير يض وحريجيم في استقرض ومخرنم وقد يصغر  
على فاعيل تعويض المدة عن المحذوف بمقير يض وحريجيم فهما فاعيل مختص بالثلاثي  
وفاعيل يجري فيما عدا الثلاثي وفاعيل يجري في الخامس والسادس خاصة  
ولا اعتداد في هذه الاصول والقواعد ببناء الثابت ويار النسبة ولا بزيادة



التنبيه من النون المكسور والالف او الياء ولا يزياد جمع السلامة جمع المذكر  
 والمؤنث وسنذكرها من مثل مسلمون ومسلمات من النون المفتوح والواو  
 والياء في الاول والالف والتاء في الثاني وانما الاعتداد والاعتبار في ذلك بالحقة  
 هذه الامور فان كان ما لحقه على ثلثة احرف فصير على فاعيل وان كان على اربعة  
 فعلى فاعيل وان كان على غيرهما فعلى فاعيل او فاعيل واما هذه اللواحق فهي خارجة  
 عن الاوزان تلحق بها بعد تمامها فتعد طلحة على شخص مثلما لحقه تاء التانيث بعد  
 الثلثة مما هو مبني على ثلثة احرف لعدم الاعتداد بالتاء وتصغر على طلحة على  
 فاعلة كضرب على طريب وسعادة اسم امرأة مما لحقه التاء بعد الاربعة مما هو مبني  
 على اربعة احرف لما مر وتصغر على سبعة بتشديد الياء على فاعلة كدرهم على درهم  
 ولهذا اخرج التاء عن الوزن لم يكسر حارطلحة لانه يكون ثلثا فيكون من قبيل  
 فاعيل لا فاعيل فكما ان اللام في فاعيل غير متعين للكسر بل هو معرب بحسب العوامل  
 فكذا الحاء لم يتعين للكسر بل يتعين للفتح لاقتضائه تاء التانيث لانفتاح ما قبله حتى  
 لو لم يكن التاء لكان معربا بحسب العوامل ايضا ولو اعتبر التاء لكان على فاعيل فيلزم  
 كسر الحاء كاللام الاول من فاعيل وكذا الكلام في بصرى وجعفرى في اسم النسب  
 الاول ثلثي والثاني رباعي ومسلمان في التنبيه ومسلمون في جمع المذكر السالم  
 ومسلمات في جمع المؤنث السالم بمعنى بعد بصرى ثلثا وجعفرى رباعيا لعدم  
 الاعتداد بيار النسبة وكذا بعد الثلثة الاخيرة رباعية لعدم الاعتبار بلواحق التنبيه  
 والجموع فتصغر الاول على بصيرى على فاعيل لكن بالحاق ياء النسبة والثاني  
 على جعفرى على فاعيل لكن بالحاق الياء ايضا ومسلمان ومسلمون ومسلمات  
 على فاعيل ايضا لكن بالحاق الالف والنون والواو والنون والالف والتاء و  
 بالجملة كما ان تلك اللواحق خارجة عن المكبرات لاحقة بها بعد تمام بنيتها فكذا في  
 المصغرات وان كان الاسم مؤنثا سماعيا وموالذي لم يكن في لفظه علامة  
 التانيث لكن سمع من العرب استعماله مؤنثا ان كان ثلثا عند التصغير  
 يظهر التاء في تصغيره كشمسة في تصغير شمس وعينية واذنية في تصغير  
 عين واذن وذلك لان المصغر بمنزلة الموصوف مع صفة الا ترى انك اذا قلت

اذا قلت رجيل فكانت قلت رجل حقير والصفات للاسماء المؤنثة التي  
 قدر فيها التاء لا تجي الا بالتاء نحو شميس طالعة بالحاق التاء باخر الصفة فكذلك  
 يقال شمسة بالحاقه باخر المصغر الذي هو كاخر الصفة في الثلثي الذي موافق  
 الابنية وانما قلنا عند التصغير ليشمل ما كان ثلثا ثانيا عند التكبير والتصغير كالامثلة  
 السابقة وما كان رباعيا في التكبير وصار ثلثا في التصغير بسبب حذف فيه فان  
 التاء تزداد فيه ايضا نحو سمية في تصغير سمار فانها اذا صغرت اجتمعت ثلث  
 ياءات فيحذف الاخيرة نسبة فعدت الى الثلثي كاسيحي وعربيس مصغر عرب  
 بكسر العين امرأة الرجل وعربيس مصغر عرب وهي التي استوطنت المدن  
 والقرى العربية والواحد عربي شاذان لان العرس والعرب مؤنثان سماعيا  
 ثلثيان فكان القياس ان يظهر التاء في تصغيرها ويقال عربية وعربية مع  
 انه لم يظهر فكانا شاذين وان كان فوق لاي وان كان المؤنث السماعي فوق  
 الثلثي رباعيا او خماسيا لا يظهر التاء في تصغيره فيقال في تصغير عقيب التي  
 هي مؤنث سماعي عقيب على فاعيل بدون التاء لان التاء وان كانت كلمة بركا  
 الا انها كحرف الكلمة المتصلة بها والحرف الاصل يحدف في التصغير اذا كان حاء  
 خامسا فلا يظهر التاء في الرباعي لانها لو عادت لكانت خامسة فيجب ان  
 يحدف مع ان ما فوق الثلثي ثقل بناءه اولى بان يحدف فيه مثل التاء فلما تراءى  
 التاء جعل الحرف الرابع قائما مقامها لان التاء في الاكثر انما تقع رابعة لثالثة  
 وقد بدية وربية بتشديد الياء مصغرا قدام ووراء مرموزا للام من وارات  
 بكذا اي سارت به وبما كائنين من الظروف تقول قعدت قدامة اي امامه و  
 ورائه اي خلفه او امامه ايضا فهي من الاضداد مؤنثان سماعيان خبرهما  
 وقوله شاذان خبر قوله وقد بدية وربية لانها مؤنثان سماعيان فوق الثلثي  
 الاول خماسي والثاني رباعي فكان القياس ان لا يظهر التاء في تصغيرهما مع انه  
 ظهر فقيل قد بدية على فاعيل وربية على فاعيل بالحاق التاء فيها قال السيرافي  
 انما لحقه التاء لانها طرفان لا يخبر عنهما ولا بوصفان ولا بوصفهما حتى يتبين  
 بشئ من ذلك تانيثهما فاظهر التاء في تصغيرهما تنبيها على تانيثهما وانما قلنا في وراء



مهموز اللام لان واد لو كان ناقصا من وريت الحجة ثوبية اذا سترته واظهرت  
 غيره كان اثبات التاء في تصغيره على القياس لانه صار ثانيا عند التصغير نحو وريته  
 بحذف الياء الثالثة كاحذف في سبعة في تصغير سماء وللزوم الحركة تالي المصغر  
 اي ولاجل لزوم الحركة للحرف الثاني من المصغر وعدم جواز كونه ساكنا لاثبات و  
 لابقاء فيه اي في المصغر لهزمة الوصل التي كانت قبل التصغير لان هزمة الوصل يجب  
 ان يكون ما بعدها ساكن فلو ثبتت في التصغير يلزم ان يكون تالي المصغر ساكنا  
 ولزوم الحركة له ينافي ذلك كانه ثبت لمن اراد ثانيا في تصغيره لان هزمة الوصل  
 فلو ثبتت تلك الهزمة لغير ايمن مع انه لم يقل كذلك بل قيل بنبينا بحذف الهزمة و  
 رد الاخر المحذوف كامر وفول من قال في تعليل عدم ثبات الهزمة ولتحرك اوله اي  
 اول المصغر لاثبات لهزمة الوصل معه اي مع المصغر بل بحذف فيه تلك الهزمة في نظر  
 اما اول فلان تحرك الاول في المصغر لا ينافي ثبات هزمة الوصل فيه لان اللان منه  
 تحرك هزمة الوصل ولا فساد فيه بل هي كذلك وانما الثاني لثباتها تحرك الثاني  
 لما عرفت واما ثانيا فعلى تقدير ان يكون المراد تحرك اول حرف بعد الهزمة وسوال الثاني  
 من المصغر فاما ثانيا في ثبات الهزمة فيه لزوم تحرك الثاني لا تحرك مطلقا لجواز ان يكون  
 حركة زائلة في وقت فيثبت الهزمة وثابتة في وقت اخر فيحذف الهزمة بخلاف ما  
 اذا كانت الحركة لازمة للثاني اذ لا يجوز زوالها حتى ثبتت الهزمة ولهذا ايضا اي  
 وللزوم الحركة تالي المصغر كاثبات فيه لهزمة الوصل لاثبات للالف ثانيا اي  
 حال كونه حرفا ثانيا من الاسم الذي يراد تصغيره فيه اي في المصغر بمعنى ان الالف  
 اذا وقع تالي للاسم فعند التصغير لا يبقى ذلك الالف لانه يلزمه السكون وهو  
 ينافي لزوم الحركة للثاني بل ان كان له اي للالف اصل من الواو والياء بردي في التصغير  
 الى اصله الذي هو قابل للتخريك كافي بوب ونبيب مصفري باب وناب في الاول  
 رد الالف الى الواو وفي الثاني الى الياء لان اصل باب بوب واصل ناب نيب بدليل  
 ابواب وانباب والا اي وان لم يكن للالف اصل بان يكون زائلا لغرض يبدل في  
 التصغير واو رعاية للنسبة بينه اي بين الواو وبين ضم الحرف الاول الذي لا بد  
 منه في التصغير وحذرا عن نقل الياء على تقدير ابدال الالف ياء مع ياء التصغير لان نقل

لان نقل اجتماع اليائين بلا ادغام ازيد من نقل اجتماع الواو والياء كافي ضووب  
 مصغر ضارب فان الف ضارب ثان ليس له اصل اصلا فابدل واو في التصغير  
 فقبل ضووب وللزوم سكون ياء التصغير في كل من الاوزان الثلاثة السابقة لاثبات  
 للالف بعده اي بعد ياء التصغير طرفا كان الالف بان يكون المصغر ثانيا او لا يكون  
 طرفا بان يكون فوق الثاني لانه لو ثبت الالف بحال بعد ياء التصغير يلزم التقاء الساكنين  
 بل يبدل الالف ح ياء كعصبة وعصيم في تصغير عصا وعصام ففي الاول وقع الالف  
 طرفا وفي الثاني قريبا منه فانقلبا ياء في التصغير وادغم فيه ياء التصغير وذلك لانه  
 لما اضطر الى تحريكه ولا يمكن تحريكه مادام باقيا على حاله لزم قلبه ياء لانه لو انقلب  
 واو لزم قلب الواو ياء كما يذكر فيكون السمي في قلبها واوا ضابعا ماعدا على تقدير  
 ان يكون الالف منقلبا عن الواو كافي عصا او زائلا كافي عصام وان كان منقلبا  
 عن ياء كافي رحى فلا ابدال بل يرد الى اصله فيقال رحى وكذا الواو يقلب بعد ياء  
 التصغير ياء لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة فقلب ياء وان كان هذا  
 الاجتماع عارضا لان الطرف بالتغير اولى كعربة في تصغير عروة عروة القبط يضم العين  
 خلقة صغيرة عليه يدخل فيها الذر وسو بالضم جسم مدور صغير على القبط اصلها  
 عربوة ابدال الواو ياء لما ذكر وادغم ياء التصغير فيه فالواو في الانقلاب ياء كالف  
 الا انه اي لكن الواو اذا كان غير طرف يجوز ابقاؤه اي انما يجب قلب الواو ياء اذا كان  
 طرفا كالمثال المذكور لكن الطرف والاخر محل التغير واما اذا كان غير طرف فيجوز قلبه  
 ياء ويجوز ابقاؤه على حاله نحو اسود في تصغير اسود بابقاء الواو الذي ليس طرف  
 وان كان لا فصح استبد بقلبه ياء وادغام ياء التصغير فيه فن قال اسود نظر  
 الى عروضا الاجتماع لانه انما حصل بسبب ياء التصغير وهي غير لازمة ومن قال استبد  
 نظر الى مجرد الاجتماع ولو كان عارضا مع ان القريب من الطرف في حكمه هذا على تقدير  
 ان يكون الواو متحركا في المجرى كافي المثال المذكور واما اذا كانت ساكنة فيه فيجب  
 القلب والادغام نحو عجيز في عجوز لان اجتماع الواو والياء وان كان عارضا في غير  
 الطرف الا ان الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة فلم يكن لها قوة تدفع القلب بها  
 عن نفسها واذا ابدال حرف من الكلمة بغيره بسبب فان كان سببا لبدال في المصغر



ايضا موجود البقي الابدال على حال بقاء المعلول عند بقاء العلة كافي تحته و  
 تحته اصلها وختم من الوخامة اي الثقله قلبت الواو تاء على خلاف القياس  
 لضمة فاء وهذه العلة موجودة في المصفر ايضا لوجوب ضم اوله فابقي الابدال  
 بحاله فقل تحته والا اي وان لم يكن سببا لابدال موجود في المصفر راء الحرف  
 الاصل في التصغير ويترك الابدال لزوال المعلول بزوال العلة كوزن في تصغير  
 ميزان اصله موازن لانه من الوزن فابدل الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة  
 ولما لم يوجد هذا السبب في المصفر للزوم الضمة لصدده والفتحة لثانيه رد  
 فيه الاصل الذي هو الواو فقل ميزان على فاعيل بقلب الالف ياء لوقوعه بعد  
 الكسرة وكذا ذكرنا من بوب ونيب في تصغير باب وناب واصلها بوب ونيب  
 ابدل الواو والياء الفالتهحركهما بعد الفتحة فلما زال هذا السبب في المصفر لضمة  
 صدره رد الاصل الذي هو الواو والياء فقل بوب ونيب وهذا ظاهر ولما  
 ورد على هذه القاعدة ان اصل عبيد عود لكونه من العود بمعنى الرجوع قلب  
 واوه ياء لوقوعها ساكنة بعد كسره وهذه العلة غير موجودة في المصفر فينبغي  
 ان يرد الاصل اي الواو فيقال عويد مع انهم يقولون عبيد بابقاء الابدال اجاب  
 بقوله وانما قالوا عبيد في تصغير عبيد مع ان الاصل الواو فرق بينه اي بين مصفر  
 عبيد وبين مصفر عود بمعنى الخشب مطلقا والخشب المعروف لانه عويد فلو  
 قيل في مصفر عبيد كذلك لوقع الالتباس واجاب ابن الحاجب بان ذلك لقولهم  
 اعياد في جمع تكسبه فرق بينه وبين اعياد جمع عود فحملوا تصغيره على تكسبه  
 لانها من واو واحد لان في كل منهما تغير في اللفظ والمعنى ولان التصغير ضد التكبير  
 وفيه انه تطويل للسافة واذا وقع بعد التصغير ياء ان حذف الاخير ان كان  
 طرفا للتخفيف وانما خص الحذف بالآخر لان الثقل حصل عنده ولان الحذف  
 بالآخر الذي هو محل التغير اولى كافي عطى مصفر عطاء اصله عطيا لان اصل  
 عطاء عطا وقلب الواو همزة لوقوعه طرفا بعد الالف فلما زال هذا السبب  
 في التصغير رد الواو وكذا ذكر ثم انقلب ياء لاجتماعه مع ياء والسابق منها كتن  
 فاجتمع ثلث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية الياء المنقلبة عن الالف

عن الالف والثانية الياء المنقلبة عن الواو ثم حذف الاخير فصار عطيا و  
 احى مصفر احوى وموما خالط حضرة بالنصب سواء فاعل خالط وصفه  
 من المحوة وهي لون يخالط الكثرة واصله احيود قلبت الواو والآخره ياء لوقوعها  
 منطرفة بعد كسرة ثم قلبت الواو قبلها ياء لاجتماع الواو والياء والسابق  
 فصار احى فحذف الاخير سببا لاجتماع ثلث ياءات فصار احيا وهذا بخلاف ما  
 اذا كان احدا ما اي احد البائين الاخيرين قبل ياء التصغير كافي حتى مصفر حتى  
 على فاعيل او كن اي اباءات في الوسط كافي اييب على فاعيل باجتماع اربع  
 ياءات مصفر ايوب علم شخص الاولى هي الاولى من المشددة والثانية ياء التصغير  
 والثالثة الثانية من المشددة والرابعة هي المنقلبة عن الواو المدة فانه على هذين  
 التقديرين لا يحذف الياء الاخير اما على التقدير الاول فلانه لو حذف يلزم تغير  
 بناء التصغير لاقتضائه وجود حرف بعد ياء التصغير بخلاف ما سبق فانه لما  
 وقع الياء ان بعد ياء التصغير فلو حذف الاخير لا تنظم بناء التصغير بالباقي واما  
 على تقدير كونها في الوسط فلان الوسط ليس محل التغير ومن قال في اسود  
 اسبور من غير ابدال وادغام كما يقول في تصغير احوى احيو بكسر الواو منونا  
 اصله احيوى كاسبور بابقاء الواو الغير الطرف بحاله ثم اعل في حالتي الرفع و  
 الجر اعلان قاصر فصار احيو واما في حالة النصب فالياء باق على حاله اعلم انه لا  
 خلاف في ان احوى غير منصرف لوزن الفعل والوصفية واما مصفره ففيه اختلاف  
 فبعضهم قال انه احى بقلب الواو ياء وحذف الياء الاخرة نسيبا في جميع الحالات  
 الى الرفع والنصب والجر فسيبويه واكثر النحويين جعلوه غير منصرف ومنعوه  
 من التنوين فيقال جاءني احى ورأيت احى ومررت باحى للوصف ووزن الفعل  
 ايضا لان الهمزة في اوله منبهة على صيغة الكبر فلا اعتبار بحذف اللام ولذا منع صرف  
 بعد وبضع اتفاقا لوجود زائد في صدرهما من الزوائد المطردة زيادتها في اول الفعل  
 وعيسى بن عمر جعله منصرفا ونوته في جميع الحالات فيقول جاءني احى ورأيت  
 احيا ومررت باحى والتنوين عنده للصرف لان صيغة افعل لم تنق بعد حذف  
 الياء الاخرة نسيبا فيكون منصرفا كما ان خيرا وشرا منصرفان مع انهما في



في الاصل اخبروا بشر والجواب ان في نحو احمى ما ينسب على وزن الفعل وسوال الهمزة  
 بخلاف خبر وشرو وقال ابو عمرو احمى بالياء المكسورة مع التنوين في حالتي الرفع  
 والجر واجبي بفتح الياء الثالثة في النصب لان حذف الياء عنده اعلالى ويكون  
 حكم حكم قاض وليس حذف عنده نسيباً فهو عنده في حالة نصبه غير منصرف  
 قطعاً واما في حالتي الرفع والجر فيجوز ان يكون كذلك ويكون التنوين تنوين  
 عوض عن الاعلال وان يكون منصرفاً ويكون التنوين تنوين صرف ومن قاس  
 على اسبوع فقال بعضهم في حالتي الرفع والجر اجبوا بكسر الواو مع التنوين و  
 اجبوا بالياء المفتوحة في حالة النصب فجعله سبباً غير منصرف في جميع  
 الاحوال والتنوين في الرفع والجر عوضاً عن الاعلال لان الياء الاخيرة لا تحذف منه  
 نسباً لفقده علة حذفها نسباً وسى اجتماع ثلث ياءات فيكون صيغة افعال  
 باقية تقديرها لان المحذوف مراد والهمزة منبهة عليه واما يونس فلا يلحق التنوين  
 في حالتي الرفع والجر لانه لا يلحق تنوين عوض الا في نحو جوار مما هو جمع اقصى و  
 لا يلحق المفرد فيقول هذا اجبوى ومرربا جيبوى بياء ساكنة ورايت اجبوى  
 بفتح الياء فكونه غير منصرف عند يونس في جميع الحالات ظ وللتفصيل مقام  
 اخر فاكشف ههنا بهذا القدر وجمع الكثرة وسوال الجمع الذي يطلق على ما فوق  
 العشرة كرجال وضوارب وغللمان لا يصغر حال كونه باقياً على حاله من غير تغيير  
 فيه للزوم وسم الساقى بين الكثرة التي هي مدلول جمع الكثرة وبين التحقير الذي  
 هو مدلول التصغير لانه ربما استفاد من التحقير التقليل وسوينا في التكثير و  
 المتسايفان لا يجتمعان وانما قال وسم الساقى اذ لا يلزم الساقى حقيقة بناء على  
 ان القلة تعرض للكثير ايضاً بان يكون احدهما ذاتية والاخرى اضافية واحدهما  
 بالاضافة الى شئ والاخرى الى اخر كما بين في فن اخر لكن يتوهم الساقى بينهما  
 في بادى الرأي ويكفى هذا في المطالب العربية بل بركة جميع الكثرة في التصغير  
 الى جمع قلة وهو ما يطلق على ما دون العشرة كقلمة واثنان ان كان اى وجد  
 جمع قلة له وسنفرقهما اى جمع الكثرة والقلة وقد اشترنا ههنا فيصغر جمع القلة  
 لان هذا الجمع موضوع للقلة ولا مجال لان يتوهم الساقى بين القلة وبين التصغير

التصغير او يرد جمع الكثرة الى مفردة فيصغر مفردة اولاً ثم يجمع المفرد المصغر  
 جمع السلامة بالواو والنون ان كان مذكراً عاقلاً وبالالف والتاء ان لم يكن  
 كذلك مثلاً يقال في تصغير غلمان بالكسر على فعالان جمع كثره غلام غليمة  
 بر غلمان الى جمع قلة وهو غلمة على فعلة بالكسر ثم يصغر غلمة على غليمة  
 على فعلة او غليمون بتشديد الياء بان يرد الى مفردة وسو غلام فيصغر  
 المفرد على غليم على فعيل ثم يجمع هذا المصغر جمع السلامة بالواو والنون على  
 غليمون وانما يجمع بالواو والنون مع انه لا يجوز ذلك في مكبره اعنى غلاماً  
 لكونه اسماً غير علم لان المصغر كالصفة فلا يشترط العلمية في جمعه بالواو و  
 النون ويقال في تصغير جدران بالضم والسكون جمع كثره جدار او جدر  
 بمعناه جديرات بتشديد الياء او تخفيفه بان يرد الى مفردة كالجدار فيصغر  
 سو على جدير ثم يجمع جمع السلامة بالالف والتاء على جديرات هذا اذا كان له  
 جمع قلة واذا لم يكن تعين الرد الى المفرد وتصغيره ثم يجمع جمع السلامة كما تقول  
 في شعراء ومساجد شعرون ومسجديات لا يقال لو صغر جمع الكثرة باحد  
 الوجهين بقوت معنى الكثرة لانا نقول صيغة القلة ههنا مستعانة للكثرة او  
 نقول لا باس بقوت ذلك لما مر ان تصغير الجمع للدلالة على قلة ما يتوهم كثرته  
 وقد اشترنا الى جواب اخر انفا فتفطن وقد تنبهت مما ذكر ان جمع القلة لا يجب  
 ان يرد في التصغير الى شئ اخر بل يجوز ان يصغر على لفظه كما يقال في غلمة  
 واكلب واجمال غليمة واكليب واجمال وان يرد الى المفرد ثم يجمع جمع السلامة  
 كما يقال غليمون وكليبات وجملات لكن بشكل ما ذكره بمثل سكارى جمع سكران  
 وجر جمع احمر فانه ليس له جمع قلة ولا يجمع مفردة بالواو والنون ولا بالالف والتاء  
 فيجب ان يستثنى ما ذكره ويمكن ان يجاب بان قوله ثم يجمع جمع السلامة محمول  
 على ما يجوز جمع جمع السلامة وعدم جواز هذا الجمع في مثل سكران واحمر مشهور  
 ولا بشكل يجمع الكثرة الذي ليس له واحد مستعمل في الاحكام نحو عباديد وسو  
 فرق من الناس ذاهبون من كل وجه لانه قال سببويه ترده الى ما يجوز واحده  
 فباديد اما جمع فعول او فعيل او فعالا واما ما كان فتصغيره عبيد يد وجمع



بالواو والنون على عبيد يدون وبالالف والنون على عبيد يدات واما اسما  
 المجموع وقد عرفت الفرق بينها وبين المجموع سواء كانت في حكم جمع الكثرة  
 مطلقا في ان لا يطلق حقيقة الاعلى ما فوق العشرة كناسم لجماعة  
 الانسان وقوم لجماعة الرجال اذا كانوا اكثر من العشرة او في حكم جمع القلة  
 من وجه بان يطلق على مادون العشرة ايضا كرهط فانه يطلق على مادون  
 العشرة من الرجال فمن هذه الجهة كان في حكم جمع القلة وان كان من جهة اطلاق  
 على ما فوق العشرة في حكم جمع الكثرة قال في المختار رهط الرجل قومه وقبيلة  
 والرهط مادون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة فانها كالمفردات من  
 جهة اللفظ وان كانت كالمجموع من حيث المعنى تصغر خبر بعد خبر لان مثلها  
 اي تصغر اسما المجموع مثل تصغير المفردات فكما ان تصغير المفردات كان على  
 لفظها وبناءها كذلك كان تصغير اسما المجموع على لفظها وبناءها من غير رها  
 الى شئ اخر ولان ليس لها واحدا وجمع قلة من لفظها حتى ترد اليه بل تصغر  
 على لفظها فيقال نوبس وقويم ورهبط وفي قوله سواء كانت في حكم جمع الكثرة  
 اشارة الى رد ما قيل ان اسما المجموع في حكم جمع القلة فتصغير مثلها على  
 لفظها ووجه الرد والاسم المركب من كلمتين سواء كان تركيبا مرجحيا او  
 تعداديا او اضافيا او غيرها تصغيره تصغير الكلمة الاولى منها واما الكلمة  
 الاخرى فهي بمنزلة تاء التانيث لا تدخل لها في بنية التصغير بل هي باقية على حالها  
 فيقال في تصغير بعلبك في التركيب المرجح وسو علم بلدة مركب من بعل  
 مواسم صنم وبك وسواسم صاحب هذه البلدة وخمسة عشر في التركيب  
 التعدادي بعلبك وخمسة عشر بتصغير البعل من الاول والخمسة من الثاني  
 على فعل وبقاء البك والعشر على حالها وكذا نقول في حضرموت وعبد الله  
 حضرموت وعبيد الله ولا يكسر ما بعده ياء التصغير في تصغير المركبات  
 وسواها من الجزء الاول بل يبقى على ما كان عليه وان كان القياس ان يكسر ما بعده  
 ياء التصغير اذ لم يكن طرفا كما يجعل الجزء اي بسبب جعل الجزء الثاني من  
 المركب بمنزلة تاء التانيث فانه كلمة براسه في الاصل ثم صار بالتركيب لحرف

لحرف من الجزء الاول كان تاء التانيث كلمة براسها حقيقة نازلة بشدة الا  
 الاتصال بمنزلة الحرف مما لحقه فكما لم يكسر ما بعده ياء التصغير اذا كان ما قبل  
 تاء التانيث كما مر فكذلك لم يكسر ما بعده في المركب لكونه ما قبل شبه التاء من  
 الجزء الاخير الا ان ما قبل التاء ملتزم الفتح دائما ولا كذلك ما قبل الجزء الاخير  
 بل هو تابع بحاله الاولى من التزام حركة معينة كالفتح في بعلبك واعلم ان  
 ما ذكرنا من الضوابط كان يصغر ما سوي على ازيد من ثلثة على فعليل وفعليل  
 وان يقتصر من حذف الزوائد على قدر ما يقتضيه ضرورة التصغير وان لا  
 يزداد في زنة التصغير ما لا مدخل له فيها وان يضم اول المصغر ان يكون للتخفيف  
 او التقليل سواء اصل اي الظاهر التابع الاستعمال في باب التصغير وقد  
 يخالف ذلك لفظا ومعنى اما المخالفة لفظا فمثل انه اي الشان يحافظ في  
 التصغير على الف افعال حال كونه جمعا وسنعلم وجه التقييد وعلى الف  
 التانيث المدورة والمقصورة وما شابهتهما اي الف التانيث وموالالف  
 والنون في مثل سكران اي الالف والنون المزيدين في فعلان صفة فانها  
 مشابعتان لكل من الالفين لكونهما زائدين في اخر الصفة مثلها لا سيما للمدورة  
 لكونها محرفين اولهما ساكن والثاني متحرك كالممدورة فيقال في تصغير اجمال  
 جمع جل على افعال وحمراء فيما لحقه الف ممدورة وجلي فيما لحقه مقصورة ونديمان  
 فيما لحقه ما شابهت الالفين اجمال وحمراء وجبلي ونديمان بالمحافظة على الالف  
 بان تبقى في التصغير على ما كانت عليه قبله وكان الاصل اجميلا وحمري على فعليل  
 وجميلا على فعليل ونديمينا على فعليل بابدال الفات ياء لما عرفت ان الرباعي يصغر  
 على فعليل والخامسي على فعليل بكسر ما بعده ياء التصغير بمددة بعده او بدونها  
 اما المحافظة على الالف الجمع فلان الجمع يستكثر في اللفظ تصغيره فلم يبق علامة الجمع  
 وهي الالف في التصغير لم يحل اسم المصغر على انه مصغر الجمع للتباين بينهما  
 في اللفظ واما على الف التانيث فلانه يجب المحافظة على علامة التانيث مادام يمكن  
 المحافظة واما اذ لم تكن كما اذا وقعت قبل الف التثنية والفاء الجمع نحو جليان  
 وجليان فيجوز تغييرها للاضطرار اليه وانما غيبت في نحو حمراوان وحمراوات



مع عدم الضرورة الى تغييرها اجراء للممدودة في القلب قبل الف التثنية والجمع  
بحر المقصورة واما على الف مثل سكران فحملها على الالف الثانية لثابتها  
ثم ان الالف المدودة يجب المحافظة عليها مطلقا واما المقصورة فانما يحذف  
عليها اذا كانت رابعة كافي حيلي واما اذا كانت خامسة او ما فوقها فمحذف  
في التصغير كما قالوا في تصغير مجيبي وسوقيلة من الانصار مجيبي وفي حولايا  
اسم موضع حويلي لان الالف لما كانت ساكنة خفيفة لازمة للكلمة صارت  
بمنزلة الحرف الاصل والحرف الاصل اذا كان خامسا فصاعدا يحذف في التصغير  
كالمركب فكذا ما هو بمنزلة واذا كانت رابعة يكون بمنزلة الحرف الرابع فلا يحذف  
كالا يحذف وبخلاف المدودة لانها وان كانت لازمة للكلمة الا انها لما كانت  
على حرفين ساكنة ومنحركة صارت كأنها اسم ضم الى اسم كافي بعليك فتثبت  
كاثبت الجزء الثاني من المركب بخلاف نحو امساج ما كان على افعال مفردا  
حيث يقال في تصغيره امسج على فعليل ببدال الف ياء مدة كما هو الاصل  
اذ هو ليس بجمع حتى يجب المحافظة على الف كما مر بل مفرد قال تعالى من نطقه  
امساج اي مختلطة بماء المرأة ودمها وقع الامساج فيه صفة لمفرده اعني النطق  
فدل على انه مفرد وكذا يصغر اعشار على اعشير لكونه مفردا على بناء الجمع  
يقال بركة اعشار اذا انكسرت قطعوا البركة بالضم القدر من الحج واما  
الافعال بكسر الهزة فتصغيره على ما هو الاصل دائما كاهراج على اخرج وبخلاف  
نحو مفري وقدر وكسا وسونوع من المفروشات فانه لا يحذف في التصغير  
على الفهما بل يبدل ياء ويصفران على فعليل حيث يقال معبر اصله معيزي  
فاعل اعلان قاض في جالتي الرفع والجرو كسي اصله كسيونا وعلى ان اصل  
كساو ثم قلب الواو ياء لوقوعه طر فابعد كسرة فاجتمع ثلث ياءات  
ياء التصغير والمبدلة من الالف والمبدلة من الواو فحذف الاخيرة كما مر في عطى  
مصغر عطاء اذ الفهما ليس للتاثير بل الالف الاول زائد للالحاق بديرهم والالف  
الثاني لتكثير حروف البناء فلم يكن الاول كجلى والثاني كجرا حتى يحذف على  
الفهما هذا لكن عد كساو ما لم يحفظ على الف لعدم كونه للتاثير محلي نظر لان

نظر لان ذلك انما هو فيما يمكن المحافظة على الف وليس كساو كذلك ضرورة  
ان ياء التصغير لكونه لازما السكون يقتضي تغيير الالف الذي يليه ولا كذلك  
مفري وجراد لوجود الفاصل بين الالف وياء التصغير وبخلاف نحو سرحان  
بالكسر بمعنى الذئب وشيطان فانه لا يحذف على الفهما بل يبدل الفهما ياء  
ويصفران على فعليل كما هو الاصل حيث يقال في تصغيرهما سرحين وسر  
شيطان اذ الالف والنون فيهما ليسا مشاهرين لالفى الثانية لما عرفت  
ان المشاهرين لهما ما لحقا باخر الصفة مثل سكران وندمان وليس سرحان  
وشيطان من الصفات بل من الاسماء فلم يدم مشاهرة الالف والنون فيها  
لالفى الثانية لم يحذف عليهما ومثله عطف على قوله فثلثه والتصغير لثالث  
يحذف من المزيد زوائد كلها من غير موجب لذلك الحذف وانما المهموز  
هو ان الزائد لكونه زائدا ملحق بالعدم ويصغر على الاصل اي على الحروف الاصلية  
سواء كان المزيد فيه ثلاثيا او لا وسواء كان علما او لا وسواء كانت الزيادة بالتكرار  
او لا وسواء كانت واحدة او اكثر وسواء كانت في الاول او في الوسط او في الآخر  
والفراء لا يصغر هذا التصغير الا العلم لانه لشهرته يكون ما بقي منه دليلا على ما  
القي عنه فيقال في ازهر بمعنى الابيض بياض ظاهر زهير يحذف الهزة وفي  
جاهل جريل يحذف الالف وفي مسار وسويصنع من الحديد مثل الوند سبر  
يحذف الميم الاول والالف وفي مستعلم علم يحذف الميم الاول والسين والتاء  
وفي مدرج دحرج يحذف الميم وفي سرحان سرج يحذف الالف والنون  
وكذا يقال حيد في احمد وقعير في مقعير وغير ذلك فانه لا موجب يحذف  
تلك الزوائد اذ يمكن التصغير بدون حذفها كان يقال في ازهر وجامل ازهر  
وجوهر على فعليل وفي مسار ومستعلم مسير ومعيلم على فعليل او معيلم  
على فعليل وسكذا لكن كون الحذف في مثل مدرج من هذا القبيل محلي نظر فانظر  
ويسى هذا التصغير اي التصغير يحذف جميع الزوائد بلا موجب الترقيم في هذا  
الفن لان الترقيم في اللغة التقليل يقال صوت رخيم اذ لم يكن قويا وفي الحذف  
تقليل واما في نحو فالترقيم حذف في اخر المنادى تخفيفا كان يقال ياءم في ياءم



ومثل انه اى الشان يترادى يقع زيادة الحرف في زنة التصغير من غير حاجة  
للزنة البرها كما يقال في تصغير انسان النسيان بزيادة الباء والقياس انسين  
فكانه مصفرا نسيان لكن استغنى عنه بانسان وفي تصغير رجل روجل  
بزيادة الواو والقياس رجيل قبل ان رجلا جاء بمعنى الرجل فروجل في الالف  
تصغير راجل الذي جاء رجل بمعناه فكانه تصغير رجل بمعنى راجل ثم استعمل  
في تصغير رجل مطلقا راجلا كان اولا وفي تصغير مغرب مغربان بزيادة الالف  
والنون والقياس مغرب وفي تصغير عشية ومى ما بين المغرب والعشاء  
عشيان بزيادة الالف والنون وعشيشية بزيادة مثل العين والقياس عشية  
بحذف الباء الاخير لاجتماع ثلث ياءات في التصغير كما في عطية ومعبية لكن لو  
فعلوا كذلك وقالوا عشية لالتبس بتصغير عشوة وسوما بين اول الليل  
الى بعد فابعدوا الباء الوسطى شيئا اوزادوا في الاخر الفا ونونا اذ يهون  
عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما في باب التثنية وكذا بزيادة الالف والنون  
في الاخر الذي هو محل التغير كما روي منه اى من هذا القبيل اغلبة واصببية  
في تصغير غلظة وصببية جمع غلام وصبي بزيادة الهمزة في الاول والقياس  
غلظة وصببية فكانها مصفرا غلظة واصببية لان غلاما فعلا كغراب وصبيا فعيل  
كقفير ومما يجمان في القلة على القياس على افعلة كاغربة واقفزة لا على افعلة  
فردوها في التصغير الى بابها فصفرا على القياس من غير زيادة ولعل لهذا فصلها  
عما سبق بقوله ومنه ومن العرب من يجزها على القياس فيقول غلظة وصببية  
وهذا اى الزيادة في زنة التصغير مطلقا ليس بقياسى حتى يجزى في اية مادة  
شئت بل هو مقصور على ما سمع من العرب كالامثلة المذكورة ولا يقال في  
تصغير مشرق وعطية مثلا مشرقان وعطيطية بخلاف ما سبق من المحافظة  
على مثل الف الجمع والثابت وحذف جميع الزوائد من غير موجب وكذا ما يجزى  
من تصغير بعض المبرهات ومجى التصغير للشفقة ونحوها فانها وان كانت  
خلاف الاصل لكنها قياسات ومثل انه اى الشان يصغر بعض المبرهات ومى اسما  
الاشارات والموصولات لانها مبرهات في ذاتها متعينا بقرينة الاشارة والصلة

والصلة على غير تلك الاوزان اى الاوزان الثلاثة السابقة للتصغير لانها لما كانت  
مخالفة لساير الاسماء لوقوعها على كل شئ اوثر المخالفة في تصغيرها تنبيه على  
تلك المخالفة وكان حقها ان لا يصغر الغلبة شبرها بالحرف لكنهما لما تصغرا انصرف  
الاسماء المتحركة من وصفها والوصف بهما وتثنيتهما وجمعهما وتانيتهما وتكثيرهما  
اجريا مجزيا في التصغير ولذا لا يصغر من الموصولات من وما لهدم تصغيرها بالتثنية  
والجمع والثابت وذلك بان يترك اولها على ما كانت عليه من الفتحة كما في ذواتا  
والضمة كما في اولاء ويلحق الالف باخرها في مثل ذوالذى او بما قبل اخرها في مثل  
اولاء كما تعرف وذلك لانه لما ترك اولها على ما كان زيد هناك الف ليكون عوضا  
عن ضمة الاول مع ان الالف اخف والاخر بان يعوض فيه احق فيقال في تصغير ذ  
لاشارة المفرد المذكور وتالاشارة المفرد المؤنث واولا بالقصر اى بقصر الالف  
لاشارة الجمع مذكرا ومؤنثا ذويا وتيا واوليا بتثنية الباء في الكل زيدت قبل  
اواخرها ياء التصغير وقلبت الالفات في اواخرها ياء لتكون الباء قبلها بمنزلة  
الكسرة وادغمت ياء التصغير فيها والحقت باواخرها الف عوضا ولهذا كانت  
الباء المشددة مفتوحة وفي اولاء بالمد اى بمد الالف للجمع ايضا ولباء كذلك  
اى بالمد والتقريب فيه ما سبق الا ان الحاق العوض فيه ليس بالآخر وهو الهمزة  
بل بما قبله ولذا اعاد لفظي فيه وانما لا يجوز ان يكون الزائد في هذه المذكورات  
ياء مشددة قبل الاخر او قريبا منه لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال في الذى  
الذى لانه لو زيد قبل ياء الذى ياء مشددة لصار الذى بثلاث ياءات فلما لم يقلوا  
كذلك بل قالوا الذى علمنا ان الزيادة فيه الف بعد الاخر وباء قبله فكذا حكمنا  
في ذبا وامثال ذلك ليستوى تصغير اسم الاشارة وتصغير الموصول وفي  
تصغير الذى الموصول المفرد المذكور والذى للمفرد المؤنث والذين بكسر الذا  
للجمع المذكور واللاتى بجمع المؤنث اللذان واللتى بالاصل الذى والذى زيدت  
قبل هذه الباء ياء التصغير وبعدها الف عوضا وجعلت الباء الثانية مفتوحة  
لاجل الالف بعدها وادغم ياء التصغير فيها وفتحت ما قبل ياء التصغير والذى  
في تصغير الذين زيدت الباء قبل اخره وهو الباء لان فونه بمنزلة نون الجمع لا



لا اعتبار به وادعت الياء في الياء ثم زيدت الف في اخره فصار اللذان  
ثم الحق الواو للجمع فحذف الالف للتقاء مع الواو الساكن وعلى هذا في اللذين  
مضمر الذين ايضا حذف الف العوض للتقاء مع الياء الساكن واللتين  
في تصغير اللاتي بردها الى واحد ما اعني التي وتصغيره كما عرفت ثم جمعه جمع  
السلامة بالالف والتاء بفتح ما قبل الياء اي ياء التصغير في الجمع وان كان مد  
مكسورا قبل التصغير لان قاعدة التصغير تقتضي ذلك كما عرفت وفتح الياء  
ايضا كما في الذيون والذين لانه اي الشان لما ذهب الالف المحقق العوض  
في اللذان بسبب التقاء مع الواو الساكن في حالة الرفع والياء الساكن  
في حالتي النصب والجر ابقى فتحة الياء تنبيهها عليه اي على الالف المحذوف  
لانه لم يحذف نسيا كما في الاعلون جمع اعلى اصله اعليون قلب الياء الف التثنية  
بعد الفتح فحذف الالف للتقاء مع الواو الساكن وابقى فتحة اللام تنبيهها  
عليه وهذا عند الاخفش فيقول الذيون والذين بفتح الياء فيهما كما قبله مثل  
مصطفون ومصطفين وعند سيبويه بضم الياء في الذيون وكسره في الذين  
لانه حذف الف العوض عنه نسيا والاصح مذهب الاخفش فلذا اختاره  
المصنف وانما جمع جمع المضمر الى ما عليه الجمع الصحيح من ان رفعه بالواو  
نصبه وجره بالياء مع ان مكبره في الاكثر الاشرى في جميع الاحوال بالياء لانه  
لما صغر شابه المتمكن من الصفات فجرى جمعه في الاعراب مجرى جمع ولم يسمع  
مضمر اللذين واللتين في تثنية الذي والتي لكن اورد ابن الحاجب في التمثيل  
الذيان واللتيان في تصغير اللذان واللتان بزيادة ياء التصغير قبل الفهما  
وقلب الفهما ياء وادغام الياء في الياء والحق الف العوض او بردها الى  
واحد ما اعني الذي والتي وتصغيرهما على الذيا واللتيا والحق الف التثنية  
ونونها وحذف الف العوض للتقاء واما معنى عطف على قوله اما لفظا  
اي واما المخالفة المعنوية فمثل ان ياء التصغير يحكي لظهور الشفقة والرحمة  
من غير ان يقصد به تخفيف او تقليل نحو يا بني في تصغير ابن اصله ينيو باللام  
ثم قلب الواو ياء وادغم كما مر والحق باخيه ياء المتكلم المفتوح فاجتمع ثلث ياءات

ياوات فحذف اللام فانه ليس الغرض منه تخفيفا به او تقليلا وانما الغرض  
اظهار شفقة وتعطفة عليه ومن هذا القبيل نحو ما احسن زيدا وما ابلغ  
غزلا كما اشير اليه في صدر البحث وللدلالة على قرب المسافة بين المتفاوتين  
واكثر وقوع هذا في الظروف كقولهم هذا دون ذلك في تصغير دون ضد الفوق  
وفوقه في تصغير فوق فهذا وذاك متفاوتان بمعنى ان احدهما فوق الاخر  
مكنا او رتبة والاخر دونه ونحو ذلك ودون او فوق لتقريب احدهما  
بالاخر وتقليل التفاوت بينهما كما قال اي تفاوت ما بينهما قليل كان احدهما كان  
مع الاخر وكذلك تصغير قبل وبعد في نحو قولك خرجت قبيل قيامك او بعد  
لان قبل هو الزمان المتقدم على الشيء والبعد هو الزمان المتأخر عنه فعني قبيل  
قيامك اي في زمان متقدم على قيامك صغير المقدار والمراد ان الزمان الذي اوله  
مفتقر باخذك في الخروج واخره متصل باخذك في القيام صغير المقدار والغرض  
من تصغير مثل هذا الزمان والكان قرب مظهر وفيها مما اضيف اليه من ذلك الجانب  
الذي افاده الظرفان لا يقال معنى اظهار الشفقة وتقليل التفاوت وكذا معنى التعظيم  
على تقدير ثبوت غير التخفيف وتقليل العدد الذين اقصر عليها في تعريف التصغير كما  
تقدم فليزم ان يكون التصغير لهذه المعاني خارجا عن التعريف فلا يكون جامعا لانا  
نقول هذه معاني مجازية للتصغير الاول مجاز من معنى التخفيف والتصغير لان المحققة  
والتصغير مستلزم للشفقة وسبب الرحمة وكذا التعظيم مجاز منه بعلaque التقاض  
والثاني اي تقليل التفاوت عن ذلك المعنى ايضا بعلaque ان صغر المسافة  
والزمان مستلزم للتقارب وعن معنى تقليل العدد بعلaque المشابهة والتعريف  
المذكور للحقايق فلا بأس بخروج هذه المعاني عنه بل يجب كما يجب خروج الرجل  
الشجاع عن تعريف الاسد في الحاجة الى التعريفات التي ارتكبتها بعض  
شراح الشافعية لادخال هذه المعاني في التعريف والتعظيم كما في قوله وكل  
اناس سوف يدخل بينهم دويرة المراد بها الموت تصغير منها لانا نامل جمع انملة  
بالفتحات وسكون النون اي رأس الاصبع فالانا نامل رؤس الاصابع واصفراها  
عن الموت كناية عن مباشرة وتأثيره لان اول ما يخرج من الروح هو الانامل كما قبل



اى داهية عظيمة وى الموت بمعنى ان دويته تصغير داهية بمعنى المصيبة  
 والمراد بها الموت فالتصغير مجاز للتعظيم اى داهية عظيمة ومصيبة عظيمة  
 لان اية داهية اعظم من الموت هكذا اى مثل هذا القول يقال وعندى ان  
 قصد الشاعر بهذا التصغير الى معنى اخر غير التعظيم وهو التعريض بزيادة  
 اى سوء معاملة الناس مع الموت وبين ذلك بقوله وقلة بالانهم به وفرعهم  
 عنه حتى كانوا يعتقدوه اى الموت حقيرا هينا اى يسيرا لا يخاف ولا يفرع عنه  
 بل توهموه انه لا بالانهم فاجرى الشاعر الكلام على ما اعتقدوه بحسب ظاهر  
 حالهم من كون الموت امرا حقيرا فقال دويته بصيغة التحقير تعريضاً لهم كانه  
 قال ما زعمتموه داهية حقيرة ستشاهدونه وتعرفون عظمتها فهذا البس  
 من التصغير للتعظيم قوله فى شئ خبر ليس ومن التصغير حال منه قدم عليه  
 لكونه منكرا وخلاصته ان التصغير فى البيت ليس للتعظيم بل للتحقير كما هو  
 الاصل لكن ذلك على سبيل التعريض وبحسب زعم الناس لا على سبيل  
 التحقيق حتى لا يصح وفرق ما بين التعظيم وبين التحقير التعريض فليس  
 التصغير فى البيت على خلاف الاصل من ذلك الوجه وان كان على خلاف الاصل  
 من وجه اخر لان اللفظ من صيغة التحقير هو التحقير بحسب قصد المتكلم واعتقاده  
 لا التحقير على سبيل التعريض وبحسب زعم الغير فحملها على الثانى خلاف الاصل  
 هذا وقال بعضهم ان التصغير لتقريب ما يتوهم بعده وذلك لان الداهية  
 اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول والمراد ان اصغر الاشياء قد يفقد  
 الامور العظام مختلف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذى لا يعباة فعلى  
 كلا التقديرين لا يكون للتعظيم لكن لا يخلو عن ان يكون على خلاف الاصل واعلم  
 ان معنى التصغير للتعظيم مذهب الكوفيين وتمسكوا فيه بما ذكر من البيت بقوله  
 فويق جبل شاهق الرأس لم تكن لتبلغ حتى تكل وتعبلا ويقولون عمر في ابن مسعود  
 رضى الله عنه ما كئيف على علماء واما البصريون فيمنعونونه ويقولون ما تمسك به  
 الكوفي اما البيت الاول فقد عرفته واما الاخيران فبان قالوا ان ابن مسعود كان  
 صغير الجسم قصيرا فقال عمر كئيف فصغره ليدل على صغر جسمه لان الكئيف شئ

شئ يكون فيه ادوات الراعى فاراد انه حافظ لما فيه كما يحفظ الكئيف ما  
 فيه وان ذلك الجبل جبل صغير العرض دقيق لكنه طويل فى السماء شاق المصعد  
 لطوله ثم اعلم ان من المصغر ما لا يكبر بمعنى ان بعض الاسماء كان على بناء التصغير  
 وعلى معناه فى اصل الوضع لانه مكبر ثم صغر ككئيف وسوفر سر لونه بين السوء  
 والحمة كامر وكئيف بنقطتين تخانيتين البليل اعنى الطائر المعروف وجميل  
 هو طائر شبيه بالعصفور فان هذه الاسماء مصفريات على وزن فاعيل و  
 لا مكبر مستعمل لها فكان تلك الاشياء لكونها مستصغرة عندهم والصغر من  
 لوازمها وضموها الفاظها على التصغير ولم يستعمل مكبراتها اما الصغر فى الفا  
 الطائرين فبحسب الذات وسوظ واما فى الكئيف فيجب الوصف لان الكئيف  
 لون ينقص عن سواد الادم وحمرة الاشفر فمى لون بين الحمرة والسواد قال  
 سيبويه سالت الخليل عن كئيف قال انما صغر لانه بين السواد والحمرة وانما  
 حكموا بكونها مصفريات ولم يقولوا اى اسماء موضوعة لمعانها ابتداء اى من غير  
 ان يلاحظ فيها تصغير ما كبر حال كونها مبنية على وزن المصغر كرويد اسم فعل  
 بمعنى امرى امر المحاضر ومهم حال كونه اسم فاعل مشتق من مهم بالتشديد  
 يقال همه اى جعله هائما متجرا فان هذين الاسمين موضوعان على وزن التصغير  
 الاول على فاعيل والثانى على فاعيل وليس من المصغر قطعا لعدم ملاحظة معنى  
 التصغير فيها وليس كل ما هو على وزن الشئ وصورته يلزم ان يوجد فيه معنى  
 ذلك الشئ وحقيقته فيجوز ان يكون الامور المذكورة من هذا القبيل مع انهم  
 حكموا بكونها مصفريات لانه اى الثانى اذا اريد الجمع يقال فى جمع كئيف كئيف  
 بالضم والضم والسكون كمر وفى جمعى الاخيرين كفتان وجملان بكسر الكاف والجمع وكون  
 العين على فعلان فبدل ذلك على ان الاصل اى على انها ليست باسما اصلية  
 بل هى مصفريات لها مكبرات واصول تقديرها وى ائت على امر وكئيف وجم  
 بضم الاول وفتح الثانى فيهما وهذا كصرد وسوطاثر عظيم الرأس يصطار  
 العصافير وصردان فى جمع وجعل ومورد وربة سوداء تدور النجر وجعل  
 فى جمع واشباها مما كان على فعل بالضم والفتح ويجمع على فعلان بالكسر والسكون



التفطير صغير  
العصفور نقار  
اصر

كنفر ونفران ولو جمعت تلك الالفاظ على الوجه المستعمل اعني ما كانت  
 هي عليه من زنة التصغير لقليل في صيغها كايبت وكعايت وجمائل على فعاليل  
 ان جمعنا جمع التكسير او كيات وكعنيات وحييلات ان جمعت جمع السلامة  
 بالالف والتاء كعبيد على عبايد وعبيدات واما جمع فاعيل بالضم على فعلاان  
 بالكسر فلم يقع في كلامهم وخلاصة الاستدلال ان تلك الالفاظ لو كانت اسما  
 موضوعة ابتداء وتكن لها مكبرات تقدير الما قالوا في صيغها ككت وكعتان وجملاان  
 بل قالوا كايبت وكعايت وجمائل او كيات وكعيات وحييلات لان فاعلا لا يجمع  
 على فعل وفعلاان بل على فعالل او فعيلاات كما استعرف ولما قالوا ككت وكعتان  
 وجملاان دل ذلك على انها مصفريات لها مكبرات واصول تقديرية تصلح لان تجمع  
 كذلك فردت هي اليها في الجمع فكبت مصفرا ككت تقدير تصغير ترخيم كما مر وسيجع  
 على ككت كما مر على صر وكعيت وجميل مصفرا كعت وجمل بضم الاول وفتح الثاني  
 فيهما واما يجمعان على كعتان وجملاان بالكسر كصرد وجعل على صردان وجملاان  
 ومن الكبير ما لا يصغر عطف على قوله من المصغر ما لا يكبر وعكس له ومعنى اي المكبرات  
 التي لا تصغر الاسماء النازلة منزلة الافعال المتوغللة في المشابهة للافعال بان كانت  
 بمعناها او عاملة بعملها وقد عرفت ان الافعال لا تصغر لكون التصغير بمنزلة توصيف  
 المصغر بصفة الصغر والحكم بها عليه والفعل لا يصلح ان يكون موصوفا ولا موصوفا عليه  
 فكذلك الاسماء النازلة منزلتها وهي اي تلك الاسماء اسما الافعال وهي ما كان  
 بمعنى الامر والماضي نحو زيد زيدا اي امره وهيهات ذاك اي بعد والاسماء المتصلة  
 بالافعال كاسمي الفاعل والمفعول ونحوهما لكن لا مطلقا بل اذا كانت عاملة  
 مثل زيد ضارب عمر والانهما عند عملها عمل الافعال يقوى مشابقتها لها فلا تصغر  
 عنده بل انما تصغر فيما لم تعمل فن ثم جاز ضمير زيد بالاضافة لانه غير عامل  
 عمل الفعل وامتنع ضمير زيد بنصب زيد الكونه عاملا عمل الفعل وقد عرفت  
 ذلك والاسماء النازلة منزلة الحروف فكما لا يصغر الحروف لما مر في الافعال  
 لا يصغر ما هي بمنزلتها وهي الضمائر مطلقا ومن وما استقها مابين كانا او شرطين  
 او نحوهما وابن سؤال عن المكان ومتى سؤال عن الزمان وجبت للمكان المبرم و

المبرم وحسب بمعنى المجيب وعند المكان المبرم وامر لليوم الذي قبل  
 يومك وكذا كيف للسؤال عن الحال ومنذ بمعنى اول امد او جيمعها ومع وغير  
 فان هذه الاسماء بمنزلة الحروف من جهة الصورة وعدم التصرف بالتذكير  
 والتأنيث ونحوها من جهة المعنى ايضا لما فيها من التبعية للغير وكذا من جهة  
 البناء اي عدم الاعراب في الاكثر كالحرف فهي متوغللة في مشابهة الحروف فلا تصغر  
 مع انه قد استغنى بتصغير المكان عن تصغير حيث وتصغير منذ عن تصغير منذ  
 ولم يعكس لان مذ يحذف النون والتصريف فيه ادخل في الاسمية ومع تقدير بناء  
 التصغير في مثل مع ووجود معنى الفعل في حسب ومعنى الا في غير وبعض الاسماء  
 المتمكنة عطف على الاسماء النازلة اي لا يصغر بعض الاسماء المتمكنة في الاسمية  
 البعيدة عن مشابهة الافعال والحروف ايضا اي كالا اسما النازلة منزلة احدهما  
 كغد واول من امر والبارحة وابام الاسبوع اعني احدا واثنين والثلاث و  
 الاربعة والخمسة والجمعة والسبت وذلك لان كلا من الثلاثة الاول لا يدل الا  
 على واحد من جنس فان غدا اسم لليوم الذي يلي يومك واول من امر لليوم  
 الذي قبل امس اي اليوم الذي قبل يومك والبارحة الليلة التي يليها يومك فاذا  
 لا فائدة في تحقيرها ووجه اخر في امر واخواتها ان امر لما قد مضى وغدا اسم  
 لما سوات فلا يلزم ان مسجها فان اليوم قبل يومك يطلق عليه قولك امر  
 مالم يمض يومك فبعد ما مضى وجاء يوم اخر لا يطلق عليه ذلك بل يطلق عليه قولك  
 اول من امر وعلى عكس هذا شأن اطلاق الغد على اليوم الاتي فاذا مضى يومك  
 الذي كنت فيه خلع عن اليوم الاتي اسم الغد فعلم انهما لا يلزمان مسجها فلم يتمكننا  
 في باب الاسمية فصارا كالحروف وكذا الكلام في البارحة واول من امر واما اسما  
 الشهور كالمحرم والصفر ونحوهما فهو بمنزلة ايام الاسبوع لا تصغر كذا في الاقليد  
 وقال بعضهم بتصغير ايام الاسبوع واسماء الشهور **الفصل الثالث**  
 لبيان ما يحصل بسبب النسبة اي هيئة تحصل للكلمة بسبب نسبة شئ الى  
 مدلولها ولما كان للنسبة انواع عديدة والمق بالبحث ههنا بعض منها فقط اراد  
 ان يفصلها اولاً ثم يميز ما مالمق من بينها ليفيد الطالب بصيرة في شروعه فقال

اي فيما عدا حسب  
 وعند ومع وغير  
 مسهل

مطلب فصل الثالث



اعلم ان الالفاظ الدالة على النسبة اى نسبة شئ الى شئ وارتباطه به واقعة على انحاء شتى الاخاء جمع نحو بمعنى النوع وشئى جمع شئيت بمعنى التفرق كريض ومرضى اى على انواع متفرقة متكررة فمنها ما يدل على نسبة حدث اعنى المعنى المصدرى وقد عرفت الى ذات اى ما قام بنفسه معينا او مبرها بوجه مخصوص كان يكون على وجه القيام او الوقوع او الظرفية وسواى هذا النحو كل ما يشتق من المصدر على ما علمت من ان الفعل الماضى يدل على نسبة الحدث بطريق القيام او الوقوع الى ذات معينة فى الزمان الماضى والمضارع يدل على ذلك فى الحال او المستقبل واسم الفاعل يدل على نسبة الى ذات مبرمة بطريق القيام واسم المفعول على ذلك بطريق الوقوع واسم الزمان والمكان على نسبة الى ذات معينة من الزمان والمكان بطريق ان يكون تلك الذات ظرفا للحدث الى غير ذلك ومنها ما يدل على نسبة شئ الى شئ اخر سواء كانا ذاتين او حدثين او احدهما ذاتا والاخر حدثا بوجه الاختصاص الكامل بان يوجد المنسوب فى المنسوب اليه لافى غيره وسوا المركب الاضافى كغلام زيد وشدة الضرب وضرب زيد وفاعل الضرب فانه يدل على نسبة مدلول المضاف كالغلام الى مدلول المضاف اليه كزيد على وجه الاختصاص بمعنى الغلام الكائن لزيد لا لغيره ومنها ما يدل على نسبة امر الى اخر مطلقا بطريق الاستناد وسوهم كلمة الى اخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لفهوم الاخرى او منفى عنه لكن ذلك اعم من ان يكون صريحا كما فى المركب الخبرى او ضميا كما فى الوصفى فان الوصفى انما يدل صريحا على النسبة التقيدية التى لاحكم فيها ودلالة على الحكم ضمنية كما اشير اليه بقوله فان اعتبر معلومتها اى كون تلك النسبة معلومة للمخاطب قبل ان يورد الكلام عليه فهو المركب الوصفى او ما يقوم مقامه من الموصول مع صلته فانه اشترط فى كل منهما معلومية النسبة للمخاطب قبل ذكر المركب كفى جازى جل فاضل او الذى يركب فقوله رجل فاضل يدل على نسبة الفاضل الى رجل والراكب الى الذى بطريق انه سووكل منهما معلوم للمخاطب قبل ذكر هذين التركيبين فليس الغرض من ذكرهما افادة النسبة وانما سووطين ما حكم بالجمي والافاى وان لم

وان لم يعتبر معلومية تلك النسبة للمخاطب بل اعتبر مجهوليتها فربما اى الدال عليه المركب الخبرى فان قولك زيد قائم انما يذكر اذا كانت نسبة القيام الى زيد مجهولة للمخاطب قبل هذا الكلام وارىد افادتها به فاذا علمها من هذا الكلام ينقلب المركب الخبرى الى التوصيفى فيقال زيد القائم فلذا قبل الاخبار بعد العلم بها اوصاف والاوصاف قبل العلم بها اخبار ومنها ما يدل على نسبة صنعة وحرفة الى شخص يميز ذلك الشخص ويدوم عطف تفسير يميز عليها اى على تلك الصنعة وموفعال على صيغة المبالغة فشدد العين ليكون تكثير اللفظ والاعلى تكثير المعنى اما مشتق من اسم عين وسو ما يدل على ذات قائم بنفسه كرجل وفرس ويقابل اسم المعنى اعنى يدل على معنى قائم بالغير كالمصدر مثل الضرب والقتل كيزال لن يكون صنعة اشتراء البر وبيع وسو عربى لكن استعماله فى التركى شائع ويقال لن يكون صنعة اشتراء البقل وسو الثبت وبيع فالاول مشتق من البر والثانى من البقل وكلاهما اسم عين واما مشتق من مصدر كقصاب لن يكون صنعة ذبح الحيوان من القصب بمعنى القطع وقصار لن يكون صنعة ذق الثياب من القصر بمعنى ذق الثوب بالمدق وكذلك مثل الخياط والمحداد والدباغ والجمال والنبات لن يعمل الثبوت وسو الطيلسان ومنها ما يدل على نسبة شئ الى شئ بالحصول له اى بطريق حصول الشئ الاول للشئ الثانى فى الجملة اى سواء كان ذلك الحصول على وجه الدوام والاعتياد او لا وسو فاعل مشتق من اسم عين كلابن ونامر لن حصل اللبن والتمر اى ذولين وتمر مطلقا وليس فاعل ههنا يجار على الفعل وانما سو اسم صيغ لذي الشئ الا ترى انك لا تقول تمر ولبن على هيئة الماضى ولذلك قبل الفرق بينه وبين اسم الفاعل انه لا يثبت اذا كان بمعنى ذى فيقال جل شابل وناق شابل اى ذو ذنب مرتفع كقوله تعالى السرا منقطريه اى ذات انقطاع لانه لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منقطرة ومنه اى من هذا القبيل طاعم وكاسر اى ذو طعام اى اكل وكسو اى يلبس وسو ما يندم به اى ليس له فعل غير انه ياكل ويشرب ويتلبس قال وعلى الكارم لا تنهض بغيره واقعد فانك انت الطاعم الكاسى وانما فصلها عما سبق



اذ يجوز ان يكون اسمى الفاعل بان يشتق الاول من الطعم بالضم اى الذوق  
 والثانى من الكساء اى الالباس لكن استعمالهما فى مقام الذم ينبوع ذلك  
 فافهم قال الخليل ومنه عشية راضية اى ذات رضى لان العشية لا توصف براضية  
 بمعنى فاعلة بل ذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو بشكل بدخول النار فيجوز  
 ان يحل دخولها على المبالغة كافي علامة فيجوز ان يجعلها راضية بطريق التجوز  
 فى النسبة والراضى فى الحقيقة صاحبها ومن هذا القبيل طالق وحائض بمعنى ذات  
 طلاق وحوض اى ان ذلك ثابت وحاصل لهما من غير تعرض لحدوثها فى زمان حتى  
 لو ارادوا الاجراء على الفعل لالتوا بالنار فقالوا حائضة الان وطالقة غذا كانت قلت  
 تحيض الان وتطلق غذا هذا مذهب الخليل وحمل سبويه على انه صفة شئ  
 او انسان لان المرأة شئ وانسان والحمل على المعنى شائع مستحسن وهب  
 الكوفيون الى ان سقوط النار من هذا القبيل لاختصاص معناه بالؤنث ويبطل  
 طرده بقولهم امرأة حامله ومرضعة وعكس بقولهم رجل عاشق ورجل ضامر  
 وامرأة عاشق وناقصة ضامر ومنها ما يدل على نسبة شئ الى شئ مطلقا اى سواء  
 كان بطريق الحصول دوما او فى الجملة او بطريق اخر وموما اى اسم يلحق اخره  
 بـ يار مشد مكسورا قبله من حيث هو كذلك كبصرى ومصرى اى النسب الى  
 بصرة او مصر بمعنى انه من سكانها وانما قيدنا بالجيشية لانه بظاهرة يقتضى ان يكون  
 اسم النسب هو النسب اليه كبصرة ومصر ضرورة ان ما يلحق باخره الياء هو المجموع  
 مع ان الاسم النسب فمجموع الاسم والياء الا لاحق به واذا قيدنا بالجيشية يؤل المعنى  
 الى المجموع كالا يخفى وانما الحق بـ يار ليكون علامة للنسبة لانها معنى حادث فلا بد لها  
 من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها وكثرة زيادتها وانما الحقت بالآخر لانها  
 بمنزلة الاغراب من حيث العروض فوضع زيادتها موالاخر وانما لم يلحق بالالف لئلا  
 يصير الاغراب تقديرا ولا والاولا لانه انقل وانما كانت مشددة لئلا يلتبس بـ يار التكلم  
 وقد يعوض عن تشديد الياء الف قبل اخر الاسم فيصير بـ يار النسبة خفيفة فيقال  
 فى النسبة الى اليمن والشام بالهمزة المفتوحة وسواى الشام بالهمزة لغة فى الشام  
 بالالف كلاهما اسم للبلدة المعروفة وانما قيد بالهمزة لان الشام بالالف لا يلحق قبل اخره

قبل اخره الف للزوم اجتماع الفين يمان وشام اصلها بمعنى وشامى بتشديد الياء  
 اى من اهل اليمن والشام فحذف التشديد وعوض عنه الف قبل الاخر فصارت يمانا  
 وشامى ثم اعلا فى حالى الرفع والجر اعلا قاض فبقى يمان وشام وعجالة الفتحة  
 هكذا وقد يزداد عوضا عن التشديد قبل الياء الف ففى بظاهرة الياء يستصحى  
 لاقتضائها تعويض الف قبل الياء مع انه ليس كذلك بل قبل اخر الاسم وقد مثل  
 صاحب الفتاح ذلك بما ذكر من يمان وشام فلا بد ان يصرف عبارة من فظاها  
 بان يحل على معنى قبل محل الياء ومحمد سوا اخر لمعنى يزداد الف قبل الاخر فيرجع الى ما  
 ذكره المصنف ونقل فى الصحاح عن سبويه ان بعضهم يجمع بينهما اى بين تشديد  
 الياء والالف قبل الاخر فـ لا يكون الالف للتعويض لئلا يلزم الجمع بين العوض والعوض  
عنه ويقولون ذلك البعض يمانى بالتشديد واستشهد فى ذلك بقول الشاعر فقال  
قال امية بصيغة التصغير ابن خلف يمانيا يطل يشد كبرا يمانيا بتشديد الياء كما هو  
الرواية وبقتضية ضرورة الشعر مفعول لفعل مقدر ويقل من الافعال الناقصة  
يقال ظل زيد سائرا اى سار فى جميع اجزاء النهار اسم ضمير يمانى وخبره يشد اى  
يقوى وبحكم من الشد بمعنى الاحكام والكبر بحجرة الحدادين من الطين ويمكن ان يحل  
على معنى الكور وهو مفتحة الحدادين لانه قد يستعمل كذلك اى رابت يمانيا يشد  
وبحكم كبر او يلح فى نفخ فى جميع اجزاء نهاره وينفخ من النفخ بمعنى اخراج الريح بالذ  
نسى منفحة وانما لهما التواظ لهما بالفتح سولسان النار والشواظ بالضم  
او الكسر لهما لادخان فيه فالاضافة من قبيل يوم الاحد اى اللمب الذى سولشوا  
والقصود بالبحث فى هذا الباب هذا اى النوع الاخير من انواع النسبة اعنى ما  
يلحق اخره بـ يار مشد مكسورا قبله واما سائر الانواع فبعضها مقصود فى النحو  
 وبعضها فى باب اخر من هذا الفن وبعضها يذكر فى هذا الباب على سبيل التبعية و  
 الاستطراد وتقوم البعض اختصاصا بالنسب اليه فى هذا القسم بحسب الاصل  
 والحقيقة بالاب والبلد بمعنى ان النسب اليه بهذه النسبة لا يكون بحسب الحقيقة  
 الا بالاب كهاشمى واشمى اى من اولادها شمس والشعرار والبلد وكبصرى ومصرى  
 اى من اهل بصرة ومصر حتى عرف ذلك البعض النسب بانه اسم الاب والبلد الملحق



باخره ياء مشددة كما وقع في بعض نسخ الفصل وقال فاذا نسب الى غيرهما  
 اي غير الاب والبلد مثل زهدى وحلمى وسريحي وكنابي فعلى اي فهو واقع على سبيل  
 التشبيه اي تشبيه غير الاب والبلد كالزهد والحلم بهما في ان ينسب اليهما وتبرط  
 بهما شئ ذكره في الاقليد حيث قال وفي بعض النسخ اي نسخ الفصل انه اسم  
 الاب او البلد الحق باخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها وفيه تنبيه على سرفي امتناعهم  
 عن النسبة الى الجمع لان النسوب اليه في الحقيقة هو الوالد والولود ولا بد من ان يكون  
 احدهما مراد فاذا نسب الى غيرهما فعلى التنبيه ولن يتم التشبيه الابا بالواحد اشترى  
 وينظر الى هذا ما قاله الافاضل ان الغرض من النسبة ان يجعل النسوب من ال  
 النسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدة الفائدة الصفة وليس ما ذكر  
 في الاقليد شئ اذ تعلم قطعا ان النسبة في لغوى وصرفى وكوى اي الشخص  
 النسوب الى علم اللغة او الصرف او النحو والجملة الاسمية والفعلية اي الجملة المنونة  
 الى الاسم او الفعل بان تشتمل على احدهما الى غير ذلك كالجملية الخبرية والاثباتية  
 والوضع النوعي والشخصي مما لا يتناهى يست مبنية على تشبيه بمعنى ان تقوم  
 الاختصاص بحسب الحقيقة بالاب والبلد باطل بل بالنسوب اليه بالحقيقة لعمق منهما  
 ومن غيرهما واللازم ان يكون مثل لغوى وصرفى ونحوهما ما يكون فيه النسوب اليه  
 غير الاب والبلد مع كثرتها وعدم تناهيهما بمجازات مبنية على التشبيه وسوقطعي  
 البطلان فثبت ان النسبة بطريق الحقيقة اعم من ان يكون اليها والى غيرهما غاية  
 اي غاية الامر انها فيهما اي النسبة في الاب والبلد كثيرة وفيما عداهما قليلة بالنسبة  
 الى ما فيهما لكن هذا لا يقتضى كون النسبة فيما عداهما مجازية مبنية على التشبيه  
 ما ذكرنا من ان هيئة النسوب اعني بالحق باخره ياء مشددة مكسورة ما قبله تدل على  
 نسبة شئ الى شئ اخر هو الاصل اي الظاهر الشايع الاستعمال في صيغة النسبة  
 ثم انه اي الثاني قد يستعمل اللفظ على هيئة النسوب وليس له منسوب اليه  
 مستعمل براسه ككرسى بمعنى التخت والكرسى بدون الباء ليس مستعمل  
 بمعنى اصلا بل مستعمل بالياء دائما فمثل هذا ليس باسم منسوب حقيقة ومعنى  
 بل صورية ولفظا كالتأنيث في غرة فلها يسمي نسبة لفظية كاسمي التأنيث في غرة

في غرة تأنيثا لفظيا والنسبة المعنوية الحقيقية ما تؤثر في المعنى على ما سبق  
 كما ان التأنيث الحقيقي كذلك في مثل ضاربة كذا في المفصل وقد يكون المجرد  
 عن الباء وموالمسب اليه مستعملا للمعنى لكن الفرق بينه وبين ذي الباء و  
 موالمسب غير ظاهر لكون كل منهما يطلق على ما يطلق عليه الاخر كما وجد بمعنى  
 المفرد عن الغير بحيث لا يكون له نظير واوحدى في النسبة الى واحد واحمر  
 اي المتصف بالحرة واحمرى في النسبة الى احمر لانه اذا قيل زيد اوحدى اوامرى  
 لا يراد به ان زيدا منسوب الى شخص اخر مو واحد واحمر بل المراد به توصيفه  
 بالانفراد والتميز عن الغير او بالحرة كما ان المراد بزيد اوحد او احمر كذلك فالجهد  
 عن الباء وذو الباء عبارتان عن شئ واحد كزيد مثلا فلم يظهر الفرق بينهما كما  
 ظهر في مثل زيد بصرى اوهاشمى فان المنسوب موزيد والمنسوب اليه بلدة  
 او ابوه اعني البصرة وما شئت فيحمل اي اذ لم يظهر الفرق بين المجرد عن الباء وبين  
 المشتمل عليه في مثل واحد واوحدى فيحمل مثله على احد هذين التوجيهين لمكانهم  
 نسبة الشئ الى نفسه اي يحتمل على ان المراد نسبة الجزئى الى الكلى بمعنى ليس  
 المراد بالنسوب اليه في مثل واحدى سوا الذات وما صدق عليه حتى يتحد النسوب  
 والمنسوب اليه بل المفهوم الكلى اعني مفهوم ما ثبت له التوحد والانفراد في  
 الواحد وما ثبت له الحرة في الاحمر والمراد بالنسوب الذات والشخص فيكون  
 من نسبة الجزئى الى الكلى فعنى زيد اوحدى واحمرى انه منسوب الى مفهوم الواحد  
 والاحمرى او فرد له ومتصف به ولا شك ان الفرق بين الكلى والجزئى ظاهر  
 او على الجافة في وصفه اي المنسوب بعدم النظر في واحد وبصفة الحرة  
 في احمرى فينسب المنسوب الى لفظ الواحد والاحمر نسبة ملازمة بمعنى انه  
 اي المنسوب موالمسب اهل والحق لان يطلق عليه لفظ الواحد والاحمر  
 دون غيره حال من ضمير المسب اهل اي استحق سولذلك الاطلاق حال كونه متجاوزا  
 غيره اي لم يستحق غيره لذلك الاطلاق وحاصل هذا التوجيه ان المراد بالنسوب  
 اليه في مثل واحدى واحمرى سوا اللفظ اعني لفظ واحد واحمر وبالنسوب سوا ذلك  
 كزيد فعنى زيد اوحدى واحمرى انه منسوب الى هذا اللفظ بمعنى انه اهل



والسحق لان يطلق عليه لفظ واحد او اخر لا غيره والفرق من البالغة في وصف  
بصفة عدم النظر والحرمة بانها فيه في غاية الكمال وفي غيره بمنزلة العدم حتى  
ان اللفظين المذكورين ينبغي ان يطلقا عليه دون غيره ولا يخفى ان الفرق بين  
اللفظ والدلول في غاية الظهور وقريب منه اي يمثل احدى حال كونه ملائبا  
بالتوجيه الاول وسوان يكون المراد نسبة الجزئي الى الكلي الروم بمعنى الطائفة  
المخصوصة والرومي في نسبة الى الواحد منهم والعجم بمعنى الطائفة المخصوصة والعجمي  
في نسبة بمعنى الواحد منهم فان الجرد عن الياء وسوا الروم والعجم موضوع لنفس  
الجنس التحق في ضمن جميع الافراد وذو الياء اعني الرومي والعجمي موضوع  
لفرد واحد منه اي من الجنس يعني ان الفرق بين الجرد وبين ذي الياء هنا غير ظ  
ايضا فاحتج الى مثل هذا التوجيه وسوق قريب من التوجيه الاول ووجه القرب ان  
كلا منهما من نسبة المشمول الى الشامل ووجه التباين المشار اليه بلفظ القرب  
ان الشامل في مثل احدى سوا الوصف الكلي والمشمول جزئي له ومعنى النسبة  
انه من جزئيات ذلك المفهوم ومتصف به وفي مثل الرومي الشامل هو الجنس الكلي  
والشمول جزء واحد منه ومعنى النسبة انه واحد من طائفة الروم مثلا وكما  
ثبت الفرق بين الكلي والجزئي فكذا بين الكل والجزء فصح النسبة واعلم انهم نظروا  
الى اللفظ فلم يجعلوا مثل احدى ورومي للنسبة حقيقة كالم يجعلوا مثل كرسى  
لذلك بل جعلوا الاول للبالغة والثاني للوحدة كما جعلوا الثالث نسبة لفظية  
واخرجوا جميع هذه الثلاثة من تعريف النسب بانه الملقى ياخره ياء مشدد  
مكسور ما قبله ليدل على النسبة بقوله النسبة قال يخرج بهذا القيد ما لحقت  
اخره ياء مشددة للوحدة كرومي ورومي وزنجي وزنج وما لحقت اخره لليالفة  
كاحمري ودواري وما لحقت لا المعنى كبردي وكرسى فلا يقال لهذه الاسماء انها  
منسوبة ولا الياء ياء النسبة كما يقال لخمرة والتاريخ للوحدة ولعلامة وى فيه  
لليالفة ولغرفة ولا معنى لثانها انها اسماء مؤنثة وثانها تارة التانيث وذلك  
لجربها مجرى التانيث الحقيقي في اشياء كالتانيث ما اسند اليها وكصبروتها غير  
منصفة نحو طلحة وانقلاب ثانها في الوقف ما واما المصنف فنظر الى ان تقليل الانشاء

الانشاء اولى بقدر الامكان فاول مثل احمري ورومي بما عرفت فاندرجا عند  
في النسبة الحقيقية واما معنى الوحدة والبالغة فليس بمناف لمعنى النسبة  
بل متحقق له على ما عرفت وقد يلحق هذا الياء اي ياء النسبة باسم سوار كان  
صفة او غيرها فيفيد الكون اي فلا يفيد معنى النسبة بل يفيد كون الشيء على  
معناه اي معنى ذلك الاسم والمراد بكون الشيء على معناه انصافه بمعناه وثبوته  
كالانسانية والعالمية والجاهلية اي الكون اننا وعالمنا وجاهلا فقد اريدنا  
المعنى المصدرى دون معنى النسبة اي المنسوب الى الانسان وعالم وجاهل  
ويسمى هذا الياء ياء مصدرية وسومشتر في مثل هذه الالفاظ وسومعند  
المصر من فروع ياء النسبة ومجازاتها كما سوا المناسب لسياق كلامه واما عند  
الجمهور فهو معنى للياء براسه كعنى النسبة بان يكون الياء مشتركة لفظيا  
بينهما واما التانيث في اخر فهو على كلا القولين من علامة المصدرية للتانيث  
ويمكن جعله اي جعل الياء في مثل هذه الموضع مستعملا على الاصل وسومعنى  
النسبة بان يقال المراد بالامثلة المذكورة الصفة المنسوبة الى الانسان و  
العالم والجاهل على ان يكون صفات لموصوف مؤنث موصوفة فيكون التانيث فيها  
للتانيث فكما ان معنى قولنا علم انسان علم منسوب الى الانسان فكذا معنى قولنا  
صفة انسانية بالتوصيف صفة منسوبة الى الانسان مثلا والتباين منها  
اي من تلك الصفة الكون اننا وعالمنا وجاهلا لانه اذا قبل صفة الانسان او  
صفة العالم مطلقا من غير ان يفيدها ويبينها بشئ يتسارع الى الذهن ان  
المراد منها ما هي المستفادة من المضاف اليه اي الكون اننا وعالمنا للصفة  
اخرى كالضحك والنطق والطول والقصر فيكون هذا المعنى متحدا بالمعنى  
المصدرى في الحال وانما يكون الاختلاف بينهما في التعبير والمقال لكن الاشهر  
والاسلم في مثل تلك الالفاظ سوا الاول ثم ان الاسم يلحقه بسبب النسبة  
تغييرات من جهة تبدل الحركات والسكنات او زيادة الحرف ونقصانه لانه ليا  
غيرت النسبة الاسم من مدلول الى اخر مغاير له الا ترى ان قولك مصر اسم  
للبلد ومصرى للرجل المنسوب اليه وغيره من حال الى حال لانه كان عربيا



عن الباء فقارنها وكان اعرابها على ما قبلها فصار عليها نظرت عليه بسببها  
تغييرات بعضها قياسي بطريق في جميع الامثلة وبعضها سماعي غير مختص  
في مواد مخصوصة تحفظ كما سمعت ولا يقاسر عليها غيرها من الاول  
اي التغيير القياسي حذف تاء التانيث منه اي من الاسم بمعنى ان الاسم  
اذا كان في اخره تاء التانيث فعند النسبة اليه يحذف التاء حتما اي وجوبا  
سواء كان ذو التاء علما او لا وسواء كان مؤنثا حقيقيا او لا وسواء كان  
التاء عوضا من شيء او لا وذلك للتاليث ان يقع تاء التانيث في الوسط  
لان المنسوب اليه بسبب الحاق علامة النسبة به انتقل من الاسمية الى الوصفية  
وصارت الباء كالجزء من الكلمة ولذا يجتمع تاء ان قبل الباء وبعد ما اذا كان  
المنسوب الى ذي التاء مؤنثا كما نقول امرأة كوفية ولذلك اذا نسبت جلا  
الى ضاربة فلو بقيت تاء التانيث لكنت مؤنثا لذكر ولا يرد عليه ما قبل  
من ان التاء التانيث المنسوب اليه لا التانيث المنسوب لان المراد انهم  
استكروا اثبات تاء التانيث في صفة الذكر واذا دخلت باء النسبة  
فلو وقع الاسم صفة مؤنث وجب ادخال التاء بعد الباء نحو امرأة بصرية  
وكذا يحذف قياسا هتما زيادات التنثية وجمع السلامة بالواو والنون و  
الالف والواو والياء والنون لولم يسم بهما اي لولم يجعل التنثية ولا الجمع  
شيء بل يقينا في معنى التنثية والجمع وكذا يحذف زياداتهما وجوبا ان سمي  
بها اي ان وقع تسمية شيء بهما ولم يبقيا في معنى التنثية والجمع لكن لا مطلقا  
بل عند جعل اعرابها بالحروف في حال الاسمية كما كان اعرابها كذلك قبل  
الاسمية فينسب اليهما كما ينسب الى المفرد اما حذف النون فلانها تدل  
على تمام الكلمة وبار النسبة كالجزء منها فلا يجوز الجمع بينهما ولانها عوض  
من الحركة والتنوين وقد جاء الحركة والتنوين فيزول ما كان عوضا عنهما واما  
حذف الالف والواو والياء فلانه لما كانت باء النسبة كالجزء من الكلمة صار  
ما قبله بمنزلة وسط الكلمة فلولم يحذف هذه الحروف وسمي للاعراب يلزم ان يكون  
الاعراب في وسط الكلمة ولانها لولم يحذف لزم اجتماع علامتين متساويتين في نحو

١٠٧  
في نحو سلمانيان ومسلمونيون ومختلفين في نحو سلمانيون ومسلمونيان و  
وجه اخر في حذف الزيادتين ان النسبة في باء النسبة صيرت المعنى مفردا فيزول الزيادة  
التي هي علامة التنثية والجمع للتانيث فيقال في النسبة الى مكة ومدينة مكى ومكة  
يحذف تاء التانيث منها وحذف الباء من الثاني ايضا كما ستعرف والى الحرمين ومكة  
ومدينة حمى يحذف نون التنثية وبارها والى الزائدين جمع الزائر من الزياره زائري  
يحذف نون الجمع وبارها ولقد احسن المصريح حيث مثل القواعد التناسية بامثلة  
متناسبة المعنى هذا في المثني والجمع اللذين لم يسم بهما واما ما سمي لهما فاشار الى  
مثالهما بقوله والى السبعين سمي يحذف ياءات المثني الاسمي والى قسرين قسري  
يحذف ياءات الجمع الاسمي على تقدير جعل اعرابها بالحرف والسبعان اسم موضع و  
بقعة فيكون غير منصرف للتانيث والعلية كذا ذكر بعض الافاضل قال الشاعر الابد بار  
الحى بالسبعان الاحرف نبيه ويا حرف نداء وديار جمع دار والحى اسم طيبب الشعر  
وبالسبعان صفة ديار اي الكائنة في السبعان والشاعر ممن لم يجعل اعراب المثني  
الاسمي بالحرف بل بالحركة فلذا قال بالسبعان بالالف في حالة الجر امل عليها اي  
جعل الدبار مبلطة متفجرة من املت الرجل اذا اضجرت به بديثك او بغيره مما يكره  
كثرة وطوله كذا في الاقليد وفي الكلام التفات من الخطاب الى الغيبة حيث كان  
الظاهر عليك بالبيلى اي باسباب البيلى وموبكر الباء وفتح اللام والقصر مصد  
من بيت الدار تبلى اذا درست اي فنت وخربت الملوان بفتحين بمعنى الليل  
والنهار فاعمل امل واملها للدبار باسباب البيلى مجاز عن كثرة ما اصابها فيها من  
اسباب البيلى والدروس اذا كثرت سببا لاملال ولذا قال اي اكثر عليها الليل و  
النهار اسباب الدروس وقسرين بكسر القاف وفتح النون المشد وكسر  
اي جاء بالفتح والكسر ايضا وبكون السين بلدا بالشام فهو غير منصرف لما رفي  
السبعان وعند من يجعل اعرابها اي اعراب التنثية والجمع حينئذ اي اذا سمي بها  
بالحركات من الضمة والفتحة والكسرة كالفردات اي كما جعل اعراب المفردات كذلك  
لم يحذف زياداتها عند النسبة لان الالف والياء والواو للاعراب حتى يلزم الاعراب  
في الوسط ولم يبدل النون على تمام الكلمة بل كانت معها كسكران وعمران فلا يلزم



المناقاة بينها وبين ياء النسبة فيقال في النسبة الى سبعان وقسرين سباعي  
 وقسريني بابقاء زياداتهما وذلك لان للعرب في التثنية سبعان وفي الجمع  
 كفسرين اذا جعلنا علمين مذهبين منهم من يجعلها بمنزلة اسم واحد موضوع  
 على النون والترم ح في التثنية الالف لانه اخف من الياء وفي الجمع الياء لكونه اخف  
 من الواو ويلزمهما ح اعراب الاسماء المفردة نقول هذه سبعان وقسرين ورأيت  
 سبعان وقسرين ومررت بسبعان وقسرين والنسبة اليهما على هذا القول  
 سباعي وقسريني من غير حذف وتغيير ومنهم من يجعل اعرابها بالحروف  
 فنقول هذه سبعان وقسرون ورأيت سبعين وقسرين ومررت بسبعين  
 وقسرين والنسبة اليهما ح سعي وقسري بحذف الزيادات ومنه اي من التغيير  
 القياسي انه اي الشان يبدل كسرة ما قبل الكسرة الذي قبل الياء للنسبة فتحة  
 حتما فيما موبني على ثلثة احرف ولم يكن فاؤه مكسورا سوار كان مفتوحا او  
 مضموما سوار كان مع التاء في الاخر او بدونه وذلك لكرهه توالي البائين والكسرين  
 فيما كانا المط منه الحقة باصل الوضع ومثال الثاني المجرد فانه لما كان موضوعا على الحقة  
 يستكره فيه تنابع الثقلاء بخلاف ما اذا كان على ازبد من ثلثة او كان الفاء مكسورا  
 كاسبي فيقال في النسبة الى عمر يفتح النون وكسر الهم وشفرة على ذلك الوزن  
 بالتاء ومما قيلتان والى ولى بالضم والكسر ومود وبية شبيهة بابن العرس وقد  
 فلذا لم يفسره هنا عمرى وشفرى ودلى بتبدل كسرة العين في الكل فتحة مع حذف  
 التاء في الثاني كما مر وكذا يبدل الى فتحة ضمة عين فعول بفتح الفاء بعد حذف واو هالكا  
 يلزم الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو شنانى في نسبة شنوه وكذا سكون  
 عين فعول بفتح الفاء اذا كان عينه ياء مدغما سوار كان اصليا او منقلبا عن الواو  
 في مثل اتفاقا كافى طى اصله طوى من طوى الكتاب بطوية طويا الى لفه قلب  
 الواو ياء لاجتماعها مع ياء والساكن ساكن ثم ادغم الياء في الياء وحى من جى  
 يحى والمراد بهما اما المعنى الاصلى المصدري او قيلتان فانه يقال في نسبتها  
 طوى وجوى بتبدل سكون عينها فتحة مع رد العين الى اصله في الاول  
 وابدال الياء الاخر فيهما واوا كاستعرف وكذا سكون عين فعلة بالياء التاء

١٠٨  
 التاء الى فعل اذا كانت معتلة اللام واوية كانت او بائية عند يونس خاصة كافى  
 عزوة وطينية مما مر تاء عزاء وطينى فانه يقول في النسبة اليهما عزوى وطينوى  
 بابدال سكون الزاء والياء فتحة مع حذف التاء لما مر واما الجمهور فيقولون عزوى  
 وطينى يسكون عينهما كما كانا نطلع على جميع ذلك اشارة الى ما ذكر من قوله  
 وكذا ضمة عين فعولة الى هنا بعد هذا يحتمل ان يكون هذا اضيفا اليه بعد  
 اي بعد هذا البحث وان يكون كلاما مستقلا من قبيل الاقتضاب اي خذ هذا  
 او هذا كما ذكر كما عرفت مثله مرارا فعلى الاول بعد منصوب وعلى الثاني مبني على  
 الضم منوى للاضافة وفيما موبني على اربعة احرف عطف على قوله فيما موعلى  
 ثلثة احرف الخ ويكون ثانيا ساكنا او مبني على ثلثة ويكون فاؤه ايضا اي كاقبل  
 ما قبل الياء مكسورا فبعضهم يبدل تلك الكسرة اي كسرة ما قبل ما قبل الياء في  
 هذين القبيلتين فتحة للابلزوم توالي البائين والكسرين كما مر فنقول في النسبة  
 الى تغلب بفتح التاء وسكون العين وكسر اللام قبيلة وابل بكسرتين تغلبى  
 وابلى بفتح اللام في الاول والياء في الثاني وبعضهم لا يغير الكسرة فيها اما في مثل  
 ابل فلان اللسان فيه يعمل في جهة واحدة فلا يستثقل توالي الثقلاء فيه الاستثقال  
 في ثمر واما في نحو تغلب فلان وضعه ليس على الاخف الابنية الذي هو الثاني  
 المجرد فلا يكون المط منه الحقة باصل الوضع لانه في اصل الوضع ثقل فلا يستثقل  
 فيه النقل للمعارض في الوضع الثاني اعني النسبة بسبب توالي الثقلاء الامثال مع  
 انها شابهان لثما مشابهة الثاني فقط واما مشابهة الاول فلان حرفه الثاني  
 لكونه ساكنا كان بمنزلة المدوم وهذا اي ابقاء الكسرة على ما كان هو الاكثر  
 الاقصح في ذات الاربعة كتغلب لان السكون قبل الكسرة خفيف امر الكسرة  
 لان فيه خروجا من السكون الى الكسرة بخلاف نحو ثمر فان الخروج فيه من الحركة  
 الى الكسرة ولان عدد حروفه كثير فلا يجدى الحقة وضع حركة مكان حركة ولان  
 الساكن جرم بين المتحركين فنجفف اللفظ وفيما موعلى اربعة احرف ويكون ثانيا  
 متحركا كعليط وهذا يد بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام الاول فيهما بمعنى  
 اللين الغليظ كما مر او على اكثر من اربعة احرف كيف كان اي سوار كان ثانيا



متحركاً أو ساكناً كـ علا بطل بمعنى علبط فيما كان على خمسة أحرف وكان ثانياً متحركاً  
 ومستعصم فيما كان على ستة أحرف وكان ثانياً ساكناً لا بغير الكسرة في هذين  
 الصنفين حتماً قيد النقي لا المنفي أي يجب عدم تغيير الكسرة لانهما موضوعان  
 على ثقله قوية لا يحترز فيهما عن النقل العارض اعني توالي الباءين والكسرتين حتى  
 يصار الى تبديل الحركة الذي هو خلاف الاصل مع انه ليس بشئ منها ما شابه  
 لنمر اما الثاني فلكون حروفه اكثر من حروف غير بكثير واما الاول فلنقله حرفه الثالث  
 فيقال علا بطلي ومستعصم بكسر الباء والصاد كما كان ومنه انه اي الشان  
 بحذف الباء والواو من كل فعيلة وفعولة بفتح الفاء فيهما والتسوية لانهما وان كانا  
 غير منصرفين للثانين والعلية تقدم ان المركب من **ف و ع** ول موضوع عندهم  
 بصيغة مخصوصة وعلم لها كنهها عند دخول لكل عليهما اولتا بالكرة اي كل ما هو  
 موزون بوزن فعيلة او فعولة في زالت عنهما العلية فانصرفا كما قالوا في لكل فعولة  
 موسى وقسر على ذلك نظائره لكن ذلك الحذف بشرط ان لا يكون العين معطلاً  
 ولا مماثلاً للام اي بشرط ان لا تكون الكلمة اجوف ولا مضاعفة اذ لا يحذف الباء والواو  
 عنهما مح و يفتح عين فعولة بعد حذف الواو وهذا اي حذف الواو من فعولة  
 مذهب سيوي واما المبرد فلم يحذف كالم يحذف الواو من فعول اتفاقاً فهو  
 يقول سنوي ويقال صوري للابتعاد من الضمة الى الكسرة اي من ضمة العين  
 الى كسرة ما قبل ياء النسبة لان ذلك مستثقل جداً ويحذف الباء من فعيل يدي  
 التاء معتل اللام اي الناقص وكذا من فعيلة معتلة اللام للابلزج اجتماع اربع  
 ياءات وهو ثقل جداً ويحذف الباء من كل فعيلة بضم الفاء وفتح العين سواء  
 كان العين حرفاً صحيحاً او واو او ياء لكن بشرط عدم المماثلة اي مماثلة عينه للام  
 ويحذف الباء من فعيل بدون التاء معتل اللام وكذا من فعيلة معتلة اللام لما عرفت  
 ونطلع على وجه جميع ذلك عن قريب مفصلاً فيقال شروع في تفرع الجزئيات  
 على القواعد اي اذا ثبتت القواعد المذكورة فيقال في النسبة الى حنيقة اسم الى  
 قبيلة او صفة بمعنى السمة وشنوة اسم الى قبيلة او الاجتناب عن التلوث  
 وعني اسم قبيلة من غطفار او صفة من الفناء وعنية في مؤنث عني حنيقة يحذف

بحذف الباء من حنيقة وشنألى يحذف الواو من شنوة لكون الاول على فعيلة  
 والثاني على فعولة غير معتلى العين ولا مضاعفين مع حذف التاء فيهما وابدال كسرة  
 ما قبل ما قبل الباء في الاول وضمه في الثاني فتحة لما عرفت وكذا الكلام في نظائرها  
 الآتية وعني بحذف الباء الاولى من عني وعنية لكونهما على فعيل وفعيلة معتل اللام  
 مع قلب الباء الثانية واوا كما استعرف ويقال في النسبة الى جهينة اسم قبيلة  
 وعينية تصغير عين وقوية تصغير قامة وقصي اسم جد من اجداد رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وقصية مؤنث قصي او مصغر قصبة بالفتح يحذف احد  
 يائي يقال ارض قصبة اي بعيدة جهني وعيني وقوي يحذف الباء في الكل لكونها  
 على فعيلة بضم الفاء وفتح العين غير المماثلة العين للام مع تبديل سكون ما قبل  
 ياء النسبة كسرة كامر وقصوي يحذف الباء من قصي وقصبة لكونهما على فعيلة  
 وفعيلة بالضم والفتح معتل اللام مع قلب الباء الاخير واوا كما استعرف ويندأ كلاً  
 نحو حنيف وصبور مما كان على فعيل وفعول من غير تاء مع عدم اعتلال اللام وطويلة  
 وقولم بمعنى القالة مما كان على فعيلة وفعولة معتل العين وشديدة وجوهية  
 اي المعانة مما كان على فعيلة وفعولة مماثل العين للام وزبير اسم رجل وخبيب  
 مصفر حب بالكسر اي الخداع اللئيم مما كان على فعيل بضم الفاء وفتح العين غير  
 المعتل اللام من المماثل العين للام او غيره وخبيبة مؤنث خبيب مما كان على فعيلة  
 المماثلة العين للام فانه اي الشان لا يحذف منها اي من هذه المذكورات شئ  
 من الباء والواو اذ هما حذف التاء فيما وجد فيه كما مر فيقال حنيقي وصوري وطوي  
 وهكذا ولما كان في ذلك ايهام واجال اوضحه وفصله فقال اما الحذف اي حذف  
 حرف اللين في المؤنث مع عدمه اي عدم الحذف في المذكور حيث وقع للمؤنث مذكرة  
 كما في حنيقة وحنيف وظريفة وظريف وصبورة وصبور وعبيدة وعبيد و  
 زبيرة وزبير فللفرق بينهما اي بين المؤنث والمذكر فانه لو اثبت حرف اللين فيهما  
 كان يقال في النسبة الى حنيقة وحنيف حنيقي او حذف فيهما كان يقال فيهما حنيقي  
 لم يعلم ان تلك النسبة الى مذكر او مؤنث فلدفع الالتباس حذف في احد سماري  
 الاخر واما تخصيص الحذف بالمؤنث فاشارة الى وجهه بقوله مع ان الحذف بالمؤنث



المستقل لكون الالف مطنية الثقلة والشدة اولى بحصول الحذف نوع خفة  
 وايضا لما حذف التاء من المؤنث في النسبة كما عرفت صار بابا بالحذف مفتوحا  
 فحذف ذلك على حذف حرف اللين فيه وايضا المذكور اول واصل وانما حصل اللين  
 عند الوصول الى المؤنث فيكون حذف حرف اللين منه اولى فيقال في النسبة الى حنيفة  
 وصبورة وعبيدة حنفي وصبري وعبدى والى حنيفة وصبور وعبيد حنفي وصبري  
 وعبيدي هذا اذا وقع للمؤنث مذكر واذا لم يقع كما شئنا فحذف حرف اللين  
 منها لهما على فاعلة لتساويهما فن هذا علم وجه حذف حرف اللين من كل فاعلة  
 وفعولة غير معتلى العين ولا المضاعفتين وكذا من فاعلة بالضم الغير المضاعفة  
 وعدم حذفه في مذكراتها لحنيف وصبور وعبيد واما عدم الفرق بينهما اي بين  
 الذكر والمؤنث بترك الحذف في المعتلى العين من فاعلة وفعولة كطويلة وطويل و  
 قودلة وقود حيث يقال في نسبتها طويل وقودي باثبات حرف اللين مذكرا كان او  
 مؤنثا وفي المضاعف منها فيما يماثل عينه لام من فاعلة وفعولة كشديدة وشديدة  
 ولجوجة ولجوج حيث يقال في الذكر والمؤنث منها شديدي ولجوجي باثبات حرف  
 اللين في كليهما وفي المضاعف من فاعلة بالضم كخببية وخبيب حيث يقال في نسبة  
 كليهما خبيبي باثبات الباء فلانه لو حذف حرف اللين وقيل في طويلة وقويلة وشديدة  
 وخببية مثل طولة وقولة وشدرة وخبية بحذف الواو والباء منها مع فتح ما قبلها  
 كما عرفت فان اعل الواو في طولة يقلبها الفاء المتحركة بعد فتحه وادغم الدال في الدال في شدة  
 والباء في الباء في خبية لكونها متجانسين متحركين في كلمة في النسبة متعلق باعل  
 وادغم كان يقال طالي وشدي وخبى لزم كثرة التغير من جهة حذف حرف اللين  
 وابدال ما قبله الفاء او ادغامه في الاخر مع حذف تاء التانيث في المؤنث فيعدت الكلمة  
 عما موصلها بلا موجب قوي مع الالتباس بشئ اخر في البعض كشدي في نسبة  
 شديدة فانه يلتبس بنسبة شدة مصدرا والاى وان لم يعمل ولم يدغم لزم  
 الاستثقال اذا الواو المتحركة بعد فتحه مع عدم المانع من القلب في اجتماع متحركين  
 متجانسين من غير مانع من الادغام في غاية الثقل واذا بطل الثقل تعين عدم الحذف  
 في تلك الصور مؤنثا ومذكرها لانه على تقدير عدم الحذف يحصل مانع من الاعلال

١١٠  
 من الاعلال ومولزوم التقاء الساكنين ومن الادغام وسوا الفصل بين المتجانسين  
 فلا يلزم شئ من المحذرين غاية ما في الباب انه يلزم الالتباس بين المذكر والمؤنث  
 ومواهون من المحذرين السابقين ومن هذا علم وجه اشتراط الحذف من فاعلة  
 وفعولة بعدم اعتلال العين فيهما وعدم مماثلة لام ومن فاعلة بالضم بعد المماثلة  
 واما عدم اعتلال العين فليس بشرط فيها لان اعتلاله لكونها قبله مضموما ههنا  
 لا يقتضي الاعلال فلا يمنع من الحذف وعدم الفرق بين المؤنث والمذكر بالحذف  
 اي بسبب الحذف في كليهما في فاعل بالفتح وفاعل بالضم معتل اللام كما في غني  
 وغنية وقصي وقصبة حيث يقال في نسبتها عنوي وقصوي بالحذف  
 تذكيرا وتانيثا فلم يحصل الفرق بينهما لاستثقال اجتماع اربع ياءات في كل منهما  
 اثنان منها ياء النسبة المشددة والاخران ياء فاعل ولام الكلمة لانه ان كان ناقصا  
 يائيا فقط وان كان واويا فلان هناك ينقلب ياء الاجتماع مع ياء وساكنين  
 مع اجتماع الكسرتين ايضا اي كاجتماع اربع ياءات في فاعل بالفتح كغني وغنية  
 لكون العين مكسورا فيه كاقبل ياء النسبة بخلاف فاعل بالضم فان العين فيه  
 مفتوح فلم يلزم فيه الاجتماع الباءات فهذا ثقل والاول اثقل فلذا حذفوا الباء  
 فيهما تذكيرا وتانيثا وان لم يحصل الفرق لانه اذا حذف بصير ما قبله مفتوحا فلا  
 يلزم في الشئ منهما اجتماع ياءات ولا كسرتين واما اذا لم يكونا معتل اللام كحنيف  
 وخبير فلا يلزم من عدم الحذف اجتماع اربع ياءات مع ان في الحذف التباسا با  
 بالمؤنث فلذا لم يحذف ومن هذا علم وجه الحذف من فاعل وفاعل بالفتح والضم و  
 اشتراطه بكونها معتل اللام وقد جاء في تصغير امية هكذا فيما راينا من النسخ  
 وسوسه من القلم والصواب في نسبة امية يعني قد جاء في النسبة الى امية  
 وهي اسم قبيلة اميية بعدم الحذف اي حذف الياء قبل الياء الشديدة قبل ياء النسبة  
 فيجتمع اربع ياءات وسوسا والقياس ان يقال اموي بالحذف كقصوي  
 في قصبة لانها على فاعلة بالضم الغير المضاعفة لكون اصلها اموية وانما جاء كذلك  
 لعدم الكسرتين لكون ما قبل ما قبل ياء النسبة مفتوحا مخففا ذلك بعض  
 الثقل مع ان الياء المشددة جار مجرى الصحيح في احتمال الحركة وقد جاء على القياس



اموي هذا اذا كانت امية اسم قبيلة واما اذا كانت تصغيرا موة التي هي  
 اصل امية فالنسبة اليها اموي لا غير وقد يشذ عن حكم فعيلة بالفخ وسو  
 حذف باؤها في النسبة اليها سليبي وسليبي وعبري في النسبة الى  
 السليقة وهي الطبيعة يقال موبكم بالسليقة اي بالطبيعة لاعن تعلم  
 قال الشاعر ولست بخوي بكوك لسانه ولكن سليبي اقول فاعرب والى  
 سليمة ارد بفخ الهزة وسكون الزاير قبيلة وسليمة بطن منه لاسليمة  
 غيرهم اي غير ارد بمعنى ان السليمة متعددة من ارد وغيرهم والمراد بالنسبة  
 اليه في سليبي وسليمة ارد لاسليمة غيرهم والى عميرة كلب بفختين  
 قبيلة وعميرة بطن منه لاعميرة غيرهم اي غير الكلب اي النسب اليه في عبري  
 موعيرة كلب لاعميرة غيرهم من سائر القبائل وقس على ذلك ما يحكي من  
 نظائره بمعنى ان السليقة والسليمة وعميرة على فعيلة غير المعتلة العين و  
 لا المضاعفة فالقياس في النسبة اليها ان يقال سليبي وسليبي وعبري  
 بحذف الباء كخفي في حنيقة مع انها قد جئت سليبي ونحوه بالياء فهي شاذة  
 عن حكم فعيلة وفي قوله لاسليمة غيرهم ولا عميرة غيرهم اشارة الى ما قيل  
 من ان الباء انما اثبتت في سليبي وعبري لتلايلت بسليمة غير ارد و  
 عميرة غير كلب اذ الباء محذوفة في النسبة اليها وشذ عن حكم فعيل بالفخ  
 وسو وحذف باء بشرط اعتلال لانه تقفى بحذف الباء في النسبة الى ثقيف  
 وسوقيلة من موازن والقياس تقفى بالياء لعدم وجود الشرط لكون للام  
 صحيحا فهو شاذ وعن حكم فعيلة بالضم وسو وحذف الباء بشرط عدم مماثلة  
 العين للام خزبي بالياء بضم الخاء وفتح الزاير المعجمين في النسبة الى خزبيمة  
 وهي موضع قريب من البصرة والقياس ان يقال خزبي بحذف الباء لكونها  
 على فعيلة وقد وجد شرط عدم مماثلة كخزبي في جهينة فهو شاذ قبل انما  
 اثبتت باء ما لتلايلت بسليمة بالنسبة الى خزبي علما فانها بدون الباء قطعاً وعن  
 حكم فعيل بالضم وسو وحذف الباء بشرط اعتلال اللام قرشي وفقمي ومليحي وهذا  
 بحذف الباء في النسبة الى قريش بمعنى القبيلة التي كان الرسول عليه السلام منها

111  
 منها لا قريش بمعنى دابة من دواب البحر فان النسبة اليها قريشي بالياء و  
 الى فقيم دارم بكسر الراء لا فقيم غيرهم والى ملبج سعد لا ملبج غيرهم والى هذيل  
 وكان القياس قريشي وفقمي ومليحي وهذيلي بالياء لكونها على فعيلة بلا تحقق  
 شرط الحذف اعني اعتلال اللام وكلامه اشارة الى ما قيل من ان الباء انما حذف  
 من الثلثة الاول اعني قريشا وفقما ومليحا بالمعاني لتلايلت بسليمة بها بغير تلك  
 المعاني هذا لكن قد ذكر صاحب الفصل وابن الحاجب ان الذي حذف منه الباء  
 موفقيم كناية لا فقيم غيرهم ومليح فزاعة لا ملبج غيرهم فتدبر وما ذكرنا من ان  
 حذف الباء من فعيلة بالضم مشروط بعدم مماثلة العين للام حتى لا يحذف  
 من نحو شديدة كما مر انما هو موافق لكلام ابن الحاجب حيث اشترط في  
 الشافية ذلك وقال ومن فعيلة بشرط عدم التضاعف وسوال الصحيح لانه  
 لولم يشترط ذلك بل اخذ على اطلاقه ينتقض الحكم بكثير من الواد كخبيبة و  
 نحوها ما كان على فعيلة ولم يحذف منه الباء بخلاف ما لو اشترط فانه لا ينتقض  
 ح بنحو خبيبة واما خزبي في النسبة الى خزبيمة فشاذا لا يوجب انتفاض القاعدة  
 واما صاحب الفصل وتبعه صاحب الباب الاعراب فلم يذكر حذف باء فعيلة  
 شرطاً بل اوجب حذفه على الاطلاق وصاحب الفتح قال هكذا ومن ذلك  
 اي من التغير المضبوط اي التغير القياسي ان يقال فعلي بفختين وكسر اللام  
 وتشديد الباء في كل فعيلة وفعولة اي بحذف الباء والواو من كل فعيلة وفعولة  
 عند النسبة فيقال فعلي كخفي وشنالي في النسبة الى حنيقة وشنوا كما مر و  
 ان يقال فعلي بالضم في كل فعيلة بالضم اي يقال في النسبة الى كل فعيلة فعلي  
 بحذف الباء كخزبي في جهينة كما عرفت الا في المضاعف واللاجوف من ذلك فانه  
 يقتصر فيها على حذف التاء اي تارة التانيث لما عرفت انه يحذف عند النسبة  
 مطلقاً ولا يحذف فيها حرفا اللين هذا كلامه فقوله ذلك ان كان اشارة الى كل  
 من فعيلة وفعولة كما هو المناسب للصفة البعد يلزم انه يبقى فعيلة بالضم بلا  
 اشتراط كما قال صاحب الفصل وان كان اشارة الى فعيلة بالضم يلزم ان  
 يبقى فعيلة وفعولة بلا اشتراط وان يشترط فعيلة بالضم بعدم الاجوفية



ابضا وان كان اشارة الى كل ما ذكر يلزم ان يشترط فعيلة بعدم الاجوفية  
 كذلك وبالملة كلام صاحب القناع لا يخلو عن الاختلال والاضطراب ثم انك  
 بعد ما تبهرت على ان ياء فاعيل بالفتح وفعيل بالضم معتل اللام يحذف في الذكر والمؤنث  
 ينبغي ان تعلم ان الياء الاخر بفتح الحاء اي الياء الغير المحذوف منها اي من فاعيل وفعيل  
 او بكسرة اي الياء المتأخر وعلى كلا التقديرين فالمراد الياء الباقي الذي هو لام الكلمة  
 فاللام واحد يبدل واو وان كان ذلك الياء اصليا او يراد الياء ان كان منقلبا عن الواو  
 كراهة اجتماع الياءات اي كراهة اجتماع الياءات الثلثة والكسرة كما في غنوى  
 في النسبة الى غنى وغنية على فاعيل وفعيلة بالفتح وقصوى في النسبة الى قصى  
 وقصية على فاعيل وفعيلة بالضم فعند الحاق ياء النسبة بهذه الاربعة حذف منها  
 الياء الاولى الساكن كما مر وابدل الياء الباقي واو كيلا يلزم اجتماع ثلث ياءات وكسرة  
 وكذا في النسبة الى نجبة بمعنى التسليم مع انها ليست بفعيلة بل بفعلة اي  
 مصدر على وزن تفعلة من باب التفعيل يقال حببت نجبة اصلها نجبية ثم نقل  
 كسرة الياء الاولى الى الحاء وادغمت في الثانية فعند النسبة اليها يقال نحوي يحذف  
 يائها الاولى وقلب ثانيتهما واو وفتح ما قبل الواو كغنوى في غنية وانما كان كذلك  
 مع انها ليست من قبيل غنية لكونها موافقة في العلة لغنية اي علة الحذف وهي  
 اجتماع اربع ياءات مع الكسرتين وعللة القلب وهي اجتماع ثلث ياءات مع الكسرة  
 فكما حذف وقلب في غنية لتلك العلة حذف وقلب في نجبة لتلك العلة وان كانا  
 مختلفين في الوزن والنسبة الى عدو مما كان على فعول وكان معتل اللام عدوى  
 اتفاقا من غير حذف الهمزة كالم تحذف من الصحيح نحو صبورى كما عرفت وانما لم يحذف  
 حرف اللين منه كاحذف الياء من غنى لان اجتماع الثقلاء المائلة اثقل من اجتماع  
 الثقلاء المتخالفة واما في النسبة الى عدوة على فعولة مؤنث عدو فعند اليرد كد  
 كذلك اي عدوى من غير حذف ولا تغيير كما في عدو فهو لم يفرق بين المذكور والمؤنث  
 من فعول لان الادغام جعل الحرفين كحرف واحد فكانت اي عدوة ليست من قبيل  
 شنودة اي مما كان على فعولة حتى يحذف الواو منها كما حذف في سنودة كما مر  
 فيرد عليه انه ينبغي ان يقال في غنية غنبي من غير حذف لادغام اياها من ان

من ان يكون من قبيل حنيقة ثم ان استفاد من كلامه ان المبرد فرق بين مذكر فعول  
 ومؤنثه اذا كان صحيحا بعدم الحذف في الاول والحذف في الثاني كما سورى الجمهور وانما  
 الذي لم يفرق مابين مذكره ومؤنثه مفعول اذا كان معتل اللام لكن الشارحين  
 على انه لم يفرق بين مذكر فعول ومؤنثه مطلقا وجعل شتائي في شنودة من قبيل  
 الشواذ كما استرنا اليه وسببويه اجراها اي عدوة على الضابط وسوان يحذف  
 الواو وكل فعولة الغير المعتل العين واللام الضاعف فقال في النسبة اليها عدويا با  
 الحذف والابدال كما قبل في شنودة شتائي كذلك واما جعل الادغام للحرفين كحرف  
 واحد فاعتدروا به ومنه اي من التغيير القياسي انه اي الشان يحذف الياء الثاني  
 من كل كلمة ما قبل اخرها ياء مشددة مكسورة وسواء كانت على فاعيل بفتح الفاء و  
 سكون الياء بعده وكسرة العين او فاعيل بضم الفاء وفتح العين وتشديدا للياء بعده  
 او مفعيل او فاعيل بالضم فيهما الى غير ذلك وسواء كان احدهما اي احد اليائين  
 اصلا كما في بيع اسم رجل او صفة بمعنى البائع اصله يبيع على فاعيل والياء الثاني  
 اصلي لانه من باع يبيع او بدلا عنه اي عن الاصلى كما في سيد ومبت اصلهما سبؤ  
 ومبيوت على فاعيل ابضا انقلبت الواو ياء لاجتماعهما والاو الى ساكنة وادغم فالياء  
 الثاني منها بديل عن الواو وكما في اسيد ومهم مصغرى اسود ومهوم ولا يكون  
 شئ منهما اصليا بل كلاهما زائدان كما في حبر على فاعيل بالضم وتشديدا للياء جمع حمار  
 فالياءان زائدان وانما حذف الياء الثاني منها لان تولي الكسرتين وسما كسرتا اللام  
 والياء المشددة في اليائين المشددين احدهما ما قبل الاخر والاخر ياء النسبة في  
 غاية الثقل قال الرضى وذلك لكرهتهم في اخر الكلمة الذي لا يحق به التخفيف اكتناف  
 يائين مسددين بحرف واحد مع كسرة الياء الاولى وكسرة الحرف الفاصل وكان الحذف  
 في الاخر اولى الا انه لم يحذف احدي يائي النسبة لكونهما معا علامة ولا ترك كسرة  
 ما قبلها لالتزامهم كسرة مطروا ولا حذف الياء الساكنة للتأني في ياء مكسورة بعدها  
 حرف مكسور بعده ياء مشددة فان النطق بذلك اصعب من النطق بالشديدتين  
 بكثير وذلك ظاهر في الحسن فلم يبق الا حذفا لكسرة واما ان كان الياء المشددة قبل  
 الاخر مفتوحة كبين ومهم اسمي مفعول فلم يحذف في النسبة شئ لعدم الثقل انتهى



ولذا اى ولاجل ان حذف الياء الثانية لاجل ذلك التوالى اذا ارادوا الفرق  
 بين نسبة مريم الى مريم اسم فاعل من هيم الحب اى جعله المحبة  
 هائما متحيرا وبين نسبة مريم الذى اصله مريموم مصغر مريموم اسم فاعل من  
 هوم اى هز اى حرك راسه من النعاش اى لاجل النعاش وسوال النوم الخفيف اعنى  
 ابتداء النوم لانه زبد فيه يار التصغير وحذف اول الواو بين فصار مريموما فاجتمعت  
 الواو والياء والاوى ساكنة فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصار مريها  
 بعدم الحذف متعلق بالفرق اى اذا ارادوا الفرق بين النسبة الى مريم اسم فاعل  
 والى مريم مصغر مريموم بعدم حذف الياء الثانى فى الثانى وحذف فى الاول بان يقال  
 مريها بتخفيف الياء الاول كاسوال القياس وانما لم يفرقوا بالعكس لانه قد حذف  
 احد العينين فى الثانى كما عرفت فلو حذف الآخر لزم التغيير الكثير ولان عدم الحذف  
 يؤدى الى زيادة ياء ساكن كما يذكره والثانى اعنى الصغر لحذف بعد عينه بالزيادة  
 اولى ليكون كالتمويه عن المحذوف زادوا جواب اذا ارادوا ياء ساكن بين  
 المشددين الذين احدهما من نفس الكلمة وسوما قبل اليم والآخر للنسبة فقالوا  
 مريها وانما فعلوا كذلك ازالة لتقل توالى الكسرين بالفصل بينهما ياء  
 ساكن كان فى السكون بين المشددين نوع استراحة لالة النطق كاللحان  
 بسبب توقفها هناك ولان الفاصل بينهما حرفان الياء الساكنة واليم فتباعدهما  
 اكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفا واحدا فزال بعض الشغل فيقال تفرج على قوله  
 ومما اذ بحذف فى النسبة اليها اى الى بيع وسيد وميت وحمير بيعى وسيدى و  
 مئى وحميرى بحذف الثانى من المشددين فى كل منهما وبما يبدلون اى كثيرا ما يقتصرون  
 هناك على حذف الياء الثانى وبما يبدلون ايضا كالحذف الياء الاول الباقي الفا كما يقولون  
 فى النسبة الى علي اسم قبيلة طائبا وكان القياس طيبيا بابقار الياء الساكنة كفى  
 سيدى ويحتمل ان يكون المحذوف من الياء الاول الساكن ويقلب الثانى المتحرك الفا  
 لانفتاح ما قبله فعلى هذا القلب قياس والحذف شاذ على عكس ما ذكره ومنه ان الياء الطرف  
 اذا كان ثالثا سوا كان فى النكر او المؤنث فان كان ما قبله متحركا ولا يكون ما قبله الا مكسورا  
 لامفتوحا ولا مضموما لانه لو كان ما قبله مفتوحا وجب ابدال الياء الفا لوجود علة الابدال من

من غير مانع فيلزم ان لا يكون الطرف ياء وهو خلاف المفروض وليس كلام ياء  
 طرف ما قبله مضموم كوجوب ان يبدل ح واوا كما عرفت فاذا كان ما قبله كالياء  
 مكسورا يبدل واوا احتمالا لاشتغال اجتماع ياءات مع كسرتين يقال فى النسبة الى العى  
 فى المذكرة والعمية فى المؤنث حال كونها صفين مشتقين من على الامر والرجل  
 بكسر الهمزة على حد علم اى التيسر بالامر وانشكل او جهل بالرجل فالعوى والعمية  
 بمعنى التيسر والجاهل والمكينة والجاهلة بموى بقلب الياء واوا وفتح ما قبله  
 كما نرى كما عرفت مع ان مفتل اللام اولى بالفتح من الصحيح وان كان ما قبله اى ما قبل  
 ذلك الياء ساكنا فتحذف سببوية النسبة لا تغير الكلمة مذكرا كان او مؤنثا ما يحذف  
 التاء فى المؤنث كما هو وليس من بنية الكلمة فيقول سببوية النسبة الى طلى وطلبية  
 فليسا من غير حذف ولا تغير غير حذف التاء الثانى لحصول التخفيف بكون العين ومحة  
 مع ان الياء اذا سكن ما قبله كان حكمه حكم الصحيح ووافقه يونس فى المذكر فيقول فى طلى  
 طلبية ايضا وفى المؤنث بخلافه بابدال الياء واوا وفتح ما قبله يقول فى النسبة الى طلبية  
 طلبو بالمعنى فى النسبة الى العمية وانما خالفه فرق بينهما اى بين المذكر والمؤنث مع التميز  
 عن اجتماع الياءات الثلاث وقصد التخفيف فى الثانى المط فى الحذف وتحقق ذلك بالمؤنث  
 لان التغيير كحذف التاء يجرى على التغيير بفتح العين وقلب الياء واوا وان المؤنث ضعيف  
 فلا يجرى نقل اجتماع ثلث ياءات مع الكسرة بخلاف المذكر فانه لقوته يجرى واما اجتماع الواو  
 والياءين فليس كاجتماع الياءات لان اجتماع المتفاد المختلفة ايهون من اجتماع المتفاد  
 المتماثلة بهذا اى ايضا قد جازى نوى فى النسبة الى زينة بكسر الزا وسكون التون اسم لما كان  
 بن ثعلبة وقرى فى النسبة الى قرية بفتح العين فزها وقلب ياءها واوا فليسبويه  
 ان يجيب عن الاول بان اجتماع الياءات وان كان ثقلا الا ان سكون ما قبله يخفف  
 امره وان الثانى بانه شاذ لا يحمل عليه بدوى بفتح الدالة النسبة الى بدوى بسكون الدال  
 بمعنى بادوية شاذ عنه سببويه ويونس لان القياس بدوى بسكون الدال اى النسبة  
 الى ما كان الياء او الواو فيه طرفا ثانيا ساكنا ما قبله لا تغير الكلمة فى المذكر بالافتان  
 قال الحسن ان يورد هذا بعد قوله وحكم الواو فى هذا اى فى تغيير النسبة للكلمة الى  
 كان هو فى طرفا ثانيا وعدم تغيير الياء حكم الياء الا ان ما قبله اى ما قبل الواو لا يكون



اما ساكننا لانه ان كان مفتوحا وجب ابدال الواو والثاوية لیس في الكلام واو اصل  
 طرف مضموم ما قبله واما كقولا واو فيه مبدل من الهزة او مكسور والواجب ابدال الواو  
 بحذف الياء الطرف الثالث فان ما قبله قد يكون ساكنا وقد يكون مكسورا واذا كان  
 طرف ثالث ولا يكون ما قبله الا ساكنا فحينئذ سيبويه النسبة لا تغير الكلمة في المذكر ولانه الموث  
 سواء كان صدر الكلمة مفتوحا او مكسورا او مضموماً في كل يونس مبدل سكوت ما قبل الواو  
 فتحة في الموث كان الياء واو ابدال الياء الى الواو فلا تثنائي ههنا وهو ظننا نسبة الى عزو  
 بفتح العين وسكون الراء بمعنى الغراء عزوي من غير تغيير اصلا اتفاقا بين سيبويه ويونس  
 كانه طبيعي في نسبة ظني واما النسبة الى عزوة في الموث عزو فذلك ان اي عزوي بلا تغيير  
 عند سيبويه وعند يونس عزوي بفتح الراء ان كان كاقال فطوبى في نسبة ظنية وكذلك  
 عزوة بضم الصدر ورشوة بكسره مع سكون عينيه فان النسبة اليهما عند سيبويه  
 عزوي ورشوي من غير تبديل وتغيير وفتح الراء والثاني عند يونس وجه قول يونس  
 ههنا اي علة قوله بانه يفتح العين في مثل عزوة غير ظاهر ظهوره اي كظهور قوله بذلك  
 في ذات الياء كظنية لانه انما يفتح العين في ذات الياء حملا لا على عموى حيثما قلب الياء واو  
 واو آخر من اجتماع الياءات كانه عموى حيث لم يلزمه مثل عزوة اجتماع الياءات لا يظهر  
 حملا على عموى حتى يفتح العين فلهذا فرق الخليل بين بنات الياء وبنات الواو فتحل الاولى  
 على بابكوى وقال فطوبى في نسبة ظنية كيونس ولم يحل الثانية عليه فها لغزوي  
 في نسبة عزوة من غير تغيير سيبويه في الجملة لا خلاف بين الائمة في ان النسبة الى مذكر  
 ما كان الياء او الواو في طرف ثالثا ساكنا ما قبله لا تغير الكلمة اصلا في حال الخلاف في النسبة  
 الى مؤنثة قد ذهب سيبويه الى ان لا تغير ايضا مطلقا اي سواء كان الطرف ياء او واو  
 ويونس الى ان لا تغير مطلقا في كل حال الى ان لا تغير في الياء في ذن الواو والاشهر انما  
 من بين هذه الائمة ذهب سيبويه واذا كان الياء الطرف الرابع وكان ثانيا ما قبله  
 الياء ساكنا يحذف الياء عند البعض وهو الاصح وهو ذهب خليل وسيبويه  
 وذلك لان الالف الرابعة تحذف جوازا وان كانت اصلية فالياء الرابعة مع تظا  
 اولى بالحذف ويبدل واو عند آخرين نظرا الى ان الساكن كالميت المعدم فلا يحذف  
 الياء الا تحذف اذا كانت ثالثة بل قلب واو ويفتح ما قبله فيقال في النسبة الى الفاعلي

الى الفاعلي تخفيف الياء فاعني بتثنية ياءه بحذف الرابع او فاعني ببدال الرابع  
 واو او ففتح الصاد المكسورة من اا اذا كان ثانيا متحركا فيجب الحذف اتفاقا حتى يتبع  
 في تبقي تخفيف تبقي علما واذا كان الياء فوقه لك اي فوق الرابع خامس  
 او سادسا يحذف حتما بالاتفاق لزيادة الاشتغال بسبب طول الكلمة  
 فيقال في النسبة الى المستفي في الخاسي من سقاء الماونا سقاء والمستفي  
 في الخاسي من استفي الماواي طلب سقي مستفي ومستفي يحذف لام  
 في اي بعد ما حذف الياء الطرف الرابع فوق الرابع ان كان قبله اي قبله لك الياء  
 ياء مشددة وفيه الوجهان احدهما حذف الرابع ايضا اي كحذف فوقه وابدال الثالث  
 واو او اي يجمع الحذف والابدال والاخر ابقاها اي الياءين بآخرها من غير حذف  
 شيء منها ولا ابدال فيقال في النسبة الى المحيى اسم فاعل من حيى ومحى تحية من به التغير  
 محوى بحذف الياء الخاسي الرابع وابدال الثالث واو او كحيتي باريح يات  
 بحذف الخامس وابقا المشد وبجالة لانه اذا حذف الخامس منه صارت كاعوى  
 واميبي في النسبة الى امية اسم قبيلة اي الواو احد فم كما جاز في نسبة امية الربانية  
 اموى بحذف ياء الثاني وابدال ياء الاول واو آخر من اجتماع الياءات مع المكسرة  
 كما هو الاصل واميبي باريح يات يكون فتحه ما قبل الياء تخفيفا لبعض النفل مع  
 ان الياء المشددة جاز مجرى الصحيح في احتمال الحركة كما عرفت فلهذا في النسبة الى المحيى  
 الخاسي بعد حذف خامسة بجي محوى بالحذف والابدال كما هو الاصل ويجبي  
 بابقاء المشددة وهذا لان كالمحوي اسم مفعول فلا يكون ما نحن فيه لكون الطرف  
 ح الفاء يحذف الالف فقط ويقال محى كما سيجي ههنا اي ما ذكرناه اذا كان  
 الياء طرف ثالثا فان كان ما قبله مكسورا يبدل واو بالاتفاق وان كان ساكنا  
 وكذا الواو لا تغير النسبة الكلمة مطلقا عند بعض وتغير ما عند الاخر في الموث  
 واذا كان رابعا يحذف عند البعض ويبدل واو عند الاخرين واذا كان فوقه  
 يحذف حتما بالاتفاق ككلمة حاصله اذا كان الياء او الواو الطرف مخففة  
 كان الا مثله المذكورة فان كان مشددا فان كان ياء النسبة يحذف وعند النسبة  
 مطلقا اي سواء كان ما قبله ثلثة حروف او اكثر في النسبة الى الكسبي ما كان قبل الياء ثلثة



والثاني ما كان ما قبله أربعة كلفها أي قاله نسبة كرسى وشافعي بمعنى  
المنسوب إلى الكرسى أي الجالس عليه والثاني في أي المقلد بذهبه لا إلى الكرسى والشافعي  
كما هو المعنى المنسوب إليها كرسى وشافعي بأربع يا شافعي حذف المشد واللام  
هو آخر الكلمة للشغل مع أنه من الزوائد فصار كرسيا وشافعي ما المنسوب والمنسوب إليه  
بهما متجانسان لفظا ومختلفان تقديرًا ومعنى والشغول في النسبة إلى الشافعي في حذف اليا  
الثاني وقبل الأول واوًا وتغييرًا يعني كما ترى من خطا العوام والصحيح ما ذكر  
وان كانا لفظا المشدود وغيره أي غير ياء النسبة فلا يخلو ما ان يكون قبله حرف واحد  
او حرفان او ثلثة او فوق ذلك في الأول يكون المشدود كلهما من الأصول وفي الثاني  
يجوز ان يكونا من الأصول وان يكون احدهما من الأصول والاخر من الزوائد وفي الثالث  
والرابع يجوز ان يكونا من الأصول او من الزوائد او احدهما من الأصول والاخر من الزوائد  
فما لم يفتي الأول أي فيما كان قبله حرف واحد ان كان أي لا يخلو ما ان يكون الطرف  
المشدود ياء او واوًا وان كان ياء ياء اليا المدغم إلى أصله ان كان منقلبًا عن الواو  
والا بغيره على حاله وينفتح ويبدل المدغم فيه واوًا وذلك لا يجب فاستلزم الادغام للمدغم  
توالي اربع يا شافعي البناء الموضوع على الحذف فيفتح الأول لا الفتح اخذوا كذا فيفتح  
ردًا إلى أصلها لزال سبب قبل ياء وهو اجتماع الواو والياء والأولى فيها كانت  
وتقلب الثانية واوًا لا تستقال ياء متحرك ما قبلها قبل ياء النسبة فيقال في النسبة إلى طي  
وصي طوي ياء الأولى إلى أصلها لأنه الأصل طوي وفخا وتقلب الثانية واوًا  
وجوي ياء ياء الأولى على أصله ونفتح وابدال الثانية واوًا وان كان الطرف المشدود  
واوًا بغيره على حاله سواد كان ما قبله مفتوحا ومفتوحا يفتي في النسبة إلى دوة بالفتح  
وهو البادية والى كوة بفتح الكاف وضمه وهو تغيب البيت دوي وكوي بقاء الواو  
المشدود فيها على حالها لما عرفت غير مرة من اجتماع التقلد المختلفة بسبب اجتماع  
التقلد المتماثلة والثاني أي ما كان قبل المشدود حرفان هو فصيل فعول قد عرفت  
حكماء وهو انه اذا تحذف ياء الثانية ولم يكن عينها معقلًا ولا ماثلًا للام او كان فصيل  
معقل اللام حذف ياء فمهما كان المنسوب إليه معقل اللام فان كان على فصيل حذف  
الياء الأول وينقلب الثاني واوًا كان غني وغنية حيث في النسبة إليها غنوي وان كان

وان كان على فعول وحقة التاء فحذف سيبويه يحذف الواو الأول ويبقى شافعي على حاله  
وينفتح ما قبله كانه عدوة حيث قال في النسبة إليها عدو ياء وفيما لم يلحقه التاء وفيما لم يلحقه  
أيضا على قول المبرد لا تغية النسبة الكلمة كما يقال عدو ياء لا اتفاق وفي عدوة  
أيضا عنه المبرد كما عرفت ذلك ففصل في الثالث أي فيما كان قبل المشدود ثلثة  
ان كان المشدود ياء فبها الحذف رأسا أي حذف المشدود كليًا وحذف احدهما  
وابدال الآخر واوًا فالنسبة إلى مرمى اسم مفعول من رمى يرمى أصله مرموي كلف  
أي مرمى يحذف الياء المشدود لرفع الشغل والحقاق ياء النسبة فيكون المنسوب والمنسوب إليه  
متفقين في اللفظ لفظا وان اختلفا تقديرًا او مرموي يحذف الياء الأول الزائد وينفتح  
ما قبلها وتقلب الثاني الأصلي واوًا حذرا لما لو حرف لا صلي مع مث برهنة لغني لأحد اليائين  
في كل منهما الأصلي والآخر زائد وان كان المشدود واوًا كلفوا اسم مفعول من كلفوا  
أصله مغزو فلم يذكر حكمه في شيء من الكتب المتداولة قال بعض الفضلاء والظاهر النسبة إليه  
مغزو من غير تغيير كانه دوي وكوي ندوة وكوة في الرابع أي فيما كان قبل المشدود  
ما فوق الثلثة لا يكون الياء اليا النسبة هكذا فيما رأينا من النسخ وفيه انه متفق  
بجاني جمع تخفي نوع من الابل واحاجي جمع احمجة وهي لعبة واغلوط من قطع النظر  
عن ذلك الكلام فيما كان المشدود غير ياء النسبة فلا يصح ذكر هذا هنا كصباحي بالحقاق  
ياء النسبة إلى الصباح وهو معروف وفيه عند النسبة يثب الحذف أي حذف المشدود رأسا  
لا غير من حذف احدهما وابدال الآخر واوًا فيقال صباحي بمعنى المنسوب إلى الصباح  
فبالنسبة لا يتغير اللفظ لفظا بل يكون المنسوب والمنسوب إليه متحدين لفظا كصباحي  
في كليهما وانما الاختلاف والتغير في المعنى والتقدير كما مر في كرسى وشافعي ومنه أنه  
أي ان اد وقع الياء بعد الف زائد تبدل همزة لا الياء الواحد كغيره كما يستعمل  
بعد الالف الزائد كافي بالفتح حيث قلب ياء همزة لا تشقاله بعد الالف الزائد فكيف  
الهمزة مع الكسرة أي كيف لا يستعمل ثبات ياء مقارنته للكسرة بعد الالف الزائد كما كونه  
مستقلًا بطريق الأولى فلهذا الاستشغال بقلب الياء بعده عند النسبة همزة فيقال  
في النسبة إلى سفاينة بالكسر موضع طريق الماء قد يشربون منه وعطاية وهي لغة في عطارة  
بالحمزة بمعنى الفأدة سفاينة وعطاية بقلب ياءها همزة ولم يحذف اللام بلزم



النقاد الذين من الالف والياء والاول من ياء النسبة ولو حذف الالف  
 ايضا يلزم اخلال الكلمة ولم يبدل في المنسوب اليه اعني سفاية وخطابة همزة  
 لعدم كثرة التثنية مع ان التثنية مثل سفاية لازمة لانها ليست للفرق بين المذكر والمؤنث  
 او للوحدة حتى يجوز حذف همزة واثنائها اخرى فلا يثقل بياؤه همزة لان الياء  
 الواقعة بعد الالف زائدة انما تقلب همزة اذا كانت طرفا او نون حكة واما حذفت  
 التثنية النسبة قلبت الياء همزة لان في حكم الطرف لاياء النسبة وان كانت كالجواز  
 الا انها في معرض الزوال وهذا بخلاف الواو الواقعة هناك اي بعد الالف زائدة  
 فانه يبقى عند النسبة بحاله ولا يبدل همزة فيقال له نسبة سفاوية ضد السفاة  
 شفاوي ببقاء الواو اذ ليس الاستئصال بملة اي في مثل شفاوي كتمه اي كاستئصال  
 في مثل شفاوي بل هو ايهون منه لان اجتماع الواو مع الياءين كونها نقاد مختلفة  
 ايهون من اجتماع ثلث ياءات كونها متماثلة واذا وقع الياء بعد الف منقلب عن اصل  
 من الواو او الياء فبقية اي في نسبة ما شتمت عليه ثمة او جمة بثلاث اعتبارات وحيثما  
 احدها ابداله اي ابدال الياء واو الا ان فانون استئصال الياء في النسبة نقادية الى  
 اجتماع ثلث ياءات ان يبدل واو لما بينهما من الاخوة كما مر غير مرة فبالنظر الى هذا  
 يبدل واو الثاني ابداله همزة كلف الالف الزائدة في مثل سفاية فان الياء الواقعة  
 بعد الالف المنقلبة مثابه لما هو الواقع بعد الزائدة من جهة وقوع كل منهما بعد صورة  
 الالف فكما يبدل بعد الزائدة همزة فكذلك بعد المنقلب باعتبار المتماثلة والثالث  
 ابقاءه على حاله اذ الالف بدل عن حرف صلي فكان ما قبله اي ما قبل الياء حرف صلي  
 ساكن كما في ظلي فكما ابقي الياء على حاله في مثل ظلي فكذلك ابقاءه بعد الالف المنقلب  
 بهذا الاعتبار فيقال له النسبة الى اية بمعنى العانة وراية بمعنى العلم وثابتة بانها الثلث  
 وهي ماوي الابل والعمى مرجعها اصولها ودية وروية وثوية ثبوت الواو الالف  
 لتحركه بعد الفتحة او وى وراوى وناوى ببدال الياء واو واوى وراوى وناوى  
 ببدال همزة واوى وراوى وناوى ببقاءه على حاله ومنه ان الالف الطرف  
 اذا كان ثالثا سواء كان مبدلا عن واو او ياء يبدل واو ايضا لانه النسبة الى الواو  
 اصله عصو والرحى اصله رحى بالياء عصوى ورحوى وكذا اذا كان اصليا

اصليا كتموى في معنى على الفاصلي وذلك لانه لو ابقى الالف يلزم انقاد الياء كين  
 ولو حذف يلزم اخلال الكلمة فاقبل واو واوى وناوى وراوى ببدال الياء واو  
 الرابع يبدل واو فيقال له النسبة الى الملهى من الملهوى الى اللعب مصدر مسمى او اتم  
 او مكان والفاء رابعة مبدلة عن الواو والمرحى من المرحى على الوجوه المذكورة والفاء  
 مبدلة عن الياء طراوى ومرموى بقلب الفها واو فيقال له النسبة الى الف لانقاد  
 الياء كين كما يحذف في نحو الفنى الطريف لانها ان حذفت فنان ابقى ما قبلها على فتحه  
 لزم ان لا يكون ما قبل ياء النسبة مكسورا في اللفظ مع انه يجب ان يكون كذلك لاجل الياء النسبة  
 فانها لما كانت حرفا كانت او غلظت الجزئية فيجب ان يكسر ما قبلها لفظا بخلاف ياء الاضافة  
 فانها لما كانت في التقدير كلمة برأسها فلا يجب ان يكون ما قبلها مكسورا في اللفظ نحو  
 سلمى هو ان لم يبق ما قبلها على فتحه بل كسر لاجل الياء لزم ان لا يكون فرق بين ما حذفت  
 شيئا وبين ما حذفت لانه لا شيئا لعدم بقاء ما قبل المحذوف في حالته الاولى  
 حتى يكون دليلا على المحذوف بل غير ما قبله كاعتبر في المحذوف شيئا مثل يد ويدى  
 لم يقبل الالف ياء تكرار اجتماع النقاد المتماثلة فلم يبق الا قبلها واو ولم يجر في المحذوف  
 اي حذف الالف كان يقال على كايهم فيه للجواز والتقية اي كايهم ذلك الجواز  
 من سائر الكتب المعتمدة وصرح به في الجواز البعض كشرح الشافعية حيث لو يجوز  
 حذفها ايضا لان الاسم لم ينجح بحذفها عن اقل وزان الاسم فكن ما اذعاه المصنف من عدم  
 الجواز لا بد له من شيء وان كان الالف الطرف الرابع زائدة سواء كان زائدة  
 للتأنيث او الحاق او غيرهما فان كان الحرف الثاني من الاسم ساكنا ففيه ثمة او جمة  
 احدها المحذف اي حذف الالف وهو مستلزم للفرق بين الزائدة المعرفية وبين  
 المنقلبة عن اصلية والثاني ابدال الالف الياء او الواو بحسب اي فقط اي بلا زيادة  
 الف لانه لما كان الحرف الثاني من الاسم ساكنا او اسكنا كعدم صار بمنزلة ما فيه  
 الالف ثالثة فقلبت الف واو كما قلبت الالف ثالثة واو كما سبق في ثالثة  
 الفعل مع اى مع الابدال بين الواو المنقلبة عن الالف والياء الذي نوقر كافي  
 ونيابة تشبيه الالف بالالف ثالثة الممدودة في مثل سحراوى كايهم اقول  
 لوجه لهذا التخصيص ان يجر زيادة الالف في مثل جملواوى والاولى ان يقول وزيادة



الالف موقبل الواو كما قال ابن الجلب وقده سبق المصنف بهذا التخصيص محب المفضل  
 وتعمل بوجه التنبيه على علته زيادة الالف وهي استئصال اجتماع الواو مع الياء  
 بحيثاً وشما في مثل دنياوى وحمل عده كجلاوى عليه فيكون هذا وجهاً آخر لزيادة  
 غير سبق فيقال في النسبة الى الدنيا والحبلى الفها ربعة زائدة للتائين ودينى وجلى  
 بحذف الفها ودينوى وجبلوى ببدال الالف واوا فقط ودنياوى وجلاوى  
 بزيادة الالف مع البديل وكذا نقول في المفزى الذى الالف للحاق مفزى ومفزوى  
 بهذا ويجوز ان يكون الالف في مثل دنياوى هو الالف التائين والواو زائدة وان كان  
 ثانياً الاسم متحركاً او كان الالف الطرف فوق الرابع حاصاً او سادساً او كان  
 مبدلاً عن اصل او زائدة للتائين او الحاق او غيرهما ففيها يتعين الحذف لا غير  
 اى لا يجوز غير الحذف من الوجهين الاخرين من الثلثة السابقة الحاق وانما في  
 نظرية زيادة الاستئصال بسبب طول الكلمة وانما فيما كان ثانياً متحركاً فزيادة استئصال  
 بسبب الحركة لكونها بعض حروف المد فصارت بمنزلة حرف فصارت الالف كانهما  
 خامسة وند الخامسة يجب الحذف فكذا في فيقال في النسبة الى البحرى ما كان الالف  
 اربعة زائدة للتائين وثانياً متحركاً يقال ثالثة جزى اى سرية اليسر من الجز وهو نوع  
 من السيرة جزى بالياء المشددة وحذف الالف هو الى المرامي اسم مفعول من المراماة  
 اى الرمي من الجانبين ما كان الالف خامسة منقبة عن الياء والجبارى طائر مودف  
 كما مر الالف خامسة زائدة لكثير البناء والصبيح كى القظيم الشد بـ الالف سادسة  
 زائدة لكثير البناء مرامى وجبارى وقبعرى لا بحذف الالف فيها والحاق بـ النسبة  
لمصطفى في النسبة الى المصطفى ببدال الالف واوا من خطاء القوم والصواب  
مصطفى بحذف الالف لان الالف خامسة منقبة عن الياء ومنه ان الهمزة الطرف  
 بعد الالف ان كانت للتائين بدل واوا حتماً سواء كانت في الصيغة او الاسم  
 لتفرق بين الاصلية والزائدة المحضة والزائد بالتعبير الى ولو لا قصد الفرق  
 لا بقيت الهمزة على حالها لان الهمزة لا يستعمل قبل ياء النسبة استئصال الياء  
 وانما لم يقبل ياء للتايلزم اجتماع ثلث ياءات او نقول قبلت واوا للحذف على الالف  
 المقصورة في القلب في مثل جبلوى فيقال في النسبة الى حمراء الالف وصحراء

وصحراء في الاسم حمراء و صحراوى ببدال الهمزة التائين واوا والا  
 اى وان لم يكن الهمزة للتائين فان كانت اصلية كانت قرآءة ووضاء بضم الاول  
 وتشد يه الثاني فيها ومعنى الاول اى القرآءة المتك اى العابد من المتك  
 بمعنى العبادة من قرأ ازانك ومعنى الثاني اى الوضوء التطيف اى الذي  
 له نظافة عند الدنس قالا بدل رخصة اى يجوز ابدالها واوا تشبهاً بالزائدة  
 ولا الهمزة انقل من الواو والكثير القوي هو الابقاء لما عرفت من ان الهمزة  
 لا تستعمل قبل ياء النسبة استئصال الياء قبلها للقوتها بالاصالة فيقال في النسبة  
اليها قرآءة و وضاء ببدال الهمزة فيها وجاء على فلة وضعف قرآءة و وضاء  
ببدال الهمزة واوا اعلم بالرخصة وان كانت الهمزة بدلاً عن حرف اصلى لا يكون سادساً  
 بهذا التوصيف توصيف لا يصح لا اصلي ان اريد بالاصالة الحقيقية اعني ان يكون الحرف  
 داخل في اصل بناء الكلمة حقيقة وتخصيص له ان اريد بالاصالة ما هو اهم من الحقيقة  
 وما هو بمنزلة كان قد عرفت معناه ورداً هو ثوب يلبس فوق القميص  
 كالقباء اصلاً كساو ورداى قلب الواو والياء الهمزة لوقوعها طرناً بعد الالف  
 زائدة فالهمزة فيها بدل عن حرف اصلى داخل في بنية الكلمة لا جاء لان  
 من القلب والابقاء اما القلب فلفظ بها بالزائدة المحضة من حيث ان نفس الهمزة  
 ليس بلام الكلمة وانما الابقاء فلفظ بها الهمزة الاصلية لانها تكون بدلاً عن حرف اصلى  
 فكانها عيناً للام الكلمة كالهمزة الاصلية والقوة بهذا الوجه كان الحسن بما الابقاء  
 كان الهمزة الاصلية ولذا قال لكن الحسن بما ايضا الابقاء فيقال في النسبة اليها  
كسلى و رداى ببدال الهمزة او كساو و رداوى ببدال الهمزة واوا وان كانت  
 الهمزة بدلاً عن حرف الحاق اى عن حرف زائد للحاق الكلمة بكلمة اخرى  
 وجعلها على صورتها كان عليها وهو بالسر عصب الخنق لحقا بسر واج بمعنى  
 الارض اليقظة او الناقة الكثيرة اللحم كاعرفت والصله عليها بالياء وهو يصل  
 كون عليها ما خوذ من القلب بل زائد للحاق بسر واج ثم قلب الياء همزة لوقوعها  
 طرناً بعد الالف زائدة فعلى عكس ما قبله اى جازية القلب والابقاء لكن الحسن  
بما القلب اما جواز الامر من فلفظ الهمزة في الهمزة الاصلية لكونها بدلاً



عن حرف ملحق بالاصلي. والهمزة الزائدة من حيث ان غير ما ليس في الكلمة كما عرفت  
 وانما كون الاسم هو القلب فلا تكونها بدلا عن حرف زائد لا لا في قولهم شاهنا  
 للهمزة الزائدة المحضة في مثل حراء وقد عرفت وجوب قلبها متى قال في النسبة اليه  
 عليا وحي بالابدال. وعلينا في بالا بقاء. ومنه ان الاسم الذي صار باقيا على حرفين  
 اعلم ان الاسم الذي كان على حرفين على ضربين لم يكن له ثالث اصلا وما كان ذلك تحذف  
 اما الاسم الذي كان على حرفين من غير حذف ثالث فلا بد ان يكون في اصل الوضع مبنيا  
 لا المغرب لا يكون على اقل من ثلثة في اصل الوضع فاذا نسب اليه يضعف ثانيا سواء  
 كان الثاني حرفا صحيحا او لا فيقول في الصحيح الكنية والكنية في النسبة الى كم ولم  
 وفي غير المانية في النسبة الى ما وهذا القسم ليس بمقصود بالبحث بها واما المقصود  
 هو القسم الاول الذي كان على ثلثة ثم صار باقيا على حرفين بحذف حرف منه فاما كان  
 او لا ما او عين او همزة على ثلثة انواع فيجب فيه الدقة ويجوز وما يمنع اشار الى الاول  
 بقوله ان كان المحذوف منه احتراز عن المحذوف غير لانه نحو سفي سته فانه كسب  
 الراء ويتبين ان يكون المحذوف نيبا لانه لو كان لعله وجب الراء مطلقا من غير شرط  
 ويمكن ان يستفاد هذا القيد من قوله صار على حرفين من غير تقويض بها والاول  
 عنه اي عن اللام المحذوف احتراز عما عرفت فيه الهمزة عنه نحو ابن وهو  
 اي والحال ان الاسم في الاصل متحرك العين احتراز عما يكون العين فيه ساكنا  
 بحسب اصل الوضع كذا فانه لا يجب فيها الراء كما يجبي في هذه الصورة ثلثة شروط  
 كون المحذوف هو اللام وعدم تقويض الهمزة وتحرك العين في الاصل سوا  
 واخو ست وهو الاست بضم الهمزة بمعنى عجز الانثى اي مؤخره وبالفارسية  
 ومبالا اصلها ابو واخو ست بفتحين في الكلام المحذوف ما ناسيا على حذف القيس  
 بحيث جرى الاعراب لفظا على غير ما يرد المحذوف فاما لانه لو لم يرد لزم اخلا الكلمة  
 في النسبة بسبب حذف اللام وحركة الوسط لا الحركة بها لاجل ما النسبة لا الحركة  
 الاصلية مع ان المحذوف هو اللام الذي هو محل التغير فيقال ابو واخو ست وسنهي  
 برذالانها وكذا ذو بمعنى الصاحب برذالان في النسبة اصله ذو وبفتحين كقصو  
 في ذ اللام نيبا مثلا يلزم في النسبة الجمع بين الواوين بان يقال ذوان لان الواو

لا الواو الاخيرة وان القلب في المفرد الفا كنه برذال الى اصله في النسبة كقصو  
 في ثنية العاصم عوصو من بهذا تبين انه لا يلزم الجمع بين الواوين على تقدير عدم  
 حذف اللام في المفرد وكذا لا يلزم في جملة لا يعل في الواو الثاني مثل ذوان اصله ذوان  
 فلما كان الجمع بين الواوين المتحررين قبلها مع ان الثنية ثنية في نفس حذف لانه  
 لمنع النقل وضم الذال ليكون كالقوس عن الواو المحذوف ولا يلزم ذلك الجمع  
 في الثنية اذ يقال ذوان او ذوين ولا يلزم الجمع ايضا لانه ذوان وذوين في ثنية النسبة  
 اليه اي الى ذو وذوي برذال المحذوف وكذا في الفخين وا فاما لم يجرى هذا  
 اي في النسبة الى ذو وعن الجمع بين الواوين حيث قيل ذوي ككاي مثل احترازهم عنه  
 في الثنية حيث حذفوا اللام من ذوالا يلزم الجمع بها لانهم يلزمون في النسبة شيئا  
 لا يلزمون في غير ما كارجي من التقيرات القياسية والسمانية كما عرفت بعضها  
 واستوف الباقي فليكن الجمع بين الواوين من جملة تلك الاشياء وكذا النسبة الى مؤنثها  
 اي مؤنث كلمة ذوا عني الذات بمعنى الصاحبة ذوي لا النسبة تهيب بناد الثالث  
 اي نزيله مطلقا كما عرفت ومن ان ثانيا الثالث مطلقا تحذف عنه النسبة حتما فاذا  
 حذف الثامن من الذات ورد الاصل الى اصله عني الواو ورد الواو المحذوف لما مر  
 صار ذوي كانه المذكور وهذا اي حذف الثالث ورد المحذوف اذا كانت الذات  
 باقية على اصلها وقوله بمعنى الصاحبة خبر ثان كان وقوله لانه الاضافة خبر ثالث  
 وجموعها بيان كونها على اصلها لان هذا يكون انما يتحقق بان يكون الذات بمعنى الصاحبة  
 فيكون لازمة الاضافة الى اسم الجنس ولا تنقطع عنها كذات المال وذات الحيوان  
 ليتوصل بها الى جعل اسم الجنس صفة لشيء كانه ذو للمذكورة كذا في الذات كذا في  
 بعد بل عن اصلها فتقول استعماله اي كاستعمال الاسماء المنقطعة اي منقطعة  
 عن الاضافة موصوفة بشئ او غير موصوفة مع لا بلا حفظ فيه معنى الصاحبة  
 بل يكون بمنزلة النفس والعين بمعنى حقيقة الشيء فيقال ذات فديمة بالتوصيف  
 اي حقيقة فديمة كذات الواجب كذا وتقدم وذات كدنة كذوات المحكمات  
 وتجيي ايضا بمعنى ما قام بنفسه وما استقل بالمفهومية وعلى ما نحن لا يكون لازمة  
 ولا ملحوظا في معنى الصاحبة وتسمى مؤنثا كانه المثلثة كونه ذوا كاي قال عليم وذات قائم



وح يقال في النسبة إليها ذاتي بالثابت بمعنى المنسوب إلى الحقيقة. بأن يكون جزاءها  
أو جزئيا لا لا التام خرجت عن كونها علامة التانيث. وقد حاربت جزاء من الكلمة  
وكذا يكتب طوبى فيكون المنسوب إليه هو الذات بتمامه وهذا هو المختار وما ذكره  
الجوهري من أن المحذوف من ذو هو العين لا اللام فيه بعد حذف العين  
 من الاسم الذي هو معنى على ثلثة أحرف في غاية القلة لم يوجد منه يقينا. الامة  
أصله منه حذف من التون على خلاف القياس بدليل استعمال منه بغيره. وب  
في سنة بمعنى الاست كما مر بحذف التانيث. است بحذف اللام فقطرة كبيرة كما حذف  
 منه الفاء. وقد إذا تقول في ثبته فانها مبنية على ثلثة وقد حذف منها العين لما  
أصلها ثبته. جاء من مائة بالضم. إذا كانت بمعنى الجماعة. يعني التي تجري المعنيين. بمعنى الجماعة  
وبمعنى وسط الحوض. فإذا كانت بمعنى الجماعة. فالذائب منه اللام قطعاً بأن يكون  
أصلها ثبته بدليل جمعها على التانيث. بالبيان في الآخر على وزن ما جدد بمعنى الجماعة  
فانه يدل على أن المفرد مقل اللام البائي من ثبته إذا جمعت. وإذا كانت العين  
بجمع على التانيث. وإذا كانت بمعنى وسط الحوض الذي يرجع إليه الماء ويجمع فيه  
فيحتمل أن يكون الذائب العين من تانيث. يشوب أي يرجع. فيكون حسيمة وسط الحوض  
بالثبته لكونه مرجع الماء. فيحتمل أن يكون الذائب العين أيضاً من ثبتي إذا اجتمع  
 كون وسط الحوض جمع الماء. فأصلها جاء بأن كون ثبته ما حذف فيه العين ليس  
 بقطعي لانه على تقدير ما حذف منه اللام قطعاً. على تقدير آخر يحتمل أن يكون من ثبته  
 ومن المحذوف العين قال عبد القاهر لم يوجد شيء يحذف عينه أكثر من اثنين  
مذوسه وأن ثبته قال أكثر على أن لا محذوف من ثبته إذا اجتمعت. وأجاز أبو الحسن  
 أن يكون من تانيث يشوب لأن معنى الاجتماع أن يعود بعض إلى بعض والتوبيخ الرجوع  
وقد بعض الفضلاء من رجح تعريف ابن مالك نقص أهل التعريف على أنه ليس في اللغة العربية  
ما حذف سوى مذوسه وثبته على قول. وأن نوم هنا سؤال وهو أن ذماً ما حاص  
 على حرفين بحذف حرف منه والمحذوف منه اللام لا أصله. دمى مع عدم التعويض  
 عنه بهجرة. ومع كونه متحرك العين. فلو تمت الضابطة المذكورة. اعني أن الاسم  
 الذي صار على حرفين الح لوجب رد لانه في النسبة ويقطع موجي البنية مع أنه قد جاء

قد جاء دمي من غير رد أيضاً. سأري وقد بقوله. وإصل دم ساكن العين على أن يكون  
 دمو أو دمي على فعل ساكن. عند الجمهور بحبي. جمع على دما. على فقال بالكسر أصله  
دمى أو دما. وبدل الباء أو الواو بهجرة. لوقوعه طرفاً. بعد الف زائدة. دمى بضم اللام  
وكسر الميم وتشد بها أصله دمى أو دمى على فقال قلبا لواو الخير في السنه  
بأ لوقوعه طرفاً. الحج بعد واو مد لم قلبا لواو الاول فيه وكذا دمى بأ لجنته  
مع الباء والساكن سكن وإدغم الباء في الباء وكسر الميم ليصبح الباء كلاماً وإدغم جمع لو  
ما كان على فعل يسكون العين مقل لللام الواو و طباء و طبي في جمع طبي فما كذلك  
مقل لللام البائي وأورد مثالين لا يحال أن يكون اللام المحذوف من دم و او او بأ وعدم تونه لانه  
ولو كان أصل دم متحرك العين كقفا أي خلف لواو من وعصا لما جمع بكذا أي الجمهور  
المذكور من لما تقلاً بفتح ن لا يجع على فقال وأن جمع على فقال في جمع قفا وعصا  
قفا و عصا بالكسر ب فقال قفي وعصى أو قفيه و أعصيه مثلاً كما استطلع عليه  
لما جمع دم على فقال علم أن سكن العين في الأصل ومن هذا علم أن مدار الاستدلال  
جمع على دما و أما على دمى فذكر استطاداً و أما كان دم في الأصل سكن العين فندم  
فلما رد بحبي الثبته على دمى بلا رد المحذوف و دمى بلا رد بفقا على الضابطة  
و نوم النقص نما هو دمى و أما دمى فاستطادى و أما لم يرد بالنقص قد استنط  
في الضابطة أن يكون الاسم متحرك العين في الأصل فندم عند دم لم يدخل موضع تلك الضابطة  
حتى يستفيض بعد ثبوت حكمها اعني رد اللام فيه نعم عند المبرد والبيهقي هو  
أما دم متحرك العين في الأصل كان الحال والذائب منه الباء بدليل ثبته على و بيان  
بفتح ن و الباء لأن سكن العين لجاء على دنيا ب سكون الميم وكذا الواو الذائب  
و أما جاء على دموان فخالفة المبرد والجمهور من و جاء في الأصل سكن العين  
و كون الذائب منه الباء قطعا لما عرفت أنه عند الجمهور متحرك لأصل الذائب بفتح لواو و الباء  
و أما بأن بأن هو الخلاف الاول و ذلك لانه قال الشافعي عزله أنا على جوز جاء الذائب  
بالجذب العين حيث وقع البيان في ثبته دم في بفتح ن و البيان قوله لو حذف الشرط  
ونقل الشرط محذوف بفسره أنا بأن المذكور و هو على صيغة الجمهور و بأن جاء بفتح ن  
بأن بفتح ن أنا لأن بفتح ن على جاء بفتح ن بأن بفتح ن بأن بفتح ن بأن بفتح ن بأن بفتح ن



بجريان الدم بناء على ان من زعمهم ان دم الشجاع يركب ودم الجبان ينجس بخصيص  
لا جريان الدم انما يظهر عليه دون التراب او المعنى انما لو جئنا بمثل واحد  
يجري الى ان صفدين ولا يخرج دما ونايد ما نكح يصف كالانحطاف والبعضاء بينهم  
و على كلا التقديرين قوله بالجذر البقيين اي اخبرك بالجذر البقيين وادان كان دم ساكن العين  
كما هو عند المبرد والجوهري فلا يبع الضابطه عنه بهما فله خولته موضوعا مع عدم حكمه فيه  
لكن ذلك عند الجمهور ليس بناتج والميت محمول على الشذوذ وكذا ايراد المحذوف هنا  
ان كان المحذوف فاء المقتضى اللام وادان كان او يائيا ففي هذه الصورة مثل طان  
سكون المحذوف هو الفاء وتكون الهمزة مقل للام وانما وجب الرديف لانه لا يجوز ان  
انما اجتماع ثلث ياءات ان كان اللام ياء وابتقت الياء على حالها وانما عدم الدلالة  
على المحذوف ان قلبت الياء وادان كانت اللام وادان لم يبق كلامهم ما فاداه ولامه وادان  
غير لفظ الواو فاذا رادوا لامه وادان بدلوا عن ان فائه وادان محذوف كافي شبهة  
بالكسر وهي كل لون في الحيوان يخالف معظم لونه كالتخال بالنسبة الى الانس  
اصلا وشبهه بالواو المكسورة وسكون الشين من وشي بشي تحذف الواو منه  
فيما على المضارع وتحركت العين بحركة الفاء وهي المكسورة فيقال في النسبة اليها  
وشوي بفتح الشين ورد الفاء المحذوف وابدال الياء وادان وهو ان فتح الشين  
من التغييرات السماعية لانه لما ورد الواو المحذوف صار الشين ساكنا فيكون  
على فعل كسر الفاء وسكون العين وقد عرفت ان سكونه لا يبدل فتحه قياسا  
وكانهم اعتدوا عن الفتح لا حفظوا ان الشين الف المكسرة قبل النسبة لما عرفت  
ان الواو قبل النسبة محذوف والشين مكسورة وانما زال الكسرة برد الواو والنسبة  
فكانت الشين باقية على الكسرة عند النسبة فيكون على ابل بكسر الفاء والعين وقد  
عرفت ان كسر عينه يجوز ان يبدل فتحه في قيل لما رد الفاء لم يجعل الشين ساكنا كما  
كانت ساكنا في الاصل لانه انما كسر العين بحذف الواو وانما كان رد الفاء ضرورة  
عارضة عند النسبة كان الواو في حكم المحذوف لان علة الحذف ثابته وهي حال المصدر  
على الفعل وعلة الرد عارضة في النسبة فابقت العين على الكسر وادان نسب جعل  
كسرة العين فتحه كافي ابلي وقلب الياء وادان كافي جوي والاحفش يقول

والاحفش يقول وشيئا بسكون الشين والياء اي وبافتاء الياء على حاله  
على الاصل عند رد الفاء لانه انما كسرت لاجل حذف الفاء وقد زال الحذف  
فيقول وشيئا كظلي فان سكون ما قبل الياء الاولى يخفف من اجتماع الياءات  
واشار الى القسم الثاني من الاقسام الثلاثة بقوله فان عوض عن اللام  
المحذوف همزة وصل سواء كان العين في الاصل ساكنا كاسم اصله سمي كالبين وضمه  
مع سكون الهمزة بمعنى الارتفاع فلكون الاسم مرتفعا على اخويه الى الفوق والمرتفعة  
صالحا للحكم عليه وبه او تكون اسم الشيء والاعلى ارتفاعه اشتق منه الاسم  
وهذا ذهب البعض وعند الاخرين اصله وسم بمعنى العلامة تكون الاسم  
علامة على مساهة في لا يكون مما نحن فيه وقد تقدم ذلك او نحو كاسم اصله بنو  
بعضين حذف الواو نسيا وعوض عنه الهزة او كان عطفا على عوض الاسم  
المحذوف اللام ساكن العين من غير نقوض همزة وصل عن المحذوف  
وانما ساكن العين مع النقوض فقد ذكرنا انما كسرت اصله عدوه بسكون الواو  
وحر اصله حرج بجائين مرهقين او لها مكسورة وراء مهمل ساكن بينهما وهو من المرأة  
ما يستخرج ذكره وكانهم انما حذفوا لانه لا يقع منهم تصريح باسمه بتمامه كافي سنن  
وسه بحذف الهاء والثاني من ستة للتايق التصريح باسم المستخرج كالتسعة  
هو العجز او حلقه الدبر جاز جواب لقوله فان عوض في هذه الاقسام الثلاثة  
رد المحذوف وعدمه اما الرد فلان المحذوف في محل التغيير وانما عدم الرد فلانه  
لا يلزم فيه احياء الكلمة لوجود عوض في مثل سم وابن وسكون الوسط في مثل غ  
بجانب ما كان نحو ك الوسط من غير نقوض كاسب فانه لو لم يرد فيه لم يلزم الاحياء  
كما هو فيقال في النسبة الى المذكورات سموي وبنوي وغدوي وكذا اخرجى برد  
المحذوف في الكل وفتح العين كما يجوز ان يقال اسمي وابني وغدي وحرى من غير رد  
وكما يجوز ان يقال اسموي وابنوي للتايق بين عوض عن وادان بفتح العين  
فيما كان العين فيه ساكنة الاصل لان نحو غدي في غدي يشابه نحو طودي في طوي  
في ان التغيير في كل واحد منهما حال النسبة بواو ساكن ما قبلها فكما يفتح العين في طودي  
يفتح في غدي وحمل نحو حرما لا يكون مقل للام على نحو غدي لانه في المحذوف والرد



أو كقولنا ما حركت العين في النسبة لا العين الف الحرك عند الحذف  
وثبتت تلك الحركة لها إلى زمان النسبة فلم تحذف في النسبة اجراء لها على ما  
من الحركة المأثورة وآت رالي القسم الثالث بقوله وان كان اللام من الهم  
المذكور صحيحا غير محذوف وانما كان اللام في مقفلا او صحيحا محذوف فاشل  
فقد عرفت حاله لا يرد المحذوف حتماسا كان المحذوف هو الفاعل كما  
في عدة وزنه اصلها وعدة وزنه من وعد بعد ووزن يزن حذف الواو  
منها حملا على المضارع ونقلت كسرة الى ما بعده في قبل اصلها وعد ووزن بالفتح  
حذف الفاء كاسر وحركت العين بالكسرة لاصالة الكسرة في تحريك الساكن وبعض  
الهار عن المحذوف كما سئل عليه او العين كان منه ست بحذف التاء  
وانما ست بحذف الهاء فخرج في القسم الاول كما عرفت ومدة حال كونه على  
شخص اصل منه وانما قبده العلمية اذ لو كان حرفا لا ينسب اليه وانما امتنع  
رد الفاء لانه انما حذف لعله فيا سببه في حمل المصدر على الفعل فلا يجوز الابدال في  
مع قيام حذفه مع ان الفاء ليس محل التغيير كاللام حتى يتصرف في رد المحذوف  
وانما امتنع رد العين لان العين ليس محل التغيير كاللام مع استقلال الاسم الموب  
فيقال في النسبة اليها على وزني وسهلي وندي من غير رد المحذوف لا غير  
اي لا يجوز ان يقال مثل وعدى بالرد وتخصص ما ذكر ان الاسم الذي صار على حرفين  
بحذف ثلث يجب فيه الرد في صورتين احدهما ان يكون المحذوف اللام من غير تعويض  
بخرقة الوصل عنه مع كونه متحرك العين في الاصل كما يوي في اب والآخر كما ان يكون  
المحذوف الفاعل اغلال اللام كوشيد في شبة ويمتنع فيه الرد في صورتين  
احدهما ان يكون اللام صحيحا والمحذوف هو الفاعل كعد في عدة وان يكون مك  
والمحذوف العين كسهي في س ويجوز فيه الوجهان في صورتين ان يعوض  
عن اللام المحذوف بخرقة وصل مع سكون العين في الاصل كما سمي وسموي في اسم  
وان يعوض مك مع تحريك العين كابني وبنوي في ابن وان يكون اللام المحذوف اللام  
ساكن العين من غير تعويض كعد في وعد وفي غده من منه اي من التغيير القيا  
ان الجمع المكسرة وانما الجمع الصحيح فقد ذكر حكمه مع التثنية في اول الفصل اذا كان باقيا على

على معنى الجمعية اي غير صائر علما وانما لا منزلة بغلبة في معنى الاسمية وكان جاريا  
على قياس من جمع واحدة اي على وجهي واحدة قياسا كذلك كما جدد ونظائر  
لا واحد احد وهو المسجد اعني مضافا لجمع قياسا على متاعل وكذا فعل  
جمعية يجمع قياسا على فعل يجمع في كذا بخلاف جمع الحسن على ما حسن فانه غير قياس  
فان كان ذلك الجمع مفعلا للشرطين يرد في النسبة الى الواحد فيقول الاغلب  
في النسبة ان يكون واحدا وهو الواو والواو والواو والواو والواو والواو والواو والواو  
بين الجمع علما وبين غير علم والاستثقال لفظ الجمع مع رعاية معناه قبل في النسبة  
ولا الفرض وهو النسبة الى الجنس حاصل الواحد فيقال في النسبة الى الواحد  
والجمع يفتح الميم والعرفان والصحائف منه جمع العريف والصحيفة مسجد  
بردة ما جدد الى واحد الذي هو مسجد وجمع يضم الميم او سكونه يجمع الى واحد  
الذي هو جمعة بضم الميم او سكونه وعرفني برقة عرفا الى واحد الذي هو عرف  
ويحذف بالفتحين برقة صحائف الى واحد الذي هو صحيفة وقد عرفت ان ذلك  
بحذف الياء ويفتح ما قبله كحفي في حنيفة بخلاف نحو انماري وانباري حيث  
لا يرد انمار وانبار الى واحد بل ينسب اليها انفسها بان يقال انماري وانباري  
لانها بان كانا جدينا في الاصل الاول جمع ثم يعني السبع الخصوص والثاني جمع بئر  
بكسر النون وسكون الباء بمعنى بيت النار الذي يضع فيه المتاع كثرها لم يبقا  
على معنى الجمعية حيث صار علمين للتفصيل والبلدة الاول والاول والثاني ونحو  
انصارى اي لا يرد انصار الى واحد بل ينسب اليه نفسه بان يقال انصارى  
لانه وان كان في الاصل جمع ناصرا ونصر بمعنى اننا صر كفن لم يبق فيه معنى الجمعية  
حيث صار نارا منزلة العلم لانه غلبت اهل مدينة الناصرين لرسول الله عليه السلام  
بحيث اذا ذكره مطلقا بنا در الله من منه البرم فكانه علم لهم وبخلاف نحو حاسني  
ولو انجي محام يكن على قياس من مفردة حيث لم يجز يا ايها الحسن واللواحي على قياس  
جمع واحد بها اعني الحسن والمكسرة من الالف ويوجد الالف حاملة يقال الفتح  
الفعل الناقصة والريج السحاب او الحسن والمكسرة لا يجمعان قياسا على ما حسن  
ولو انجي برك مثل الحن والفتحات من اما الجمع على ذلك الجمعين بما حسن لانه



فلا يرد ان الى واحد منها نسبة بل بسبب اليها انفسها بان يقال محاسني ولواحي  
 وانما لم يرد في هذه الصور الثلث الى الواحد اذ في الاولين فلان الجمع لما صار علما  
 او بمنزلة صار اسما فصاروا فلم يكن له واحد حتى يرد اليه ولا يرد اليه لم يحصل  
 المقصود وانما في مثل المحاسن فلانه وان كان جمعا له واحد الا انه يكون على خلاف القياس  
 كانه واحد في بعضهم نظرا الى وجود الواحد له حقيقة فرد الى الواحد فقال حسني  
 ولا يرد على الضابطة ان اعرابا مع كونه جمعا مكسرا فباقيها على الجمعية لم يرد  
 الى الواحد بل قيل اعرابي اشترى رالي فدفع بقوله والنسبة الى الاعراب اعرابي  
 لانه لا واحد له فهو وان كان جمعا صورة لكنه ليس بجمع حقيقة حتى يرد الى الواحد  
 وانما يشترط من كونه جمعا للعرب قد دفع بقوله ليس بجمع للعرب لان العرب هو هذا  
 الجيل من الناس لما قبل صفة الجيل للجمع الجيل المكسر لانه يقال العرب جيل  
 والجمع جيل آخر يعني ان العرب هي الطائفة المقاتلة للجمع سكنوا المدن او البوادي  
 والاعراب سكان البادية منهم خاصة فهو اخص من العرب وان يكون الجمع  
 اى والحال انه لا يكون الجمع البنية مخالفا لواحد الا بالعدد لما بوجه آخر كالعموم  
 والخصوص وتماثل الاستدلال ان العرب اعم من الاعراب فلو كان الاعراب  
 جمعا للعرب لكان الجمع مخالفا لواحد بالعموم والخصوص مع انه لا يخالف البنية الا  
 بالعدد كما لرجل والرجال فان الفرق بينهما انما هو بوحدة ما تناوله الرجل وكثرة  
 ما تناوله الرجال وانما في الرجولية وكثرة ما فيها على السواء هذا وان لم يكن الجمع واحدا  
 ينسب اليه نحو عباد يدري في عباد يدري هي الخيل المتفرقة في ذواتها ومجتمعة في اسمها  
 هي الطرق المختلفة قال يقال صاروا عباد يد وعباد يد اي متفرقين وانما لم يرد  
 الى ما جاز ان يكون واحدا في القياس كاردوه اليه في التصغير لانه ليس له الى فعلول  
 او فعليل او فعلال اولى من رده الى الاخر بخلاف التصغير لان تصغير الكل واحد وليست  
 النسبة الى الكل واحدة ومنه ان المركب اذا لم يكن اضافية سواء كان امتراجيا او تعداديا  
 او اسناديا ينسب الى الجزء الاول منه على حسب التوازي لا يستغنى عن النسبة  
 الى كلتيه ويجوز الباقى كما حذفنا اننا نثبت في النسبة لانه بمنزلة في ان كلا منهما  
 زيادة فتمت الى الاول وكذا الاسم اذا تلفظ به غلب على طر السامع المراد منه قبل تمام

قبل تمامه فكان الباقي كانه مذكور فكان اولى بالحذف من الاول فيقال في النسبة  
 الى بعلبك من المركب لا متراججي وخمسة عشر من المركب تعدادي ويرى في حركات المركب اسما  
 حال كونه اعلما لا شيا من لانه لو لم يكن اعلما لكان كل من جزئيه مقصودا فلو حذف  
 احدهما لاختل المعنى بعلى وخمسة ويرى في حذف الجزء الثاني من الكل ابدال كسر العين  
 في برقي فتحة كانه غريا وكذا يقال في النسبة الى اثنا عشر فصلا ما سبق لا خصاصة  
 بزيادة تحذف انتهى وتبقى لانه لا ياتي ان بعد حذف الجزء الثاني اعني عشر كما هو  
 مقتضى هذه الضابطة وحذف الالف الشبيهة في اخر اثنا عشر لالف الثنية على ما عرفت  
 في صدر البحث من ان مزيدات الثنية يحذف عند النسبة حتما فكذا ما هو شبيه بها  
 يعني ان كان من المعقل الام الذي حذف لانه وعوض عن هذه الزيادة ينسب اليه  
 اى الى ابنه كما ينسب اليه اى الى ابنه وقد عرفت اى النسبة الى ابن حيث عرفت  
 انه يرد لانه المحذوف تارة يقال بنو ولا يرد اخر كما بل يكتفي بنو بغير الزيادة عند  
 يقال ابني فكذا في ابن لان اصله ثنوية تارة يقال ثنوي وقد يكتفي بالثنويين  
 يقال اثني واذا كان المركب اضافيا فان كان المضاف اليه ماله معنى قد قصده الواضع  
 حين الوضع و اضاف اليه المضاف باعتبار ذلك المعنى تعيين المضاف في تخصيصه  
 وانما قال معنى قد قصده الواضع ولم يقل معنى مقصودا اذا المركبات الاضافة التي  
 نقلت الى العلمية كعبه الله و اى حنيفة ونحوهما لم يقصد بشي من جزئيهما حال العلمية  
 معنى مستقلا صلا بل كل منهما بمنزلة زائد زائد والما يقصد به المعنى هو مجموع الجزئين  
 الا يرى ان من قال عبده الله علما لا يقصد به عبدا مختصا بالله ولا يخطئ ذلك بالاسماع  
 ايضا في الملق والمفهوم منه هو الشخص المعين لكن قد قصد به ذلك المعنى قبل العلمية  
 بل جعله علما باعتبار تحقق ذلك المعنى في الشخص المعين وقد تقدم ما يتعلق بهذا المقام  
 قد ذكره كانه اى حنيفة وابن الزبير وسائر الكنى كالي بكر وابن عمر وغيرهما فان حنيفة  
 اسم امرأة والزبير اسم رجل قد قصد بهما الواضع حين الوضع و اضاف الى  
 الى الاول والابن الى الثاني لبيانها وايضا هما فان قلت ما تقول في كنى الاطفال  
 فان طفلا كنى بابي بكر مثلا ليس في الحال ابن اسم بكر بعد فونه به فلا يكون الاب  
 مضافا الى اسم قد قصد به معنى حين الوضع قلت في كنى سلوك طريقة التفاؤل



فانهم يكتفون صغيرا بالي بكر مثلا ليعيش الي ان يولد له ابن وبسمي بيكر والكنية هذه الكنية  
 عندهم كانهما بشي حتى ولد له ولد وبسمي بيكر فهذا الاعتبار كان للمضاف اليه معنى  
 مقصود بالاضافة في اصل الوضع ولا بالنسب يكون الجميع علماء لشخص كما ذكرنا فاذا كان  
 المركب الاضافي بذلك الشرط ينسب اليه اي الى المضاف اليه بعد حذف المضاف  
 لا النسبة الى مجموع الجزئين لفعل واختيار النسبة الى المضاف اليه لانه اعرف فان قلت  
 فعل هذا يفرم الا بالنسب بين المنسوب الى المركب الاضافي والمنسوب الى المضاف اليه منه  
 كالمنسوب الى ابن الزبير والمنسوب الى الزبير حيث يقال فيها زبير بن كذا قلت نعم  
 لكنه بالنسب في موضع خاص وهو حذف هذا المضاف اليه ونسب المضاف اليه وقيل ان  
 لزم الا بالنسب في موضع كثيرة اذا لا ين يضاف الى اشخاص كثيرة فتعمل اهل البيت  
 واكتفى بدلالة الحال والاولا اي وان لم يكن للمضاف اليه معنى كذلك بان لا يكون له معنى صلا  
 او كان ولم يقصد في الوضع بالاضافة كانه امر القيس عبد القيس فان القيس  
 ليس معنى مقصود بالاضافة بان يكون هو اسم الشخص او امراد عبد اسم الشخص  
 ثم يضاف اليه كانه ابي حنيفة بل المضاف والمضاف اليه بهما بنزلة بديك وحفوف  
 بحذف هو اي المضاف اليه وينسب الى المضاف كاعرفت في مثل بديك فيقال بها  
 امركا وعبد كاحذف القيس منها والنسبة الى امراد وعبد وقد وقع بهما رايان الشيخ  
 امركا بانها امران النسبة على ما كان عليه قبل النسبة لكن الواقع في الكتب المعتبرة بهما  
 مرفق بحذف الهزة وفخمين قالوا حذف الهزة من امراد وروى الكلمة الى اصلها  
 وهو سكون العين وكذا حركت في النسبة اينانا بان العين كانت قد الفت الحركه  
 في اكثر الاحوال فتدبر في اس فرغ عن بيان القسم الاول في التغير القياسي شرع في بيان  
 القسم الثاني اي التغير السماعي فقال من الثاني اي التغير السماعي قولهم في النسبة  
 الى بصرة بمعنى المدينة المخصوصة بصرة بكسر الباء والنسب الفصح كما كان قبل النسبة  
 او لا مقتضى لهذا التغير قيل كانه لا يقع الفصل بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب  
 الى البصرة بمعنى الحجارة فانه بالفتح لا غيره وفي النسبة الى سهل بمعنى الارض السهلة  
 ودرج بمعنى الزمان وعالية قال الرضي هو موضع يقرب المدينة سهلته وديرها  
 وعلوي بضم الاول بها جميعا وحذف الالف من عالية والنسب سهلته وديرها بالفتح

بالفتح وعالي او عالوني كفاضي وقاضي قبل حذف الالف من علوي لقصد الحذف  
 لان علوي اخف من عالوني والضم في سهلته يقع الفصل بين المنسوب الى سهل  
 بمعنى الارض السهلة وبين المنسوب اليه بمعنى الرجل فانك تقول فيه سهلته بالفتح  
 لا غيره وكذا في دهره بالضم فان ذلك ايضا للفصل فانه دهره بالضم الكبير السن  
 لبقائه على وجه الدهر والدهره بالفتح من يقول بالدهر قوله فانه الرضي  
 حيث قال قالوا دهره بالضم للرجل المسن فانه بينه وبين الدهر الذي هو من اهل  
 الاحياء انتهى لكن ما رتبناه في اللغة ان الدهر بالفتح يعني الثاني يعني فيه الضم ايضا  
 كما جاء الفتح نه بر وكذا في ورع وحماسي في النسبة الى الثلثة والاربعه والخمسة  
 والستة والاعشار بالفتح واربعة وخمسة ونسب ثلثي منسوب الى ثلث معد ولا في ثلثة  
 ثلثة او ليس ثلثي معنى التكرار كما كان في ثلث وكذا في نظائره وفي النسبة الى امية  
 على صيغة التعريف اسم قبيلة اموي بالفتح والنسب الضم وقد جاء بالضم ايضا كما تقدم  
 وفي النسبة الى قرية والبداد والبادية كلاهما بمعنى قروى وبدوي بالفتح الثاني فيهما  
 مع حذف الالف من بادية والنسب قروى وبدوي يكونان الحرف والضمها وبادوي بالالف  
 كما كانت كذلك قبل النسبة وهذا معنى على نه سيبويه وانما عند التحليل فقروى بالفتح  
 قياسي لانه يفرق بين نبات اليا ونبات الواو فيقلب اليا وواو يفتح ما قبله  
 لجن نبات اليا على باب عم وقد سبق ذلك فتذكر ان ما بدوي فهو سماعي انفا  
 قيل ولعل فتح الحجة على خطركا وفي النسبة الى خراسان اسم بلاد خراسي بحذف  
 الالف وخرسي بحذف تالفة ايضا والنسب خراسي في قولهم جرد ان الالف والنون  
 فيه مائة اثنان اثنان كما ذكرناه في باب ما لا ينصرف فحذفنا عند النسبة كما حذف  
 التاء وجرد ذلك على حذف التالفة الا حرا عن الالف الذي وقع تالفة وفي النسبة  
 الى خريف وهو فصل بين فصلي الصيف والشتاء خريف بفتحين والنسب خريفي  
 بالياء كخيف في النسبة الى خيف كاعرفت وفي النسبة الى جلولا وحروراد اسمي موضعين  
 جلولي وحروري بحذف الالف والهزة منها والنسب جلولا وحروراد  
 كصحاوي بالياء الالف وقلب الهزة واوا كما مر في النسبة الى صفا نور وعا  
 اسمي بلدان وزيينة اسمي قبيلتين صفا وزيينة وعا في قلب الهزة وعا



والقياس متعادلي وبهرادوي وروحاني بقوله واذا كسحوا وكان في محرابي  
 بقلب الياء الفاء والقياس ربي في فختين كما كسح في النسبة الى حنيفة. وفي النسبة  
 الى روح روحاني بضم الراء بزيادة الالف والنون والقياس روحى بزيادة الالف  
 والنون في النسبة كثيرة بحيث يكاد يكون قياسه كانه في وقت في و شهادتي  
 في النسبة الى انا نفس وشهوة. وفي النسبة الى العيب بمعنى الشدة بضم عصى بزيادة الياء  
 وزيادة اللام المفتوحة والقياس عيسى كسح في حنيفة. يقال رجل عصى بزيادة الياء  
 وسبى الخلق جدا فاعمل. وفي النسبة الى عدة. مصدر وعده اصلا وعدة كامة  
 عدوى بزيادة الواو في الاخر والقياس عدى بدونها كامة وليس هذا اي اثبات الواو  
 رد المحذوف الذي هو صدره. والاولى لو كان رد المحذوف. لقبل وعدة باثبات الواو  
 في المصدر لان رد المحذوف ينبغي ان يكون في موضع الاصل. بل هو ان اثبات الواو  
 في اللام كالموضع منه. اي من المحذوف. وفي نسبة الانثى الى مرد. بفتح الم وسكون الواو  
 هو بلع مروزي بزيادة الزاء والقياس مروى. لا نسبة غيره. اي لا يقال مروزي  
 في نسبة غيره لانثى الى مرد بل يقال ح مروى على القياس. يقال ثوب مروى من لؤلؤ  
 للفرق بين النسبتين والزيادة بالانثى اولى من النسبة الى رقى. بفتح الراء وشدة  
 الياء اسم بلد. رازى. بقلب ياء الاول الفاء والثاني زاء سواء كان في نسبة الانثى  
 او نسبة غيره والقياس رودى او ريوى كانه علوى وجوى. ويقال في النسبة  
 الى عبدة به وعبد قيس وعبد منس. هذه الثلاثة اسماء للقبائل. بفتح  
 تمام الجزء الاول وفاء الثاني وعيشى. باخذ الفاء والين من كل من الجزئين  
 والقياس في جميعها عدى بفتح الجيم. وفي النسبة الى الاول بنامه لا المضاف اليه  
 ولا ليس ماله معنى مقصود بالاضافة في اصل الوضع كاهرا القيس وقد عرفت ان القيس  
 فيه حذف المضاف اليه والنسبة الى المقصود قد مر في انشاء الكلام كقوله في تفسيرات  
 غير قيسه فنبه لها. كقريش وثقفي ودشوى في النسبة الى قريش وثقفي وشي  
 وامثالها من الشواذ المذكورة في انشاء القواعد فان التغيرات جميعها سامة  
**الفصل الرابع** بيان ما يحصل بسبب التثنية. وهو مصدر بمعنى جمل اللفظ  
 شئ ويطلق على الحاصل بالمصدر اعني المثني اطلاقا ثانيا والمراد بهما المعنى

من الجزء الاول والفاء واللام  
 وعيشى باخذ الفاء والين

على التثنية

المصدر في بقرينة قوله ما يحصل بسبب ضرورة ان ما هو سبب حصول التثنية هو التثنية  
 بالمعنى المصدرى لا المثني فلهذا قال ان يلحق باخذ الاسم. فيه بالاسم كونه الكلام في ثنية  
 الاسم لان التثنية مطلقا فخصه بالاسم لظهور جريانها في الفعل ايضا. **الف**  
 في حالة الرفع نحو جادني رجلا. او ياء في حالة النصب والجر نحو رايت رجلاين  
 ومررت برجلين مفتوح ما قبله اي مفتوح حرف كان قبل الياء ليعتاز عن الجمع  
 فلا ما قبل الياء فيه مكسور ولم يكتسب لام ككثرة التثنية وخفة الفتح. ونون مكسور  
 في جميع الحالات وانما يفتح للاباء تنو الى الفتح ما قبل الالف وهي حكم فختين  
 وفتح النون من هذا علم تعريف المثني وهو: كذا الاسم مع لواحقه او هو من حيث كسفت  
 به اللواحق ثم اشار الى فائدة الحق بهذه الحروف فقال ليدل الاول ان الالف والياء  
 على فردين من افراد مدلول ذلك الاسم. فان الاسم قبل الحق الالف والياء يدل  
 بافراده على فرد واحد من افراد مدلوله فاذا الحق احد بهما باخره يدل على فرد آخر  
 مثلا فيصير المدلول بسبب هذا الالحاق فردين في قوله من افراد مدلول ذلك الاسم  
 اشارة الى ان التثنية لا به ان يكون باعتبار معنى واحد كلي مثل لا فردا كثيرة  
 ولا يجوز ثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراها الطاهر والحيض  
 بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا ثنية  
 الا علام المشتركة باعتبار المعنيين المختلفين كزبد من مرادها هذا الشخص وذلك الشخص  
 وكذا ثنية الاسماء المختلفة كالابوين والام والقرين والشمس القر فانه ثني  
 الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الفرد والشمس قلنا جاز ان يكون ثنية مثل زبد  
 بتاويل المسمى بزبد وهو مفهوم واحد كلي مثل كل من الشخصين وان كان  
 هذا المفهوم معنى مجازيا لزيد فحقى زبد من المسمين بزبد وهو ظرفي كذا جاز ان يجعل اللام  
 مسماة بالاب او عاء لقوة التماسك بينهما ثم بول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم  
 يتناولهما فثني باعتبارهما فيكون معنى الابوين المسمين بالاب وكذا الى زبد الشمس  
 بالنسبة الى القر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرآن ايضا لاجتناج الى  
 اداء اسمية للطاهر والحيض فانه موضوع لكل منهما حقيقة كالاعلام المشتركة  
 بالنسبة الى معانيها ويؤيد بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فثني باعتبارها ثنية







أي كون النون عوضا عن الحركة والتنوين معا كما بناه عليه آخر الكلام قالا وبه اضافة  
 بالقياس الى انما نشأه الا ترى انك اذا قلت غلامان بالنون مقطوعا عن الضافة لم يكن  
 بد من افتراق من ان يعتقد ان يلزم ان يعتقد في النون كونه عوضا عن الحركة والتنوين  
 في المفرد الذي هو غلام معا كما عرفت من الحالة الثانية فاذا جاءت الضافة  
 وقبل غلاما زيد لم يكن ان يقال انهما الا الضافة او جبت ان يكون النون الذي سقط  
 بالاضافة عوضا عن التنوين وحده لان الكلمة اعني غلامان باقية عند الضافة  
 على حالها قبل الضافة بناء على ان النون المقدر عند الضافة هو النون المذكور قبلها  
 وتوهم المغيرة توهم غلط فاذا كانت الكلمة باقية بحالها عند الضافة كانت  
 العوض عن الحركة والتنوين معا باقية ايضا فهذا تم الرد على دعوى ذلك البعض  
 ثم استر الى القدر في دليله فقال وانما يجب ان يقال ان النون الذي جعل عوضا  
 حذف بالاضافة وان كانت الحركة التي هو اي النون عوضا عنها لا تحذف عند الضافة  
 في غلام زيد وانما حذف عوضا مع عدم حذف عوض عنه لانه اي النون عوض  
 لو اثبت عند الضافة حصل الفصل بين المضاف والمضاف اليه وحصل الجمع  
 بين زيادتين على اخر الاسم وشي من هذا ليس كما تزعم النحاة اذ يجب ان يقال  
 غلامان زيد وذلك بمنزلة ان يقال غلام زيد بالتنوين في غلام مع الضافة الى زيد  
 كون النون عوضا عن التنوين فيفصل بين الجار والمجرور الى المضاف والمضاف اليه  
 بتنوين وجميع على اخر الاسم كغلام زيدان بها التنوين والمضاف اليه من هذا  
 مستثنان خارجان عن الاسم المربوب زيدان على اخره حقيقة او حكما لا فائدة  
 معنى زائدة فيتم الاسم بكل منهما فاصلا ان حذف النون بالاضافة مع ان الحركة التي  
 هو عوض عنها لم يحذف بل انما هو المانع من ذكر النون وهو انه الفصل بين المضاف  
 والمضاف اليه والجمع بين زيادتين على اخر الاسم اذ لا جواز لشي من هذا في السعة  
 عندهم وذلك لان في كون النون عوضا عن الحركة فتقول البعض اسقط بالاضافة  
 انما يكون عوضا عن مثل لا عن غير الساقط ممنوع فاذا قام المانع اندفع الاستدلال  
 وبعد اي بعد ما علمت من الاستدلال على كون النون في مثل غلاما زيد عوضا عن الحركة  
 ايضا ومن القدر في دليل البعض فان اي فاقول ان من جعل النون في هذه الصورة

الصورة عوضا عن التنوين وحده كان قد عرني من التوبة الكلمة عوضا عن الحركة  
 اذ ليس لشي يصلح للعوض عن غير النون فان يقال ان النون عوض عن غير النون  
 بالاضافة مع وجوب الحركة المعوض عنها للمفرد وعدم جواز حذفها عنه ولو بالاضافة  
 خير مما قاله ذلك البعض من انه عوض عن التنوين وحده لسلامة ذلك القول على محذور  
 عرا الكلمة عن عوض الحركة فبذلك استدل لا آخر على تلك الدعوى ثم اشار الى مشاء  
 غلط البعض فقال وكما ان اي واظن ان ذلك البعض اعتقد في نون غلاما عند الضافة  
 انه غير النون في غلامان عند عدم الضافة حتى يكون الثاني عوضا عن الحركة دون الاول  
 والعدل عن الظاهر اي وذلك وجه بعد اذ الظاهر ان التنوين في الحالتين  
 والعدل عن الظاهر الى هذا الوجه البعيدة من غير فائدة فيه به لان العدل عن الظاهر  
 اذا كان لكثرة وفائدة يكون حسنا مقبولا كما بين في علم النحاة مما تركه حسن هذا المحصل كلام  
 اي كلام عبد القاهر ففقد نون التنوين يكون عوضا عن شيئين فقط عند الحركة وحده  
 وعن التنوين معا وهذا هو المختار عند الجمهور وما فرغ عن بيان معنى التنوين وما  
 يتعلق به شرع فيما هو المني من بيان الرتبة التي تحصل سببا فقال ولا يغير التنوين  
 هيئة اصل الاسم الثالث الجزاء اي الاخر اي اذا كان اخر الاسم تابعا غير محذوف  
 فالثنية لا تغيث بهيته الا اذا كان مجزءا ثابتا فانه قد تغير وقد لا تغير  
 فالمقصود اي الالف المقصور وهو الف في اخر الاسم منفردة عن الهزة لازمة  
 لا اخر الاسم وما كان مع الهزة كمرآة او لم يكن لازمة كانه الوقف مثل زيد المقصور  
 يسمى مقصورا لانه عند الممدود اوله لا محبوس من الحركة والقصر المحبوس يسمى كذلك  
 مقصورا ايضا كذا الممدود يطلق على ما هو مع الهزة على الاسم المشتمل عليه كالتوقف  
 ان كان حرفا ثانيا لقسم الاسم بان يكون ثلثيا بعد لا عن واو حقيقة او حكما بان يكون  
 مجزءا لا اصل ولم يزل الى اليا ورتبة الثنية الى اصله الذي هو الواو او الواو بقى الالف  
 لزم اجتماع الفين ولو حذف لزم الالف بالمراد عند الضافة فرد الى الواو وان كان  
 فيه ثقله اعتبارا لا اصل حقة الثنائي بجهت ما فوق الثنائي حيث لا يرد فيه لوجود  
 النقص كما في عصوان في ثنية عصا اصله عصا لوان في ثنية الى اسما فانه مجزءا لا اصل  
 ولم تخلص والاف اي وان لم يكن الالف المقصور تابعا بعد لا عن واو بان يكون ما فوق ثالث



مع انما غير اصلية والواو اقرب الى الهزرة من الياء لتقلبا من كنهها فثبت الواو  
هزرة في مثل جوهه كانه هـ والاء اي واللم يكن الهزرة اصلية ولا ثانيا  
قالو جريان المنة كوران جاتران احدى هاتين الهزرة وبقاوا وانثاني قلبا وادوا  
سوا كانت الهزرة مبدلة عن حرف اصلي لا لا كان كافي كاد اصله و  
ورد ا اصله راي كامر ا مبدلة عن حرف لا كان كافي علبا بالكر  
بمعنى عصب العنق وحر باء بالكر ايضا وهو من الحشرات ضبت مثلون بالوا  
مختلفة يتوجه الى الشمس دائما فان اصلها علبا ي وحر باء والياء لا كان  
بسر داح ثم قلبا الياء هزرة لوقوعه طرفا بعد الف كما عرفت اما ثبوت الهزرة  
وبقاؤها فلانها في الصورة الاولى منقبة عن حرف اصلي ذ في الثانية عن حرف  
ملحق باصلي ق ثابت هزرة حر ا ق ثقت وادوا كافي حر ا ا الا ان اي لكن  
في الصورة الاولى وهي كون الهزرة مبدلة عن اصلي ا الثانية ان ثبوت الهزرة  
وابقاؤها بما جالها في الثانية اولى من الثانية اي من اثباتها في الصورة الثانية  
وهي كون الهزرة مبدلة عن حرف لا كان ثابته الهزرة في الاولى للهزرة  
الاصلية اقوى من ثابته في الثانية لرا و فيها اي في كلتا صورتين ا الثانية  
اولى من الابدال اي ابدالها وادوا لان ثابته الهزرة فيها لا اصلية اقوى  
من ثابته الهزرة حر ا ق ثقت ا ن وروا ا ن اولى من ك وادوا ن وروا وادوا ن  
ومن علبا ا ن وحر باء ا ن وادوا ن من علبا وادوا ن وحر باء ا ن وما ذكرناه من لزوم  
ابدال الهزرة نحو حر ا وادوا هو المذكور في جميع الكتب المعتمدة مثل الابطحاح والمفصل  
والفتاح وغير ذلك كالكا فية والالفية حتى قال الشيخ عبد القاهر قال ابو عمرو  
كل العرب يقولون في ثنية حر ا حر ا وادوا ن بابدال الهزرة وادوا ن يقل احد من  
حر ا ن بالهزرة وحق عطف على قال محمد بن يزيد وهو المبدع عند ابن عثمان لما زادنا  
ذلك اي ما قاله عبد القاهر لكن الرضي قال وربما صححت اي كثرا ما يقلب الهزرة  
وادوا قلبا لما جعلت صحيحة اي باقية على حالها فيقل حر ا ن وحق المبدع عن المازني  
قلبا اي الهزرة ياء نحو حر ا ن هذا كلامه ب هي كلام الرضي فعلى هذا ابدال الهزرة  
في مثل حر ا وادوا ليس بلانهم بل اكثر و وما ذكره ابو علي من ان يقول في النسبة

رابعا وخامسا اوسا اوسا اثنا عشر مبدل عن ياء حقيقة او حكايا كالمجهر  
 الاصل وقد اميل الى الياء ابدل ياء اعتبارا لاصل فيها اصل الياء وتخفيف  
 فيما فوق ثالث اذا ياء اخف من الواو كانه رحيان ثنية رحي ما كان الالف  
 فيه ثانيا مبدل عن الياء حقيقة لان اصله رحي وكثيرا ثنية من اسمائه  
 مجرول لاصل وقد جاء مني مالا الى الياء ومجريا ثنية مني بفتح الميم الى محل النجاء  
 او بضمه من الاجزاء وهذا فيما كان الله رابعا ومصطفيا ثنية مصطفى اسم مفعول  
 من الاصطفا بمعنى الاختيار فيما كان الالف خامسا ومصطفيا ثنية مصطفى  
 اسم مفعول من الاصطفا بمعنى اخذ مال الغير كله مما كان الالف سادسا  
 وكما ورد انه لو صح ما ذكرته لوجب ان يقال ثنية مذري مذي ريان بالياء كونه  
 مقصورا رابعا مع انه جاء مذروا بالواو واثنا رالي دفعه بقوله وقبله رواه  
 بكسر الميم وسكون اللال وهو ما يدر به اي آله مصنوعة من الخشب يذريها ينشر  
 بها الاكاس جمع الكدس وهو بضم الكاف وسكون اللال جمع الحصاد وبالقاربه  
 خر من مرسى اي ينطف به الطعام كالحنطة والشعير من القشر والفضلات  
 هذا لكن ما وجدناه في اللفظ بهذا المعنى هو مذري بكسر الميم وسكون اللال كما ذكره رواه  
 فلم نجد به هذا المعنى بل بمعنى اطراف اليدين منه برقة فاقبل كذلك لان  
 واحدة مذكورة ليس بمسفل فكانه ليس مشى بل هو بمنزلة الاسم المفرد  
 لما عرفت ان المشى مسبوق بواحد ومفردا لم يكن مشى لا يرد به النقص  
 على الضابطة المذكورة والممدود وهو الالف في الاضرب ما بهمة ان كان  
 بهمة اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت في الثنية  
 حتما لا حالها كانت قرآن ووضآن في ثنية قرآ ووضآ وبضم الفاء وتشديد  
 العين فيهما وبهزتها اصلية من قرآ انا نك اوتلا ووضآ انظر كما سبق  
 فابقيا في الثنية بحالهما وان كانت الهززة للمناثبة اي منقلبة عن الالف ثانيا  
 كحرآ فان اصلها كان حراد بالعين احدهما للمدونة الصوت واثنا ثنية للمناثبة  
 فقبلت الثانية بهمة لوقوعها طرفا بعد الالف زائدة ابدلت واو احتياكا  
 في حرادان كذا الهززة حرف تغيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين العين والالف



الى قوله ما يفرقة اصلية وراوية بقلب الهمزة واو او يجوز عنه في ثنية الثانية  
 قوله قراوان بالابدال ولو ثبت هذا لا يتم ايضا وجوب اثبات الهمزة الاصلية  
 بحال بل يكون ذلك اكثر اياضا لكنه غير تام كما قال في شتى اجازته اي ابو علي بناء  
 على القياس اي في ثنية الثانية على النسبة دون السماع فاذ لم يسمع منهم قراوان  
 وليس الثنية اولى بذلك اي بان يفسر على النسبة اي في ثنية الثانية مع الفارق  
 في النسبة ياتي قوله من التغيير حال مبدل لقوله لا ياتي في غير ما كما سمعته  
 مفصلا فلا يلزم من مجيء الابدال في النسبة جواز في الثنية والاسم المحذوف في العجز  
 عطف على قوله ولا يغير الثنية به اسم الثابت العجز اي الذي حذف عجزه واخره  
 ان كان حذف عجزه مبنيا على القياس كشج او حزين من الشجر يفتح النون وكون  
 الجيم ايا الحزن واصله شجي وسمي اصد على بالسر ايضا اي جاهل وقاض اصد  
 قاضي استقلت الضمة او الكسرة على الباء فالتشكيك ان اليا و التثنية في حذف  
 الباء فصارت شجي وسمي وقاض فاحذف هذه الهمزة في حالتي الرفع والجر محذوفة  
 فيساوي في حالة النصب فهي ثابتة لعدم حلة المحذوف فنقول راي شجي وعيا  
 وقاضيا برده اي ذلك الاسم الثنية الى اصله من بثوث العجز فحقا يقال شجيان  
 وعيان وقاضيان لعدم المانع من بثوث ال اصل في الثنية ككون العجز مفتوحا  
 ولا لولم يرد لم لا يثبت عند الاضافة بالمفرد في بعض الصور والاولى ان يكون  
 حذف عجزه على القياس بل على السماع فقد لا ترده اي لا ترده في الثنية العجز المحذوف  
 فحقا اي يجب عدم الرد وجوبا كما في قوله اصد في حذف لامه اعني الباء نسبة  
 على خفي القياس ثم حذف الواو وحوصل عنه الميم فصارت ثم فانه اي في الثنية  
 لا يقال فوبان بردها في الثنية البنية بل يقال فان بالتعويض عن العين فقط  
 وقد جاء في الشرفوان بانيات عين العين فقط كاللثا عر بها نقفاني في من فوبان  
 نقفاني نقف من النفس بالفتح والسكون تفتح ضعيف مع رين كافله الواو في  
 وفي في الاول بعد الباء حرف جر واثنان في ثنية يده وفحة مركبة من فوب معني ثم  
 ومن ياد المتكلم فاقبل الواو ياد وادغم وكسر الفاء وتوابعها مشي في اصد  
 فوبين سقطت النون بالاضافة وقد لا ترده في الاكثر اي لا ترده في بعض الاسماء

الاسماء اكثرها ولا يرددها حيانا فالتثنية المستفادة من قد بالنظر الى ذات  
 الاسم والكثره بالنظر الى عدم الارتداد فيه فلما تنافي في نفس عليه قوله وقد ترده  
 في الاكثر كما في دمان وبيان ثنية دم اصد ودموا ودمي ويدا اصد يدي  
 فلم يرد عجزه في ثنية وقد جاء دميان ودميان برة العجز في ثنية دم  
 وقد مر ذلك في قول الشاعر جري الدميان بالخمر اليقين وكذا جاء يديان  
 بالردة قال يديان بيضا وان عنه محلم قد تمنى انك ان تضام وترهف يديان  
 بيضا وان عبارة عن كثرة الكرم وتحلم بكسر اللام بعض ملوك اليمن والقيم الظلم  
 واكرهه القدر وقد ترده في الاكثر ولا يردده نادرا كما في ابوان واخوان  
 في ثنية اب وان اصد هما ابو واخوه وقد جاء على فلة ابان واخان من غير ردة  
 المحذوف لكن هذا نادرا حتى جعل صاحب المفصل الرد هنا لازما بخلاف الرد  
 في دم ويده فان له بالنسبة الى هذا كثرة فلهذا اتي هنا بقوله على فلة دون يديان  
 وكذا الحكم في ذوات مال اي في ثنية ذوات مؤنث ذوير والمحذوف كثير يقال ذوات مال  
 برة المحذوف كغيره في ذوات مال برده الواو والمحذوف من الاخر الا انه انقلب الفاء  
 وما قبله من الالف واو او قد جاء على فلة ذوات مال من غير ردة فانه قلت قد اطرده  
 رد الاصل في نحو عصوان ورجيان فبالله لم يطرده في مثل دميان ويديان فقلت  
 قلب الالف الى الواو والياء لا شكسنة اسهل من رد المحذوف اذ في القلب  
 عود من حرف الى حرف في رد الامر بخلافه فلما صعب لا ترده الرد لم يطرده  
 فجاء الامران الرد وقدمه الا ان الثاني اكثر من الاول وايضا الكلمة بالثنية  
 تغيير شيئا اخر بتغيير صيغتها ويزداد معناها فليق بها ان تزداد لفظا فلما انقضت  
 ان تزداد لفظا كان جدر بان يرد اياها ما هو محذوف فزاد اياها بقاها على حالها فلما  
 قد وقعت بهذا محذوفة العجز واشهرت والثنية بناء على لفظ الواحد فوجب  
 ان يكون البناء ملايا للبنى عليه وبالنظر الى هذا التثنية عدم الرد في ثنية ثم مع ان رد الالف  
 كونه صحيحا من حرف الى حرف انقل من رد الواو والياء فان قلت فلم كثرة الرد في اخوان  
 وابوان بحيث يكاد ان يكون لازما قلت الحاقا بالثنية بالاضافة اذ في كل ما ضم شيئا  
 الى شيء في الاضافة يقال اخوه وابوه فلهذا في الثنية لا يرد ولا يجر وابدأه مناسبة







في علمه البعض منهم صاحب المفصل اثنان اثنان فيطلق على ما فوق الواحد مطلقا  
 على الحقيقة وهو منه بغير الشك فيكون هذا يلزم ان يقال ليدل على انه من واحد من افراد  
 مدلوله اثنان او اكثر فانه المفصل ويجعل الاثنان على لفظ الجمع اذا كانا متصلين كقولك  
 ما احسن رؤسها وقية التبريل فاقطعوا ايديها وقية قرة عبد الله ايماها وقية فيه  
 فقد صفت ثوبها وقال ظهرا بها مثل ظهور الترسين فقد استعمل هذا الاصطلاح  
 ولم يقولوا في المنفصلين افرادها ولا غلماها وقد جاز وضعا حالها انتهى  
 وقولك ولو تقديره علم فانه في نظيره في الاستغفار فلا حاجة الى الاعداد  
 لانها في التي علمت هي ان يشمل التعريف الجمع الذي يتحد مع واحد في الصورة  
 فانه وان لم يكن فيه تغيير صريحا لكن فيه تغيير تقديره كافي فلكل بعض الفادوسكون الام  
 فانه يجيء مفردا وجمعا فالله في الفلك المشعشع مفردا والشمس في الفلك  
 وجرين بل جمع وكسورة اللفظ واحدة الا ان ضمة المفرد وكسوة برودة الجمع ازيلت  
 بهذه الضمة وكسوة الجمع كسوة اشجع اسم والجمع ينقسم باعتبار روي اعتبار التغير  
 في ذات مفردة وعدم التغير فيه الى جمع الصحيح وبسبب جمع السادة بقاء بيته  
 مفردة فيه وسلا من عن التغيرات من حيث ذات المفرد والامور الداخلة فيه  
 وان تغيرت من جهة الحروف الخارجة الزائدة فان بيته مسلم مع قطع النظر عن  
 مقارنته اللواحق وعدم مقارنتها باقية بعينها في مسلمون فلا ينافي بقاء الهيئة  
 في الجمع السالم اشتراط التغير في مطلق الجمع لما عرفت ان المراد بالتغير في التغير في الجملة  
 في بقاء المراد بقاء الهيئة عدم تغيير ما الذي يكون بحصول الجمعية فلا يستغنى عن مصطفون  
 فان تغيير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية في السادة بمعنى جمع ما بسبب سادته المفرد  
 او بالسالم لان يكون المصدر بمعنى الفاعل ومن هذا علم وجه التسمية بجمع الصحيح بمعنى جمع  
 بالصحيح او بالصحة وهذا الوجه الاضافي في جمع التفسير الا في عدة مواضع غير تلك  
 الى الهيئة في تلك المواضع العوارض التي توهم ذكرها اي المواضع التي زيد الكلام  
 تحذرا عن تشتت المرام اي تفرقة لآثارها لو ذكرت هنا لوقع فصل كثير بين قسمي  
 الصحيح والتفسير ومن تلك المواضع مثل مستكنا في جمع مسلمة بخلاف التمام من المفرد  
 فيستغنى عن ذلك مفصلا والى جمع التفسير سمي لذلك لفظة ذلك اي التفسير

اي التفسير بيته مفردة وتغيير ما فيه من حيث الذات والامور الداخلة فيه لاجل  
 حصول الجمعية فالاول اي جمع السادة ان يلحق باخر الاسم مدة اما واذ في حالة  
 الزرع او ياد في حالتي النصب والجر للدلالة على ما ذكر من كون افراد المدلول ازيد  
 من اثنين في جملة بعده صفة للواد والياء اي واد او ياد وقع بعده نون مفتوح  
 لما ذكرته القينة بعينه من كونه عوضا عن الحركة فقط كافي لمسلمين جمع اسم  
 او عزها وعن الثوبين معا كافي لمسلمين جمع اسم وانما فتح ليعادل خفة الفتحة  
 لنظرة الواو والضممة او الياء والكسرة كافي قولنا جاد في الزيدون العالمون  
 في جمع زيد الاسم وعالم الصفة بالواو والنون ومرت بالزيد بن الجاسين  
 في جمع زيد وجالس بالياء والنون في حالة الجر وهو يصلح مثلا للاحالة النصب ايضا  
 بهذا الجمع المذكور السالم وانت راي في جمع المؤنث السالم بقوله واليا الف عطف على قوله  
 واما واد اي ان يلحق باخر الاسم الف بعده تاء كالمؤنث في جمع هذا الاسم موسما  
 في جمع مسلمة الصفة وانما اجنب له علامتان ليكونا كزيد في جمع المذكر والمخاض  
 الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحد من هذين  
 قد يدل على كل واحد من المعنيين كافي رجال وسكرى والجمالة والضايرة والاول  
 اي جمع السادة بالواو والياء والنون اعني جمع المذكور السالم مختص بصفة غير المؤنث  
 اي لا بد فيه ان يكون ما اريد به صفة دالة على معنى زائده على الذات كعالم وجاس  
 فلا يجمع الاسماء كزيد وفارس بهذا الجمع وان يكون صفة لغير المؤنث فلا يجمع به صفة المؤنث  
 كعالمه وجالسه وانما قال صفة غير المؤنث ولم يقل صفة المذكر لتناول ظاهر الجمع  
 الذي يجري على ما لا تذكير ولا تانيث في كماله كافي احسن الفين وقوله ممن يعلم  
 اي من ذوي العلم صفة لغير المؤنث او حال منه بمعنى لا بد ان يكون الموصوف ايضا  
 من ذوي العلم فلا يجمع مثل التانيث والصاهر في انما قال ممن يعلم دون ممن بفضل  
 كما هو المشهور يشهد بالجمع الجار على الله كما سبق بناء على انه كما يطلق عليه  
 عاقل وتارة الى ذلك مثل بصفتين من المثال فقال كما ذكرنا من مثل عالمون  
 وجالسين في جمع ما هو مذكور عاقل وكافي قوله كما نعلم الماهدون اي نحن  
 واحسن حالين من مجموع الجارية على الله كما في الجملة اشترط في هذا الجمع الوصف



والعلم وعدم التانيث لا يندرجان تحت مجموع بصفة بناء الواحد فيه والوصف الجاري  
على العالم الغير المؤنث اشرف من غيره فاعطى لا اشرف ولا اشرف ولا اشرف عليه انه  
لوصف مذكورة لما صح جميع زبده على زيدون لانه ليس بصفة بل اسم وعلم فلا جعلوا  
ما يرجع بالواو والنون صنفين اسم واشترطوا فيه ان يكون علما مذكرا يعقل كزبد  
وهنة واشترطوا في التذكير والعقل بالشرط الاتية وفيه بقوله والزيدون مما  
يجمع بالواو والنون من الاعلام المشتركة المذكورة وكذا الهندات مما يجمع بالالف واللام  
من الاعلام المشتركة للامانة بالحقيقة من الصفا وان كانا ظاهرا من الاسماء  
لانها مؤنسان بالمسماين بزيد والمسميا بهند بان يؤل المفردان اعني زيدا وهندا  
بالمشتمين بزيد والسمات باسم هند ولا شك ان هذا المعنى معني وصفي لا اسمي لوجه  
فيها شرط الوصفية فلا اشكال في الاطلاق ان لا يكون لولا ذلك بل بقيا على معنيهما  
العلمي لا يصح جموعهما اذا العلم من حيث هو علم من غيرنا ويل ما مركلي لا يصح جمعه  
اصلا لما عرفت من ان الجمعية مطلقا لا بد ان يكون باعتبار مدلول واحد كلي مشترك  
بين افراد كثيرة والعلم من حيث هو ليس كذلك فلا يصح جمعه اذ كان مفردا فظ  
وان كان مشتركاً فلان له مدلولات مختلفة جزئية لا مدلول واحد كلي فلا بد من التاويل  
بكل ما يسمى بهذا الاسم فادكره القوم ان يجمع بهذا الجمع صنفان علم وصفية  
مبنى على الظاهر ولا تحقيق ان ما يجرى فيه ذلك الجمع لا بد ان يكون صفة علم لا ينفى  
ان المق بالذكر ههنا هو الزيدون واما الهندات فذكرها استطلاحا وكذا اثار  
وكذا الهندات لكن شرط فيهما انهما تلكا الصفة اتمانه جموعا بالواو والنون مطلقا  
ان سواد زادت على اربعة احرف او لا ان تكون مجرورة عن تاء التانيث كراهية  
اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذف التاء بلزم اللبس لا يقال  
قد استغنى عن ذكر هذا الشرط بما ذكر من قوله صفة غير المؤنث لان معناه ان لا يكون  
صفة جارية على مؤنث حقيقي وهذا لا يستلزم العراء عن تاء التانيث بجزاز ان لا يكون  
هذا التاء لعني التانيث بل للبيان او الوحدة او نحو ذلك وان لا يكون افضل فعلا  
الا ما يكون مذكوره على صيغة افضل مؤنث على صيغة فعلا فرقا بينه وبين افضل التفضيل  
كافضلون ولم يكسوا معنى الصفة في افضل التفضيل كما دلالة على الزيادة فجمع

بجمع بالواو والنون الذي هو اشرف المجموع النسب وان لا يكون فعلا فليكن  
مذكوره على فعلا ومؤنث على فعلي للفرق بينه وبين فعلا فعلا مذكورة ونحوه فانه  
يجب على ما نون ولم يكسوا فعلا فعلا اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث  
لان فيه باناء وعدمه وان لا يكون مستويا فيه المذكر والمؤنث فانه لما لم يخص  
بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن الجمع جمعا مخصوصا باحد هما بل انساب ان يجمع جمعا  
يستويان فيه الا اذا زادت الصيغة على اربعة احرف فانه خارج بجمع بالواو والنون  
وان استوى في التذكير والتانيث فلا يجمع بالواو والنون وكذا بالياء والنون  
نحو طلحة اسم رجل ما فيه تاء التانيث للفظي وعلافة ما فيه تاء التانيث للبيان  
فلا يقال طلحون وعلافون بل طلحات وعلافات ولا نحو احمر ما هو افضل فعلا  
لان مؤنثه حمر فلا يقال احمر من بل حمر ولا نحو سكران ما هو على فعلا فعلي  
لان مؤنثه سكرى فلا يقال سكران بل سكرى ولا نحو جريح وصبور ما فيه  
التذكير والتانيث على السوية يقال رجل جريح او صبور وامرأة جريح او صبور  
اذ الفاعل يعني المفعول والفاعل يعني الفاعل يستوي فيهما التذكير والتانيث  
فلا يقال جريحون وصبورون بل جرحى وصبر. وانما استثنى الزائد على الاربعة  
ما يستوي فيه المذكر والمؤنث لان نحو الصهر صلهن يعني الشدة من الخاسي  
يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل صهر صلهن وامرأة صهر صلهن ومع ذلك  
يجمع بالواو والنون فيقال رجال صهر صلهن فلو لم يستثنى لانقضى الضابط به  
فيما يجمع كذلك لا سكران جمع التذكير للخاسي كما استعلمه وتلقه جمع المذكر من ذلك  
العلم بالالف والتاء يعني لولم يجمع نحو صهر صلهن بالواو والنون فاما ان يجمع  
جمع التذكير وهو مشكوك كونه محاسبا كما استعلم او بالالف والتاء وهو قليل  
كونه مذكرا من ذوال العلم بخلاف ما اذا كان مؤنثا كسمات او مذكرا ليس من ذوال  
العلم كجبال شحات كما تعرف فاصطرا ان يجمع بالواو والنون فجمع بها وان استويا  
فيه التذكير والتانيث بغيره بجموع البصريين وقد خالف الكوفيون في ان التاء  
فاجاروا ان يجمع بالواو والنون نحو الطلحون بسكون اللام في جمع طلحة بخلاف التاء  
للتاخر بينه وبين صيغة جمع المذكر واسكانا العين ابقاء على الاصل انما نونهم التانيث

فقد نفع



بان طلحي مجردا عن النار غير مستعمل اسم لمن يعقل. واجاز ابن كيت من بصرين  
 ذلك الجمع. فبما في ذي النور. وفي فعل فعلا وفعلان فعلى ايضا فاجاز الطحاوي في  
 على خلاف ما عليه كقوله من السكون في فعل ذلك للتنبه على ان جمع مثله بالواو والنون  
 خلاف الاصل اذ الظاهر ان يبقى السكون في مثله على حاله واحمر ون في جمع حمر وسكر ونون  
 في جمع سكر ون. وذلك لاجل فعل فعلا وعي الفعل التفضيل وفعل فعلى على فعلان فعلا  
 لما بينهما من الصورة. فجمع بالواو والنون كما جمع الاخيران كافعلون وندانون  
 وما ذكر من ان ما جمع بهذا الجمع هو صفات اولى العلم هو الاصل والحقيقة. وقد جمع  
 بهذا الجمع صفات غير اولى العلم. او لوجع دون غير لفظ ال ذي العلم وصوابه تشبها  
 لها بصفات اولى العلم اذا كان ظرف الجمع. كما في صفات غير اولى العلم. زيادة اختصاص  
 وارتباط بهم. اذ يدعى العلم بان يكون معروفة مشهورة احوالهم كما كرم وسجود  
 والطلع والكره ونحوها حتى يظهر تشبه تلك الصفات بصفات فلك الجوزان يقال  
 الكواكب موجودون او مخزون او نحو ذلك. اذ ليس شي من الوجود والعدم زيادة  
 اختصاص بذوى العلم بل يوجدان في غيرهم كثيرا. كما في قوله بكاريتهم الى ساجدين  
 اي الكواكب. يعني ان الساجدين صفة جارية على الكواكب اعني مرجع ضميرهم وهي  
 ليست من ذوى العلم فجمع بالياء والنون انما هو تشبيه سجودها بسجود ذوى العلم  
 الذي هو مشهور ومعروف واستعاره منه الجمعية الموضوعة لصفة سجودهم  
 لسجودها وكافي قوله. وايتنا طاعت اي السماء والارض يعني ان طاعتين  
 وهو من الطوع بمعنى الانقياد صفة جارية على السماء والارض اعني طاعتين في ايتنا  
 وبها ليس من ذوى العلم فجمع بالياء والنون باعتبار تشبيه طوعها بطوعهم كما مر  
 في مثل هذا الجمع. وادعى القياس لكن بطريق الجوز فلما لم يجعلوه من الشواذ  
 في ما فرغ من بيان ما جمع بالواو والياء والنون على القياس شرع في بيان ما جمع بذلك  
 على الشذوذ ويؤيد ذلك ما قسم هو شذوذ الوقوع وخمس هو نادرا الوقوع. قال رالم لا  
 بقوله وقد شذ مع شذوذه الضمير راجع الى ما بعده من الجمع كونه فاعلا مقدما من حيث الهيئة  
 جمع ما في اسم لم يأت له تكسيرا اي جمع مكسرا حال كون ذلك الاسم من المحذوف في الجوز المعوض عنه  
 تاء التانيث. والذى حذف بحرفه واخره وعوض عن المحذوف تاء التانيث بالواو

بالواو. متعلق بالجمع. والنون حرفا شاع جمعه كذا كذا حتى ان صاحب اللباب  
 اخرج من الشذوذ وجعله قياسا لانه الجمع كما كان اشرف الجمع جبره نقصا  
 الاسم المحذوف الجوزيا وان لم يتحقق فيه شرط هذا الجمع كاسياني في بيان وجه الشذوذ  
 في اخر الكلام مع انه مستلحا لاجته فيه الى هذا الجمع لعدم تكسيره وانما مع تغيير اوله  
 وسياتي وجها مستنون وفلون بكسر الهمزة جمع سنة. وقد يفتح الاولى في قوله في التانيث  
 فقد تغيرت الهمزة الجمع في اصل سنة سنو بفخمين بدليل سنوات او سنة بالراء  
 لقولهم سائمت الاجير سائمت وسنت الفخذ انت عليها السنون والقله  
 عودان طويل وقصير يلعب بها الصبي فاعلموا الذي يضرب يد الفخذ الصغيرة  
 التي تنصب والاصل فلو يفتح اللام ثم حذف زها اللام وعوض عنه تاء التانيث  
 وجمعا بالواو والنون جبر النقصان ما ذكرنا من ان اصل سنة سنو وقلة قلوب يدون التاء  
 وكذا فيها ياتي من نظائر بها هو الذي يفتضيه كلام المصنف وقاوا اصلها سنة وقلة  
 بالواو والتاء معا فعلى هذا لا يتنا في تحويل التاء عن اللام الا ان يجعل الوض لوزم  
 التاء لا نفسه. وقد يضم السين في سنون وهو قيسل ثقله الضمة لاسيما في الاول  
 او بدونه اي بدون تغيير الاول بل بقاءه على ما كان عليه قبل الجمع كما هو الاصل كقوله  
 وكون في جمع. فبما بالنون الجمع المضموم وفتح الهمزة الموحدة وهي طرف السيف والسم  
 واصلة طيبو. وكرة. مودف اصلا كره وبضم الاول وفتح الثاني فبما فاعلى ان الشان  
 لم يسمع فيها في طيبون وكون الكسر بل بها بضم الاول وانما كما كان كذا قال  
 بعضهم لكن الجوهري جوزي كره بين الضم والكسر وبما فاعلى متعلق بما بعده من قوله  
 لم يسمع التغيير يعني ان تغيير الاول في هذه الشواذ انما هو فيما لم يكن فاعله مكسورا سواء  
 كان مفتوحا او مضموما كما لا مثله المذكورة. وبما فاعله مكسورا كارة وهي موضع التاء  
 اصلا اري. وعزة بالياء لهما والراء الجمع. وعظمة بالياء لهما والفاء الجمع  
 وبما الفرقة والقطعة من الشئ واصلا ما عزي وعضو وقال بعضهم في قوله بك  
 جعلوا القرآن عضين هو من عضونه اي فرقة لان المشركين فرقوا انما يدلهم فيه  
 فجعلوه كذا وشعروا شعرا فنقص الواو وقيل بل نقص الهمزة والاصل عضه لا العض  
 في لغة قريش السحر يقولون للسا حراضه لم يجرى التغيير في اوله يقال ارون وعزوا



وعضون بكسر التاء في الكل كما كان وكان التغيير فيما غير سكنون وقلوب للدلالة  
 على ان هذه ليست جموعا على الحقيقة وان كانت جموعا ظاهرا بل هي اسما جمع موضوعة  
 لعنى الجماعة ابتداء لانها لو كانت جموعا حقيقية لما تغير فيها حركة فاعرفوا انما كان يتغير  
 في ساكن الجمع مثل يدون ومسلمون بناء على انه يجب ان يحافظ في جميع الدلالة على هيئة  
 المفرد ما لم يوجه داع الى تغييره ولا داعي منها في هذا الا لاجل تلك الدلالة في غير العين  
 في عشرون من فتح الى كسرة لان عشريين ليس جمعا للعشرة حقيقة لانه لو كان جمعا  
 لصح اطلاقه على اثنين مثله لانه ثلثة مقادير العشرة وليس كذلك وايضا العشرون  
 واخوانه تدل على اعداد معينة ولا تغير في الجمع فهو ليس بجمع حقيقة بل اسم عدد موضوعة  
 بالواو والياء والنون بجمع عشريين وحدات فيغير فتح العين من عشرة الى كسرة في عشريين  
 على ما هو خلاف الجمع ليدل على انه ليس بجمع لها حقيقة وانما رآنا القسم الثاني بقوله  
 وقد يجمع بالواو والنون على وجه الشذوذ والخذل والخذل ايضا كما في المحدث  
 الجز كزفون ولدين في جمع رقة وهي الدرهم المضروب ولدة وهي الزئبق بكسر الزا  
 وسكون الواو اي الذي ولد مع شخص اي الذي كان زمان ولادة زمان ولادة شخص  
 يقال هو تبه اي مثله في السن والجمع اتراب كاشمال واصلا ورقة وولدة  
 بكسر الواو وسكون ما بعده فيما من ورق برق وولد يلد ففعل بها فاعل بعده  
 وزنه وقد عرفت وقد يجمع كذلك الجمع ايضا اي كما جاء فيما لم يأت له جمع كالكسرة ان  
 فيما له جمع تكسيرة كسرة بفتح التاء بمعنى الجماعة اصلا بنية كما عرفت فانه انما  
 يقال في جموع بكون بالضم والكسرة اي بضم التاء كما هو الاصل وكسره بالتغيير كما  
 عرفت في سنون مع التاني اي مع انه بكسر التاني كما جد كما مر في بحث النسبة  
 ويجمع ذلك الجمع على فقه في الاسماء التامة اي التي لم يحدف زائجا كما رصون  
 بفتح الواو وسكونه في جمع ارض بسكون الواو في الرضى وانما فتح الواو في الجمع لالواو  
 والنون في مقام الالف والتاء كانه قبل ارضات او لتبعية على انه ليس بجمع سلامة حقيقة  
 واوردون وحررون يجمع اوز بكسر الهمزة وبالواو الجمع المشدد هو البط وحرر بالمهملين  
 مع فتح الاولى اي الحاء وتشديد الثاني اي الواو هو ارض ذات حجارة سود يجمع سود  
 صفة حجارة في حكمي يونس احررون مفتوح الهمزة وكسور ما قبل قد جاء احرر الواو

في الواحد في فصل لم يجمع ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تبعا على كونه غير قياس  
 وتوجه الجمع بالواو والنون في جميع هذه الامثلة ايضا جبر نقصان الاسم بالحدف  
 باسرف الجوع فكانه جعل الواو والنون عوضا عن المحدث عن المحدث  
 انما في حورقة وثبة فظ وافي ارض فلان اصله ارضة بدليل قولهم ارضة  
 كذا في الاقيد واما جملة تاما فبمعنى انه لم يحدف من فائه وعينه ولا شيء فان قلت  
 فويل بين نحو ثوبون ونحو ارضون فقا حيث قال في الثاني ويجمع على فقه دون الواو  
 قلت نعم فانه نحو ثوبون قد كثر ولم يكثر نحو ارضون في كسرة ذلك ان المحدث  
 من نحو ثوبون هو لام او فاء ومن نحو ارضون تاء التانيث وهي الامة على نفس الكلمة  
 ومن المعلوم ان الاصل اولى بالتعويض من الزائد اذ التعويض لظهور النقصان  
 في الكلمة والنقصان يندب بجزء الكلمة الخش فانه قلت نعم وقع التعويض  
 في اوردون وحررون قلت عن النقصان الواقع بالادغام لا فقه جعل الحرفين  
 بمنزلة حرف واحد الا تراهم جوزوا التاء ان كثر في نحو دابة مع منهم التاء  
 في نحو لم يخاف ولا ذاك الا يجعلهم اسكن الثاني في نحو دابة كلا ساكن تنزيلا لعم  
 والمعلم فيه منزلة حرف واحد فظهر النقصان وكذا اهلون في جمع اهل كافي فويل  
 ولي دوتكم اهلون **تبدي غلش** واز قسط زهلول وعرفا جيل في بالواو  
 والنون مع انه ليس بصيغة وهو ظ ولا من ذوي العقل لانه جعل الذئب والارقط  
 والوفاء بدلان من اهلون **وابتليون** كافي قوله زعمت ثامرا اني اذا امت  
 يسة وابتليونا اصاغر غلتي في جمع مصفراين على خلاف القياس وهو ابين بجعل  
 همزة الوصل قطعا اذا القيس في تصغيره بني كما عرفت وهذا ان يكون ابلون  
 جمع مصفراين كما ذكره الجوهري **وعند البصريين** جمع ابين وهو مصفراين مقدر وهو  
 على وزن افعل كانه في وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو مصفراين مقدر وهو  
 جمع ابن كاد لانه ولو قال ابو عبيدة هو مصفراين على خلاف القياس  
 في جميع الاقوال فيه شذوذ اخر غير الجملة بالواو والنون اما على قول  
 الجوهري واو عبيدة فظ وانما على قول البصريين والكوفيين فلكونه جمع  
 لمصفر مكره مقدر وذهب بهيون كافي قوله قد شربت الالهة هبة هبة **وابتليونا**

في الجمع بالواو والنون في جميع هذه الامثلة ايضا جبر نقصان الاسم بالحدف  
 باسرف الجوع فكانه جعل الواو والنون عوضا عن المحدث عن المحدث  
 انما في حورقة وثبة فظ وافي ارض فلان اصله ارضة بدليل قولهم ارضة  
 كذا في الاقيد واما جملة تاما فبمعنى انه لم يحدف من فائه وعينه ولا شيء فان قلت  
 فويل بين نحو ثوبون ونحو ارضون فقا حيث قال في الثاني ويجمع على فقه دون الواو  
 قلت نعم فانه نحو ثوبون قد كثر ولم يكثر نحو ارضون في كسرة ذلك ان المحدث  
 من نحو ثوبون هو لام او فاء ومن نحو ارضون تاء التانيث وهي الامة على نفس الكلمة  
 ومن المعلوم ان الاصل اولى بالتعويض من الزائد اذ التعويض لظهور النقصان  
 في الكلمة والنقصان يندب بجزء الكلمة الخش فانه قلت نعم وقع التعويض  
 في اوردون وحررون قلت عن النقصان الواقع بالادغام لا فقه جعل الحرفين  
 بمنزلة حرف واحد الا تراهم جوزوا التاء ان كثر في نحو دابة مع منهم التاء  
 في نحو لم يخاف ولا ذاك الا يجعلهم اسكن الثاني في نحو دابة كلا ساكن تنزيلا لعم  
 والمعلم فيه منزلة حرف واحد فظهر النقصان وكذا اهلون في جمع اهل كافي فويل  
 ولي دوتكم اهلون **تبدي غلش** واز قسط زهلول وعرفا جيل في بالواو  
 والنون مع انه ليس بصيغة وهو ظ ولا من ذوي العقل لانه جعل الذئب والارقط  
 والوفاء بدلان من اهلون **وابتليون** كافي قوله زعمت ثامرا اني اذا امت  
 يسة وابتليونا اصاغر غلتي في جمع مصفراين على خلاف القياس وهو ابين بجعل  
 همزة الوصل قطعا اذا القيس في تصغيره بني كما عرفت وهذا ان يكون ابلون  
 جمع مصفراين كما ذكره الجوهري **وعند البصريين** جمع ابين وهو مصفراين مقدر وهو  
 على وزن افعل كانه في وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو مصفراين مقدر وهو  
 جمع ابن كاد لانه ولو قال ابو عبيدة هو مصفراين على خلاف القياس  
 في جميع الاقوال فيه شذوذ اخر غير الجملة بالواو والنون اما على قول  
 الجوهري واو عبيدة فظ وانما على قول البصريين والكوفيين فلكونه جمع  
 لمصفر مكره مقدر وذهب بهيون كافي قوله قد شربت الالهة هبة هبة **وابتليونا**



جمع مصفود باده جمع الاله بالانسان وهو الابل الصفيه ومصفود باده وبيده  
 وابكر وكنه في ايتنا لابق جمع مصفود باده على اقل بضم الين جمع بكر بفتح الباء  
 بمعنى الفصل الثاني من الاصل وتوئنه بكرة ومصفود باده بكرة عند الكوسين  
 وعند البصريين هو جمع مصفود باده بفتح الين مقدار ثلثي هذا فيه شذوذ آخر وذكر  
 الثاني اهل فليحة على ارض واثاني البواني فليحة نقصان ايضا التي التصويف نقصان الكلمة  
 وتغييرها راسيا اذا كان على خلاف النصيب كما بين او تصغير المسمى كده بده وابكر  
 ووجه الشذوذ في جميع ذلك عدم الوصفية والعلمية معا فكذلك فيا رينا من التسخ  
 والتصواب والعلم او العالمية ولا تجعله بفتحين اي الكون علما مقابلا لصفة كافي كلام  
 القوم فلا يصح هنا ما عرفت انه جعل العلم منه رجاء في الصفة ولانه ياتي منه ما يذكره  
 في عالمين كما تعرف واما القوم فليجعل العلم قسما براسه كما لو اوجه الشذوذ انها  
 ليست بصفات ولا اعلام يعني ان وجه الشذوذ في جميع ما ذكر امر ان علم كونها اوصافا  
 لما عرفت ان تلك الكلمات اعمار جادة غير دالة على معنى زائد على الذات وعدم كون  
 مدلولها من ذوي العلم وهو ظاهر في غيرا بليثون واثنية فشكل الان يقال  
 ان الاطفال انقصا من عظم وعلمهم فكانهم ليسوا من ذوي العلم وقد عرفت انه لا بد  
 في الجمع بالواو والنون من الوصفية والعلم في شذوذ مع انه لم يوجد في اكثرها  
 من شروط الجمع البراء عن تاء التانيث فلهذا وجه ثالث للشذوذ والانه لما لم يجز  
 في الجمع لم يترخص له وكذا في العالمين جمع عالم بفتح الهمزة في شذوذ ووجه الشذوذ  
 فيه ايضا عدم الوصفية والعلمية معا ان كان العالم اسما لكل جنس اما سماء لمفهوم كل  
 منحق في كل جنس لما قالوا ان العالم ليس بلفظ مشترك بل موضع المقدار المشترك  
 بين الاجناس مما يعلم به الصانع تعالى وتقدس سواء كان عالما للصانع كالملك  
 والانس والجن او كاسماء الارض والاشجار والاحجار وهدا كما قالوا  
 ان العالم اسم لما سوى الله من اجناس الموجودات مما يعلم به الصانع يقال  
 عالم الحيوان وعالم النبات وعالم الجواهر وعالم الاعراض فتدبر ليس بعالم بل  
 من العالم فانه لا اطلاقا وصفية ولا عالمية في العالم اما الاول فلفظ واما الثاني فلان  
 اكثر افراد مدلوله ليس من ذوي العلم والمركب من ذوي العلم وغيرهم ليس من ذوي

من ذوي العلم فجمع بالواو او الياء والنون شاذ من وجهين كما سبق وان كان  
 اسما لكل جنس يعلم الصانع كالملك والجن والانس وهو بهذا المعنى خاص  
 منه بالمعنى الاول فوجه الشذوذ في ظاهره والاعراض مثل هذا من الشواذ  
 حقيقة بل من مجازات القياس فافهم عدم الوصفية فقط اتي لا عدم العالمية  
 في العالم بهذا المعنى بجميع افراده من ذوي العلم لكنه ليس بصفة ايضاه وعلى كل تقدير  
 ايجوا كان بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني لما كان العالم والاعراض كجنس الانس  
 والملك والحيوان والنبات ومعنى قائم بغيره كونه ما يعلم به الصانع وكونه عالما بالصانع  
 شبه بالصفات التي تدل على ذاته باعتبار معنى قائم به كالكتاب والعارف  
 والفرق بينهما ان الذات في الصفات برهنة والمعنى هو الحق الاصل في وفي العالم  
 الذات متعينة ومقصودة اصلية والمعنى تبعي يجمع بالواو والنون كما جمعت  
 الصفات بهما على التقدير الثاني لانه لا بد من شرط غير الشبه كالقلب كون جميع  
 ما يدخل تحت من ذوي العلم وعلى الاول جمع كذلك كونه لا مجرد التشبيه بل به  
 تعقيب الفاعل على غيرهم لا بعض ما يدخل تحت ومن ذوي العلم كالا جاس النشوة  
 وبعضا ليس منهم كاسماء السماء والارض ونحوها علم يكون في جميع افراده العالمية التي  
 هي شرط الجمع فحينئذ الى قلب ذوي العلم والعقل فربما على غيرهم وجعل شبيه واخلا  
 في جنسهم وموافقا لهم في الاسم حتى يصير المجموع من ذوي العلم ولو مجازا فيصح  
 اجراء الجمع المختص بالاعضاء عليها وفي التفصيل بقوله ان كانا والى كان يفرق الشيخ الرضا  
 حيث جعل وجه الشذوذ في العالمين انتفاء الارضين مطلقا ولعله كون اطلاق  
 العالم على المعنى الصفة غير مشهور كما فرغ عن بيان القسم الاول اعني جملة  
 بالواو والنون شرح في بيان القسم الثاني فقال **والثاني** يجمع في الاسم والصفة  
 وفي المذكور والمؤن وفي ذوي العلم وغيره كما يحرك فيه هذا القسم علم مما يحرك فيه  
 القسم الاول من وجوه ثلثة لما عرفت ان في الاول اشترط الوصفية والتذكير اي علم  
 التانيث والعلمية وعلم ان الاصل في هذا الجمع سواء كان في الاسم او في الصفة ان يكون  
 المؤن حقيقة بل من ذوي العلم كما ان الاصل في الجمع بالواو والنون ان يكون المذكور  
 حقيقة منهم لكن قد سوغا فيه واجروده في غير المؤن الحقيقي مما يحرك لاجزاء بغير



من التاويل والتشديد فكل من الاسم واللفظ مواضع خاصة بحري هو فيها  
 لظهور التاويل في كاسية البدي وون غير ما لعدم ظهور ذلك فيه فلهذا اخضر الماين  
 فقال اما الاسم الذي يحرك فيه الجمع بالالف والتاء فانواع احدها ما يكون فيه علامة  
 كما ينشأ من سواد كانت تاء او الفاق مقصورة او ممدودة وسوا كانت للتانيث الحقيقي  
 او اللفظي كالقوة فقطعة من الماء تؤخذ باليد ما كان العلامة فيه تاء او البشري  
 بمعنى البنية ما كانت العلامة الفاق مقصورة وسرارة بمعنى السرور ما كانت  
 العلامة التامدة وجميعا من التانيث اللفظي وكامراة وناقدة وزوجة فان جمعها بالالف  
فالتاء فيقال غرفات وبشر بات وسراوات وامرات وتايات موزوجات  
 اما في المونث الحقيقي فظا هر واما في اللفظي فكل ما يشبه له لفظا ومنه ان هذا النوع  
 الفرقا والاشراحات لانها جميعا فرجة وانشراحة وبها التمايزا علامة تانيث  
 ظاهرة اعني التاء وان لم يكن التانيث بل بمعنى الوحدة وكذا فصلها عما سبق بقوله  
 ومنه لا جمع فرج وانشراح بدون التاء حتى لم يدر جائز ذلك لكن بشرط في ذي الاسم  
 من الاسم ان لا يجمع بالالف والتاء ان لا يسمى به ذو العلم فان سمي ذو العلم به  
 لا يجمع بهما بل يجمع بالواو والنون فان بشري مثلا اذا جعل علامة كد يعقل يوجد فيه  
 شرط الجمع بالواو والنون اعني التذكير والعلم وهو ظاهر والوصفية بناء على ما عرف  
 ان الاعلام عند الجمعية مؤلفة بصفتها كما لم يسمي بكذا وكذا سائر الشرط فيجمع على  
 بشريون لا على بشرات بخلاف ما فيه العلامة التاء كقوة فانه وان سمي به فذكر  
 عاقل لا يجمع بالواو والنون لما عرفت ان من جملة شروط ذلك الجمع العوارض تاء التانيث  
 بخلاف اسم يكون دائما بالالف والتاء الثاني من الانواع اسم جنس مذكر لا يعقل  
المراودة كمالا يكون فيه علامة التانيث لا ظاهرة ولا مقدرة سوا كان مذكرا  
 حقيقيا له انثى او لا يكون له جمع تكبير غير مستكره سوا لم يكن تكبيرا اصلا  
 كافي بعض التانيث والرابعيات او كان له تكسر مستكره كافي بعض التانيث  
 لانه يكون معناه لا يعقل كان بمنزلة المونث الذي فيه نقصان مع انه اجتمع الى جمعه  
 بالالف والتاء لعدم تكبيره او يكون تكبيره مستكره كافي التانيث بالجمع موقوف  
 من جملة الماد استخف وحجم الماد صار حاراه والاصحاح بالتحفيف بمعنى نوع من الطيور

من الطيور يسكن في البيوت واحدة حمامة فهو يكسر على حاتم كاسيحي نذر  
 هذا في الثاني الا انه مزيد فيه وسجل بكسر الهمزة وفتح الباء وسكون الحاء  
الضم من الضب والجل وهذا من الرابع وبجهرش وسفرجل وقد عرفت  
 معناه وهما من الخامس فان كلا من هذه الاربعة اسم جنس مذكر لا يعقل وليس  
للاولين تكبيرا اصلا وتكبير الاخيرين على حمام وسفرجل مستكره لكونه بخلاف  
 بعض الاصول فيجمع على حمامات وسجرات وجمرات وسفرجلات  
 لا كل جمع يكون بمعنى الجماعة كان في حكم المونث مع انه مست الحاجة الى جمعه  
 بالالف والتاء لعدم تكبيره الثالث الجمع الذي لا تكبير له سوا كان جمعا للمذكر  
او للمؤنث حال كون احد هما من العظام او غيرهم كرجال تكبير رجل في المذكر  
 ومجانزة تكبير مجوز في المؤنث وكلاهما من العظام وبيوت تكبير بيت من في غير  
 العظام يستعمل كرا ومونثا وليس لشي من هذه التكميرات تكبيرا اصلا كما عرفت  
 في اوزان التكبير فيقال في جموعها رجالات ومجانزات وبيوتات وديانات  
 جمع ديوان بكسر الهمزة هو علمودا الخيمة مع مجيء ديوان بالهدة في تكبيره شاذ لعدم  
 شرط الجمع بالالف والتاء اعني ان لا يكون له تكبير غير مستكره فان بونا تكبير له  
 غير مستكره وهذا بخلاف التكبير كلب فانه لا يقال فيه اكلبات بوجه بالالف  
 والتاء ليجي تكبيره اي تكبير الكلب على الكلب على اقل فلم يوجد فيه شرط الجمع  
 بالالف والتاء وهذه هي جميع الانواع الثلاثة المذكورة من الاسم بالالف والتاء  
 هي القياسات بمعنى ان اي اسم كان من احد هذه الانواع يصح جمعه كذلك مطردا  
 واما الاسماء المؤنثة بناء مقدرة حال كونها مما ليس تانيثا حقيقيا والعلم ان التانيث  
اللفظي بان يكون في لفظ المؤنث علامة تانيث ظاهرة واما المعنوي بان يكون تانيثا  
 بناء مقدرة ايضا هو اما حقيقي بان يكون بانه المونث ذكر من الحيوان واما غير حقيقي  
 بان لا يكون كذلك بلا استعمال استعمال المونث فالمونث بالتانيث اللفظي سوا  
 كان حقيقيا كامراة وناقدة او غير حقيقي كقوة قد عرفت في النوع الاول انه يطرد  
 جمعه بالالف والتاء وكذا المونث المعنوي الذي كان تانيثا حقيقيا كمنه وزينب  
 يجمع ذلك الجمع مطردا يقال هنديات وزينات والثاني القسم الرابع اعني المونث المعنوي



الذي ثابته غير حقيقي وهو الذي سموه بالموث السماعي كارضه واروسه  
 ونحوه فحقى بعضا من الراجح في ذلك لئلا يفتى في بعض ما جاء السمع بجوها  
 بالالف والتاء كالسموات من جمع سما والسماوات من جمع سما والسموات بالجمع  
 مغاير البعدين بالفتح اليخرج الهاء من جانب يقابل جنوبا ويخصه الرضى بهذا  
 حيث فسر السما لا بالرفع وكلاهما مؤنث سماعي وفي بعض النسخ لم يجمع السماع  
 بجمع كذا فكيف لا يجمع فيه القيس كالارض والشمس والعرب فاتها  
 مؤنثات سماعية لم يجمع جمعها على شمس وارضات وعقبات بل اذ جمعت جمع  
 بعضا بالواو والنون كارضون وبعضا بالتكسير كسموش وعقارب وعقاربه  
 اي عدم مجيء السمع بجمع هذه الثلاثة كذا هو الاكثر لا الكلي اذ قد جاء سماعا على فكة  
 ارضات وجمع كلامه رد لابن الحاجب حيث جعل ذلك الجمع مطردا في كل اسم كانه الكيفية  
 وان كان المفرد اسما جمع مطلقا وقد سبقه الرضى في هذا الرد حيث قال ان هذا الاطلاق  
 من ابن الحاجب ليس بسديد لا الاسماء المؤنثة التي تاء مقدرة كثار وشمس نحوها  
 من الاسماء التي تاء ثبوتها غير حقيقي لا يطردها الجمع بالالف والتاء بل هو في السمع  
 كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التائب لانه ليس بحقيقي ولا ظاهرا للعدالة  
 واما الصفة التي يجرى بها الجمع بالالف والتاء فهي بقاء كالا سم انواع ثلثة  
 والمراد بالصفة اعم من ان يكون صفة صريحة بان يكون اصل وضوفا على الوصف  
 او باعتبار التاء بان يكون في اصل علمائهم اول بغيرها وصف كاقترن اليه الحارة  
 ويشير اليه قوله احد هما في صفة يكون فيه علامة ثابت ظاهرة تاء او الفاء  
 مقصورة او ممدودة سواء كانت تلك الصفة في الاصل اي في اصل الوضع  
 علما لذكر بعض النسخ ثم اول حين الجينة بمفهوم وصف كالسمي باسم كذا كمرارة فانه  
 علم لرجل او لمؤنث كذا تلك الاشارة كقوة بفتح العين ونشد يد الزاى فيها كانت  
 العلامة تاء وسلي فيها كانت التاء مقصورة وزهراء فيها كانت التاء ممدودة  
 وكلا اسماء التاء او علما لغيرها اي لغير المذكر والمؤنث العاقلين كخزول  
 بضم الخاء المائل وسكون الزاى الجمع ووهنا بفتح الدال المائل والنون وسكون الهمزة  
 بينهما اسماء مؤنثين فيقال لانه جموعا حمراء وعزات وسليها وزهراء

وزهراء واث وحرورات ودين واث بمعنى المسمين بحركة والمسمين  
 بعزة ونحو ذلك او كانت في الاصل صفة لذكر كذا اي لذكر عاقلان لمؤنث كذا  
 او لغيرها كما كانت صفة حين الجملة كعلامة صفة لذكر عاقلان التاء فيه  
 للبالغة وعامة لمؤنث عاقل وواحدة صفة لمؤنث غير عاقل كالدار وثلثتها  
 فيها كانت العلامة تاء وجبلي فيها كانت التاء لكن اذا كانت صفة في الاصل  
 بشرط في جموع بالالف والتاء ان لا يكون الصفة فعلى فعلان اي على صيغة فعلى  
 التي ذكرها في فعلان كسركا وسكران ولا فعلا افعلا اي على صيغة فعلا التي  
 ذكرها في فعلان كحرارة واحمر فانه لا يجمع فيها بالالف والتاء ذلك لانهما لا يجمع  
 جمع السلامة بالواو والنون كما عرفت لم يجمعها بها جمع السلامة بالالف والتاء  
 لئلا يلزم مرتبة الفرع على الاصل واذا كان الامر كذلك فليجمع بالالف والتاء  
 نحو حائض وطامث فها بمعنى ما كان في الاصل صفة لمؤنث تعقل ولا علامة  
 فيه وتساها من ثبت لها الجحش في الجملة بان يكون بالفاء واما الحائض والطامث  
 بالتاء فها بمعنى من حدث لها الجحش في الحال او المستقبل وذلك لانه لما جمعت  
 حائضه وطامثه بالالف والتاء كحائضات وطامثات لم يجمع الحائض والطامث  
 كذلك لئلا يقع الالتباس ولم يكسر لانهما يطر فيه علامة التائب او لا بالجمع  
 ولا نحو جريح ولا صبور صفتي امرأة على ان يكون الجريح بمعنى الجروحة والصبور  
 بمعنى الصابرة لما عرفت ان في فعلين بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل يستوي  
 التذكير والتأنيث كما لا يجمع بالالف والتاء الصفة التي لم يطر فيها علامة تائب  
 واستوت مع ذكره في الصيغة فلا يقال جربحت وصبورات لما عرفت انها  
 اذا كانت صفة لمذكر لا يجمع بالواو والنون فلو جمعت صفة لمؤنث يلزم مرتبة الفرع  
 على الاصل ولا سكرية كونه فعلى فعلان ولا حمراء كونه فعلا فعلان كسركا  
 ولا حمراء واث لما عرفت ان ذكرها لم يجمع بالواو والنون فلم يجمع بها بالالف والتاء  
 كبلالين مرتبة الفرع على الاصل خلافا لابن كيسان في الاخيرين اعني فعلى فعلان  
 وفعلا فعلان فانه يجمعها بالالف والتاء كما يجمع ذكرها بالواو والنون فيقول  
 سكرات وحرارات كما يقول سكرانوا وحروران كما عرفت



وقد يعرض للصفة معنى الاسمية بسبب غلبته استعمالاً في الموصوف حيث صارت  
 بحيث لم يلاحظ في معنى الوصفية فيجوز بالالف وانما كما يجمع الاسم كاتقدم وان لم  
 يوجد الشرط الذي ذكره هنا ولكن لا بد من ان يتحقق في الشرط الذي مر من الاسم  
 بان يكون من احد الانواع المذكورة هناك كافي قوله عليه السلام ليس الخضر وان صدقة  
 اي زكوة فان المراد من الخضر ان يكون من الخضر وانما لا يكون له خضرة  
 يعني جمع خضراء بالالف والتاء على خضراوات مع انه صفة في الاصل من فعل اذ فعل  
 كونه مؤنث اخضر كحرا واحمر فان معنى شرط ذلك الجمع لانه خرج من الوصفية  
 بغلبة الاسمية في القول بحيث اذا ذكر فهم منه القول لا معنى الوصفية اعني باله  
 الخضره فعاد داخل في عداد الاسماء وقد عرفت ان الشرط المذكور اعني ان لا يكون  
 فعلا او فعلا تاما هو في الصفة دون الاسم وقوله فنذكر اشارة الى تحقق شرط الاسم فيه  
 لانه من النوع الاول من الانواع الثلاثة اعني ما يكون فيه علامة تانيث ظاهرة كـ آ  
 الثاني صفات المذكور من غير ذوي العلم سواء كانت ذكورا حقيقية مبان يكون  
 بازانها اناث من الحيوان كالعصفور وهو قوله من ذكور الخيل حال من خبر المبتدأ  
 اعني ما يصفه قديمه الخيل اسم جماعة الافراس يطلق على الذكور والاناث  
 وصف الفرس قديمه وضعها مستويين من غير تقديم ولا تأخير في التاموس  
 صفين الفرس يصفن صفونا اقام على ثلث قوائم وطرف حافر الرابعة وصفين  
 الرجل صفه قد ميده انتهى فافهم والسجل البسيط بمسراة في فتح التاء وسكون اللام  
 في كل ما حال كونها صفي الجمل جاريتين عليه يقال جمل سجل اي صفي وغليظ  
 وسبطراي فرسي الى وجه الارض طويل وقيد بها بقوله صفني الجمل لان سجل  
 يستعمل ساجنفس الجمل فلا يكون ما نحن فيه بل من انواع الاسم وهذا الاعتبار  
 ذكره هناك واما ذكره هنا فباستباركونه صفة جارية على الجمل وانه قد يكون صفة  
 لانني بجارية سجل فلا يكون من هذا النوع بل من النوع السابق من انواع الصفة  
 فذكر هذه الثلاثة صفات للذكور الحقيقية او لا يكون ذكورا حقيقية كافي الايام  
 جمع يوم الخاليات والبلدان جمع بلد النائيات اي البعيدات واليوم والبلد منكران  
 غير حقيقيين والخال والناي صفان لهما يقال افراس صفات وجماس سجلات

سجلات او سبطرات كما قيل ايام خاليات وبلدان نائيات الثالث  
 الصفة الزائدة حروفها من الاربعة كالصير صليق فانه يقال فيه صير صليقا  
 كما يقال صير صليقون لانه زيادة حروفه على الاربعة استكره تكسيرة فاحتمل  
 الى جملة الالف المستوى التذكير والتانيث فيه جمع بالواو والنون وبالالف والتاء  
 واعلم ان ههنا نوعين آخرين يطرد جموعهما بذكر الجمع احدى الصفتين  
 كانت علامة الاصل مؤنث حقيقي ولا يكون فيه علامة تانيث ظاهرة كمنه وزيب  
 فانه يجمع بالالف والتاء بلامرية كان يقال هنات وزيبات بل هذا النوع شاذ الاستعمال  
 والاخر ما يكون علما لغير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس  
 وذو القعدة فانه اطرد جمعه بالالف والتاء وان لم يكن مؤنثا كالكال الرضي  
 وعلمه لم يقرض لهما نظير الاول واكتفاء بما تقدم منه من تشكيل جمع المؤنث  
 بهنات وبيان معنى الوصفية فيه وكون الثاني قليل استعمالا وقاوع عن بيان  
 جمع السلامة بكتابة شري في بيته التغييرات العارضة بسبب فقال ولعل بك  
 اي اظن بك تشق الان الى العود الى ما وعدناك من بيان التغييرات  
 العارضة للاسم بسبب الجمع اي الجمع اسم لم يذكر او مؤنثا حيث كان في تقسيم مطلق بالجمع  
 الى الصحيح والمكسر لبقاء هيئة مفردة فيه الا في عدة مواضع غير العوارض  
 فوضعا الى ذيل الكلام فاصنع امر من الاصفا الى الاستماع اصله اصفي حذف  
 الياء اكتفاء بالاكسرة فاما ذكرنا من تغيير اواخر الاسماء المحذوفة الاعجاز عند  
 جمعها بالواو والنون كافي سنون وتكون ونحوها كما عرفت من هذا حذف تاء  
 التانيث ان كان اي وجه في الاسم المراد بهما يقابل الفعل المحذوف لا يقابل الصفة  
 اذا جمع الاسم جمع السلامة سواء كان بالالف والتاء او بالواو والنون كافي مسما  
 جمع مسلمة وثيون جمع ثمة فحذف تاءها عند الجمع تحذرا عن اجتماع علامتي التانيث  
 وهما تاء المفرد وتاء الجمع باعتبارها واشتقاقها وصورها من غير تغيير في شيء  
 منها بهذا الجمع بالالف والتاء او علامتي التانيث والتذكير وهما تاء المفرد  
 ونون الجمع وهذا الجمع بالواو والنون ولا شك ان اجتماع العلامتين المتضادتين  
 في اسم واحد مستغفل مستكره وكذا اجتماع المتماثلتين الا ترى انهم حذفوا



التاوية المذكورة في نحو قوله رجل بصري في السبب الى البصرة والاصل بصري  
 فلا يلزمهم ان يقولوا ان المؤنث امرأته بصرية بالجمع بين علامتي تانيث فلا يجوز  
 يتابع تخفيف الجمع كان احق واخرى فان قلت لم تحذف التاء الاولى دون الثانية  
 قلت انما كان حذف الاولى لانها للتانيث فقط والثانية للتانيث والجمع  
 فابقا ما فيه زيادة معنى الاولى فان قلت ما تقول في نحو سبكت ومحو اوت حيث جمع  
 فيها بين العلامتين لا التانيث في سبكت مقلوبة عن الف التانيث والواو في محو اوت  
 مقلوبة عن همزة مقلوبة عن الف التانيث اجاب بقوله بخلاف نحو سبكت ومحو اوت  
 فان الف في سبكت ومحو اوت مقلوبة عن الف التانيث الاول ياء والثاني واو فلم يلزم  
 فيها اجتماع علامتين باعيا لهما حتى حذف احدهما وايضا انما يحذف فيهما احدا  
 العلامتين لا خلافا حيث كان احدهما الف والآخرى تاء بخلاف نحو سبكت فان العلامتين  
 فيه متوافقتان ومن المعلوم ان اجتماع التانيثين جليا للشغل الذي يستكره اللسان  
 السليم الاتراهم وضعوا باب الادغام لازاحة هذا المستكره عنهم وايضا ان الكلمة  
 مبنية على هذه الهيئة فلم يكن الالف في سلمى متحركة طارئة على الكلمة تجزئ التاء  
 في نحو سلمى فانها طارئة على سلم فلا يلزم من حذف تاء نحو سلمى ركوب الشطط  
 كونها قلقة في الثبوت وانما يلزم ذلك من حذف ما هو من نفس الكلمة كالالف في سلمى  
 وهمزة نحو محو اوت وايضا اي كاحذفوا التاء للتحريك المذكور حذفوه تحريكه عن وقوع  
 علامة التانيث اعني التاء بغيرها هو كوسط كلمة بناء على ان علامة الجمع كالجزء  
 من الكلمة وانما تحركوا من ذلك لا محله ان التانيث كحركة الاعراب انما هو الاخر  
 وانما في نحو سبكت فلا يلزم توسط علامة التانيث بغيرها لعدم بقائها بغيرها كما عرفت  
 والعالم يحذف علامة التانيث من التثنية كسلمان مع لزوم هذا في وقوع علامة  
 التانيث فيها هو كوسط كون علامة التانيث كالجزء لا الحذف هناك  
 ان حذف العلامة في التثنية يؤدي الى الالتباس بثنية المؤنث بثنية المذكور لا ثنية  
 سلم مثلا سلمان فلو قيل في ثنية سلمى ايضا سلمى بدون التاء لا يفرق بينهما بخلاف  
 ان الحذف يمسك الجمع لا المذكور جمعا اخر غير جمع المؤنث كسلمان في سلمى  
 فلو حذف التاء من سلمى في جمعا لما وقع الالتباس وانما المشي فلكونه واحدا

واحدا في المذكور والمؤنث فعلى ذلك تقدير يلزم فيه الالتباس من ضرورة المحذوف  
 بعض ما في بعض الاسماء المحذوفة الاعجاز اذ اجمع بالالف والتاء فيه بذلك  
 لانها اذا جمعت بالواو والنون لا يرد المحذوف مثل سنون كما عرفت كما سنوت  
 جمع سنة وعضوات جمع عضة بكسر العين وهي كل شجرة عظيم لشوك اصلها  
 سنوة وعضوة فرة وادها المحذوف في سنوات وعضوات ما ذكر ان اصل  
 عضة عضوة نهى البعض بدليل جمعا ايضا على عضاه وهذا الاختلاف كما لا يخفى  
 في عضة بمعنى الفرة كما سبق قال ابو مريدة بهذا طريق يارم المازما وعضوات  
 تمتشق المازما يارم الى يشتد المازم على وزن مساجدة المضائق على ان يكون  
 جمع مازم بمعنى المضيق وهو فاعل يارم والآلة لا شباع والجملة صفة طريق بتقدير  
 العائد الى فيه وتمشق اي تقرب والهمزة متان بكسر الاول والثالث المجمع  
 اي بكسر اللام والذال المجمع العظمان التانيثان تحت الاذنين واحدهما لهزنة  
 والجمع لهمازم وقوله وعضوات معطوف على المازم والذال مازم فاعل تمشق والجملة  
 صفة عضوات وهو معطوف على المازم يصف انه طريق لا ينبغي ان يسلك فيه  
 اذ يشتد فيه المضائق واستشجار ذوات اشواك تقرب لهمازم من يسلك  
 وكان في ضغوات بالفتح اي بفتح الصاد جمع ضعة بمعنى الشجر مطلقا اصلها ضعوة  
 فرة الواو المحذوف في جمعا كمال جدير متخذ في ضغوات اي في اشجار توكجا  
 اي ماوى ومكانة هذا اي رد المحذوف من الاسماء المحذوفة الاعجاز عند الجمع بالالف  
 والتاء غير مطروحة ولا جازية كل من تلك الاسماء لعدم بحجى الرد في جمع ثنية وقلبة  
 حيث يقال في ثنائيات وقلات لاثنيات وقلوات برد المحذوف الى الياء في الاول  
 والواو في الثاني بل هو مختص ببعض كالسنة والعضة في ثنائيات المؤنث الذي  
 هو على ثلثة احرف تانيا ساكن من غير ان يضاف صفة المؤنث او حال منه  
 وتغير مقل العين وهو في الحال ان ذلك المؤنث اسم غير صفة سواء كان التاء  
 فيه ظاهرا او لا اذا كان مفتوح التاء يعني هذا الربعة شرط ان لا يكون مضافا  
 ولا مقل العين وان يكون اسما غير صفة ومفتوح التاء فانما وجبت هذه الشروط



جميعا يفتح عند الجمع بالالف والتاء عينه حتماً أما نحو بك العين فلفظ بين الاسم  
 والصفة أو يفتح في الصفة بقاءه على السكون كما استعرف ولم يفسد لا الصفة  
 لشغلها بفتحها الموصوف مشايرها للفتحة واللام على الحدث بالسكون أو على  
 واما الفتح فله تخفيف واتباع الفاء فيها لانه مرة في الصحيح ومرة بمعنى الكثرة  
 في المعقل القاسم ومرة في المعقل اللام الواو كما وردت في المعقل اللام الباء في كل ذلك  
 ما كان التاء فيه ظاهراً وارصاً ما كان التاء فيه مقدراً ترات ووزات ودعوات  
 ورميات وارصات يفتح العين اسكن في الجميع مع حذف التاء في بعضها لا يقال  
 لا يجمع مثل الارض ما لا يسمع جمع بالالف والتاء كما ذكره ولا يفسد فيه لا تقول  
 هذا عند البعض واما المصريح فقد اشار الى ان عدم جمعه كذلك اكثرى لا يلى  
 على ان التمثيل بكيفية الفرض ومقتل اللام في المفتوح الفاء الصحيح اي الصحيح اللام  
 في ان يفتح عينه حتماً عند الجمع بالالف والتاء قال ليس المجنون تأقياً ظلياً  
 القاع قلن تلتيلاتي يمكن أم ليلى من البشر ظليات يفتح عينه جمع ظلية اسكن العين  
 والمفتل اللام فابدل سكونه في الجمع فتحة واتباع المستوي من الارض وقلن جميع قولي  
 امر الخاطبة وتبلى اسم محبوبته الشاعر كما انه اشبه عليه كون بلاءه من الظليات  
 اما لو حشنا او تحسن عينها فادبرهن وطلب منهن الجواب توهماً وتضجيماً  
 اقول قد علم هذا الحكم اي حكم المعقل اللام المفتوح الفاء من القاعدة المذكورة  
 فلا فائدة في ذكره ثانياً اللهم الا ان يقال لم يذكر حكمه في الكتب المعتمدة كالمفصل والاشارة  
 بل جعل مكوتاً عنه فصرح به المصنف نصيباً عليه وازاحة للتوهم وقد يجيء  
 عطف على يفتح اسكان العين في ذلك المعقل في ضرورة الشرح كما في قوله  
 فتستريح النفس من زفرتها بسكون الفاء في جمع زفرة واذا انتفى شيء من الشرط  
 انتفى ذلك الحكم واذا كان ذلك المؤث مضموم الفاء فهذا وكذا قوله وان كان  
 مكسوراً فالفاء ناظر الى انتفاء الشرط الرابع ولا مد غير ياء سواء كان صحيحاً او واداً  
 يجوز في عينه الابقاء على السكون كما هو الاصل في الفتح والخفة واتباع الفاء  
 يجوز ان يكون الابقاء من الافعال فيكون اضافة الى الفاء اضافة المصدر الى المنفوع الثاني  
 والمعنى جعل العين تابعا للقاء في حركته التي هي الضمة وان يكون من الافعال اضافة

فلاضافة الى المنفوع والمعنى اتباع العين للقاء في ذلك اي يجوز تحريك عينه للفرق  
 المذكور اما بالفتح للخفة او بالضم للثقل لاتباع الفاء للمناسبة اي لا جلا للمناسبة بين الفاء والعين  
 فيقال في عرفة في صحيح اللام وخطوة في لامة واوا وهي ما بين القدمين وقرقات  
 وخطوات بسكون الداء والطاء كما كانا في المفرد وقرقات وخطوات بفتحهما  
 اي يفتح الداء والطاء موصراً كما في العين والحاء وان كان لامة ياء كافي كليت واحد كليتين  
 وهما لحياتان في الباطن حردان متقاربتان لا زفتان بعظم الصلب بين الحاصرين  
 لم يجز ان يفتح ياء بعد الضمة بل الوجه فيه هو الابقاء على السكون والفتح فيقال  
 كليات بسكون اللام وفتح وان كان مكسوراً فلامه صحيح يجوز في عينه الوجه الثلثة  
 من الابقاء على السكون والفتح واتباع الفاء في الكسرة فيقال في كسرة هي كقطعة  
 لفظاً ومعنى كسرات بسكون السين وفتح وكسرة وان كان لامة واوا كافي رتبة  
 قالوا لان اي السكون والفتح متعينان لا غير اي لا يجوز الكسرة انما قالوا لا يلزم واو متحركة  
 قبل كسرة في اخر الاسم وهو مرفوض ومنع الا نذكر في الثاني اي الفتح ما يفتي  
 اي كما منع الكسرة وتعد نظر الى ان الواو متحركة فتفتح ما قبله لانقلب الفاء والجراب  
 ان يهنا ما نفا من الاعلال وهو سكون ما بعده كافي عصوان الا ترى انهم كيف  
 جوزوا الفتح في مثل خطوات وان كان لامة ياء كافي لحيته فالتسري في جواز  
 الوجوه الثلثة كما في الصحيح اللام فيقول لحيات بسكون الحاء كما هو الاصل  
 ولحيات يفتح الحاء للفرق المذكور وكسره باتباع الفاء لا حكم الياء المفتوحة  
 المكسورة ما قبلها حكم الحرف الصحيح وسيبويه منع الثالث اي لا يفتح لا شقاً الياء  
 بعد الكسرين في كل حال اي سواء جازا الابقاء في مثل لحيته او لم يجز الابقاء  
 في هذا اي المكسورة الفاء مثلاً اي مثل الابقاء في المضموم الفاء حيث وقع الاتفاق  
 على جواز الابقاء في المضموم الفاء في اكثر المواضع اعني فيما كان اللام غير ياء سواء  
 كان حرفاً صحيحاً او واداً دون الابقاء في المكسورة الفاء لان الاتفاق على جوازه  
 فيه انما هو في صورة واحدة وهو كون اللام صحيحاً بفتحها ما اذا كان اللام واوا  
 فانه في موضع اتفاقاً وبجلا ما اذا كان ياء فان جوازه في مختلف فيه مع ان الكسرة  
 ليست في نقل الضمة بل هي من في النقل ومقتضى هذا ان يكون امر الابقاء بالفس



مع انه لم يكن كذلك لا نحو علق ما كان صحيحا ثانيا مضموم الفاء والعين في اللفظ  
 اكثر من نحو ابل مكسورا الفاء والعين نقل الاشارة على الاكثر فلذا اكثر في المضموم الفاء  
 دون مكسورة فان كان الموث الذي على ثلثة احرف ثانيا ساكن اسما مضافا  
 سواء كان صحيحا او مقول الفاء والعين او اللام وسواء كان مفتوح الفاء او مضموم  
 او مكسورة وهذا نظرا الى انتفاء الشرط الاول كونه في الصحيح ووجه في المفضل الفاء  
 وهي الوند وواحد الوند وكوة بمعنى نقب لبيت في المفضل اللام الواو واليثة  
 واحد التي وهو نقل الجبل يقال لو بيت الجبل اي فتلة في المفضل اللام اليائي وجميعها  
 في المفتوح الفاء ووجه في المضموم العين المجمع وهي طاعون البعير وهو شئ مدور  
 في اللحم من فضله معروف وقد بكسر الفاء وهي الطريقة او كان ذلك الموث  
 مفضل العين سوار كان واويا وياثيا مفتوح الفاء او مضموم او مكسورة وهذا نظرا  
 الى انتفاء الشرط الثاني كونه في الواو كونه في اليائي وكلها مفتوح الفاء  
 وخوصة بضم الخاء وهي ورقة النخل وحيضة بكسر الخاء الماهل وهي الحرة  
 اي القطعة من الثوب التي تستعملها المرأة في جعلها بين فخذها عند الحيض  
 او كان ذلك الموث صفة مضمومة الفاء او مضمومة او مكسورة وهذا نظرا الى  
 انتفاء الشرط الثالث كصحة في المفتوح وحلوة في المضموم وعلمة في المكسور  
 وهي كفا راجع الى بقاء اي فيجب بقاء العين على السكون عند الجمع في الجميع انما يجمع  
 صور الثلث كيف كان الفاء واللام اي سواء كانا صحيحين او حرفي علة وسواء  
 كان الفاء مفتوحا او مضموما او مكسورا اما في المضاعف فلانه لو حرك العين منه  
 فان لم يدغم لزم العود الى المهدوب عنه او لا اعني نقل تكرار المتجانسين وان اتم  
 يكون السعي في التخييل ضاربا في كانه المفضل العين فلانه لو حرك فان انقلاب الفاء  
 لزم زيادة التغير وان لم تقلب لزم الاستفقال لضعف حرف العلة عن الحركة  
 وانما في الصفة فلانه لو فتح لزم الالباس بالاسم ولو ضم او كسر لزم الاستفقال  
 مع ان المطلوب في الصفة الخفة كما مر فلانا لهريل في المفضل العين فانهم يجوزون  
 فيه الفتح ولم يفتوا بالحركة على حرف العلة لعمدتها كما قال الشاعر اخوابيضات  
 بفختين جمع بيضة بسكون الياء وقوله اخوا خمر هذا محذوف اي هو يعني الظليم

يعني الظليم ملازم بيضات وقوله راجع وما بعده خبر بعد خبر متناوب رفيق  
 يمسح المتكبين اي يمسحهما والمتكبين مجتمع راسن الكنف والعقد وتثنية تكبا  
 سبع الراجح الغائب اخر الزاد من راجح يروح والمتناوب الجائي اول الليل  
 من الاوب بمعنى الرجوع والرفيق ضد العنيف من الرفق بالكسر اليه هو السبوح  
 المتصرف في امر العاش يصفه ثالث عرب شوره ظله اي ذكر نعام اي الفكر من جنس النعام  
 وهو طائر الابل واحد غفلة بالهاء بيضات بان يروح اي يذهب آخر الزار  
 طلبا لقوته القوت هو غدا يقوم به البدن ويرجع الى بيضاته ويجا قط عليها  
 حال كونه ما سحارها بملكه برقي مولية لا بعنف وشدة لئلا يكسر البيضات  
 مدبرة الامور معاشة حيث يذهب لتفصيل القوت ويرجع للمحافظة على بيضاته  
 ولما ورد انه قد جاد فنج العين في لججيات وربعات جمع لجية وربعة بسكون العين فيها  
 وبها صفتان فان تقص قوتك انه يجني الصفة بقاء العين على السكون اجاب بغيره  
 وانما جاد فنج العين في لججيات وربعات وهو الجحيم في الاول والياء في الثاني جمع لجية  
 بفتح اللام وسكون الجيم وهي الرشاء التي انت عليها بعد تاجها اي ولا غيرها ووضع  
 لفة بظها اربعة اشهر تحف اي بسبع انقطع لونها وربعة وهي بفتح الراء وسكون الياء  
 معتلة لا طولية ولا قصيرة يقال امرأة ربعة اي معتلة القامة اما لان متعلق بجاء  
 فنج العين لفة فيها اي في لجية وربعة كالسكون حتى ان الرضي قال ان الفتح في لجية  
 اكثر من السكون فورا لجمع اعني لججيات وربعات بالفتح على احدي العينين في مفرديهما  
 بل على الاشهر في لجية على ما قال الرضي وهي الفتح لا على اللفظ الاخرى اعني السكون حتى يراد النقص  
 بذلك وانما لانها اي لجية وربعة كانت في الاصل اسمين لذات الشاة والشخص الموصوفين  
 بالصفات المذكورة والعنف خارجة عن مفهومها لازمة لهما وصفهما باعتبار لازما  
 اعني الوصفين المذكورين كما يوصف سبع وكلب من الاسماء باعتبار لازما للمشهور  
 اعني الجراة للاول والشرية للثاني في قولهم رجل سبع اي جريلا وامرأة كلبة اي شريرة  
 كما يوصف بالحاتم في رجل حاتم اي سخي فلما ان تلك الكلمات في الاصل اسما دلالة على الذات  
 فقط ثم جعلت وصافا باعتبار لوازم معانيها فلذا يجوز ان يكون لجية وربعة كذلك  
 فيعتبر اسميهما الاصلية وفتح عينهما في الجمع كافتح في مثل تمرات وانما لانها لما لزمتهما الفاء



حتى لا ينفك عنها وان كان الموصوف مذكرا كما يقال رجل ربيع صار كانهما اسمان في الحال  
 كحفنة وقصعة كانهما المخصوصان اذ لو بقى الوصفين لغير في المذكور رجل ربيع وفي الموصوف  
 امرأة ربيع باناء وعدمه لوجب المطابقة بخلاف اذا صار اسمين اذ لا يجيب المطابقة  
 كما هو مستور في كتب النحوي فاعتبرت اسميتها التبرلية ففتح عينها في الجمع كما فتح في الاسم  
 فعلى هذا الجواب ان رفع النقص ايضا لعدم كون مفردهما صفة فان قلت سميت هذا القسم  
 اى القسم الاول من قسمي الجمع المطلق جمع التجميع لسلالة المفرد وعدم تغيير بيته فيه  
 كما ذكر في صدر البحث فاما بالبناء هذه التغيرات فيما ذكر من الجمع بعضها بالواو والنون كما في  
 وبعضها بالالف والتاء كانه عضوات ونزات ونحوها حيث تغير فيا هيئات المفردات  
 اما بالحذف او بالحركة والسكون والسؤال اما اسف رمض او اعتراض بانه لا يجمع هذه التغيرات  
 على ان استقر بالانكار فان نفى بالان التغيرات اى حالها يستلزم القول بعدم محتمل فقلت  
 تخفى هذا الجمع لا يقتضي هذه التغيرات. يعني ان المراد بقاد هيئة المفرد في الجمع ان هذا الجمع  
 لا يقتضي تغير الهيئة ولا يحتاج اليه بل لا يمكن بدونه لانه لا يقع فيه التغير اصلا والتغيرات  
 المذكورة ليست لانها تقتضي الجمع لا مكانه مع عدمها اذ لا شك ان يكون ان يقال في عضوة  
 عضوات من غير رد المحذوف وفي مسلمة مسلمة من غير حذف التاء وفي صعبة صعوبات  
 بفتح العين وهذا وانما هي اى هذه التغيرات لتعارض احرازها بين انشاء الكلام في الثاني  
 كون الجمع المذكورة من جمع السلامة والتفخيخ بخلاف هيئات الجمع المكسرة فانما لا تصح  
 بدون تغير هيئة الاسم وان كان ذلك التغير في الحركات والسكنات صريحا كانه رجال  
 وافراس وخشب ودين او تقدير كانه فلان كما ذكرنا جالا ونطلع عليه تفصيلا  
 فعني تغير الهيئة في جمع التكسير ان ذلك الجمع يقتضيه ويحتاج اليه مع قطع النظر عن العوارض  
 فلا يلزم دخول الجوع المذكورة في جمع التكسير ولا فرغ عن بيان القسم الاول على جميع السلالة  
 بقسميه شرعا في بيان القسم الثاني فقال الثاني وهو جمع التكسير يكون للثلاثي والرباعي  
 مطلقا اى من اى صنف كان وعلى اى اية بيته كما عرفت في النحوي على استكراه اى مع كونه  
 مستكرا لانه اى الثاني ان غير يعني ان التكسير على ما عرفت يكون بتغيير المفرد بالزيادة  
 حرفا وحركة او بنقصان احد هما او بتبديل الحركات والسكنات وشيئا من هذا يستلزم  
 وهنا لانه ان غير الخامس زيادة حرف عليه فنقل لا بناء الخامس ثقب في نفسه فلوزيد عليه

حرف شدة ثقل او بنقصانه الختم اى انهم اصل الكلمة بسبب الجمع كقولهم  
 كلوا اصولا وهو اى الختم بسبب الجمع مستبعد غير متعارف بل متعارف ان يرد  
 الجمع الكلمة الى اصلها كالانصاف والتغير بالحركة والسكون بزيادة ترها ونقصانها او بتبديلها  
 لابتداء به كثره اعتداد لا شبهة صورة المفرد بصورة الجمع في الخط والكتابة كليهما لا الكلمة  
 الواحدة على اى حركة وسكون وقعت فتكتب على خط ونقش واحد وفي اللفظ كثيرا  
 بناء على انه كثيرا يبدل في اللفظ عن خصوص الحركة والسكون مثلا اذا قيل في جمع سفر سفر  
 سفار جعل نفس وسفر او سفار في الختم الاصل او سفر جعل نفس العين وكسر الفاء  
 مثلا التثنية في الخط واللفظ بالمفرد فلهذا استكره تكسيرة فالتثنية الثانية اى التغيير بنقصان  
 مع الاستكراه كسفر في بناء على ان لهج وزمان الاوزان المعبرة عندهم كما عرفت  
 بنقصان ما لو غير زيادة اذ ليس لهج وزن معتبر وللرباعي حال كونه ملائبا بيا صفة له  
 وبغيره بقوله اسماء اى حال كونه اسماء واسما كان موصفة ومجردا عن التاء وغير مجرد  
 مثال واحد اى صفة ووزن واحد هو العدل ما يتصور فيه من الاصل والاوزان وهو  
 فعال في بفتح الفاء وزيادة الف بعد العين وكسر اللام الاول فاعلم ان في جمع الرباعي  
 المكسر موضعين احدهما انهم لم يزيدوا على مثال واحد والثاني انهم خصوا بهذا المثال  
 اى الثاني فلانه العدل ما يتصور في تكسير الرباعي لانهم زادوا في اللفظ لزيادة في المعنى طلبا  
 للتطابق ولم يزدوا اكثر من واحد كراهية التطويل الاتراهم لم يجوزوا في الاصول كلمة  
 سداسية ومحمد الى الالف تخفها واختاروا خفض الرابع لاحاد امور اما لانه اعدل الحركات  
 واما لانه الكسر والتكبير من واحد واما لقصده المتنبه للتصغير وهذا اخبر جعلوا  
 الالف ثانيا جرادا بحري ياد التصغير وكرر اللام دون العين بناء على انها اخف  
 من العين فاخبرت عند التكسير او على ان التكسير نوع من التغيير واللام اولى به واما الاول  
 فلانه لما لم يوجد في سائر الاوزان عدالة بالنسبة الى فعال على ما تنزهت في انشاء الكلام مع انه  
 لا حاجة اليها وتقبل الاثني ربعة الامكان احسن كان عدم الزيادة عليه اولى وما كان  
 للرباعي مجرد خمس صيغة كما عرفت في بابيه وهو قسم اسم وصفة او رد المصريح عشرة اشارة  
 خمسة للاسم وخمسة للصفة فقال فيقال في اسم اى في جمع الاسم من الرباعي جوار وزيان  
 وبراق ودرام وقاطر في جمع الالف المذكورة اى للرباعي في بابيه وهي جعفر وزبير



وبرش ودرهم وقطره قد عرفنا وعايناه وفي صفة آية جمع الصفة منه جارب  
 وذاقلب ووزاهد ورماس وضبا طر في جمع جرسب كجعفر وهو الطويل وذيغلب  
 كزبرج وهو السريح وقرهد كبرش الغليظ ورماس كرمم الابيض وضبط كحجر  
 وهو الغليظ الشدي وكذا اللساني عطف على الرباعي الذي زيد فيه حرف لا في او حرف  
 غيرة وقد عرفت ان المادت ثمة الالف والواو والياء الحاصلتان من ابتاع فتدفعها  
 وكسر كغيره اي لغير الحاق اي لذكر الثاني ايضا مثال واحد هو فاعل الاصل بفتح الفاء  
 وسكون العين والياء وكسر العين وافتح فاعل استثنان عازيه في غير لغة لالحاق  
 فانه زيد في افعال هزة في فعلين ياء وليس شي منها مدة اما الاول فظ واما الثاني فلكون  
 ما قبله مفتوحا وليس شي منها لالحاق بل لا فاعلة معنى زائد واما استثنيا اذ ليس كغيرها مثال واحد  
 فان امثلة جمع كل منها مختلفة كالموات على افعال وحياد على افعال بالكسر وابتداء على افعال  
 في جمع ميت اصله ميت من الموت وحياد اصله حيود على الجوزة ضد الرواقه وابين  
 اصله بين من بان الشيء بابين بياننا ان التوضيح ثم اعلنت هذه الصفة وادخلت في جمعها  
 على فعلين لم يفت على المجموع المذكورة لا كثيرا ما يحدف العين من الاولين تخفيفا فيصير ان  
 على كعب جمعا على اموات وحياد كما جمع كعب على كعاب وكعاب وفي اثنتي عشرة فعل  
 على فعلين لا نه مناسبت في عدد الحروف في الزيادة في جمع بين على ابنا وكلا على غني على ابنا  
 وحمز على فعل بضم الفاء وسكون العين وحمز ان على فاعل كذا كسر في جمع اصم وهو افعال فاعلا  
 فلم يجمع على احمر بل على الجمين المذكورين فرتابته وبين فعل التفضيل ما يجمع على فاعل  
 وحسن فعل التفضيل هذا الجمع لا الاصل الثالث يجمع هذا الجمع هو الاسم وافتح التفضيل اقرب  
 الى الاسم من افعال الصفة كما ستعرف فيما لا تفرغ على قوله وكذا اللساني الذي زيد فيه  
 حرف لا تفرغ الجوزية على القاعدة في جمع جوب وموزة وتنصب بفتح التاء وضم الفاء  
 ويوسجوز قبل يوسجوز يتخذ منه السلام وافتح واعدل وهو ط جوارب ومعاذ اصله  
 معاذ فاعل اعلال فاض وتنصب وافتح واعدل لا تاء ثلثات زيد فيها حرف  
 لالحاق كالتواو في جوب وهو معروف كالحاق كجعفر والتاء في موزة بمعنى المعز كالحاق بدم  
 او غيرة لغير الحاق كالتاء في تنصب والهمزة في افض واعدل وبها يستبدل بين  
 ولا لالحاق بل تكثير البناء او لا فاعلة معنى زائد وليس فاعلا واعدل فاعلا بل لا و

بل الاول افعال التفضيل والثاني اسم لم يفت الكل على مثال واحد وهو فاعل لما سبق  
 في بحث التفضيل ان المراد بالاولان في هذه المباحث مجرد عدد الحروف وترتيب الحروف  
 والصفات لا اعتبارا بحالة الحروف وزيادتها ولا شك ان تناصبا فاضل ونحوها  
 على هذه الهيئة وكذا النحاسي مثال واحد على استكره وهو فاعل كحجر وقرهد  
 في تكثير حمز ووزد في بحدف الحروف الخمس كونه مثل التعل كما هو في سبويه  
 وقيل بحدف الزائد او ما شبره فيقول في حمز حجارش ووزد في فزاق بحدف الميم  
 واللال ككون الاول من الزائد والثاني شبرا بالياء الذي هو فاعلا في بحدف الزائد ان الزيد  
 من الطرف فلا يقول حجارش بعد الميم من الطرف وقد عرفت ذلك في بحث التفضيل  
 وبهنا سؤال هو ان الفعل فاعلا قد يكسر على فاعل كما هو في جمع احوص فاعلا الى دفعه  
 بقوله وقد تفرغ لافعل فاعلا الاسمية بجمع بهذا الاعتبار على فاعل لا باعتبار وصفته  
 الاصلية حتى يرد النقص بذكره كما في قول الشاعري اني وعبد الحوص من ان جعفر الوعيد  
 ضد الوعد اي لا خافه فيما بعد عمر ولو لم يثبت الاحاد لولا لفتي الى انك ناهيهم عما قصدوا  
 من الاضرار ويجوز ان يكون للشرط كما هو الاصل والجواب محذوف اي كان ذلك امر احسن  
 الحوص بفتحين صديق في مؤخر العين وهو من كلام سواد الخلق والعقد المبتدئ منه احوص  
 للذكر وحوصل الميراث كاحمر وحمرا اي من ضاق مؤخر عينه فها صفتان في الاصل  
 لكن الاحوص صار لفظا مشعرا بالذم لربيعه ابن جعفر بن كلاب ولم يلاحظ فيه معنى الوعيد  
 في منظر الشاعري اصله الذي هو الوعيد او لا طرف نظر نحو على حوص في المصراع الاول  
 كونه بهذا الاعتبار افعال فاعلا او قد عرفت انه لا يجمع على افعال بل على فاعل فاعلا ونظر الى  
 اسمية العارضة التي هي اللقبية ثانيا في قوله في المصراع الثاني على احاد عين لانه بهذا الاعتبار  
 ليس فعل فاعلا بل فعل الاسم كما جدل وقد عرفت انه يكسر على افعال كما جادل والمراد بها  
 اي بالحوصل والا حوص او لا دربيعة اما في الاول فظ واما في الثاني فتمية لا ولا و  
 باسم ابيهم مجازا مشتهرا في مثل هذا الموضوع فان قلت اذا كانت هذه الجمية باعتبار  
 العلمية والحال ان دخول الالف واللام عليه باعتبار الوصفية لما ان العارف لا يعرف  
 يلزم اعتبار المنة فيبين قلت انما يكون هذا باطلا لو كان اعتبار المنة فيبين بالتفصيل  
 الى حكم واحد كاعتبار العلمية والوصفية في عدم انصرف حمرا جعل علما لا تنافي بين



متناهيين يثبتان حكما واحدا وهي اعتبار الوصفية بالنظر الى حكم دخول حرف التوفيق  
والعلمية بالنظر الى حكم الجمعية فلا بأس بهذا هو المشهور وكلاهما يجوز ان يشعر بان الصفة  
 ان كانت اي مفعول من معنى الحدث خلقته اي تابتة في اصل الخلقة والظرف لا انما  
 لم توجد انما عرضت يجع افعل فعلا مزا على افاعل اعني فاعلا كما سمع وان كانت  
 عارضة بعد ان لم توجد في اصل الخلقة فعلى فعل اي فيجمع على فعل بضم الفاء ويكون العاين  
لا على افاعل وذلك لان الجوهري قال يقال رجل احمر ورجل احمر من جملة على افاعل  
 فان اردت بالاحمر المصبوغ بالحمر وهو صفة عارضة قلت في مفعول احمر والجمع  
على فعل وان شئت اي قرأ الاصمعي وهو من ائمة اللغة قولات عران الاحمر في اللغة  
 امكن ان يفسر اي فسر الاصمعي الاحمر في الشعر بالحمر والجمع والظرفان فان قوله  
 فان اردت المصبوغ بالحمر ليجر على ان الصفة اذا كانت عارضة تترك على قوله  
 رجال احمر بقربة مقابلة لما بعده وتفسير الاحمر في البيت بالاشياء الثلاثة التي حمزها  
 خلقية يشيران بانها اذا كانت خلقية تترك على افاعل وجه ذلك ان اذا كانت خلقية  
 كانت بمعنى الثبوت فيكون لها نوع شبه بالاسم فيجمع جمع الاسم اعني على افاعل بخلاف  
 اذا كانت عارضة لا تترك كون بمعنى الحدث فتبعد عن الاسم كل البعد فلا يجمع بجموعه بل  
 على جمع اخر كفعل والعجبان صاحب المفصل اورد هنا في جزئيات جمع الصفة سباطر  
 على ان يكون جمع سبطر وهو صفة يقال حمل سبطر اي طوبل على وجه الارض كما مر ثم صرح  
 بعد هذا الايراد عن قريب ان سبطر لا يجمع على سباطر حيث قال والمذكر الذي لم يكسر  
 يجمع بالالف والتانيق يقال جمال سبطر وجمع سبطر اما لا يكسر وهو هذا التناقض  
 لا ينبغي من غير شبه والجواب انه اي ما قاله صاحب المفصل انقل عنه صاحب القليد وهو انه  
 ايا ان عرَضَ على صيغة المجرول والعارض على ما نقله هو بعض الامثلة صاحب المفصل  
عليه اي على صاحب المفصل هذا التناقض فقال له وجه التوفيق بين قوليه اما سبطر  
 يجمع سبطر بالالف والتانيق فيشكل ان كان بل هو معلوم مقطوع واما سباطر فكسبه  
 على فاعل فتشكو فيه لم يقطع بثبوته ولا بعده وحاصل التوفيق ان المراد جازي يقال  
 ان سبطرا يجمع على سباطر انه يجمع عليه وجه ذلك وقابله يقال انه لا يجمع عليه انه لا يجمع عليه  
 على سبطر القطع او معنى قوله يجمع ولا يجمع انه يحتمل ان يجمع وان لا يجمع فانه في التناقض كذا

وهذا اي كونه مفعولا محجبا لانها اي الثاني بجانب ان يكون تخفيف سبطر وعدم سباطر  
 متباينين في العلمانية والثبوتية اي اذا كان كل منهما معلوما مقطوعا كان الا حركته كذا  
 واذا كان مشكوكا فيه كان مشكوكا فيه لان مثل سبطر ما كان صفة لمذكر لا يعقل  
 لا يجمع بالالف والتانيق الا اذا لم يكن له مكسر كما مر وهو اي صاحب المفصل معتقد ومقر  
 به اي بهذا الاشتراط كما نقلنا عنه انما فكما كان سباطر اي مفعول سباطر الذي  
 هو مكسر سبطر مشكوكا فيه كان سبطرات في جملة بالالف والتانيق ايضا كذا في المشكوكا فيه  
 سباطر لان الثبوت في ثبوت الشرط يستلزم الثبوت في ثبوت المشروط فما اعني في الاشكال  
 عنه اي عن سبطرات وانما في الثبوت سباطر كما نقل صاحب المفصل اقول لا يترتب المص  
 من ذلك الاشتراط انما هو فيها هو اسم بجنس مذكر لا يعقل كهماء وسجل وانما هو صفة  
 لمذكر لا يعقل كافي جمال سبطرات وافراس صافات وايام خاليات فلم يترتب ذلك  
 الاشتراط بل لا يصح اذا مثالا الخالي تجمع على نحو الى مع ان سبطر صفة كاقاله ونقل عن صاحب  
 المفصل فلو يصح قوله وهو معتزلة بناء على ان صاحب المفصل بشرط ذكر في الصفة كاقاله  
 ثم وفق صاحب القليد بين القولين بوجه اخر وهو ان المراد بقوله لا يجمع على سباطر انه  
 لا يجمع عليه كثر بالاكباد بقوله انه يجمع عليه قليلا ولما اعني المجرول والمثنى به سواء كانا  
 اسمين او صفتين والاسم الثاني المزيد فيه اذ محققا اي هذه المذكورات مدة قبل رابعها  
 مثالا واحدا ايضا اي كالرابعي المجرول والثاني الذي ربه فيه حرف الحاق او غير مدة لغيره  
 وهو فاعل بل بالامدة بين التانيق يقال في جمع قوطاس وقربوس بفتح الاول والثاني وهو  
 مقدم السبع وكبريت هذه الثلاثة اشترط للرابعي والامدة التي قبل الرابع في الاول والالف  
 والثاني في واو وزنه الثالث يا وقسطا هو بكسر الفاء وضم بيت اسود يصنع من شعر  
 وهذا المثنى بالرابعي مثل قوطاس وفيه معنى الوصفة ايضا وطوطان وهو قوطاس طويل  
 بلقونه وقانون بمعنى الاصل وربما في بعض الاطلس وهذه الثلاثة اشترط في المزيد في  
 وفي الاول الزيادة واو والامدة قبل الرابع الف والثاني بالهمزة والثالث الزيادة يا  
 والامدة الف قراطيس وقرايب وكباريت وقا طيطوطا وطوا بوزن قرايب وبديج  
 كذا على فاعل كصايح بفتح لو او والالف التانيق يا وابقا والياء الامدة على حالها  
 الا ان الاسم المذكور اي الاسم الثاني المزيد فيه الذي يحقه مدة قبل الرابع اذا كان وزنه فعلا







وقوله هذا فعلا منصوبا على المقدر او على البدلية من مثالي كضوارب  
على قواعد ونوم على فعل في جمع ضاربة ونائمة لانها من الضم والفتحة وكذا فاعلا مجزعا على الباء  
حال كونه من صفات المؤنث كالمثالان المذكوران كالحائض وطامت قد عرفت  
انها بمعنى واحد وصفها مؤنث من غير علامة ثابتة ظاهرة ولا يثبت بالذكر  
لانها مفعول لا يوجد الا في فاعلها يكران على جيف وطامت على فقر وفواعلها مفعول  
المجوز عن التاء من صفات الذكر كضارب فله جمع كثيرة كما عرفت ما تقدم من بيانه  
الجمع سواء كانت مصححة او مكسرات ما عدا الشواذ المذكورة في انشاء البيان  
هي الجارية على القيس فلها مزيد دخل وظهوره مقصود بهذا الفن كما عرفت ان مقصود  
الصرف هي الهميات المطردة في جميع المواد واما سواها من ساكنات كسر فالتعدي  
في السماع لا القيس والضمالة لكن لا تخلو عن انواع من الضوابط وجوه من الهميات  
في الجملة باعتبار ضبط انواع ما يرد فيه السماع من المواد المخصوصة المتكثرة كما يكتف  
لكر بانماز في الابحاث الآتية وبهذا الاعتبار صارت هي ايضا اي كما تقدم من بيانه  
الجمع مقصودة بالبحث واما كان كذلك فلا حاجة الى ما ذكره صاحب المفتاح  
في الاعتذار عن ذكر المكسرات السماعية التي هي كثيرة البحث في فن الصرف  
من ان الاول ايا الجمع القيسية هو التي هيها وذكر الثاني ايا الجمع السماعية استطراد  
للمناسبة تامة بينه وبين الاول كما هو عادتهم في ان يذكر في الفنون ما ليس من مقاصدها  
استطرادا ومنه كذا في بحث الفسفة في الكلام واما كان توجيه المصداق الى ما  
ذكره صاحب المفتاح لا تكلفا لمبحث مع كثرته وطول دليله لا ينبغي ان نعد ما ذكره  
استطرادا وبجمل هذه الابحاث فصولا فصل اول في ذكر الشواذ في الجمع على الاطلاق  
اي سواء كان اسما وصفة كاوزان واحدة اي كان اوزان واحدة عشرة وهي على  
ما عرفت فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل شاذين وكفل  
وكفف ورجل ورجل وضيع ويزد ويزد ويطب وعشرة في التكسير فقال  
وهي في الاسماء افعالا بفتح الهمزة فقال بكسر الفاء فعول بالضم فعول بالضم الفاء  
وسكون العين افعلا بفتح الهمزة وضم العين فعلا بضم الفاء وسكون العين فعلا بكسر الفاء  
وفتح العين فعلا بضم الفاء وسكون العين فعلا بكسر الفاء وسكون العين فعلا بفتح الفاء

بعضين فقوله افعال فعال الخ موقوف على السكون من قبل التعداد واعرابه  
مجهلي كان تقول لمن يقول كم عندك رجلا زيدا عمرو بكرا وهكذا وكذا اثره او العطف  
بينها وجاء جملي بكسر الجاء الموحدة سكون الجيم حال كونه مقصورا على فعل وهو  
خارج عن الاوزان العشرة في جمع جعل بفتح الجيم او سكون الجيم وهو البقية  
بفتح القاف سكون الباء الموحدة موحدة بكسر الكاف بمعنى الطائر المخصوص بفتح الكاف  
الاول فاقا والثاني جيا والاكثاء مرة في التعليل ارحم اخصيبي الذين كانهم  
جملي تدبر في الشربة ونوع التدبر اي تدب وشمسي تفسر تدب من الدروج  
بمعنى الشمسي واصلة تدبر حذف احد تائيه كانه نارا تملطي وهو وصف جملي والشربة  
بالفتح وتشد يد الباء حويض مصغر حوض يتخذ حول النخلة ليصل منه الماء  
الى عروق النخلة او يقع تحت الظل والنخلة شجرة التمر وقوله في الشربة ظرف لغيره  
لما بعده من وقع وهو بضم الواو وتشد يد القاف جمع واقع واعرابه رفع على انه  
صفة ثانية لجملي وقوله ارحم امر حاضر واصيبية مصغر اصيبة جمع صبي والياء  
للمكلم لكن هذا الوزن اي فعلي بالكسر والسكون والقصر في الجمع مطلقا في الاسم كما  
او الصفة شبه لم يجي منه الا حرفان اي كلمتان مركبتان من حرفين مخصوصة  
احدهما هذا اي جملي في جمع جعل والآخر ظني في جمع طربان بفتح الطاء وكسر الراء  
على وزن قطران وهو معروف وقد مر هذا الاشتقاق وهو على ما مر في مئة مثقنة  
البرج ولا جل شذوذه لم يرد من اوزان التكبير وحشرت هي في العشرة لكن جريان  
اي جريان تلك العشرة في الاسماء من الثلاثي المجرد ليس على نراج وسبن واحد بان  
يكون ما يجري فيه كل واحد من انواع مساو لما يجري فيه الاخر بالعدد بل بعضها  
العم من بعض بمعنى ان ما يجري فيه بعضها اكثر مما يجري فيه الاخر سواء كان ما يجري فيه  
الثاني من جملة ما يجري فيه الاول او لا موما وافعالا ترتيبا وحال كوزنا واقعة  
على الترتيب لئلا يذكر تاء ضبط الاوزان اي كل ما هو منقذ في الترتيب فافهم ما  
بعده الا فعولا وفعلا بكسر الفاء وسكون العين فانها متساوية وان اي يجري فيه  
احدهما مساو لما يجري فيه الاخر بالعدد سواء كانا متحدين بالنوع او لا وكذا الكلام  
في قوله فعل وفعلا بضم الفاء وسكون العين فاعلا بضم الفاء وسكون العين



فان هذا الثلاثة متساوية لا تفاوت فيا بحسب القلة والكثرة. وكذا فعل بضمين  
 وفعله بكسر الفاء وسكون العين فانها ايضا في مرتبة واحدة من العدد  
 فاعلم الاوزان افعال ثم فعال ثم فعول وفعلان وبها متساويان ثم افعال ثم فعلا  
 وفعله وفعل وبها متساويان. لما كان المقصود ضبط انواع التكسير بوجوه  
 من الاطراد لا ضبط اوزان المفردات بحيث عن احوال اوزان التكسير ففصلها  
 بانها تجري في كذا وكذا دون ان يتعرض الاوزان المفردات اولاً ثم لا يثبت ما يجمع  
 عليه بان يقال هذا المفرد يجمع على كذا او كذا كما فعل ابن الجحيب فقال فافعال جاز  
 في كل اوزان المجرى في كل واحد من الاوزان العشرة لواحد لثلاثي المجرى  
 بمعنى انه يجري في كل نوع من انواعها لانه كل صنف او في كل فرد من اجزاء ماعدا  
 افعالا فانها تختص ببعض الانواع فمما كان نطلع عليه كافرادي تكسير فرد على فعل  
 بفتح الفاء وسكون العين واورادي ورد على فعل بالكسر وسكون. واجاد في جند  
 على فعل بالضم والسكون بمعنى احاط العسكر واجماله جند على فعل بفتحين وواحدا  
 في لغة على فعل بفتح والكسر واعضاد في عضد على فعل بفتح والضم وهو من اليد  
 ما بين المرفق والكتف والاعقاب في عنب على فعل بالكسر والفتح وهو من الفواكه  
 معروف وبالل في ابن على فعل بكسر تين بقلب الهزرة الفا كما هو القاعدة فيما اذا  
 اجتمع هزتان في الصدر ووارطاب في رطب على فعل بالضم والفتح وهو القمر  
 الرطب واعناق في عنق على فعل بضمين ولما توهم من جريان افعال في جميع  
 اوزان الثلاثي انه على السوية في الكل استدرك بقوله لكن تجيء في الكل  
 اي مجيى افعال في جميع اوزان الثلاثي المجرى ايضا اي كان جريان اوزان التكسير  
 في الاسماء ليس على ما هو واحد ليس على السوية بان يكون جريانه في جميع  
 الاوزان اصلها بل هو في اكثرها اصلي وفي بعضها شذوي وتبعي لثلاثة بفتح الفاء  
 وسكون العين من اوزان واحدا لثلاثي المجرى واذ لم يكن عينه معللاً بشئ  
 من الالف والواو والياء لا يجمع على افعال لا يشبه بما يجمع عليه من غير ذلك الوزن  
 ان كانت متقاربة ومتشابهة في المعنى كانه فرد واحد وبتعيينه ان كان  
 الاول من فردية كانه فرخ وطير وامثاله مثلها كالواو تكسير فرد على فعل بفتح الفاء

بفتح الفاء وسكون العين ولم يكن عينه معللاً فاد على افعال تشبهه كالهزرة  
 باحد على فعل بفتحين لتقاربهما في المعنى فكما جمع احدى على احدى جمع فرد على افراد  
 لا جمل المشبهة وفيه فرخ وهو ولد الطير افراخ حملته اي لفرخ على طير كونه  
 من فردية وتوابعه فكما جمع طير على اطياف كونه فعلا بفتح العين بالياء جمع فرخ  
 على افراخ وفي زنده وهو الا على من العودين اللذين يقدح بهما النار ويقال  
 لسفله زنده بالياء لانها لما كان فيها ثقب صارت كالانثى ازناد حملته على  
 عود على فعل بضم الفاء وسكون العين بمعنى الخشب كونه من فردية ايضا  
 فكما جمع عود على اعود جمع زنده على ازناد وفي انف وهو العضو المخصوص  
 اناف حملته على عضو على فعل ايضا الا انه معن اللام فكما جمع عضو على اعضاء جمع  
 انف على اناف كونه من فردية وفي نفس على هذا سائر ما يجمع على افعال مما كان  
 على فعل بفتح والسكون من غير الفعل العين كسمع على اسماع حملته على عضو ونشر  
 اشتر حملته على خير والافقيس اي لو لم يكن تكسير فرد وامثاله على افعال بطريق  
 الشبه او البقية لا يجمع اذ الفقيس تكسير هذا الوزن من غير الفعل العين افعال  
 بفتح الهزرة وسكون الفاء وضم العين في جمع القلة وفعل بالضم في جمع الكثرة  
 كما جرد وجوز في جمع جرد او سطر وسطورت في جمع سطر والافاقيس يقاس  
 في تكسيرة قال الجوهري الغرض من هذا النقل ان يد ما سبق في تقدير ابن ابي الصلة بنو  
 بالتحريك على فعل بفتحين في جموع افعال ولا يجوز ان يكون فعلا سكون العين  
 اي بنوا بفتح الباء وسكون النون لا ابياء والافقيس في جمعه انما هو فعل شل كلب  
 والكلب او فعول من فليس فليس هذا كلامه فانه يدل على ان فعلا بالسكون لا يجوز فيما  
 على افعال بل على افعال وفعل ويستفاد من تشبه بقلب وفاسر ان ذكره في غير  
 الفعل العين ثم ان وجه كونه قياسا في البعض دون الاخر مع انه كما عرفت سماعي  
 في الكل كثره جريانه في الاول دون الاخر والافاقيس فعل على العين فقياسه في جموع  
 افعال كما قال في جموع قول ما كان عينه واوا او اباب في باب ما كان عينه الفاء  
 وعود على ما كان واوا بعد ضمة فيرد ان ذكره هنا ليس بصحيح اذ الكلام  
 في فعل بفتح الفاء الا ان يكون عود بفتح العين مصدر بمعنى الرجوع واسيات في سيف



ما كان عينه يا فان كان الفعل العين واو يا فكثيرا ما يجيء مكسرة على فعال بالكسر  
 فهو قيس فيه ايضا ككتاب في ثوب و حاض في حوض لانه يجب قلب الواو يا  
 في هذا الجع لوقود بعد الكسرة فصارت الكلمة خفيفة بهذا النصب ولم يجيء الياء منه على فعال  
 لعدم هذا التخفيف فيه مع اشتغال الكسرة قبل الياء المتحرك هذا اي كون القيس في فعل  
 بالفتح والسكون من غير الفعل العين هو افعال وفعل لا افعال اذا كان فعل اسما  
 كالمجر والسطر واذا كان صفة فاما ان يكون معتل العين او لا فان لم يكن معتل العين  
 فالقالب له جمع فعال بالكسر كصعاب في صعب وقد يجي على غيره مثل كهول في كهل  
 وورد بضم الفاء وسكون العين في ورد يقال قدس ورد اذا كان على لون الورد  
 وان كان معتل العين فافعال اي فالقالب في جملة افعال كاضا في ضيف و شياخ في شيخ  
 وقد يجي على غيره كضيفان في ضيف وشيخ بكسر الشين وسكون الياء في شيخ وفعال  
 جاز في ستة من اي من الاوزان العشرة لواحد الثنائي المجرى بمعنى انه يجي في كل نوع  
 من تلك الاوزان في كل صنف وكل فرد من السهم في سهم على فعل بفتح الفاء وسكون  
 العين وفعال في فتح بكسر التاء وسكون الدال على فعل بالكسر والسكون وهو السهم  
 قبل ان يراش اي ان يدخل فيه الريش وهو من الطيور بمنزلة الصوف من الغنم  
 وريش السهم هو الذي يدخل في جانبه الذي يلي الترتوان ويركب نصله وهو المدب  
 في راسه وتركيب النصل في حالته في رأس السهم وخفاف في حشف على فعل بالضم والسكون  
 وهو ما يلبس على القدم واما خفا البعير فيجى على اخفاف وجمال في جمال على فعل  
 بفتح النون وارطاب في رطب على فعل بالضم والفتح وسباع في سبع على فعل بالفتح  
 والضم ولا يجي هذا اي فعال في الفعل العين الياء فلا يقال في عين عيان كما يقال  
 اي كما يجي في الفعل العين الواو ويقال في ثوب ثياب وكاتم اي واظن ان وجه  
 ذلك انهم قصدوا عدم الالتباس بلما اي بين جميع الفعل العين الواو وجميع الفعل العين  
 الياء كما الواو في جميع فعال فلو جمع الياء عليه يلزم الالتباس بناء على ان الواو هنا  
 يقلب ياء والياء يبقى على حاله ولم يلبسوا الا امر لان جمع الواو على فعال تخفيفا  
 من جهة قلب الواو ياء بفتح الياء كما مر وفعل فلان كل هذا جار في خمسة منها  
 اي من الاوزان العشرة بالمعنى المذكورة وهي الخمسة الاولى من المذكورة في اشرف فعال

١٤٧  
 فلان او الاربعة الاولى من افعال بفتح الفاء وكسر العين كانه امثلة فعول  
 كما حوله في اصل بالفتح والسكون وعروق في عرق بالكسر والسكون وقروح  
 في قروح بالضم والسكون الجراحة في البدن واسودت اسد بفتح النون ونورة في نمر  
 بالفتح والكسر هو مثل الاسد من السباع كما تقدم ولا يجي هذا اي فعال في الفعل العين  
 الواو فلا يقال في ثوب ثوب ولا اجتماع الضمة مع الواو بنقل وليس  
 اجتماع الواو والياء بهذه المثابة مثل سبوف في سبوف سيف وسيل  
 الا ما شذ من نحو فوج وسوق في فوج بمعنى الطائفة وساق في ساق وهو من الرجل  
 ما بين الكعب والركبة اصله سوق بفتح النون هذه امثلة فعول اشار الى امثلة  
 فعول بقوله وكيفان في صيف وقوان في قنوب بالكسر والسكون وهو النخيل  
 بمنزلة الغنود والكرم والكرم جذع شجر العنب الغنود بالالفارسية خوشه  
 وعيدان في عود بالضم والسكون وخرابان في خرب بفتح النون وهو ذكر الجباركا  
 اي المذكر منه والخباري طائر معروف كما عرفت وصران في صرد بالضم  
 والفتح نوع من الطيور كما تقدم مرارا وفعال جاز في اربعة من الاوزان العشرة  
 الواحد وهي فعل بفتح الفاء وسكون العين كما يجي في كرو وفعل بالكسر والسكون  
 نحو ارجل في رجل فعل بفتح النون نحو ارجل في جبل فعل بالكسر والفتح نحو اطلع  
 في ضلع بكسر الهمزة اي الضاد وفتح الثاني اي اللام وهو عظم الجنب ولا يجي  
 هذا اي الفعل في الفعل العين مطلقا اي واو يا كان او يا ثانيا لا اشتغال الضمة  
 على الواو والياء الا ما شذ من نحو قوس في قوس والثوب في ثوب واليب  
 في ناب اصله نيب واعين في عين وفعال فلان بالضم والسكون فيهما  
 وفعل بالكسر والفتح التي ثمرات وية كل واحد من جاز في ثلثة من الاوزان  
 المفردة وهي فعل فعل بالفتح والسكون كسقف في سقف وسقف البيت  
 معروف وفعل بفتح النون نحو اسد في اسد وفعل بالضم والسكون نحو فلان  
 في فلان فاجمع والمفرد هنا متحدان صورة لكن التقدير مختلف لانه الضمة الاولى  
 مارة كضمة اسد وضمة الثاني اصلية كضمة برد كما سبق وفي فلان فعل  
 بالفتح والسكون كظهران في ظهران بل بطن وفعل بالكسر والسكون نحو ذبان



في ذب وفعل يفتحين نحو حملان حمل يفتحين وهو لا يفتح في ذب فعله فاعل بالفتح  
 والسكون كغزوة في غزو يفتح الغين على رواية الفراء وبها يجب وبفتح الجيم وسكون  
 الباء نوع من الكمادة احمر وجياد بكسر الجيم وفتح الياء جمع وعاء رواه الكسائي  
 هو غز وبكسر الغين في ما كغز وقردة فعلى ما رواه الكسائي لا يجرى فاعلة الا في وزنين  
 فعل وفعل وهو اي الغز وسوا كان بالفتح او بالكسر ضرب ونوع من الكمادة  
 وهي بفتح الكاف وسكون الهم وبالهزة بنت مودف وفعل بالضم والسكون نحو  
 قرطة في قرط بضم القاف وهو من حلى النساء ما يتعلق في شجرة الاذن وفعل  
 بضم الفاء والواو وفعله بالكسر والسكون اللذين كاتمتا وبين كل رها  
 لا يتعدى مثالا واحدا من اوزان المفردة وهذه الاول فعل بالفتح والكسر كغز في غز  
 وفي الكاف فعل بالفتح والسكون كجيرة في جاري وجار الشخص هو الذي في جواره  
 ولهذا كانا اخصا لالنوع وقد علم ما ذكر ان فعلا بالفتح والسكون الهم يجرى فيه  
 جميع الجوز المذكورة الا فعلا بضمين كما قرأ في قوله وسهم في سهم وهو من اصل  
 وتيفان في ضيف وبجر في بحر وسقف في سقف وطرهان في طهر وعردة  
 في عردة على قول وجيرة في جاري وان فعلا بالكسر والسكون يجرى فيه سبعة كما رواه  
 في ورد وقراح في قرح وعرد في عرق وقنوان في قنوق وارجل في رجل ورد وابل  
 في ذب وقردة في قرده وفعلا بالضم والسكون يجرى فيه ستة ايضا كما جاز في جند  
 وحفاف في خف وقروح في قرح وتجدان في عود وقلم في فلك وقطعة في قرط  
 وفعلا بفتحين يجرى فيه سبعة كما جاز في حملان في حملان في اسد وخرمان  
 في ضرب واجبل في جبل واسد في اسد وحملان في حملان وفعلا بالفتح والكسر  
 يجرى فيه ثلثة كما فاذا في فذ وحمور في حمور وفعلا بالفتح والضم يجرى فيه اثنان  
 كما مضاد في مضد وسباع في سبع وكذا فعلا بكسر والفتح كما غاب في غيب  
 واصلع في ضلع وفعلا بكسر تين لا يجرى فيه غير افعال كما بال في ابل وفعلا بالضم  
 والفتح يجرى فيه ثلثة كما رطاب في رطاب ورطاب في رطب وقردان في قرد وفعلا  
 بضمين لا يجرى فيه غير افعال كما حفاف في حشق كما فرغ عن بيان اوزان الكسبي  
 في الاسماء شرع في بيان اوزان هذه الصفات فقال وفي الصفات

١٤٨ وفي الصفات وهو عطف على قوله في اول لفصل في الاسماء اي الاوزان العشرة  
 في الصفات هذه افعال فعال بالكسر فعل بضمين افعال فعلا بالكسر فعلا  
 بالضم فعلا بالضم والسكون فعول فعلة بالكسر والسكون فعلة بالكسر والفتح  
 وهي الاوزان السبعة بعينها الا ان الترتيب هنا ليس ترتيبا فيما سبق  
 وبعض هذه ايضا اي كاوزان الاسماء اعم من بعض على الترتيب المذكور هنا  
 فافعال جارية سبعة اوزان فعلا بفتح والسكون كما صنف في صنف  
 وفعل بالكسر والسكون نحو افعال في نفس بضم النون وسكون القاف  
 وهو البعير الضعيف من السفر والمنقوض اي المنهزم من البناء وفعل  
 بالضم والسكون نحو احرار في حر ضد العبد وفعل بفتحين نحو ابطال في بطل  
 بفتحين وهو السباع وفعل بضمين نحو اجاب في جب وفعل بالفتح والضم  
 نحو ايقاظ في يفظ بضم القاف وهو المستيقظ اي المتنبه من النوم كخبر بكسر الخاء  
 اي الواقع على الخدر الشديد وفعل بالفتح والكسر نحو انكاد في نكد بكسر الكاف وهو العسر  
 يقال انكاد العيش نكدا من باب علم اي اشتد وضاق ورجل نكد اي عسر مشكل  
 وفعال جارية ثلثة فعل بالفتح والسكون كصاحب في صعب وفعل بفتحين نحو حوج  
 في حسن وفعل بالفتح والكسر نحو جاع في وجع بكسر الجيم اي المنصف بالوجع وكذا فعل  
 بضمين جارية ثلثة هي الثلثة المذكورة بعينها كسحل في سحل بفتح السين وسكون الحاء  
 الابيض من الثياب من القطن ونصف في نصف بفتحين وهي المرأة بين الحديشة  
 والمنسة وحسن في حسن بفتح الحاء وكسر الشين اي الذي له خشونة ضد اللطيفة  
 وافعل جارية وزنين فعل بالفتح والسكون كما عبد في عبد وفعل بالكسر والسكون  
 نحو اجلف في جلف يقال عرابي جلف اي جاف وخال عن المودة وكذا فعل  
 بكسر الفاء جارية وزنين وبها الاو ثلثة كسبحان في سبج بالفتح والسكون  
 وولدان في ولد بفتحين وكذا فعل بالضم جارية الاثنان كوعذان في وعد  
 على وزن وعد وهو اللبث وذكر ان في ذكر مقابل لا نفي وكذا فعل بضم الفاء وسكون العين  
 جارية الاثنان المذكورين يكون في جون وهو الابيض والاسود ايضا وهو الاضداد  
 وولد في ولد بفتحين في كل من البوائق وهي فعول فعلة وفعلة لوزن واحد



وهو فعل بالفتح والسكون قالوا لا تسبوح وشيخة بالمد اي بمد الياء في شيوخ  
والثالث نحو رطله بالكسر والراء وفتح الطاء في رطل بفتح الراء وسكون الطاء  
وهو الراء والفاء في رطل الاوزان افعال ثم فعال وفعل بهما في الهمزة في الفعل  
وفعلان وفعل وفعل وبهي متساوية وفعل وفعل وفعل وفعل وفعل  
وبهي متساوية وقد علم ما ذكر ان فعلا بالفتح والسكون من الصفات يجري فيه  
الجمع العشرة كما ضيفت في ضيف وصفاً في صعب وسجلت في شغل  
وأعبدت في عبد وشيخاً بالكسر في شيخ ووعدان بالضم في وعد وجون بالضم  
في جون وشيوخ وشيخة بالمد في شيخ ورطله بالكسر والفتح في رطل وفعل  
بفتحين يجري فيه ستة كما بطل في بطل وحسن في حسن ونصف في نصف  
ولدان في ولد وذكران في ذكر ولد في ولد وفعل بالكسر والسكون يجري فيه  
اثنا عشر ناقض في نقض وأجلف في جلف وكذا فعل بالفتح والكسر كما تكاد  
في نكده ووجاع في وجع وفعل بالضم والسكون وفعل بالفتح والضم لا يجري فيهما  
الا افعال كما حررت في حرز وايضا في يقط واما باقي الصفات من المفردات فلم تسر  
بجودة عن التاء على شئ من الجمع المذكورة ما ذكر هو التكريرات العينية للصفات  
وقد يجيء على الشذوذ في كسر هذه الصفة اي الصفة من الثلاث في الجود امثلة  
واوزان اخر كسماء وعلما في سمح على فعل بالفتح والسكون يقال رجل  
سميح اي له ساحة وسخاء ومشايخ على مفاعل في شيخ على ذلك الوزن  
ووجاع في بفتح الاول مقصورا على فعال في وجع على فعل بالفتح والكسر انما نقض  
فيها اسماع وشيوخ ووجاع مثلاً قبل جمع مثل جمع على وجاع وجمط وهو المنفتح  
البطن على حاطي وحذر على حذاري كحل نحو كحل على سكران وسكاري لتشارك  
فعل وفعل في باب فعل في كثير من المواضع نحو عجل وعجلان وفتح وزحوا وانه هذه  
الصفات تكون للمذكر من بعض الجوز جموا بالواو والنون كما الاصل من الصفات  
كما مر ان يجمع جمع السلامة فاذا وجد شرط الجمع بالواو يجوز جموا بها كسمون  
في سمح وحررون في حر وجلفون في جلف وحسنون في حسن وحذرون في حذر  
ويقطنون في يقط على ما عرفت ان كلامنا صفة لمذكر بعض واذا حققت ان الصفات

اي الصفات المذكورة التاء لا تسر على جمع جمع السلامة بالالف والتاء واللام  
انما اصلها الصفات جمع السلامة مع مراعاة المناسبة بين الواحد والجمع فاكنتي  
بالسلامة غير التكرير كسمي في سمحة وحررت في حررة وجلفات في جلف  
وحسنات في حسنة وحذرات في حذرة ويقطات في يقطه الا ما حملوا فعله  
على فعل ما توقيته اي لا تسر الصفات الا على التاء في وقت من الاوقات لا وقت  
حملهم فعله بالفتح والسكون مع التاء على فعل بدون التاء فانه بكسر فعلة كما بكسر فعل  
ولا ما موصولة او موصوفة وتوكه فعل من وضع النظر موضع الضم والمفعلي الا فعلة  
حملوا على فعل الضم مخذوف في فعلة بدل من ما او بيان له فقالوا في فعلة بالفتح والسكون  
وبهي الصيغة يقال مرأة عبلة اي مخمصة عظيمة كثيرة اللحم يقال فعلة بالكسر كصاحب  
في صعب ووزجعة وبهي المبتدئة الشواي التي اخلط وامتزج اشعارها بعضها  
مع بعض كشعر الزنجي جعوا الى غير ذلك كما شئت في كشته وبهي الناقصة الصيغة الضم  
وشذ على على فعل بالكسر والفتح في تكسر على وزن في قرب وقرب من السماء وبهي  
زق اللبن وبهي اي على بالكسر والسكون الغليظة البدن في قمار يناه من الشيخ  
الفن الغليظة الخلق وذلك لان على صفة لحقها التاء وقد كسرت على على مع انها  
غير محمولة على فعل بالفتح والسكون وهو ظاهر ولا على فعل بالكسر والسكون لانه لا يجري على فعل  
بل على افعال او فاعول كما وردت في عروق مثلاً فكان ذلك في ذلك في كحلها  
التاء من الاسماء الثلاثية المجردة فامثلة تكسيرة سعة فعل بالكسر والفتح فقال بالكسر  
فعل بالضم والفتح الفعل فاعول فعل بالضم والسكون في كلام يكن هذه الجمع على نحو واحد  
بل بعضها لم من الاخر على الترتيب المذكورة كما سبق ففعل على الترتيب فقال ففعل  
جاءت اربعة امثلة كبدت في بدرة بفتح الباء على فعل بالفتح والسكون وبهي عشرة الاف  
والفتح في لغة بكسر اللام وسكون القاف على فعل بالكسر والسكون وبهي الحبوب  
اي التي تنخذ للحبوب حال كونها او الكائنة من الابل وبهي تارة وبهي المرة يقال ففعلت  
تارة وكنت تارة اخرى واصلا بغيره على فعل بفتحين كما نقض الباء التاء في قوله بعد الفقه  
ومعدت معدة بفتح الميم وكسر العين على فعل بالفتح والكسر وبهي موضع الطعام قبل الخد  
الى الامعان العامة بحرف فونها وبقولون معدة بالكسر والسكون في كسر في السيرة في



ومثل قليل من غير مستر لا يقال في الكلمة وخلفه وهي الواحدة من النون الحوامل  
 كلم وخلفه انما جمع معدة ونقمة على فعل بكسر الفاء وفتح العين لا يتم يقولون فيها  
 عنه بني تميم وغيرهم معدة ونقمة على فعل بكسر الفاء وسكون العين ككسرة نحو كتف  
 في كتف فمما على ذلك معدة ونقمة في الحقيقة جمع فعلة لا فعلة واما غيرهما نحو كانت  
 وخلفه فلا يجيء على وزن كسرة الا عند بني تميم وكذلك فعال جازنة اربعة امثلة  
 فهو وفعل مت وبان بجازنة حمرة على فعله بالفتح والسكون وهو في يرسى فيه  
 النار ولفاح في نقمة موقدة عرفشها انفا وبرام في برمة بضم الباء على فعله بالضم  
 والسكون وهي القدر من الحجر وزقاب في ربة على فعله بفتحين وهي الغنق  
 او اصل مؤخره وفعل بضم الفاء وفتح العين جازنة اثنين كنوب في نوبة على فعله  
 بالفتح والسكون وهي موزنة وترجم في نامة بفتح الراء على فعله بالفتح والفتح بفتحين في  
 واورده صاحب المفصل من امثلة هذا اي من اوزان ما يجزى فيه فعل بالضم والفتح برفا  
 في برقة بضم الباء وسكون الهمزة على فعله بالضم والسكون حتى يكون امثلة مفردة  
 اي اوزان مفردة فعل ثلثة اعني فعلة بالفتح والسكون وفعله بالضم والفتح وفعله  
 بالضم والسكون لكن خالفناه وحصرنا الوزن في الاولين لا برقة صفة اذ معناه  
 الغليظة ذات الحجارة والرمل والطين حال كون تلك الغليظة من الارض كالابرق  
 في المذكر والبرق في المؤنث كاحمر وخمر بالمعنى المذكور ونظيره اي نظير برقة  
 صفة مع برق في جمعها لفظا ومعنى الكدية وهي الارض الصلبة والكدية في جملة اصله  
 كدي قلبا ليا القالبية بعد الفتح ولم يجد من اى ما كان على برقة مثالا ووزننا كلام  
 مع ان كلامنا في الاسماء فلهذا حصرنا المثال في الاثنين وكذا الفعل جازنة اثنين كالتم  
 في نقمة على فعله بالكسر والسكون وايضا يتقدم الياء على النون مقلوب التنيق  
 بكسر في تامة واصلها نوبة على فعله بفتحين فانقلب الواو الفاء واصل التنيق  
 النون بدليل قولهم يعبرون في اي مذل واستنوق الجمل اي صارت كالناقة  
 فقدم الواو على النون وقلب الواو ياء فصارت التنيق فوزنه اعقل في تان فان اصله  
 النون حذف الواو وعوض عنها ياء وزنه بعد الهمزة فوزنه الفاء وكذا فعول  
 جازنة اثنين كبوزنه بدرة وقد مر وجوز بتقدم الحاء على الجيم والراء المعجمة حمزة

في حمزة على فعله بالضم والسكون وهي معقدة الازار اي الموضع الذي عقد ربط  
 فيه الازار وهو بالكسر بالالفارسية جاز مشب وما فيه التكة اي يطلق حمزة  
 ايضا على ما فيه اي ما يدخل فيه التكة حال كون ذلك الشيء من اجزاء السراويل  
 وهو اخو القميص معروف والتكة بكسر التاء وتشديد الكاف قطعة من الثوب  
 تدخل في السراويل ويعقد به يربا وبالفارسية بند سراويل وفعل بضم الفاء  
 وسكون العين جازنة مثال واحد كبذن في بدنة على فعله بفتحين وهي ابل  
 وبرقة تدبج في تكة مشقة وتجمع على بدن بفتحين ايضا فاعلم الاوزان بفعل  
 وفعال وهما متساويان في الفعل وفعال وفعل وهي متساوية واخيرا فعل  
 بالضم والسكون في ما فرغ عن اوزان تكسيرا الثلاثي المجرى في اوزان تكسيرة  
 الثلاثي المزيد فيه فقال **فصل** الثلاثي المزيد فيه منه ما يجر وتركه تكسيرة  
 اجزاء او اكفاء بجمع السلامة بالواو والياء وبالف والفاء الا قليلا في تكسيرة  
 قليلا اوزان قليل كافي فقال وقال وفعل وقيل هكذا فيما يلي من نسخ  
 لكن لم اجده في الكتب معتبرة ذكر فعول هنا بل حصرنا على الثلثة الباقية ولهذه زيادة  
 من النسخ يؤيده انه لم يثله مثال كمثل الباقية مع احتياجه الى التمثيل تشديدا العين  
 اي في هذه الثلثة جميعا مع ضم الفاء في الاول كسرة في الاخير وفتح في الثاني كما هو الظاهر  
 في جميعها من اوزان ببالغة اسم الفاعل ولا يستوي في التذكير والتانيث مثل تانثا  
 بالتاء وتكسيرة بعده ومفعول وجميع الاسماء المتصلة بالافعال المزيد فيها من اسماء  
 الفواعل والمفعولات والمصادر والاسماء الزمان والمكان من مزيدات الثلاثي سواء  
 كانت رباعية او خمسية او سداسية فيقال في كبر بالضم من له ببالغة في الكبر  
 وخزان بالفتح من له ببالغة في بيع الخمر وتزبر بالكسر من له ببالغة في الشرب ومجور  
 من شرب الخمر فوقع عليه الخمر بهذه امثلة لفعال وفعال وفعل ومفعول وانما  
 الى مثال المتصل بقوله ومجبر ومجذب بكسر الباء والسين وفتحهما من خبر  
 مجبر واحسب مجذب كبارون وخارون وشربون ومجرون ومجربون  
 ومجسبون هذه مذكورة في مؤنثها حقيقة بان يكون في علامتها ثابث او حكما  
 بان يكون المذكر لا يعقل تجمع بالالف والتاء فيقال في كبراة وخمارة وشريرة

فصل في الثلاثي



ومخورة ومخبرة ومختبة ومختب بالفتح اسمى زمان او مكانا كبارا  
 وخمارا وشديرا ومخورات ومخبرات ومختبات ولا يكسر شي منها  
 لانه تكسير كل من الثلاثة الاول وقوع الالتباس بين جمع وصاحبه اذ لو قيل  
 كباير وخاير وشاير لما علم ان المفرد لكل من هذا الجمع مفتوح الاول ومضموم  
 او مكسور وما علم ان ما قبل الاخر الفاء او ياء او وا مفتوح فامتناع تكسيره  
 لانه يلتبس بجمع مفعال ومفعول وا مفعول ومفعول ومستعمل بكسر العين  
 فوا فني تكسيرا التباس بين جموعا وجمع مفعولا فوا وجمع مفعول ومفعول مفعالا ايضا  
 وهي العلة بغيره ان امتناع تكسيرا بفتح العين انما مفعول فظا هو وانما مفعول ومستعمل  
 فلانه يحذف الزايات في التكسير سوى الميم فيقال مفعالا ايضا وجاء بيان لما  
يكسر من ذلك قبل اعوا ويزيد تكسيرا عوار على فعال بالضم وقد مر انه بمعنى الجبان  
 والقيس عوارون وركاب يجرى مجرى الاسماء لانهم لا يقولون للمرأة عوارة  
 لا الشجاعة والجهن في الاغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون القتال  
 فشبهوا عوارا وعوارين بطلاب وكالاب وجاء قوم ملاعين وثانيم وديانين  
 ومياسير ومفاطير وتكبير على مفاعيل وظهر بفتح طين مشاوي على مفاعيل ومشادين  
 على مفاعيل بالياء كما سبق ومطافير ومطافير على مفاعيل تكمير طعون من اللعن وهو  
الطرد عن رحمة الله والسنوم من الشؤم وهو ضد البين والبركة والميمون  
من البين يقال يمين فلان على قومه اذا صار مباركا عليهم كلها على مفعول وقد كسر  
على مفاعيل قبل تشبها لها بمفرد وموسر يقال ايسر فلان فهو موسر اذا استغنى  
ومفطر يقال فطر الصائم ورجل مفطر وقوم مفاطير ومفطر بفتح الميم  
من نكرت الرجل بالكسر تكرا وتكون وانكرته واستنكرته كله بمعنى هو ضد  
المعروفة فعلى هذا يجوز ان يكون تكسيرا جمع منكر ايضا ومشدون ومشدون  
وبها بمعنى واحد اي ظلي ذي غزال والغزال ولد الظبي وبها من مشد الموش  
بدون التاء يقال ظبية مفضل اي ذات طفل وغزال وظبية مشدون من قولهم  
مشدون الغزال اذا قوى وطلع فراه واستغنى عنه انه وآشنت الظبية  
فهو مشدون اذا شذن ولدا على ذلك على مفعول بضم الميم وكسر العين او فتح

او فتح من المنصلا بالفعال المزيد فوا واخارا ووا الياء في بكسر ومطافير  
 وتكبير مطلقا وزه مطا قبل مشاوي على وجه مع ضعف الياء في نحو معاليم  
 جمع معلم ليتبين ان تكسيرا خلافا لاصل والقيس التصحيح لا يمانع الثلاثة الاول  
 صفات مناصلة تجري على المذكور والمؤنث من منه ما يكسر عطفه على قوله  
 منه ما يجرى ومن الثلاثي المزيد ما يجمع جمع تكسير ثم انك قد عرفت حكم الثلاثي  
 الذي زيد فيه حرف الاكاف او غير مودة لغيره من انه يكسر على فعال كجوارب  
 واجاد في جوارب واجدل مع ما يتعلق بذلك من استثناء فيقولون فاعل  
 ونفل كلام الجوهري وصاحب المفصل في ذلك المقام كما عرفت مفصلا فني هذا الفصل  
 نعرفك حكم الثلاثي المزيد فيه الذي زيادته مودة من انه كيف يكسر فلنجعل الفصل في انه  
 ثلثة باعتبار ان المدة الزائدة ثمانية او ثلثة او رابعة الاولى هذه الالفاظ  
 ماضية اي الثلاثي المزيد فيها الذي ماضية ثمانية ولا يكون المدة ح الالفاظ لم يقع  
 في كلام العرب ما كان ثانيا واولا او بادئين بعد الفاء الاصل فيكون وزنه اي وزن  
 ذلك الثلاثي فاعلا بكسر العين وهو الاكثر كما سبق من الاثنية او بفتح كالم وخاتم  
 وجمله وهو اسم او صفة خبر المبتدأ اعني ما فاعله ثلثة اوزان احدها فواعل  
 وهو اكثر ما هو مشترك بين تكسيره مذكور ومؤنثة اعني فاعلة كقوله كذا كذا  
 في الاسم المذكر وهو ما بين الكسفين وبها عظماء في النظر قربان الى المتكلمين  
 وما بينهما يسمى كاهلا وكواشبة في كاشبة في المؤنث وهي مقدم مضج الفرس كاتقد  
 قال الرضي فينس فاعل بفتح العين وكسرها فواعل قايما لا ينكسر وقد جاء فواعل  
 باستنباع الكسر كطوايق ودوايق وخوايم ويسمى مطرد وقيل خوايم  
 جمع خانام قال خذت خاتمي بغير حق فخوايم على هذا فينس قال الفراء قد جاء  
 في كلام المولدين بوا طيل في جمع باطل وقال ولم يخافوا في الاسم التباس جمع المذكر  
 بجمع المؤنث مع كون كل منهما على فواعل كما خافوا في الصفة وذلك لالفاظ المذكر  
 والمؤنث في الصفة لا فرق بينهما الا بان انا خذتها وجمعت حصل الالتباس  
وما الاسم فلا التباس بين مذكور ومؤنثة الا ترى انك لا تقول للمذكر كات  
والمؤنث كاشبة حتى يلتبس في كواشبة كاشبة فاعلا بضم الفاء وسكون العين

الالف بفتح الاء لا بفتح الاء  
 والالف بفتح الاء لا بفتح الاء  
 كسرها



كجنان في تكسير حاجر بفتح الحاء على الجيم والراء المعجم وهو غير الماد وهو الموضع الذي  
 يجتمع فيه وبقي ما لا مطر بكذا فيما عنده من النسخ لكن اجده في كتب اللغة كون حاجر  
 بالراء المعجم بالفتح المذكور ولا جمع على حجران وانما جده الذي جاء وجمع كذا هو حاجر  
 بالراء المعجم قال في القاموس الحاجر بالراء المعجم ما يسكن الماء من شفة الوادي وذلك قال  
 الفضل بن بكير هو بالراء المعجم والراء بالراء المعجمة فتعجيف وناثا فعلا  
 بكسر الفاء وسكون العين كجنان في جان بالفتح يد امله جانن وهو ابو الجح  
 والعظيم من الجح ايضا سميت بذلك عفا بهم انما من الجح والاصل من المونث  
 اي مونث فاعل في ان بكسر على فاعل ما كان بالراء كناية لشبهه الناج بالراء كذا في كتاب  
 لکنهم قد اجروا حكمه اي حكم المونث بالراء وهو التكسير فاعل على المونث بالالف  
 لاجراهم الف الثالث بحري تائه كونه علامة التائث مثلا فأكسره على فاعل ايضا  
 ففعلوا فاصع ووافق ودام امله دوام في فاصعا وناقفا وداما امله  
 واما كلاً السما بفتح اليربوع قد عرفت اليربوع والبحرة بفتح الجيم وكسر  
 وفتح الحاء المعجم جمع حجر بضم الجيم وسكون الحاء وهو بيت اليربوع ومكنه  
 كما مر يعني ان اليربوع ثلثة حجرة مسماة بهذه الاسماء فالاولى وهي المسماة بقاصعا  
 هي التي يقصع اي يدخل فيها فلذا تسمى قاصعا والثانية وهي المسماة بناقفا هي  
 التي لا يتغير بل يرفق الموضع اي يجعل موضعها رقيقا قريبا الى وجه الارض فاذا  
 اتاه اي اتاه شخصه من قبل القاصعا اي طرفه ضرب برأسه الموضع الذي رفته  
 فيكسر ويخرج منه قلعة اسميت ناقفا اذا انفون هو الخروج والثالثة وهي المسماة  
 بدما هي التي يخرج اليربوع من التراب فيكسر به اي يسد ويسد بالتراب  
 فلذا سميت داما اذا الدم بالفتح يد السرة وقالوا عطف على فقالوا سواب في  
 تكسير سبابا وهي السراج اي تناسل المواشي من الغنم والبقرة ونحوهما وقبل هي  
 المشيمة التي فيها الولد واصله سوابي فاعل اعطال قاض في الرفع والجور وفي الحديث  
 ثلثة اعشار الرزق على الفلاد جمع عشير بمعنى العشرة في التجارة وعشر واحد  
 في السباباء قال الرضي وقد كسر فاعل الاسم على افعله كواد وادوية كانهم استنفقوا  
 اجتماع الواو في اول الكلمة لوجهوا على فاعل وانفهام الواو والواو لوجه

المشيمة الجبله

لوجه على فعلا بالضم والكسر وللصفة معطف على قوله فلما سم اي فاعل الصفة مع  
 التذكير اي اذا كان مذكرا اي بدون علامة التائث تفعلا وزان احدى فعل  
 بضم الفاء وسكون العين كسب على باسل وهو التذكير على الارض وجمع  
 كثيرا على فعل بضمين كسرل وشرف تشبها بفعل المناسبة له في عدد الحروف  
 ثم يخفف عند بني تميم باسكان العين والاء الجوف نحو عوط وحول فيجب اسكان واوه  
 عند الجمع للاستئصال واما عيط بمعنى عوط فانه من الياء كسر الفاء لتسليم الياء  
 كانه بضم جمع ابيض انتهى فعلى ما ذكره ليس فعلا بالضم والسكون من الاوزان  
 الاصلية بل فرع على فعل بضمين تائها فعل بضم الفاء وفتح العين المشد كصوم  
 في صام وهو كما قال الرضي الغالب في فاعل الوصف كشره وغيب وصوم وقوم  
 وقيل صيم وقيم كما يجي في باب الاعلال وقيل صيم وقيم بكسر الفاء لاجل الياء  
 كشيوع وشيخ بكسر الشين في شيوع وشيخ وتقول في الناقص غار  
 وغري ثائها فقال بكسر الفاء كنيام في ثاء ورعا في راع وصحاب في صاحب  
 وذلك لان فاعلا شبه بفعل جين جمع على فعلا كجرب وجربان وفعل يج على  
 فقال كاقيل وقال فاجيز ذلك في فاعل ايضا راعا فعول بضمه يخوف في خاف  
 اي ضعيف وكشهود وحضور وكروع وذلك فيما جاء مصدره على فاعل فاعلا  
 فقال بضم اي بضم الفاء وفتح العين وهو كثير في تكسير فاعل الوصف كفعل  
 كزاد في زاهد وزوار في زائر وغياث في غائب وبما اي فقال وفعل اصل  
 في تكسير فاعل الوصف سادها فعلة بفخمين كعبدة في عابدة وهو كثير ايضا  
 كعجرة وشفة وكفرة لكن لا كال بقرين سابعا فعلة بضم الفاء وفتح العين  
 وهي مختصة بفعل اللام لا يجي في تكسير غيره كانه اي الفعل اللام مختص بالواو بكسر  
 على غير كهداة في ماد وغزاة في غارة اصلا هدية وغزوة وهذا مذيب البعض  
 وذهب الاكثرون الى ان فعلة بالضم والفتح ليست من الاوزان الاصلية بل فرع  
 فعلة بفخمين بان يكون امله فعلة بفخمين في الفعل اللام ضم فاذا بعد فاعلا  
 الفا يعقل طرفا الكلمة بالنقل في اولها والحق في الاخر او قربا بينهما وبين المفرد  
 نحو فاة وذلك لانهم لم يروا الجمع على هذا الوزن في الصحيح والمقل اذا اشكل امره





بحمل على الصحيح وقال الفراء أصلا فعل بالضم والتشديد يفتقر التشديد للاستقبال  
 وموضع عنه التاء وذهب لمبرد إلى أنه اسم جمع كقريته وليس جمع لجمع فعله جمعا  
 في غير هذا النوع فاعلم أن فعلا بضم الفاء يشبان في ثاب ورعيان في راع  
 تشبيرا بفاعل الاسم كجحران تاسعا فعلا بضم الفاء وفتح العين ومد اللام كعلماء  
 في عالم وجعلوا في جابلين شعرا في شاعر تشبيها له بغير نحو كيرج وكرما  
 وأكثر ما يجي فعلا في هذا الباب وغيره إذا دل على سجيحة مدح أو ذم كقوله الأختلة  
 وكجنداء وشجواء ما ذكر من انحصار الأوزان في التسعة مذاهب الجهور وقد ذكر  
 الجهور في وزنا عشارا وهو فعال بفتح الفاء حيث قال الشبان بجمع ثاب وكذا لك  
 الشبان بالضم والتشديد على فعلا كامر وكما في غيره جواب عن طريق الجهور أي اوطن  
 أن غير الجهور في جملة أفعال التشبيل في الأصل مصدر أي بمعنى الكون ثابا وصف به كما يقال  
 رجال شباب للبالغة في انصافهم به حتى صاروا كأنهم عيشة كعدل فانه مصدر بمعنى العدالة  
 ثم وصف به كما يقال رجل عدل بالغة في انصافه بالعدالة فعلى هذا لا يكون شباب جمعا  
 ولا فعال بالفتح من صيغة الجمع لكن صاحب القاموس جعله جمعا كالجوهر في ذكره جاري عشر  
 وهو فاعل لصفة أي فاعل لصفة ما لا يعقل فيكون جموع فاعل لصفة عنده أحد عشر  
 حيث قال في بيان ما يجمع على فاعل من الصفات بجمع فارس مما كان على فاعل صفة المذكور  
 يعقل لأنه بمعنى راكب الفرس على فارس وهو ثاب لا يقاس عليه لأن فاعل ما هو  
 جمع فاعله بالحق التاء بفاعل سوار كانت صفة لا يعقل مثل فارية وصوارب  
 أو غيره مثل حجرة ساقطة وأحجار سواقط أو جمع فاعل بدون أن إذا كانت صفة  
 للمؤنث مثل فاعل حواض وطوامث كما عرفت أو ما كان عطفا على فاعل  
 أي أو جمع فاعل كان أو على كانت وما زائدة أي جمع فاعل إذا كان صفة أو اسم لغير الأديبين  
 من سائر الجوانات مذكرا كان أو مؤنثا أو غير ما حال ليس له عقل وعلم مثل جبل بازل  
 وهو الذي انشق نابه وذلك في السنة التاسعة وجمال بوازل وجل عاض أي مرتع  
 للعوض وهو بالكسر شجر صغير له شوك يرتقيه الأبل وجمال عواض ومثل حائط  
 بمعنى الجدار وحوائط فاما أنه كرماء يعقل فلم يجمع عليه إلا فارس في فارس وهو الك في ذلك  
 ونواكس في ناكس وهو الذي يخفض رأسه ويجعله إلى جانب السفلى لا بهذه اللفظة ما كان

مما كان على فاعل صفات المذكور تعقل وقد جمعت على فواعل في شاذة ثم انشأ  
 إلى وجه جمعا كذا لك فقال فاما فارس لأنه الأول في فارس فلا شيء لا يكون  
 في المؤنث برب الجهور بهذا أي بالث لا يقال امرأة فارسة بالحق ما إذا انشئت  
 إلى فارس وأجرائه على المؤنث بوصف به المذكور وإنما فلم تحذف فيه اللبس أي عن الأسماء  
 يعني أن عدم جمع هذه الصفة على فواعل إنما هو لحذف اللبس بالمؤنث لأن المؤنث  
 يجمع عليه بالاتفاق وليس ههنا حذف اللبس أو لا يقال امرأة فارسة بل رجل فارس  
 وإنما حذفت بخلاف أن يلبس فارس جمع فارس به جمع فارسة وقيل لما لم يقل امرأة  
 فارسة بعد عن الوصفية لأن الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص الصفات  
 فهو كالآدم فكما جمع الاسم على فواعل كما فعل على كواهل جمع فارس على فارس ولما هو الله  
 فاعلم جاء في المثل يقال هو هالك في جملة الهوالة فنقول هالك قريته على الهوالة  
 جمع هالك فحري في المذكر وهو المضرب على الأصل أي كما في المؤنث الذي هو المور  
 وإن كان ذلك على خلاف القياس لأنه أي الشم قد يجي في الأمثال ما لا يجي من  
 غيرها يعني أن هوالة وردت أولا فيما هو صفة لمؤنث أعني هالكة كما هو الأصل  
 والقياس ثم أجمعت في المثل فيما هو صفة لمذكر عاقل كما وردت في المؤنث بعينها  
 من غير تغيير لأن الأمثال تستعمل في مضاربها كما تستعمل في موارد بعضها من غير  
 تغيير ولا يبالى فيها بالخروج عن القياس كما في قولهم ضيعت اللبن بالصيف فانه  
 ورد في حق امرأة فاذا ضربت في رجل طلب شيئا أو أضعه قبل طلبه تقول  
 ضيعت اللبن في الصيف بكسر التاء أيضا وأما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر  
 كقول الفرزدق وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار  
 وارتكاب الشذوذ لضرورة الشعر كثير الوقوع وإذا كان تلك الثلاثة شواذ فاستدل  
 لمبرد بها على أن فاعل الصفة أصل ليس بنام وقال الرضي يجوز أن يكون  
 الهوالة جمع هالكة أي طائفة هالكة وكذا غيره كقولهم الخوارج أي الفرق الخوارج  
 كقولهم تها الصافات صفا أي طوائف الملأكة هذا كلامه أي كلام الجهور في مع نوع  
 شرح له فقوله وما كان لغير الأديبين الخ يدل على أن فاعل الصفة إذا كان صفة  
 لمذكر لا يعقل بجمع مطردا على فاعل كما ذكره من الأمثلة وكقولهم مررت بجبل روس



من الرض وهو الضرب بالرجل وذلك لان المذكور فيما لا يعقل يجري مجرى الموش فحين  
 يعقل ولما كانت هذه الصفات لما لا يعقل اجريت مجرى الموش في الجمع اقول قد صرح  
 بذلك الاطرا بشرح الشافية ايضا فلا وجه لتخصيصه بالجوهري فانهم وللصنف مع الثانية  
 عطف على قوله وللصفة مع التذكير اي ولفاعل الصفة اذا كان مؤنثا سواء كانت  
 مع علامة كالتاء او لا بان يكون مما يختص بالموش وزنان ولهما فعل بضم الفاء  
 وفتح العين المشدود وفواعل كنوم وضوارب وحيض وطوامث في تكسیر  
 نائمة وضارية من الصفات المؤنثة بعلامته وحائض وطامث مما ليست بعلامته  
 وذلك لان اللبس اذ ليس لتلك الصفة مذكر ككسر على فواعل **الفائدة الثانية**  
 ما مدته ثلثة ان كان اسما غير مصدر بدون التاء سواء كان مؤنثا معنويا او لا  
 وستعرف فوائد التقييدات الثلاثة فافعله في تكسیره غالبية كيف ما كان وذلك  
 الا ان كان مدته الفاء او ياء او واو او واء او كان فاعله مفتوحا او مكسورا  
 او مضموما كازمنة واحمرة واخرية وارغفة واعمة في زمان وعمار وعراب مما  
 كان مدته الغاء بفتح الفاء في الاول وكسره في الثاني وضمه في الثالث **ورغفة**  
 مما كان مدته ياء وعمود مما كان مدته واو فان كانت المدته ياء ولا يكون فاعله  
 الامفتوحا كما يجي قمع ثمانية اي فتكسیره افعلة مع ثمانية اوزان اخر فاعله  
 تكسیره تسعة اصدها فعل بضمين ككسب في كسب وهو التل من الرمل والتل من  
 بفتح التاء وتشديد اللام ما اجتمع منه وارتفع ثانيا فعلمان بكسر الفاء وسكون العين  
 نظمان في ظلم وهو ذكر النعامة اي المذكور منه وقد عرفت فاعله وهذا الوزن قليل  
 ثالثها فعائل كاقائل في اقبل وهو الابل الصغيرة وذلك لحمل فعل المذكر على فعيلة  
 ذي التاء كما حمل فعيلة على فعيل المذكر في نحو صوف وسفن في جمع صحيفة وسفينة  
 رابعها افعال كايحمان في عيين خامسها فعلمان بضم الفاء كقضبان في قضب  
 وهو غصن الشجر والسيف الحاد ايضا وهذا في الغلبة كفعل بضمين نحو غنفا  
 وكشبان وقلبان سادسها فعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية في صبي  
 قيل هي مائة عن اصبية كعلمة عن اعلمة ولهذا يصغر على اصبية كما تقدم  
 سابعها فعال بكسر الفاء كفصال في فصيل وهو ولد الناقة تشبيها بفعل

بفعل في الوصف نحو ظراف وكرام في جمع ظريف وكريم ثامنها افعلا كاعشار في عشر  
 بمعنى العشر وقدم في الحديث اعني تسعة اعشار الرزق في التجارة وعشر في  
 السابيا وكانصبا واغما في نصيب وخميس وان كانت المدته واو او  
 يكون فاعله الامفتوحا كما يجي قمع الاربعة الاول اي فتكسیره افعلة مع الاوزان  
 الاربعة الاول من الثمانية المذكورة كنجي على فعل بضمين في زبور وشوا الكتاب وقعدان  
 على فعلان بكسر الفاء وسكون العين في قعود وهو من الابل ما بلغ الركوب اي ان يركب  
 عليه وادناه اي ادنى ذلك البلوغ حاصل اذا انى عليه اي على الابل ستان ولما قبل  
 ذلك فلا تصح الركوب وذناب على فاعل في جمع ذنوب وهو ولد لولم تلي ما قالوا  
 الموش من فعول بكسر على فعائل كذنوب على ذناب لان الذلوموش سماه فيضا  
 فعول في الموش مخالفا لفعال وفعل فيه حيث لا يجعان عليه وذلك لانه الحق  
 بذى التاء اعني فعولة في الجمع لكونه اقل من اخواته بسبب الواو فكان مؤنثا مجرد  
 عن ذواتها فكما جمع ذواتها على فعائل مثل تنوفة وفتائف فكذا مجرد عنه وقبل قدوة  
 وهو مذكر قد ائتم تشبيها بالموش مجرد كذنوب والاصل القدم بضمين واطلاء  
 على افعال في فلو اصله فلو وهو المهر بضم الميم وسكون الهاء ولد الفرس واهله  
 افلاو قلب الواو همزة لوقوعه طرفا بعد الف زائدة قالوا الناقص من نحو عود بابه افعال  
 كافلا واعدا وجاء فيه فعول قليلا نحو فلي بضم الفاء وكسرها ولهمنا بفتح الهمزة  
 يوقع الخيلان والاضطراب في القلب شئ وهو ان الغلو يحتمل ان يكون صفة  
 لا اسما كالعدو فانه صفة مأخوذا من قلونه اي قلمته اي قطعت الولد مطلقا  
 عن الرضاع او ربيته من القرية اطلق على المهر لانقطاعه عن رضاع امه او لكونه  
 ربيته امه فيكون وصفا بمعنى المفظوم والمرئي واختصاصه في الاستعمال بالقرية  
 اي بولده بحيث لا يطلق على غيره لا ينافي الوصفية او المعبر في الوصفية الشئ  
 كونه كذلك بحسب الوضع كما ان باز لا ومعناه في الاصل المنشق الكتاب بطلقا  
 مختص في الاستعمال بالابل بحيث لا يستعمل في المنشق من غيره كالفرس ونحوه  
 ومع ذلك اوردوه اي البازل في امثلة الصفات كما اوردوه صاحب المفضل  
 وكذا الجوهري كما تقدم فدل هذا على ان غلبة الاسمية في خلق لبعض الاشياء

التعريف بالغة المعاني والقوام  
 بالفتح من الالف التاء الجاء معروف وما  
 بالضم زبور مصدر من قدمه قدوة



لا ينافي كونه من الصفات فاذا لم يثبت اسمية في تكسیر هذا الوزن. اي فحولا على افعال  
موقوف على وجدان مثال منه. غير محتمل للوصفية. بل متعين للاسمية يجمع على فعائل  
وهو اي ذلك المثال. غير معلوم. فكسیره على هذا الوزن غير معلوم وان ذكره هنا  
وهذان اي مامدته يا وواو اي الاسمان اللذان مدتها الثالثة يا وواو من غير المصدر  
بدون التاء. لا يجيئان الا مفتوحين الفاء. كالا مثله المذكورة لعدم فعل بضم الفاء. وفعل  
بكسره في ابنيهم ولعدم فعول بكسر الفاء في كلامهم وفعول بضم الفاء من ابني المجموع  
لا المفرد. سوى ما شذ نحو سدوس بالضم للطيبان الا حصر فانه مفرد غير مصدر على  
فعول بضم الفاء. كما ان المصادر من هذا القبيل. اي من قبيل فعول لا يجي الا مضمومة  
الفاء. لا مفتوحة ولا مكسورة كفعود ودخول وخروج وغفول وذلول وغير ذلك  
سوى قبول. من قبل يقبل اي تقبل. وولوع بمعنى الخرص. من ولع يلح كوهب يرب  
فانهما على فعول بفتح الفاء فيما نحن فيه بعكس المصادر فقول كما ان تنظيرها بعكس  
والاصح روى سدوسا بالمعنى المذكور ايضا. اي كسر التاء او كمارواه بالضم  
بالفتح فلم يكن سدوس نصا في الضم في الحاجة الى الاستثناء. وان كانت المدة الفاء  
فاما ان يكون مع كسر الفاء او مع ضمها او مع فتحه فتح كسر الفاء يجي فيه اربعة اوزان  
غير افعلة فاوزانه خمسة ثلاثة من تلك الاربعة هي الثلاثة الاولى من الثمانية المذكورة  
كجر على فعل بضمين في حمار وصيران على فعلان بالكسر والكون في صور وهو  
القطيع. اي القطعة وبالفارسية رمة من بقر الوحوش وعاء المسك ايضا. اي  
كما يطلق الصور على القطيع المذكور يطلق على عاء المسك اي ظرفه. وفي جمعها اي الصور  
بالمعنيين. الشاعر في قوله اذ لاح الصور ذكرت ليلى. اي اذا ظهر بقر الوحش ذكرت ليلى  
وهي حبيرة الشاعر. واذا فاح الصور. اي وانكر ليلى اذ فاح وعاء المسك  
يقال يفتح الطيب بالحاء المهملة اي فاح وظهرت رايحة ووجه التذكير في الاول ان  
عين بقر الوحش لعين حبيرة في الحسن والطلاقة وفي الثانية من بهمة المسك لها  
في طيب الرائحة ويمكن ان يعتبر الشبه من جانب العكس لكن الاول باخ. وشمال  
على فعائل في شمال وهو الخلق بضم الخاء. وخلاف اليمين ايضا. اي اليسار. قال الله  
عن اليمين والشمال. وهي مؤنث معنوي كاليمين. والرابع من تلك الاربعة. افعول

افعل بضم العين. كالسن في سان وذكر الجوهري لهذا. اي لما يكون مدته الثالثة الفاء  
مع كسر الفاء. وزينين اخرين وهما فعل بضم الفاء وسكون العين وفعل قال الجار العبر  
بفتح العين وسكون الباء المثنية. والجمع ضمير على فعل. وضمير على فعل بضم الفاء وسكون  
وضمير على فعل بضمين وفرد هذا. واهمل ذكرهما الشيخان صاحب المفصل. وصن  
المضارع لانهما جعل الاول. اي فعلا كجر يكون العين. مخفف. فعل بضمين  
مثل حمز فهو عندهما ليس وزنا برأسه من اوزان الجمع وجعلوا. الثالث. اي فعلا كجر اسم جمع  
اي اسم الجماعة الاحمرة. كعبدة لجماعة العباد. وسحق معناه. اي معنى اسم الجمع فلا يكون  
فعل عندئذ من اوزان المجموع التي كل ما بصورها اذ فرق بين الجمع المصطلح واسم الجمع  
كما تقدم وسنعرّف تفصيله. ومن دأبه. اي الجوهري في كتابه ذكر اسما الجمع في عدد الجمع  
اما لعدم الفرق بينهما اول التمام. ومع ضمهم عطف على قوله فتح كسر الفاء. اي ومع ضم  
الفاء. ايضا. كما جاء مع كسره. بفتح اربعة اضر. من الاوزان اثنان منها. الاولان. من  
الاربعة المذكورة. كقرد. على فعل بضمين. في قرد. وهو ذو بنية تلصق بالموث كما مر مرارا  
وعزبان. على فعلان بكسر الفاء وسكون العين. في غراب. والاضران. فعلا بضم الفاء  
كزقان في رفاق وهو الكسر والتشديد اي الطريق الذي يسلك فيه. وقلة  
بكسر الفاء وسكون العين. كغلمة في غلام ومع فتحه بفتح ثلثة اضر. اثنان منها. الاولان  
كقذل بضمين. في قذال. بالقاف والذال المجمع. وهو ضاف الرأس وعزبان. بالكسر والكون  
في غزال. وقدر غنم. والثالث. منها. فعول بالضم. كعنوق في عناق. وهو انثى ولد الغنم. واذا  
تاملت فيما ذكرناه علمت ان اوزان تكسیر هذا النوع. اي مامدته ثالثة من اسم غير مصدر بدون ان  
احد عشر على راي الجوهري وهي افعلة مع الثمانية المذكورة وافعل كالسن في سان وفعول  
كعنوق في عناق واما ما عداهما من المذكورات فتدرج في الثمانية المذكورة كما شبهت في مجموعها  
افعله فعل فعائل فعلا في فعلة افعال فعال فعول افعلاء افعل. وعلى ما ذكره الجوهري  
ثلاثة عشر لما زاد في مثل حمار وزينين اخرين فعل وفعل. واعلم ان وزن. فعل بضمين  
لا يجي في المعتل الا من هذا النوع. اي الام الذي مدته ثالثة بدون التاء غير مصدر وان كانت  
المدة واوا او يا او الفا او با كان ذلك المعتل كسما. او يا كدوا. ولا يجي ايضا  
في المضاعف. منه اما الاول فانه لو كسر سما. ودوا. مثلا على سمو ودوى لا يعلا افعال قاض



فيبقى سم و دو فبصير جمع الكثرة على حرفين ولزم كثرة التغير في كلمة واحدة واما الثالث فلانه  
 لو كسر المضاعف على ذلك الوزن يلزم اصد المخزورين وهما ثقل اظفار المثلثين لو لم يرغم والاب  
 لو اغم فالتك اذا قلت في جمع عباب عبت لم يدر انه فعل بضمين ام فعل بالضم والسكون  
 اذ الزئنان و اردتان في الاسماء وبهذا وقع النقص عن الادغام في الافعال نحو خوثر في سرر  
اذ ليس في ابيه الافعال فعل بسكون العين فلا يلتبس الادغام الاسرار و ذبا في سرر  
 و ذباب استثناء من المضاعف فان سريرا و ذبابا مضاعفان عنيهما ولامهما من  
 جنس وقد كسر على فعل بضمين اما الاول فظا واما الثاني فلان اصله ذبيب  
 وان فعلا بضم العين بدون التاء لا يجي الا في تكسير المونث منه اي من هذا النوع سواء  
 كان مدته ياء او الفاع كسر الفاء او ضمه او فتحه كاذرع واعقب واعنى في ذراع بكسر  
 وهي معروفة وعقاب بضمه وهو الطائر الاسود كما تقدم وعناق بفتحهم وقرم فريبا  
 وجميعها مائة الف وكايمن في يمين مقابل الشمال فان جميعها مونثات سماعية فكسرت  
 على افعال واما المونث مائة و اوكذوب فقد قالوا انه لا يجمع الا على افعال كذائب وقد ذكر  
 ولا يجي افعال في تكسير المذكور من هذا النوع بل يكسر هو على افعلة فلا يقال في حمار وغراب  
 وغزال اعر و اعر و اغزل بل يقال اعر و اعر و اغرلة على افعلة بالتاء وكسر العين  
 وذلك فرقا بين الذكر والمونث وانما خص حذف التاء بالمونث لانه لما كان التاء فيه  
 مقدرا شبه العدد القليل كثلث واربع فحذف التاء من المونث كما حذف في العددين  
 واثبت في الذكر كما اثبت في العدد فيه كثلث واربعة ولان المونث لثقله بالتخفيف او  
 ولان الحرف الزائد على ثلثة احرف يقوم فيه مقام تاء التانيث كما قالوا في عقر فلم  
 يجمع على افعلة ايثارا منهم ان لا يجمع التاء مع الذي تنزل منزلتها كما لا يجمع بين التاء  
 ومن هذا علم ان المونث من هذا النوع مختص ايضا بان يكسر على افعال لا على افعلة  
 ولما كان هنا مظنة ان يقال انه قد جاء امكن والسح وازمن على افعال في تكسير  
 مكان وسان وزمان مع انها ليست بمونثات اجاب بقوله وجاء امكن  
 في مكان لتأويله بالارض وهي من المونثات السماعية فالمكان مونث تأويله  
 كما ان سنا بول بالمونث كتأويله بالجارية لكونها جارية من الجوارح والاعضاء  
 والكلمة لانها مصدر للكلمة والكلام فصار كانه غير فلذا قد يذكر ويراد به الكلمة كما

كما في قول الاشعري ان انت لسان اي كلمة وكلام لا اسرها صفة لسان ويتعلق  
 بآت الجار في قوله من علوا لا عجب منها ولا سحر هو بفتحين جعل الشخص موزنا وسخرا  
 اي لا يحصل العجب ولا السحر من تلك اللسان وجملة لا عجب اما صفة لسان او  
 مستأنفة لبيان وجه انه لا يسرها اي من عال يعني ان العلو وهو بفتح العين ويكون  
 اللام بمعنى العلى مقابل السافل اي انتنى كلمة من الجانب العالى قيل ويجوز في واوه  
 الضم والفتح والكسر لكن ورد في الشعر بالفتح فاول اللسان في الشعر بالمونث  
 اعني الكلمة اذ لا معنى لانيان الجارحة المخصوصة فلذا انت الفعل المستأنف اعني انت  
 وارجع اليه ضميرها ومنها فيجمع مربوط بقوله كما ان لسانا بول اي فلنا وليم  
 بالمونث يجمع على السن كما فعل وظهر التأويل بالمونث في اللسان حيث ورد  
 في فصيح الكلام كالبيت جعله مشبهها لتأويل المكان به واما ان من يجمع من يفتحين  
 بدون الالف بمعنى الزمان لا يجمع زمان فلا نقض به اذ الكلام في جميع افعال وهذا ما  
 في الاقليد ان كون ان من جمع زمان غلط وانما هو جمع زمن وقال ابن الحاجب انما  
 شاذ قال الرضي يجوز ان يكون ان من مثله جمع زمان لا جمع زمن وانما جاز جمعها  
 على افعال لملحها على افعال المونث مع تكبيرها كما جعل فعال المونث على افعال المذكور  
 فقل شمل في جمع شمال كمر في حمار وعقبان في عقاب كعربان في غراب وفيه للاهم  
 في الضابط بكونه غير مصدر حيث قال مائة ثالثة ان كان اسما غير مصدر لان  
 تكسر المصادر قليل لما عرفت ان المصدر يدل على ماهية معرفة عن الدلالة على الوحدة  
 او الكثرة فلا يثنى ولا يجمع لاستلزامهما التعدد والغالب في مصادر الثلاثيات ان  
 اريد جمعها ان يثنى منها بناء المرة ليقيد الماهية التي هي مدلوله بفقد الوحدة فيصير لان  
 يجمع فجمع بالالف والتاء كما في ذى التاء من الصفات المشتقة منه فيكتفى بذلك  
 الجمع عن تكسيرة افعلة الجمع فيه كالقومات والسجدات والدعوات في قيام وسجود ودعاء  
 فانها مصادر ثلاثية فاريد جمعها مثنى منها بناء مرة كقومة وسجدة ودعوة فجمع بالالف  
 والتاء على تلك الجوع ولم يتعرض لجمع مصادر غير الثلاثيات مع انه ايضا كذلك افعلة  
 الجمع فيه جدا ولما فرغ من بيان تكسير ما كان اسما بدون التاء مائة ثالثة اراد  
 ان يبين تكسير ما كان اسما مع التاء او صفة منه فقال وان كان مع التاء فهو عطف



على قوله ان كان اسماء جرون التاء وان كان مامدة ثالثة اسماء مع التاء. فتكسبه وزان  
لا غير احدتهما. فعال وهو كثرهما والاصل فيه. وثانيهما. فعل بضمين. نحو ليس بتلك  
الثابة من الكثرة. كصالح وحمائل ورسائل وذواب ومخام. كلها على فعال. وصحف  
على فعل في صحيفته. مامدة باء. ومحمولة. مامدة واو. وفي الاصل وكل ما يحمل عليه الحى  
اى القبيلة. من حمائر وغيره. يعني ان حمولة كل ما يحمل عليه القبيلة اشياء ابدا وخرسا او  
حمارا وغيرها. ورسالة مامدة الف مع كسر الفاء. ودواة. مامدة الف. بضم الفاء  
الجم والهمزة اى وبالهمزة بعده. وفي ما يقتل ويرسل الى السفلى. من الشعر. اى من المرأة  
وحمالة. مامدة الف مع فتح الفاء. وفي من الطيور ما يسكن في البيت معروف وسفن  
في سفينة. واما فعل في مامدة الف او واو فلم يطاع عليه فلذا لم يذكر لها مثالا. وان كان  
مامدة ثالثة صفة. لا اسماء. مع التذكير لاسم التانيث. فاصنافها الثلاثة. اى ذات اليا  
والالف والواو وثلاثها. بل من الاصناف او مبتدأ وهو مع غيره. فكسر ضمير الاصناف  
يعني ان تلك الاصناف تكسر جميعا. على ثلثة اوزان على فعال. بضم الفاء. وفتح العين بكرما  
وجبنا. وشجعا. وودوا. في كرم. مما كان ممددة باء. وجبان. مما كان ممددة الفاء مع فتح الفاء  
وشجاع. مما كانت الفاء مع ضم الفاء. ولم يذكر مامدة الف مع كسر الفاء. مثلا لعدم اطلاع عليه  
وودود. بمعنى الحب مامدة واو. وكذا. تكسر. على فعل بضمين كثر وضع وكثر وصبر  
في نذير. ضد البشير في ذات اليا. وصناع بفتح الصاد. في ذات الالف مع فتح الفاء. يقال  
امراة صناع البدين اى حازقة وكاملة ماهرة بعمل البدين. اى في عملها. ورجل صانع  
البدين. بالمعنى المذكور. كذا في الصحاح وكناز بالكسر. وفي الناقصة المكثرة. اى المثلثة. من  
الجم. واما فعل في فعال بضم الفاء فلم يطاع عليه. وصهور. اى صابر في ذات الواو  
وهو ناحت وهو ان صنعا وكنازا انما هو صفتان للمؤنث على ما ذكر من المعنيين  
كجوز. فانه صفة للمؤنث اى الامراة المستنة. والمق بالبيان هنا تكسر المذكور. حيث  
قلنا في اول البحث وان كان صفة مع التذكير. فنجي تكسر ذات الالف على هذا الوزن  
اعني فعلا. موقوف على مثال اخر غير هذين. المثالين مما يكون صفة لمذكر ولم يؤيد مثال  
كذلك فتكسر ذات الالف على هذا الوزن غير تام هذا وفي الرضى ناقة كناز وجمل كناز  
وكنازل لكان اى قليل اللحم وامراة لكان وهو السريع وثاقه ثلاث انتهى

انتهى فعلى هذا كناز مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وكذا لكان ودلائل فانه في البحث وكذا  
تكسر على افعال. كاشراف واجواد واعدا في شريف. من ذات اليا. وصهور. من ذات  
الالف. وعدو. اصله عدو وفي ذات الواو لكن لم اقف في الكتب المعتمدة على ان يكسر جوا  
على اجواد بل قالوا انه ان كان من جاد الفرس اى صار والعا يجود وجودة في جواد  
المذكر والانشي فيكسر على جباد وان كان من جاد الرجل بما له يجود جوادا فيجود  
واعلم ان الغالب والاصل في تكسر فعال بالفتح وفي فعول وكذا في فعال بالكسر فعل  
بضمين كصنع وصبر وكثر في صناع وصبور وكناز وكسر الاولين على فعلا. كجنا. وودود  
لتشبيههما بفعيل كظريف وظرفا. لكونهما مائلا في الوصف والزنة والزيادة وتكسر  
الثالثة على افعال كاعدا في عدو لاستعمال الاسماء في تكسر فعال بالضم فعلا  
كشجعا. لكونه بمنزلة فعيل لانها اخوان في بعض المواضع نحو طول وطويل وبعاد وبعيد  
ويضل في مؤنثه التاء كما يضل في مؤنث فعيل نحو امراة طويلة وطولة وفي فعل فعلا بكرما  
في كرم وتكسره على فعل كنذر ونذير تشبيها بفعيل الاسمي ككثب وكثيب وعلى افعال كشرع  
واشراف تشبيها بفاعل كشهد واشهاد وصاحب وصحاب لان فعلا وفعلا متساويا  
في العدد والزيادة وان اختلف موضعها فيهما. ولم يجي تكسر ذات الواو اى فعول. وزن  
غير هذه الثلاثة. اعني فعلا وفعلا وفعال. سوى ما شذ من عدى وعدى بكسر العين  
على فعل بكسر الفاء وفتح العين وضمه على فعل بضم الفاء وفتح العين. مثل سوى بكسر. وسوى  
بالضمة كلاهما من ادوات الاستثناء بمعنى الا حال كون عدى وعدى في تكسر عدو على فعول  
ولا نظير لهما. اى لعدى وعدى بالكسر والضم في اوزان التكسر فلا عبرة بهما واما ذات اليا  
والالف فلمهما اوزان اخر في التكسر غير هذه الثلاثة فلذا فصلهما فقال. فان كانت تلك  
ذات باء وهي فعيل فلما ان يكون بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول. لانه ان كان لازما لا يكون الا  
بمعنى الفاعل بكرم وبجمل فان كان متعديا فقد يكون بمعنى الفاعل كعليم وسمج وقد يكون  
بمعنى المفعول كبرج وقنبل بمعنى مجروح ومقتول. فالاول بمعنى التكسيرة ستة اوزان اخر  
غير الثلاثة المذكورة فله اوزان تسعة. فعال بالكسر بگرام في كرم. وهذا غالب فيه  
كفعلا. فعلا ان بكسر الفاء وسكون العين. كخصيان في خصي. وهو الذي اخرج خصيته  
وذلك تشبيها بفعيل الاسمي كظلمان في ظليم. فعلا ان بضمه. اى بضم الفاء وسكون العين



كشيان في ثني وهو الذي يلقى ويطرح. ثنية هي واحدة الثنايا وهي الاضراس الاربع في فم  
 النمل ثنتان من فوق واخرتان من تحت وذلك في مثل البقر والفرس يكون في السنة الثالثة  
 وفي الحمل في السنة السادسة وهذا ايضا للتشبيه بالام كرفطان في غيظ افعله وهي  
 يكون في المضاعف كاشحة في شحج اي يحيل الفعلاء واكثر وقوة في المضاعف والمعل  
 اللام عدولا فيهما عن فعلاء الالف فعلاء كاشدا وشحا واغنيا واشقيا واغويا واغويا  
 استغلا لفعلاء في مثل شحا وقويا وقجبا في الصبح قبل كاصدا في صديق فعول كظروف  
 في ظريف وهذا عند الجرحي حيث قال ظروف جمع ظريف وان كان غير قياسي والدليل على  
 انه جمعه انك اذا صغرت قلت ظريفون وقال الخليل هو جمع ظرف بسكون الراء او كسره بح  
 ظريف وان لم يستعمل ظرف بمعنى ظريف كما ان هذا كبر جمع مذكار بمعنى ذكر وان لم يستعمل  
 واجيب عن دليل الجرحي بان شابه يصغر على تشبيه مع انه ليس جمعا تشبها وما يتأني  
 على فعالي بفتح الفاء واللام في بنيم والاصل بناييم على فعائل بتقديم الباء على الميم كما كان في المفرد  
 فقلبت بتقديم الميم على الباء فصار بناييم بكسر الميم ثم ابدل الباء الفاء وفتح الميم للتخفيف  
 كما في فتاوى بفتح الواو في جمع فتوى لان اصله فتاوى بكسر الواو وقدرته وتعرف تفصيله  
 في مثل مجاوى وهو اي يتأني في بنيم شاذ لانه فعيل بمعنى الفاعل اي الذي فات اليه فاعيا  
 ان بكسر على شئ من الاوزان السابقة والثاني اي الفعيل بمعنى المفعول الغالب في  
 تكسره فعلى بفتح الفاء وسكون العين والقصر كجرحي وقتلى في جرح وقتل بمعنى مجروح  
 ومقتول وليس يجمع كل فعيل بمعنى المفعول على فعلى بل انما يجمع عليه من ذلك ما كان  
 متضمنا لافات والمكارة التي يصاب بها الحي كالقتل والجرح ونحوها حتى صار هذا الجمع  
 يأتي ايضا لغير فعيل المذكور اذا شاركه في معنى المكروه كما تعرف فان ان فيه شئ بغير هذا  
 المعنى لم يجمع هذا الجمع فلما يقال عمدي وسعدى في حميد وسعيد وكذا لا يقال فعلى في جمع ما  
 انتقل الى الاسمية من هذا الباب كالحرق الناء كالبجعة والاكبلة كما جرى وجاء على ندوة  
 فعلى بضم الفاء كاسرى في اسير جملة على فعلان ككران وحران لان الاكبر لا يجمع من  
 حرارة الباطن فجمع على اسرى كما جمعا على سكارى وحرارى ولما انجز الكلام في ذكر الفرق  
 بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول فصل الفرق بينهما بعض تفصيل فقال  
 واعلم انهم فرقا بين فعيل بمعنى فاعل وبينه بمعنى مفعول في بعض الاحكام كاوزان التكسير على ما

على ما عرفت حيث بكسر الاول على الاوزان السبعة لاعلى فعلى ولا فعلى والثاني بكسر على  
 الاخيرين لاعلى شئ من السبعة. وكما ان الاول يجمع جمع السلامة بالواو والنون او بالالف  
 والهاء فيقال قوم جميلون وبن جميلات في تصحج جميل بمعنى الجامل اي المنصف بالحق  
 والجمال دون الثالث فلا يقال قتيلون وقتيلات في قتل بمعنى مقتول وايضا الاول  
 يذكر ويؤنث بالناق التاء في المؤنث وعدمه في المذكر سواء اجري على موصوفه في اللفظ او لا  
 يجري عليه فيقال امرأة شريفة فيما اجري على الموصوف وهي الامراة ورأيت كريمة بنظرا  
 فيما لم يجز عليه اي بنهم الكريمة كما يقال رجل كريم ورأيت كريم قوم فلا التباس فيه بين المذكر  
 والمؤنث اصلا والثالث اي فعيل بمعنى المفعول اذا جري على الموصوف يستوي فيه المذكر  
 والمؤنث فسواء كان صفة لمذكر او لمؤنث مجي بدون التاء يقال رجل قتل وحرمة قتل  
 لانه اذا ذكر الموصوف لا يحصل الالتباس بين المذكر والمؤنث منه ولو بدون التاء وذلك  
 اي ما ذكر من جمع السلامة في الاول دون الثالث والفرق بين التذكير والتانيث في الاول والتسوية  
 بينهما في الثالث ويحتمل ان يكون ذلك اشارة الى الفرق الاخير فقط كما عموما لاسب بقوله  
 نعم اذا جري لانهم لما ارادوا الفرق بين فعيل بمعنى فاعل وبينه مفعول لتفارق معانيهما  
 اجروا الاول اي فرقا بينهما باجراء جمع السلامة والفرق بين التذكير والتانيث في الاول  
 وعدم ذلك في الثاني ولم يعكسوا اجراء الاول على الاصل وهو جمع السلامة والفرق بين  
 التذكير والتانيث لان الاصل اي الاساس هو الظاهر في هذا البناء اعني فعلا ان يكون بمعنى  
 الفاعل لكون الفاعل اصلا بالنسبة الى المفعول وكثرة اذما من فعل الاول فاعل بخلاف المفعول  
 والاصل بالاصل اولي فلذا يجمع الاول جمع السلامة وفرق فيه بين التذكير والتانيث دون الثاني  
 وايضا لان الشترك بين المذكر والمؤنث لا ينبغي ان يجمع يجمع مختص باحدهما بل يجمع مشترك  
 بينهما وهو التكسير نعم اذا لم يجز الثاني على الموصوف بان يكون موصوفه مقدرا يؤنث هو  
 اي الثاني بالتاء ايضا اي كما يؤنث الاول فيحصل الفرق بين تذكيره وتانيثه ايضا فيقال  
 قتيلة قبيلة فلان شهيدة اي الامراة المقتولة شهيدة فانت قتيله لوم جري على الموصوف  
 وذلك لانه لوم يؤنث على هذا التقدير يلزم الالتباس في انه صفة لمذكر او لمؤنث بخلاف ما  
 لو اجري على الموصوف اذ لا التباس في اصلا اخذ هذا او هذا كما مضى لكن قري مجمل احدهما  
 على الاخر لانهما يشابه بينهما لفظا ومعنى فيجري عليه اي احدهما حكمه اي حكم الاخر



ومثل ذلك بقوله كما يحمل الثاني على الاول في التكسير فيقال اسراء وثقلاء على فعلا في تكسير  
 اسير بمعنى الماسور وقيل بمعنى المقتول فان قياسهما ان لا يكسر كذلك بل على فعلى او  
 فعلى لكنهما حملتا على نحو كرم فكسر كذلك كما كسر كرم اي المتصرف بالكرم على كرماء وبحمل  
 الاول على الثاني في اي في التكسير فيقال مريض على فعلى في مريض بمعنى المارض اي  
 المتصرف بالمرض حملته على جرح وجرحى واذا حملوا على جرحى نحو هلكى في جمع هالك وجرحى  
 في جمع اجرب وموتى في جمع الميت وان كانت المشابهة بينهما من جهة المعنى فقط فحمل  
 مريض على جرحى اجدر للمشابهة بينهما من جهة اللفظ والمعنى اما لفظا فظاهرا ولما معنى  
 فلان المريض ما اصابه المرض كما ان القاتل ما اصابه القتل وان اختلفا قياسا ووقوعا  
 وكما يحمل الاول على الثاني في عدم التانيث كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين  
 فان قريبا فعيل بمعنى الفاعل اي القارب فالقياس فيه قرينة بالناء لكونه صفة الموثق  
 اعني الرحمة لكن حمل على مثل قاتل بمعنى المقتول فحذف منه الناء كما حذف من مثل قاتل اذا اجرى  
 على موصوف هذا التفصيل في فعيل واما فاعول فلم يفرقوا فيه ما هو للفاعل والمفعول  
 وسواء فيهما بين ما هو للمذكر وما هو للمؤنث فجميع اصنافه بحذف الناء سواء اجرى  
 على الموصوف او لا فيجوز ان يمتنع بالقرينة لرفع الانبساط فيقال رجل صبور اي صابر  
 وامرأة صبور اي صابرة وحمل ركوب اي مركوب وناقرة ركوب واكسور محمودة ومؤنثة  
 الا في حرف واحد اي كلمة واحدة جاء نادرا في المؤنث بالناء يقال هذه عذرة الله كما  
 يقال هذا عذر الله ففرق بين تكبير عذرة وتانيث وهو فاعول بمعنى فاعل لان اصله عذرة  
 بمعنى عاذر وذلك اما حملها اي لعدرة على ضدها وهو الصديق فانت كما انت الصديق  
 لكونها فعلا بمعنى فاعل اي صديق وهم قد يحملون الضد على الضد في بعض الاحكام  
 كما قالوا صح موتان حملته على حيوان واما لصيرورة العدوم من عدوا والاسماء ككرة  
 استعملت في معنى انصف به بحيث صار اسما له ولم يبق فيه معنى الوصفية كما لم يكن  
 والعجز ونحوهما من الاوصاف الغالبة الاسمية وقد عرفت ان يكون الناء فيها للنقل من  
 الوصفية الى الاسمية كما في معجزة لالتانيث كما قالوا في الحقيقة مقابل المجاز انه فعيل بمعنى  
 مفعول والناء للنقل لالتانيث فلا اشكال ولما ورد ما اذا تقول في الملوحة وامثالها  
 فانها فاعول بمعنى مفعول مع انها اثبت فيها الناء اجاب بقوله واما نحو الملوحة والحمولة

والحمولة والركوبة صفات لما يجب كالغنم والبقر في حمولة وحمل عليه كالفرس والحمل في حمولة  
 ويركب عليه ثلثها في ركوبة فالتاء فيها ليس للتانيث حتى يرد النقض بانها مع كونها  
 على فاعول انت بل للنقل من الوصفية الى الاسمية يعني انها صفات في الاصل لكن غلبت  
 الاسمية لتلك المعاني بحيث اذا اطلقت يرد بها تلك المعاني لا معنى الوصفية فالحق بها التانيث  
 كالذبيحة للمذبوح والنطيحة للمنطوح الذي مات من النطح يقال نطح الكباش نطحا  
 من باب ضرب اذا ضرب بقرنه وكالاكلة والضحية والرمية وانما صارت منتقلة الى الاسمية  
 لان الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب يقع على كل من  
 يقع عليه الضرب بل الذبيحة مختصة بما يصلح للذبح ويعدله من النعم وكذا الاكلة ليس  
 بمعنى المأكول اذ لو كان كذلك كان يسمى الخبز او البقل اكلة اذا اكل بل الاكلة مختصة بالخبز  
 وكذا الضحية مختصة بالنعم والرمية بالصيد والنطيحة بالثابة الميتة بالنطح وليس  
 كل منطوح او كل شاة منطوحة نطيحة فهذه في خروجها عن مذهب الافعال الى خبر  
 الاسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الاصل كالمخل والمهمل والمجسم  
 ونحوها كما تقدم في بحث اسم الالة وايضا اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل  
 والذبيحة والنطيحة والاكلة ما سبذح وسينطح وسيؤكل وكذا الضحية ما يصلح للتضحية  
 وان لم يضع به بعد وكذا الكلام في الملوحة والحمولة والركوبة فهذه مخرجة من وصفية الاسماء  
 الى الاسمية الى الانعام التي تعد للحلب والحمل والركب خاصة ووجه الحاق الناء بها ان الناء  
 اصل والاسمية فرع لها فالحق علامة التانيث الذي هو فرع التذكير ليدل على تلك القرينة وهذا  
 اي ولاجل ان الناء فيها للنقل لالتانيث فتعمل في المذكر والمؤنث يقال حمل حمولة  
 وناقرة حمولة وشاة ذبيحة وغنم ذبيحة وهكذا فلو كان الناء للتانيث لا يصح استعمالها  
 في المذكر وان كانت ذات الف عطف على قوله فان كانت ذات ياء اي وان كانت  
 العوض مع التذكير ذات الف فلتكسرها ثلثة اوزان اخر غير الثلاثة المذكورة اعني فعلا  
 وفعلا وفعلا وهي الاوزان الاول من الستة المذكورة في ذات الياء وهي فعال و  
 فعلا بكسر الفاء وفعلا بضم الفاء فجميع اوزان تكسرها ست كجاء وفعلا في  
 جواد من الخيل وقد عرفت وفيان على فعال ايضا الا ان فاء مفردة فكسور كما قال في جيا  
 بكسر الهمزة فيهما فاعلم المفرد والجمع صورة الالة اي الكسر في الاول اي في ثمان جمعا عا



كسرا ورجال جمع رجل وفي الثاني اي في هجان مفروا اصلي كسرا ورواء المفرد في  
نوع من الثياب فاختلف الجمع والمفرد تقديره كما سمعت مثله في فلانة لانه استعمل مفروا  
فضمته كضمته بر داصلية وجمعا فضمته كضمته اسد عارضته ومثناه ايضا مخدبر  
لفظا عند الجر في يقول هذا هجان وهذا هجان وهو لاهجان المفرد والمثنى والجمع بلفظ  
واحد لجره مجرى المصدر واما عند سبويه فخالف له يقول هذا هجان وهذا هجانان  
وهو لاهجان تشبيها لهجان بفعيل فكما ان فعلا يشئ على فعيلان ويجمع على فعال  
ككريم وكريميان وكرام ثني هجان على هجانان ويجمع على هجان والاهجان من الابل الابيض  
الكريم وكشجعان وكشجعان بكسر الهمزة على فعالان بكسر وكشجعان على فعالان بالضم  
في شجاع وان كان صفة عطف على قوله وان كان صفة مع التذكير اي وان كان مادة ثالثة  
صفة مع الثاني فلتكسر هاتلثة اوزان فعال بكسر الفاء فعالل فعلا كصباح على  
فعال وصباح وتجانز كل الهمزة على فعالل ووظلعا على فعلا وفي صبيحة على فعيلة وفي الحنا  
من صبح وصبرها اي حسن وتجاوز على فعول بمعنى الفاعل اي العاقبة كما مر فجوزة بناء  
الثاني غلط من العوام وخليفة بمعنى الامام واعلم انه اذا لحقت التاء بفعيل الوصف  
فانه يجمع على فعال كما جمع قبل لحوق التاء فيقال صباح وظروف في جمع صبح وظريف  
وصبيحة وظريفه ويختص ذواتها في الغالب سواء كان بمعنى المفعول كالذي يجمع اولها كالسبيحة  
والكبيرة بفعالل دون المذكر المجرد وقد شذت نظائر في نظير وكراية في كريمة بمعنى مكره وقد  
يستغنى بفعال عن فعالل كصغار وكبار وسلمان في صغيرة وكبيرة وسلمة ولم يبق  
شوة صغائر وكبار وسلمان لكن مجي تكسير فعيلة على فعلا غير معلوم وكون فعلا  
جمع خليفة محل نظر اذ جاء خليفة كالخليفة كما في قوله وما خليفة ابى مودة بموجود  
فيجوز ان يكون الخلفاء جمع خليفة الا انه اشهر بالجمع دون مفروء بل هو اللفظ الاول  
من بعلمه جمع خليفة لما ثبت من قولهم كرم وكرام واحتمال كونه جمع خليفة لا ينفذ  
او لا يثبت باب من الاصول بالا احتمال بل لا بد له من ثبت قال الواحدي في الوسيط  
اصل الخليفة خليفة بغيرها لانه فعيل بمعنى فاعل كالعليم والسميح فدخلت  
الواو للمبالغة بهذا الوصف كما قالوا روية وعلامة الاتري انهم جمعوه على خلفاء  
كما يجمع فعيل ومن انت لثاني اللفظ قال في الجمع خلاف وقد ورد التثنية بهما

قال في خلفاء من بعد قوم نوح وقال خلاف في لارض هذا ويمكن ان يقال قد جاء النسوة  
فقراء وسفها فثبت مجي فعلا في فعيلة ولو على قلة ثم ان حصر تكسير الصفة مع التثنية  
في الاوزان الثلاثة مبني على عدم صنعا وكنازا من صفات المذكر واما على رايه من انهما  
من صفات المؤنث فله وزن رابع وهو فعل بضمين كصنع وكثر كما عرفت في اوزان  
تكسير الصفة مع التذكير فعلم ان المراد من الثاني هنا اعم من ان يكون لفظيا ومعنويا  
معابان يكون في اللفظ علامة الثاني ويكون المسمى مؤنثا حقيقيا مثل صبيحة فانها  
صفة امرأة ووجد فيها التاء او معنويا فقط بان يكون المسمى مؤنثا حقيقيا ولا يكون  
في اللفظ علامة تانيث كجوز فانها كما مر صفة لامرأة مسنة ولانها اول لفظيا فقط بان  
يكون في اللفظ علامة ويكون معناه مذكر كخليفة فانه صفة لمذكر مع التاء وفيه كطلمة  
الفريدة الثالثة مامدة رابعة سواء كان بعدها اي بعد مدتها حرف اخر ولا هو قسم  
فمنها ما لحقه الف الثاني فيح ا ما ان يكون اسما او صفة فان كان اسما فلتكسره ووزان  
اصدها فعلا بفتح الفاء حال كونه مقصورا اي بالالف المقصورة على اقصر الجمع  
وهو الغالب في تكسره اي تكسر ما لحقه الف الثاني المذكر خبر بعد خبر او صفة  
للخبر بين مقصوره وممدوده اي بين ما كان ذالف مقصورة منه وبين ما كان ذالف  
ممدوده كدعاوى وحبالى وصحارى في تكسير دعوى بفتح الفاء وحبالى بضم الفاء وكلاهما  
من المقصور فلم يكن بعد مدتها حرف اخر وصحراء من الممدود فكان بعد مدتها حرف اخر  
وهو الهزلة فابقي الف الثاني في جموعها للاعتداد بها لانها للزومها للكلمة صارت بمنزلة  
اللام منها كما ابقى الحرف الرابع في مثل ماسجد وجعفر لكن في كون حبالى مما نحن فيه نظرا لانه  
صفة والكلام في الاسماء فتركه اولى والثالث فعال بكسر الفاء وهو مختص بالمقصورة منه  
والاجري في الممدود كاثاث في انتى بحذف الف الثاني لانه كناية الثاني فيجمع ذو  
الالف بعد حذف الالف على فعال كما يجمع ذواتها بعد حذف التاء عليه نحو فصاع  
في قصعة واصل دعاوى ودعاوى بكسر ما بعد الالف اعني الواو كجذلان  
ما بعد الف الجمع الا قصر يكون مكسورا وانما سواء كان بعده حرفان كجذو  
ثلاثة كصباح فاذا كسر الواو ابدل الف الثاني يا بالضرورة لما مر ان الالف تابع  
حركة ما قبله فان كانت حركة ما قبله فتحة بقي على حاله وان كانت ضمة ابدل واوا



وان كانت كسرة ابدال ياء، لكنهم رادوا ان يسلم الياء الذي هو بدل الف الثاني عن الخ  
لالتقاء الكنتين اعني التنوين والياء بعد الاعلال في حالتي الرفع والجر كما في جوار جمع جارة  
اصلة جوارى فانه يعمل في حالتي الرفع والجر اعلال قاض فيحذف الياء فيقال جواتي جوار  
ومررت بجوار وما في حالة النصب فلم يعمل ولم يحذف الياء لثقة الفتحة عليه فيقال رابت  
جوارى ففي الاولين يكون منصرفا والتنوين للمصرف بناء على ان صيغة منتهى الجموع قد  
زالته عنه فيهما بالاعلال وفي الثالثة غير منصرف لبقاء صيغة الجمع وهذا مبني على ان الاعلا  
لتعاضد بجوه الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة لعدم تمام جوهها  
وفيه اقوال اخر مفصلة في الخو فليراجع اليه فابدل الياء الف فانقلب كسرة الواو فتحة  
ضرورة. توضيح ان اصل دعاوى دعاوى على صيغة الجمع الاقضى بكسر الواو وبالياء كهم  
ابدلوا ياءه الف لانه لو لم يبدل لاعل دعاوى في حالتي الرفع والجر اعلال جوار بناء على ان  
اصلة في الحالة الاولى دعاوى بضم الياء والتنوين وفي الثانية دعاوى بكسر الياء والتنوين  
فيسنتقل الضمة او الكسرة على الياء فيلتقي كنان الياء والتنوين فليرفع الالتقاء  
يحذف الياء فارادوا سلامة الياء عن الحذف فابدلوه الف ابدال هو منه لانه لا يمتنع الاكسار  
ح وهو ظ فانقلب كسرة الواو فتحة ضرورة فصار دعاوى بالفتح والالف فاعرابه تقدير  
في جميع الاحوال بنى انه منصرف ام لا فالجواب انه غير منصرف في جميع الاحوال لبقاء صيغة  
اقصى الجموع فيه تقدير اولو سلم فالف الثاني كاف في عدم انصرافه كما في مفردة. وذلك  
اي ارادتم سلامة الياء في دعاوى عن الحذف. للفرق بين الياء المنقلب عن الف الثاني  
كما في دعاوى كما عرفت. والياء المنقلب عن الف اخر غير الف الثاني سواء كان منقلبا  
عن حرف اخر كرامى في مرمى فان الف مرمى منقلب عن ياء لانه اسم زمان او مكان مرمى  
الرمى او زائد الا فاني كالف ارطى وجمعه ارطى فانه زائد للاحقا يجع كرامى فان الياء ابدال  
من الف اخر لا يبدل الفابل يحذف بالاعلال فيقال هذه مرام واراط ومررت بمرام  
واراط جوار فلم يحذف في مثل دعاوى فرق بينهما والف الثاني اولى بان يحذف  
من غير فائدة لانها على معنى زائد هو الثاني والكلام في صباي ونحوه كاللحاح في دعاوى  
من غير فرق وقد يستعمل مثل ذلك على الاصل اعني دعاوى بكسر الواو طلبا لبقاء الجمع  
على حاله فيكون في حالتي الرفع والجر جوار. واصل صحارى صحارى بالتشديد اي بتشديد الياء

لا بد لكسرا، في الجمع. وابدل الالف للممدودة بناء ما ذكرنا من ان ما بعد الف الجمع  
يكون مكسورا وان الف الثاني يبدل ح ضرورة. كما في مصباح جمع مصباح حيث كسر  
الياء فيه وانقلب الالف ياء. عادت الهمزة المبدلة من الالف التي هي علامة الثاني  
بالحقيقة لما عرفت ان اصل صحراء مثل صحرا آ بالعين الاول لمدة الصوت والثاني للثاني فحرك  
الثاني لدفع التثنية والفين وابدل منه همزة قال بعض الفضلاء الهمزة في صحراء وميضاء  
وصحراء وعشراء بديل من الف الثاني كالتي في صباي وسكري والاصل فيها الفصر  
لثاني فزادوا قبلها الف اخرى للممدودة توسعا في اللغة وكثيرا لانه الثاني ليس بمرتب  
بناء ان ممدود ومقصود فالنقي الفان ولم يكن حذف اصديهما لان الاولى للمد والثاني  
علم الثاني فحذفها بجل بديل لولها ولم يكن تحريك الاولى لانها لو حركت لفارقتها المدينتين  
تحريك الثانية فانقلب همزة وقبل ان الالف الاولى للثاني والثانية منزلة للفرق بين منش  
افعل نحو اخر وحمراء وبين مؤنث فعلان نحو سكران وسكري وهو ضعيف لان علم الثاني  
لا يكون الا طرفا وقيل ان الالفين معا للثاني وهو بيطر اذ لا يعلم علامة الثاني على حرفين  
وبالجمله الهمزة في صحراء مبدلة عن الالف فلما ابدال الالف قبلها ياء عادت الفاء هو  
اصلا لان موجب الابدال اي ابدال الالف الثانية همزة كان وقوع الالف قبلها  
كما عرفت. فلما زال هذا الموجب بابدال الالف الاولى ياء عاد الحرف وهو الهمزة  
الى اصله. اعني الالف لانه اذا زال المانع بعد المنوع فاجتمع الف مع ياء ساكن  
قبله فابدل الالف ياء. متحركا لان انقلاب حروف العلة بعضها الى بعض اولى  
فاجتمع با ان اولهما ساكن والثاني متحرك. فادغم الاول في الثاني فصار صحارى  
بالتشديد. ثم حذف الياء الاولى تخفيفا. وخص الحذف به السكونه وكون الثاني  
قوى الثبوت لكون علامة الثاني في الحقيقة عبارة عنه كما عرفت. فصار صحارى  
بالتخفيف كما جدتم عومل معاملة دعاوى. من قلب الياء الفاء وكسرة ما قبله  
فتحة طلبا لسلامة الياء عن الحذف في حالتي الرفع والجر فصار صحارى بالفتح كما عرفت  
وقد يستعمل بالتشديد لكنه قليل لاستثقال الياء المشددة في اخر الجمع الاقضى  
ولا سيما اذا لم يكن في الواو صدق ثبت في الجمع تطبقا بين الجمع والواو كما في كرك  
وكركسى وبالتخفيف من غير قلب الياء الفاكس جد طلبا لبقاء الجمع الاقضى على حاله



لكنه قليل ضعيف ايضا لاستلزامه تغيير علامة التانيث. وان كان صفة عطف على قوله  
 فان كان اسما اى وان كان مامدة رابعة صفة. ففى اما مقصورة او ممدودة فالمقصود  
 اما ان يكون لها مذكر او لا التانيث. اى ما لا مذكر لها. فكسر على فعالى بفتح الفاء مقصورا  
 كحرامى فى حرمى بفتح الحاء وسكون الراء لم يملين وهى اشارة الى تزييد. وتشتبه الفعل  
 اشارة الى الغنم والفعل من الحيوان هو ما فى مقابلة الاشارة منه من المذكر ولم يجرى احرم ولا  
 حرمان بمعنى العمل الذى يربى اشارة الى صفة مؤنث لا مذكر لها فجمعت على حرامى بكسر الهم  
 مكسب جده فعامل معاملة دعاوى ولا يجوز فيه كسر ما بعد الف الجمع وقلب الف التانيث يا  
 كما جازت الاسم نحو دعاوى كما عرفت لان الصفة الثقيل من الهم من حيث المعنى فاجاب التحفيف  
 بها اولى. والاولى. اى ما كان لها مذكر فاما ان يكون مذكرا فاعل او فعلاان فى. ان كان مذكرا  
 افعل. كما فى مؤنث افعل التفضيل كالصغرى والكبرى والغضلى فى تانيث اصغر واكبر وافضل  
 فتكسرها على فعل بضم الفاء وفتح العين. تشبيها لما فيه الف التانيث بما فيه تاؤه فيجمع  
 على فعل كالكبرى والكبرى. تانيث الاكبر كما يجمع الغرة على غرة. وان كان مذكرا فعلاان  
 فتكسرها على فعالى كما سبق. وفعال. بالكسر يحذف الالف تشبيها لما فيه الالف  
 بما فيه التاء كقصاع فى قصعة قالوا وانما يجى هذا الجمع اى فعال فيما لا يجى فيه الجمع الاقص  
 فاما قالوا انا لم يقولوا الثانى ولما قالوا انا لم يقولوا انا لم يقولوا انا ولم يذ اور وفيها المص  
 ما دتين فعال. كرجالى على فعالى. وفعال. على فعال. فى رجلي ورجلى تانيثى رجليان بمعنى الرجل  
 مقابل الفارس. وفعالان. بمعنى العجول وكان الاصل فى هذا الباب الجمع الاقص اعتداد بالالف  
 التانيث للضرورة والكلمة وكونها كلاما وما حذفوا والجمع على فعال فبالنظر الى كون الالف  
 علامة التانيث فيكون كالتاء فيجمع باسقاطه كما يجمع باسقاط التاء نحو قصاع فى قصعة  
 وقد جيل ما لا يذكر له على هذا. اى على ما كان مذكرا فعلاان لتساويهما فى اللفظ ومع فكسر  
 على فعال. كما يكسر فعلا عليه كحرام. بالكسر فى حرمى. لكن مثل هذا قليل. ولمدودة ان  
 كانت من الالوان والعيوب فتكسرها على فعل بضم الفاء وسكون العين كما. اى كالكبرى  
 لمذكرها. فانه ايضا على فعل كحرم وعمرى فى حمراء. مؤنث احمر من الالوان. ومما. مؤنث اعمى  
 من العيوب كما يكسر احمر واعى على حرم وعمرى وذلك لانه لما كان بين صيغة الذكر والكبر والتانيث  
 مخالفة فى الواحد حيث قبل احمر وحمراء ولم يقل احمر واحمره كما قالوا اكرم وكرمه اثر والموافقة

١٠٨٢  
 فى صيغة جمعها يكون هذه الموافقة بارزا تلك المخالفة. والا اى وان لم يكن من الالوان والعيوب  
 فعلى. اى فكسر على فعال كبطاح وعشار فى بطي. وهى مسيل. اى موضع سيل. واسع  
 كان. فيه وقافى الحصى جمع حصاة وهى الصغرى من الحجارة ودقاق جمع دقيق ومذبطا  
 ملكة. وعشرا. وهى الناقة التى مضت من وقت عملها عشرة اشهر وقد عرفت فى بحث  
 الجمع بالالف والتاء. حكم هذه الصفة فى الجمع بالالف والتاء. حيث عرفنا هناك ان مثل  
 حمراء لا يجمع بالالف والتاء. وعند الجمهور الا ان بعض الاسمية كما فى الخضراوات خلافا لابن  
 كيسان لانه يجوز حمراوات مطلقا. فان كان فى الكلمة الف خامس لا يجمع بالالف  
 والتاء كجاريات وسحانيات فى جبارى وسحاني بضم الاول المرعى فيها وهما طائر  
 لان تكسيرا هو على خمسة احرف غير ممكن فلا بد من الحذف فان حذف الالف التانيث  
 وقلت جبارى اشبه برسائل وان حذف الاولى وقلت جبارى اشبه لجبارى قال  
 ابن الحاجب لانهم اذا كرهوا التكسير فى الخماس المذكر ظان بكبره التكسير فى المؤنث اولى  
 انتهى فالف جبارى عنده للتانيث وفى الصحاح الجبارى تقع على الذكر والانثى والف  
 ليس للتانيث ولا للتانيث انتهى فعنده ليس للتانيث بل لتكثير البناء الا انه قال  
 بعد ذلك وهى لا تنصرف فى معرفة ولا نكرة فقد تناقض لانه لو لم يكن للتانيث يعرف  
 لعدم تحقق شئ من سائر الاسباب فيه الا ان يقال ان شبه الف التانيث كاف  
 فى منع الصرف ثم ان هذا الحكم ليس على اطلاقه لانه اذا كانت الالف خامسة ممدودة يجمع  
 ايضا الجمع الاقص بعد حذف الف نحو قواصع فى قاصعا تشبيها بالفاعلا. بفاعلة لكنه  
 لما ذكره قبل كان فى حكم الاستثناء. واراو الف خامسا كان اخر الكلمة فلا بد من مثل قاصعا  
 ومنها الصفة. عطف على قوله فمنها ما لحقه الف التانيث اى ومن اقسام مامدة  
 رابعة الصفة. التى كانت على فعلاان بفتح الفاء. وسكون العين مع الالف والنون  
 المزبدتين سواء كان مؤنثه على لفظه كندمان وندمانة او لا كغضبان وغضبان وسكران  
 وسكرى. فلنكسرها ثلثة اوزان فعلى. بالفتح والسكون وفتح اللام. وفعلى  
 وفعلى بفتح الفاء وضمه. مع فتح اللام فيها على صيغة الجمع الاقص كما مر نظيره كسكران  
 على فعلى وعوىب على مفروا مؤنثا ايضا. وسكران وكى كلى على فعالى  
 بفتح الفاء وضمه. فى سكران وسكران. اى المتكاسل وكندامى فى ندمان وكندامى



كثيرة وسكري وكسرى ايضا على فعالى هذا ولم يذكر صاحب المفضل وابن الحبيب  
هنا فعالى من الاوزان بل ذكر فعالى كما ذكره وفعالا بالكسر كغضبان في غضبان  
وغضبانى وعلل ذلك بأنه لجل فعلاان على فعلاان مثبته فعلاان بفعلاان في الزيادة  
والوصفية فلما جمع فعلاان على فعالى وفعال نحو صحارى في صحراء وبطاح في بطحاء  
فعلاان عليهما الا انه قد يجمع بينهما في فعلاان وفعلاان نحو ندى ونظام بخلاف فعلاان فانه  
لا يجمع بينهما فيه فانه لما قيل بطاح لم يقل بطاحى ولما قيل صحارى لم يقل صحارى فغير  
وجوز الجوهرى كسر اللام في كسالى بفتح الكاف كما يجوز واذلك في صحارى جمع  
صحراء طلبا لبقاء الجمع الاقصى على حاله كما عرفت والضم اى فعالى بضم الفاء لم يجر  
الا في اربعة احرف من فعلاان فعلى سكارى وكسالى وهو فيهما ارجح من الفتح  
وعجالي في عجلائ مذكر عجلى بمعنى العجل وغيرى في غيران مذكر غيرى بمعنى الغيور  
يقال غدار الرجل على اهله يغار غيرا وغيره ورجل غيور وغيران وجمع غيران غيرارى  
وجمع غيور غير والفتح فيهما ارجح وانما ضم في جمع فعلاان فعلى خاصة لكون تكسيرة  
على اقصى الجمع خلاف الاصل وذلك لانه انما كسر عليه لثابته الالف والنون  
لانى التانيث فغير اول الجمع الغير القياس عما كان ينبغي ان يكون عليه من الفتح تبينها  
من اول الامر على انه مخالف للقياس واتبع جمع المؤنث جمع المذكر في ضم الاول  
وان لم يكن مخالفا للقياس ولذلك لا يجمع نحو خصان مما كان فاؤه مضمومة  
وعينه ساكنة على فعالى لفقدان فعلاان بضم الفاء في المؤنث حتى يشبه هو  
وانما يجمع على خماس يقال رجل خمسان وامرأة خمسان اى جناس البطن وزاد  
صاحب المفتاح من عنده مما يجر فيه الضم مثالا خام وهو سارى وهذا  
اى عداسا من هذا القبيل انما يصح اذا كان مفردة اسرا على فعلاان اذا الكلام  
في تكسيرة الحال انه لم يستعمل اسرا اصلا بل المستعمل هو اسير على فعلى  
ولن قدر وفرض استعمال اسرا فهو اى فلا يصلح ان يكون مفردا لاسارى  
لان مفردة بمعنى المفعول اى المأسور لا الفاعل اى الأسر لان الاسارى  
كالاسراء يستعمل بمعنى المأسورين لا الأسيرين واسرا على تقدير ثبوته بمعنى  
الفاعل لا المفعول لقوله ولم نجد فعلاان الا بمعنى الفاعل كغضبان وسكران

بمعنى الغاضب والسكرو وغير ذلك فانه ذهب اليه صاحب المفتاح من ان اسارى خاسر مثله  
هنا بعيد من وجهين لكن قال الرضى لم ار احدا حصر المضموم الاول في اربعة بل في المفضل  
ان بعض العرب يقول كسالى وسكارى وعجالي وغيرارى بالضم ولا يصرح فيه ايضا  
بالحصر وقد ذكر في الكشاف في قوله تعالى ذرية ضعا فانه ضعا فى كسارى وسكارى فصل  
ويقسم الجمع باعتبار اخر وهو باعتبار قلته افراد مدلوله وكثرة ما وما سبق من التقسيم  
باعتبار بقاى ثبته مفردة وعدم بقاء فاما فاقسام هذا التقسيم بجمع اقسام التقسيم بنى  
لما عرفت من انه اذا قسم الشئ تقبيلات عديدة باعتبار متفاوتة بداخل اقسام  
كل تقسيم مع اقسام الاخر بالضرورة الى جمع القلة وجمع الكثرة اى جمع يدل على القلة  
او على الكثرة او جمع هو القلة او الكثرة بناء على انهم قد يطلقون على عشرين القسمين القلة  
والكثرة ايضا اطلاقا للمدلول على الدال كما قال الرضى مطلق الجمع ضربان قلة وكثرة ثم انهما  
في الاصل مصدران من قل يقل وكثر كثر ثم شاع استعمالهما فيما يتصف بهما اى القليل  
والكثير كما قال وهى اى القلة التى هي مدلول الجمع في اصطلاحهم وجمع القلة العشرة  
نفسها او ما يدل على العشرة وكذا الكلام في جمع الكثرة فمادونها من التسعة والثمانية  
منتهيا الى الثلاثة على اصح القول من ان اقل الجمع ثلثة واما على القول بان اقله اثنان فما  
دون العشرة الى اثنين وبالجملة فلا يطلق على ما فوق العشرة بطريق الحقيقة والى  
جمع الكثرة وهى ما فوق العشرة من احدى عشر واثنى عشر الى ما لا نهاية لها ولا يطلق  
على العشرة وما دونها الا على سبيل التجوز وهذا اى اختصاص جمع القلة بالعشرة وما دونها  
وجمع الكثرة بما فوقها انما هو فيما كان له وزن جمع القلة والكثرة معا كالعشرين وعشرون في جمع  
وافلس وفلوس في فلس لانه يكون لجمعان تمايزان لفظا ومعنى فاما ما له وزن  
القلة فقط كما قيل في رجل بالكسر والسكون او وزن جمع الكثرة فقط كما قيل في رجل  
بالفتح والضم فاستعماله اى استعمال احد الوزنين فيهما اى القلة والكثرة على السواء  
بالاتفاق ولا يكون وزن جمع القلة مختصا بالعشرة وما دونها ولا جمع الكثرة بما فوقها  
بل يكون كل منهما مستعملا في كل منهما على طريق الحقيقة فيستعمل لفظ رجل في عشرة  
وما فوقها وكذا رجال وذلك لانه اذا كان للفظ وزن واحد من الجمع اضطر الى استعمال  
في كل من القلة والكثرة ما ذكر من الفرق بين الجمعين هو شهور عند جمهور وقال بعض المتأخرين



وهو العلامة التفاتية في التلويح. ان الفرق بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة  
تختص بالعشرة فما دونها. ولا يطلق على ما فوقها. وجمع الكثرة غير مختص. بما فوق العشرة بل  
يستعمل فيها وما دونها ايضا مطلقا. لا انه اي لا بمعنى ان الاول مختص بما ذكره والثاني  
مختص بما فوق العشرة وهذا وثق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من اللغات التي  
فعلى ما ذكره هذا المحقق يصح استعمال الكثرة بطريق الحقيقة في كل ما يستعمل فيه جمع  
القلة بدون العكس فيبينها عموم وخصوص مطلقا وعلى المشهور لا يصح استعمال شيء  
منهما كذلك فيما يستعمل فيه الاخر فيبينها مباينة وبالجملة اي اجمال الكلام مع قطع النظر  
عن جهة خصوصية الفرق. فليجمع القلة من التكسير. حال من قوله. اربعة اوزان. قدم على  
ذي الحال لكونه نكرة. افعّل. بضم العين. افعال افعلة. بكسر العين. ففعله. بكسر الفاء.  
وسكون العين والدليل على ان هذه الامثلة للقلة تصغير لم يابها على حالها كاجمال  
وتجوز ثم ان تجمع مرة اخرى كانعام وانا عيم كما سيجي ووقوعها كثير انما يميز بالثلاثة الى العشرة  
كاعين. على افعال. واعيان. على افعال. واسحة. على افعلة اصلها اشحة. وصيبة. على ففلة  
في جمع عين. وشحج. اي الخيل. وصبي. وكثيرا كما عرفت من المكسرات. وبعضهم رد. وزنا  
خامسا. للقلة من التكسير. وهو افعلا كما صدق. والجمهور على انه من اوزان الكثرة وان  
في القلة فعلى سبيل المجاز وزاد الفاء ففعله بفتحين كقولهم هم كلمة رأس اي قائلون  
يكفهمهم وشجعهم رأس واحد ورد بان ليس بشئ اذا القلة مفرومة من قرينة الاشارة  
الى رأس الامن الصفة نفسها. وجمعا السادة اي الجمع بالواو والنون وبالالف والتا  
اذا كان معهما للفظ. اي المفرد لها. جمع الكثرة. من المكسرات. ايضا. اي كالأوزان الاربعة  
عما. من اوزان. جمع القلة كالأفضلين والفضليات في العشرة او ما دونها في الافضل  
والفضلي. ولهما جمع كثرة وهو افاضل في الاول وفضل في الثاني واما اذا لم يكن لهما  
اللفظ جمع كثرة كالمسلمين والمسلمات حيث لم يكن لمسلم ولا مسلمة جمع كثرة من المكسرات  
فلما اختصان بجمع القلة بل يطلقان على القلة والكثرة مشتركين بينهما كما تقدم ولما كانا  
في كون جمعي السادة من مجموع القلة شبهة حتى ذهب بعضهم الى انهما مشتركان بين  
القلة والكثرة وقال الرضي والنظام انهما المطلق للجمع من غير نظر الى القلة والكثرة  
فيصلحان لهما استدلال في ذلك بالنقل فقال. نقل ان كان. وهو ان ثبت

فنام رسول الله. لما اشترى قوله ان الجفنان العزيمتين والضمي الجفنان. جمع جفنة اي القصة  
والعزيم بالضم والتشديد جمع اعزاي لابيض وللمعنى جمع مؤنث جمع حال من الجفنان من الجمع  
اي البرقي. وسياقنا عطف على الجفنان. يقطران. من قطر بقطر قطرا مع مد نصر  
اي افاض القطرة. من مجرة. بفتح النون وسكون الجيم اي سحابة. وما. ففعل. ففعل  
قال. جواب لما له. اي الحان. فابعد. وهو من الكابر شعرا. فقلت جفانك. سبقت  
جمعا جفنة وسيف. ايضا. اي جملة هما غلبتين حيث اتى فيه هما بجمع القلة اعني  
الجفنان والاسباب وهو تعيب على حسان بان الواجب فيما قصده من الجمع والفر  
ان ياتي بما يفيد المباينة من جمع الكثرة كالجفنان والسبوف وانت قد اتيت بما يفيد التخييم  
من جمعي القلة فدل هذا الكلام من التابغة على ان جمع السادة بالالف والتا كالجفنان  
من مجموع القلة فكذا الجمع بالواو والنون اذ لا فرق بينهما بوجه ذلك ايضا انهما يشابهان  
التشبيه في بقا. هيئة المفرد والتشبيه تدل على القلة فقط فتناسب ان يكون الجمعان كذلك  
وما عدا هذه الاوزان من صيغ الجمع فهي جمع كثرة هذا هو الاصل. وكثيرا ما يقع جمع القلة  
موقع جمع الكثرة. مجازا باعتبار علاقة المشابهة او الجزئية والكلمة كذلك الكلام في عكسه. كما في  
قوله تعالى يعلم خاتمة الاعين وما تخفي الصدور. فان الاعين جمع قلة للعين على افعال وقد  
استعمل ههنا في الكثرة بقرينة تعلق علم الله تعالى بقوله وما تخفي الصدور ولا يجمع كثرة  
والكلام على ما بس. بالعكس. اي يقع جمع الكثرة موقع جمع القلة. كما في قوله تعالى ثلثة قروا  
فان القروا جمع كثرة للقروا على فاعول وقد استعمل ههنا في القلة بقرينة ثلثة والقروا بفتح  
القاف وضمة شدة بين الطهر والحيفض كما تقدم. ثم انهم يزلون اوزان جمع القلة منزلة  
المفرد. لما بينهما في القلة. فيصغرونها. واقعة. على حالها. من غير تغيير لاصلا كما  
يصغرون المفرد فيقال في تصغير اخلس اقبلس بخلاف جمع الكثرة فانه بالبعد  
عن المفرد ومنا فانه ظاهر الما بغير صيغة التصغير من التحقير والتقليل لا تصغير على حال بل يزد  
في التصغير الى جمع القلة. او المفرد كما يقال في تصغير غلام غليمة او غليمتون  
وقد عرفت ذلك فيما سبق في بحث التصغير ان كان ذلك على ذكره وتذكره منك  
حيث قال هناك ان جمع الكثرة لا يصغر على حاله بل يزد الى جمع قلة ان كان له  
يصفون جمع القلة كما يقال في تصغير غلام جمع كثرة لظلام غليمة برده الى جمع القلة







اي يطلق عليها بحسب الاستعمال كما يصح ذلك بحسب الوضع كالغيب والتمز حيث يقال  
 اكلت عنباه او نرا اذا اكلت واحدا منه او ما فوته واذا قصدت الواحد تقول  
 عنبه او نمره وهذا القيد احتراز عن اسم الجنس الذي يخص الاستعمال بالكثير  
 كالجماع فان تميزه عن الجمع يكون بوجه اخر غير ما ذكر هنا كما يجي في القسم الثاني  
 فباعتبار اطلاقه على الكثير يشبه الجمع الذي يطلق على الكثير مطلقا لا عرفيا ان الجمع  
 سواء كان قلة او كثرة يدل على افراد كثيرة من مدلول مفردة او ثلثة او اثنان  
 لكن صحة اطلاقه على اسم الجنس حقيقة على الواحد تميزه عن الجمع الذي لا يتحد لفظ  
 بلفظ مفردة كرجال جمع رجل لا هذا الجمع لا يصح اطلاقه على الواحد على سبيل الحقيقة  
 فلا يقال جاني رجال اذا جاءك واحد منهم بل لابد ان يخفى هناك ثلثة او اثنان  
 نعم يصح اطلاقه على الواحد باعتبار التجوز كان يدخل عليه لام الجنس ويضمحل في الجملة  
 والتعدد كما قالوا في قوله لا تحل لك النساء انه لم يعتبر الجملة بل هي بمعنى جنس المرأة  
 ولو واحدة فاذا رايت العنب يطلق على الكثير يشبه عليك انه جمع ثم اذا رايت  
 انه يطلق على الواحد حقيقة ايضا تعلم انه ليس بجمع بقا بلفظ لفظ مفردة فالأرضي  
 اعلم ان الاسم الذي يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد فاذا قصد التنصيص على المفرد  
 جسي بالنساء يسمى بجمع الجنس وقد ذكرناه شرح الكافية حاله وهو عند الكوفيين  
 جمع مكرر واحد ذواتها وقولهم فاسد من حيث اللفظ والمعنى اما اللفظ فالتنصيص  
 مثل هذا الاسم على لفظه فلو كان جمعا وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده الى واحد  
 وايضا يغلب التذكير على المجرى من التاء نحو قرطيب ونخل منقر ولا يجوز  
 رجال فاضل واما المعنى فلو وقع المجرى من التاء منه على الواحد والمثنى ايضا  
 اذ يجوز لك ان تقول اكلت عنباه انك لم تأكل الا واحدة واثنان فتقول  
 مثل هذا الاسم اذا قصدت الى جمع قلة جموعة بالالف والتاء واذا قصدت الكثرة  
 جردته من التاء فيكون المجرى بمعنى الجمع الكثير نحو نخل ونخلت دون ما يستحق  
 اي لا يميزه تلك الصيغة عن الجمع الذي لا يتحد لفظ بلفظ مفردة ويكون التقدير فيها تقديرها  
 كقوله اي السفينة وبها نوسيو الابيض الكرم من الابل ودلاص وبها البراقة  
 اي البريق فان جموعا تتحد بمفرداتها وانما كان فيصح اطلاقا على الواحد حقيقة

حقيقة لصحة اطلاق المفردات عليه فيجوز صحة اطلاق مثل العنب على الواحد حقيقة  
 لا يعلم انه ليس بجمع لجواز ان يكون جمعا متحدا بمفردة يطلق باعتبار افراده على الواحد  
 وباعتبار جمعيته على الكثير كنهذه الجمع فلا يحصل التمييز بذلك وانما يميزان  
 اي الجمع واسم الجنس المذكور بجواز التثنية لارادة فردين وعدم ذلك لجواز  
 فان جازت تلك الارادة كما في الالفاظ المذكورة التثنية فانه انما يقال  
 فلما كان وبها نالا ودلاصان بصيغة التثنية ويراد فردان وانما في فردان من الفلك  
 او البراق او الدلاص علم ان المطلق على الواحد مفرد والمطلق على الكثير جمع  
 اي علم انه ليس باسم الجنس المذكور بل هو جمع متحد بالمفرد كان اطلاقه على الواحد  
 باعتبار كونه مفردا وعلى الكثير باعتبار كونه جمعا وليس اطلاقه عليها باعتبار واحد  
 لاسم الجنس كونه عبارة عن ماهية مطلقة عن الوحدة والكثرة صاحبة لكل منهما  
 فلا يثنى ولا يجمع كالمصادر لا مستلزما منها التعدد كما عرفت وان لم تجز تلك الارادة  
 كان الغيب والتمز فانه اي ثلثان لا يقال عنبان وتمران بصيغة التثنية  
 لارادة فردين منها كما لا يقال ضربان وجلوسان الا اذا اريد نوعان منها بان يكون  
 التمران مثلا بمعنى نوعان من التمر كالرطب والبسر فانه يصح تثنية كما يصح  
 تثنية المصادر كضربان بمعنى نوعان من الضرب شديد وحفيف وقية ان الضرب  
 ان يصح ذلك ايضا اذا قصد بالتمر مثلا التعدد اي تمر واحد كما صح في المصدر كما مر  
 الا ان يقال التثنية باعتبار العدد وان كان صحيحا لكنه ليس بواقع في اسم الجنس  
 علم جواب ان لم تجز انه اي ذلك اللفظ اسم جنس كان اطلاقه على الواحد على الواحد  
 والكثير باعتبار واحد وليس بجمع متحد بالمفرد لا كل جمع يصح تثنية مفردة لارادة فردين  
 بل يجب تلك التثنية فيه ويعلم ارادة نفس الجنس منه اي مطلق الفرد منه اعلم ان  
 يكون واحدا او اكثر وليس المراد بنفس الجنس الماهية من حيث هي بل لانها لا تفسح  
 ان يكون متعلقا لاكمل ونحوه وهذا ماقاله بعض الفاضل من ان المراد بجنس الرجل  
 في قولهم الرجل خير من المرأة هو الفرد منه مطلقا لا الماهية من حيث هي بل لانها  
 ليست مما يتعلق به التجربة والشرية او الواحد منه اي الماهية بقيد الوحدة  
 بتجربته عن التاء او عدمه اي يعلم ارادة نفس الجنس بالتجريد عن التاء وارادة



الواحد بان كان يقال اكلت تمرًا بدون التاء او تمرًا بان يستفاد من الاول  
 الكلمة مطلقا اي واحد اكان او اكثر ومن التاء اكل واحد منه لا غير هذا واذا اريد  
 الدلالة على فردين بخصوصهما او على اكثرهما كذا لك فيشتق المفرد اللاحق باخر التاء  
 او يجمع يقال تمران او تمرات هذا في الحاق التاء عند قصد الواحد والجمع عند  
 نفس الجنس هو الاكثر وقد يعكس ذلك بان يلحق التاء عند قصد الجنس ويجرد عند  
 قصد الواحد كافي كماء وكم وجبارة ووجب بفتح الاول وهو الكاف في الاول  
 والجمع في الثاني وسكون الثاني اي الميم والباء بعده همزة يهما كافي كم وجب  
 وكذا في كماء وافي جبارة فالفاء كسور والعين مفتوح كما مر وهي ثبت اذا مال  
 الى السواد والغبرة يضم العين وسكون الباء لون الفار يقال له الكماء اذا مال الى  
 الحرة يقال له الجبارة فانها مع التاء اي كماء وجبارة للجنس وبدون التاء اي كاد وجبار  
 للواحد فلو قلت اجتريت كماء يستفاد منه اجتراد الكماء مطلقا واحدا او اكثر  
 او كما يستفاد اجتراد الواحد منه وكذا في فقع وفقعة وهي ضرب من الكماء قال  
 ابو عبيدة بن الجراح البصري الرضوة وقال بعضهم بل مثال هذا جارية على القيس يعني  
 ان المجرد جنس وذا التاء مفرد والاكثر من على الاول فيكونا انعكاس القصة في الجبارة  
 تغيرها عن على ان الاصل هو زيادة اللفظ لزيادة المعنى وبطابق اللفظ المعنى لانها  
 من جبار واذ انما ضرر ذلك لانها خفيفة في الارض فكانت اجتمعت الى الجهة التي من السواب  
 فلو كانت ان تدب منها ما ذكرنا من الفرق بين قصد الواحد والجنس بالتاء وعدمه  
 انما هو في الاجناس التي ليست من صنع العباد اي مصنوعاتهم بل من مخلوقات الله  
 من غير صنع للعبد فيها كالتمر والتمر والغبرة والغبرة والتفاح والتفاح والبطيخ  
 والبطيخ وهكذا فانما مثل الثوب واللب من الاجناس التي كانت بصنع العباد  
 فلا يمتشي فيها ذلك الفرق ولا يقال ثوب ولا بئنة عند قصد الواحد منها وثوب  
 او بئنة عند قصد نفس الجنس بل اذا قصد الواحد يفرد واذا قصد التعدد شئ  
 او يجمع يقال ثوب ثوبان او ثواب وبئنة بئنان بئوت قالوا المخلوقات  
 كثيرة ما خلقها الله تعالى جملة كالتمر والتفاح فيوضع للجنس اسم ثم ان اجتمع الى تمييز المفرد  
 ادخل فيه التاء وانما المصنوعات ففرد بها بتقديم على مجموعها ففي اللفظ ايضا يقدم فردا

فردا على مجموعها في نظرنا المجرد عن التاء من الاسماء المذكورة ليس هو على  
 نحو ان هو حق يستقيم تعليلهم بل هو المجرد لما به سوا كان مع القلة او مع الكثرة  
 الا ما شذ من نحو سفين وسفينة ولبن بفتح اللام وكسر الباء ما يتخذ من الطين  
 مثل الحجر ولبنه وقلنس اصله قلنسوة وقلنسوة فانها اجناس من مصنوعات العباد  
 وقد جاءت بالتاء عند قصد الواحد منها وعدمه عند قصد نفس الجنس فهي شاذة  
 وثانها اسم الجنس الذي لا يطلق الا على الكثير كالعلم بفتح الكاف وكسر اللام  
 فانه اسم بجنس الكلمة لكنه لا يطلق على اقل من ثلث وشبه هذا القسم بالجمع فوكا  
 حيث لا يطلق كالجمل على الكثير حتى ذهب كثير من الى انه جمع الكلمة لانما الفاعل الاول  
 فلا طلاقة على الواحد شبهه بالجمع ليس بهذه المثابة ويمتاز عن الجمع بان وزنه  
 احني فعلا بفتح الفاء وكسر العين ليس من اوزان الجمع لان اوزان القلة ولا  
 من اوزان الكثرة كما عرفت وما هو جمع لا بد ان يكون على احد تلك الاوزان ويرجع  
 ضمير الواحد المذكور اليه بوصفه بفتح المفرد المذكور قال الله تعالى يصعد العلم اليه  
 والعلم الصالح يرفعه فوصف العلم بالطيب الذي هو نعت المفرد وارجع اليه ضمير يرفعه  
 ويوصف الواحد فلو كان جمعا لزم ان يقال الطيبات او الطيبة ويرفعه او يرفعها  
 لا كل جمع فهو كونه في قوة الجماعة مؤنث فحق ان يرجع اليها ضمير التأنيث ووصف  
 بصفة المؤنث ومن قال بان جمع يؤل ببعض العلم فحق ان اخفا صفة ان اخفاص  
 العلم بالكثير انما هو بالاستعمال لا بالوضع لانه كونه اسم جنس يصح ان يطلق بحسب الوضع  
 على الواحد والكثير كتمر وغب فاختصا بالكثر انما هو بحسب اتفاق الاستعمال عليه  
 ثم لو كان جمعا كان ذلك الاختصاص بحسب الوضع وليس كذلك وانما اسم الجمع والفرق  
 بينه وبين اسم الجنس من حيث المعنى ان المجرد من التاء من الثاني يقع على الواحد والمثنى  
 والجمع بحسب الوضع لانه في الاصل موضع لما به سوا كانت شخفا ترا قليلا  
 او كثيرة فالقلة والكثرة فيه غير داخلين في نظر الواضع بل ما وضعه صالحا لها  
 بجملة اسم الجمع فانه اسم مفرد موضع للمعنى الجمع فقط فهو مطلق كالجمل في المعنى من غير فرق  
 فشيء به اقوى من القسمين السابقين لكنه ليس بجمع سوا كان له مثال اشتقاق  
 اي صيغة تشترك في اللفظ والمعنى يتوهم كونه اسم الجمع جملة الى ذلك المثال







كما احطت بآي اوزاننا جوعا علما قبسوق فلذا حكمنا بانها جميع افرادات  
مقدرة مناسبة لها استغنى عنها بتلك المذكورات وان علمنا ان هذا مجرد اعتبار  
برعاية القواعد كما قد روي العلم في اساسه لحفظ عدم انفرادها والافعال في المذكورة  
جميع تلك الافرادات المحققة على خلاف القياس كما مررت اليه اشارة السمط الثالثة  
بيان هيات تعرض للكلمات لاخر ارض لفظية وهي سبع ما يحصل بسبب الاعلال  
ما يحصل بسبب التقادرات كنين ما يحصل بسبب الالغام ما يحصل بسبب التخييف الهزلة  
ما يحصل بسبب الالهالة ما يحصل بسبب الابداء ما يحصل بسبب الوتف تجمل السمط  
سبعة فصول الاولى بيان ما يحصل بسبب الاعلال وهو اى الاعلال  
تغيير حرف العلة من الواو او الياء او الالف سواء كان تغييره في بان بقلب  
الى حرف اخر من حروف العلة او غير ما او وصفه بان يسكن او يحرّف تغيير الحرف  
اي يحرف العلة غير متبني وغير لا لقصد تغيير المعنى بل لغرض لفظي كالتخفيف  
و اما المعنى فهو بان على ما كان وذلك لعدم تحمل حروف العلة اذ في نقل عند مجاورتها  
ما يضاها من الحركة والحرف للظا فزاو غايته خفزا بحيث لا يحمّل اذ في نقل  
او ثقلا بسبب كثرة تارة الطاء لكل كثير فهو ثقيل بالنظر الى كثرة وان كان  
خفيفا بالنظر الى نفسه لانه ان خلت كلمة عنها غلوبا عن اباضها وهي الحركات  
محال اذ الحركات هي الروابط بين حروف الكلمة لولا ما لا يمكن انتظام حروف الكلمة  
بعضا ببعض وانما كانت اباضا لان فتح الحروف عبارة عن الاتيان بعده بلا فصل  
ببعض الالف وعلى هذا القياس النغم والكسر فتغير عند ذلك لينزول عنها تلك الثقل  
فقوله تغيير مثل تغيير حرف العلة وغيره فاحترز بقوله حرف العلة عند تغيير غيره  
كقضية الهزلة باحد الطرق الثلاثة نحو راس وسنة والمرأة فانه لا يقال  
في الاصطلاح اعلال بل تخفيف الهزلة وتغيير غير الهزلة وحروف العلة  
كما بدل الالام راء في الرجل والمخذف في حيرة جرح والاسكان في ابن في بيلجر  
فانه لا يقال له ايضا اعلال واحتز تا هذا اي بقوله لا لقصد تغيير المعنى  
عن مثل حذف الف حاذرة فانه لقصد التغيير في المعنى اعني زيادة المبالغة على  
ما مر ان وزن حذر من اوزان مبالغة اسم الفاعل اذ لا يسمى مثل ذلك اعلالا عن مثل

وعن مثل ابدال في الاسماء السنة نحو ابوك واباك وابيك وتعني وجع  
سلامة المذكر نحو مسلما ومسلمين ومسلمة ومسلمين فان ذلك التغيير معنى الاعراب  
و احتز تا هذا فانه اعني تغيير الاله اخفا صبه عن كل تغيير عروضة لحرف العلة  
ولغيره على السواء كالحذف الترخيمي وهو حذف في اخر الكلمة تخفيفا يوجد  
في الصحيح نحو يا حم في يا احمد وفي المفضل نحو يا مصطف في يا مصطفي وكذا الاسكان  
لوقوف يوجد في الصحيح وغيره كالوقوف على زيد وعلى الحي فان ذلك لا يسمى  
اعلالا ايضا واهل ابن الحاجب يهذب بين الفيد بين التعريف وزاد في اخر  
فقال الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف احترازا عن مثل ابدال الف عالم بهزة  
كما نقل عن الحاج فانه يصدق عليه انه تغيير حرف العلة لكنه ليس للتخفيف لالالف  
خفيف والهزة ثقيلة فكيف يكون ابداله اياها للتخفيف للتخفيف يعني ترك  
ابن الحاجب ما يعنيه اعني القيد بين المذكورين اذ لا بد منها للاحتراز عما هو من الاعلال  
كما عرفت واني بالايضاح اعني قيد للتخفيف لقوله ولا حاجة اليه لاشترطوا اعتبر  
يعني ان مثل ابدال الف بهزة في عالم ليس معتبرا ومعتد به حتى يحتاج الى الاحتراز عنه  
بل هو قول ضعيف نقل عن الحاج فقط سا قضا عن درجة الاعتبار ولو اعتبر  
منه فما الذي يل على عدم كونه اعلالا حتى يكون من الاعتبار فيجب الاحتراز عنه بل الظاهر  
ان يكون من الاعلال وابداه بقوله وقد عد صاحب المفصل من الاعلال ابدال الواو  
بكل ما يبدل الواو به بهزة كان ما ابدل به كسا وفي ك او غير ما نحو مرق في مرقا  
وكذا اعد من الاعلال ابدال الياء في القيد اصله او قد قلب الواو ياء لوقوعه  
سكنا بعد كسرة في ابدال الياء تارة وادغم في تارة الا فتعال يعني اذا اعد ابدال الواو  
والياء الى غير ذلك حرف العلة كالهزة والفاء من الاعلال فكذا ابدال الف الذي  
هو حرف علة كالواو والياء بهزة في مثل عالم يعود من الاعلال والفاء الفرق بينهما  
مع انما القول مربوط بقوله ولا حاجة اليه واعتراضا على ابن الحاجب بان القول  
يكون ابدال الف ضاربة عند التكثير على ضارب واو اعني ما عرفت من ان الف فاعلة  
يبدل واو عند التكثير على فاعل للتخفيف متعلق بالكون مع تقدير اللفظ به  
اي بالالف عند التكثير لا متعلق اجتماع الفين او القول بعدم كون هذا ابدال اعلالا يعيد



خبر ان الحى مع انه يلزمه احد الامرين ان يكون ابدال الف ضاربة واداني ضواري  
للتخفيف ان قال بان ابدال بناء على زيادته قيد التخفيف في التعريف وانما القول بعدم  
كون هذا ابدال اعلالا حتى لا يحتاج الى انه للتخفيف وكل ما بعد انا الاول فلان المظهر  
الابدال المذكور لتغير اللفظ بالالف عند اكساره لا من الترخيف اذ الظان قصد  
التخفيف انما يكون اذا امكن التلفظ بالالف مع ثقلة وانما الثاني فلان الظن من كلامهم  
ان يعدوا مثل هذا ابدال من الاعلال وهذا المحذور لزم من زيادة قيد التخفيف  
فزيادة بعد بجهت ما اذا لم يزد كافي تعريف المصنف فانما نقول بان ابدال المذكور  
اعلال ولا يلزم من كونه للتخفيف بل انما يلزم كونه للتغيير في المعنى وهو كذلك وقال  
صاحب المفتاح عطف على قوله واهل ابن الحجب ان ابدال حروف اللين اعني  
حروف العلة والهمزة بعضها من بعض تسمية اعلالا فعم من وجه وخصص من وجه  
اي جعل صاحب المفتاح الاعلال اعم من الاعلال عنده غيره من وجه واخص من وجه اخر  
فكان بين الاعلال عنده وبينه عند غيره عموم وخصوص من وجه اذ ابدال الهمزة بغير  
احد لمضارع المكمل من اخذ ياخذ الفا عنده اعلالا اذ فيه تغيير الهمزة الى بعض  
حروف العلة وتغيير الهمزة كذلك اعلالا عنده لا عند غيره لعدم تغيير حرف اللين  
فيه لما عرفت من اشتراطهم في اعلال ان يكون التغيير في حرف اللين فثبت العموم من وجه  
وابدال الياء تاد في اعلال عنده غيره لوجود تغيير حرف العلة فيه ولو الى حرف اخر  
غير حروف اللين لا ما اريد التغيير اعم عند غيره من حروف اللين وغيره لا اعلالا عنده  
كما يظهر من كلامه حيث شرط كون ما اليه ابدال من حروف اللين والهمزة  
مع ان التاء ليس بها فثبت الخصوص من وجه واما تعاد فيهما فظن شرعا انه  
اي صاحب المفتاح الحق الهمزة بحروف العلة في جريان الاعلال فيها لكثرة التصرفات  
فيها كالتصرفات في حروف العلة حتى عد بها بعضهم نظرا الى تلك التصرفات  
من حروف العلة فجعلها اربعة وغيره ينظر الى ما يلحقها بانظر الى ان التصرف  
فيها لا يعرف من كثرة التصرفات في حروف العلة بل التصرفات بها اقل تليد  
بالنسبة الى تصرفات حروف العلة وان كانت كثيرة في نفسها وقد يقع التغيير  
اي كثيرا ما يقع التغيير في حروف العلة والهمزة كما ذكرنا وقد يقع فيما يحذف نون يكون

سواء

وقد يقع فيما سواها كحذف نون يكون في الجرح كما في قوله وان يك في كل واحد  
وكما بدال النون لا ما نحو اصيلان في اصيلان ومثل هذا ليس من الاعلال بالاعتقاد  
وقد استمرنا الى خروجه عن تعريف ثم التغيير الذي نحن بصدده وهو التغيير الاعلالي  
منقسم الى ابدال وبسبب القلب ايضا كافي قال والحذف كافي قلت والاسكان  
كافي يقول ومبحث الاولين من الاشتقاق من وجه حيث يتوقف كون الالف  
بعضا مشتقا من بعض على معرفة كون حروفها اصلية وتامة كافي ضرب والنقص  
فان اشتقاق الاول من الثاني انما هو بمعرفة كون حروفها اصلية وتامة  
اذ لو كان في احد بها حرف زائد او محذوف دون الاخر لم يثبت اشتقاق او بدلة  
من غير اونا قصته كما قال ونقل بالنسبة الى القول فان اشتقاق الاولين  
من الثالث انما هو بمعرفة ان الالف في الاول مبدل من الواو والواو محذوف  
من الثاني وذلك لما عرفت ان المعبر في علمي الاشتقاق والصرف هو الاشتقاق  
الصغير ولا بد فيه من المشاركة بين اللفظين في جميع الحروف لاصول هذه الاعلية  
اوردنا في الاشتقاق ومن الصرف من وجه اخر حيث تبدل الهيات  
بالابدالات وكذا بالحذف فان هيئة قول وقول تبدل بابدال الواو والالف  
في الاول وحذف في الثاني وكذا هيئة الفاضي تبدل بحذف آخره بان يقال فاض  
لما عرفت ان الهيئة عبارة عن الحالة العارضة للكلمة باعتبار عدة حروفها  
وحركاتها وسكانها المعينة فتبدل بعضها بتبدل الهيئة قطعا وهذا الاعتبار يوردان  
في الصرف وانما كان باعتبار الجهة الاولى من الاشتقاق وبالجهة الثانية من الصرف  
لما عرفت ان الاشتقاق باحث عن احوال المفردات من حيث الاصلية والقرينة بهما  
والصرف باحث عن احوال الهيات المطردة للمفردات ولا بأس بان يكون يبحث  
جزا من عليين باعتبارين مختلفين وانما الاسكان فلامد خل في معرفة بعض الالف  
عن بعض بل في معرفة تبدل الهيات فقط فلذا كان مختصا بالصرف فعليك  
ايها المستطلع طلع حقايق هذا الفن اي الصرف الاستطلاع طلب الاطلاع  
والطلع بكسر الطاء وفتح اللام ما ينبغي ان يطلع عليه ان لا تغفل عما سلفنا لك  
في الاشتقاق من احكامها اي احكام ابدال والحذف ولم نال مضاعف من غير



من آلا يتألف الواو الى ما نقصر جهداً بضم الجيم وسكون الهمزة والجرها وواو السجدة بغيرها  
 الى ما نقصر سعيها واجترها وانه بيان احكامها بل صرفتها فيه كما ينبغي الا ما رأينا  
 تأخيرها الى هذا الموضع السبب كزيادة اختصاصه بمعرفة الهيئة فانه لم يورد ولم يبين  
 فيما سبق فما نحن الف التفريع والراء للتبني كافي هذا نورده راجع الى المستفي  
ونهد اولا مقدمة ليكون معينة في فهم ما اردنا ايراده وهي انك قد عرفت في العقد الما  
ان الالف في الاسماء المتكئة في الاسمية البعيدة عن منازلة الحروف والافعال  
سواء تصرف فيها اولا التي صفه لجميع الاسماء والافعال هي موسوع فصل  
فمنها لا يكون اصلياً اي من الحروف والاصول المعتبرة في اصول الوضع بل هو ما زاد  
او مبدل من حروف اصلي بالاستقراء وشهادة امثلة الاشتقاق فاما استقرنا  
تلك الاسماء والافعال فلم يجد الالف فيها الا كذلك وكذا امثلة الاشتقاق شهدت  
على ذلك كالقول والفرب ومعصومان بالنسبة الى قال وتضارب وضارب والعصا  
وقد مر ذلك مفصلاً وقد اجتج تواستدل ابن الحبيب عليه السلام على عدم احالة الالف فيها  
وتبعه غيره في ذلك الاجتهاد بانه اي الالف لم توقع اصلياً فيها لم يجل اما ان يقع في مجر آخر  
مبدل عن الواو او الياء اولا لا يقع فيه مبدل اصلاً فان وقع في محل مبدل ادى ذلك  
الى اللبس بين الاصلي والمنقلب الى المبدل وذلك محل معرفة الاوراق فلو فرضا  
ان الف قال اصلياً فقد ير ان الف كان مبدل عن الواو يلبس بين كون الف قال  
اصلياً او مبدل من الواو لوقع كل فيها في الوجود وعنه ذلك يحصل اللبس  
في وزنه لانه لو كان الف اصلياً لكان وزنه فعل يسكون العين ولو كان مبدل عن الواو  
لكان فعل تحرى العين لما عرفت ان الوزن الهيئة الى هسته من عدة الحروف  
وترتيب الحركات والسكات فادق وقع اللبس في ذلك لم يوسف ان وزنه الاول  
او الثاني في عدم الاختلال وهو مردوب عنه وان لم يقع في محل مبدل من الواو والياء  
ادى ذلك الى دقيق الواو والياء متركي في كل موضع كان اصلياً فيه الف فكر  
كقول وكيل وبوب وينب لا تحقيقها وازالة حركاتها في ذلك الموضع انما هو  
ببدالها الف فان لم يقع الالف مبدل منها اصلياً يلزم ان يبقى متركي وهو  
اي مثل ذلك الموضع كثير مستقل فيؤدي عدم وقوعه مبدل منها اصلياً الى استقلال

الى استقلال كثير فرفضوه اي عدم وقوعه كذلك لانه كذلك نار بطل اشفاق  
لا يستلزمها الف بطل ما يستلزمها من اصلية الالف في الاسماء المتكئة  
والافعال وهو المطلوب وجعله اي ضعف هذا الاجتهاد فان لان ما ذكر في الف اد  
الشي الاول وهو التأدية الى اللبس بين الاصلي والمنقلب لمحل معرفة الاوراق  
جاء في كل حرف الف او واو او ياء او غيرها يقع مبدل من حرف آخر مثلاً  
يقال ان الياء في رسم لبس اصلياً لانه وقع مبدل عن الواو في رضي فيؤدي  
الى اللبس وكذا يقال ان الف في تعب ليس باصلياً لانه وقع مبدل عن الواو  
في ان قد فيؤدي الى اللبس فلو صح ما ذكره يلزم ان لا يقع مثلها اصلياً وانما  
بطل والكل انه يجوز انه مزيل اللبس ويحصل تعيين الاصالة والانقلاب  
لقد ان خارجية وقد يجتج ايضاً بان الالف لا يقع اصلاً في المتكئة الثلاثي  
فلان الان بالالف محال والآخر مورد الحركات الاعرابية والوسط يتحرك في التصغير  
فلم يكن وضوحها الف واما في الرابع فالاو والثاني والرابع لما مر في الثاني  
والثالث لتحركه في التصغير واما في الاسم فالاو والثاني والثالث لما مر في الرابع  
والخامس لانه مورد الاعراب والرابع لكونه متعقب الاعراب في التصغير والكثير  
واما في الفعل الثلاثي فلتحرك لثلاثي الماضي واما في الرابع فلا تباين لثلاثي الماضي  
ولا يخفى ما فيه ايضاً والاسم ان حده بتمسكه في ذلك بالاستقراء وشهادة الامثلة  
كما ذكره المص واما الاسماء الغير المتكئة والحروف فان الالفات فيها يكون اصلياً  
مخومي وما لا يقال فيها منقلبة او زائدة اما الحروف فلانها غير مشتقة ولا متصرفة  
فلا يعرف فيها اصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل وكذلك الاسماء  
الغير المتكئة لعدم اشتقاقها منها واما الواو والياء عطف على قوله قد عرفت  
ان الالف مبتقان اصلياً كما يقع ان مبدل من الواو في رضي في مروي  
وبوع في بجول باع وموقف وموسر وزائد ين نحو صبور وكريم فلا اصلياً  
يتفقان من وجوه ويختلفان من وجوه فالاو اي اتفاقهما في وقوعهما فان كما  
في عدم ديسر وعينا كافي قول وبيع ولا ما كافي عزو ورمي وعينا ولا ما  
كافي قوة وجية وكو قوع كل فيها فان والآخر عينا كافي وبين بمعني الغائب



وقع فيه الواو فاء والياء عيننا ويوم وقع فيه الياء فاء والواو عيننا وكو فوج كل منهما  
 فاء ولا ما وان كان هذا على النذر كافي لفظ الواو فانه اسم متكمّل لما هو من حروف  
 المتكاملات والياء في كالأو انه جاء في زيد وبكر ونه وعد وقد يقع فاءه ولا ما  
 واوا واختلف في الله فقيل منقلب عن الواو وقيل عن الياء كما يحكي ويديت عليه  
 اي التمت عليه فانه وقع فاءه ولا ما ياء والثاني اي اختلفا فاما كوفج الواو فاء  
 او عيننا والياء لا ما كافي وقيل وقع الواو فاء والياء لا ما وطوبيت وقع الواو عيننا  
 والياء لا ما دون العكس اي لا يقع الياء فاء او عيننا والواو لا ما لان الوجه ان يكون  
 الحرف الاخر اخف مما قبله لنشأ قبل الكلمة كلما ازادت حروفها والحرف الاخير مقلد للاخر  
 وقد ورد انه قد وقع الياء عيننا والواو لا ما في كل من حيوان وحيوة فقوله في العكس  
 باطل يجب بقوله والواو في حيوان وحيوة بفتح الياء في الاول اي الحيوان وهو مصدر  
 في الاصل بمعنى الحيوة ثم اطلق على ما فيه الحيوة اعني ضد الميت وغلب في الحيوان الحروف  
 اعني الحسم النامي الحس المتحرك بالارادة واسكان الياء من تخفيف الفتح وسكونه  
 في الثاني اي حيوة علم شخص مبدل من الياء لا ااصلي حتى يرد بها الشكال واصلا  
 حيا وان وجبة وانما جعل كذا لك مع ان اللفظ كونه اصليا كاذب عليه المازني لعدم  
 نظيره كما كان عينه ياء ولا ما واوا في الكلام بخلاف ما عينه ولا ما ياء فانه كثير  
 كالتي والقي والزقي فكان حمله على الياء اولى اجراء لها على ما ثبت من قياس كلامهم  
 ولا دليل على ان اللام ياء كانوا هم فانه لو كان واوا ايضا لانقلب ياء  
 لانكسار ما قبله مع وقوعه في الطرف ونسب حيوان حيا بان تحرك الياء بعد الفتح  
 لكن ابقوه متحركا ليكون مطابقا لونه في التحرك كالجمل والدوران في الموتان  
 حمل النقيض على النقيض وتلك لم يدغموا في حيوان لكن لما كرهوا اجتماع منلين قبلها  
 الثانية واوا لم يقلوا الا في الاثنية لا في الاخرى اولى وان استكره الاجتماع حصل بالثانية  
 وانه لو ابدت الاولى محل على باب طوبيت كثرة وقوعه وظن انما اصل فلما قبلت الثانية  
 واوا صارت مستكثرة يستبد به لك على كونها غير اصل وانما لم يدغموا في حيوة حملا  
 لها على حيوان مع انرا علم وحفظ العلم عن التغير بقدر الامكان اولى موكون  
 الياء فاء وعينا كافي بين بفتح الاول وسكون الثاني اسم موضع قال الرضي ولا اعلم له

ولا اعلم له نظيره دون الواو اي لا يقع الياء فاء وعينا مع الا في لفظ الاول  
 على وجه قد عرفت وهو انه افضل من وول فانه ح يكون كالياء في وقوعه فاء  
 وعينا واما اذا كان من وال فلا والاء لفظ الواو عند الاخفش فانه يجعل الله  
 مبدلا من الواو على ان يكون اصله ووقو فيقع الواو فاء وعينا اذ لو كان مبدلا  
 من الياء يعني ان الواو اسم متكمّل وقد عرفت ان الالف في الاسماء المتكمنة  
 لا يقع اصليا بل ازايدا او منقلبا عن الواو او الياء ويوهنا لا يحتمل  
 الزيادة لاستمرار البناء على اقل من ثلثة احرف فهو منقلب عن الواو  
 او الياء فتقول انه منقلب عن الواو اذ لو كان منقلبا عن الياء على ان يكون  
 اصله ويوهنا ازايدا لكانت ياء كالياء في باب الالف مع انه لم يمل ولا الواو  
 في موضع العين اكثر من الياء ولذا قال سيبويه اذا جهل حال العين انه واو  
 او ياء وجب ان يحل على الواو محتملا للمحتمل على ما هو اكثر وقوعا فحل عين الواو  
 على الواو لذلك ولانه يصغر على اوية بقلب فاءه يهزة ولو كان عينه ياء لقلوبه  
 فاعلى هذا اي على انه بران يكون الف الواو مبدلا عن الواو يكون الواو موافقا  
 لبيت بنيت ياء اي كتبت الياء في وقوع كل من الواو والياء فاء وعينا ولا ما  
 ويكون هذا من جملة وجوه الاتفاق في الرضي ذهب الى على ان اصل الياء  
 يوي فيقول يويت ياء حسنة اي كتبت ياء وتغير غير اصله يوي وكذا التثنية  
 يويهم في جميع ما هو من حروف من اسماء الحروف المعجم ثمانية الف نحو ياء تاء ثاء  
 ثاء فهم يقولون يبيت وتبيت وتبيت الى اخرها ويقول ابو علي يويت  
 وتويت الى اخرها وعنه اي على جميع ابواب الواو وعنه غيره اباء واتياء  
 وانما حكموا به لك لورود الالف في جميعها وليس شيئا لانه انما قال هذه الاسماء  
 وهي غير ممكنة فالفاظ في ذلك الوقت اصل كالف ما ولا وانما يحكم على الثانية  
 بكونها منقلبة اذ ازيد على اخرها الف اخرى وصيرت يهزة فيا سا على نحو راء وكساء  
 وذلك عند وقوعها مركبة مع يهزة فالحقوا اذا الف تواليات سائر المعربات في كونها  
 منقلبة وهي لا قال اذن فلا دلالة اذن في ما لها قبل التركيب على كون الف تالية التركيب  
 في الاصل وانما حكم ابو علي بكونها واوا وبان لامها ياء لكثرة باب طوبيت واويت



وكونه اغلب من باب قوة وجيت وأيضا جوان فواؤه باء على الأصح كما مر وأما  
 تأنيده من هذه الأسماء وبعده حرف صحيح نحو دال ذال صاد ضاد ظلام  
 فقبيل عرابا وتركيبها لا أصل لها فأنما كونها غير ممكنة في الأصل كما مر وأما بقدر عرابها  
 فجعلنا في الأصل واولى من جعلها باء لا باب دار ونار أكثر من باب وناج  
 فنقول صورت صاد وكوفت كافا ودولت دالا وأجمع اصواد وأكواف  
 وادوال وأجمع وسين وعين فغيرها باء إذا لباد موجودة ولا دليل على كونها  
 عن الواو من عند أبي علي الفراء أي الفاء الواو مبدل عن الياء وأصله يو لا باب سلس  
 أي ما كان من الصحيح فاءه ولامه من جنس وغيره من جنس آخر أكثر من باب  
 أي ثقل حتى أي ما كان من الصحيح فاءه ولامه من جنس فحكم بكون الفاء الواو  
 باء لا حمل الفعل المحتمل على ما بنا ظره من الصحيح الكثير الوقوع أولى فعله ما ذكره لا حاجة  
 إلى استثناء الواو من الحكم الثابت ولا يكون أيضا كيت بر مثل بيت فعلم مما  
 ذكرنا أن الألف في الأسماء الممكنة والأفعال لا يكون أصليا أي الفاء الواو والياء  
 فيقعان أصليا أو زائدين متفقين أو مختلفين أن العدة في البحث أي الفاء الواو  
والياء والألف بمنزلة تابع لهما ومتفضل عليهما وإن كان له أن يبدله في بعض  
 المواضع ضروري كما إذا وقع قبله ضمة أو كسرة فانه يبدل بالضرورة في الأول واولا  
 كانه ضو رب تصغير ضارب والثاني أي بأنه كانه مفاتيح تكسير مفتاح بوابها  
 أي ابدال الواو والياء مطلقا في أي موضع كان حاجتي أي موجب إلى حاجة أي  
 محتج إليه للتخفيف لا ضروري إذ في مواضع ابدالها كافي فيلزم موقفا يمكن التلخيص بها  
 مع عسرة لكن كون ابدالها ضروريا وابدالها حاصيا كذا لا ينافي كون العدة هي الواو  
 والياء والألف بمنزلة التابع لهما تدرج إذا مر هذا فليشك في حال ابدال كل بكذا  
 فيها عندي من التسخيم والصواب أن ابدال زيادة من التسخيم كما يدل عليه السياق  
 كافي جال كل من الواو والياء من جهة الاعلال مطلقا عنه وقوعه في موضع من  
 المواقع الثلاثة أي الفاء والعين واللام وتلحق بآي بحالهما حال الألف أن احتج إليه  
 ويجعل الفعل مشتقا **الاول** بيان حالها حال كونها فاء أعلم أنه أي التسخيم  
 لا كان ابدال مختصا ببعض الحروف في بعض المواضع فكان حاله مضبوطا كما مر

منقول

كما عرفت تيسرنا تفصيل الكلام فيه بالاستقصاء في العقد الثاني في سبب اذا  
وقعا أي الواو والياء من حروف الابدال فأدناه أي الشان لم يقن من الكلام  
فيما يتعلق به أي بابها فأدناه أي ما يفتقر إلى ذكره ولا يبعض أي والحال أنه لا  
يعرض لها فأدناه أي سكان اعلا أي وان عرض لها مطلق الاسكان لما مر من الاعلال  
تغيير حرف العلية تغيير مختص بها والاسكان فأدناه أي لا يخص بحرف العلية بل يجري في  
غيره أيضا ولا يحدف لباء أيضا أي كعدم عرض الاسكان في هذا الموقع أي الفاء  
كما عرفت بقبي جواب لما كان الكلام في حذف الواو يعني قد عرفت أن الاعلال  
ثلاثة ابدال واسكان وحذف فالواو المحملة لواو والياء في كل من المواقع  
الثلاثة سنة ثلاثة لواو وثلثة لباء لكن أقصرنا منها بأن على واحد هو حذف الواو  
لان بجث الابدال قد استقر في العقد الثاني لا سببا أدناه أي فأدناه بأنه بولغ فيه  
بحيث لم يقن بأن هنا حاجة إلى ذكر شيء ما يتعلق بذلك وان الاسكان الاعلال  
كما يبعض لها فأدناه أي وكذا الحذف لباء فلم يقن من ذلك الواو شيء قصد بأنه  
هنا سوى حذف الواو فقول الواو يحدف وجوبا من المضارع الفاء إذا كان في هذه  
مكسورا كعدم مضارع وعند وبعض مضارع ومنى أي أصب أصلها يو عند وبعض  
وانما حذف كذلك أدناه أي الواو في ذلك المضارع كضرب وقعا بين  
كسرين وكسرة لان الواو عند هم ضمينان والياء كسرين في التقدير فأدناه أي وقعا  
الواو بين باء وكسرة كما في ذلك المضارع فكانه وقع ضمينان بين كسرين وبل  
كسرة فيكون ذلك الوقوع كالا انتقال من الكسرة إلى الضمة من جهة الانتقال  
من جهة الباء إلى الواو وبالعكس أي كالا انتقال من الضمة إلى الكسرة من جهة  
الانتقال من الواو إلى الكسرة وقد عرفت أن كلما منها منقول لكونها من  
كالسوط أو الهيوط حتى وضو أي تركوا كلما منها منفردا عن الآخر في الاسماء  
الاناء لكنها كثيرة الاستعمال فرفضهم اجتماعها فيها بالطريق الاولى فلم يجوز  
اجتماعها في الفعل أيضا أي كالاسم لكون اجتماعها انقل وان يجوز وأفهم  
انفرادها بعدم ثقله كثقله الاجتماع وعدم كثرة استعمال الفعل كما استعمال  
الاسم فحذف الواو وقد لذلك الاستقلال وانما حذف الواو دول الياء

أي في غير هذه







من وسبعة اى احاط به ووطا بها اى جا معها لان فعل بضع العين في  
الاول ونحوه في الثاني مما اعتل فافه لا يكون الا لانا كوجع يوجع ووجع يوجل  
فاما جا اى بطا وربع مما نرى من بين انواتها متعددين فلف بها نظائرها  
يحذف الواو منها دون نظائرها ليتنا سبب الحذف ان قال المصنف ولا يجرى  
هذا اى ما جعله الجوهر صا بطة في بطا وربع في بضع وانواته مما كان العين  
في ما ضربه مضاعفة مفتوحة لان محي المتعدي منه اكثر وسكت الجوهرى من  
ذكر علة الحذف فيها اى في امثال بضع فام يكن فيها ذكره من التعليل كثير يقع  
ومن هنا اى مما ذكرنا من انكاهم انما ويل في مثل بضع مع عدم الاطراد  
بعد ذلك في ريب وبذر وعدم جريان ما ذكره الجوهرى في امثال بضع يظهر لك  
ان الاعتماد في الاحكام الصرفية انما هو على الاستقرار لموارد الوقوع في تركيب  
البلغا لا على التعليل والاستدلال لعدم اطراده هنا كالطراة في الاحكام  
العقلية والمناسبات والتعليلات التي يذكرها في معرض اثبات الاحكام  
ليس الغرض منها الاثبات حقيقة بل انما هي توريد لمجرد تقريب للاحكام الى  
افهام المتدربين وعقولهم فلنا اى لكون العمدة في اثبات الاحكام الصرفية  
هي الاستقرار دون الاستدلال لم تشتغل كثيرا اشتغال بها اى بتلك المناظرة  
لعدم كثير يقع فيها وان كنا اشتغلا بها قليلا لنوع اعتماد على بعضها او لمزيد  
شفقة على المتدربين ويجذف الواو ايضا اى كما يحذف من المضارع  
ويجيا من مصدرها اى مضارع حذف منه الواو اذا كان ذلك المصدر  
على رنة فعلة بكسر الفاء وسكون العين كعفة ومفة اصلها وعدة ومفة  
استعملت الكسرة على الواو مع اعلان فعله ونسبة المصدر له في الاعلال  
لكونه تابعا له وحدنا جاييا عليه ومع كونه على رنة لان وعدة على يوجه  
في ان يكون متحرك بعد ساكن بعده متحركا فنقل الكسرة الى العين ونسب  
الواو وانما كان الحذف بعد النقل ولم يحذف متحركة لئلا يزيد اعلان الاسم  
على اعلان الفعل ان اى في الفعل حذف ساكنه لا متحركة كما بعد ولم نقل  
وبعضهم حذف متحركة وكسر العين لاصالة الكسرة في تحريك الساكن ويكون

ويكون عين المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف فان زال  
احد الوصفين اى حذف الواو من فعله وكونه على رنة فعلة بالكسر فلا يحذف  
منه الواو فام يحذف من الوعد لعدم الكسرة ولما من نحو الوصال والوداد وان  
كانت مكسورة لعدم اعتدال فعله بالحذف نحو واصلته ووادته بخلاف غير  
المصدر كالوجهة اصل الوجهة اسم بمعنى الجهة المتوجه اليها فان فيه الحذف وعدمه  
جائز ان كالجبهة وكقوله تعالى ولكل وجهة هو موليها اما الحذف فلا شغل الكسرة  
على الواو واما عدمه فلعدم كونه مصدرا تابعا لفعله في الاعلال مع ان مثل  
وعدة ووجهة لعدم علة مقتضية للحذف فيه كان مدار اعتداله على النسبة  
للفعل وقال اللما في ان الوجهة مصدر بمعنى النوجه لكن صحح تنبها على الاصل  
كالقود واستخوذ كما سيجي ورد بانه لو كان كذلك يلزم ان يحذف فعله مصحح  
لان هذه المقالات اذا صححت في موضع تبعا لفعلها نحو استخوذ استخوذا  
واستصوب استصوبا ولما لم يحذف شي من هذه الافعال مصححا دل على ان الوجهة  
اسم للنوجه لا مصدر وفيه ما فيه ولم يحذفوا اى التزموا عدم الحذف من ولدة  
جمع وليد بمعنى الصبي او العبد مع ان القياس هو ان الحذف وحذفوا اى التزموا  
الحذف في ولدة بمعنى الترب بالكسرة الذي وليد مع شخص اخر اصلها ولدة على  
فعله وكانت في الاصل مصدرا من وليد ثم جعلت اسما للمولود كقولهم ضرب  
الامبراي مضروبه مع ان القياس هو ان الحذف لكونها غير مصدريه كالكسرة  
رفع الالباس بينهما ولم يعكس ولا مر ضرب لدة بمعنى الترب لا بمعنى المصدر  
لكونه منقولا عنه وهذا عن كثرة التغير فيما هو جمع وليد وبعضهم ومنهم الجوهرى  
يعتبرون الحذف قبل الحوق التاء ويجعلون التاء عوضا عن المحذوف فيقولون  
اصل عدة وعد بالكسر حذف الواو بعد نقل كسرة الى العين ثم عوض  
ان التاء عن المحذوف كما في الاجابة والاستقامة اصلها اجواب واستقامت فقلت  
فتحة الواو الى ما قبله فالتقى ساكن الواو والالف فحذف الواو وعوض عنه  
التاء وبالجبهة ان في مثل عدة اربعة اقوال الاول ان اصله وعدة بالكسرة  
الواو بعد نقل حركته الى العين وهذا ما اختاره المصنف والثاني ان اصله كذا



لكن حذف الواو مع حركته ثم حركه العين الساكنة بالكسرة لا صلة الكسرة في  
 تحريك الساكنة والثالث ان اصله وعد بالكسرة في الواو بعد نقل حركته  
 الى العين ثم عوض عنه ان والرابع ان اصله وعد بالفتح حذف الواو لمجرد  
 التبعية بالفعل ثم كسر العين وعوض ان عن المحذوف والاولى من هذه  
 الاقوال هو الاقدم فالأقدم كما لا يخفى على من له في الصناعة قدم وفتح العين في  
 سعة وصنعة مصدر يبيع ويضع مع ان القياس كسره لكون اصلها وسعة  
 ووصفة بكسر الواو كما في عدة لما ذكر من نقل الكسرة قبل حرف الخلق وانت صير  
 بان الكسر قبل حرف الخلق في الكلام كثيرة كانه ومعنى واحد الامعاء وقد عرفت  
 واعاء بمعنى الوعاء اي الطرف وبغاء اي الزنا واصح ومجى بفتح الحاء فيهما جمع  
 احنة اي الحنة ومحنة اي المشقة منزها ذلك الى ما لا يخص ولا بعد فكيف  
 فتح العين في نحو سعة لا تتقال الكسرة قبل حرف الخلق وقال بعضهم اذا  
 فتح عين الفعل لاجل حرف الخلق فيجوز ان يفتح الفاء في المصدر عملا على  
 الفعل نحو بيع سعة ويجوز ان يبقى على الكسرة نحو بهب بهبة فتح لا يرد ما  
 اوردته اذا لافعال لكونها ثقلية يستقل فيها وتوقع الكسرة قبل حرف الخلق  
**الصفة الثانية** بيان حالها عينا يجري فيها الابدال والحذف والاسكان  
 جميعا فتجعل الصنف ثلث فرائد الاولى بيان ما ينبغي الاحتياج اليه من  
 احكام الابدال وهو الذي لم يفصل في العقد الثاني ورأى تأخيرها الى هنا  
 انب وبها ما بحث الاول قد عرفت في العقد الثاني ان كلاما من الواو  
 الساكنة المكسورة ما قبله والياء الساكنة المضمومة ما قبله يبدل الى الآخر وبها  
 بناء على ان الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة مستقلان بمنزلة جمع الضمة  
 مع انهما لضعفهما واعتلاهما قابلان للتغير فلا حرم ببدلان الى ما يجانس  
 الكسرة والضمة من الباء في الاول والواو في الثاني وقد انفقوا على انه  
 اي الثاني اذا جمع مثل ابيض مما هو المفعول العين البائي وهو افعال الصفة  
 على فعل بضم الفاء وسكون العين مثل احمر حمر بقلب الضمة التي قبل  
 الباء كسرة بضم الباء من الابدال اي من ان يبدل واو لما عرفت

لما عرفت ان الثاني الباء المضمومة ما قبله يبدل واو وانما قصدوا تلك السلامة  
 رعاية للاصالة مع ان الياء انضمت من الواو وهو قريب من الطرف الذي هو  
 محل التحقيق والجمع ثقل ومع انه يحصل تلك السلامة ففرق بين البائي  
 والواوي نحو سود في اسود فيسويه بطرد ويجري هذا الحكم اي قلب الضمة كسرة  
 في كل ياء ساكنة مكسورة ما قبله هكنا فيما عتدي من السجدة والصلوات مضمومة  
 ما قبله اذا وقع عينا سواء كان جمعا على فعل كما مر او لا فعنه اذا جئ مثل برد  
 من المفرد الذي كان على فعل من ابيض اي المفعول العين البائي مثل  
 يبيض مفردا يقال يبيض مثلا بابدال الضمة كسرة وابقاء الياء على حاله كما  
 في يبيض جمعا ولا يقال يبيض بواو بناء على ان العوض من ابدال  
 الضمة كسرة المحفوظة على سلامة الياء في هذا المعنى لا فرق بين المفرد  
 والجمع والعوض في الفاعل اي في مثل برد المبنى من ابيض ويبقى الضمة  
 ويبقى الباء واو فعنه يقال في الصورة المذكورة يبيض بالواو كما يقال  
 مؤسّر وموقف في ميسر وموقف اسمي الفاعل من الباب والارباب  
 والعج في ذلك بان الجمع انقل من المفرد والياء انضمت من الواو فاعطى النقل  
 الالف والالف لا نقل ليجعل التعادل وان الجمع مغيرة عن اصله تغير  
 ونسب ليكون ولما على الجمعية بالمفرد باق على حاله فلا يقتصر الى اقامة دليل  
 وان الجمع اقبل للتغير من الانزاهم قالو عصى بالقلب ولم يقبلوا نحو عتوة  
 الاقبلا وانهم لم يكسروا الميم في ميقن ويسر لئلا يزدول صيغة اسم المفعول  
 فيلزم ان يقال في بناء مثل برد من ابيض بوض لا يبيض ليعلم ما قصدت  
 واما بضم جمع ابيض فمعلوم ان هذا نحو يجي على فعل لا طراد تلك الصيغة  
 في جميع مثله فلا يلتبس الامر على السامع فافرقا ويؤيد اي قول الاخفش  
 قول الشاعر كنت اذا جاني دعي لمصوفة اشترى بصفاسان ميزي  
 اصلها مصيفة بضم الياء وسكون الصاد وهي ما يشفق ويخاف منه فيكون  
 من اصنف من الامراي اشفقت ونفخت منه او هي من صنف الرجل  
 ضيافة اذا تزلت عليه صيفا وعلى كلاما التفسيرين فالمراد بالماثل من الواو



والمصائب تقلت ضمت الى الضاد فصارت كبيض بالضم مضرا ثم ابدال  
 الياء واوا فلو وجب ابدال الضمة كسرة وايقاء الياء على حاله في المضرد  
 ايضا كما ذهب سيبويه لم يصح ان يقال مضوثة بل يجب ان يقال مضيفة  
 وانما قال بزيد ذلك يدل لان في البيت روايتان اخريان مضافة ومضيفة  
 اولان الضمة هنا ليست باصلية بل منقولة من الياء بخلاف تخويض  
 وعند سيبويه هي شاذة فلا عجة بها الجاء بمعنى الجاوب فاعل فعل محذوف  
 بضمه المذكور اي اذا دعي جاري والياء للتكلم واشتر مضاع من التثنية  
 اي الرفع يقال شمرت الذيل عن الساق اي رفعت فبركت وقوله معنى  
 ينصف الساق اي الى ان يبلغ نصف الساق من نصفه ينصفه من حد  
 نصر اذا بلغ نصفه وميزي مفعول اشمر وفاعل ينصف على سبيل التثنية  
 والميزر الازار ينصف نفسه بانه صاحب مروة وعانة لجاء كما ينبغي معنى  
 اذا دعاه لمضيفة يشمر ذيله عن الساق ويسرع الى اعانته وربما ذهب  
 سيبويه بانه اي الشان لما التفت واوصلت الصورة عند اجتماع الياء  
 مع الضمة الى تغيير احدهما اما الى تغيير الياء واوا واما الى تغيير الضمة الى الكسرة  
 لما بين الياء والضمة من غاية الاستتاع والتأخر في تغيير الحركة اي تغيير  
 الضمة الى الكسرة ليسم الياء اولى من العكس لان تغيير الحركة ليبقى  
 الحرف على حاله اولى من العكس اي تغيير الحرف ليبقى الحركة على حالها  
 لكون تغيير الحركة اسهل من تغيير الحرف بضعف الاول وقوة الثاني قال  
 المصنف وهذا اي ترتيبهم هكذا بنائي حكمهم في هذه الصورة اي في صورة  
 اجتماع الياء مع الضمة قبله بموجب ابدال الياء واوا كما مر بناء على ما نحن  
 انه اذا ثبت اولوية ابدال الضمة كسرة يقطر بموجب ابدال الياء واوا  
 ضرورة ان الواو احد الضمتين بنائي وجوب الاخر ومقتضى ان يقال في اسم  
 المفعول كذا فيها عتدي من النسخ والا وفتي بما في الكتب في اسم الفاعل من  
 الاباء يقال ابر فلان اي لعن بالهاء او صاغيا والابقان يقال ابقه  
 اي علم على وجه البقيل يسر ويضرب بكسر الميم وبقاء الياء لا اجتماع الياء

لا اجتماع الياء فيها مع ضمة قبله واو لوية ابدال الضمة من ابدال الياء كما ذكرنا  
 مع انه لم يقل كذلك بل موسر وموقر بضم الميم والياء واوا هذا اقوال للعل  
 مرادهم ان ذلك اولي فيما كان الياء قريبا من الطرف كالمفعول العين لان  
 الياء انخفض من الواو والطرف محل التخفيف فلا ينبغي ان يذهب الياء فيه الى ما  
 هو اقل منه ولذا اذا وقعت فيه ياء لا يقلب واوا بالاتفاق بل تقلب الضمة  
 كسرة نحو التزجي واذا وقعت فيه واوا قبلها ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة  
 نحو التفازي والتقريب من الطرف بمركبة فينبغي ان يبقى الياء فيه ايضا  
 بحاله وحكمهم بموجب ابدال الياء واوا في الصورة المذكورة فيما كان بعيدا  
 من الطرف كالمفعول الفاء فلما مناة والاقصاء قال الرضي اذا انضم ما قبل  
 الياء فان كانت ساكنة متوسطة فلا يجاها ما ان تكون قريبة من الطرف او  
 بعيدة منه فان كانت بعيدة منه بان يكون بعدها حرفان قلبت الياء زائدة  
 كانت او اصلية واوا ولا يقلب الضمة لاجل الياء كسرة وذلك لان الياء  
 بعيدة من الطرف فلا يطلب التخفيف بتبعيةها كما لم يطلب قلب واوا  
 على الضمة اذ الحركات اذا غيرت تغير الوزن وببدال الحرف لا يتغير الابقاء  
 على الوزن اولى اذ لم يعارض ذلك موجب لابقاء الياء على حالها مثل  
 قربها من الطرف الذي هو محل التخفيف كما في يرض وان كانت قريبة من  
 الطرف بان يكون بعدها حرف فان كان جمع افعل وجب قلب الضمة  
 اجماعا لاستقلالهم الجمع مع قرب الواو من الطرف الذي هو محل التخفيف  
 وحمل فعلا ان عليه لكونه بمعناه كبيضان وجعل ياء فعلى صفة كجبي كالقرينة  
 من الطرف لحقة الالف انتهى المبحث الثاني ان فعلى بضم الفاء من  
 اللاحوق الياء اذا كانت اسما ابدلت ياءها واوا وابقت ضمها على حالها  
 كما في كجبي اصله طيبي يقال طوي ككشاي طيب العيش لك والمناصب  
 لهذا انه اسم يجب الاصل على ان يكون مصدرا كما لا ينبغي من طاب طيب  
 وقيل هو تانيث الاطيب كما ان كيسي تانيث الاكيس وهما وان كان  
 اصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى الاسماء لانهما لا يكونان وصفين بغير



الالف واللام فاجريا مجرى الاسماء التي لا يكون صفات وان كانت صفة  
 بكسر الفاء ويبقى الياء على حاله كما في يكي يقال مشي مشية يكي اذا حرك  
 في مشية منكبه وباء عديين عقيبته ويقال قسمته ييزي مع الجوز والظلم  
 بيان لحاصل المعنى والافاضل المعنى قسمته بانه من صانه ييزي اي جاز  
 وظلم فهي صفات اصلها يكي و ييزي بالضم فابدا الضم كسر الياء  
 وذلك اي ابقاء الياء على حاله في فعلها الصفة ييزي بينهما اي بين فعلها  
 الصفة وفعلها الاسم لانه ابدى الياء في الثاني واوا كما مر فواو ابدى في هذا  
 ايضا يلزم الاتيان وكما يعكس لان هذا اي ابقاء الياء في الصفة وابداه  
 في الاسم اولى من العكس اي ابداه في الصفة وابقاؤه في الاسم لان الصفة  
 انقل من الاسم لانها تملك على ذات وصفة بخلاف الاسم فانه انما يبدى على  
 ذات كما عرفت وظاهر ان الدال على مجموع الذات والصفة انقل من جهة المعنى  
 من الدال على احدهما والياء والكسرة اخف من الواو والضممة فتخصيص هذا  
 اي الاخف الذي هو الياء مع الكسرة بها اي الصفة اعدل اي تخصيصها بالضم  
 بالانقل والاثقل بالاخف اولى ليحصل به التعادل ولما كان هذا فطنة  
 ان يقال ان كيسي فعلى من الابدان الباقى واسم المرأة مع انه لم يبدل  
 ياؤه واوا اجاب بقوله ولما كيسي فهي في الاصل تانبث الاكسر  
 من كاس كيسي كياسة اي ظرف وفطن يقال رجل كيس من فلاك  
 وامرأة كيسي اي اظرف وافطن فهي صفة في الاصل كيسي وصيرته  
 وبهذا الاعتبار ابقى الياء منها على حاله لكن عرفت له الاسمية للمرأة  
 الظرفية بغلبة الاستعمال كالنظية للمنطوح والذبيحة للمذبح كما عرفت  
 فلماذا اي لغرض الاسمية لها جاء فيها كوسي بابدال الياء واوا كما في طوي  
 ايضا اي كما جاء كيسي بالياء والحاصل ان في كيسي بجهتين الوصفية الاسمية  
 وبهذا الاعتبار دخلت في الصفة وجاءت بالياء لغرض الاسمية  
 وبهذا الاعتبار دخلت في الاسم وجاءت بابدال الياء واوا وانما لم يبدوا  
 نحو يكي و ييزي فعلى اي صفة على ذلك فعلى بكسر الفاء حتى لا يحتاج

لا يحتاج الى تكلف ابدال الضمة كسرة لان هذا البناء اي فعلى بالكسر  
 من الصفات لم يحجى الاخرى بالعين المرحل والراء المعجم يقال رجل عزبي  
 بالنون على ان يكون متصرفا بناء على ان الضمة ليس لتأنيث وعزبها  
 ايضا باناء لتأنيث اللفظ اي غير ما مل الى اللهو واللعب وقد ثبتت  
 بعضهم رجل كيسي للذي يأكل وحده وبالجملة هو من الصفات نادر  
 نعم من الاسماء كثير كذكرى ومعزى لكن ليس الكلام فيها وفعلها عطف  
 على قوله هذا البناء بضم الفاء منها اي من الصفات كثير كجباري وعظمي  
 والحمل على كثير الوقوع اولى فلذا جعلوا نحو يكي من فعلى بالضم وان  
 احتاج ذلك الى التكلف **المبحث الثالث** انه اي المثال اعل فتم  
 بكسر الفاء وفتح الياء وهو مصدر قام كقيام اصله قوم كما ان اصل قيام  
 قوام فاعل بابدال واوه ياء وان لم يوجد فيه شيء من الضوابط الا انه اذا  
 لو جرى فيه شيء من تلك الضوابط فانما يجري كون الواو عين مصدر مكو  
 فاؤه وعل فعله وقد عرفت في الاشتقاق انه بشرط في هذا الضابط  
 كون ذلك المصدر على فعال كقيام وعبارته هو منتف في قيم نعم بشرط  
 بعضهم هذا الشرط لكنه مذهب مرجوح وذلك قد عليك ان اعطت  
 علما بتفصيل الضوابط وانما اعل مع ذلك تبعية فعله اعني قام لانه اعل  
 نوع من الاعلال وهو قلب واوه الفاء اذ ليس بواجب في التبعية ان يعل  
 المصدر بعين الاعلال فعليه بل يكفي اعتلاله بنوع ما مع ان كسر الفاء قبل  
 الواو شديد المناسبة لهذا الاعلال يكون الياء متولدا من الكسرة والواو  
 من الضمة سيما اي اخض ذلك مخصوصا والحال انه قد اعل بذلك الاعلال  
 عدله وهو قيام بوجود بعض الضوابط فيه اعني وقوع الواو عين فعال  
 وقد اعل فعله كما عرفت وهذا التعليل ايضا اي كما تقدم في بيع ويطا  
 بيان مناسبة لما اي الحكم ثبت منهم بالاستقراء وهو انقلاب الواو ياء  
 في قيم والاقلام اي لو لم يكن بيان المناسبة بل حجة حفيظة لا يصح اذ يلزم  
 ان يبدل حرف العلة من القول مصدر قال الفاء بغير فعله لانه اعل قال



بذلك الاعلال والفتحة الشدبة المناسبة لهذا الابدال يكون الالف  
 متولدا من الفتحة ولا اعلال عديله وهو المقال اصله مقول بكون القاف  
 وفتح الواو نقل حركة الواو الى القاف ثم ابدل الواو الفاء فخرج خلاصته ما ذكر  
 في قيم في القول مع انه ليس بمقتضى فينتفض الحجة فنعلم انه ليس الغرض منه  
 الاستحجاج بل ابدل المناسبة وانما الحجة هو الاستقراء المبحث الرابع انه اي  
 الشان كثيرا ما يكون في اللفظ ما يقتضي الاعلال ولا يعمل لجهة من الجهات  
 اي لما منع من موانع الاعلال فترتب حكم الاعلال على مقتضيات مشروطة  
 بانقضاء الموانع عنه اذ وجود المقتضى بالكسر لا يكفي في وجود المقتضى بالفتح  
 بل لابد فيه من ارتفاع الموانع كما لابد في احراق النار من عدم رطوبة  
 الحطب كما اي كوجود المقتضى للاعلال مع مانع عنه في صيغة التعجب  
 اعني ما افعله وافعله وافعل به وافعل التفضيل من المقتل العيين واويا اويانيا  
 نحو ما اجوده واجوده وما اتيه وايتيه واين به هذا في صيغة التعجب وقوله وهذا اجود  
 من ذلك واين في الفعل التفضيل فان موجب الاعلال في مقام اصد مقوم  
 بكون القاف وفتح الواو وهو استكراه تحرك حرف العلة مع صفة  
 وسكون الحرف الصحيح قبله وانما كان مستكراه لانه بمنزلة حمل الجمل التفضيل  
 على الرجل الضعيف مع وجود الرجل القوي انما علة الصالح له فلذا  
 نقل حركة الواو في مقوم الى القاف ثم ابدل الفاء بوقوعه ساكنة بعد فتحة  
 وهذا موجب بعينه موجود فيها اي في الصيغة الثلاث ايضا لكن كون صيغة  
 التعجب غير منصرف فيهما يبا مضاف وغيره واسم الفاعل والفعول ونحو ذلك  
 منها بل الاولى منها وانما على افعل الفعل الماضي من الافعال والثانية على  
 افعل امر الحاضر منه ولا يبينان على غيرهما حتى ان ثبوتها وجمعها وتاثيرها  
 وتذكيرها ونحو ذلك انما هو موجب المفعول بعدها كما سبق اقتضى ان كان  
 بهما سائر الافعال في الاعلال ايضا اي كالمخالفة في بناء المضارع وغيره منها  
 فكان هذا مانعا من الاعلال فيهما واشار الى المانع عنه في الفعل التفضيل  
 بقوله وموافقة الفعل التفضيل لهما من حيث ان الجمع لا يبنى عند الأكثر

عند الأكثر الا من ثلثي مجرد ليس بلون ولا عيب كما تقدم اوجبت  
 تلك الموافقة ان يكون الفعل التفضيل موافقا لهما اي لصيغة التعجب  
 في هذا الحكم اي حكم عدم الاعلال مع وجود المقتضى ايضا اي كالموافقة  
 لهما في عدم البناء المذكور فعلى هذا كان صيغة التعجب اصلا في عدم  
 الاعلال والفعل التفضيل محمول عليهما وسيجي من المصراثة الى عكس  
 هذا وكما في اردو بوا واجنودا فان موجب الاعلال في قام وهو من  
 كون حرف العلة متحرك مفتوحا ما قبله موهو وفيها لكن كونهما بمعنى  
 تزاوجا وتجاورا لانهما بمعنى اشتراك اثنين فصاعدا في اصل الفعل  
 كالزوجة والجوار والا صل في هذا الباب التفاعل صحيح عدم اعلالها  
 وان وجد فيهما موجب الاعلال لانهما لما كانا بمعنى تزاوجا وتجاورا  
 اللذين لم يوجد فيهما موجب الاعلال لكون ما قبل الواو مجهولا تابعين  
 لهما في اللفظ تنبيها على النتيجة في المعنى وكذلك اعل باب افعل  
 اذ لم يكن بمعنى تفاعل كما في افتار وكما في جدول للنهر الصغير فليس  
 بفهم العين وسكون اللام وفتح الباء اسم واحد حيث وجد فيها موجب الاعلال  
 اعني تحرك حرف العلة وكون ما قبله صحيحا ساكنا كما في مقام مع انها لم يعل  
 لما منع فانها ما هو فان الاول يجعفر والثاني يجذب وهو الجزار الا عطف كما عرفت  
 فلو اعل بقلب واوهما الفاء بعد نقل حركته الى ما قبله فانت كون الملقى على  
 وزن الملقى به فيفوت الغرض من الالحاق لما مر ان الغرض منه جعل لفظ  
 على هيئة لفظ اخر فلا يرد على ذلك سلفي فانه ملحق باحرجم كما تقدم  
 مع انه اعل بقلب بانه الفاء لانه لم يتغير فيه الوزن بالااعلال الا بوزن وحركة  
 الاخر ولا عبوة بل يكون الاخر وحركته في حكم السقوط مع ان الاخر محل التغير  
 ولذا قد سقط الحرف الاخير من الملقى كعزى بالتونين فكانه لم يفت عزو  
 الاتفاق في الوزن بخلاف التغير في وسط الكلمة الذي هو معتد به فانه محل  
 بالوزن وكما في الجولان والجوان والصوتية اسم ملا بعينه والجدي وهو  
 الحمد الذي يتحرك من ظله نشاطا فانما قد وجد فيها موجب الاعلال اعني



تحرك حرف العلة بعد فتحة كما في قال مع ان لم تعلق مانع فانها لو اعلت  
 بابدال حرف العلة فيها الفات الغرض من وضعها على الحركة اعني  
 المناسبة اى مناسبة الفاعل لمعانها لوجود التحريك في معانيها كما عرفت  
 في صدر الكتاب في مباحث الوضع ولما ورد في القول في موتان فانه  
 لم يعل مع انه لا يمتشي فيه ما ذكر لعدم الحركة في معناه احاط بقوله واما المتو  
 لى على الحيوان لانه صنف بهم قد يحاوي احد الصنفين على الاخر في  
 بعض الاحكام كما مر فلما لم يعل في حيوان لما ذكر لم يعل في موتان ايضا وهما  
 في الاصل مصدران بمعنى الحياة والموت فيطلقان كثيرا على ما فيه الحياة  
 والموت اى المنصف بهما اعني الحي والميت بل غلب على الاول الاسمية  
 لنوع معروف من الحي قال ابن الجاصب اعلال الاسم بالجر على الفعل فلما  
 ان يماثل الفعل بوجه كان يكون بجاي عليه وموافقا له في الوزن وهذه  
 الاسماء بسبب زيادة الالف والنون والالف التانيث فيها وهي لا  
 لها لم يكن بجاية على الفعل ولا موافقة له في الوزن فلم يعل فيها وقال للبرد  
 قلب عين تعلان فباس وجعل الالف والنون سكرة التاء في انها غير  
 مخزيعين للكلمة عن وزن الفعل كالتاء وقد سمع نحو داران في دار يدرو  
 وهما في هام بهم ونحو جدران عنه شاذ ولذلك قال الاخفش في صام  
 بيدي والصوري انها شاذان وجعل الف التانيث كالتاء غير مخزيع  
 للكلمة عن وزن الفعل وكما في طوى واستحي فان موجب الاعلال في  
 اصلها وهو طوى واستحي يفتح حرفي العلة في كل لهما كان موجودا في كل  
 من العين واللام وهو في طوى باعتبار كل من عينه ولامه تحرك حرف  
 العلة بعد الفتحة وفي استحي باعتبار لامة هو ذلك ايضا وباعتبار عينه تحرك  
 حرف العلة بالفتحة مع كون ما قبله صحيحا ساكنا فاختير اعلال اللام فيهما  
 بابدال الف لان التغير بالآخر اولى بكونه محل التخفيف وفي حكم السقوط  
 فاذا اهل اللام فلم العين من الاعلال بابداله انما ايضا للا يلزم  
 اعلالان من نوع واحد في كلمة واحدة لانه مرفوض بخلاف ما اذا كان

ما اذا كان من نوعين كما في الاقانة حيث قلب الواو الفاعل حذف او في كلمتين  
 فانه ساقط وبالمجته لم يعل العين فيهما مع وجود موجب مانع سبق اعلال اللام  
 للا يلزم اعلالان من نوع ولم يوكس لكون اللام اولى بالتغير وكما في يحيى  
 ويحيى كعام ويعلم حيث وجد فيهما موجب اعلال عينهما كما في طوى واستحي  
 مع انهما لم يعل لما منع فانهما لو اعلال لزم امرئاد في كلامهم وهو يا متحرك  
 متطرف بعد الف اذ لو اعلال صار حاي ويحاي بحركة الياء فيهما بعد الالف  
 ونظيره بعد الالف متحركا بانية حركته كانت نادر في كلامهم مع ضمة في المضارع  
 لما بين في النخوة اذا نجر المضارع عن الناصب والجائز يكون اخوه مرفوعا  
 بالضم والحال ان الواو والياء المتطرفان لا يتحركان الا بالفتحة ولولم يكونا  
 بعد الالف الغاية ثقل الضمة والكسرة عليهما في الطرف في الفعل الثقيل  
 فعلى تقدير الاعلال يلزم في الماضي امرئاد هو نظير الياء المتحرك  
 في المضارع بعد الالف وفي المضارع ذلك مع امر مرفوض وهو تحرك  
 الياء المتطرف بالضم ثقل الياء والواو المتحرك بعد الالف لا سيما  
 في الاخر الذكس هو محل التخفيف ولذا ابدلوا همزة في مثل كاد  
 وردا كما مران فيه مانعا اخر وهو سبق اعلال اللام ففي حي مانع واحد  
 وفي يحيى ثلثة موانع وكما في اعور واسود واعوار واسود حيث وجد  
 فيها موجب الاعلال اعني فتح حرف العلة بعد صحيح ساكن مع انهما لم يعل  
 لما منع فانه اى الشان لو اعلت هذه الافعال لانقلت حركه الواو الى  
 ما قبله كما هو القاعدة فاستغنى فيها عن همزة الوصل لان مجيها انما هو  
 لتعذر الابتداء بالساكن فلما حركت الفاء بنقل حركه ما بعده اليه استغنى  
 عن همزة الوصل ثم كان اى وجد واد قوله متحرك الاصل صفة واد يكون  
 ان يكون كان ناقصة فتمت حركه الاصل بضمه ما قبله مضوح فوجب ابداله  
 الفاء كما في استقامته واقامة اصلها اقوام واستقام نقل فتى فتواو الى  
 قبله فانقلب الفاء فاجتمع الفان في ذف وقيد بكونه متحرك الاصل لانه  
 لو كان ساكن الاصل لا يقلب الفاء ولو كان ما قبله مفتوحا كما في القول



وسيجي وجه ذلك فاذا ابدل الواو فيها الفاجتمع في الاخرين اي اعوار واهوا  
الفان الالف المنقلب عن الواو والالف الاصل في حذف احدهما بقي اعر  
واعوار بعد حذف همزة الوصل وابدال الواو الف فيهما وحذف احد الالفين  
في الثاني عار فالتبس كل منهما بالآخر وبغيره وهو فاعل مدغم اللام نحو ما  
فلا يعلم ان عار من باب افعال او فاعل وكذا الكلام في اسود  
واسود يصيران بعد ذلك العمل ساد فيلزم ذلك الالتباس فلدفع  
الالتباس لم يعمل في تلك الافعال ولما ورد في تقول في نحو سود وعور  
بكسر العين فيهما بحيث لم يعمل فيهما مع وجود الموجب اعني تحرك الواو بعد  
الفحة مع ان ما ذكرته في نحو عور لا يجري فيه وهو ظ اجاب بقوله واما نحو  
سود وعور فمحمول على المذكورات اعني عور ونحوه في عدم الاعلال ازال  
في الالوان كما في سود والعيوب الظاهرة كما في عور باب افعال كاحمر وعور  
وافعال كاحمر واعوار كما عرفت في تفصيل الابواب لانه وان كان  
الثلثي اصلا للمزيد فيه لكن لما كانا اصليين في هذا المعنى عكس الامر  
وجعل الثلثي تابعا للمزيد فيه في اللفظ فلم يعمل تنبيها على كونه تابعا له  
في المعنى والمانع من الاعلال في مواضع كثيرة لزوم الالتباس فالانسب  
ان يجعل عدم اعلال الفعل التفضيل من هذا القبيل لاما تقدم من عمله  
على عدم اعلال صيغتي التعجب للموافقة المذكورة لان الحن على ما هو  
كثير الوقوع اولى اذا امكن كما هنا اذ لو اعل في الفعل التفضيل مثل هذا  
اجود المعاني وايضا بان يبدل الواو والياء فيهما الف بعد نقل حركتهما الى  
ما قبلهما من الصحيح السكون لالتبس بالفعل الماضي مثل اجداد وابان من  
باب الافعال لا اعلال الفعل واتحاد صيغته بصيغتها ولم يعكس لاصالة  
الفعل في الاعلال او لما قيل ان الاعلال في ايهما كان انما يوجه بالحن  
على الفعل الماضي الثلثي نحو جاد وبان والفعل بالفعل شبه محمله عليه  
اولى وفي التمثيل تلميح الى ان هذا التوجيه اجود واظهر مما تقدم ويجعل عطف  
على جعل صيغتي التعجب مثل ما اجوره واجوبه وما بينه وبينه على

اي على فعل التفضيل في عدم الاعلال لما ذكر من انها لا يبينان الاسما  
بين من فعل التفضيل وانما احتج فيهما الى الحن اذ لو اعل فيهما لا يلزم  
الالتباس بالفعل الماضي ولخصوصهما بما افعله وافعل به وكذا يحمل عليه  
افعل الصفة مثل اسود وايضاً لما كتبه في الوزن كما اي عمل ما بها  
لما فعله سوية فافعل التفضيل اصل في عدم الاعلال وفعل التعجب  
محمولان عليه على عكس ما تقدم او يعمل عدم اعلالهما بما تقدم من انهما  
مخالفان سائر الافعال في بناء المضارع وبغيره منها فحولف بهما اباهما في الاعلال  
ايضاح يكون كل من فعل التفضيل وصيغتي التعجب اصلا في عدم الاعلال  
واعلم انه اي الثاني تقر عندهم ان الاصل في الاعلال هو الفعل والاسم  
تابع له في الاعلال فتوهم البعض ان معناه اي ما تقر انه اي الثاني  
اذ لم يعمل الفعل لم يعمل ما يتصل به من الاسماء وان تحقق فيه اي فيما يتصل  
ما يوجب الاعلال واذا اعل فعل اعل ما يتصل به ذلك الاعلال وان  
لم يتحقق ما يوجب فيه فجعل الاعلال الفعل مدار الاعلال الاسم وجودا وعدا  
قال المصنوع وببطل الاول اعني اذ لم يعمل الفعل لم يعمل ما يتصل به اعلال  
مباعد وابعاد فانها من الاسماء المتصلة مصدران اصلها موعدا  
واوعاد فاعلا بقلب واوهما السكون بعد الكسرة ياء مع عدم الاعلال  
فعلهما اعني وعد في الاول واوعد في الثاني فان المبعاد مصدر مبني  
من وعد بمعنى الوعد والابعاد مصدر او وعد من الوعيد وببطل الثاني  
اي اذا اعل الفعل اعل ما يتصل به عدم اعلال القول والبيع والدعوة  
والمدعو من المتصلات بابدال حرف العلة فيهما الف مع اعلال افعالها  
بذلك الاعلال اعني قام وبيع ودعا فما ذكره ابن الحاجب تفريع على قوله  
وببطل الخ لان لا بطلان ان في مدخلا في هذا النظر كما تعرف من انه اي  
الشان كان الواجب ان يعمل نحو يقوم وبيع من المضارع لا يوقف  
الواوي والياء في الذي ضم عنه او كسر وكان ما قبله صحيحا ساكنا ومقوم  
ومبيع من اسم المفعول من ذلك المضارع اعلال قام وبيع اللذين



هما ما قبلهما اي ابدال الواو والياء الفا فيقال بفام وبيع ومقام ومباع وانما  
 لم يفعل كذلك بل فعل اعلال اخر وهو اسكان الواو والياء بنقل حركتهما  
 الى ما قبلهما في الكل وحذف احد الواوين او الواو والياء في مقوم وبيع  
 لئلا يانبس مضموم العين بمكسورة اي مكسور العين وبالعكس ولئلا  
 يانبس كلهما اي مضموم العين ومكسور بمفتوحة اي مفتوح العين لانه  
 لو اعل بذلك الا اعلال وقلب الواو والياء في هذه الامثلة الفا وفتح  
 ما قبلهما كما قلنا على الالف التنبس بقوم بمكسور العين كبيع ولم يعلم انه  
 مضموم العين او مكسور وكذا يانبس بمفتوح العين كنام لان لكل  
 ح صامت متحركة في الصوت وكذا مقوم بالمفعول من مكسور العين كبيع  
 وكلما هما بالمفعول من مفتوح العين كنام فيه نظر غير قوله فما ذكره ابن  
 الجايب لان موجب ابدال الواو والياء الفا ليس الا كونهما متحركين بانه  
 حركة كانت مع كون ما قبلهما مفتوحا وانما كان هذا موهبا لما مر ان كل واحد  
 من الواو والياء مقدر بحركتين فاذا انضم الى ذلك حركته وحركة ما قبله  
 اجتمعت اربع حركات متواليات وذلك يستقل فقلوبهما الفايحسان  
 حركة ما قبله الا ان حركتهما اي لكن حركتهما وفتحة ما قبلهما قد تكونان  
 حقيقيتين بان تكون حركتهما وفتحة ما قبلهما ثابتين في الحقيقة مع قطع  
 النظر عن الاعتبار والتقدير كما في قوم وبيع بالضم فثباتهما اصليهما  
 وبيع فان حركة فتحة الواو والياء فيها وفتحة ما قبلهما مع الفاف والياء  
 متحققان في الواقع بل تاويل وكما في سود بالضم ونوم بالكسر اصلي  
 ساد ونام وقد يكون احدهما اعتبارية مبنية على الاعتبار والتاويل  
 لاثابته في نفس الامر يكون اي بطريق ان يكون الواو والياء مفتوحين  
 في الاصل ويكون ما قبلهما ساكنا فنقل فتحة ما قبلهما الى ما قبلهما لصغرهما عن  
 الحركة مع وجود الصالح لهما فيكونان متحركين تقدير اي في التقدير  
 باعتبار اصلهما لانهما لما كانا متحركين في الاصل فكان حركتهما باقية  
 عليهما بعد النقل لما ان الاصل لا ينبس في الفرع كل النيبان بل له حظ

١٨٢  
 بل له حظ من الملازمة والا عتبار حركتهما اعتبارية تاويلية ويكون ما قبلهما  
 مفتوحا حقيقة لما فيه بالفعل من الفتحة المنقولة عنهما اليه كما في استقوم واستبيع  
 بفتح الواو والياء مع سكون الفاف والياء اصلي استقام واستباع لانه نقل  
 فتحة الواو الى ما قبلهما من الصحيح السكون كما مر فتحة متحركين بعد فتحة تقدير فابدا الفا  
 كما هو القاعدة فصار استقام واستباع ولا يوجد عطف على قوله لان موجب  
 او جملة معترضة فقط هو بالتشديد من الظروف المبينة بعمل لا استقرار في  
 النفي جميع الاوقات وكثير استعماله في الماضي كعوض للمستقبل وليس عمل  
 للمستقبل كما هنا اي لا يوجد في شيء من الاوقات واو اويا ما قبله ساكن  
 بيدي الفا اذا كان احدهما مفتوحا ينفع بنقل فتحة الى ما قبله متحركا بعد فتحة  
 ولو تقدير فقلب الفا وانما اذا كان احدهما مضموما او مكسورا فبعد نقل  
 حركته الى ما قبله لا يقع ذلك بل يكون ما قبله مضموما او مكسورا فلا محال لا  
 يقلب الفا بل اما ان يبقى على حاله او يقلب الى جنس فهذا الكلام اعني  
 قوله ولا يوجد لانم لما قبله اورنا كيد له وفيما ذكره عطف على قوله ولا  
 يوجد اولان موجب ابدال اي موجب ابدالهما الفا انما هو هذا وفيما  
 ذكره ابن الجايب من الامثلة اعني يقوم وبيع ومقوم وبيع لم يتحقق  
 هذا الموجب لانه ليس ما قبلهما اي ما قبل الواو والياء فيها مفتوحا يوجد  
 في الاصل وهو ظاهر يكون ما قبلهما في الاصل ولا بعد النقل اذ ليس  
 شيء منها بمفتوح بل مضموم في يقوم ومقوم وبيع ومكسور في بيع  
 فاذا نقل حركتهما الى ما قبلهما يكون ما قبلهما مضموما او مكسورا فلا يوجد  
 لا بد لهما الفا اصلا حتى يكون تركت الابدال لئلا يانبس مضموم العين  
 بمكسورة وكلما هما بمفتوحة كما نعلم ابن الجايب ومما حصل النظر انه ان اراد  
 انه قد اعل قام وبيع بابدال عينهما الفا لوجود موجب الا اعلال فيهما  
 فوجب ان يعل تلك الامثلة ذلك الا اعلال لكونها تابعة لهما وفروعا  
 عليهما وان لم يتحقق فيها موجب فقد عرفت بطلانه وان اراد انما يجب  
 ان نعل كذلك لوجود موجب فيها ايضا فهو باطل ايضا لما قلنا وهذا



اى ما ذكرنا من قولنا لان موجب الى هنا مراد من قول معترض على ابراهيم الى موجب  
 انما لم يعمل نحو يقوم ومقوم اعلان قام اى ابدال واوهما الفا يكون الواو فيها  
 مضمومة لان مراده بقوله لكونها مضمومة اى الواو هنا مضمومة وما قبلها  
 ساكن فلم يكن ما قبلها مفتوحا بوجه لافى الاصل ولا بعد النقل فلما موجب  
 للابدال فلذلك لم يعمل يقوم ومقوم اعلان قام بل بالاسكان بالنقل وحذف  
 الواوين فى الثاني فمن سد عليه اى على ذلك القائل بانه اى الثاني اعل ساد  
 ذلك الاعلان مع ان اصله سود بهم للواو فلا يصح القول بان ضمة الواو مانعة  
 عن ابدالها كذلك فهو وعن فى قوله عن فهم المرام متعاقب بقوله بمراحل وهو  
 جمع مرسل اى المنزل اى هو فى منازل بعيدة عن فهم مرام القائل لانه مبني على  
 حمل مراده اى الواو اذا كانت مضمومة سواء كان ما قبلها مفتوحا او ساكنا او  
 غيرهما لا يجوز ان تبدل الفا وقد عرفت ان القائل برى من هذه الازالة بل كذا  
 فيما كان ما قبل الواو المضموم ساكنا وبالجمل كلام ابراهيم الحارثى هنا منقول فيه  
 ولذلك قيل الاولى له ان يقول فى بيان ذلك ان كل امثلة لها اصل من  
 الفعل وقد اعل اصله بقلب عينه الفا وكان ما قبل العين فيها ساكنا فالقياس  
 فى تلك الامثلة ان لا تعمل سواء كانت الواو والياء مفتوحة او مضمومة او  
 بكسوة لان السكون قبلها يخفض امرهما ولذلك لا يركن الواو والياء  
 فى نحو روى وظهى وان كانا فى الطرف الذى هو محل التغير والتخفيف لكن لما  
 كان بين تلك الامثلة وبين اصلها اشتراك فى اللفظ باعتبار وجود الحروف  
 الاصول فى جميعها وتناسب فى المعنى باعتبار ان مدلول المصدر الذى هو  
 موجود فى اصلها موجود فيها نزلت منزلة ذلك الاصل فان كانت الحركة  
 المنقولة فى تلك الامثلة فتحة بقلب المنقول عنه الفا يكون اعلان الفرع  
 بعين اعلان الاصل فانه الاولى نحو اقام ويخاف وان كانت ضمة قلب المنقول  
 عنه واوا ان كان ياء نحو مضمومة واصله مصيصة وان كان واوا بفتح على حاله بعد  
 النقل نحو يقوم وان كانت كسرة قلب ياء ان كان واوا نحو يقيم وان كان  
 ياء بفتح على حاله بعد النقل نحو يبيع لانه اذا لم يكن الاعلان بعين اعلان الاصل

اعلان الاصل اعل بما يقتضى القياس ليكون مثارا للاصل فى مطلق  
 الاعلان بل معنى اصالة الفعل فى الاعلان عطف على قوله ويبطل الاول  
 الخ اى ليس مرادهم باصالة الفعل فى الاعلان ما توهمه البعض لانه باطل  
 كما عرفت بل معنى ما انة اى الفعل الاولى به اى الاعلان والابن فى الثانية  
 فيه اى فى الاعلان لنقله كما مررت اليه الاشك فى الاشتقاق حيث قال هناك  
 ان الفعل يكونه والا على امور ثلثة من الحدث والزمان والنسبة الى فاعل  
 كان فيه ثقله فمحتاج الى التخييف بالاعلان زيادة احتياج فكانه اولى به  
 وسابق فى الاعتبار فيه ورون الاسم فهو تابع للفعل فى الاعلان بمعنى  
 ان ليس له اشتقاق الاعلان كالفعل يرشد اليه اى كون الاصلية بمعنى  
 المذكور الاعلان فى قادم الماضى من القود بفتح القاف وسكون الواو  
 صد السوف لانه من الامام والسوف من الخلف يقال ساق الفرس  
 او قاده واصله قود يفتحين فاعل اعلان قال مع عدمه اى عدم  
 الاعلان فى القود يفتحين بمعنى القصاص مع وجود موجب فيه ايضا  
 فلو كان الفعل تابعا للاسم فى الاعلان بمعنى لو لم يكن الاولى بالاعلان الفعل  
 بل الاسم لما كان الامر كذلك بل يعمل فى القود ورون قادم اذ لو اعل كلامها  
 يلزم الاتباس فاعلان قادم ورون القود يدل على اصالة الفعل فيه **الفرض**  
**الثانية** بيان الاعلان بالحدف اى اعلان العين بسبب حذفه او بطريق  
 حذفه وهو اى الحذف اما واجب او جائز فهناك قسمان الاول الذى  
 لا انتفاء اليكنتين احدهما العين والاخرى اللام او غيره وانما واجب  
 الحذف لتعذر تلفظ اليكنتين المجهتين اولئك وتثاقبهما  
 ما يوجب سكون اللام لانه اذا نقل حركة العين الى ما قبله يلتقي ساكنان  
 وهو اى ذلك السبب اما اتصال شئ من الضمائر المكنة لآخر الفعل  
 وقد عرفت فيما تقدم اعني ضمير جمع المؤنث مطلقا وضمائر الخطاب  
 والنعلم فى الماضى به متعاقب بالاتصال اى اتصال شئ من تلك الضمائر  
 باخر الفعل وقد عرفت وجه اسكانها لآخر الفعل والحال ان اللام



صحيح ليس بحرف علة وانما قيد به لانه اذا كان حرف علة لا يكون ذلك الا اتصال  
 سببا لا انتقاء الالكين لما عرفت انه اذا وجد ما يوجب اعلال كل من العين  
 واللام فلكون اللام اولى بالا اعلال قدم به فحين اعل لم يعمل العين ذلك  
 الا اعلال فاذا اعل اللام بالاسكان يجب تحريك العين فلما بدت الانتقاء  
 والا ولى ان ينكر هذا القيد عقيب قوله سبب ما يوجب سكون اللام كما في ثلث  
 وبعث على صيغة التكلم والخطاب من الماضي اصلهما قولت ويبعث فالتحريك  
 الواو والياء الف التحوكهما بعد فتحة فالتحق ساكن الالف واللام في حذف الالف  
 وضم الفاء في الاول وكسرى في الثاني كيدل على المحذوف ويقع ويبعث في جمع  
 المونث من المضارع اصلهما يقولن ويبعثون نقل ضمة الواو وكسرة الواو الى ما  
 قبلهما من الصحيح السكون فالتحق ساكنان فحذف العين بخلاف طوبت ويطوبون  
 حيث لم يلتحق قبلهما ساكنان وان اتصل بهما الضمير السكون لكون اللام حرف  
 علة فلم يحذف او دخول الجانم لما تقر انه اذا دخل الجانم على المفرد من المصنوع  
 الصحيح اللام يجب اسكان لانه علامة للجزم فاذا اعل العين بالاسكان يلتحق  
 ساكنان نحو لم يقل ولم يبع اصلهما لم يقل ولم يبع فاعلما كما في يقين ويبعث  
 او بناء الامر للمخاطب من المضارع كقل وبع لما تقدم ان بناء الامر والنهي  
 مطلقا من المضارع الصحيح اللام يوجب سكون اللام ولم يذكرهما النهي ولا  
 امر غير المخاطب نحو لا تقل ولا يقل ولتقل لدخولهما فيما ركن به دخول الجانم  
 واصل قل وبع اقول وايح نقل حركة الواو والياء الى ما قبله فاستغنى الامر  
 عن همزة الوصل وحذف العين للانتقاء واما دخول الجانم على المصنوع  
 المعقل اللام وبناء الامر منه فلا يوجب سكون اللام بل سقوطه كما تقدم  
 ولما كان ان يقل انه قد تحرك اللام في الامر نحو قل الحق فهو ليس بموجب سكونه  
 دفعه بقوله والحركة العارضة في نحو قل الحق وبع التوب يعني ان اللام فيها  
 ساكن في الاصل وانما عرضت له الحركة بسبب عارض الانتقاء بكونه بعد  
 والحركة العارضة لكونها في معرض الزوال لا عبرة بها كما مر فاللام ساكن حكما  
 فلذا اعل فيها بحذف العين ايضا او ببيان يكون عطف على سبب

على سبب ما يوجب الخ في خلال بناء الكلمة فعلا او اسما ساكن فاذا  
 نقلت حركة العين الى ما قبله زيم الانتقاء الساكنين فهما هنا العين وحرف  
 اخر غير اللام ولم ينكر هذا القيد فيما سبق مع انه لا بد منه ايضا كما اشريا  
 نظروك هناك وبالجملته كان الاولى له ان يقول بسبب ما يوجب سكون  
 اللام واللام صحيح وهو ما اتصل شئ من الضمائر المكنية باخر الفعل او  
 دخول الجانم على الصحيح اللام او بناء الامر منه او ببيان يكون في بناء الكلمة  
 ساكن فاذا نقلت حركة العين في هذه الصورة الى ما قبله زيم الانتقاء  
 الساكنين كما في الامثلة السابقة وكما في مقول ويبعث واقامة واقالة  
 واستقامة واستقالة اصلها مقول ومبيوع واقوام واقيام واستيقوم  
 واستقيال ففي الاولين اى مقول ومبيوع نقلت ضمة العين الى ما قبله  
 فالتحق ساكنان العين وواو المفعول فحذف احداهما وهو العين عند  
 الانتقاء واحتك الجوز في ما يكون اعلالهما مما تحرك فيه وانما حذف فاء  
 دون واو المفعول لان العين فيما تحرك فيه من المعقل العين الذي لانه  
 صحيح معرض ومحل للتغييرات من الابدال والاسكان والحذف كما  
 عرفت في سائر الامثلة دون واو المفعول فعند الاحتياج الى التغيير  
 يحذف احد الحرفين كان الما لوف بالتغير بالحذف اولى والمان واو  
 المفعول علامة المفعولية دون العين فلا يحسن حذف الواو بعد  
 حذف الياء من الباقي اعني المبيوع ينقل ضمة ما قبله كسرة ياء الواو  
 اى واو المفعول ياء لما عرفت ان الواو الساكن بعد الكسرة يجب  
 ابدال ياء وانما احتج الى الواو هنا فرق بين الواو كسرة والياء لانه  
 لو لم يبدل الواو ياء في مبيوع بعد حذفه لقل مبيوع كمقول فلا يعلم  
 انه واوى او يائى وانما ابدل وقيل مبيوع افترا ولم يعكس الامر بناء  
 الياء للياء وما فيه للواو والرائد اى المحذوف من الساكنين  
 في مقول ومبيوع هو الحرف الراءد اعني واو المفعول عند التحليل وسبويه  
 لان الراءد لكونه عارضا بالحذف اولى من ان الاصل كالعين



والان التقاء الساكنين انما يحصل عند اى عند الزائد لكونه ثاني  
 الساكنين وما يحصل عنده التثنية وانظر الى الحذف هو بالحذف  
 الحق ولقطة التغير فيه اى فى اسم المفعول على هذا التقدير لان  
 يكون التغير فى مبيع بعد نقل الحركة بامر من حذف واو المفعول  
 ضمة الفاء كسرة واما على رأى الا تخفى فهو ثلثة حذف على  
 الكلمة وقلب واو المفعول ياء وقلب ضمة الفاء كسرة ولما فى مفعول  
 فالتغير انما هو بوجه واحد بالاتفاق وهو حذف احد الواوين وان  
 وقع الاختلاف فى نعينه فيحمل هو نظرا الى هذا الوجه على مبيع واما  
 كون الواو علامة المفعولية فهو غير مسلم عندهما بل يقولون ان  
 العلامة انما هى الهمزة المتحركة ان استمر التثنية فى الثلاثيات وغيرها  
 دون الواو وغير ان الواو نشأت من اشبع ضمة على مفعول الجاني  
 على يفعل مثلا بدم المثال المرفوض وهو مفعول فحذف الزائد الى  
 لا يتفق به كثير معنى او لم يفسد الاصل في كسر الفاء اى فيلها ضمة  
 وانما فى مبيع كسرة ليسم اياء عن الابدال لما عرفت ان اياء  
 الساكنة اذا كانت ما قبلها مضمومة يجب ابدالها واوا وقصد سلامتها  
 فرق بين المثالين اعني الواوى كقول والياء كبيع كما مر قال ابن  
 الحاجب فخالف سبويه والا تخفى اصلهما اما مخالفة سبويه اصله  
 فلانه اذا اجتمع ساكنان والاول منهما حرف لين حذف الاول  
 وهما حذف الثاني وفيه نظر لان ذلك انما ثبت فيما اذا كان الاول  
 حرف تدوين والثاني صحيح كقل اخف واما اذا كان مدح فلم  
 ثبت الا اذا كان حذف الثاني مفتوحا للدلالة على معناه كما فى  
 المصطفون واما مخالفة الا تخفى اصله فلان الفاء اذا وقعت  
 مضمومة وبعدها ياء اصلية باقية قبلها واوا لا تضام ما قبلها منقطة  
 على الضمة وقد قلبت الضمة هنا كسرة مراعاة للعين التى هى ياء  
 مع حذفها فمرعاتها موجودة اجده فقبل لكن كان واحدهما

واحدتهما محافظا على اصله مع وجه اخر فرائى سبويه اصله ان التى هى  
 عين اذا انضم ما قبلها قلبت الضمة كسرة فلما رأى الفاء كسرة غلب على ظنه  
 ان الكسر لاجل الياء فرائى ان المحذوف واو مفعول ورأى الا تخفى اصله  
 فى ان الياء الاصلية لو ثبتت لا قلبت واوا لا تضام ما قبلها على ما هو  
 اصله فرائى ان الكسر للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء ورأى ان  
 حذف الياء الاصلية اولى لانه قياس التقاء الساكنين وقد شبه  
 اسم مفعول من الابهوف الواوى من الشوب اى الخلط ومهوب من الابهوف  
 الياء من الهبة اى المهابة والقياس ان يقال فى الاول مشوب كقول  
 وفى الثاني مهوب كبيع وقد جاء على القياس كثيرا وفى الواوى عطف على  
 قوله فى الاولين اى بوائى الامثلة وهى اقوام واستقوام واقبال واستقبال  
 بعد نقل فتحة العين الى ما قبله حصل واوا ويا متحرك فى الاصل مفتوح  
 ما قبله فابعد الفاء لتقى ساكنان الالف المبجلة والالف الزائدة فى المصدر  
 محذوف بعدهما على قياس ما عرفت من الاختلاف فى مثل مفعول فالحذف  
 فى اقامة مثلا عند الا تخفى العين اعني الالف المنقلبة عن الواو وعند  
 سبويه الالف الزائدة فى المصدر لكن لا يحتاج هنا الى كثرة التغير اتفاقا كما  
 احتج هناك وعوض عنه اى عن المحذوف التاء وقد ترك التعويض  
 كما فى قوله تعالى واقام الصلوة وابنا الزكوة فان اقام مصدر اقام اصله  
 اقوم اعل كما سبق ولاتاء تعويض فيه هذا اى ما ذكرنا من وجوب  
 الاعلال بالحذف فى مثل مفعول ومبيع هو رأى الجمهور وقد قال الجمهور  
 خطبت النوب ماض متكلم من خالط يحيط بخباطة اصله خطبت فاعل  
 الاعلال بعث فهو محبوظ ومحبوظ لمح قال محبوظ اخبر به على التمام اى  
 تمام حروفه من غير نقص شئ منها بالاعلال ومن قال محبوظ بانه على  
 النقص اى حذف بعض حروفه اما عين الكلمة اى الياء او واو المفعول  
 كما مر ثم قال وكذلك الحال فى كل مفعول من زوات الثلثة اى موجب  
 الحروف الثلثة اى الثلاثيات اذا كان من ياء الياء اى الكلمات



المشتقة من اللاحق اليافى كالباءات من الالهات فانه يحكى بالنقص  
 والتمام كبيع ومبيع ومكين ومكبول وهكذا فانما بنات الواو اى اللاحق  
 الواوية فام يحكى على التمام منها الاحرف اى كالمكان هاء مد ووف ومهول  
 فى قولهم مكك مدووف من داف يد ووف ووف وسجى معناه ونوب  
 مهوول اى محفوظ من صان بصوك صونا فان هذين هما اباء التمام  
 من الواوى ناديين ومن الخويين من يقبس على ذلك سائر  
 الاسماء المفخولات من بنات الواو من ذوات الثلثة فيقول قول  
 مقوول وقرس مقوود بالتمام فيهما كما يقال قول مقول وقرس مقوود  
 بال حذف والاعلال قياسا مقوول مطلق يقبس فيقول قولافيا  
 مطردا فى جميع بنات الواو كما اطرد ذلك فى بنات الباء واما الاكثر  
 فقد قالوا وهو الحق ان بنات الواو لا يحكى تامة وان المثلثين المذكورين  
 شاذان لا يقاسن عليهما غيرها فلا يقولون قول مقوول مثله هذا  
 كلامه اى كلام الجوهر مع نوع شرح له قوله مكك مدووف اى  
 مبال من البلى عند الجفاف يقال بل الثوب بالماء اى يجعله  
 مبالا به فعلى ما ذكره لا يجب الاعلال بالحذف منه فى مثل مبيع  
 من بنات الباء بل كل من الحذف والافاء جائز ههنا مطردا نعم  
 وافق الجمهور فى وجوب الحذف فى بنات الواو وطعم شذوذه ما يحكى منها  
 على التمام وقريب منه ما قال ابن الجاصب وكثر نحو مبيع وقيل نحو مهوول بقى  
 هنا شئ وهو ان نقل ضمة با مبيع مثلاً الكسرة اى ابدال ضمة ما قبل الباء  
 من مفعول من اللاحق اليافى الى كسرة ليهل الواو يا كما هو مذهب  
 المختص ليس بغير حرف العلة لان فام مبيع اعنى الباء ليس بحرف علة  
 لكن الغرض منه اى من ذلك النقل هو اى بغير حرف العلة اعنى ابدال  
 الواو يا فهل هو اى ذلك النقل اعلال ام لا يكون اعلالا وفى التفسير  
 بقوله ليهل الواو يا اشاف الى ان ذلك النقل اذ لم يكن لاجل الابدال  
 بل سلامة الباء كما هو مذهب سبويه لا يكون اعلالا بلا شبهة وانما شبهة فيما

وانما شبهة فيما اذا كان لاجل الابدال لفظ انه اعلال اذ مبيع الذى هو  
 اصل مبيع يصير مبيعا باعمال الربعة عند الاختصاص بنقل ضمة الباء الى  
 ما قبله وحذف الباء ونقل ضمة ما قبله كسرة وقلب واو المفعول يا  
 واما عند غيره فيصير كذلك باعمال ثلثة النقل وحذف واو المفعول  
 وقلب الضمة المنقولة كسرة كما عرفت ومن البعيد ان يقال ثلثة منها  
 اعنى ما عدا قلب الضمة كسرة اعلال واحد وهو ذلك القلب ليس باعلال  
 بل علم ان لا يصدق الاعلال على تمام ما فعل فيه اى ان صار مبيعا بعنى  
 ان الثلثة المذكورة اعلال بالانفاق لكونها تغير حرف العلة بعضها  
 بالحذف وبعضها بالابدال وبعضها بالاسكان فلو لم نقل بان القلب  
 المذكور اعلال يلزم القول بان ثلثة من الربعة التى لابد من تمامها  
 فى ان يصير مبيع مبيعا اعلال واحد منها ليس باعلال وهو بعيد  
 والابدان ان لا يصدق الاعلال على مجموع الربعة اذ المركب من  
 ابدال داخل والخارج خارج فالركب من الاعلال وغيره ليس باعلال وقوله  
 فتدبر اما اشاف الى ان يقال لا غم ان ذلك المجموع اعلال حقيقة بل  
 الاعلال هو الثلثة منها وما الفاد فيه اذ الى سؤال اخر وجواب له اما  
 السؤال فهو ان القلب المذكور اذا كان اعلالا يلزم ان لا يكون تعريف  
 الاعلال جامعا لافراد لانه تغير حرف العلة كما ذكر وليس القلب المذكور تغير  
 حرف العلة واما الجواب فهو ان المراد تغير حرف العلة حقيقة او ظاهرا يكون  
 تغيرا يكون الغرض منه تغير حرف العلة والقلب من هذا القبيل كما عرفت  
 او السؤال ان ما ذكرته من دليل الظهور يجرى مثله فى كون قلب الضمة كسرة  
 سلامة الباء كما هو رأى سبويه اعلالا لانه من الاعمال الثلثة التى لابد  
 من تمامها فى ان يصير مبيع مبيعا عنده ومن البعيد ان يكون اشاف منها  
 اعلالا دون واحد مع ان القلب لاجل سلامة ليس باعلال والجواب  
 منع حريان الدليل فيه بانه قد لوحظ فيه كون القلب لاجل تغير حرف العلة  
 وهو ليس بموجود فى القلب للسلامة او التكم كونه اعلالا ايضا وحمل تغير



الاعلال على بيان الافراد المشهورة تأمل القسم الثاني من قسمي حذف  
 العين وهو الحذف القياسي بطريق الجواز ففي كل موضع اجتماع فيه باء ان  
 كما في ميت وسيد وديمومة وكنيئة من المصدر المعتل العين على  
 وزن فيلولة وباعتبار الاصل كما تعرف على فيلولة بفتح العين الاول  
 بمعنى الدوم والثاني الكون يقال دام يدوم دواما وديمومة وكان يكون  
 كونا وكنيئة فاصل الاول ميت وسيد صفات على وزن فاعل بكسر  
 العين معتلا عنه من مات يموت موتا وساد يسود سيادة ابدل واوها  
 باء لا اجتماع مع باء ساكن قبله وادغم الباء الاول فيه فان شئت ابقته  
 اي الباء الثاني وقيل ميت وسيد بالتشديد وان شئت حذفته قلت  
 ميت وسيد بالتخفيف وكلها متجانسة وهذا عند سيبويه وقال بعضهم  
 لالم يوجد في غير الالف بناء فاعل بكسر العين بحكم بان اصل سيد فاعل  
 بفتح العين لوجوده في الصحيح نحو صير فكسر العين على غير القياس وقال  
 الاخفش نحونا ايضا من بناء فاعل بالكسر ان اصل نحو سيد بفتح السين  
 فنقل الواو الى موضع الباء والياء الى موضع الواو ثم قلبت الواو ياء وادغمت  
 وقول سيبويه هو الحق لانه لا محذور في اختصاص الالف ببناء فاعل  
 بكسر العين واختصاص الصحيح ببناء فاعل بفتحها واصل الاخرين ديمومة  
 وكنيئة بفتح الواو الاول فيهما فاعل بهما فاعل بميت وسيد فاعل  
 واوها باء لا اجتماع مع باء ساكن قبله وادغم الباء فيه لكن بينهما وبين  
 ميت وسيد فرق اشارة اليه بقوله الا ان الحذف هنا اي حذف الباء  
المدغم فيه في ديمومة وكنيئة لانهم نقل البناء بكثرة الحروف ميت وسيد  
 فيهما ستة حروف وقد فتحها التاء فلما يقال ديمومة وكنيئة بالتشديد  
 بل هو اصل مرفوض لا يصار اليه الا للضرورة بخلاف ميت وسيد  
 لانها لعدم ذلك النقل فيهما ما غ فيهما الوجهان كما عرفت ولما و  
 عليه فعلى هذا لا يصح جعل ديمومة وكنيئة من الجائز الحذف بل من  
 الواجب ان يجعلها من الواجب اشارة الى دفعه بقوله وانما جعلناه

وانما جعلناه اي الحذف فيهما من الحذف الجائز لانه ليس له اي لذلك الحذف  
 صابط يوجب من الصواب المتضمنة لوجوب الحذف كما في قل وبلغ والاقامة  
 والاستقامة حتى يجعل من الحذف الواجب بل انما التزم لوجود نقل فيهما والنقل  
 ليس له مرتبة معينة تصح ان تجعل صابطة لا يجاب الحذف اذ لها مراتب  
 متفاوتة بمدا بقله الحروف وكثرتها فلا يثبت ان هذه المرتبة منه توجب  
 الحذف وتلك تجوز فبقى هنا مما يصلح ان تجعل صابطة الحذف اجتماع  
 الباءين كما في ميت وسيد وهو لا يقتضي الاجواز الحذف وخاصة ان  
 جعلها من الجائز الحذف انما هو بالنظر الى مجرد اجتماع الباءين لانه كما مر  
 لا يقتضي الاجواز الحذف وهذا لا ينافي لزوم الحذف ووجوبه لا مخرج  
 كنقل البناء ولم يجعل النقل صابطة لان له مراتب متفاوتة بتفاوت قلة  
 الحروف وكثرتها فليس له مرتبة معينة تصح ان تجعل صابطة كنية لا يجاب  
 الحذف وانما حكموا بحذف شيء منهما ولم يجعلوها كائنتين تامتين بل احذف  
 ولا اعلان حتى يستغنى عن تكلف الاعلال والادغام فيهما مع انهما صالحتان  
 لذلك لعدم ظهور اصل لهما لانه اي الشان لوجوب ذلك لكان  
 على فاعل ما فاعله التاء وليس في الكلام فاعل بفتح الفاء سوى مفعول  
 بالفاء والفاء بعد وهو ايضا ليس بعربي اصل بل هو في الاصل  
 اعجمي اسم شخص في لغة العجم ثم نقل الى لغة العرب فلما كان غير منصرف  
 مجازا فاعل فانه قد جاء في لغة العرب كثيرا كجنحوا كما عرفت  
 فكون فاعل مرفوضا بينهم صمد على الحكم بحذف شيء منهما وان اهلها  
 ديمومة على فيلولة فكانه قيل فما نقول في حيدرة واما لهما من المعتل  
 العين الثاني على فاعل فانه كثير فاجاب بقوله والمعتل العين الثاني  
 وان كثر مجيئه هكذا اي على فاعل كالحيدرة بمعنى الميل اي الاعراض  
 يقال حاد عن الشيء اي مال واعرض عنه والطير في بمعنى الحفة مقابل  
 النقلة والطير في عطف نظيري الحفة وغيرها كالحيولة والقبولة  
 والشيخة الا ان اصلها فتح الباء ثم سكنت لتخفيف هكذا ذكره الجوهري



وكلامنا في فاعول يكون العين في الاصل فلا يقوم ذلك نقصا عليه  
ولانه عطف على قوله لانه ليس في الكلام والضمير لثان لم يردف  
شي منهما بل جعلنا ثانيا بين فاعول ودمومة وكونونة لان اصلها واوى  
ولا وجه لابلال الواو يا ح وجه مع انه لم يقل كذلك فظ بل قيل ودمومة  
وكونونة وانما نعلم ان فيها هدف شي وان اصلها ريو مومة وكونونة  
بزيادة ايا بين الفاء والعين الذك هو الواو فهدف الواو بعد ابلال  
يا فبقى ايا الزائدة وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الكوفيون من ان  
كونونة مغير بابلال ضمة اوله فتحة واصلة كونونة على ذلك سر بوجه وهي  
الطبيعة لانه لو كان كذلك لم يكن لابلال الواو يا والضممة فتحة وجه ولها  
اي كالدليلين المذكورين جاء كونونة في الشعر مشددا وان كان محي  
كذلك نادرا وهو ايضا يعل على ان فيه هدف شي قال النحوي بالبيت  
يا قوم ليت انا ضما وجمعا سيفنة حتى يعود وبصير الوصل اي الموصلة  
بيتا كونونة مصدر كان النامة اي الثوب والوجود وهي خبر يعود بنفي  
ذو اوتبا ويدا بموجود اي بصير الوصل كما كان ذا وجود او موجود او يمكن  
ان يحل على المبالغة فلا حاجة الى التقديم والتأويل هذا على تفسير  
ان يكون يعود ناقصة بمعنى تصير واذا كانت نامة بمعنى ترجع  
فكونونة مفعوله على ان يكون منصوبا بترج الخافض اي الى كونونة  
ولا حاجة الى شي من التأويلات المذكورة ولم يحج من المقتل العين  
الواوى على هذا الوزن اي على فاعول الاربعة احرف وكلمات  
اشان منها المذكوران اي ديمومة وكونونة والاخران قيد ودة بمعنى  
قود الفرس من قاد يقود قودا وقيد ودة وقد عرفت معنى القود  
وهي عوغة بمعنى القى والاستفراغ من هاج يهوج هو عا وهي عوغة  
اي قاء واستفراغ ومنه مرة مهوغة فعلى ما ذكره الجوهري من ان ما بها  
من المقتل ايا في على فاعول كيد ودة الاصل فيه فتح العين ابراد  
القبولة وهي النوم قبل الظهور فيما نحن فيه اي مما يحذف فيه العين

فيه العين جواز لا يفتح يائين كما فعله اي ابراد امثالا لما فعله صاحب  
المفصل ونسبه ابن الى صاحب في هذا الايراد لا يصح لانها من ذوات اليا  
من قال بفتح قيدا وقيدولة نام قبيل الظهور فعلى ما ذكره الجوهري اصلها  
قيدولة بفتح اليا ثم حقت كما في كيد ودة فتح ليس فيها اجتناع يائين  
حتى حذف احداهما بل هي تامة الحروف فلا تكون مما نحن فيه وهما تحت  
وهو انه اي الثاني لما جاء فعولته من اليائين كثيرا كيد ودة وميد ودة  
وغير ذلك كما مر واما كونونة مفتوحة العين في الاصل كما قال الجوهري  
فغير معلوم مع ان ذلك ليس بمضرب في المنق ومن الواوى اربعة  
امثلة اعني كونونة ودمومة وقيد ودة وهي عوغة فكانت كذا وقع  
بالفاء في النسخ وهو قليل الوقوع في جواب لما لهذا البناء اي فعولته امثلة  
كثيرة ومجي مثلها اي مثل تلك الامثلة لفعولته بيا بين الفاء والعين  
غير معلوم ونحن نراه يبين مجيها اي مجي في فعولته ويحذف ولم نرمهم  
بيان ذلك مثلا غيره والثاني بالثال الواو يا هو مجي تلك الصيغة  
وقوعها في كلامهم لان يكون لها امثلة كثيرة كما لا يخفى فتعيل كون اصلها  
اي اصل فعولته كيد ودة وكونونة فعولته كيد ودمومة وكونونة بفتحة  
النظير اي استدلالهم على ان ديمومة وكونونة يستبان صليتين بل لهما  
اصل هو ديمومة وكونونة بان نظير الاولين فليل ونظير الاخيرين  
كثير وحمل الكلمة على ما هو كثير النظم اولى على ما مر عبرت للعالم بكثرة  
نظير الاولين دون نظير الاخيرين بل بظنهما نعم تعليل اي تعليل  
ذلك ليكون بانه اي الثاني لم يقل ديمومة وكونونة ومجي اي ومجي  
كونونة في البيت مشددا كما عرفت غير بعيد وانما قال غير بعيد ولم يقل  
صواب ان يكون اصلها ديمومة وكونونة فابلال الواو يا على  
غلاف القياس ورفض اصلها وايضا ما جاء في البيت يجوز ان يكون  
شاذ لا اجل الضرورة ففي التعليلين ضعف **الفريضة الثانية** بيان  
الاعلال بالا سكال وهو قياسي وسما على اما الاول ففي كل موضع بك



حرف العلة فيه متحركا وما قبله صحيح ساكن فانه ينقل حركته اليه فيكون  
سواء كان حركته ضمة كما في يقول او كسرة كما في يبيع او فتحة كما في اقام  
واستقام وبجانب ما مر من استكراههم تحريك الحرف الضعيف مع ساكن  
الحرف القوي وقيل لان الضمة والكسرة ثقيلتان على الواو والياء  
ولما الفتحة فليس نقلها الى الفاء لاجل الثقل لان الفتحة اخف الحركات  
فلما تشقل على الواو والياء ولا سيما بعد الساكن وفي الوسط الذي  
ليس محل التغيير بل انما ينقل الفتحة لاتباع الفتح الاصل في اسكان العين  
مع الدلالة على اليقظة وذلك لان الفاء ليس لها حركه في تلك الامثلة  
فاذا تحركت بالفتحة وسكن العين علم ان تلك الفتحة فتحة العين فان لم  
يكن ما بعده ساكن ولا هو في الاصل مفتوحا بل مضموما او مكسورا ابقى  
ساكنا لعدم ما يوجب الحذف ولا ابدال احدهما الى الاخر او الى الالف  
كما في يقول ويبيع اصلهما يقول ويبيع بضم الواو وكسر الياء فنقل حركتهما  
الى الفاء والياء فبقيا ساكنين لكن مع عروض المد لهما وان كان  
في الاصل مفتوحا قلب الفاء كما في يخاف اصله مخوف بفتح الواو وسكون  
الهاء فنقل فتحة الواو الى الهاء وقلب الياء على ما عرفت من ان  
حرف العلة اذا كان مفتوحا ونقلت فتحة الى ما قبله من الصحيح  
الساكن يكون حرف العلة متحركا وما قبله مفتوحا نقديرا وهو  
موجب لابلداله الفاء وان كان ما بعده ساكنا كما في لم يقل وخيم  
اصلهما لم يقل واخيم فقدم تفصيل احكامه من انه يجب ترك  
العين ح لدفع الشقاء الساكنين كما علمت تفصيله واما الثاني  
اي الاسكان السماعي ففي لفظ ليس بكون ايا من الافعال  
ان قصته اصله ليس بكسر ايا كما في علم فاسكان بانه سماعي لعدم  
موجب الاسكان فانه لما لم يتصرف فيه كما تصرف في سائر الافعال  
ببناء المضارع والامر والنهي واسمي الفاعل والمفعول وغير ذلك  
اذ لا يجري في ليس هذه التصرفات فخالف سائر الافعال في هذا

في هذا مخ خالف به اياها في المعنى فليح وجهد عن الدلالة على الزيادة  
الماضي الذي يدل عليه سائر ابيته الفعل الماضى كقوله ويبيع وضرب  
فانه اذا قيل ليس زيد قائما لم يرده به سلب القيام بحسب زيد في الزمان  
الماضي بل في الحال او مطلقا وفي الوزن ايضا يجذب بعض المتشككين  
بعض واذا خالف به اياها في الوزن فلم يبق على اصله وهو ليس  
بكسر ايا كـ بعض الافعال اي كما بقي بعض الافعال على اصله مثل  
صيد بكسر العين من الصيد بفتحين وهو داء اي مرض ياخذ الابل  
ويقع سانه لا يخفنه ومنه اي ما يؤخذ من الصيد بذلك المعنى قيل  
لم تكبر الذئبة لا ينفذ بمينا وشمالا صيد تشبها له بذلك الابل  
فان صيد على علم قد بقي على اصله الذي هو الكسر ولم يبدل باؤه  
الفا اصلا مع وجود موجب الابدال فلم يبق على اصله تخفيفا  
لاخلاف بينهما في الوزن ايضا ولم يبدل عطف على قوله لم يبق  
باؤه الفا مع وجود موجب الابدال فيه كما ترى كما ابدال ايا الفا  
في سائر الافعال مثل عاف اصله مخوف بكسر الواو وذلك ايضا  
تخفيفا لانهما لفته في الوزن بل جعل اي ليس تشبها لا يقبل السكون  
بالا غلام ولا يبن الامثلة منه من الحروف كـ لـ وهذا اي لا يعل تشبها بالحرف  
ابقي فتحة فانه وهي اللام على حالها ولم تقبله كسرة عند اتصال الضمائر المكتبة  
كاسم في جمع المؤنث ولست في الخطاب او التكلم حيث اكتفى بحذف ايا  
ولم بكسر اللام مع ان القياس انه اذا كان عين الماضي با او واو مكسورة  
كباع وخاف بكسر فانه عند اتصال المسكنات به كبعين او كسليم يبق في هذه  
الحالة اي حالة اتصال الضمائر في يمينه اي بين ليس وبين مفتوح ونظير  
من سائر الافعال التي كسرها عند اتصال الضمائر بها الاول جمع المؤنث من  
خاف واذا في خطاب او متكلم منه واصلهما مخوفين ويؤنس قلب الواو والياء  
وخفف ساكن الفاء وكسر الهاء ليكون عوضا عن كسرة العين فانه لو قيل  
سمن ولست بكسر اللام ايضا لم يكن بينهما وبين ما ينصرف فيه من امثال تلك الافعال



فرق فيقول عنه الشبه لالا يقبل التصرف من الحرف اعني لبت واما في  
 بانه عند اتصال الضمائر به فضروري ولما جاز عطف على قوله ولم يبدل  
 او جملة معترضة جاءت لبيان مخالفة لفظية بوجه ثالث في باب علم يعلم  
 مطلقا اي سواء كان مغفل العين او لا اسكان العين كما جاز بقاؤه على  
 الاصل اعني الكسر كما تقدم الزم اسكان عين ليس يعني ان ليس من  
 باب علم على ان يكون اصله ليس ليس بكسر العين في الماضي وفتح في الغابر  
 اذ لا يجوز ان يكون اصله فعل بفتح العين لان المفتوح العين لا يجوز اسكان  
 عينه لفتحة الفتحه الا ترى الى من قال في علم وظرف علم وظرف ولم يقبل في  
 قتل و ضرب قتل و ضرب ولا ان يكون فعل بالضم لان هذا المثال لا يكون  
 في ذوات الباء وفعل بفعل بكسر العين فيهما نادر منحصر في مواد عديدة  
 كما عرفت وقد عرفت ان علم يعلم يجوز فيه اسكان العين والبقاء على كسره  
 فبالنظر الى هذا يلزم ان يجوز لا مران في ليس لكن لا جاز الامران في سائر  
 الافعال من ذلك الباب لزم الاسكان وعدم البقاء على الاصل في  
 ليس تحفيضا للمخالفة اي لمخالفة سائر الافعال في هذا ايضا اي كالمخالفة  
 فيما سبق والحاصل ان اصل ليس ليس بكسر الباء لانه فعل لاتصال الضمائر  
 به ومن باب علم كما مر فالزم اسكان عينه على خلاف القياس وسبب  
 ذلك انه لما خولف به سائر الافعال في التصرف وفي الدلالة على الزمان  
 الماضي خولف به ايها في الوزن ايضا فانضم هذه المخالفة التزام الاسكان  
 لانه لو لم يلزم الاسكان فاما ان يلزم للابقاء على الاصل اعني كسر الباء  
 كما في صيد او يلزم ابدالها كما في خاف او يجوز فيه الاسكان والابقاء  
 معا من غير تكسر كما في علم ونحوه وايضا ما كان يلزم الموافقة في الوزن  
 سائر الافعال فالزم مخالفة لها فيه انما يكون بالزام اسكان العين  
 وما ذكرتم اسكان بيا فاعولته في الفعل العين الباء كيد و طيرة  
 اصلها صيد و طيرة بفتح الباء ثم اسكن كما ذكره الجوهري من القسم  
 السماعي ايضا اي كليس اذ كان القياس ابدالها الفاعل نحوكة وانفاح

وانفاح ما قبله واعلم انه اي الثاني يعرض لحرف العلة القلب اي  
 قلب المكان كما سمعت في الاشتقاق في الوصل والجاه من ان اصل  
 الجاه وجه تقدم الجيم على الواو وقلب الواو اليا وفي قسم جمع قوس  
 اصله قوس ثم قسوه بتقديم الين على الواو ثم قلب الواو الثاني  
 بيا لتطريفه بعد ساكن من جنس الضمة ثم قلب الواو الاول ارضا  
 بيا لاجتماعهما والساكن ساكن ثم ادغم وكسر الين سلامة الباء  
 وكسرها انباء على العين كما عرفت ذلك مفصلا وكافي بما حال كونه  
 اسم فاعل من جاء يحيى مينا على رأي الخليل فان اصله جاي بالياء  
 ثم الهمزة فالخليل بقلبه بتا بغير الباء عن الهمزة كبصير جاي كقاض  
 ثم فعل اعلاله اي حذف ياءه رفع وجزا كما ستعرفه فيصير جاي  
 فاما سبويه فيبدل الباء الذكة هو العين همزة على القانون وهو  
 ان الواو والياء الواقع بعد الف فاعل اسم الفاعل يقلب همزة  
 كما في بايع كما مر في الاشتقاق فيجمع همرتان الهمزة المقلوبة من الباء والهمزة  
 التي هي اللام فيبدل الثانية بيا فيصير جاي كقاض ثم فعل اعلاله  
 كما عرفت فالهمزة في جاي اللام الكلمة على رأي الخليل فوزنه قال والمبدلة  
 من العين على رأي سبويه فوزنه فاع وهذا الطريق وان كان  
 اطول من الطرق السابق لان فيه ثلثة اعمال ابدال العين اي  
 الباء همزة و ابدال اللام اي الهمزة بيا وحذف الباء وفي الطريق  
 السابق عملين قلب مكان الهمزة وحذف الباء ولهذا عدل عنه  
 الخليل الى السابق لكنه واقع على القياس بخلاف القلب  
 اذ ليس له قياس وقاعدة فرائي سبويه اولى من رأي الخليل  
 والجملة القلب ايضا اي كالابدال والحذف والاسكان من انواع  
 التغير فاذا وقع في حرف العلة كما في المثالين المذكورين ينبغي ان  
 يكون اعلالا كما عرفت انه تغير حرف العلة لكنهم لم يصحوا به اي يكون  
 القلب اعلالا فانقيضا واتباعا انهم وطرفهم تحصرنا الاعلال فيما سبق



في الابدال والحذف والاسكان الصفة الثالثة بيان حالهما لا ما يحرك  
 فيها هنا ايضا اقسام التغير الثلاثة فتجعل الصفة ثلث فرايد الاولى  
بيان حال الابدال قد ذكرنا فيما سبق في الاشتقاق وجود ابدالهما حال كونهما  
 لا ما جالا مزب عليه الا انا نثبت هنا على انه اي الشان قد يمنع من الابدال  
 مع تحقق موجب مانع فلم يبدل كما في دعوا ورما مشي دعا ورعى فان موجب  
 ابدالهما الفاني دعا ورعى وهو ضعف حرف العلة عن تحمل الحركة مع فتحة  
 ما قبله المناسب للالف بسبب ضعفه ان قلت حركته وبسبب فتحة  
 ما قبله قلت الفاء موجود فيها ايضا لكن لو ابدل لامها الفاء اجتمع الفاءان الملقبان  
 والفاء الثانية في حرف احدى ما تحصل الالتباس بالمفرد فلزوم التفاضل كنهين  
 الموجب للالتباس كان مانعا فيها وكذا في تخشيان مشي تخشى فانه  
 وجه فيه الموجب المذكور مع انه لم يقل فانه اعل رصار تخشان لحذف احد  
 الالفين بالتقاء الساكنين فاذا سقطت النون بان صاب مثل لم تخش  
 لا تقر في النحوان الناصب اذا دخل على المضاع المشي والمجموع بسقط  
 نون التثنية والجمع حصل الالتباس بالمفرد مثل لم تخشى فان المقول  
 بالالف يبقى الالف في حال نصبه فيكون نصبه تفسيرا كرفع ما ذكر  
 في الافعال وشار الى مثال ذلك في الاسماء فقال وكذا الامر في  
 عصوان ورعيان مشي عصي ورعى فانه وجه فيها الموجب المذكور  
 ولم يعمل مانع اذ لو اعلل بابدال الواو والياء الفالصار عصان ورعان  
 لحذف احد الالفين بالالتقاء فتعند سقوط النون منها بالاضافة  
 على ما هو القاعدة المقررة في النحوان ان نون التثنية والجمع تسقط  
 بالاضافة كعصاي ورعاي بالاضافة الى ياء المتكلم حصل الالتباس  
 بالمفرد فانه عند الاضافة عصاي ورعاي ايضا واما حالة النصب  
 كعصوين ورعيين فانه وان لم يحصل فيها الالتباس بالمفرد بسبب  
 الاعدال بناء على انهما عند سقوط النون بالاضافة يصيران عصي  
 ورعي بالياءين لكنهما حملتا على حالة الرفع لكونهما فرعين لهما فلم يعمل

فلم يعمل فيها ايضا وقد يحصل الالتباس ولا يمنع من الاعدال فان يدعون  
 بجمع المذكور من يدعون يدعون يكون والمؤنث من تدعون يدعون يكون  
 في اللفظ واحد صريحا وان اختلفا نظيرا وفيه نظر لان الواو وان كان  
 ساكنا فيهما الا انه يبدل في الاول دون الثاني واصله في الاول يدعون  
 كيدعون واستثقلت الضمان مع الواو من ابدالها صيغة العين والالف  
 ضمة الواو الاول فاسكن الواو فالتقى ساكنان وبها الواو الذي هو واو  
 الجمع ولام الفعل فحذف الالف للام الفعل ولم يحذف واو الجمع لكونه  
 فاعلا لانه منه للفعل هذا في يدعون لجمع المذكور واما جمع المؤنث فلما  
 اعلل فيه غير اسكان الواو الذي هو موجود في المفرد ايضا فوزنه  
 اي وزن يدعون حال كونه لجمع المذكور يدعون يحذف اللام وجمع المؤنث  
 يفعان تمام الحروف وكذا ترمين بكسر الميم وتخشين بفتح الشين  
 كاشين لانهما لينة الواحدة وجمعها من ترمين ترميان وتخشين  
 تخشيان تخشين في اللفظ واحد يعني ان ترمين للمعنى طبة وجمعها  
 وكذا تخشين للمعنى طبة وجمعها واحد في اللفظ صريحا وان اختلفا  
 نظيرا ولنا قال لكن اصل ما للمعنى طبة ترمين وتخشين بيانين  
 اهدهما مكسور وهو لام الكلمة والاخر ساكن وهو ضمير المعنى طبة  
 لكن ما قبل الياء مكسور في الاول ومفتوح في الثاني كضميرين  
 وتعلمين ففي الاول استثقلت الكسرة مع الياءين فاسكن  
 الياء الذي هو اللام ثم حذف لالتقاء الساكنين وفي الثاني  
 ابدل الياء الفاء لعرفت من ان الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها  
 تغلب الفاء فالتقى ساكنان الالف المقايمة وياء الخطاب في حرف  
 اللام اعني الالف ولم يحذف منهما الياء الثاني لكونه ضمير الفاعل  
 كما مر واما ترمين وتخشين لجمع المعنى طبة فلا تغير فيها غير اسكان  
 اللام فوزن ما للمعنى طبة تفعين وتفعين بكسر العين في الاول  
 وفتحة في الثاني وكلما هما يحذف اللام ووزن ما لجمعها تفعان بكسر



العين وتفعّل بفتح وكلاهما تمام الحروف فحق هذه الصور اعني  
 يدعون لجمع المذكر وتربيع وتثنية الواحدة التي طبة اورث  
 الاعلال الاتباس بشئ اخر وهو جمع الغائبة في الاصل وجمع  
 التي طبة في الاخرين ومع هذا لم يمتنعوا منه اي من الاعلال  
 كما عرفت وهذا لفظ النقل في يدغون وتربيع وتثنية  
 التي هي اصول تلك الكلمات كما شهد به زو قلب السيم فقلب  
 المقضي على المانع فثبت المقضي وكما في الغيبا والغيبين  
 عطف على قوله كما في دعوا وربيا وتمثيل اخر للا متناع من  
 الابدال مع تحققة موصيه لما في تلبية الامر للمخاطب اعني  
 اعني الغيبين والثاني في توكيده بالنون المشددة والمخففة فان  
 موجب الاعلام اعني قلب بانه الفا وموجب تحريك الباء بعد  
 الفتحه موجود فيهما اي في الغيبا والغيبين ولم يلزم منه  
 التباس لانه لو اعلل لقبل في الاول الغيب بالالف لانه بعد  
 قلب باء الغيبا الفا يلزم الفاان ملتصقان في حذف الالف ويبقى  
 الغيب بالالف التثنية ومفرده الغيب بدونه اي بدون الالف  
 كما ستر في الفريدة الثانية وقيل في الثاني اي الغيبين  
 ولا التباس فيه بالمفرد المجرد عن النون وهو ظاهر فليس في شئ  
 منها مانع الاتباس لكن تفرع الامر على المضاع اي كونه فرعا  
 له كما عرفت ان الامر مشتق من المضاع مع تحقق ما يقتضي  
 فتح حرف العلة فيهما كما في كتحققه في تخنيان المضاع المشي وهو  
 اي ما يقتضي ذلك الف الضمير في الغيبا وتثنيان ونون  
 التاكيد في الغيبين وانما اقتضا فتح حرف العلة لدفع النقاء  
 اليكين مع حقة الفتحه لا سيما اذا كان ما قبل حرف العلة  
 مفتوحا منعا اي ذلك التفرع والتحقيق اعلا لهما اي اعلال  
 الغيبا والغيبين تحققتا شبه لهما به اي بالمضاع الذي لم يعل فيه

لم يعل فيه كما سبق وكما في الغيبين بضم الواو لا مرجع الى طبة وتثنية  
 بكسر اليا لا امر التي طبة بالحق نون التاكيد بهما فان فيها تحرك حرف  
 العلة والفتح ما قبله ظاهران فوجد فيهما ما يوجب قلب حرف العلة  
 فيهما الفا ظاهرا ككون حركته ليست باصلية لما ان وضع واو الجمع  
 ولاء الخطاب على الكون بل عارضة مثلا يلزم التقاء اليكين  
 وذلك لان اصلهما اغشيو واغشي فانقلب اليك الف التثنية بعد الفتحه  
 فان بقي ساكنان الالف المطلوبة وواو الجمع او ياء التي طبة في حذف الالف  
 بقي الغشوا والغشي يكون الواو والياء فالحق بهما النون للتاكيد  
 فلدفع النقاء اليكين حركت الواو والياء بما يجانسهما اعني الضمة  
 في الاول والكسرة في الثاني فاذا كانت حركة حرف العلة عارضة  
 فكان غير متحرك لكون العارض في معرض الرؤال وبالجملة كون  
 حركة العلة فيهما عارضة منع من اعلا لهما كما عرفت ان تحرك حرف  
 العلة بعد الفتحه انما يوجب الابدال لو كانت حركته اصلية فبالحققة  
 عدم الاعلال فيهما لعدم المقضي لا بوجود المانع وعدمها مما لم يعل  
 بوجود المانع فو يمكن ان يوجه عدم اعلا لهما بان كلا من واو الجمع  
 وياء الخطاب كلمته برأسها فلا تغيران بالكسرة وان حركة ما قبلها  
 من كلمة اخرى بيان الاعلال بالحذف وهو  
 قياسي وسماعي والاول اما التقاء اليكين حقيقة او حكما كما  
 في دعوت ورميت ودعنا ورمنا فان اصلهما دعوت ورميت  
 ودعونا ورمينا فلما اعل الواو والياء بابهما الفا لم تحركهما  
 بعد الفتحه التقى ساكنان في كل من الاولين حقيقة لكون نون  
 الثانية ليست فيهما بالفعل وفي كل من الاخرين حكما لان حركتهما  
 فيهما عارضة لضرورة الالف لاقتضائه فتح ما قبله والالف وضع  
 اي لو لم يكن عارضة كذلك بل اصلية لا يصح اذا وضع هذا التاء  
 اي تاء ان ثبت المانع باخر الماضي على الكون فاذا كانت



حركة التاء فيها عارضة فكانه ساكن فزعم النقاد ان كين حكما فحذف التاء  
 المبدل من اللام لدفع الانتقاد فيها اي في تلك الاربعة فصارت ما  
 صارت وكما في يدعون لجمع المذكر الغائب وقدم ويرمون فان اصله  
 يرمون اشتغلت الضمة على ابياء المكسور ما قبله فنقلت ضمة الى ما  
 قبله بعد حذف كسرة ما قبله فالتقى ابياء حال كونه ساكن مع الواو الساكن  
 للجمع فحذف ابياء لدفع الانتقاد فصا يرمون ويخشون اصله يخشون  
 فابدل ابياء الفالتحريك بعد الفتح وحذف الانتقاد ان كين وفي كلهما  
 عدم حذف الواو لكونه ضمير الفاعل كما مر هذا امثلة ما في الافعال واشار  
 الى امثلة ما في الاسماء بقوله وكما في غان وقاض اسمي الفاعل من  
 غا بغزو وقضى بقضى في حال رفعهما وجبرهما مثل جاز في غان وقاض و  
 مررت بغان وقاض فان اصل غان غانز و فابدل الواو الطرف ياد كا  
 عرفت في الاشتقاق من انه اذا وقع طرفا بعد كسرة يبدل باد فصا غانيا  
 مثل قاض اصله قاضى ففي حال رفعهما ينتقل اي يلزم الانتقال من الكسرة  
 وهي كسرة الزاء والفتحة الى الضمة وفي حال جبرهما يجمع كرتان مع ابياء  
 ومن هذا علم وجه ابدال الواو ياد اوللا وكلما هما منتقل فابيدن حركة  
 ابياء لكونه حرف علة لا سمي في الطرف الذي هو محل التغير فيبقى  
 ساكنا مع النون الساكن بعده وهو التثنية فحذف ابياء فيبقى غان  
 وقاض واما في حال النصب مثل رايت غانيا وقاضيا فاللازم الانتقال  
 من الكسرة الى الفتح وهو ليس بمشقل فلذا لم يعدا بحذفهما فيه  
 واما دخول عطف على قوله اما الانتقاد ان كين شئ من الجوانم  
 على الفعل واما البناء الامر منه ففي كل منهما يحذف لام الفعل واوا  
 كان اوياء او الفا اذا لم يكن في اخوه نون تاء كنون التثنية والجمع و  
 المخاطبة كما في لم يدع اصله يدعوا بالواو ولم يرم اصله يرمي بالياء ولم يخش  
 اصله يخشى بالالف فحذف الاواخر بلم الجانم فبقى ما قبلها على ما  
 كان وادع واسم والجنس ابيته للامر من الافعال المذكورة اصولها

اصولها يدعوا وترمي وتخشي فقصده بناء الامر منها فحذف تاء المضاف  
 والاخر وزيدت همزة وصل مضمومة في الاول ومكسورة في الاخيرين  
 مناسبة لحركة العين ولم يفتح الهمزة في الثالث لئلا يلبس بهمزة  
 القطع واما اذا كان في اخوه نون تاء فحذف ذلك النون كما في لم  
 يدعوا اصله يدعوان ولم يخشا اصله يدعون ولم تدعى اصله تدعين  
 وكذلك في التثنية هذا في الواو ولم يرميا ولم يرميا ولم ترمي  
 وهذا في الياء ولم يخشيا ولم يخشوا ولم تخشي وهذا في الالف وكلها  
 في المضارع المجزوم وامثلة الامر هذه وادعوا في تثنية ادع ادعوا  
 في جمعه المذكر اصلها تدعوان وتدعون واسما ادعوا واخشا  
 اخشوا اصلها ترميان ترمون وتخشان تخشون وكذلك ارمي  
 وارضى واخشي في امر المخاطبة اصلها تدعين وتريين وتخشين  
 الا نون جماعة الساء في العيبة والخطاب فانه لا يحذف بالجانم  
 ولا بناء الامر لكونه ضمير الفاعل واما ما عداه فليس بفاعل بل  
 علامة الاعراب وانما الفاعل الضمائر قبله كاللف التثنية والجمع  
 وياد الخطاب كما في لم يدعون في جمع الغائبة ولم تدعون في جمع  
 المخاطبة وعلى هذا قياس التثنية وهي لم يرمين لم ترمين ولم  
 يخشون لم تخشون وادعون واسمين والاشيون وقد لا يحذف  
 الاخر مع الجانم كما في قوله هجوت على صيغة الخطاب من الرجوع  
 هو معروف زبان بفتح الزاء وتشديد الياء علم شخص مفعول  
 هجوت ثم جئت اما فعل تام فقوله معتذرا اي مبينا لعذرتك  
 من هجوت زبان حال من ضمير الفاعل او فعل ناقص بمعنى صا  
 فمعتذر عنه وقوله لم تهجو ولم تدع جملة اي لم تهج زبان لانك  
 اعتذرت ولم تركت هجو لانك هجوت بصيغة ومحل الاستشهاد قوله  
 لم تهجو بالواو والقياس لم تهج كالم تدع في تدعو والام لم تدع في الشعر  
 فمن ادع يدع اي تركت فليس مما تخش فيه وكما في قوله لم يأتيتك



اشت فيه اليا والقياس لم يأتك بحذفه والابتداء اي الاغراب جمع بنا  
 بمعنى الخبر تسمى اي تزيد وتنتشر من النمو بمعنى الزيادة والجملة حالبة  
 والياء في قوله بما لاقت زائلة وما فاعل لم يأتك ولاقت من  
 الملافة بمعنى الوصلة صلة لما او صفة له وليكون بفتح اللام على  
 فاعل بمعنى اللابن والمراد جماعة النوق ذوات اللابن مفعول لاقت  
 وبني زياد اسم قبيلة اي الم يأتك الحال ان اليا غابا منتشرة خبر  
 ما لاقت النوق التي هي ذوات اللابن لبني زياد ويحتمل ان يكون  
 في لم يأتك ضمير المتكلم لاخبر المدلول عليه بالاضراب بعده ومجوع الجار  
 والمجور في بما لاقت مفعوله وكما في قوله اذا العجوز كبرت وصارت  
 عجوزا بالفعل الامر الذي من شأنه ان يصير عجوزا فطلق اي بابها ولا ترضا  
 من الترضي وهو طلب الرضى ولا تمان من التمان وهو طلب الرضى باقوال  
 هيئة لبنة وهو بمنزلة عطف تفسير للرضى واصلاهما نرضى وتمان  
 محذوف احد التانيين كما في تلتطى ومحل الاستشهاد قوله ولا ترضاها لاء  
 لا التني وهي جازمة فالقياس لا ترضاها محذوف الالف كما في لم تجش  
 والثاني اي المحذوف السراي كما سمعته وفيه لطافة من كونه ونية  
 بضم الناء وسط الحوض وكيد ودم وابن واخ وغير ذلك كقوله وظنة  
 وكرة وقد عرفنا مفصلا فان اصلها سوة ونوة بالتحرير اي بتحريك  
 الواو وما قبله بالفتحة فيها ويدي بالتسكين اي تسكين الدال وهو  
 ودمي بالتحريك فيها او دمي بالتسكين واقعة على اختلاف  
 المذهب الثلثة في اصل دم وبنو واخو بالتحريك فيها وسمو بالتسكين  
 وكسر اللام وضمه ولا شيء في هذه الاسماء ما يوجب حذف اللام  
 من الواو او اليا سوى روم التخفيف وقصده فيما يكثر استعماله  
 كونه الاسماء وليس لروم التخفيف مرتبة معينة تصالح ضابطه  
 لا محذوف قياسي بعضها الاثبات كيد ودم يكون ما قبل حرف  
 العلة فيها كما في ظبي وقنو وقياس بعضها الابدال كما في واخ تحرك

تحرك حرف العلة والتفاح ما قبلها ك في عصي لكن حذفت على خلاف  
 القياس لكثرها في كلامهم **الضربة** الثالثة بيان الاعلال بالاسماء  
 وهو كائنا وقع سواء كان في الفعل او في الاسم ما قبلها اي ما  
 قبل الواو والياء المتحررين متحررا ولا موصوبه لابلها الف والالف  
 اليا على الاسكان كما في دعا ورمى كما مر وانما اسكان في تلك  
 الصورة لان الحركة عليهما بعد حركة ما قبلهما مستثناة مع ان الآخر  
 محل التغير والتخفيف فيخففان بالاسكان في جميع الاوقات  
 الا اذا كان ووجد ما يوجب فتحهما فانهما لا يسكان ح بل يفتحان لكون  
 كون الفتحة ثقلية عليهما كالضممة والكسرة لاسبابا اذا وجد موصوبا  
 كما في يغزو ويرمي في المضارع المقتل اللام الواو والياء في اصلها  
 يغزو ويرمي بضم الواو والياء فاسكان الواو في الاول لا يستقل اجتماع  
 الثقلان المتجانسة اعني الضميتين والواو في اخر الفعل مع ثقله  
 وهذا يختص بالفعل لانه لو كان في اخر الاسم واو مضموم قلبت  
 الواو ياء والضممة كسرة ولم يقلب الضمة كسرة والواو ياء في  
 الفعل مراعاة للهيئة واسكان الياء في الثاني لا يستقل الضمة على  
 الياء بعد الكسرة لكن هذا اقل ثقلا من الاول ولهذا يكون في  
 الاسم والفعل وانما لم تنقل الضمة الى ما قبلها لرعاية النية وهو  
 الغائي والرامي في الاسم من ذلك المقتل في حال الرفع اصل  
 الاول الغائز بالواو المضمومة قلبت الواو ياء لتطرفها بعد  
 الكسرة كما عرفت فصارت الغائز بضم الياء واصل الثاني  
 الرامي بضم الياء فاستثقلت الضمة على الياء بعد الكسرة  
 فيها فصارت الغائز والرامي بالسكون ومرحبا بالغائي والرامي  
 في الاسمين المذكورين في حال الجر اصلهما الغائي والرامي  
 بكسر الياء فيهما فاسكان لا يستقل اجتماع الكسرتين مع الياء  
 ومرحبا اسم مكان وهو مصدر يسمى من رحبت الدار ترهب



رجا على حد حسننا اذا وسعت فعلى الاول هو من المفعول به  
 الذي لزم انما عامله اى الفاعل والرامي مريبا اى مكانا وعلى الثاني  
 من المفعول المطلق اللانم انما عامله اى رجب ووسع موضع الفاعل  
 والرامي رجا ووسعة وعلى كلا التقديرين الجملة دعائية والجار والمجرور  
 اعنى بالفاعل والرامي خبر مبتدأ محذوف اى هذا الدعاء مختص بالفاعل  
 والرامي كذا فى الرضى فى بحث المفعول المطلق بخلاف نحو غزو ورعى  
 المصدين حيث لم يكن الواو والياء فهما يكونان ما قبلهما وهو  
 مبروك لام الاستفقال ودعى ورعى مجهول دعا ورعى ولن يعزو ولن  
 يرمى فى المضارع المنصوب ورأيت غانيا ورأيا فى الاسم فى حالة  
 النصب حيث لم يكن الواو والياء فهما يكونان موصوب فخرهما وهو  
 بناء الماضى فى الاولين ولن الناصبة فى الثانيين ورأيت العامل  
 فى الاخيرين وقد جئنا على خلاف القياس التحريك اى تحريك  
 الواو والياء فى الاول اى فيما يجب فيه الاسكان اعنى ان تحرك  
 ما قبلهما من غير ان يوجد موجب الفتح والاسكان فى الثانى اى  
 فيما يجب فيه التحريك وهو ان يكون ما قبلهما او يوجد موجب  
 الفتح كما عرفت قال اول كما فى قوله ما ان رأيت ما نافية وان ناكبة  
 ولما فى مدنى اى مدة عمر كجوارى اى مثل جوارى بكسر الهمزة  
 والتنوين جمع جارية بلعین فى الصحراء والعرض مدعاهن بعدم  
 نظيرهن فان القياس كجوارى باسكان الياء لانه لا ما بعد تحريك  
 ولا موجب للفتح بل جوارى بحذف الياء كما فى مررت بقاض هذا  
 فى الجبر وفى الرفع كقوله قد كاد يذهب بالدينار ولذا تسمى موالى  
 كلباش العوس سباح العوس ضرب من الغنم وسباح اى  
 سمان من تحت الشاة اذا سمعت والغرض مدح الموالى بانهم  
 خلفاء ناصرون حيث جاد موالى برفع الياء موالى مع انه مما يجب  
 فيه الاسكان والثانى كقول الاعشى مدح النبی عليه السلام فالتب

فالتب من الالباء بمعنى القسم لا فى جواب القسم من رضى له رضى  
 اى صمها اى للنافقة من كلالته اى من اجل كلالته وهى الاعباء  
 اى الضعف والعجز عن المشى ولما من صمها اى بالفتح والقصر  
 رقة القدم من كثرة المشى بلا فعل يقال هب الرجل من المشى اى  
 رقت قدمه صمى تلافى اى الى ان تلافى تلك النافقة محمدا  
 وبما صله قوله اى قسمت ان اى بان لا ارحم النافقة من اعياء  
 ورتقة قدم صمى يصل الى مضرتة عليه السلام وحيث جاء تلافى  
 بكون الياء ان القياس فتحه لو يوجد موجب الفتح وهو صمى  
 لانه هنا بمعنى الى ان كما اشربنا اليه وفى الاقيد ولو كان قوله  
 صمى تلافى لخطاب النافقة على طريقة الالتفات كقوله تعالى  
 اياك نعبد بعد قوله الحمد لله لم يبق البيت شأ هذا للاسكان  
 وكما فى قوله فما سودتني عامر عن ورائته اى الله ان اسمو  
 بام ولاب حيث جاء اسموب يكون الواو مع موجب الفتح و  
 ورد فى المثال اعط القوس بايها وهو مأخوذ من قوله يا باي  
 القوس بربا لت الحكم لا تفد القوس اعط القوس بايها  
 بكون الياء والقياس فتحه لو يوجد موجب الفتح وهو الضعل  
 الناصب اعنى اعط امر الحاضر من الاعطاء هو مأخوذ من  
 برى العود وهو بالضم الحشاى تحت من تحت وهو بالفارسية  
 تراشيدك وكما فى قوله يادار هند عفت الاثافيا بكون  
 الياء والقياس اثافيا بالنصب لكن لو اول جامل يبق الا  
 اثافيا لم يبق استشهاده قال فى الاقيد اصل الكون فيها  
 نحو بصدده انما هو فى الالف لا بانها الحركة ايد اثم شربت  
 الباد بالالف لا بينهما من القرب فجاء اسكانها مجيئا مستمرا  
 ولهذا ذهب بعضهم الى ان اسكانها من الحسن الضروريات  
 ثم شربت الواو بالياء الفصل الثانى بيان ما يحصل بسبب



انتقاء الـ كـين انتقاء الـ كـين اما ممتنع في ذاته بان يكون بحيث  
 يقطع النظر عن الغير باني ذاته عن الوجود ويقتضي عدمه وهو ذو  
 ان يكون الثاني منها اي الـ كـين مدة الفا او واو او يا فان كان  
 الاول منها غير مدة مثل الثاني بان لا يكون مدة اصلا كما في مرتبة  
 حيث حرك التاء فيه مع ان وضعه على الـ كـون بضرورة الالف  
 والتاء ليس من حروف المد او يكون مدة غيرهما مثل الثاني كان  
 يكون الثاني الفا والاول واو او يا او على العكس كما في بحشون  
 اصله بحشون بالواو المد فاذا قلب ياءه الفا التقى ساكنان المتان  
 الغير المتماثلين فحذف الالف كما مر فلا اشتباه في امتناعه اي  
 امتناع التقاءهما لانه لما لم يمتزج الـ كـين ح بوجه اصلا امتنع  
 الالتقاء من احدهما الى الاخر قطعا فوجب حذف احدهما جرما وان  
 كان الاول مدة مثله ا كـي مثل الثاني بان يكونا الفين او واوين  
 او يائين ففيه ا كـي في امتناعه شبهة بناء على ان الصوت اذا مد  
 بعد فتحة عين دعا مثلا مقدرا ما يحصل الف فاذا ضعف مقدار  
 ذلك المد بان يزداد على الامتداد الاول امتداد اخر مثله في المقلة  
 هل يحصل الف اخر فيجتمع الفان ام لا يحصل الف اخر بل هو اي المد  
 هناك الف واحد بقصر نارة ويطول اخرى فتوارد الصفات  
 المختلفة على ذات واحدة كما يتوارد على زيد السمع والبهز في  
 لا يجمع الفان فان قلنا بالاول نقول يجوز اجتماع المدتين المتماثلتين  
 وان قلنا بالثاني نقول لا والظ هو الثاني وشواهد كثيرة لانه قد  
 اشتهر بين القراء ان الالف الواحد قد يقصر وقد يمد على مراتب  
 متفاوتة وهناك الف واحد والاختلاف انما هو فيما يعرضه من  
 الصفات والثاني هو الاول ا كـي ان يحصل هناك الفان ما قال  
 سبويه من ان قياس مذهب بولس في الضربان ثنية اضرب امر  
 الحاضر واضربان في جمع المؤنث له بالحق النون الخفيفة باخرهما

١٩٨  
 باخرهما فانه يجوز لحوق الخفيفة بهما في اخره الف كما سبقت الاشارة  
 اليه ان يقلب النون الخفيفة في الوقف الفا كما عرفت ان النون  
 الخفيفة والتثوين وشبههما يبدل الفا قياسا حال الوقف نحو نسفا  
 في نسفون فتمد المد الاولى وهي الالف قبل النون بقدر الفين  
 ليحصل الفان الالف قبل النون والمنقلة منها قال الزجاج وهو  
 من شواهد الثاني وانما اوده في اثباته شاهد الاول يكون  
 تمهيد الايراد قول السيرافي فانه من شاهد الاول ايضا لو مدت  
 الالف وطال مدتها انشد ضمير الالف وكذا الفعل المنذ اليه  
 لان الالف وغيره من اسماء حروف الهجاء من المؤنثات السمية  
 فباعتبار الفاظها يجري عليها احكام التذكير وباعتبار تأنيثها المعنوي  
 احكام التأنيث كما هو الثاني في العبارات ما زادت اي لم يحصل  
 الف زائد على الالف الاول لانه حرف لاكر ولا يوتى بعدها  
 مثله وانما الحاصل عند ذلك امتداد الزائد على امتدادها الاول  
 فعلى هذا لا يجوز ان يقلب النون في اضربان واضربان الفا  
 قال السيرافي مجيبا عن اعتراض الزجاج ليس هذا الذي انكره  
 الزجاج وهو مذهب سبويه بمقابل هو صحيح معروف وذلك لانه  
 اي الثاني بقدر ان المد الذي يزداد بعد النطق بالالف الاول  
 برام ويقصد به الف اخر وان لم ينفصل عن الالف الاول في  
 النطق وظهر ان هناك الفا واحدا محتما بزيادة امتداد لكن  
 باعتبار ان يقصد بالامتداد الزائد الف اخر لمد الالف  
 الاول وليس كذلك فنقول سبويه والسيرافي شاهد الاول  
 اقول وبشهادة ايضا اننا اذا قلنا عفا وحصل صوت متولد من  
 الضمة ممتد نوع امتداد فلا شك انه يحصل هناك الف فاذا  
 اردنا امتدادا اخر عقيب الاول فاما ان يبقى الاول ح او لا  
 والاول بط لان الصوت من الاعراض السالبة لا يمكن ان يبقى



في زمانين فاذا لم ينسب الاول لا يتصور ان يكون هناك الف واحد يقصر  
 ثمة ويطول اخره بل يجب ان يكون الفان انقضى الصها وحدث  
 الاخر المائل له عقبه فلاجل المائلة فلو ان هناك الف واحد وليس  
 كذلك وكذا الحال في الواو والياء المتبين يعني اذا مد الصوت بعد الضمة  
 او الكسرة مقدار ما يحصل هناك واو مدة او ياء مدة فاذا مضى عطف  
 مثل ذلك الامتداد فعلى ما قال سيبويه والسيرافي يحصل هناك  
 واواخر مدة او ياء اخر مدة فيجتمع واوان مدتان وياوان مدتان وعلى  
 قول غيرهما هناك واو واحد مدة او ياء واحد كذلك يقصر ثمة والواو  
 اخره فعلى ما ذكره الى سيبويه والسيرافي جاز التقاء سواكن كثيرة  
 بحسب اى التقاء او كثرة مقدار مد الصوت في الحرف المد فان المد  
 الواحدة اذا مدت بقدر الضمة مثلا يجمع ساكنان واذا مدت  
 بقدر ثلث الفان يجمع سواكن ثلثة وهكنا فيجوز اجتماع سواكن  
 متكررة فضلا عن ساكنين واما على قول غيرهما فليس هناك  
 تعدد الساكن فلا اجتماع اصلا واما ممكن عطف على قوله اما  
 ممنوع في ذاته اى التقاء الساكنين اما ممكن في ذاته بان لا يكون ذاته  
 اياهم الوجود سواء وجد مانع خارجي عن وجوده او لا وهو ما سوسه  
 ما ذكر اى ان لا يكون الثاني منهما مدته سواء كان الاول مدته او لا وهذا  
 اما مقتضى اى جائز سائغ في كلامهم فلا يجدف احدهما او غير مقتضى  
 بل منكره ومهروب عنه فيجوز احدهما والاول اى المقتضى اما  
 ان لا يكون مخالفا لقياس وقاعدة من القواعد او يكون مخالفا  
 ولا نقول ان ما يخالف القياس يجب ان يكون غير مقتضى لا قرح  
 سمعك ان من الشواذ والمخالفات للقياس ما يخالف الاشول  
 هذه ثلثة اقسام فللاول وهو المقتضى لا يخالف القياس ثلثة اوجه  
 اى طرق وانواع الاول ان يقع التقاء الساكنين بسبب الوقف  
 على الحرف فانه يقضى سكون الاخر الموقوف عليه فاذا كان

فاذا كان ما قبله ساكن بادىء التقاء وهو جائز مطلقا لان الوقف  
 على الحرف سادس حركته لانه يمكن حركته ونوفر الصوت عليه  
 باليسر اذا وصلت به غيره ومعنى اوجهه نال ذلك الصوت لان  
 انقذت في حرف سوى المذكور يشكك عن اتباع الحرف الاول  
 صونا فظهر لما ذكرنا ان الحرف الموقوف عليه اتم صوتا واوى جريسا من  
 المديج فذلك سبب الحركة في اجتماعه مع الساكن قبله كما في  
 عمرو ولان الوقف محل تخفيف وقطع فاعتذر ذلك مطلقا سواء  
 كان احدهما اى الساكنين حرفين وقد عرفت ان حرف العلة اذا  
 ساكن يسمى حرفين ثم اذا اجازته حركته ما قبله فهو حرف مد فكل  
 حرف مد حرفين ولا عكس والالف حرف مد ياء والواو  
 والياء يكونان نافه حرفين كما في قوله وبيع وثمة اخره حرفي مد كما في  
 يقول وبيع وثمة ثلثة لا حرفي ليين ولا مدبل هما بمنزلة الصحيح  
 وذلك اذا نحر كما كافي وعدو يسر وكثيرا ما يطلقون على هذه  
 الحروف حروف المد واللين فهو ما محمول على هذا التفصيل او  
 تسمية الشئ بما يقول اليه او مدعما في حرف اخر من حروف المد او لم يكن  
 شئ منها حرف ليين ولا مدعما فهذه ثلثة وسواء كانا في كلمة واحدة  
 بان يكونا حرفين لها حقيقة او كانا اوليا يكونان كذلك بان يكون  
 احدهما في كلمة والاخر في الاخر في هذا اثنان فاذا ضربا في الثلثة  
 نصير الاقسام ستة لكن بعضها غير متحقق كافي عفا وعفوة ويضم  
 ففى هذه الثلثة كان احدا الساكنين حرف ليين ومدته وهو الالف  
 في الاول والواو في الثاني والياء في الثالث ونسب ما كان احدهما  
 فيه حرف ليين فقط وهو الياء الساكن المضروب ما قبله ويصح فيها  
 كان احدهما مدعما في الاخر وانسب يكون النون فيما لم يكن شئ  
 منها حرف ليين ولا مد ولا مدعما وجميع ذلك فيما كان في كلمة  
 واحدة ومجباى بالاضافة الى ياء المتكلم والمجباى بمعنى الجوة واستغفرو

اى ساكنين



بالضمير المنسوب بعد واو الجمع وهذا في كائني فني جميع  
هذه الصور التي ساكنان عند الوقف من غير حذف شيء منها الوجه  
الثاني ويسمى التقاء الساكنين على صفة ان يكون اول الساكنين  
حرف لين مطلقا والثاني مدغما في حرف ثالث وهما اي والحال ان  
الساكنين واقعا في كلمة واحدة وانما جاز التقاء في هذه الصور  
لما في حرف الدال واللين من المد الذي يتوصل به الى النطق بالسكون  
بعده مع ان المدغم مع المدغم فيه بميزة حرف واحد لان اللسان  
يرتفع عنهما دفعة واحدة والمدغم فيه فيصير الثاني من الساكنين  
كلما ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين بمخالص السكون فلهذا كان  
التقاء الساكنين على صفة ودرجة التي ينبغي ان يكون عليها وانما  
اشترط ان يكون في كلمة واحدة لان الثاني لو كان في كلمة اخرى  
كان الاول منهما في الاخر الذي هو محل التغير والحذف فيجب ان  
يحذف لان في تجاوز الساكنين مطلقا كلغة فاذا كان الاول منهما  
في مكان يلبق به الحذف كان تخفيفه بالحذف اولى دفعا لتلك الكلمة  
نحو خافوا قد قيل ويشترط ان يكون المدغم فيه من كلمة الاول ايضا  
لانه لو لم يكن منها لكان الادغام الذي هو شرط اعتقار تجاوز الساكنين  
بصد الزوال فلا يعتد به في حذف الاول ايضا نحو صر فان النون  
الاول هي لام الفعل والثاني ضمير جماعة التثنية فلذا حذف الساكن  
الاول وهو الف لانه من صان يصوت وهذا مردود عند المصنف  
فلذا مثل بضيل لهم كما خاصة اجتمع فيها الالف مع صاد ساكن مدغم  
في مثله ونمود الثوب اجتمع فيه الواو المدغم مع الدال الساكن المدغم  
وهو مجهول نماد يقال نمادونا الثوب اي منه بعضنا من بعض  
وقيل لهم بتشديد لام لهم كافي بعض الفرائد اجتمع فيه الياء واللام  
مع اللام الساكن المدغم في مثله في كلمة اخرى ونحو بصره مصغر  
خاصة اجتمع فيه الياء الساكن المصغر ما قبله مع الصاد الساكن

الساكن المدغم ففي هذه الامثلة كان اول الساكنين حرف لين  
والثاني مدغما وهما في كلمة واحدة وكذا المدغم فيه الثاني قيل لهم فيجوز  
التقاءهما فلم يحذف شيء منهما وهذا بخلافه اي خلاف التقاءهما  
في نحو بني الداء اجتمع فيه الضمير مع الدال الساكن المدغم وفي  
السما اجتمع فيه ياء في مع الساكن المدغم وقالوا ادانا اجتمع فيه واو  
الجمع مع الدال المدغم بناء على ان همزة الوصل كهمزة هذا الفعل  
وهمزة لام التعريف فقط عند الدج وادانا اي اختلصا وتلفعا  
اصلة تدا انا ادغم التاء في الدال فاجتلبت الهمزة ليمكن الابتداء  
واضرب امر حاضر جمع منكر واضرب امر حاضر بضم الباء في الاول  
وكسر في الثاني مع النون المشددة لئلا يكيد فيها اصلها اضربون  
واضربين بالواو والياء المدمين قبل النون المشددة ففي هذه الصور  
حذف الاول من الساكنين لان التقاءهما ليس على صفة  
لانها ليس في كلمة واحدة بل الاول منهما في كلمة والاخر في اخرى  
واما في الثلاثة الاول فقط واما في الاخيرين اعني اضرب واضربين  
بالضم والكسر فلما بينه بقوله اد نون التأكيد مع الضمير البارز  
كجزء الفعل والواو هنا ضمير جماعة الذكور والياء ضمير المثنى طيبة  
وحاصله ان نون التأكيد ليس جزء الفعل تخفيفه اصلا نعم قد  
يصير بميزة الجزء له لكن ذلك انما هو فيما لم يتصل بالفعل ضمير بارز  
مرفوع كما في اضرب بالفتح في امر المثنى طلب الواحد وهما قد اتصل  
به ضميران بارزان وهما واو الجمع في الاول وياء الخطاب في الثاني  
فهما متبعا للنون عن ان يكونا كجزء من الفعل كما لا يكون  
جزء تخفيفه فكان اجتماع الساكنين في كلمتين متغايرتين  
تخفيفه ولكلما فان قلت كيف يجوز على صيغة المجهول من التخيير  
التقاء الساكنين في اضربان تثنية اضرب امر الحاضر واضربان  
جمع المؤنث منه الحق باخرهما النون المشددة لئلا يكيد مع انه اي



الانتفاء فيهما على ما قررت من ان نون التأكيد مع الضمة بارزة  
 كجزء الفعل واقع على غير هذه الالف والنون في اضربا واضرب  
 ضميران بان ان الاول للثاني اي المشي وجماعة اي والثاني للجماعة  
 انتفاء قال كان المتجاوران وهما نون التأكيد مع الالف الثانية  
 في الاول ومع الالف الزائدة بعد نون الجمع للفصل بين النونات  
 في الثاني يسا في كلمة واحدة بل في كلمتين فلو صح ما ذكرته يلزم ان  
 يحذف اول الالفين منها مع انه لم يحذف ثلثه اما الاول اي  
 انتفاء فيهما في اضربان فلما حذرت عن الانتفاء بفعل الواحد اعني  
 اضرب اذ لو حذفت الالف في اضربان لصار اضرب كالْمُضْرَبِ فلما علم  
 انه مشي او مضرد ولا عبرة بحركة الاخر لكونه محل التفسير حتى يدفع  
 الانتفاء بان النون المشددة مفتوحة في المضرد ومكتوبة في  
 الثانية وقوله مع هذه الالف قيد للاختلاف يعني ان الالف تحذف  
 فلا يأس كثيرا في جمعه مع ساكن اخر كجاء فالواو والياء في الجمع  
 والمخاطبة كما ذكر واما الثاني اي انتفاء فيهما في اضربان فلما حذرت  
 عن اجتماع ثلث نونات اذ لو حذفت الالف في اضربان يلزم  
 نوالى ثلث نونات نون الجمع ونونا التأكيد وهو مستثقل وشك  
 لاسباب مع ثقل الجمع والتأنيث فانه يحل ان يكون من الثقل في نهاية  
 ولما يرد هذه الاشكال اي الاشكال نحو اضربان واضربان  
 لم يشترط بعضهم في انتفاء الالفين على هذه كون الالفين  
 في كلمة واحدة بل اكتفى بمجرّد كون الاول بدة والثاني مدغما اعلم  
 ان يكونا في كلمة واحدة كما في فاصلة ونحوها وان لا يكونا كذلك  
 بان يكونا في كلمتين مثل اضربان واضربان فجوز في هاتين  
 الصورتين انتفاء الالفين ولم يرد عليه ما ورد على الجمهور  
 من الاشكال المذكور لكن ورد عليه ما لم يرد عليهم ان الالف  
 والي جوابه بقوله فاذا ورد عليه الحذف في الامثلة المذكورة

المذكورة اي بنى الدار وفي السماء وقالوا ادانا واضرب واضرب  
 حيث وجد فيها هذا انتفاء الالفين على ما ذكره فالقياس بجواز  
 انتفاءهما فيها مع انه لم يجز بل وجب فيها حذف الالفين الاول  
 وهذا لم يرد على الجمهور لما انهم لم يشترطوا كونهما في كلمة وفي تلك  
 الامثلة ليس كذلك كما عرفت اجاب بان جواز انتفاء الالفين  
 في غير الوجه الاول والثالث من المفتقر للامتناع لقياس  
 مشروط بكون الاول مدة والثاني مدغما بمعنى ان جواز الانتفاء  
 موقوف على هذا الكون لا يصح بدونه ولا يلزم من وجود الشرط  
 وجود المشروط وحاصله ان ما ذكر في جواز انتفاء الالفين من  
 كون الاول مدة والثاني مدغما ليس علته موجهة لجوازه حتى يتحقق  
 الجواز متى تحقق ذلك فبد الاشكال بالحذف في الامثلة المذكورة  
 بل هو شرط له موقوف عليه وجوده ولا يلزم من تحقق الشرط تحقق  
 المشروط بل اللانتم انتفاء المشروط من انتفاءه لجواز كونه اعم كالنحو  
 للصلاة مع تحققه في تلك الامثلة لم يتحقق الجواز بناء على عمومه  
 هذا لكن الظاهر ان يكون ذلك علته موجهة كالوقف كما قال  
 الجمهور واما الاشكال المذكور فقد عرفت وجهه انه فاعه هذا في  
 لغة العرب وفي لغة العجم انتفاء الالفين اذا كان اولهما مدة بدون  
 كون اي بدون ان يشترط كون الثاني مدغما شايع سواء كان  
 في الوقف او في غيره مثل باد واقتاد وكوش ودوش وبش و  
 كبش فاذا كان بعدهما حرف اخر ووقف عليه يلتقي ثلثة ساكن  
 مثل كارد وكوشت ونبت وفي التقييد بقوله ووقف عليه  
 اشار الى انه اذا لم يوقف لا يجوز انتفاء ثلثة ساكن في تلك  
 اللغة ايضا كما انه لا يجوز انتفاء السواكن الاربعة فصاعدا في لغة  
 من اللغات وفي حال من الاحوال واعلم ان ثاني الالفين  
 بقوم في الوزن المراد به هو الوزن المعبر في العروض اي الوزن



الذي يستقيم به تقطيع الالفاظ والاشعار كمنفصلين ومستقلين  
 ومما يجلون وتغيرها وهو الحاصل من عدة الحروف وترتيب الحركات  
 والكنات مطلقا منهم المتحرك معنى ان ذلك لفظ خاصة بفتح  
 الصاد منفصل بالثوبين مما كان على سكتة احرف ثانيا وسادسا  
 ساكنان وما عداها متحرك وايضا يقوم وينقسم الوزن بمقتضى  
 اى يلفظ مقتصر مثلا مما يكون على منفصلين وثلاثة متحرك خفيفة  
 يقوم ذلك الوزن بخاصة وما ذلك الا لكون الساكن الثاني  
 منه اعني الصاد الاول بمنزلة المتحرك ومن هنا اى من هذا المقام  
 يعلم ان سكونه اى سكون الثاني الساكنين ليس خالصا  
 الحركة بل كان له حركة مختلفة اى حركة خفيفة غير مشبعة كما في  
 سائر الحركات لانه لو كان سكونه خالصا لم يكن لتزايده في الوزن  
 متحركة المتحرك وجه فلهذا اى لا جل ان الثاني من الساكنين له  
 حركة مختلفة ترى بعضهم يحكم بامتناع التقاء الساكنين مطلقا  
 اى سواء كان الثاني مدغما او لا وسواء في الوقف او لا وكان  
 الاول حرفا صحيحا او لا لان كل ما يربى التقاء الساكنين فهو  
 في الحقيقة التقاء ساكنين ومتحرك لما ان الثاني حركة مختلفة  
 هذا وقال الفضل الرضى اعلم ان الحرفين الساكنين اذا كان  
 اولهما حرفا صحيحا لا يمكن التقاءهما الا مع انبائك بكسرة مختلفة  
 غير مشبعة على الاول منهما فيجب المستمع ان الساكنين التقاء  
 وبناكه في هذا الوهم المتكلم ايضا فاذا تفتن كل منهما علم  
 ان على الاول كسرة خفيفة نحو بكر وبشر وحركت عليا  
 الثلاثة بكسرة خفيفة والا استحال ان تأتي بعدها بالراء الساكنة  
 وانما تحسن بذلك مراجعتك نفسك وبعدها ملك وثائقك  
 فيما تتكلم به واذا غلبت نفسك وسجيتها وجدت منها ان لا  
 تأتي في النطق بالساكن الثاني المستحيل مجيء فيه بعد الساكن

بعد الساكن الاول من بين الحركات الا بالكسرة وان حصل  
 هذا المقوم بالضم والفتحة ايضا انتهى تأمل وقد يجمع الوجهان اى  
 الوقف والاتقاء الساكنين على هذه فتلا في ثلثة سواكن كما  
 في قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواب فانه قد وقع في صواب  
 التقاء الساكنين على هذه وهما الالف والفاء المدغم وقد وقف  
 على المدغم فيه فزال حركته فاجتمعت ثلثة سواكن وبعضهم  
 يجري الوصل مجرى الوقف فيجوز التقاءهما على غير هذه في  
 الوصل كما يجوز ذلك في الوقف انفا فبين الجمهور وعليه  
 قرادة نافع ومجيب بكون الباء في حال الوصل ايضا فيه  
 التقاء الساكنين على غير هذه اعني الالف والياء الثاني غير  
 مدغم واما القرادة المشهورة فمما يفتح الباء في الوصل ومنهم  
 من يهرب عنه اى عن التقاء الساكنين في الوقف ايضا  
 اى كما يهرب عنه في الوصل وفيما اذا كان واقفا على هذه  
 كما يهرب فيما لم يكن على هذه بناء على ان في مطلق التقاءهما  
 كلفة وثقله فحركت احدهما صريحا واختار الاول لما ان الثاني  
 كونه طرفا او قريبا منه اولى بالتخفيف باكون ولم يكف  
 بالكسرة المختلفة للاول كما ذكر كونه غير مدغم مع انها حركة مبنية  
 ولا يخفى ان هذا نظريته وقول البعض ان الباء افراط والتخفيف  
 هو الاوسط وهو قول الجمهور كما عرفت فيقول اى يهرب  
 يهرب ذلك البعض عن الاتقاء مطلقا يقول في الوقف  
 على النصر بكون الصاد في حال الرفع نحو جاد النصر من عند  
 الله النصر بضم الصاد وفي حال الجز نحو وفقت بالنصر بكسرة  
 وانما حركت الساكن الاول اعني الصاد بالضم في الاول والكسرة  
 في الثاني لان الحركة الداهية منه اى من النصر بسبب الوقف  
 وهي حركته الراد ذلك اى الضم في الاول والكسرة في الثاني :



فاذا احتج الى تحريك الساكن لدفع انتفاء الساكنين كان رعاية  
 تلك الحركة اولى فففي ذلك التحريك فاندنان دفع ضرورة الانتفاء  
 من غير اضطراب حركة الجنبية وابقاء دليل الاعراب مع ان نظير  
 ذلك قد ورد في كلام فضيل قال ان عرابي ماض مؤنث  
 غائبة من الالة والضمير للمرأة المحبوبة والباء للمتكلم مجازا  
 اي على الاعلى ساقها وهو ما بين الكعب والركبة من الرجل  
 فوش اي خف واستراح القوار وهو بالضم وسط القلب  
 لذلك التحول بكسر الحاء والجيم اي لرؤيته واهله التحول بكسر الحاء  
 وسكون الجيم وهو التحال وهو من على الشاء معروف فلما  
 ذهبت كسرة اللام الناشئة من الجار بسبب الوقف اعطى  
 الجيم الساكن مثلهما دفعا للانتفاء وفي حال النصب نحو طلبت  
 النصر لا يفتح ذلك البعض الصاد بل ببقية في الوقف على  
 سكونه لان الحالة الاصلية للكلمة التكثير والتعريف طار عليها  
 بزيادة مثل لام التعريف والعلمية وفي حال التكثير لا يلزم من  
 الوقف انتفاء الساكنين اذا كانت الكلمة منصوبة اذ يقال  
 ح طلبت نصرا بقلب التنوين الفا وابقاء فتحة الراء بحالها  
 فلم يلتق ساكنان حتى يحرك الساكن الاول اي الصاد فكانه اي  
 اثنان في التعريف ايضا لم يلتق ساكنان في حال النصب  
 كطلب النصر بل صار كان الراء باقى على فتحة فلذا لم  
 يفتح الراء الساكن واما النكة في حالتي الرفع والجبر فالوقف  
 فيها لا يكون الا باستقاط التنوين وحركة الاخر معا فلم يمكن  
 حمل التعريف عليها فيهما بل احتج فيهما الى ضم العين او  
 كسره وفي نحو الرجل بكسر الراء وسكون الجيم في حال الرفع  
 لا يضم الجيم في الوقف مع ان المناسب لما سبق ذلك  
 ان يوضم لزيم الانتقال من الكسرة الى الضمة وليس في

وليس في الكلام انتقال من الكسرة الى الضمة اصلا لا  
 في الفعل ولا في الاسم بل بكسر الجيم ح كما في حال الجبر لما  
 انه الاصل في تحريك الساكن وفي حال نصبه ببقية على  
 سكونه كما سبق وفي نحو البسر يضم الباء وسكون السين وهو  
 النمر قبل ان يحاو ويصل الى كانه في حال الجبر لا بكسر السين  
 اذ ليس في الاسماء انتقال من الضمة الى الكسرة وان كان  
 ذلك في الفعل نحو ضرب وفتح ونحوها من مجهولات  
 الماضي بل يضم فيه السين كما في حال الرفع وفي حال النصب  
 كما سبق بعينه ويقول في دابة عطف على قوله فيقول  
 في النصر وهذا تفرع عن الهرب عن الانتفاء الساكنين  
 على هذه اي اذا هرب عنه يقول في دابة وثابتة مؤنث  
 شاب مما التقى فيه ساكنان على هذه دابة وثابتة  
 بالهمزة اي بابدال الالف همزة لساكنتهما في المخرج فح  
 لا يلزم الانتفاء لان الهمزة مفقودة وعليه اي على ابدال  
 الالف في مثلها همزة ورد قراءة من قراء ولا الضالين  
 ولا جان بالهمزة فيهما هذا عن الانتفاء واما القراءة  
 المشهورة فيهما فبا لالف تكون الانتفاء على هذه  
 ساكنا عند الجمهور واخص هذا اي ابدال الهمزة همزة  
 في صورة الانتفاء على هذه بالالف كالا مثله المذكورة  
 لما بينهما من المشاركة ولا يفعل مثله في تأمر وفي بنشد  
 النون مما كانت الهمزة فيه واوا ولا يجوز تأمر وفي بالهمزة  
 بعد الهمزة عن الواو مع ثقل الضمة عليها وضمة ما قبلها  
 ثم انه جميع تأمر المضارع المحاط به اصله تأمر ون الحق  
 باخرة نون الوقاية مع ياء المتكلم فاذا ضم نون الجمع في  
 اثنان وكان ذلك انتفاء على هذه لان نون الجمع



ليس كون التأكيد بل هو كجزء الفعل وإنما الوجه الثالث من الوجوه  
الثلاثة للمقتضى لا مخالف لقياس ان ينشر الالف في ما قبل  
ساكن سواء كان من اسماء حروف التهجى كالالف والباء والجيم  
اولا كدار وخدام وثوب تشرى كشر اسماء العدد كواحد  
والاثنين والثلاثة والنشر في الاصل ضد الجمع وبالفارسية في  
والمراد هنا ان يورد ويذكر تلك الالف في مقام العدد من غير  
ربط وتركيب بعضها مع بعض كما يذكر اسماء العدد في ذلك  
المقام مثل ان يلقى على الحاسب والعاد اشياء مختلفة ليرفع  
حسابها مصدر يحسب بالضم حبا وحسابا اي عدده ويرفع  
اما مبنى للفاعل فالجواب مفعوله او مبنى للمفعول فهو نائب  
فاعل له اي ليرفع الملقى ويبلغ عدد تلك الاشياء على الحاسب  
او ليرفع الحاسب عددها على صاحب المال ويقال في تعدادها  
وارعدام ثوب صندوق قفل اقليد فانها لما كانت مبنية لعلم  
التركيب جاز فيها التقاء الساكنين وقفا ووصلا اما وقفا فقد  
مرببانه واما وصلا فلانه لا حركة للثاني من الساكنين والاول  
ساكن باصل الوضع فيلزم تجاورهما اضطرابا وانما قلنا انه لا حركة  
لثاني لانه ليس له حركة اعراب لعدم سبب الاعراب وهو  
التركيب ولا حركة بناء لان ما بنى لعدم التركيب بنى على السكون  
فرق بين ما بنى لعدم موجب الاعراب وبين ما بنى لوجود المانع  
والسكون بالاول اولي لان بناء باليس فيه مقتضى الاعراب  
اقوى من بناء ما عرض فيه مانع الاعراب فجعل له ما هو اصل البناء وهو  
السكون وبعضهم قالوا ان التقاء الساكنين ايضا فيها لوقوف  
ومنه اي من هذا القبيل قوله تعالى كره بعضهم عسق مما ذكر فيه  
اسماء حروف التهجى على طريق التعبد والهي الكاف والهاء والياء و  
العين والصاد في الاول والحاء والميم والعين والسين والقاف

والقاف فالتقى ساكنان في غير الهاء والياء والحاء القسم الثاني  
وهو المقتضى لمخالف لقياس له وجهان مطرد في جميع المواضع وفي  
غير مطرد فيها بل يختص ببعض المواد الاول فيها اذا دخل همزة  
الاستفهام على ما فيه همزة وصل مفتوحة وهو كل ما عرف  
باللام مثل الرجل والضرب والآن فان همزة حرف التعريف همزة  
همزة وصل مفتوحة وايمع الله وايمع الله فان همزتها للوصل  
مفتوحة ايضا في الصحاح ايمع الله اسم وضع للقسمة هكذا بضم الميم  
والنون والفاء الوصل عند اكثر النحاة وايمع الله مخففة وانما  
نخص ذلك بتلك الالف الهمزة الوصل في غيرها لانها تكون مفتوحة  
بل مكسورة مثل ابن واسم كما ستعرف تفصيلا فبها اي تلك  
الثلاثة تبدل همزة الوصل الفاء فيلتقى ساكنان الالف المبدلة  
واللام الساكنة في حرف التعريف والياء الساكنة في ايمع  
وايمع كما في قوله تعالى الان وقد عصيت قبل وكما في قولك  
ايمع الله او ايمع الله بيمينك خبر المبتدأ اي القسم الله  
بيمينك بجملة الهمزة الاولى في الكل والاصل الان بهمزتين مفتوحتين  
الاولى للاستفهام والثانية باوصل ثم ابدلت الثانية انما فالتقى  
ساكنان وكذا في الاخيرين وكان القياس في الكل حذف  
همزة الوصل لان حكمها السقوط في الدج الا انهم تركوه اي حذفوا  
لئلا يلتبس الكلام الذي هو انشائي لوجود همزة الاستفهام فيه  
بالجبر لانه لو قيل ايمع الله بيمينك بجملة الاستفهام وحذف  
همزة الوصل لا يعلم انه كلام خبري والهمزة فيه همزة وصل او  
انشائي وفيه همتان حذف احدهما وهي همزة الوصل وبقيت  
الاحرى اي همزة الاستفهام لاتفاق الهمزتين في الحركة اعني التفتحة  
بخلاف اخرى على المد كنبأ ام به ضنة صبغت همزة الانشائي  
بهمزة الاستفهام لعدم الالتباس لكون همزة الانشائي مكسورة



ولم يتركها على حالها من غير ابدالها الفاء لتثقل اذا اجتمع  
 الهمزتان المتحركتان مستثقل وليست ابدالها بكونها على خلاف  
 قياسها لان قياسها الحذف فيشعر ابدالها متحركة الفاء هو  
 خلاف الاصل يكون وردها على خلاف القياس ولذا يختلف  
 حكمها عنها بالكسبة وهو السقوط في الدج فابدلت الفاء ولم تن  
 على صراحها لوجه فيه نوع من الحذف ومنهم من يخرجها من تحريك  
 حال كونها بين بين اي بين الابدال الصريح وبين الابقاء الصريح  
 بان لم يقطعا قطعا بل جعلها مائلة الى الطرفين كمن قال ولا ادرى  
 اي لا اعلم اذا سمعت مع النيم بمعنى الفصد وجها اي طريقا حال  
 كوني اريد الخير ابهما اي اي الخير والشر يليني اي ينصلي ويهدي  
 الجملة اعني ابهما يليني جواب الشرط والجملة في موقع مفعول للاداء  
 الخير اي يليني الخير الذي انا ابقيه واطلبه ام يليني الشر الذي  
 هو ينصلي ويطلبني ووجه الاستشهاد ان همزة الوصل في الخير  
 الذي دخلت عليها همزة الاستفهام اثبتت بين بين لانها لو  
 ابدلت الفاصلة لاستقيم الوزن والنقطيع لان هذا البيت  
 من البحر الوافر ووزنه مفاعلاتن مفاعلاتن لكن لا يستعمل  
 جزؤه الثالث صحيحا بل قد ينقل الى فاعلاتن كما في هذا البيت  
 وقد جذف وجزؤه الاول قد يستعمل صحيحا وقد ينقل الى مفاعلاتن  
 كما بين في العروض فلو ابدلت الهمزة المذكورة الفاء صراحة لكان  
 وزن الجزء الاول اعني الخير مفاعلاتن ولو نزل الساكن الثاني  
 اي لام التعريف منزلة المتحرك على ما مر من ان ثاني الساكنين  
 بمنزلة المتحرك في الوزن لكان وزنه فاعلاتن وكلاهما ليس  
 بصحيح ولو جعلت بين بين لكان في الهمزة نوع من الحركة فيكون  
 الوزن مفاعلاتن فيستقيم واما تحفيقها معا فلم يجوز احد  
 سؤال هو ان يقال لم تحفيق الهمزتان معا ولم تنفيا على حالهما

من غير ابدال الثانية الفاء لانهما بين بين فانه يستقيم الوزن  
 ح بالطريق الاولى فلما يتم الاستشهاد وحاصل الجواب  
 ان تحفيقها وابقائها على حالهما لم يجوز احد كما عرفت  
 ان حكم هذه الوصل السقوط في الدرج وتحفيقها ينافي  
 هذا الحكم منافاة ظاهرة فلذا لم يحيل عليه بخلاف جعلها  
 بين بين فانه مما يجوز البعض لما ان فيه شائنة السقوط  
 فالحمل عليه اولى بهذا ويمكن ان يكون ابتداء كلام اي لو  
 ابدلوا بها الاكثرون الفاء واخرجوها البعض بين بين واما  
 تحفيقها معا فلم يجوز احد ومنهم من يزل همزة القطع  
 منزلة همزة الوصل فيقلها الفاء اذا دخلت عليها همزة  
 الاستفهام كما في همزة الوصل فقرأ قوله تعالى سواد عليهم  
 انذرتهم بالداي همزة انذرتهم بقلب الهمزة الثانية  
 الفاء مع انها همزة القطع لان الاشارة من الافعال وهمزة  
 قطعية فيجوز انقاء الساكنين فيه كما في الان وقد  
 عصبت والجمهور على انه لا يجوز ذلك التزيل و  
 قرأوا انذرتهم بهمزتين مفتوحتين كما نزلها اي همزة  
 القطع منزلة اي همزة الوصل في السقوط في حال الدج  
 ومن قرأ في قوله تعالى قد افلح باسقاط الهمزة من  
 افلح الذي هو من الافعال والفاء اي نقل حركتها وهي  
 الضمة على الدال لكون جارا للبد وهو صاحب الكسبة  
 حكم بكونه اي يكون هذا الفاعل لا من لحن في الكلام  
 اي ضبط فيه وقوله محوطة كالساكن للاصح واما ابدال  
 همزة القطع في الصورة المذكورة فتبس بالهمز وان كان  
 من جوهها الوجه الثاني وهو الفيد المظرد من مخالفه النفا  
 في لا بها البد اي لا والله لا لنفي ما سبق من الكلام



والواو قسم التأكيد النفي أي ليس الأمر كذلك قسم بآلة وفي  
 أي التأكيد المأثمة ومد الباء حرف التصديق بمعنى نعم الذي  
 هو لتقريب ما سبق والاصل أي والله بواو القسم أي نعم  
 الأمر كذلك والله فإنه أي الشان يجوز فيها اثباتاتها  
 وباء أي مع النفي في بكون آخر وهو اللام الـ كـ من الله  
 بالسماع على خلاف القياس كما عرفت وذلك لأن بها  
 نزلت منزلة الجزء من الكلمة لكونه عوضا عن حرف القسم الذي  
 هو كجزء من الكلمة فكانه انتفاء الـ كـين على حدها فلما  
 لم يحذف بل جاز اثبات الالف من لاها وكذا باء أي لما ذكر  
 ولكراهية أن يجيء اسم الله بعد همزة مكسوفة لكون يجوز أيضا  
 حذف الالف والياء فيهما وتفتح الباء أيضا لما انتفاء الـ كـين  
 على غير هذه في الحقيقة فانت فيهما مخيران شئت جمعت فيهما  
 وإن شئت لم تجمع وأما في مثل اسم الله فلم يحذف  
 ثم أعلم أن الألف هي الله بنصب الله لأن الأصل كما مر  
 أي والله فلما حذف حرف الجر انتصب كما في قوله تعالى واخذ  
 موسى قومه أي من قومه وفي لاها الله لا يجوز إلا الجر لأن بها  
 عوض عن حرف القسم لما بين باء والواو من التماس في  
 الظرفية في المخرج فكان حرف القسم باقي ولذا لا يحذفها  
 بخلاف أي فإنها ليست عوضا بل هو جواب لمن سأل والوجه  
 الثاني أيضا في قولهم خلقا البطان ثلثة خلقه فقط نونه  
 بالاضافة فإنه أثبت فيه الف الثلثة في اللفظ كما في الخط  
 مع كونه مقارنا بكون آخر وهو لام التعريف في البطان  
 والقياس صدق كما تقول غلاما الأمير وثوبا ابنك فالك  
 لا تلتفت بالالف فيها يقال نفت أي تذاقت خلقا البطان  
 باثبات الالف من خلقا للامر طرف مستقر على أنه صفة

صفة لخلق البطان أي الكائنات له وقوله إذا اشتد أي  
 ذلك الأمر طرف يقال والبطان في الأصل بكسر الباء والحر لم  
 بكسر الحاء المهملة وبالزاد المعجم ما يشوبه الرجل على ظهر الدابة  
 الذي يجعل تحت بطن البعير وفيه خلقان فإذا التقادروا على  
 نهاية الزوال وقيل إن الالف أي يسمي في الهرب فيضطر  
 بطن راحته وليست آخر شدة الحركة حتى يلتقي خلقاه ولا يفتر  
 شدة الخوف أن يزل فيشده وهذا المثل يضرب في  
 شدة الامر وثقا ثم الشرب هذا ولم يحذف الالف في هذا المثل  
 ابتدأنا بتقطيع الحادثة بتحقيق التشبيه في اللفظ القسم أن لا  
 وهو الغير المتغير حكمه لا يحذف أحدهما أي أحدهما كـين أو  
 بحركته لدفع الالتقاء والاول يكون في صورتين أحدهما أن  
 يكون أول الـ كـين مدة مطلقا فإنها تحذف وإن كانت كلمة  
 كلمة برأسها فإذا كانت جزء كلمة فحذفها أولى كما في لم يفهم ولم  
 يسر ولم يحف أصولها يقوم ويسير ويخاف فحين دخل عليها  
 الحائز وسكن اللام سقطت المدات وهذه فيما كانت الله  
 عينا وينهي الله بحذف الف ينهي عن اللفظ ويدعو الله  
 بحذف الواو كذلك ويرى العدو بحذف الباء كذلك وهذه  
 فيما كانت المدة لاما وأجل المسمى بحذف الف الثلثة  
 وأقرأ القرآن بحذف واو الجمع ولا تتبع الشيطان بحذف  
 باء الخطاب لأنه ينهي المخاطبة أصلا لا تتبع وهذه الثلثة  
 فيما كانت المدة كلمة برأسها ولقد أحسن المصنف في التمثيل  
 بأشياء متشابهة على وجه الترتيب وذلك لأن المدة إما الف  
 أو واو أو باء فإن كانت الف فلا تك لو حركتها لا نقلت  
 همزة وإن كانت واو أو باء فلاو حركتها لنرم واو مضمومة  
 ما قبلها ضمة أو باء مكسوفة قبلها كسرة وذلك مستقل مع



بفوت غرض المد فتعين الحذف واما حذف الاول اى المدد ذلك  
 الثانى فلان حذف حرف العلة اولى بقوة الصحيح ولانه لا يمكن  
 حذف الثانى اما فى غير الثلثة الاول فقط واما فى الثلثة الاول  
 فلانه لو حذف اللام من لم يغم ولم يسر ولم يحذف لصارت لم يفو  
 ولم يسى ولم يحا وبفقط العين اذا فيه ساكن فيبقى الكلمة  
 المعربة على حرف واحد ولانك لو حذفك الساكن الاول  
 بدل عليه حركة ما قبلها اذ الضمة تترك على الالف والضمة على  
 الواو والكسرة على الياء واما الساكن الثانى فليس كذلك  
 فلو حذفته لا يدل عليه شئ فلذا كان حذف الاول اولى بهذا  
 لكن قيل وهذا ينس على اطلاقه لانه انما حذف الاول اذا  
 لم يؤد الحذف الى الالتباس فان ادى حرك الثانى نحو مسلك  
 ومسلك فان النون فى الاصل ساكن حركت لتجاور الساكنين  
 ولم يحذف الالف والواو لتلا بل ينس المشي والمجموع بالمفرد  
 المنصوب والمرفوع المنونين وكذلك المحذوف فى اسم  
 المفعول من الاجوف الواوى من الشافى المجرد كقول اصد  
 مقول هو الثانى لا الاول عند سبويه نعم المحذوف منه هو  
 الاول عند الاخفش انتهى كلامه قال وقيل تأمل ثانيهما اى  
 الصوتين ان يكون اول الساكنين نون التاكيد الخفيفة  
 والملاحظة باخر الافعال فانها تحذف وصوبا وبعد الحذف  
 يبقى اخر الفعل على الحركة التى قبل الحذف نحو ادب ابك  
 بفتح الباء من ادب اصد ادب امر حاضر من التاديب  
 الحنى باخر النون الخفيفة ان كنة للتاكيد ولما قارنت  
 ساكن اخر فى ادب ابك وهو الباء من ابك لان هزنة  
 لاوصل حذفه واكتسبت بفتحة ما قبلها وقد وقع نظير ذلك  
 فى فصيح الكلام حيث قال لا تزيهين الفير وقوله عليك الخ

الخ استباقية وعلى بلام مشددة مفتوحة او مكسوة لغة فى  
 فعل وهى اصلها عند من نعم زيادة اللام وهى بمنزلة عسى فى  
 المعنى وبمنزلة ان المشددة فى العمل كذا فى معنى اللبيب  
 فالعنى عاك ان تزيهين وتواضع ذلك الفير والديهر اى و  
 والحال ان الدهر والزمان قد رقت من خضيب الفير الى  
 زروة الغناء وحاصله اذا انى فخير ذو طائفة اليك فلان هزنة  
 ولا تخفة فعلى ان ينكس الامر فيستغنى هو وتنفير  
 انت وتحتاج اليه لان النعم لا تدوم والاصل لا تزيهين بالسكون  
 الخفيفة محذوف لانها مع ساكن اخر وهو لام التعريف  
 فى الفير والا اى لو لم يكن اصله كذلك لقان لانهم يحذف  
 عينه الذى هو الباء لانه ساقى للحاضر من الالهانة ولان الهانة  
 هازمة وقد عرفت انه يجب حذف العين حين دخول الجانم  
 كما فى لا بيع ولا تسرع انه لم يقل كذلك بل قيل لانهم بانها  
 اى فعلم ان فيه نونا خفيفة محذوفة لانه ح يكون الاخر  
 مفتوحا فلما يجب حذف العين واما حذف نون التاكيد  
 حينئذ ولم يحركت فصلا اى لفصل والفرق بينه وبين التنوين  
 لان التنوين لا يحذف عند الانتفاء بل يحرك سوا فى الاسم  
 او الفعل فلو حركت الخفيفة ايضا لزم الالتباس ولم يكره  
 بقوله وهو اى نون التاكيد بالحذف اولى من التنوين لانه  
 من لواحق الافعال على قلة والتنوين من لواحق الاسماء  
 مع الشيوخ والكثرة بحيث لا يفارقها عند عدم المانع وحال  
 ان نون التاكيد ضعيف لقلة ولحوقه للفعل الذى هو  
 ضعيف والتنوين قوى لكثرة ولحوقه للاسم الذى هو قوى  
 والضعيف بالحذف اولى والقوى بالابقاء اخرى والتجويد  
 هى غيرهما عطف على قوله والا اول يكون فى صورتين اى



وتحريك احد الكنتين يكون في غير الصورتين المذكورتين وهو  
 اى الاصل في تحريك ذلك الكن بل في تحريك الكن  
 مطلقا ان يكون بالكسر لان الكون عدم الحركة فهو من الاعلى  
 والقلية تناسب العدم وتقرّب منه والكسرة قليلة بالنسبة الى  
 اغنيها لعدم حوقها بالا صالة لا واخر الافعال والاسماء الغير  
 المنصرفه كما هو واحمر وزينب والحروف الانا دار الجبر بمعنى  
 نعم فانه حرف من التصديق كنعم وقد كسر اخره وهو الراء  
 واما الفتحة والضمه فتعنان جميع الاصناف الثلاثة وانما قيد  
 بالا صالة لانه قد يكسر اخر الفعل وغير المنصرف والحرف  
 بالتبعية والعروض كما في قل الحق وان امرؤ كاذب وكما في  
 مررت باحمر القوم او بالا سور فان غير المنصرف عند دخول  
 اللام والاضافه يكسر و خلاصة الدليل ان الكسرة قليلة  
 والفتحة بيا سب العدم فمتى كان كذلك يلزم يلزم ان تنسب  
 الكسرة الكون لكونه من الاعلى واعطاء الشئ منسبة  
 اولى واصل فاعطاء الكون الكسرة اصل وقال بعض  
 الافاضل الكسرة تناسب الكون في المخرج وقلب احد  
 المتناسبين مخربا الى الاخر اولى واصل ووجهه غير مطلق  
 المخرج انما يكون للموجود والكون معدوم كما عرفت فالى  
 يكون اى فمن اين يكون يكون مخرج بنسبه اى فلا يكون  
 له مخرج اصلا حتى بنسبه شئ كالكسرة في المخرج ولعل  
 ذلك البعض جعل الكون هنا عبارة عن حالة وجوده  
 مضادة للحركة لا عن عدم الحركة كما جعل المتكلمون الكون  
 الكلامى امر وجوديا مضادا للحركة الكلامية وعرفوا الكون  
 يكون الجسم في اذن في مكان واحد والحركة بكونه في اثنى  
 في مكانين نعم فاذا ذكره المصدر مناسب للاصطلاح الحكيم حيث

حيث عرف الكون الحكيم بعدم الحركة عما من شأنه ان يكون  
 متحركا وقيل لانك انا قلت نفسك وطبيعتها وحديثها انها  
 لا تنصل الى التلفظ بالكسرة الثاني من الكنتين الاكسر  
 كما في بك وبشر في الوقف واذا كان الكسر من سميته حركت  
 بالكسر لكون اللفظ مطا بقا لطبع وقيل لان الجزم في الالف  
 عوض الجزم في الاسماء واصل الجزم الكون فلما ثبت بينهما  
 التعاضد وامتنع الكون في بعض المواقع جعلوا الكسر  
 عوضا منه ويمكن ان يقال ان الكسر اسهل لا عند الالف  
 الياءين الفتحة المخفضة والضمه الثقيلة فغند من الوجهة  
 الى تحريك الكون كان الاكتفاء بما هو اسهل لان  
 المخطوط انما يرتكب بقدر رفع الضرورة مع ان الكون اسهل  
 واحف ايضا وايضا الكسر ينشئ بلفظه عن الزوال والقضاء  
 كما ان الكون كذلك وان تحرك عطف على ان يكون  
 بالكسر اى والا صل فيه ايضا ان يحرك اول الكنتين  
 سواء كان حرفا صحيحا او لا لانها لانه لما كان سكون  
 الاول هو المانع من النطق بالكسرة الثاني بحسب ازالة  
 المانع بتحركه ولا يؤدى ح اليقظ الغرض كما ادنى اليها  
 اذا كان منه كما عرفت فيقال قل الحق وبع التوب ونحو  
 الله هذه امثلة لما في الافعال لانها من مثال الامر  
 الاولان للمفرد الذكر والثالث للمؤنث فحركته واخرها  
 الكسرة بالكسر لمقارنتها لما بعدها من لام التعريف  
 الكسرة وزيدانك ورايت عمرا العالم ومررت بك  
 الفاضل وهذه امثلة كما في الاسماء في احوالها فحركت  
 في اواخرها بالكسرة في التلفظ لما ذكر واعرض عن  
 الجاهلين وان امرؤ هلكه وهذان لما في الحروف



حيث حركت النون من عن وان بالكسر لمقارنته اللام ان كس  
 والميم ان كس لان همزة امرأ لاوصل كهمزة حرف التعريف  
 ومنه أي من قبيل تحريك اول ان كنين بالكسر قولهم لم يلب  
 بضم الهمزة ونحو الباء وكسر اللام بعدها هاء السكت ان كنة  
 قال ابو علي الاصل لم ابالي على ان يكون مضارعاً من كاهم  
 بالي بياي مبالاة فحذف الباء للجرم كما هو القاعده في مثل لم  
 يغزو لم يرم فصار لم ابال بكسر اللام فلما كثر استعماله كذلك  
 في الكلام صحت صارت كانه كلمة تامه لم يحذف منها شيء لم يقد  
 بذلك المحذوف الذي هو اليا فاصبح الى حذف شيء في وقت  
 الحركة أي كسرة اللام كما حذفت الحركة في لم يضرب علامة للجرم  
 فالتفت اللام من ابال حال كونها ساكنة مع الالف قبله فلما  
 التفت كانت اولها مده على غير هذه حذفت الالف فصا  
 لم ابل بدون الالف وسكون اللام والحقت به الهاء للوقف  
 رعاية للحركة الاصلية فحركت اللام بالكسر لانقاء الساكنين  
 هما هي اللام والياء التي الحقت بالوقف لان هذه الهاء ساكنة  
 دائماً ليوافق غرض الوقف كما ستقف على تفصيله فصار لم ابله  
 وانما فصله عما سبق بقوله منه لعدم ظهور ذلك فيه كما ترى  
 وقد حركت اول الساكنين بغير الكسر من الضم والفتح لغرض  
 من العواض وهذا مخالفة الاصل الاول من الاصلين المذكورين  
 كما في قوله تعالى وقالت اخرج عليهن بضم ان الساكنين  
 قالت لملاقاة الخاء الساكن من اخرج وعذاب ارض  
 وعيون ادخلوها بضم التنوين فيهما اي في عذاب وعيون  
 فانه ضم في التلطف لملاقاة الراد والذال الساكنين وانما ضم  
 الساكن الاول في هذه التثنية اتباعاً لى لجعل الساكن الاول  
 تابعا لاول متحرك بعده في الحركة وهو الراد في اخرج والكاف

والكاف في ارض والخاء في ادخلوها لان هذه الحروف مضمومة  
 فجعل الساكن الاول تابعا لها في الضمة وقد وضع ابن الجاهلي  
 لهذه قاعدة فقال انه اذا كان بعد الثاني من الساكنين ضمة  
 اصلية في كلمة الثاني فيجوز ضمهما نحو وقالت اخرج وقالت اغري  
 فان الزاء وان كانت مكسوة الا انها في الاصل مضمومة لان  
 اصل اغري اغري فيجوز ان يحرك الساكن الاول بالكسر  
 على الاصل وبالضم اتباعاً للضمة الاصلية بخلاف ان امرؤ  
 فان ضمة الراد غير اصلية لانها تابعة للضمة الاخرى العارضة  
 وتابع العارض عارض وبخلاف قالت امرؤ فان ضمة الميم  
 غير اصلية لانها في الاصل مكسوة لان اصلاً ارموا وبخلاف  
 ان الحكم فان ضمة الخاء وان كانت اصلية لكنها ليست في  
 كلمة الثاني وهو لام التعريف واذ لم يكن في كلمة لا يكون  
 لازمة فلما جعل الساكن الاول تابعا للخاء في حركتها قيل  
 وههنا قيد آخر وهو ان لا يكون قبل الاول كسرة فان المبد  
 لا يفتح ضم الساكن الاول من نحو عذاب ارض لا شقلا  
 الخروج من الكسرة الى الضمة انتهى ولا يخفى ان هذا الورود  
 على ابن الجاهلي لا يرد على المصر لكون مقصوده بيان مجز  
 تحريك الاول مستحقاً او لا فقد علمت من هذا انه يجوز  
 في كل من الايات الثلاث التي مثلها الضم والكسر وكما في  
 قوله تعالى ولاتنسوا الفضل بينكم فان المنى فيه ضم واو  
 الجمع الذي هو ضمير الفاعل بملاقاة لام التعريف الساكنة  
 وانما ضم الضم فصلاً بين واو الضمير وهذا الواو بين غيره  
 كواو لو حرف الشرط فان المنى فيه عند التقاء الساكنين آخر  
 هو الكسر نحو لو استطعنا ولو استعلموا لان مثله لكثرة  
 استعماله ناسب له الكسرة لكونها اخف من الضمة ثم شبهت



كل منهما يصاحبه فكسرت واو نحو لانتوا الفضل عند قوم  
وضمت واو نحو لو استطعنا وهو قليل كما سيجي وكما في  
مصطفوا القوم بضم واو الجمع الذي ليس بضمير لسان واو  
الجمع والالف التثنية في الصفات ليس بضمير الفاعل  
بل فواعلها مستكنة في ضمها وانما الواو والالف علامتا التثنية  
والجمع بخلاف ما في الافعال فانه ضمير الفاعل وانما اختير في مثله  
الضم تشبيها له بواو الضمير لكون كل منهما للجمع وقد عرفت الان ان المختار  
في واو الضمير الضمة فكذا في مثل مصطفوا القوم وكما في هذا اليوم بضم  
الذال الساكن من مذ وانما ضم لان اصله منذ بالنون وضم الذال  
ثم حذف النون واسكن الذال فصارت هذا لما اخرج الى تحريكه اى تحريك  
الذال من مذ لان التثنية الساكن بعده حركت بحركته الاصلية وهي  
الضمة وكما في قوله تعالى الم الله بالفتح اى فتح الميم كما هو مذ هب  
سيوبه وهو المختار والسموع من كلامهم فالتاء وصل الم باسم الله  
سقطت همزة الوصل فالتقى ساكنان الميم الثاني لكون الم مفتوحا  
نشر اسماء العدد كما عرفت وللام لفظه العدد فتحرك الميم بالفتح للتخفيف  
ولم يكسر لئلا يجمع الكسرة مع الياء فيلزم اجتماع الثقلاء المتماثلة  
وللإبقاء على تفتح لام العدد لانهما تفتح وتغلظ بعد الفتحة والضمة  
وتنفق بعد الكسرة فلو كسرت لزم ان تنفق مع ان التفتح به اولى  
فهذه الفتحة على هذا القول فتحة التجاوز لا فتحة الهمزة وقبل ان  
هذه الفتحة فتحة همزة اسم العدد نقلت الى الميم لان ما بنى لعدم  
التكسب في حكم الموقوف عليه من حيث المعنى وان اتصل ببعض  
من حيث اللفظ واذا كان الميم في حكم الموقوف عليه ثبتت همزة الوصل  
في اسم العدد لانهما سقطت في الدرج في الابتداء ولما كان بينهما  
اتصال من حيث اللفظ جاز نقل حركة الهمزة اليه وحذف الهمزة ولما  
الاختصاص فاجاز فيه الكسرة ايضا قبا لا سماعها وكما في قراءة من قرأ

من قرأ مريب الذي يفتح النون بعد الكسرة من مريب لئلا يجمع  
الكسرة لان الراد والياء مكسوران فلو كسرتين يلزم اجتماع ثلث  
كسرات مع الياء وهو في غاية النقل ولما انا دخل من على المعروف  
باللام نحو من الرجل فانه يفتح فواته الساكن ح على خلاف الاصل  
ولا يكسر وما قصد للفتحة فيه وهي في الفتحة دون الكسرة وانما يرمي  
ذلك لكثرة وقوعه معه اى وقوع من مع المعروف باللام وقوله  
مع لزوم الكثرة قبل النون لان ميم لازم الكسر فيلزم الكسرة ان قيد  
لكثرة الوقوع وكثيرا ما تقع الكسرة بعده ايضا اى كما وقعت قبله  
نحو من الرجل ومن البيض بكسر الزاء والياء في يلزم ثلث كسرات  
فيكون في غاية النقل ولا شك انه يرام التخفيف ويهرب عن  
ثقله الكسرة فيما هو كثير الاستعمال مطلقا فهو عند النارية الى  
نوالى كسرتين او كسرات اولى فلذا فتح النون في من بخلاف من  
في عن الرجل فان الاشهر فيه الكسر كما هو الاصل لانه يلزم فيه  
نوالى الكسرتين مع عدم كثرة الاستعمال ومنهم من يحذف النون  
في مثل من الرجل تشبيها له بالمد في الساكن وقد عرفت ان  
المد تحذف في مثل ذلك فكذلك النون قال الشاعر ابلغ ابا وفتوس  
مالكة غير الذي قد قال ملكذباى من الكذب اى اصل ملكذبا  
من الكذب في حذف النون وكذا همزة الوصل من اللفظ والخط  
معا بلغ امر من الابلاغ واما وفتوس مفعوله الاول وهو كنية  
رجل اسم بنته وفتوس في القاموس وفتوس كعوض فوط  
بنته لفظ بن دواة التيميم وهي معربة اصلها وفتوس بمعنى  
الهنى سماها ابوها باسم بنته كسرى ويقال وفتوس بالذال  
انتهى ومالكة عطف بيان اوبك من ابا وفتوس وقوله غير  
الذي مفعول ثان لا يبلغ وهذا الحكم له اى تحريك نون من  
بالفتحة عند التثنية مع الساكن فحذف بها اى موضع كان اذا جمع



من مع المعروف باللام كما ذكر وهذا بخلاف نحو من انك ومن اسلك  
ما اجتمع مع ساكن غير لام التعريف على ما مر بغيره من ان همزة ابن  
واسم لا وصل فوجد الدرج تسقط فيبقى ما بعدها ساكنا فانه لا يفتح  
النون حتى بل بكسر كما هو الاصل لعدم كثرة استعمال ذلك وقد يفتح ههنا  
ايضا اي كما في من الرجل هربا عن اجتماع الكسرين او الكسرت لكنه قليل  
واما الضمير المنفصل هكذا فيما عندي من النسخ والصواب المتصل  
المنصوب والمجور لجماعة المذكر الغائب وهو هم في مثل رأيهم و  
مررت بهم فعند وقوع ساكن بعده فبكسر ميم كما هو الاصل وقد يضم  
على خلافه ومعرفة تفاعل اصل ذلك موقوفة على مقدمة وهي ان اصل  
هذا الضمير بمواضعتين مع اشباع الضمة الثانية وحصول الواو  
التي منها ثم اسقطت الثانية مع اشباعها عند الاكثر للحفظة والاولى  
باقى على ضمة عالم بل كسرة او ياء فاذا ولى احديهما فغير اهل الحجاز  
بكسرة اي الهاء اتباعا لما قبله من الكسرة والياء نحو قولهم في  
الضمير المنصوب الذي يلى كسرة اعني كسرة في وهو امر حاضر من في  
يقي وقاية اي حفظ وبهم في الضمير المجور والواو الى للكسرة وتزيمهم  
في الضمير المنصوب والواو للياء وفيهم في الضمير المجور والواو للياء  
المكسور ما قبله وعليهم في الضمير المجور والواو للياء المفتوح ما قبله  
ففي جميعها بكسر غير اهل الحجاز الهاء فهم اي اهل الحجاز بقونه اي  
الهاء في هاتين الصورتين على ضمة ايضا اذا عرفت هذه المقدمة  
فنقول اذا ولى اي هم المنصوب او المجور ساكن فان لم ينقل  
كسرة ولا ياء بضم الميم اي تنوعين للضم اتفاقا بين الحجازيين وغيرهم  
نحو منهم المؤمنون واعطيتهم الدينار لانه اي الضمة حركة اصلية  
لامهم ولو اتفقت الهاء في الضمة كما عرفت ان اصل هم هموا وانه اذا  
لم تنقل كسرة ولا ياء يبقى الهاء على ضمة ولا يفتح انه اذا اصبحت الى  
التحريك فرعاية الحركة الاصلية والموافقة لحركة ما قبلها انبى واولى

واولى وكذا تنوع ضم ان تقدمت اي هم احديهما اي الكسرة والياء  
عند اهل الحجاز لتينك العلين لما عرفت انهم يقولون الهاء على الضم  
مطلقا فيفرون فهم الغلب وعليهم الصاوة بضم الميم وكذا عند  
البحر وممن بكسر الهاء عند ولى الكسرة والياء لاجل الاولى اعني  
رعاية الحركة الاصلية والموافقة فلما واما البعور فبكسر الميم ج  
ولا يجوز ضمهما اتباعا له للهاء في الكسرة بهذا واما الضمير المرفوع  
المتصل او المنفصل لجماعة المذكر الغائب او المخاطب نحوهم الاغني  
وانهم الفقراء وقطعت الطريق وكذا المنصوب المنفصل لاحديهما  
نحو ما هم الامير الالاباهم وايكم الجند والمتصل لجماعة المخاطب  
نحو ما هم الامير بل الجند وكذا المجور المتصل لجماعة المخاطب  
نحوكم العاقبة فالهم في جميع ذلك متعين للضم اتفاقا رعاية  
لحركة الاصلية لموافقة الحركة المتقدمة لان اصلها ايضا ضم  
وان ما قبلها باقى على الضم مطلقا بالاتفاق ما ذكر هو المخالفة  
للاصل الاول وقد يخالف الاصلان معا اعني التحريك بكسر  
وتحريك الاول فتحرك الثاني من الساكنين لا الاول بغير  
الكسرة لا بالكسرة فمن جهة التحريك بغير الكسرة خالف الاصل  
الاول ومن تحريك الثاني خالف الاصل الثاني والاني  
ان يذكر هذا بعد ذكر مخالفة الاصل الثاني فقط كما يحكي الاني  
لطول بحثه ومثابكته مخالفة الاصلين اخره كما في الطلاق  
سكون اللام وفتح الف مما كان الاول من الساكنين متحركا  
اكن لغرض اصد الطلاق بكسر اللام وسكون الف امر من  
الانطلاق فلما كان طلق فيه مثل كنف بفتح الكاف وكسر الاني  
اكن عينه وهو اللام كما كان عاب كنف بناء على ما عرفت  
في صدر العقد فالنقى ساكنان اللام والف فحرك الف  
بافتح اتباعا لاقرب المتحركات اليه وهو الطاء لانه مفتوح وانما لم



بحركوها الساكن الاول اى اللام مثلا بفوت غرضهم اعني اظهار  
 الشبه بالكشف ففي مثل النطاق وجهان كسر اللام وسكون القاف  
 وهو الاصل الشايع كما هو الاصل وسكون اللام وفتح القاف  
 وهو خلاف الاصل وقليل انما يعدل اليه اذا اعتبر الشبه بالكشف  
 ومن هنا قيل اى قيل النطاق قوله عجيت لمولود وليس له اب  
 وذى ولد اى ولدى ولم يلد له الابوان اى الاب والام اراد  
 بالاول اى المولود عيسى اذ لا اب له وبالثاني اى ذى ولد ادم عليها  
 السلام اذ لم يكن له اب ولا ام وله اولاد كثيرة فان لم يلد له بكون  
 اللام وفتح الدال اصله لم يلد بكسر اللام وسكون الدال مضاعف  
 من ولد يلد فثبه يلد بكشف فاسكن عينه فالتقى ساكنان اللام  
 والدال فحرك الدال بالفتح دون اللام اطرا للثبته المذكور ولما  
 كان هنا مظنة ان يقل فاما نقول في ثبته بكون القاف وكسر  
 كما هو قراءة الحفص بل هو من قيل انطلق اولاه اجاب بقوله واما  
 قراءة الحفص في قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله ويجتنب الله  
 وينتبه بكون القاف وكسر الهاء فاما ان يحمل على هذا اى على ما  
 ذكر في النطاق ولم يلد كما ذهب اليه صاحب الكشف والفاي  
 بان يقال الاصل يتقى من اتقى اتقاء اى يحفظ سقط  
 الياء بالجرم لكونه في حيز الشرط وهو من فانه استعمل هنا شرطا  
 فلما اسكن العين من يطع وسقط الالف من يجتنب والحق به  
 هاء السكت وصار ينقه بكسر القاف وسكون الهاء وثقه منه  
 ككشف في الورك فاسكن القاف منه كما اسكن الناد من كنف  
 كما مر فالتقى ساكنان القاف وهاهنا السكت فحركت الهاء عاينه  
 انه حركت بالكسر وفيما قبله من المثالين اعني النطاق ولم يلد  
 حركت بالفتح كما مر ولا ضمير فيه اذ لم يصب ايضا وهو عاينه الكسرة  
 الزائدة من القاف وصار ينقه بكون القاف وكسر الهاء

وكسر الهاء فمخالفة الاصل فيه من وجه واحد اعني تحريك الثاني دون  
 الاول وفي المثالين السابقين من وجهين كما مر وفيه اى في هذا  
 التوجيه بعد من جهة ان الظاهر ان الهاء هنا ضمير عائد الى الله لا الهاء  
 السكت بقرينة قوله تعالى ويجتنب الله لان الله اذا كان مفعول  
 فعل يجتنى فانظر ان يكون الهاء الواقع بعد فعل يتق ضميرا منصوبا  
 مفعولا له راجعا الى الله تعالى واذا كان ضميرا فلا وجه لاسكانه  
 حتى يلزم الانقضاء فيفعل ما يفعله بل انما هو على تقدير كونه هاء  
 السكت ومن جهة ان الهاء سواء كان ضميرا او كانت بغير  
 حيز من الكلمة بل هو كلمة مستقلة برأسمال فتثبه نقه بكشف  
 بعيد لان كلاما من حروف الكشف حيزه الكلمة فاما ان  
 ان يكون ما هو المشبه به كذلك ومن جهة ان تحريك هاء السكت  
 غير معروف ولا معروف لما ان اصل وضعه على السكون كما مر في  
 اللسان وكذا من جهة اثباته في الوصل فانه غير معروف ايضا  
 ففي هذا التوجيه بعد من وجه اربعة واما ان يقال عطف على  
 قوله فاما ان يحمل الاصل ينقه واقعا على ان الهاء ضمير منصوب  
 عائد الى الله لا الهاء السكت فقط الياء بالجرم كما مر فصار  
 ينقه بكسر القاف والهاء ثم سقط حركته القاف كما اى ياء  
 على ما عرفت في لم يلد اى كان ينقه بحذف الياء استعمل كثيرا  
 حتى صار كانه كلمة تامة لم يحذف منها شيء فاصبح الى اسكان  
 القاف بالجرم والهاء مكسور كما كان قبل حذف الياء فعلى هذا  
 ليس في ثبته النقاء الساكنين ولا تحريك لا يله فلا يكون  
 من باب لم يلد اصلا وهذا التوجيه وهو الذي اخذ به  
 الحافظ اقرب الى الصواب لما يلزمه فالرغم التوجيه السابقين  
 التكلفات واما حذف الصلة التي بعدها والضمير اى الياء  
 فلا يخلو حذف اذا كان الهاء بعد الساكن نحو منه وعنه وعليه هذا



واما على قراءة غير مفصولة وينقه بكسر القاف ويسكون الهاء او  
 كسرها ايضا فالامرظ ولا احنيدج فيها الى شئ من التوجيهين  
 ومما حركت فيه الثاني اي ومن المواضع التي حركت فيها ثاني الساكنين  
 على خلاف الاصل الثاني سواء كان بغير الكسر ويكون على خلاف  
 الاصل الاول ايضا او بالكسر فلا بد بضم الراء وتشديد الدال  
 امر من رد برد ولم يرد بفتح الباء وضم الراء وتشديد الدال مضاعف  
 مجزوم حال كونها عند غير الحجازيين من العرب وهم بنو تميم فان اصلها  
 اردو ولم يرد على وزن انصر ولم ينصر على ما هي واقعا  
 او حال كونها واقعا على ما هو لغة اهل الحجاز فانه لم يحكي في لغتهم  
 في الامر وفي المضاعف المجزوم رد ولم يرد بالادغام بل انما جاء ارد  
 ولم يرد بالافتحاض بناء على ان اخر الامر والفعل المجزوم سكن  
 والادغام يقتضي تحريك المدغم فيه واما غيرهم وهم بنو تميم فلم يغيروا  
 كونها معروضة فجزوا والادغام للتخفيف فقالوا رد ولم يرد  
 نقلوا حركة الدال الاول فيها وهي الضمة الى الراء الساكن لغوي  
 الادغام الذي هو موجب للتخفيف لما سنعرف ان الادغام  
 يقتضي سكون المدغم فاذا نقلت الحركة الى الراء فاستغوا عن  
 همزة الوصل في ارد لما عرفت انما جئوا بها للتغذية لا ابتداء  
 بالسكن فاذا حركت الساكن ارتفع الى جهة الياء واجتمع في  
 تلك الكائنين والآن ساكنان سكون الاول ينقل حركته  
 وسكون الثاني في بناء الامر والمجزوم فحركوا الثاني بالضمة فيها  
 او بالضمة او الكسرة دون الاول اي لم يحركوا الاول لتلايقوت  
 غرضهم من هذا العمل اعني عمل النقل والاستغناء اعني بالعرض  
 منه الادغام كما عرفت ثم ادغموا الدال في الدال لوصول متجانسين  
 في كلمة اولهما ساكن وثانيهما متحرك فصارت رد ولم يرد وقد جاء به  
 الكتاب الكريم قال الله تعالى لا يفسد كتابه واذا ثبت ان بعض

ان بعض العرب يدغم الاول في الثاني في نحو يردون مع ان تحريك  
 الثاني مع وجود النون ممنوع فانك بجواز ادغام نحو اردو ولم يرد  
 مع جواز تحريك الثاني ساكنين ولما ورد ان يقال ان غير  
 الحجازيين اذا فعلوا الادغام في اردو الامر ولم يرد المضاعف المجزوم  
 كما ذكر فاعلم ان يفعلاه في مثل ردت وردنا الماضي المتكلم  
 ومع الغير والا فالفرق بينهما لانه قد اجتمع في كل منهما حرف متجانس  
 اولهما متحرك وثانيهما ساكن مع انهم لم يفعلاه فيهما احاب بقوله  
 وانما فعلوا بهما اي في اردو ولم يرد هكذا اي الادغام المذكور مع  
 انهم غيرهم وهم الحجازيون لم يجوزوا الادغام في مثل ردت وردنا  
 لان هذه الضمائر المرفوعة المتصلة باخر الماضي للتكلم والخطاب  
 لا تنفك ابدا عن سكون ما قبلها بل يجب سكون ما قبلها دائما لما  
 عرفت في بحث الضمائر انما كالجزء من الفعل فلو لم يكن قبلها  
 يلزم نوال اربع حركات في كلمة واحدة واذا وجب سكون ما قبلها  
 بمنع الادغام في ردت وردنا كما انه يحتاج الى تحريك المدغم  
 فيه ففهم مانع من الادغام بخلاف اخر الامر والفعل المجزوم فانه  
 كثيرا يكون متحركا ظاهرا اي في اللفظ نحو ادع بضم العين وادم بكسر  
 الميم واحش بفتح الشين وجميعها امر لم يدع ولم يرم ولم يحش  
 بتلك الحركات بعينها وجميعها مضاعف مجزوم وانما قال ظاهرا  
 لان اخرهما ساكن في الحقيقة لان اصل ادع ولم يدع مثلا  
 ادعوا ولم يدعوا بالواو المدية فيكون ساكنا فيس عليه الباء في  
 يكون الظاهر كاف في مثل هذا المقام يعني لما لم يكن اخر الامر  
 والمضاعف المجزوم واحص السكون بل كثيرا ما يكون متحركا ولو  
 ظاهرا لم يوجد مانع لم بمنع تحريك الثاني وادغام الاول فيه في  
 اردو ولم يرد فلما ادغموا فيها فحصل الفرق وانفع الاشكال  
 هكذا كسر اي كالموجه المذكور في تحريك الساكن الثاني من لم يرد



ورد في لغة بني نعيم ذكر القوم والقارب الى الصواب اولى القوم  
 في وجه ذلك التحريك ان يقال من يقول رد ولم يرد بالادغام  
 في الامر والمضارع المجزوم بهم بنونهم باخذ الامر ويدخل الجازم  
 بعد الادغام في المضارع اعني ترد بناء الخطاب ويرد بناء الغيبة  
 فان اصلها تردد ويردد فنقل ضمة الدال الاول الى الراء الكسرة  
 للادغام فادغم الدال الاول في الثاني فصا - ترد ويرد فاخذ الامر  
 من الاول بحذف تاء المضارعة وادخل اللام على الثاني فالادغام  
 فيها هو الادغام في ما أخذها من الادغام اخر عارض بعد ان يكونا  
 اردد ولم يرد كما ذكر القوم ومن يقول اردد ولم يرد بالاظهار وهم  
 المجازيون ياخذ الامر ويدخل الجازم قبله اي قبل الادغام في المضارع  
 اعني تردد ويردد اما ادخال الجازم فظ واما اخذ الامر فبان  
 بحذف تاء المضارعة وبدخل همزة الوصل لتعذر الابتداء بالراء  
 الساكن فحيث لم يكن في أخذها ادغام وكان تحريك الساكن  
 الاخر تكلفا تركوا الادغام فيها نعم اذا اخذ الامر من المشدد  
 اي من المضارع المدغم كما هو رأي بني تميم النقي ساكنان لان  
 الدال الاول ساكن قبل الافتضاء بناء الامر ساكن الاخر  
 ساكن الدال الثاني فاجتمع ساكنان فحرك الثاني لدفع الالتقاء  
 دون الاول لنسب يذهب ضمة الادغام الى اصل قبل وكذا الكلام  
 في المجزوم لان الجزم لاقتضائه ساكن الاخر النقي ساكن  
 ففعل ما فعل وانما كان هذا اقرب اذ ليس فيه تكلف  
 تحريك الثاني لتخفيف الادغام ولا تكلف الاستثناء عن  
 الهمزة اذ لم يأت بهما ولا حتى يستغنى عن ثانيا ولا تكلف  
 الفرق بين اردد ولم يرد وبين رددت ورددنا كما كانت  
 هذه التكلفات في توجيه القوم فتدبر واذا حرك الثاني  
 الساكن في مثل رد ولم يرد على لغة بني نعيم فان كان ما قبل

ما قبل الساكنين مضموم كما في المثال المضروب اي المذكور فان  
 المراد فيه مضموم جاز فيه اي في الساكن الثاني في الحركات الثلاثة  
 جاز الكسرة لانها اصل الباب اي باب تحريك الساكن كما عرفت  
 وجازت الضمة لانها اخف وجازت الضمة للاتباع بما قبله في  
 الحركة فيجوز ان يقال رد ولم يرد بكسر الدال فيها وفتحها وضمها  
 وان كان ما قبلها مفتوحا او مكسورا كما في بعض بفتح العين  
 امر من بعض بعض وفركسر الفاء امر من فريفر وكذا في لم بعض  
 ولم يفر فالاوليان فقط فيجوز في الاخر الكسر والفتح لما ذكر  
 لا الضم اذ لا يمتشي هنا الاتباع لضمة ما قبله فيجوز ان يقال بعض  
 وفرو لم بعض ولم يفر بكسر الصاد والراء فتحها دون ضمها  
 واذا اتصل بها اي بالامثلة المذكورة ونحوها ضمير منصوب  
 موضوع للغائب الواحد محووه وعضه وقفه ولم يرد ولم  
 بعضه ولم يفره فالاكثرون مستقرون على لزوم الضمة للاخر  
 ولا يجوزون فيه الكسر والفتح وانما قيد بالاكثرين اذ قد جاء  
 في بعض اللغات الكسر مع كسر الهاء ويجوز تغلب الفتح و  
 غلب فيه لكونه ضعيفا لاسماع به واذا اتصل بها ضمير الغائب  
 محوود بها وعصفا وفرفها ونحو ذلك فعلى اي فهم على وجوب  
 الضمة ولا يجوزون الضم والكسر وذلك لان الهاء حرف  
 عطف قريب من الالف فلا يعند حاجزا عصبيا اي حاجزا  
 قويا بفصل ويستمر ما تحته عما فوقه فكان الدال في رده ولي  
 الواو الذي بعده الهاء لان وضعها على ان يكون مضمومة  
 بضمة يشيع منها الواو وفي ردها ولي الدال الالف بعد  
 الهاء والواو يقتضي ضمته ما قبله والالف توجب فتحه اما  
 اقتضاء الالف فتحة ما قبله فظ واما اقتضاء الواو ضمته ما قبله  
 فكذلك ان كانت مدة والا فالمراد باقتضاء الضمة استيفائها



واولويتها للضمه فلكون استعلاء الالف الضمة استعلاء قوي من  
 استعلاء الواو الضمة غير في الواو باللزم والافتضاء وفي الالف  
 بالوجوب والابواب وبالجملة اذا اقتضى الاول فتحة ما قبله والثاني  
 ضمة فتح الدال في ردها وضمه في رده يكون الدال كانه ولي  
 الالف والواو ولما كان حاصل الكلام انه اذا اتصل بمثل رد  
 الضمير المنصوب للغائب تبعين اخره بالضم سواء كان قبل  
 الاتصال مضموما او مفتوحا او مكسورا لتحقق الواو المقضى للضمه  
 ما قبله هناك او رده عليه المنع بقوله فان قلت ان ضمير الغائب  
 انما يكون مضموما ما لم يكن قبله كسرة او ياء على ما عرفت ان  
 اصل وضعه على الضم فلا يعمل عنه ما لم يكن مانع كالكسرة والياء  
 قبله واما اذا كان قبله احدى ما يكون الراء مكسورا كما في قوله تعالى  
 قوله مانولك ونضله جهنم فان كسرة الضمير المنصوب للغائب  
 في قوله ونضله لكسرة ما قبله اعني اللام وكما في قولك  
 برية كسرية لوجود الياء قبله فاذا كسر الدال رده وضاد غنة  
 ابن الواو اي لا يحصل الواو لانه انما يحصل من اشباع ضمة  
 الهاء واذا كسر الهاء بس كسرة الدال قبله فلا ضمة ولا  
 اشباع ولا واو يعني يقتضي الضمة اي ضم الدال لان اقتضاء  
 ذلك فرع وجوده فتوكلت لوجود الواو المقضى للضمه ما قبله  
 هناك ممنوع فلذا جاء فيه الكسرة في بعض اللغات كما ذكرنا  
 قلت اصله اي اصل ذلك الضمير الضم كهم وانما بكسر في  
 الكسرة والياء كما مر في علمهم وبنها انما يكون حاصله  
 اذا كانا اي الكسرة والياء غير عارضين بل اصلين قويين  
 معنى يقويا على تحويل الضمير عن اصله كما في قوله ويرميه وبنها  
 اي في رده الكسرة اي كسرة الدال عارضة بناء على ما مر  
 ان وضع بناء الامر على سكون الاخر وانما كسر بلا دغام

بلا دغام مع اصالة الكسرة في تحريك الساكن فلاما وجهه لا يخرج  
 الضمير بسبب اي بسبب ذلك الكسرة العارض الضعيف  
 عن اصله الذي هو الضم فاذا لم يخرج عنه يحصل الواو فيقتضي  
 ضم ما قبله الدال وحاصل دفع المنع باثبات الممنوع او بالطلال  
 السند واذا كان بعدها عطف على قوله واذا اتصل بالضمير  
 منصوب اي واذا كان بعد رد واما لهما ان كان غير الضمير  
 مثل رد الرجل فعلى اي فالاكثر ان يكون على لزوم الكسرة للاخر  
 ولا يجوزون الفتح والضم لان اصل رد مثلا اسلوب  
 الدال الثانية وفيه اي في الرد وهو خبر مقدم وقوله اياه  
 بعده ساكن طرف للضمير او حال من الضمير المحرور اي  
 حال كونه واقعا وقت مجيئ ساكن بعده وقوله الكسر مبتداء  
 مؤخر اي تبعين فيه الكسر لا غير نحو ارد الرجل لما عرفت  
 انه من مواضع تحريك الساكن الاول بالكسرة فلما كان  
 كذلك لزمو الاصل اي قصر والنظر على حكم الاصل  
 وهو الكسر ولم يتجا وزوا عنه الى شئ اخر من الضم والفتح  
 في الفروع مثل رد الرجل كما قلنا في مذ يكون الدال من  
 انه اذا التقى مع الساكن بضم اخره اعتبا بالحركة اصله اعني  
 منذ وبنوا سد يصحون اخر راجح كما فعل جبر في قوله  
 ذم المنان بعد منزلة الولى والعيش بعد اولئك  
 الايام فان ذم امر على رد من ذم بنم وقد وقع اخره مفتوحا  
 مع التقائه ساكن بعده المنان اي منانك الحسنة والولى  
 بكسر اللام والقصر منقطع الرمل واصافة المترلة اليه بيانية  
 فكان الشاعر عاشق وصفامع صيبه في تلك المترلة في ايام  
 عيشه وصفاء لم ينسره مثلهما في سائر المنانك والايام  
 فصا عداها من الصفاء والعيش في سائر المنانك والايام



كبريا في نظره فامر بدمها وكما روى يونس قوله فغض الطرف انك  
 من لميز فلما كعبا بلغت ولا كلا با بفتح الصاد وكأنه حرك بالفتح قبل  
 اتصاله باللام فلما اتصل به ترك على حاله ولم يسمع الضم فيه واما  
 اذا كان الساكن ضمير النجيب مع الالف الفتح ومع الواو الضم ومع الياء  
 الكسر نحو دار وداردي فلما سبته هذه اى ما ذكرنا من الالهوال  
 هي اللغات الفصحى وقد تولف في بعضها قوم بجماع واو الجمع على  
 واولو فيكسرون عند التقائه بالساكن كما يكسر واولو فيقولون  
 لا تخشوا القوم بكسر الواو كما قيل لو استظفنا بالكسر والفصحى  
 في واولو جمع ح الضم وقوم يعكسوا اى يجاولون واولو على واولو جمع  
 فيضمونه ح كواو الجمع فيقولون لو استظفنا بضمه والفصحى في الكسر  
 ومنهم من يقول من الرجل بكسر النون من من المفاك للمعروف  
 باللام والفصحى فيه الفتح فكانه اتبع الكسرة ما قبله ومنهم من يقول  
 عن الرجل بضمه اى بضم النون من عن المفاك للمعروف باللام  
 والفصحى فيه الكسر وكأنه حرك النون بالضم لانها ضمة الجيم كقوله  
 تعالى قل انظروا كان الراد في حكم الساكن او المدغم ساكن والساكن  
 يرتفع بهما رفعة واحدة وهما اى كسر النون في الاول وضمه في الثاني  
 لغتان رديتان فيجاء جدا وقطعا لغاية استئصال ذلك والى  
 كما لا يخفى على من له ذوق سليم **الفصل الثاني** في بيان ما يحصل بسبب  
 الادغام وهو اى الادغام في اللغة ادخال الشئ في الشئ يقال  
 ادغمت الشئ في الوعاء اذا دخلته وادغمت اللجام في الفرس  
 اذا ربطته في فمه وفي الاصطلاح له تعريفات كثيرة والمختار كما  
 تعرف انه ان ينطق بحرفين متماثلين اى متجانسين بان يكونا  
 من جنس الباء والدال مثلا ولا ينقص بالادغام بين المتماثلين  
 لان ادغامهما انما هو بعد ابدال احدىهما بالآخر في بصير ان تماثل  
 من غير اى نطقا شيئا من غير فصل اى نطقا بلا فصل بينهما اصلا

اصلا لا بحركة ولا بحرف ولا بوقف ولا بنفس في الجملة فيسمى الحرف  
 الاول مدغما والثاني مدغما فيه فكذلك ادخلت الاول في الثاني  
 فخرج مثل فانس لعدم التماثل ومثل صياك المد ومد بالفتك  
 لوقوف الفصل بينهما بنفس ثم ان الحرفين اعم من ان يكونا اولهما  
 ساكن والثاني متحركا وان يكونا ساكنين وكذا من ان يرتفع  
 بهما اللسان رفعة اولا يرتفع فيشمل الادغام حال الوقف وفي  
 مثل اب وبب مما ليس للسان مدخل فيه وما فكرنا من معنى  
 عدم الفصل اصلا توضح وتبين وحقيقته ما بينه بقوله والمراد بهذا  
 اى بنطقهما بلا فصل ان يحصل باعتماد واحد قوي على مخارجهما  
 بحيث يصير الحرفان حرفا مغيرا لهما بهيئة وهو الحرف المشدود زيادة  
 اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ولذا  
 يجب ان يكونا متماثلين لانه لا يمكن اخراج المتماثلين من مخرج  
 واحد باعتماد واحد لان لكل واحد منهما مخرجا على حدة نحو  
 صياك المد وياك اى اصوصك بتثنية الباء فيها فانك اذا  
 رجعت الى نفسك تجد منها اليائين فيها قد خرج باعتماد واحد  
 حتى لو قطعنا الاعتماد الاول على المخرج لا يخرج الباء الاول والى  
 عقيب على ذلك المخرج لا يخرج الباء الثاني مرة اخرى وقد  
 صياك المد بالفتك كان النطق بهما بفصل بينهما بنفس في الجملة  
 او بالوقف كذلك فنطقهما من غير فصل انما يكون اذا حصل  
 باعتماد واحد كل ذلك يظهر لك اذا رجعت الى نفسك  
 وما ذكرناه من التعريف احسن مما ذكره ابو علي من الادغام  
 ان تصل حرفا ساكنا بحرف مثله اى مجازي له من غير ان  
 تفصل بينهما بحركة او وقف فيرتفع بالنصب عطف على تصل  
 اللسان عنهما ارتقا عنة واحدة بان يرتفع عنهما في زمان واحد  
 كما يصل اليهما كذلك لا بان يرتفع عن الاول اولا وعن الثاني



ثانيا كما في صورة الفك وذلك اي كون تعريفها احسن من  
تعريف ثابت لان كلامه مبني على ان الحركة ملحوظة بعد الحرف  
لامعه لتصلح اي معنى تصلح فاصلة بين الحرفين لان الفاصل  
بينهما لابد ان يكون متقدما على احدهما ومتأخرا عن الاخر ولما  
ما هو مع احدهما فلا يصلح للفصل وهو ظ و هذا اي كون الحركة  
بعد الحرف ليس يثبت بكون اباء اي ثابت وما استدل  
به عليه اي على البعية قد يفتح فيه عبد القاهر فاذا انفتح الدليل  
لا يثبت المدلول قال في الاقلية اعلم ان الحركة بعد الحرف  
لا قبله ولا معه لاننا نشاهد تحقق الادغام اذا سكن الاول  
وامتناعه اذا تحرك نحو سر وسر فلو لم يكن الحركة بعد الحرف  
لما امتنع الادغام في سر وسر لعدم الفاصل بين المتكلمين كما اذا سكنت  
الاولى والاولى لو كانت قبل الحرف كانت حركة الثانية من الالين بينها  
ولا امتنع الادغام قبل ساكنها للفصل بين المتكلمين في نحو نزل الامر على خلافه اذ  
باسكان الثاني من المتكلمين يمتنع الادغام وباسكان الاول وتحريك الثاني يتحقق  
سلسل القاء ومن الشواهد كصح ما قلنا ان الواو والياء انقلبتا في ميمات  
وموقن كسرة جاورت الواو في موقات وضمه صا في اباء ميقن  
فثبتت كل منهما حرف اللين الى نفسها فلو كانت الحركة قبل الميم وقعت الميم  
فاصلة ولم يحصل المجاورة فيلزم ان لا يقبل لعدم الموجب للان امتنع وما  
يستدل به على ثبوت ما ادعينا ان الحرف اصل والحركة تبع لها لا الحرف يستغني  
عنه في تلفظ به مجرد اعزها ولا شك ان رتبة الاصل في الوجود قبل رتبة الفع  
وقد دللنا على صحة ما ادعينا ان الحركة ليست قبل الحرف وانما ليست مع الحرف  
فالاول على ذلك ان الامر لو كان كذلك لما كانت حركة الواو الاولى في سر  
فاصلة لا الفصل بين الشينين انما يتحقق بتوابع الفاصل بعد الاول وقبل الثاني  
والحركة اذا كانت في الواو الاولى فسر لا قبلها ولا بعدها ما يكن واقعة بعد فلا يتحقق  
الفصل فلما امتنع الادغام في سر علم ان حركة الواو الاولى بعد ما لا يحل لا معها

بين المتكلمين  
٩  
بين المتكلمين  
من المتكلمين  
الى نفسها

لا معنى انتهى من ان بعض الافاضل الحركات ابعاض الحروف لا تنجز الحرف  
عبارة عن الاتيان بعده بلا فصل ببعض الالف وعلى هذا القيس الضم والكسر  
ولما كان تعقب الحركة على الحرف بلا فصل فليكن بعضهم ان الحركة على الحرف وبعضهم  
انها قبل الحرف وليس كذلك لانه لا يكون فرق في السمع بين قولك الفود  
باسكان الزاء والواو وبين قولك الفود بحذف الواو وضم الزاء كما لا يفرق  
بين قولك الرمي باسكان الميم والياء والدم بحذف الياء او كسر الميم لانه  
اذا سكن حرف العلة بلامه واعتماد عليه صار عين الحركة انتهى وانما قدح  
عبد القاهر على الاستدلال فليستنا نطلع عليه من ايضا لا حاجة الى قوله بحركة  
بعد تقييده الحرف الاول بان كان ما يصلح الفصل على تقدير التعليل بحركة  
الحرف الاول لا الثاني وهو ظ فاذا قيد الاول بالسكون لا يتصور الفصل بالحركة  
حتى يحتاج الى تقييده وايضا اطلاق الوقف على مجرد تلك الادغام في مثل مد و خرف الظ  
وان اراد به المتعارف يعني ان اراد بالوقف مجرد تلك الادغام في مثل مد و  
بناء على ان الوقف في اللغة هو التوقف وفي مثل مد و بالتفك توقف الياء  
على بين الالين في الجملة فلذلك خلاف الظ اذا لم يدر من الوقف المعنى الاصطلاحي  
المتعارف لا المعنى القولي وان اراد به المعنى المتعارف وهو جرس النفس على اللفظ  
وقطع الصوت عنه حتى اذا اراد التلظظ بشئ اخر احتج الى صوت جديد  
كما سيجي له حل في تعريف الادغام مثله الا مثل حال مد و بالتفك اذ يصدق  
عليه القيود السابقة من التعريف كما لا يخفى فاذا كان المراد بالوقف  
ما هو المتعارف يصدق عليه ايضا عدم الفصل بالوقف اذ لا شك ان  
يسر في ذلك وقف متعارف بل فك ادغام ينزع بنفس مع ان ذلك  
ليس بادغام قطعاً فيستفيض طرد التعريف وان جعل بعده اراد بالوقف  
المتعارف قوله فيرفع الياء منتهيا الى اخره اه عزمها ارتفاعا واحدة  
من تمام التعريف يخرج عن التعريف هذا ان مثل مد و بالتفك لان الياء  
لم يرفع عن الالين ارتفاعا واحدة بل ارتفاعين وورد على عكسه  
اي عكس التعريف وهو كونه جامعا لجميع افراد الموقف مثل است بالشد



وهو المرعي أي ما رعى فيه مثل الغنم والابل وببب بالتشديد أيضا وقد عرفت  
 أنه بمعنى التقييد لا الحق حال كون ذلك ما ليس لك فيه دخل لأن مخارج الابل  
 ما بين التقييد ولا دخل لك فيه حتى يرتفع عن ابار الخمد وارتفاع واحدة  
 تقع تقديرا إذا جعل قوله يرتفع إلى من تمام التعريف لا يصح في عداها  
 مثل أنت وببت فيسطر عكس وفيه ان كون اطلاق الوقف في خبر هذا المقام  
 على الغوى اعني التوقف خلافا لفظ محل نظر وكذا ما ذكرنا احسن ما ذكره  
 ابن الحاجب في التعريف من ان الادغام في الاصطلاح ان تأتي بحرفين  
 ساكنين متحركين قال بعض القاضين ان لا بد ان يكون الاول ساكنا والثاني متحركا  
 متحركا كالحركة بينهما فلا يتصل الثاني ولا بد ان يكون الثاني متحركا لانه  
 مبين للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فلا يبين غيره من مخارج  
 واحدة احتراز عن نحو فاس من غير فصل احتراز عن نحو قول مجهول قال  
 فان هذه الواو الاولى قاصلة بخلاف اذا لم يفصل نحو قول ولذلك يفرق  
 بين قول وقول ولا يخرج هذا بقوله متحرك لان الفاء اذا ما قبل على التقييد  
 عادة فيجوز ان يكون بينهما فصل بنفس او غيره وانما يخرج بقوله من غير فصل  
 كما مراد به ان يرتفع اللسان بها ارتفاع واحدة وانما كان احسن ما ذكره  
 لانه اي تعريف ابن الحاجب لا يتناول الادغام في الوقف كما لو وقف على المنة  
 لانه عند الوقف لا يكون الثاني متحركا بل ساكنا كالاول فيبقوله متحرك  
 يخرج هذا عن التعريف الا بتأويل بل كان يتم المتحرك من المتحرك في السطر  
 او في التقدير والمدة في وقف عند الوقف متحرك في التقدير لو وضع سكونه بجملته  
 ما ذكره المصنف فانه يتناول على ما في الوقف بل تأويل لفظها اخذ المتحرك فيه  
 وكذا لا يرد عليه ما ذكره ابو علي من الاعراض السابقة السابقة  
 احسن منها فقدر بسبب الادغام التحفيف لما ان في النطق بالحرفين  
 المتماثلين او المتقاربين الذين انما يجري الادغام بينهما كما مر المتواليين  
 صفة لكل من المتماثلين والمتقاربين والمراد بتواليهما ان ينطق احدهما  
 عقيب نطق الآخر بلا ادغام عسرا ليس له غيرهما فيه ثم احدهما في الآخر

المتماثلين  
٩

في الآخر ليزول العسر ويجعل الحذف وذلك لما فيه من العود الى حرف  
 بعد النطق به قال بعض الفضلاء انما بعد المفرد بين الحرفين يجعل  
 السكت بينهما بمنزلة الوشمة فلهذا لك اجيزا لابل والتقارب المفرد يجعل  
 اللفظ بمنزلة الجملة المقيدة وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحد  
 وبعضهم باعادة الحديث مرتين في كل ذلك مستكره بل اذكر طعام واحد  
 بلمتة النفس مئة وكرهته فكيف ما عليه فيه كلفة العمل اذا رجع اليه  
 بعينه ولذا كصارت الحروف المتباعدة المتخارج احسن في التاليف  
 واسهل ما تدانست مخارجهم يشهد لك به وجدانك اذا قلت مدد  
 بتوالي الالين المتماثلين ومعج بتوالي الال والحاء اللذين ليس  
 بتماثلين ولا متقاربين فانك تجتهد في الاول من العسر في النطق والنفقة  
 على اللسان ما لم تجتهد في الثاني وكذا يشهد به وجدانك اذا انشدت وقرأت  
 من الانشاد وهو قراءة الشعر قوله كرمي كرمي كرمي كرمي كرمي كرمي كرمي  
 والوردي بفتحين اي الخلق ان والكالان الخلق مع في مدحه لفظي كرمي كرمي كرمي  
 واذا ما لمت ما ض من لامي يلوم لوما لمت وحدى اي حال كوني مضجعا  
 لا يشاكني فيه احد فانك تجتهد في نطق الحاء والهاء المتقاربين المتواليين  
 في امدح امدح عسرا وكلفة على اللسان لا تجتهد ذلك بين ساكنين والحروف  
 وانما من اورد من قبيل نقل بسبب قرب المخارج قوله مقول اورد  
 ومن قبيل حال عنه مقها عليه اي اوردنا من قبيل نقل بسبب قرب مخارج  
 الحروف البيت المذكور ويصحح واما من اورد من ذلك القبيل ويؤاخذ  
 الجاردي قوله وقبر حرب بكان قفرو وليس قرب قبر حرب قبر  
 حرب اسم رجل مرفوع على الابداء وقوله بكان خبره والقفر هو المكان  
 الخالي عن الماء والكلاء قال المولى حسن جلي ذكرنا لجايب المحتويات ان من الجنب  
 نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فانت فقال  
 ذلك الجنب هذا البيت الواو وليس يجعل ان يكون للحال وان يكون للفظ  
 ثم ان القرب بمعنى القارب والاصافة اللفظية وكون الاصافة المصدر معنوية

مفعول  
٥







يسكون بعد الكسرة فصار بسط طبع فلما كان الطاء كسرة في الاصل صار بعد الاعداد  
 كانه سكت ففتح يسكون الحكمي من ادغام التاء فيه فكثيرا ما حذفوا احداهما واما  
 فخرج من تعريف الادغام وما يتعلق به اراد ان يقسمه او لا باعتبار ما قبل المدغم  
 والمدغم فيه وتعارفها ثم الى الواجب المتع والجار فقال في الادغام يكون اما  
 بين المتماثلين او الحرفين اللذين يكون كل منهما مثلاً للآخرين فيدرجاً تحت نوع واحد  
 من الحروف كاللذين في قوله والرائين في قوله وما بين المتقاربين اي اللذين  
 يكون كل منهما مقارباً للآخرين يكون احدهما من نوع ولاخر من نوع آخر كمن  
 فتحج احدهما قريب من فتحج الآخر كالتاء والطاء في اطراد اصلاطه  
 والنون والراء من رهم فتجعل الفصل ههنا بينا ذيك القسمين  
 فان قلت كيف يصح بهذا التقسيم والحال انك قد قيدت الحرفين في التعريف  
 اي تعريف الادغام بالمتماثلين فيكون تقسيمه الى ما بين المتماثلين تقسيم شئ  
 الى نفسه والى ما بين المتقاربين تقسيمه الى ما بينه فقلت معنى الادغام  
 بين المتقاربين ان يجعل احدهما مثلاً للآخر بان يبدل الى ما يشاء ثم ادغم هو  
 اي ما جعل ما مثلاً في الاخر كافي شائخا في شافيه حاتما وادغم صاحبه وهو  
 المتقارب لاخر فيه كافي اذ يجازيه في اذيج بهذه والافلا يحفي اي لو جعل  
 كذلك بل بقي المتقاربين على حالهما لا يصح اذ لا يحفي ان الادغام بين غير المتماثلين  
 لا يمكن لا عرف ان الادغام يقتضي ان يتحد المدغم والمدغم فيه في الحرف حتى يخرج  
 باعدا واحداً والآخر مثلاً للآخر ولو كانا متقاربين لا يمكن اتحادهما في المخرج  
 فالمراد بالتماثل في التعريف ان يكون حالهما لا وحيث ما قبل المتقارب  
 هو التماثل في الحال فلما اشكال **الصفة الاولى** بين الادغام بين المتماثلين  
 قد مر كثرته وكونه اصلاً يرجع اليه وهو ثلاثة اشكال واجب لا يجوز فيه ترك  
 الادغام وجازي يمكن فيه الطائفة ويمتنع فيه الترك القسم الاول على وجهين  
 احدهما ذوان يكون الاول من المتماثلين شكنا والثاني من غيرهما كسواء كانا  
 في كلمة واحدة او في كلمتين والاول كافي في حال كونه مصدرية فان اصله  
 قد يسكون الاول وحركة الثاني واخره عنده فاعلم ما ضا كان اصله

في مد  
 ساء

فان اصله مدد بفتحين فلما يكون من هذا الوجه بل من الوجه الثاني  
 والثاني كافي في الم قبل كسرة ثالثة اجتمع فيه لام اقل وهو سكت مجزئ مع  
 لام كسرة المتحرك فادغم في الاول في التاء وسواء كانا حرفين صحيحين كالمسكين  
 او حرفي علة واو ويا او يائين بهو كافي عدو وولج اصلها عدو و  
 وولي او كها واو ويا مدتان وتمايزها متى كان نفي جميع هذه الصور  
 يجب لادغام الوجه الثاني ان يكونا متحركين ولكن بشرط ان يكونا في كلمة  
 واحدة لانه كلمتين فان الادغام لا يجب لاجتماعهما في حكم الافتراق  
 لعدم لزوم ملاقة اول الكلمة الثانية بآخر الكلمة الاولى مع ان في الادغام  
 في المتحركين كلمة للاحتياج الى اسكان الاول كما ذكره بخت مثل الم قبل كسرة  
 ما كان في كلمتين والاول ساكن ولم يكن اي والحال انه لم يكن هناك شئ  
 من موانع الادغام فانه اذا وجد المانع يستغنى الممنوع وتلك الموانع كان فصلها  
 في القسم الثالث كالا حاقق تردد ولزوم اللبس سرور ونحو ذلك فانه كان  
 ما قبلها اي ما قبل المتحركين المدكورين نحو كاسودا كان حرفاً صحيحاً او حرف علة  
 اسكن الاول منها بازالة حركته وادغم في الثاني وانما اسكن الاول لان  
 حركته مائة من الادغام كما عرفت ولا يصح نقلها الى ما قبله لتحركه في حرف  
 حركته او لا ثم يدغم وكذا اسكن الاول اذا كان ما قبلها حرفاً لين اعني  
 واحداً من الالف والواو والياء الساكنين سواء كانا مائة او لا كما قبلها  
 وان كانا ساكنين لكن لضعفه عن تحريك الحركة او امتناعه عنه لا يصح نقل الحركة  
 اليه كافي مد حال كونه فعلاً ما ضياء ما كان ما قبله متحركاً وكافي رد كافي خاصة  
 اصلاً خاصة وضوياً مصفراً خاصة اصلاً ضوياً مصفراً ونحو ذلك  
 اصله نموذج جوهول فادغم هذه الكلمات الثلاثة ما كان ما قبلها حرف لين  
 الف في الاول ويا والتصغير في الثاني والواو المدة في الثالث نفي جميعها في  
 حركة الاول او لا ثم يدغم وان كان ما قبلها ساكناً غير ذلك اي غير حرف اللين  
 ينقل حركة الاول اليه اي الى ذلك الساكن كونه صالحاً لا ينقل اليه الحركة  
 ثم يدغم سواء كان حركة الاول مائة او كسرة او فتحة كافي في هذا اصله يدغم



وبقر اصله يفر بالسكر ويعضن اصله يعضض بالفتح فتجسمها ينقل حركة الاول  
 الى ما قبله من الصحيح الكلف بدغم في الثاني وبتا بحت وهو انه ان اراد بحرف اللين  
 الالف والواو والياء ككتين مطلقا كما هو المتبادر فلا يصح الحكم بانه اذا كان  
 ما قبلها حرف لين اسكن الاول مطلقا اذ قد يكون ما قبلها واو او ياء وكنت الاول  
 بل ينقل حركته الى ما قبله كافي يودا اصله يودد وابتل اصله يبلل وهو قصر الالف  
 العليا كما تقدم وان اراد به حرف المد فلا يصح ذكره بحصة من امثلة فان  
 ياء التصغير ليس من حروف المد والاصواب ان يقال وكذا اذا كان حرف مد  
 او ياء التصغير فيكون معنى قوله وان كان ساكنا غير ذلك غير حرف المد وياء  
 التصغير سواء كان صحيحا او حرف علة فيندرج مثل لثا لين المذكورين ايضا  
 في هذا الحكم اللهم الا ان يقال اراد بحرف لين حرف المد وياء التصغير القسم الثاني  
 وهو الادغام الجائز هو قيعا في موضع كائنا ما التماثل في ذلك الموضع متحركين  
 في كلمتين بان يكون احدهما اخر الكلمة الاولى والاخرى اول الكلمة الثانية وابتدأها  
 حرف متحرك او حرف لين مدة كان او غير مدة وانما جاز الادغام في هذه الصورة  
 لانه لا كان ما قبلها متحركا او حرف لين وهو بمنزلة المتحرك لم يزل من الادغام محذور  
 التقاء الين والين ولا يجب كاجتماعهما في حكم الافتراق لما مر ان اخر الكلمة الاولى  
 ليس بلازم الملازمة لاول الكلمة الثانية فجاز الادغام نظرا الى نفس الاجتماع وعدم  
 نظرا الى كون الاجتماع في حكم الافتراق واذا ادغم يكون بحذف حركة الاول بالنظر  
 كما لا يخفى بوجه ما اذا كانا متحركين في كلمة واحدة فان الادغام واجب كما عرفت  
 ويجوز ما اذا كان ما قبلها ساكنا غير حرف اللين فان الادغام يستوعب كما عرفت  
 كقولك جاوز زيد اجتمع فيه الزا ان المتحرك كان جاوز فعلا مضيا وزيد  
 وما قبلها وهو الواو متحرك والداردين اجتمع فيه الدا ان المتحرك كان الدار والدين  
 وما قبلها حرف لين وهو الالف وبين كذا اجتماع فيه النونان من بين وكفن  
 وما قبلها حرف لين وهو الياء الين الغير المدية فتجسمها يجوز حذف حركة الاول  
 في ادغامه في الثاني ويجوز اظهارهما وابتدأها على حالهما متحركين فائدة قال بعض المفسرين  
 اعلم ان احسن كون الادغام فيما جاز لك فيه الادغام من كلمتين ان يتوالي آخر حرف

احرف فصلا عند متحركة مع الاثنين المتحركين نحو جعل لك وذهب بالاك  
 ونحو ترع عمرو ترع غليظ والافلا رة الواو والياء اللتين ليستا مدية كثر ثوب  
 بكر وجيب بكر احسن منه الالف والواو والياء اللتين لا لانه يقع مقام الحركة  
 وانما جاز الادغام في نحو ثوب بكر وجيب بكر ولم يجز في نحو خذ العفو وامرنا للواو  
 والياء الين ككتين فيهما مدية الجلة وان لم يكن حركة ما قبلها من جنسها الا ان مدية  
 اقل منه اذا كان حركة ما قبلها من جنسها قال ابو علي الفرض من هذا النقل تأييد  
 جواز الادغام في مثل بين نحن والتمهيد لبيان غلط القائل الذي وقد ادعوا جواز  
 نحو ثوب بكر ما كانا متحركين في كلمتين وما قبلها واو او ياء ساكن غير مدية كما هذا  
 حال كونه في المنفصل انه كلمتين مثل اصم ومدين في المتصل هذه الكلمة الواحدة  
 يعني ابو علي التقاء الين اذا كان اولها حرف لين مطلقا وثانيها  
 مدية لا يتفاوت جوازها بعد ان يكونان في كلمة واحدة بان يكون المد واللام في  
 كلاهما في كلمة كما كان الين كذا كذا كافي خاصة وخو بصة واصم ومدين  
 او يكونان في كلمتين مثل ثوب بكر بان يجوز في الصورة الاولى دون الثانية  
 بل يجوز هو ويفتقر في كل من الصورتين وكان في كل منهما التقاء على حدة  
 كما عرفت فاذا كان كذلك جاز الادغام في مثل ثوب بكر والداردين وبين نحن  
 اذ ليس بينهما ما يصح ان يكون ما نعلم من الادغام الا التقاء الين ككتين على تقدير  
 الادغام فاذا جاز هو بناء على عدم التفاوت المذكور جاز الادغام واصم  
 يسكون الياء وتشديد ياء يصح مصفرا اصم وهو الذي له صم ومدين يسكون الياء  
 وتشديد ياء القاف ايضا مصفرا مدين بكسر الميم وفتح الدال وتشديد الهمزة  
 وضرها ايضا اسم الكز بمعنى ما يدق به هو اصلها اصم ومدين فذكر كسر الميم  
 والقاف الاولين وادغما في الميم والقاف الثانيين فقد ادغم احد المتحركين فيهما  
 في الاخر مع كون ما قبلها حرف لين وهو ياء التصغير وعد هذا من تقاء الين  
 على حدة فكذا في مثل ثوب بكر الا انه يجز الادغام في مثل اصم ومدين ويجوز  
 في مثل ثوب بكر اذا عرفت هذا فقد غلط من قال وهو القائل الجاز في  
 الادغام في مثل ثوب بكر بالواو ما كانا متحركين في كلمتين وما قبلها واو

فيهما



او يواس كن غير مدّة متتعة فانه اذا جاز الادغام في ثوب بكر كما يجوز في قوم مالك  
 اي ادغام اليم في اليم بلا فرق اصلا فالحكم بالامتناع فيه غلط والعجب انه  
 اي ذلك القائل استدلال على امتناع ادغام في قوم مالك بانه اي ان  
 لو ادغم اي لوقع الادغام فيه فاذا اسكن اليم الاول اي يسكن اليم الاول ضرورة  
 ان الادغام لا يمكن مع بقا حركته واذا اسكن في ما ان ينقل حركته الى ما قبله من الواو  
 الب كن او تحذف فان لم ينقل حركته الى ما قبله بل حذفت يلزم التناقض ككنين  
 وبها الواو واليم الاول على غير الوجه المفقود اي على غير حده ككون الاول منهما غير مدّة  
 وان نقلت حركته الى ما قبله تغير بناء الكلمة لا حركته الا حركته حركة الاعراب  
 لا تقبض في بناء الكلمة ووزن بل خارج عنه فاذا حرك الواو الب كن من قوم مالك  
 شكك حركته فقد اختل الوزن وبوليس بجائز وقد عرفت حال من فاعل استدلال  
 اي والحال ان ذلك القائل قد عرفت فيما قبل اي في بحث التناقض والكنين وبحث  
 الادغام الواجب بان التناقض ككنين في مثل نحو بيضة بادغام الصاد بعد ياء التصغير  
 الذي هو ساكن غير مدّة مفقود ككونه من التناقض الب كنين على حده ولا فرق بينهما  
 بينها وبين قوم مالك فيما يرجع الى جواز التناقض الب كنين وامتناعه في كل منهما  
 كان اول الب كنين حرف لين غير مدّة والثاني مدغم فاذا جاز لا اتفاق في خويصة  
 يجوز في قوم مالك واذا امتنع في التناقض في الاول من غير فرق فالحكم بجواز في الاول  
 وامتناعه في الثاني ما يتجرب منه والحق جوازه في كليهما نعم بينها فرق من جهة المدغم  
 والمدغم فيه في خويصة كلاهما كلمة واحدة وفي قوم مالك في كل من الب كنين  
 الاول في الاول ياء التصغير دون الثاني لكن لا دخل له في جواز التناقض وامتناعه  
 كما ذكر ابو علي في علم ان ذلك القائل لم يستدل على الامتناع في قوم مالك بالواو  
 كذلك صريح ككنين في ذلك كلامه حيث قال في قول ابن الحاجب ويمتنع عند ككنين  
 صحيح ما قبله من ككنين نحو قوم مالك القوم بالراء السيد واما امتنع الادغام لانه  
 لو ادغم فانه اذا اسكن اليم الاول فان لم ينقل حركته الى الراء وادغم لزم التناقض ككنين  
 على غير الوجه المفقود وان ينقل حركته الى الواو تغير بناء الكلمة في الترادف الصحيح في قوله  
 اي قول ابن الحاجب ساكن صحيح ان يكون حرف غير حرف مدغم حتى يمتنع الادغام في كل

في نحو قوم مالك بالواو لعدم المدّة ونحو عدو وليد وولي يزيد ايضا لمدّة الادغام  
 اي بادغام الواو الاول من عدو في الواو الثاني منه وادغام الياء الاول من ولي  
 في الثاني منه فان اصلها عدو وولي بعد الاول في الادغام زال المدّة فيخرج المحذور  
 المذكور من انه لو نقلت حركة الواو ويا الى الثانية وبها المدغم في الاول من  
 تغيير بناء الكلمة وان لم ينقل يلزم التناقض ككنين على غير الوجه المفقود واما ان كان  
 قبلها ساكن فهو حرف مدغم واما في جميع تلك وعذر رقيق فلا يمتنع الادغام  
 انتهى ويمكن دفع هذا التعجب بان ياء التصغير ككون وضعه على اسكن بخلاف المدّة  
 بخلاف الواو في مثل قوم مالك وثوب بكر فلذا اعترضوا لا اتفاقا في مثل خويصة  
 كافي خاصة في قبلهم دون قوم مالك وثوب بكر والعجب منه اي من ذلك القائل  
 انه اي ذلك القائل استدلال على امتناع الادغام في مثل عدو وليد وولي يزيد  
 كان المتناظرا متحركين في كلمتين وكانا من حروف اللين وادوين او يائين والاول  
 منها مدغم فيه اي ادغام الواو ويا الى المشددين من عدو وولي في واو وليد  
 وياو يزيد بنفس ما ذكر من الاستدلال كما نقلنا ولم يذكر الا لم يوفق ذلك القائل  
 انه اي الشان لو امكن في إثارة الى ان الادغام فيها ليس يمكن لكن لا بما  
 ذكره القائل بل لدليل آخر سيجي كايته عليه في اخر الكلام بقوله وتطلع  
 عن قريب الى ادغام الواو الثاني ويوا الواو الاخير من عدو في الثالث وهو  
 واو وليد في المثال الاول وادغام الياء الثاني ويوا الياء الاخير من ولي  
 في الثالث وهو ياو يزيد في المثال الثاني يصير الواو الاول من عدو وياو  
 الاول من ولي وبها الب كنان المدغمان في مثلها مدغمين لانها في الاصل مدغمتان  
 على ما مر ان اصلها عدو وولي على فعل وتفيد اما زال المدغم عنها بسبب  
 ادغامها فاذا فرض ادغام الواو وياو الثانيين في الثانيين بزوال الادغام الاول  
 فيعود الاول الى المدّة كما كان ويشهد له انك اذا رجعت الى وجدانك تجد منه  
 انه لم يصير لا ولا مدغمين لا يفسر ادغام الثانيين في الثانيين فاذا صار مدغمين  
 فيكون التناقض الحاصل هناك من الادغام التناقض ككنين على حده بلا شبهة  
 لانه اذا كان اول الب كنين في المدغم في كلمة واحدة يكون التناقض حده



مفتقر جازا بالاتفاق سواء كان المدغم فيه ايضا تلك الكلمة نحو فاصحة وتمود القوب  
او في كلمة اخرى كافي امام نظام وجميع ما لك على تقدير ادغام الميمين والهميم هو  
المادة الحارة والخال ان ذلك التماثل قد اعترف به هذا المقام كما نقلنا بجوازها الى  
بجواز انقار الالف كالميم والادغام في امام نظام وجميع ما لك فقوله في الاستدلال وان  
لم ينقل يلزم انقار الالف كالميم على غير الوجه المفترح مخالف لما ثبتت بلا شبهة ولا اعترف  
بذلك ما اذا كان الاول من الالف كالميم حرف لين غير مدغم كافي قوم ما لك على تقدير  
الادغام اذ لا يشارك في انقار الالف كالميم على هذه الحال ولذا كان هذا الاستدلال منه  
المجرب والاستدلال بالالف كالميم فيمكن دفع هذا التعجب ايضا منه بان مراده انه يمنع  
الادغام في عدد وولي يزيده على تقدير بقا الواو والياء والاولين غير مدغمين  
فانه لو لم ينقل الحركة يلزم الاتفاق على غير هذه قطعا وكوسم لمخالفة لما  
ثبت بلا شبهة واعترف به انما نشأ من عدم دراية انه يصير الواو والياء الاولين  
عند ادغام الثانيين في الثانيين مدغمين وهذا انما يستلزم كون استدلاله بها ايضا  
عجيبا لا عجب ونطلع عن قريب على حقيقة ما ينشأ بهذا المقام في جواز الادغام  
او امتناعه مثل عدد وولي يزيده على غير المدغم في تحت الادغام المنع وقد يكون المثلان  
اي كثيرا ما يكون المثلان المتحركان في كلمة غير شبيهين بهما في الكلمتين فيجوز ادغام اولها  
مع سكون ما قبلها كما مر وقد يكون المثلان المتحركان حال كونهما في كلمة شبيهين بهما  
حال كونهما في كلمتين فيدغم اي بسبب ذلك الشبه يكون ما يجوز فيه الادغام لا ما  
يجب فيه بل اولهما في ثانيا مع سكون ما قبلها اعتبارا بالحقيقة او بالاجتماع في كلمة  
واحدة بالحقيقة وفي نفس الامر كما بدغم في مثل يمد ويفر كما مر ويزكر الادغام  
اعتبارا بالشبه الا تفصال اي لشبه اجتماعهما لا انفصالهما واقتراحهما بان  
يكونا في كلمتين بناء على انه اذا كان المثلان المتحركان في كلمتين حقيقة بنفك  
الادغام اذ جواز ان كان ما قبلها متحركا وحرف لين كما مر وجوب ان كان  
ما قبلها صحيحا كالميم في هذه المادة لم يمنع الادغام لعدم كونها  
في كلمتين حقيقة بل في كلمة ولم يجب لعدم كون اجتماعهما في كلمة متحدة خالفا عن  
شبهة الانفصال وكونهما في كلمتين فصلا بين بين بخلافه الادغام وتركه هذا

وهذا بمنزلة الاستثناء عن الحكم اب بن اعني انها اذا كانا متحركين في كلمة  
وما قبلها صحيحا ساكن يجب فيه الادغام كافي في القسرة على الفعل من الاقتضال حيث  
اجتمع فيه التان المتحركان وما قبلها وهو القاف ساكن لكنهما شبيهان بهما في كلمتين  
فان التان الاول تاء والاقفال والثاني عين الفعل اعني تاء القتل وليس عين  
كل فعل تاء يلزم تلاقي مثلين اي حتى يلزم من نقل ذلك الفعل الى الافعال تلاقي  
ثانيين متماثلين بل كثير من الافعال ليس عينه تاء كنصر وجع وخصم فاذا نقلت  
اختصموا بنقل الفعل الذي عينه تاء الى الافعال انصرف وتاء الافعال عن تاء اخر  
فلا يلزم تلاقي مثلين بل في هذه الجهة تاء من جهة ان تاء الافعال لا يلزم تاء اخر  
بل قد ينفرد عنه اسببه اي مثل اقتل تركبت لغت تلك ما كان المتماثلان  
في كلمتين حقيقة وهما تاء لغت وتاء تلك وانما شبهه من حيث انك اذا نقلت  
لغت هذه او لغت زيدا بان تذكر بعد لغت ما كان قوله غير انك كالحاء والراء  
زال اجتماع المتماثلين وبصير تاء لغت منفردا عن اخر وهذا ما قال سيبويه انما  
يلزم الادغام في اقتل لان الاول في لا يلزم بها التان الثانية لا ترى الى قولك  
اجتمع وارتفع فالمثلان المتحركان في كلمتين في لغت مضارع من لغت  
ينعت نقا اي وصف اي اصف تلك المرأة او هذه المرأة او زيدا  
وبالجملة اجتمع في اقتل جهتان جهة اجتماع المتماثلين المتحركين في كلمة حقيقة  
وجهة كون اجتماعهما شبيهة بالاتفاق وبمنزلة لغت تلك فلما كان الامر كذلك  
اجراه اي اقتل فها محو المتصل مثل يمد تادعموه واجراه اخرون  
محو المتصل مثل لغت تلك فاعلموا كما جاز الاظهار في لغت تلك بهذا القول  
وقال بعضهم لم يجب فيه الادغام لانه لو نقل حركة التان الى القاف وادغم التان  
في ان سقطت هزة الوصل ويقال قتل فيلبس بالماضي من التفعيل قال  
نفاثر ان يقول ان جواز الادغام مستلزم لجواز الالتبس فينبغي ان لا يجوز في جاز  
بان جواز الادغام لا يقتضي الاجواز الالتبس وجوب الادغام يقتضي وجوب  
الالتبس وهو اقيم في هذه فاعلم على تقدير الادغام فيه وجهان احدهما ان ينقل  
حركة التان الاولى وهي القسرة الى القاف الالف على القانون وسواء اذا اجتمع



منحوها متماثلة في كلمة وكما ما قبلها صحيحا كمثل ينقل حركة الاول الى ما قبله  
 او لا ثم يدغم في الثاني فاستغنى عن همزة الوصل كما مر غير مرة فتقل بقية القاف  
 وتشديدان والوجه الاخر ان ي حذف حركة التاء كما في قوله صلوة فزحذف  
 حركة الاول ثم ادغم في الثاني وحرك القاف لا لتقاء الساكنين بالكسر  
 بناء على ما يوصل بحركته الساكن وحال الهمزة ما مر من الاستغناء عنها فيقال  
 تقل بكسر القاف وانما لم يجب النقل فيه لا حركة الاول من المتكئين بل كحركة  
 العين فلا يجب المحاقفة عليها بنقلها الى ما قبلها فيجوز النقل وعدمه هذا عند اكثر  
 من عندنا فيجب النقل كما في يد واما كسرة فتقل عنده فيقال يدي في الهمزة فتجوز  
 جعلت كسرة ليكون وليلا على حذف همزة الوصل لكسرة وهذا في الوجه الثاني  
 اولى من الوجه الاول لا الاول اي قل بقية القاف يلتبس بماضي باب التفعيل  
 لانه ايضا قل بالفتح والتشديد من غير فرق بخلاف الوجه الثاني اعني قل بالكسر  
 اذا التبس واما يجوز الاول مع هذا التباس لانها تميزان بالمضارع فان المضارع  
 ما نحن بصددده وهو قل من الافعال بالعمل المذكور يقل بفتح حرف المضارعة والقاف  
 وكسر التاء المشددة اصله بقتل واسم فاعله مقل بضم الميم والباقي كلمة المضارع  
 اصله مقل بضم الميم من باب التفعيل يقل بضم الميم اي بضم حرف المضارعة  
 والباقي كما سبق واما اسم فاعله مناد فهو كما سبق ايضا بلام فرق فلذا اخص الامتياز  
 بالمضارع هو اما المضارع واسم الفاعل على الوجه الثاني فيها يقل ومقل  
 بكسر القاف والتاء المشددة فيهما وفتح حرف المضارعة في الاول وضم الميم في الثاني  
 فبقي هذا الوجه ما هو من باب الاتصال مما هو من باب التفسير باعتماد جميع  
 الامثلة لفتح القاف في الثاني وكسرة في الاول مطلقا ويجوز مقل بضم القاف ايضا  
 اتباعا للميم ووروده في بعض القراءات مردفين بضم الواو واصل مرند فابن  
 عن ارتد في اي استبره قلبت التاء الاولى والاولى علمت الدالة الاولى وفتح  
 الواو وكسرت على الوجهين المذكورين وسميت ايضا اتباعا لضم الميم ومن هذا  
 علم التاجي مقل بضم الميم والقاف يجري على كل من الوجهين في قل وان او همت  
 عبارة المصنف باختصاصه بالثاني القسم الثالث وهو الادغام المتع منه

منه ما هو متع لذا تدمع قطع النظر عن الامور الخارجية فهو لا يمكن ان يختلف  
 باختلاف اللغات والازمان والاحوال في منه ما هو ممكن في ذاته لكنه متع  
 عند القائل لا يستجيبهم عدمه له واج واسباب حملهم عليه فهو يمكن ان يختلف  
 باختلاف اللغات والازمان والاحوال فمن الاول اي المتع لذاته ادغام ما كانا  
 قبله مماثل له ساكن اي اذا اجتمع مثلاً كان قبل الاول مائل اخر له ساكن صحيح  
 يتع ادغام الاول في الثاني لذاته سواء كان في كلمة واحدة مثل رد دبشيد الاول  
 الاول او في كلمتين كافي مددا ودقانه يتع ادغام الحال الثاني من رد في الثالث  
 منه وكذا ادغام الدال الثاني من مد في دال داود وذلك لانه لو ادغم الدال الثاني  
 يتجاور كفا على غير الوجه المقصد فيلزم التغيير في بناء الكلمة من غير حصول  
 تخفيف كما في رد دبشيد الثاني ليس حذف من رد دبشيد الاول ومنه  
 الامتناع المتع الادغام اي ادغام حرف مد في كانا او غير ذلك المدة القاف كانت  
 او واو او ياء الا ادغام يقتضي تحرك المدغم فيه والمدة ما دامت مدة لا تقبل  
 الحركة ولانه يقتضي ان يعتمد على مخارج المد طين اعتمادا واصداقيا والامتداد  
 في المدة ينافي ذلك وكذا من الادغام المتع ادغام ما كان ادغام المدة في حرف اخر  
 مائل لا او غير مائل لا المدة ما دامت مدة لم لها الامتداد ويومان موع صلا  
 وعدم الفصل بينها وبين حرف اخر كالا يخفي على من له وجدان سليم ولا كسر  
 لم يدغموا في صحواتنا اصله القصر وزيدت الف المد توسعا لتقي ساكنات  
 فلما لم يكن حذف حديهما لتلايلهم نقص الغرض ولا الادغام تعذره بناء  
 على انه لا ف لا يدغم ولا يدغم فيه قلبت الثانية همزة واما الادغام في مثل مقرو  
 وري اصلها مقرو ويري بالهمزة ثم مقرو ويري يواوين ويايين اولها  
 مدة فيعد اضلاع المدة عن المدة فلا اشكال لكن هنا بحث وهو ان الواو والياء  
 الساكنين اذا كان حركة ما قبلها من جنسهما بان يكون قبل الواو ضمة وقبل الياء  
 كسرة لهما ما كانا احديهما ان تحصل المجرد اشباع حركة ما قبلها بلام اعتماد على نحو  
 كافي عود وعيد والاخرى ان لا يكونا حصولهما بمجرد ذلك الاشباع بل اعتماد  
 على نحو جبرها سجيبة اعتمادا بلاما بالاعتماد في حال تحركهما او لا بشرط انه

حكاية



لا بد فيها من تكوين من الاعتماد على المخرج بل انما يحصل بل مجرد الاعتقاد كافي عدو  
 وولي بشدة يد الواد والبار فان الواد والبار ان كانا من جهة واحدة  
 الاعتماد على المخرج والكانان متمايزان يتبين لك تقاوتها اذا تلفظت  
 بالواو الاول من عدو واقعا على كينونته بعينها من غير ان تقطعها اشتباها بالواو  
 مجردا ومنفكها عن الثاني فبده به لفظها لا متمايزا بعد وما كانت الواو فيه  
 مدة وهو مضارع مستقيم من عدو وكذا الحال في الياء الاولى من ولي مع يلى  
 ما كانت الياء فيه مدة وهو مضارع من ولي يلى وليا اي اذا تلفظت الياء الاولى  
 من ولي على كينونته بعينها مجردا عن الياء الثاني ثم تلفظت بيا ويلى الاخير ثم  
 تأملت الفرق بينهما اي بين الواو في المثال الاول وبين الياء في المثال الثاني  
 بوجه ٢٠ الفرق جواب اذا تلفظت في غاية الظهور لانك تجد الواو والياء  
 في اعدو ويلي حاصلين بمجرد اشتبايح حركة ما قبلها اعني ضمة الدال كسرة اللام  
 من غير ان تعتمد فيهما على المخرج وتجد بهما في عدو وولي حاصلين لا بمجرد اشتبايح  
 بل اعتمادا على المخرج كانه المتحركين ولذلك تجد حصول الاولين وخرجهما كسرا  
 من حصول لاخيرين وتسميتهما بالمدّة انا هي في حالتها الاولى لوجود المد فيهما  
 في الواو والياء في الحالة الثانية فتسميان حرفي اللين كما اذا لم يكن حركة ما قبلها من جنسهما  
 ويسميان في حال تحريكهما حرفي العلة والالف فهو حرف علة ودين وعد مطلقا  
 كما عرفت وان شاعرت فقصت ان الواو والياء المدتين ان يفتح بالفتح مخففا  
 عامل في غير ذلك المقدركا تابا كنبين وكانتا حركة ما قبلها مجازية لهما  
 سواء حصلتا من اشتبايح او لا يعني ان هذا الشيوع لا يقع فيما ذكرنا لانه  
 مبني على التسامح دون التحقيق والظان يخرجهما في هذه الحالة اي حال كونها مدتين  
 غير محجورهما غيرهما كالحالة الثانية وانما في الحالة الاولى حرفان اخران غيرهما  
 في الحالة الثانية لا يخرجهما في الحالة الاولى جوف الف وفي الثانية للبايوسط الثاني  
 ولا حازيه من الحركات الاعلى والواو ما بين الشفتين كانه المتحركين وقد مر مثله  
 اي مثل هذا البحث في الاستغناء في بحث مخارج الحروف وبما قبل الغاري  
 والقاضي مدة بلا اشتباه لكونه يابس كنه حاصل من مجرد اشتبايح كسرة ما قبله

ثم تلفظت  
 ٩

ما قبله فاذا ادغم ذلك الياء في ياء الاضافة اي ياء المتكلم الياء الذي احصيه  
 اليه شئ كافي غلظت في قيل غاري وقاض بشدة يد الياء فيهما مل هو من قبل  
 ادغام المثبتين بان يكونا ياء الاضافة ايضا مدة او لا يكون كذلك بل من قبل  
 ادغام المتقاربين بان يكونا ياء الاضافة غير مدة بل قريب لانه المخرج فيجمل  
 الياء الاولى مما قبله ثم يدغم فيه محله اي هذا المحل تأمل وتردد فان كان الاول  
 فقد ادغم المدّة في المدّة فلا يصح قطعا قولهم هنا من الادغام المنع الادغام  
 في المدّة وكذا ادغامها وان كان الثاني يصح لعدم بقا المدّة مدة واذا كان  
 هذا محلا لمدد يكون صحة هذا القول ممنوعا لكن الحق انه من ادغام المتقاربين  
 ضرورة الوجدان على ان ياء الاضافة لو كانت مدة لا يمكن ادغام الياء الاولى  
 فيه فقولهم ذلك صحيح قطعا والبحث منه في هذا ان يكون ان يقر البحث بان  
 ياء مثل الغاري والقاضي مدة قطعا وياء الاضافة المفتوح يسد مدة قطعا  
 فاذا ادغم الاول في الثاني وقيل غاري بفتح الياء المشددة فلا محالة يزول عن الياء  
 الاولى المدية وانقلب حرفه لين غير مدة مائلا ياء الاضافة في المخرج كما مر  
 ان المدّة ما دامت مدة لا يمكن ادغامها فربما بعد هذا الادغام من ادغام المثبتين  
 بنار على ان المدّة وياء الاضافة كلاهما من جنس الياء او من ادغام المتقاربين  
 بناء على تساوت مخرجيهما وانقلب الموحل الاول عند الادغام الى ما يتحد بالثاني  
 مخرجية تأمل وتردد في يكون البحث بمعنى التقيش والتفحص لا بمعنى المباشرة  
 والافضل في هذا ان كان السبب ان يورد في البحث في تقيع مطلق الادغام  
 الى ما بين المتماثلين وما بين المتقاربين الا انه اخره الى ما لم يدر ارتباطه بهذا  
 المقام فتأمل في هذا المقام في الثاني اي الادغام المنع عند القول بفتح المدّة الادغام  
 الواقع في اول الكلمة اي ادغام الحرف الاول في الثاني من حال كونها مبتدأ بها  
 فانه في هذا الادغام ممكن بل واقع في لغة العجم كما قالوا شبر وشتاب بادغام  
 الثين فيهما فوقعه في بدل على انه ممكن في لغة المنع لانه لم يقع في لغة  
 من اللغات لا يمكن ولا واقع في لغة العرب لانه مستلزم للابتداء بالالف الموقوفة  
 المبحورة عندهم لا لا متنازع بل لتفسره على السنتهم دون السنتهم وقد عرفت



في الاشتقاق ان احوال الحروف والمخارج يختلف باختلاف الالفة فالماضي  
 منه وقوع ذلك الممكن هو نفس الابدان كذا وانما قلنا مستند بالانزاع واصلت  
 بكلمة اخرى او بهجرة الوصل جاز الادغام في اوله كما في قوله تعالى في سبيل الله  
 انما قلتم وقوله ما دارا في والاصل متاقلان اي صرح نقلا وهو تداعي في اختلاف  
 قلب تاء التفاعل ثانيا في الاول ودال في الثاني وادغم الثاني التاء والدال  
 في الدال فاجتلب الهجزة ليكون لا بداء فقد وقع الادغام في اول هذين الفعلين  
 لا تصالهما بكلمة اخرى عند الدرج وهو لفظة الله والتاء وهجزة الوصل  
 عند الابدان في منه ادغام المكرر للمكان في نحو قوله في الدال لا كان بجعفر  
 وجلب كورا لبا للمكان بد صرح الاول اسم والثاني فعل قد مر مرارا  
 فيمنع ادغام الدال في الدال والباء في الباء لانه لو جاز الادغام لا ينكسر الوزن  
 فيلزم نقصان الغرض وهو كون الملقى على وزن الملقى بسو منه كما في الادغام  
 الكائن اذا كان ثاني المتولين ساكنا ساكنا لازما سوادا كما في كلمة كافي مدوت  
 فان سكون الدال الثاني لازم لانصال العنبر المسكن للاخر او كفاين كافي رسول  
 الامير فان لام التعريف موضع على السكون وانما امتنع الادغام في ما عرفت  
 ان الادغام يقتضي تحريك المدغم فيه واذا كان الثاني لازما لا يمكن تحريكه لئلا يلزم  
 نقصان القاعدة وانما قيدنا السكون بالزوم احترازا عن سكون الوقف كالوقف  
 على الله فانه غير لازم لزواله حال الدرج ومن سكون مثل دال ارد واما حاض  
 واما يرد والمضارع المجزوع فان سكونها ايضا غير لازم لانه يتحرك آخرها كثيرا  
 ولو ظاهر كافي اخش وبما يخش وانما يكسر حين الوصل مثل ارد والجلد لم يرد  
 المرأة على ما عرفت ففيها وفي الوقف يجوز الادغام بتحريك الثاني لعدم لزوم السكون  
 قال تعالى ومن يشاقق الله فليكن الله بالفتك وفي آية اخرى ومن يشاقق الله بالادغام  
 فدل ذلك على انه لا يمنع من ادغام يرد ودين بجور فيه الادغام وتركه لان من  
 يشاقق من هذا القبيل يكون من هنا جازمه والفتك في الجملة لانه قد عرفت  
 ان الادغام في مثل من يشاقق على لغة بني قيس واما الجازيون فاجبوا فيه  
 لاظهار من منه ما اذا وجب الادغام التباس بناء بينا آخر فانه يجب ترك

ترك الادغام لدفع الالتباس كما في طفل وشرب بفتح الفاء والعين فيهما  
 الاول بمعنى ما بقي من رسم الدار واناره بعد ضربه والثاني بمعنى الشرب  
 وشرب بمعنى جمع سرية فانه قد اجتمع في هذه الالفة موجب الادغام وهو  
 اجتماع المتولين المتحركين اعني اللامين والدالين في كلمة مع انه لا يلزم للالتباس  
 الاول ادغمت في قيل طفل وشرب وسر في الاولين انهما فعلان يقتضيان  
 كسبتين بمعنى الجملة وخبر بالباء الموحدة ان يكونا في الاصل طفل وشرب يقتضيان  
 ثم يدغم او فعل يكون العين في الاصل الوضع كمثل وخبر بالياء المتني احتملا  
 لكل منهما نشوت نظير كل فادغم الالتباس بفعل سكون العين ترك الادغام في  
 وابقا على فتحهما ولم يعلم في الثالث انه سر لانه بضم العين في الاصل كسبه  
 جمع عمود ثم زال الضم بالادغام او سكون في الاصل الوضع بلا ادغام كسبه فادغم  
 الالتباس بالثاني ترك فيه الادغام فان قلت قد ادغموا مثل دة فعلا ما ضيا  
 وراة اسم فاعل مع هذا الالتباس اجاب بقوله يحتمل كسبه وشرب وما د  
 وشرب لا يعلم فيهما بسبب الادغام ان الاول على فعل يقتضيان او على فعل يسكون  
 العين وان الاخيرين على فاعل بكسر العين او على فاعل يسكون العين او بفتح  
 او بضمه فالتباس فيهما مع انهما ادغمت فان لنا قواعد يعلم منها ان الاصل  
 مدد وشرب يقتضيان وما د وشرب د بفتح الدال الاول ثم ادغمت بفتح  
 اول المتولين وتلك القواعد مثل ان الفعل الماضي من الثلاثي المجزوع لا بد ان يكون  
 عينه متحركا وان اسم الفاعل منه لا بد ان يكون ساكنا او يفتح منها ان الاصل الاولين  
 مدد وشرب بفتح العين واصل الثانيين ما د وشرب د بفتح الدال الاول فينبغي  
 الالتباس بفتح الاسماء الجامعة كما ذكرنا ليس لها قواعد مضبوطة هي ان الادغام  
 في مدد وشرب قد يفتك ويحرك العين نحو مددت وشددت وانما شرب وطفل  
 فلو ادغم فيه لم يفتك في غامه وبالجمله الالتباس في ادغام مثل طفل مسخر دون  
 ادغام مثل مدد وما د لانه زائد في قوول الجوهري في اول الفعل الماضي  
 من الفاعلة فانه لو اعلم بذلك السنج والصواب لو ادغم وقيل قد لا يفسد  
 بجوهري باب التفسير اعني قول القسمة فانه ايضا قول بفتح التاء وكسر الواو المثلثة

بدو الالفة



مع ان كلهما مثال قياسي فيستمر في الالتباس بالادغام بخلافه على وزن فعلته  
من الاين فانه يدغم لا بهذا المثال ليس يقتضي فلا يستمر في الالتباس بالادغام فان قلت  
في مداه صله مدد بفتح العين وعضل صله عضض بكسر العين فان الالتباس فيها يوجب  
الالتباس ان يكون كل منهما من باب لا خرج منها ادغم فيها اجاب بقوله وان مد وعضض  
فعلين ما ضياع وان اوجب بكذا في النسب والاولى فيها وان اوجب بالادغام  
فيما التباس كل من المفتوح العين مكنو مكنو كعضض بالآخر لكن اتصال  
الضائفة مثل مدوت مدونا وعضضت عضضض فاعلم انه اذا اتصلت بهذه  
الضائفة ينكسر الادغام فيخرج العين الى الحركة التي كانت عليها كالضغ في الاول والكسر  
في الثاني فيندفع الالتباس وكذا يدفع الالتباس في مضارعها فانه لما جاء به  
بضم الياء علم ان ما ضياع على مد مفتوح العين لما عرفت انه لم يوجده الالبية  
فعل يفعل بكسر العين في الاول وضمة في الثاني واذا جاء بعض بفتح العين  
علم ان ما ضياع على عضض بكسر العين كما عرفت ايضا ان ما كان مضارعة  
على يفعل بفتح العين ولم يكن في عينه ولا في شيء من حروف الحلق فاضيفه فعلم  
بكسر العين كعلم يعلم واذا اندفع الالتباس في هذه الاشياء بهذه الطرق  
فكانت اي الشان لا التباس اصلا فم يمنع الادغام بمثل مثل طلل فان الالتباس  
فيه باق ففتح الادغام ومنه اي من القسم الثاني ما بالادغام الذي حصل  
اخر اريد انما يظهر المدانه يمتنع عندهم كما في قوله ك قالوا وانا وقوله يدوم  
حيث امتنع ادغام واو قالوا ويوم المدة في واو وانا وكذا ادغام ياتي وهو  
المدة في يادوم اذ لو ادغما لكانت فصيحة المدة لما عرفت ان المدة ما دامت  
مدة يمتنع ادغام مع ان المتى المحاذية على المدة فيهما حاصل في الاضطرار  
الكلمة الاولى بالثانية اما اذا كانت المدة في غير الاضطرار فوجب الادغام سواء كان اصل  
الحرف او حرفا اخر قلبا لجنس المدة كادغام ولا نحو مقرة ويري واصلها  
مقروا ويربي فالجواب الثاني منها في الاصل همزة وانما يجب ادغام فيها  
مع الادغام ازال مدة الواو والياء التي كانت قبل قلب همزة الياء لان  
الارض من القلب الادغام فلو لم يدغم لزم نقص الحرفين وهو مقرو ومرمي

على الـ  
سـ

ومرعى اصل الحرف الثاني فيها ليس حرفا اخر وانما وجب الادغام نحو بهما الادغام  
غير مزيل للمدة كما الكلمة موضوعة على الادغام فلا يكون فيها مدة ثم زالت بالادغام  
كما اذا كانت في الاخر ومنه اي من القسم الثاني ما اذا كانا المثالان واوين او يايين  
وكان الاول منهما بدلا من همزة كان في قوله ك تووي اليك اي تضم اليك مشتق  
من الايو او بمعنى الضم وقوله وريبا لك اي منظر احسن مشتق من الروية بمعنى النظر  
فان الواو الاولى تووي بدل من همزة واصل تووي قبلت همزة واوا السكون  
بعد الضمة وكذا الياء الاولى ريبا بدل من همزة واصل ريبا ابدلت همزة ياء  
سكونا بعد الكسرة فلم يجز الادغام فيها فانها اي الواو والياء الاولىين فيها لما كانا  
مبدلين من همزة كما ناعارضين العارض كالمعدوم فكانت اي انما يجمع المثالان  
بل جمعت همزة مع الواو والياء وظاهر ان همزة لا تدغم فيها فلذلك لم يدغم فيها فقل  
بهذا عند الاكثر وانما بعضه في غم فيها نظرا الى اجتماع المثليين ظاهرا وامر فرائي  
الثاني وريبا بالادغام فيجوز ان يجعله مصدر رويت الزائم وجعلوه هم اي ابتلت  
اي رطبت ونضرت فقوله وحسنت بمنزلة عطف تفسير لا ابتلت اي يجمل اي  
لا يجعل يامن الروية بل مصدر روي بالواو المسند الى الالوان والجعلوه بمعنى نضرت  
وحسن فانه ايضا مناسب لمعنى الرى اي المنظر الحسن فيكون الياء الاول بدلا من  
من الواو لا من همزة فيكون اصله روي فيقلب الواو ياء لاجتماعهم مع الياء والاول  
فيها ساكن ثم يدغم الياء في الياء وكسر الواو سلامة الياء فيصير ياء فلا اشكال فان قلت  
فاذكرت في ريبا على تقدير كونه من الروية من مانع الاعلال اعني كون الياء عارضا  
موجودا هناك في ريبا على تقدير ان يكون من رويت ايضا اي كان في التقدير الاول فكيف  
لم يندغم في الادغام هنا قلت فرق عظيم بين الابدال للادغام اي ابدال حرف الى اخر  
لتحصيل ادغام الاول في الثاني وبين الادغام للابدال اي ادغام حرف في اخر لا لاجل وجود  
ابدال الى اخر لفرق اخر غير الادغام والاول اي الابدال للادغام لا يندغم في الادغام  
بل حقيقة كما اي كالابدال في قلب الواو ياء اذا اجتمعا وسكن سابقا كما في مرمي اصله مرمي  
وري اصله روي على التقدير الثاني يعني ان الابدال في روي على التقدير الثاني ابدال  
لادغام كان مرمي وهو غير مانع من الادغام بل يحقق له لئلا يلزم نقص الحرفين فيجوز الابدال



في ربي على التقدير الاول فانه ليس للادغام بل لخرق الضم فلا يلزم من ترك الادغام  
 فيه قوة الغرض مع ان عروض الابداء يقتضي عدم الادغام فيكون هذا الابداء غير  
 محقق للادغام بل ما تعاضد به بالجملة عروض الابداء في ربي على التقديرين يقتضي  
 عدم الادغام الا انه في التقدير الثاني وجدت علة قوية موجبة للادغام وبين لزوم  
 قووات الغرض لترك الادغام بخلاف التقدير الاول اذ لم يوجد فيه تلك العلة  
 فلما ادرغم في الثاني فاستغنى الادغام في الاول وانما كان الابداء في التقدير الثاني  
 اي ابدال الواو ياء اذا اجتمعوا سكن ساقبها ابدال الادغام دون الابداء في الاول  
 اي ابدال الهزة واو فان الحق من الابداء في الاول الادغام والافقه عرفت  
 اي لو لم يكن كذلك فلا يصح اذ يلزم اجتماع اليائين المتماثلين وقد عرفت  
 ان اجتماع المتماثلين لا يجابه عسر النطق محذور عنه فكيف يعدل عن غيرهما كما جتمع الواو  
 مع الياء اليه فعم ان ذلك الابدال لقصد الادغام فلا يلزم العدول الى محذور اجتماع  
 المتماثلين ولما امكن ان يقال فكذلك ابدال الهزة ياء لقصد الادغام فلا يلزم ذلك العدول  
 فلا فرق وقد بقوله مع ان و هو قيد يعدل الواو فيه خفة لكونه من حروف متحركة  
 اللين فلا مجال لان يقال ان اجتماع المتماثلين وان كان محذورا عنه كلف عدل  
 اليه لغاية ثقل الواو و هو بخلاف الهزة فانها من اقفل الحروف كقولنا من اقصى  
 الخارج اعني مقع الحلق كما عرفت فيسرها جدا فبالبها يحصل خفة  
 ولو كان ذلك الابدال من غير ادغام بل باجتماع اليائين المتماثلين لا اجتماعهما  
 وان كان محذورا عنه فبذلك نفس كذا خف واهون من الهزة فعديل الهزة  
 لمجرد دفع غاية الثقل لا الادغام من كمال ان قلب الواو ياء في تلك الصورة  
 لاجل الادغام دون قلب الهزة لانه لو لم يكن كذلك لايصح قلب الواو ياء في  
 لاستلزام اجتماع المتماثلين اعني اليائين وقد عرفت ان اجتماعهما لا يجابه  
 عسر النطق ثقل مشكوك محذور عنه فلا يعدل عن غير الياء الا اذا كان العدول  
 متضمنا لفائدة التخفيف وهي منتفية في قلب الواو خفة بسبب من حروف  
 اللين بخلاف قلب الهزة ياء لانها لما كانت من اقفل الحروف فالعدول عنها  
 الى ما قبلها ياء متضمن لفائدة الخفة ولو كانا بنك اجتماع المتماثلين من غير ادغام

فلما كان ابدال الواو ياء لاجل الادغام دون ابدال الهزة ياء منه ما اذا ادى  
 الادغام الى شئ مرفوض في الكلام كانه يحسب اصله يحسب بحركة العين واللام كيقضي  
 بفتح العين فانه وجد فيه علة الادغام اعني اجتماع متماثلين متحركين في هذه كافي لبعض  
 لكنه لم يدغم لتأديته الى شئ مرفوض فانه لو ادغم في قولهم يحسب ياء الياء وبعض  
 كان ياء متضمنا متطرفة في حالة الرفع لما عرفت ان الادغام يقتضي تحريك المدغم فيه  
 فتحال الرفع يضم الياء والطرف وهذا مرفوض في كلامهم وانما في حالتي النصب  
 والجر لم يلزم ذلك لكتما حركتا على حالة الرفع بخلاف ما اذا لم يدغم فان الياء والاخر  
 يعدل في الفاء ففي ما ضمه ايضا اعني حسي وقد يترك الادغام فيقال حسي كعلم مع وجود  
 علة الادغام وعدم لزوم امر مرفوض بنا على ان الماضي مبني على الفتح للمناسبة للمضارع  
 كافي قراءة من قرأ ويحيى من حسي عن يمينه وقد يدغم ما ضم على الاصل اي اعتبارا  
 لوجود العلة مع عدم المانع وهو الاكثر كما قال سيبويه الادغام اكثر والاخرى  
 هربية كثيرة كافي قراءة من قرأ حتى كلمة قال ابن المحجب في فتح القاد وكذا قد يترك  
 ويوجد ذلك بانه ان كان الادغام بخلاف حركة العين ابغى فتحه الحال وان كان  
 بنقل كسرة العين اليه كسر لكن الرضي خطاه في تجويز الكسرة منه اذا كان اول  
 المتماثلين كلمة يصح الابتداء بها كذا جاد بيت حيث لم يدغم ابتداء الاول من بيت  
 في ابتداء الثاني منه لا الاول من حروف الجركلة يصح الابتداء بها كذا في الكلام  
 لا يصح الابتداء بها بل بمنزلة جزء اخر لكلمة اخرى فانه يدغم كافي اخشي يا يند  
 لا اول المتماثلين فيه اعني يا اخشي لما كان كلمة لا يصح الابتداء لكونه ضميرا متصلا بالخيار  
 المؤنث ادغم في ياء ياء وذلك لانه لو ادغم على تقدير ان يكون كلمة يصح الابتداء بها  
 لكان بمنزلة الادغام في اول كلمة مبتدأ بها وقد عرفت انه متمنع وانما اذا لم يصح الابتداء  
 بها فلا يكون في تلك المنزلة بل بمنزلة ادغام اخر كلمة في اول كلمة اخرى فيصير الادغام  
 ومنه ما اذا اجتمع في كلمة موجب الاعلال وموجب الادغام وهما متعاوضان كافي قو  
 بكسر العين اصله قوي فانه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو وقوع الواو طرعا بعد  
 كسرة لانه يوجب ابدال الواو ياء وموجب الادغام وهو طرعا فاستغنى الادغام بان  
 يقال قوت فانهم يقدمون الاعلال على الادغام كما قلب الواو ياء اعلال في الطرف

متعارضان



وادغام العين في اللام اعلان في الوسط والاولى لما ذكرنا في مرة وتبني  
 قوي بقلب الواو ياء اخف منه بادغام الواو في الواو والطريق المؤدي الى زيادة  
 الخفة اولى بقلب الواو مما يكتسب. فلذلك لم يقلوا قوا بادغام الواو في الواو وذلك  
 لانه لما كانا الموجبا متساويين فلما قدموا موجب اعلان وعملوا به انتفى موجب الادغام  
 فلم يصح الادغام من هذا ظهر وجه آخر لعدم الادغام في مثل مجي مما اجتمع فيه ياءان  
 متحركتان او هما مفتوح والثاني طرفه في ذلك الوجه هو اجتماع الموجبين فيه امل موجب الادغام  
 فقط واما موجب اعلان فهو محرك الياء الثاني منه بعد فتحه فانه كما مر موجب الادغام في الثاني  
 فقدم موجب اعلان وقبل الياء الثاني انتفى موجب الادغام فامتنع ومنه ما اذا كان قبل المتماثلين  
 المتحركين ان في كلين كايده عليه شيئا وتلكا ينتقص نحو عيدا اصله يمد فانه يوجب الادغام  
 كما عرفت ساكن صحيح سواء كان المتماثل صحيحا ايضا او حرف علة او كان قبلها ياء  
 مدغم في اولها واو او ابا وكافي رجم ما عجز الهم هو الفصل واصله الرمي بالحجارة والما عجز  
 واحدا لمعز اجتمع فيه مع رجم ومع ما عجز وكان قبل الاول رجم ساكن وعدو والى العود  
 بسكون الدال هو المشي بسرعة والى العود بمعنى المتعجب اجتمع فيه واو وعدو واو والى وكما  
 قبل الاول دال ساكن كافي عدو وليد بضم الدال وتشد يدا لو او من عدو اصله عدو  
 وولى يزيد تشديد الياء من ولى اصله ولى فاجتمع واو وعدو واول وليد واولى  
 مع ياء يزيد مع كون ما قبلها مدغما ففي هذه الصور يمتنع ادغام اخر الكلمة الاولى في اول  
 الكلمة الثانية وهذا موضع انجاز ما وعدده من تحقيق امتناع الادغام في المثالين  
 الاخيرين وانما امتنع الادغام كما مر به هو اجتماع المتماثلين هنا ضعيف لانه ان اجتمعا  
 غير لازم اذ كثيرا ما لا يلبس الكلمة كلمة اخرى مماثل لها لا اخر الكلمة الاولى كما اذا قيل رجم ران  
 وعدو فرس وعدو زيد وولى وليد بفتح ما اذا كان المثالان كلمة فانهما يتلازمان في تلك الكلمة  
 نفسا سواء تلازما مطلقا ايضا بان لم يكن له شبه الانفصال كافي عدا ولا بان يكون له شبه الانفصال  
 كافي قتل فيكون الموجب قويا يقوى على تغيير الكلمة فلذا وجب الادغام اوجاز هناك كما مر  
 بتجديده ما نحن فيه فانهما في سبب تلازمين في مادة الاجتماع فضلا عن تلازمهما مطلقا  
 فكان اجتماعهما ضعيفا واذا كان الامر كذلك لم يكتفى بكون اجتماعهما ضعيفا فلهذا يقوى  
 الموجب على تغيير الكلمة ففي الاول اى في نقول الادغام في كلا القسمين مجتمعين لانه لو لم يجمع

باسمك

هنا

وقصة الادغام في الاول اى مثل رجم ما عجز وعدو والى فاما ان لا يحرك ذلك الساكن قبل المتماثلين  
 المتحركين فيلزم التقاء الساكنين وهما في ذلك الساكن واول المتماثلين لما ان الادغام يقتضي  
 المدغم على غير حده لعدم كون اول الساكنين حرفين وهو لا يحل ان تقدم الواو ان يحرك  
 بنقل حركة اول المتماثلين اليه فيلزم تغيير بنية الكلمة اذ تحريك الساكن في الكلمة تغييرا وهو  
 بجائز ايضا لما ذكره هنا ان الموجب ضعيف لا يقوى على تغيير الكلمة وايضا يلزم كون الاعراب  
 في وسط الكلمة لا حركة بهم رجم رجم ما عجز وعدو في عدو والى حركة اعرابا رضى  
 من جهة العامل رضى او نسا او جرا فاذا نقلت حركتها الى الجيم والدال اللذين هما  
 وسط الكلمتين يلزم كون الاعراب في وسط الكلمة وهو بطل لما اطبق عليه  
 النحويون من ان الاعراب تختص بالآخر او تسقط عن حرف فوله واما ان يحرك تلك الحركة  
 اى حركة اول المتماثلين ويحرك الساكن قبلها ابتداء بحركة اخرى فيلزم زيادة تغييرا تحريك  
 الساكن تغييرا واستطاعت الحركة تغييرا واذا لم يحرك تغييرا واحد كما مر فعدم جواز تغييرين  
 بالطريق الاولى فاذا بطلت هذه الشقوق بطل الادغام في الاول وهو المطلب من الكلمة  
 ان لم ينكح عطف على قوله ففي الاول لوريم ~~اللويم~~ اى ولوريم الادغام في الساكن اعني مثل  
 عدو وليد وولى يزيد فان لم ينكح الادغام الاول اى الادغام في عدو والادغام في ولى  
 امتنع الادغام الثاني اى ادغام الواو والياء الثانيين من عدو وولى واول وليد واولى  
 بالوجدان ولا يتبادر الادغام الاول يقتضي كون الواو والياء الثانيين متحركين كما مر وادغام  
 في الثانيين يقتضي سكونهما فيلزم السكون والتحرريك في حالة واحدة وهو محال وكذا امتنع  
 الادغام الثاني اذ انكح الادغام الاول بدون تحريك الساكن المدغم اعني الواو والياء الاولين  
 في عدو وولى كما عرفت في الاول انه يلزم التقاء الساكنين على غير حده لا قضا الادغام  
 الثاني الساكن المدغم في الاول مع ان الواو والياء الاولين ليسا مدغمين مع لزوم التغيير  
 ايضا فبطل الادغام في هذه نظر لانه اذا انكح الادغام الاول يصل الواو والياء الاولين  
 كما كانا كاتقدم فيكون التقاء الساكنين على حده والتعجب انه قد نشع فيهم سبق على سبيل استدلال  
 على امتناع الادغام في المثالين المذكورين بانه لو نقل حركة الواو والياء الثانيين الى الاولين  
 يلزم التغيير وان لم تنقل يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المقدر بانه لا تقدير الادغام  
 الثاني يصل الاولين مدغمين فيكون التقاء على حده بلا شبهة كما عرفت وقد وقع هنا في شاع فيه



و يمكن ان يقال كلامه فيما سبق مني على فرض الادغام اشك واقعا كما فعلوا في المصنفين واما هنا  
 لم يفرض وقوعه بل طلبه وقصدته وظاهر ان طلب شي قبل وقوعه وذاق انة اول الكلام فلو لم  
 الادغام دون فلو ادغم فمعنى قوله واذا انكس بدون تحريك الكسبة المدغم يلزم التقاء الساكنين  
 على غير حده انه لو كان كسبة قبل وقوع الادغام الثاني بدو فت طلبه وقصدته يلزم ذلك  
 وج لا سببه في اللزوم لانه وان صار لواء وواياد والاولى بالانكس تين لكن يمكن الثاني  
 مدغمين فلا يكون الاتقاء على حده لما عرفت انه ان يكون اول الساكنين مدة واذا ادغم  
 لكن لا يلزم ان يكون الادغام الاول قبل وقوع الادغام الثاني بل يجوز ان يكون في وقت فيكون  
 الاتقاء على حده وبأجله لو اقتصرنا على لزوم التغير في الادغام الثاني وان كان  
 انكس المدغم سواء كان بحركة المدغم فيه او بحركة اخرى يلزم التغير بالتحريك اي بحركة  
 وسط الكلمة وعلى تقدير الاول يلزم ايضا كون الاعراب في الوسط ولم يلزم التغير  
 باسكان المدغم فيه كما تقدم ان حركة الاخر غير معتبرة في بنية الكلمة المعربة فاذا بطلت  
 هذه السقوف بطل الادغام في المثالين المذكورين وهو المطلب واعلم ان ما ذكرنا من  
 امتناع الادغام فيما اذا كان ما قبل المتكلمين المتحركين في كلمتين صحيحا كما انما هو  
 من باب الصرفيين واما القراء فهم مطبقون ومتفقون على جواز قرئ من هذه كسبة  
 وذي العرش سبلا وبعض شانه ودار الخلد جزاء وغير ذلك ويتعلق بقوله قرئ  
 الباء قوله باء ادغام اخر الكلمة الاولى في اول الكلمة الثانية في الجميع بعد جمل الاخر مما تلا  
 الاول وبهذا الاعتبار تكثر الامثلة من اجتماع التماثلين والاقاخر الكلمة الاولى  
 مع اول الكلمة الثانية في مقارباتها وذلك كادغام دال بعد في ذال ذلك بعد ذال  
 وتبين العرش في سين سبلا بعد قلبه سين وصاد بعض في سين شانه بعد قلبه شين  
 ودار الخلد في جيم جزاء بعد قلبه جيم مع ان ما قبل المتكلمين كسبة صحيح في الكلام وفي اي القراء  
 يجوزون وقوله من القاء الساكنين ايضا اي كاجوز من الادغام ما لا يجوز الصرفيون  
 كالادغام في هذه الامثلة حال مبنية لمفعول يجوزون اعني قوله ما لا يجوز الصرفيون كما  
 في هذه الامثلة فان الادغام في اليم يتغير حركة اول المتكلمين الى ما قبلها من الصحيح ان  
 بل يحذف فواتق في اسكان لا على حده وهو ليس بحركة عند الصرفيين كما عرفت وجاز  
 عند القراء وقوع المخالفة بين المذهبين من وجهين ونصدي البعض وهو ان طبع للتوفيق

٢٢٨  
 للتوفيق والجمع بين المذهبين اي مذهب القراء ومذهب الصرفيين فقال لمراد القراء  
 بالادغام في هذا المقام الاحتمال من اخفاء اول المتكلمين وعدم اظهاره في التلفظ لانه لقربه  
 الى الادغام يسمى غاما مجازا لا حقيقة الادغام اي ليس مرادهم الادغام الحقيقي الذي قد عرفت  
 ومراد الصرفيين الادغام الحقيقي فالتجوز وعدمه ليس بواردين على شيء واحد بل على شيئين  
 متباينين فلامتنافاة في هذا المدغم المتنافاة بينهما من جهة التقاء الساكنين تدبر قال المصنف  
 لكن الثابت من القراء حقيقة الادغام يعني ان هذا التوفيق ليس بصحيح اذا ثبت  
 من القراء الصورة المذكورة حقيقة الادغام لا مجازة الذي هو الاخفاء فمعنى الثاني  
 بين القولين قال ابن الحاجب شرح الفصل بهذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون  
 لا الخويين مطبقون على انه لا يصح الادغام والمقدون مطبقون على انه يصح فيصير الجمع بينهما  
 ثم قال وقد جمع الشيخ الشافعي بين القولين وقال لا راد القراء لا خفاء وسموه  
 ادغاما لقربه منه واراد الخويون الادغام المحض قال ابن الحاجب فيه هذا الجواب  
 وان كان جيدا على ظاهره الا انه لم يثبت ان القراء امتنعوا من الادغام بل ادغموا الادغام  
 الصحيح وقد كان هذا الجيب يعني ان طبعي بقدره في قوله خلد جزاء في قوله الاول الرد  
 على الخويين في منع الجواز وليس قوله بحجة الا عند الاجماع ومن القراء جماعة من الخويين  
 فلا يكون اجماعهم حجة مع مخالفة القراء لهم ثم لو قد ران القراء ليس منهم مخري فانهم  
 ما قبلوا ممن ثبت عصمته عن الغلطة مثل علي بن ابي حمزة واما ما نقله القراء ثبت تواترا  
 وما نقله الخويون احادا ثم لو سلم ان مثل ذلك ليس بتواترا فالقراء عدل واكثر فلكا الرجوع  
 اليهم اولى ومنه اذا التماثل بين اثنين في غير موضع العين فانه لا يجوز ادغام احدهما  
 في الاخرى سواء كان ذلك كلمة كان يعني مثل سبطير من قراء او في كلمتين نحو اعداء انا وقراء  
 ابوك وسواهما متحركين اولهما ساكن فان تخفيف الهزة اصل مطرد عندهم كما  
 استقف عليه فلا حاجة في تحصيل الحقة الى ادغامهما يعني ان فعل الادغام لا يحصل  
 الحقة في الهزة لا حاجة اليه في هذا الفرض لان تخفيفها بابدالها بالفاء او الواو  
 اصل مطرد عندهم كما استقف عليه حتى لو بني من قرأ مثل سبطير يقال قرأ بالبدال  
 الثانية بار دون قراء بالادغام لكون التخفيف بالبدال قوي من التخفيف بالادغام  
 واما اذا كانت الهزة مضاعفة في موضع العين سواء كان بعد الفاء ولا كما في سؤال

من قراء



بعض السين وتشديد الهزة المفتوحة على فعل بفتح الفاء وتشديد العين المفتوح  
 جميع ساكن ورأس بفتح الهمزة وتشديد الهزة الممدودة على فعال باي الرؤس وكافي  
 وآث على فعال ايضا وهو الاكسال يقال واث الطعاع اذا اكلته فآثا أي الهزة في العين  
 تشديد وتشد في احديهما في الاخرى محاذية على وزن فقل ونقال لانه لو قيل سوال  
 ورأس مشددا بالفتحة اختل وزننا فقل ونقال لكونهما بالادغام ولا يخفى ان محاذية  
 الوزن مما يقتضي بثنة لكان في هذا القسم من المتع اعني ما اذا كان المتأثران همزتين  
 في غير موضع العين فلو كانت امتناع الادغام فيه فان بعضا يحققون الهمزتين  
 اي يشبونهما صريحتين من غير تخفيف احديهما بالابدال وان كانت لغتهم ردية  
 قبيحة فقد يجوز كلمة قد للتحقيق الادغام اي ادغام احدي الهمزتين في الاخرى كندغام  
 في مثل قراء ابوك مما اجتمع فيه همزتان مع كنهان في غير موضع العين واقرأ اخاك  
 امر من الاقرأ مما اجتمع فيه همزتان اوليهما ساكنة لانهم لما خففوا الهزة بالابدال  
 ادغموا التخفيف وانما الاكثر ان غلما خففوا لم يجزوا الى التخفيف لادغام فامنع  
 الادغام في المثالين عندهم بل يبدلون اوليهما الفاء الاولى ياء في الثاني فتدبر  
 قال الرضي في قول ابن الحاجب ويجوز الادغام عند سكون اول المثليين الا في الهمزتين  
 قوله لانه الهمزتين بسبب طلاق بوجه بل الوجه ان يقال ان الهزة اكنى الذي  
 بعده همزة متحركة اما ان يكونا في كلمة او في كلمتين فان كانا في كلمة ادغم الاول اذا  
 كان في صيغة موصولة على التخفيف وفي غير ذلك لا يدغم نحو قرأ على وزن يقطر  
 من قراء وان كانا في كلمتين نحو قرأ اية وقرأ اياك واليقدر ايدرك فغند اكثر الوب  
 على ما ذهب اليه يونس الخليل يجب تخفيف الهزة فلا تلتقي همزتان وزعموا ان  
 ابن ابي اسحق كان يحقق الهمزتين وناس معه قال سيبويه وهي ردية وقال  
 فيجب الادغام في قول هو لا مع سكون الاول ويجوز ذلك اذا انحدرت نحو قراء ابوك  
 قال السري في تعميم بعض القراء ان سيبويه انكر ادغام الهزة واليسر على انه هو  
 بل انما انكره على من يجب تخفيف الهزة كما هو المختار وقد بان ذلك بقوله ويجوز  
 الادغام في قول هو لا يعني على تلك اللفظة الردية ما قد ذكره كما اغني عنى ما ليس  
 بذلك على سلطانها مما اجتمع فيه ما والكت مع ما اخر عبده لا فاصلا ليه مالى بفتح

وهو ٩

بفتح بيا والاضافة فالحق به ما والكت اكنى للوقوف فاجتمع مع ما والكت  
 وكذا الهاء في سلطانها للكت فلا حاجة الى ذكر هذه المواضع لان ما والكت  
 علامة الوقف فلو تغدير الوصول الكلام على نية الوقف فكانه لم يجتمع المثالان  
 يعني ان كونه من مواضع الادغام ظاهر فلا حاجة الى ذكر هذه المواضع اذ الوقف  
 فظا به اذ لا اجتماع مع ما بعده في التلظظ وانما في حال الوصول فهو وان اجتمع  
 مع ما بعده ظاهرا لانه كونه علامة الوقف وموضوعا له يكون الكلام على  
 نية الوقف فكانه لم يجتمع المثالان فلا بد من ان الله اي الثاني قد يوجد موجب الادغام  
 بلا مانع من المذكور ان من مواضع الادغام البقرة ومع ذلك يترك الادغام  
 بالضرورة الشعر كانه قوله مرهلا مفعول مطلق لفعل مقدر او مفعول به لما في امالي  
 واعطى مرهلا اي مرهلا عازلا قد جرت بكسر التاء خطاب لعادل من خلفي  
 وهو بضم الخاء واللام معروف الي هو مع اسمه وخبره مفعول جريت اجمود  
 من الجود ضد البخل لا قوام وان ضنوا بكسر النون الاول ونحو اي بجلو ليس  
 من الضنة بمعنى البخل لانه جاد ضن يقض ضنة من باب علم وضم بضرب  
 اي بخل والهزة في عازل يهز الهزة اي عازل وهو متأدي مرغم اصله  
 عازلة اسم امرأة فقوله وان ضنوا وجد فيه موجب ادغام وهو اجتماع النونين  
 المتماثلين من غير شئ من المواضع مع انه لم يدغم ضرورة الشعر وحفظ الوزن  
 واما للتخفيف على الاصل نحو قطط شعرة اي جدد من القطط بمعنى الجمود ايدغم  
 فيه تخفيفه على ان اصله قطط بكسر العين ولو ادغم من قبل قطط لم يعلم ذلك ومثاله  
 كوبيت المرأة اي بنت الشعر على جبينها وكجبت العين لصفيت بالرمص  
 وخجبت البقلة كثر خباثة وغير ذلك مما جاز باطلا والتخفيف بيانا لاصل القود  
 في الاعلال **الصف الثاني** بيانا لادغام بين المتقاربين وقد عرفت انه  
 متى قصدا دغما احد المتقاربين في الاخر فلا بد من قلبه لا حقيقة الادغام  
 الثاني ابتداء الاول على حاله في الثاني في الحقيقة والقبض قلب الاول  
 لانه ساكن عند الادغام وان كان بالتغيير اولى الابدال من يقضي قلب الثاني  
 نحو اذ جئت وان اذ ج عتوا وبيرو لولا المزة قلبت العين حاء وادغم الحاء في الحاء

وضيب البلاء ضباية







فلا يمكن وقوعه بعد أي بعد النون الساكنة لا استدارته انتفاء الكسرة فلا يتصور له  
 حالة بالنسبة إليه من بعضه يخفون النون في الحاء والفاء المعجمين تشبيهاً بالهمزة بالفتحة  
 والكاف لقرب مخارجهما أي مخارج تلك الأربعة لما عرفت في الاشتقاق أن مخارج  
 الحاء والفاء أدنى الحلق من الجانب العلوي ومخرج القاف أقصى اللسان مع ما يجازيه  
 من كنهك الأعلى ومخرج الكاف ما يلي هذا ولا يخفى أنها متقاربة فكما يخفى النون الساكنة  
 مع القاف في الكاف كما سيذكر بخفي مع ما يشابهها من الحاء والفاء والحالة الثانية  
 إبدال أي إبدال النون صياح الباء نحو من بعده تعالى نون من يجعل يمانه اللفظ  
 وأما إبدال بيمان الباء حرف شد به يشغل اللفظ بالنون الساكنة من الكاف واللام  
 مع الدالة وقد وليت من مخارج النون ولا تشابهها في الفقه والميم من الشدة  
 كالباء وفيها غنة كأنه النون فيقرأ شبه بكل من الباء والنون فباعتبار شبه النون  
 قلبت النون إليها وباعتبار شبه الباء حصل الاشتراك والتحقيق هو أن كانه  
 الاربعة الاخفاء مع البوابة أي بولمة الثلاثة عشر المذكورة وهي خمسة عشر حرفاً  
 إلا أن النون مع النون داخل في المتماثلين فبني أربعة عشر وهي التاء والياء والهميم  
 والدال والذال والراء والسين والصاد والضاد والطاء والظاء  
 والفاء والقاف والهمزة فيخفى النون الساكنة إذا وقع بعده واحد من هذه الحروف  
 أي كان نحو ينطقون ومن قبلهم وإن جاء في وسط هذا القسم وأما لزوم الاخفاء  
 مع هذه الحروف لأن هذه الحروف وقعت في الرتبة الوسطى لانه القرب المفرط  
 ولانه البعد المفرط لا يخلق خير كونه وفي السبعة لكنه في غاية البعد عن اللسان  
 فلا يجر فيه إلا البنية والهمزة خير كونه وكذا اللام والشفة في اللام بين هذين  
 الكثيرين فيكون النون مقاربة لحروف الهمزة مقاربة الوسط بين الشينين فلا  
 يلزم الادغام لعدم القرب المفرط ولا البنية لعدم البعد المفرط فيلزم الاخفاء  
 الذي هو بين الادغام والبناء فان قلت فليجوز الادغام كحروف الهمزة في نسبة  
 الشينين الى اللام كنسبة الهمزة اليه فلم يلزم الادغام فيهما مع امتناعه فيهن  
 قلت لمقاربة من وجه آخر بيناه قبل هذا وبعدهم لم يعدوا الاظهار حروف  
 الحلق من حالة النون لانه وضع على السكون ولم يحصل له عند الاجتماع معها ما يمكن

٢٤١  
 حلتها تكن قبل ذلك فيكون الحركات ثلثاً النوع الثالث من انواع الادغام  
 الواجب ادغام الواو في الياء اذا اجتمعا وسكن ما قبلهما أي السابق منهما كما  
 في مرمى وطى اصلهما مرمى وطوى فاجتمع الواو والياء والسابق منهما  
 وهو الواو سكن فانتقل الواو الياء وادغم كما سمعت غير مرة واحدة بل مرات  
 كثيرة فان قلت قد حصرت الادغام في قسمين ما هو بين المتماثلين وما هو بين  
 المتقاربين وادغام الواو في الياء ليس بشئ منها لما ليس بينهما متماثلين وهو  
 ظاهر ولا متقاربين إذ يخرجها بما متباعدان كما علمنا سبق حيث ذكرنا في الاشتقاق  
 ان مخارج الباء هو وسط اللسان وما يجازيه من الحركات الا على كالجيم والسين  
 ومخرج الواو هو ما بين الشينين وبينهما مخارج كثيرة فكيف يقع بهما كالحجر  
 قلت الياء بسبب المد الذي فيه انبسط واستطال صوته الى جانب الشينين  
 حتى قرب من مخارج الواو الذي بينه وبين الياء تباعدت اصل المخرج وهذا الاعتبار  
 عد مع الواو من المقاربة وجرى الادغام بينهما وبعد عما يقاربه في اصل المخرج  
 وهو الشين والجيم كما عرفت وبهذا الاعتبار عد معها من المتباعدة ولهذا لا يجرى  
 الادغام بينه وبينها وهذا كما قال صاحب المفصل فقد يعرض للمقارب من اللواحق  
 ما يجرى به الادغام وليتفق للمباعدة من الخواص ما يسوغ ادغامه والحاصل ان الواو  
 والياء وان كانا متباعيين بحسب اصل المخرج لكنهما متقاربان بحسب استطالة العارضة  
 للياء وهو الاعتبار هنا فادغامها من الادغام بين المتقاربين وهذا القدر من الجواب  
 واما حديث ضرورتها بعيد عن الجيم والسين فذكره استطراداً في جملة شئنا  
 للقائده او لزيادة ايضاح الجواب كما قال صاحب المفصل لم يدغموا حروف ضوى  
 مشفرة وهي حروف سبعة اعني الضاد والواو والياء والميم والسين والقاف  
 والراء فيما يقاربها أي لم يدغموا شيئاً منها فيما يقاربه في المخرج سواء كان من هذه الحروف  
 او غيرها وعللوا ذلك بأنه زيادة صفراً وهي الاستطالة في الضاد فلما دلت  
 فيما يقاربها لزال صفراً من غير شئ بخلاف ما هو في اللين في الواو والياء  
 والغنة في الميم والغنة في الشين وشبه الغنة في الضاد وهو الانتشار  
 والتكرير في الراء ثم اوردت انتفاء التفصيل ادغام الحروف المتقاربة بعضها في بعض

بما ذكره



ان الواو يدغم في اليا و كان في طي اصله طوي و بين ظاهريهما اي ظاهر قديهما  
 تنافس فان قوله لم يدغموا ضوى مشفر فيما يقاربها يقتضي امتناع ادغام الواو و اليا  
 لما بينهما من التقارب كما مر و ايراد ان الواو يدغم في اليا و لغز في خلافه القول  
 الثاني مد فوج لا مراده ما يقاربها ما يقاربها بحسب المخرج والواو والياء  
 متباعدان بحسبه و اما التقارب بينهما بعارض الاستطالة كما يدل على ما ذكرنا سبق  
 كلامه حيث قال وليس بمطلق ان كل متضار بين في المخرج يدغم احداهما في الاخر  
 ولان كل متباعد بين يمتنع ذلك فيها فقد يعرض للتقارب من المواضع ما يحرم  
 الادغام ويتيق لمباعد من خواص ما يسوغ ادغامه و من غم لم يدغموا حروف ضوى  
 مشفر فيما يقاربها و ما كان من حروف الحلق ادخل في الفتح الادخل في الحلق و ادغموا  
 النون في الميم و حروف طرف اللسان في الضاد و اللين انتهى فلما حجة الى ما تكلف  
 في الجواب بقوله و كان في طي ان صاحب المفصل اراد في القول الاول ان  
 هذه الحروف لا يقصد بها ابتداء اي من غير توسط غرض الادغام في المقارب  
 والواو في طي انما يدل او لا ياد للاعلال لا استئصال اجتماعهما لا الادغام ولهذا  
 قلب الواو ياء اولي كانت او ثمانية ولو كان القلب لادغام احد المتضاربين  
 في الاخر لقلب الواو الى الثانية فقط فاذا صار ياء لزوم الاعلال بهذا المعنى  
 من السمع والاصواب لزم الادغام بقى فاذا صار الواو ياء وتحقق موجب الادغام  
 وهو اجتماع متباعين في كلمة فلهذا الادغام وان لم يكن غرض اصليا و حاصل الجواب  
 ان الادغام في مثل طوي يتوقف على ابدال احد الحرفين الى الاخر كما بادل الواو ياء  
 كما عرفت فلم يدغم صاحب بقوله الاول اعني لم يدغموا حروف ضوى مشفر فيما  
 يقاربها سلب اصل الادغام بل سلب قصده ابتداء اي لا يقصدون بهذه الحروف  
 الادغام في مقاربها بان يبدلوا اليها يقاربها لغرض بل لو ابدلوا فانما يبدلون لغرض  
 اخر كالاعلال وهذا لا ينافي لزوم الادغام و تبعيته لها اذ كثيرا ما يترتب على  
 الشيء ما لم يكن غرضا ومقصودا منه فبقى طي ليس الملق من ابدال الواو ياء  
 الادغام بل الاعلال لكن بعد ان يعلم يصير الواو ياء و لزمه الادغام و ترتيب عليه  
 لتحقيقه وجبه ومعنى قوله الثاني اعني يدغم الواو في اليا و في طي انما يفكر فيه

فيه الادغام لتحقيق الموجب ان يكون هو غرض من ابدال الواو ياء و بالجملة الادغام  
 في طي لا بديل و ليس لبدال الادغام فلا منافاة و بهذا معني ما قال ابن الحاجب  
 و نحو سيد ولية اصلها سيمود و لوية انما ادغمها لا الاعلال صيرها متباين  
 فلما يدغم في طي ان حروف ضوى مشفر لا تدغم فيما يقاربها و قد عرفت ما فيه  
 اي ما في هذا الجواب من النظر حيث بان في بحث عدم ادغام توي و ريبا انه  
 اذا اجتمع الواو والياء والباء في مكان كان في رى على تقدير ان يجعل من  
 رويت فابدال الواو ياء و انما هو لا جعل الادغام فالمنع في طي ابتداء هو الادغام  
 و ايضا لو كان الابدال فيه لمجرد استئصال اجتماعهما لقلب الواو ياء و اوليها  
 متحركة كطويل و طويت و ليس كذلك فعرفنا ان الابدال من اول الاخر لا بديل الادغام  
 و قلب الواو وان كانت ثمانية لا القصد الى التخفيف بالادغام والواو المتحركة  
 ليست باخف من الواو والياء لكن مع ما في هذا الجواب من النظر اندفع به  
 عنه اي صاحب المفصل السؤال المذكور في السؤال الثاني و قد عرفت جوابه  
 و يؤيد ما ذكرنا من ان الواو يدغم في اليا و في الصورة المذكورة على ان يكون  
 مقصودا و ليا ان ابا علي و عبد القاهر لم يعدوا الواو من هذه الحروف في الحروف  
 التي لا تدغم في مقاربها و حصرها في حروف ضم مشفر و هي الحروف المذكورة غير  
 الواو والياء فلو لم يدغم الواو فيما يقاربها كان الظاهر ان يعدوا منها ايضا فعمل  
 ان يدغم في مقاربها كمن في كلامهم الى على و عبد القاهر شبهة من وجه آخر  
 و هي انه اي الثاني لا يدغم الياء في غير مقاربها استغناء مية اصله  
 فلما فاكتم في عن الالف بالفتحة اي فلا في سبب اخر جاء اي الياء و غيرها اي  
 عن تلك الحروف حيث حصرها في ضم مشفر والواجب ان يعدوا الياء منها ايضا  
 ولعلها جواب عن الشبهة الاولى اظن انها اخر جاء عنها لا غير ما وردت اذا  
 من ادغام الياء في قولهم امر مضموع عليه و هو هو عن المنكر اي محض وكثير  
 انتهى عنه على ان اصلها مضموع و نهوى على مفعول و قول من معنى بمعنى  
 و نهى ينهى فقلب الياء فيها و اوعى فقلب القياس و ادغم الواو فيه فصار  
 مضموعا و نهوا و القياس معنى و نهى بقلب الواو ياء و ادغام الياء في الياء



على ما عرفت نفى ما بين المادتين ادغم الياء فيما يقارب من الواو لا معنى ادغام الحرف  
 في مقاربه ان يجعل هو من جنس مقاربه ويدغم فيه او يدغم مقاربه فيه كما عرفت وسجى  
 تمامه حيث اعتبر ادغام الياء الواو في ما بين ابدال الياء كالواو من الحروف المذكورة  
 لكن لا عبرة بما وردت اذا جاز جواب ضعيف وهذا قال ولعلها وبأجله فقد صاحب  
 المفصل لا يدغم شئ من حروف صغرى مشفرة غيره. وقد ابي على وعبد القاهر  
 لا يدغم غير الواو والياء وها والمختار عند المصل انه لا يدغم سوى الواو منها فانه يدغم  
 ولما كان في معنى الجاهلين اعني صغرى مشفرة وضم مشفرة ابراهيم اراد تغييرها فقال  
قوله ان قول الفاعل صغرى بكسر الواو اى صار خفيفا وضعيفا من صغرى يقضى صغرى  
كعم يعلم اى يزل هذا المشفرة بكسر الهمزة البعير والشفرة بضم السين وسكون  
الفاء والهمزة وهو بضم الهاء وسكون الدال بالفارسية ريشة. وقد ابي عمرو  
ولما فرغ من بيان الادغام الواجب من انواع ادغام المتقاربين خرج في بيان المتشعب  
 منها فقال والمتشعب ادغام المادات من الالف والواو والياء والمدتين وادغام الهززة  
 في شئ مما يقاربها وادغام شئ في المادات او الهززة في المادات لو ادغمت  
 او ادغم في المادات ففصلته الهاء فانها ما بقيت على حالها بل يتشعب جريا الادغام فيها  
 كما عرفت وان تخفيف الهززة اصل مطرد عندهم فلا حاجة فيها الى تحصيل الخفة  
 بالادغام مع ان فرا من القوة ما لا يشكركم فيه غير ذلك لكنه منقوض بشئ يرى لان  
 اصله بفتح فاقبل الهززة ياء وادغم فتدبر. وايضا اذا كان المتقاربين في كلمة ولو كانا  
متحركين متشعب الادغام كافي وطه اى ثبت يقال وطه الشئ اطه وطه اى اشته  
 حيث لا يدغم فيه الطاء في الدال وبها متقاربين لانها ما بين طرف اللين واصل اللينين  
 العلبيين لنحو كها في كلمة بحيث ما اذا كانا في كلمتين فانه يجوز الادغام نحو يكاد سبارقة  
 حيث يجوز ادغام دال يكاد في سين سبارقة وهو الضم وهو الضم وان يقال يكاد سبارقة  
 بتشديد السين وبها متقاربين من كانه في كلمتين لا يخرج السين ما بين التثنية مع طرف  
 اللين ومخرج الدال قد ذكرنا انفا. واغما جاد الفرق بين كونها في كلمة وكونها في كلمتين  
 حيث امتنع الادغام في الاول دون الثاني من قبل اى من جهة ان موجب الادغام  
 في المتقاربين اضعف منه اى من موجب الادغام في المتماثلين لما عرفت ان موجب ازالة

بري

ازالة الشبهة وعمل النطق على اللين وبها اجتماع المتماثلين ازيد منها في اجتماع  
 المتقاربين واذا كان موجب اضعف في المتقاربين فلا يقوى على تغيير الكلمة  
 لضعفه واسكانا وسطا تغييرا لما عرفت ان حركة الوسط بل جميع الحركات  
 غير حركة الاخر معتبرة في بنية الكلمة فاذا اريد ادغام الطاء في الدال في المثال الاول  
 اعني وطه لزم اسكان الطاء ليكن الادغام لما عرفت ان الادغام لا يمكن بدون  
 سكون الحرف الاول فتغير بنية الكلمة لموجب ضعيف وهو بطلان بضم اسكان  
 الاخر كدال يكاد في المثال الثاني فانه اى الشان لا يفتد بحركة اخر الكلمة في بنيةها  
 ولا يعتبر ازالها بالاسكان تغييرا لها اى للكلمة فلا يلزم من اسكان الحرف الاول ادغامه  
 في الثاني تغيير الكلمة بموجب ضعيف. فلذا امتنع الادغام في المثال الاول وجاز في المثال  
 الثاني فكانه قبل فاقول فيما جاز في بعض اللغات من ودي في وتد حيث تغيرت  
 فيه الكلمة واسكن وسطا اعني التاء وادغم في الدال مع انها في كلمة واولها  
 متحركة فاشترى راي دفعه بقوله. واما من قال وهو بنو قيس ودي في وتد بكسر التاء  
 اسم ومعناه معروف فانه لم يكن ذلك التماثل التاد فيه الادغام بل اسكنه  
 كما كان تاء كتف اى اسكنه لشبهه بكنت في الوزن وقد عرفت انه يجوز  
 اسكان تاء كتف فلذا وتد فادغم اسكنه فقد زال المانع من الادغام وهو تحرك  
 الاول فادغم فلهذا ادغام للاسكان لا اسكانا لادغام. ومرادنا انه لا يتغير  
وسطا الكلمة في شرط طه لادغام لا مطلقا فلا اشكال في مع هذا الادغام  
 في وتد ليس بقوى للاكتسب بمصدر وديود اى احب يحب فان مصدره  
 وذا ايضا وهذا اشارة الى جواب اخر بان هذه اللفظة ضعيفة لتأديتها الى الاكتسب  
 فلا اعتداد بها ولم يجعل لزوم اللبس وجلا لامتناع الادغام في وطه دون يكاد  
 سبارقة بناء على انه اذا ادغم في الاول وقيل قد لم يدرك ان عينه ولا مة دال  
 او الاول طاء مبدل الى الدال ولان عينه سكن كما كان او متحرك سكن لادغام  
 فقيه اكتسب من وجهين بفتح المثال الثاني فانه وان وقع فيه اكتسب من جهة  
 ان اخر الكلمة الاولى سين ايضا لكن كونها في كلمتين لم يلزم اجتماعها فينتفع  
 الاكتسب حين لا انفصال بين الكلمتين في الاول تدفع ايضا بانه قد يتصل به



الفاعل المسكن نحو وطدت وطنا وبقاعدة ان عين الماضي لا يكون الا نحو كان في خبره وتروى  
 اذ ليس له واد قرا عد مضبوطة فيستمر في الاستساق وقد عرفت ان فطر ذلك لا يخلو اذا  
 استلزم الادغام تغيير حركة ما قبل المتقاربين او تغييرهما فانه ان ادغامهما لم يمنع كلاهما  
 تغيير الكلمة فلا يقوى الموجب الضعيف عليه كافي الدنيا ونيتا بمعنى الاستساق فانه ان كان  
 لو ادغم النون فيهما في الابدان والاولى من كسر ما قبله وهو الاول والاولى  
 في الثاني وابدال اليائين الحاصلين في كل منهما بالادغام واووين كان يقال دوتا  
 وثوتا مثلا يقع ياوسكن مضموما قبله وهو مشتق فانه اذا كسر ما قبل اليائين زالت  
 ضمة ما قبلها واذا بدلا واووين لا يقع ياوسكن بعد الضمة بل واوسكن بعد واو وكلها  
 في غمها ياوسكن بعد الضمة من الاستساق ولا يخفى ان كلامنا من الابدالين تغيير  
 الكلمة لموجب ضعيف فلذا امتنع فيها الادغام بهذا كما كان ما قبل المتقاربين مضموما  
 وانما رجع الى ما كانا قبلها مكسورا بقوله وكافي قنوه وهو كسر القاف وسكون  
 النون فنقصود النخل وهو على وزن قنوه وصنوا الشيء ما يكون معه اي مع ذلك  
 الشيء ناشيا من اصل واحد وفي الحديث عم الرجل صنوابيه فاعلم مع ابية  
 من اصل واحد وهو جده فانه اي الثاني لو ادغم فيها النون في الواو وبها  
 متقاربا والاولى سكن وقيل قنوه وصنوا لزم اما تغيير كسرة القاف والصاد الى الضمة  
 واما تغيير الواووين في كل منهما الى الياء المشددة فاعاد كسر على وجه ما عرفت في الدنيا  
 ونيتا اي لتلايق واوسكن بعد الكسرة في الاول يلزم تغيير حركة ما قبل المتقاربين  
 وفي الثاني تغييرهما وكلاهما تغيير الكلمة بموجب ضعف فلذا امتنع فيها الادغام  
 ايضا اذ على تقدير الادغام في تلك الاربعة يبقى النون على حاله فلا يلزم شيء من ذلك  
 فكانه قيل فاقول في مثل بينة والقنية والذماء حيث لم يدغم في احد المتقاربين  
 وهو النون اسكن في الاخر وهو الياء في الاولين والميم في الثاني فليس من انما  
 يجب فيه الادغام ولم يوجد في شيء من الموانع اب يفتة فاجاب بقوله واما  
 نحو البنية والقنية بكسر الياء والقاف وسكون النون الاول بمعنى البناء والطينة  
 والثاني مصدر قيت الفم اذا اتخذته لنفسك للتجارة والذماء وهي من الانعام  
 جمع في بفتحين اما البهيمة كالغنم والبقرة ما يقطع شئ من اذنا فيترك معلقا يقال

وتوان

صدف

ويقال للشيء المقطوع منه النخعة يقال بعير زخم وازم ونخعة زخمة وزخما  
 فاعلم يدغم النون فيهما في الابدان والاولى من كسر ما قبله وهو الاول والاولى  
 بالمضاعفة لانه لو قيل بينة وقية لانتبأ بان عينهما ولا ميمهما من حروف العلة  
 ولو قيل زما لانتبأ بان عينه ولا ميم من جنس واحد هو الميم فترك الادغام فيهما تبين  
 على الاصل ودفع الاستساق بهذا هو الكلام في الواجب الممتنع من ادغام المتقاربين  
 واما الكلام في الادغام الجائز منه فيخرج الى زيادة بيان وتفصيل للحروف ان ايها  
 اي بان اي حرف فربما يدغم في المقارب اي في ما يقارب به في المخرج بان يجعل هو جنس  
 المقارب ويدغم فيه او يدغم مقاربه فيه وايترا يدغم فيه المقارب بان يجعل مقاربه  
 من جنسه ويدغم فيه او يدغم هو في ذلك المقارب وايترا يجمع الوصفين بان يدغم  
 تارة في المقارب بان يجعل من جنس المقارب وتارة يدغم في المقارب بان يجعل  
 من جنس ذلك الحرف فنورد بهذه الاقسام ثلثة مباحث الاولى في تفصيل الحروف  
 التي تدغم في المقارب ولا يدغم المقارب فيهما وهي ثلثة الاولى الراء فانه يدغم في الحاء  
 جوازا بان يجعل من جنس الحاء وسواء وقع قبله اي قبل الحاء فيدغم هو في الحاء كافي شاف  
 حاتم فانه امر من ان فته وهي التكم فاعلم وحاتم اسم رجل موقوف او وقع  
 بعده اي بعد المقارب فيدغم المقارب فيه كافي اذ في هذه اذ في امر من الذج فاعلم  
 تقول اي يجوز ان تقول فيهما شافا واذا جازاه بقلب ياد شافه وهذه حاء وادغام الاولى حاء حاتم  
 وادغم فيه لان كلامها يشبه الاخرة الهمس والرخاوة فان قلت فلم يجر قلب الحاء  
 يا وادغامه فيه لما ذكرت من الشبه قلت لا الراء ادخل في الحلق والحاء قد خرج  
 الى الفم توسط العين بينهما فالا ادخل في الحلق يدغم في الادخل في الفم ولا ينفكس  
 اذ الاول ينصعد من الحلق الى الفم والثاني ينزل الى الالف بعد الصعود والرجوع  
 الثاني العين فانه ايضا يدغم جوازا في الحاء بان يجعل من جنس الحاء كما لهما راي  
 سواء كان العين قبله اي قبل الحاء فيدغم في الحاء كافي زيد مع حاتم او بعده فيدغم  
 الحاء فيه كافي ذبح عناق فانه يجوز فيهما ان يقال زيد مع حاتم وذبحنا في قلب  
 عين مع وعناق حاء وادغام الاولى حاء حاتم وادغام حاتم في الثاني ولا ينفك  
 زيد مع حاتم وذبحنا في قلب الحاء عينا وادغامه فيه لا الحاء بعد العين في المخرج

وادغام الاولى حاء حاتم  
 وادغام حاتم في الثاني  
 وادغام حاتم في الثاني  
 وادغام حاتم في الثاني



تخرج صوت الحجة  
او غلطت وانما

فيكون ادخل في الفم ولا يدغم الا دخل في الفم في الادخل في الحلق ولا في الحاء الجمة وهي  
مستحقة عند من في الاصوات فكر هو ان يستعملها القلب عند الادغام  
فقلبو العين اليها ابداء وقد روي عن ابي عمر وادغام الحاء في العين بان  
يقرب الحاء عينه قوله فكيف رخص عن النار اي بوجهه عنها بان يقرأ حزقيا  
النار بتشديد العين فهو في العين على هذا النقل من ابي عمرو ويكون من القسم الثالث  
اي ما يجي الواصلين لانه كما ادغم في مقاربه الذي هو الحاء كما مرنا في ادغم مقاربه فيه  
على هذه الرواية واما على قول الجمهور فهو من القسم الاول اعني بايدغم في المقارب بدون  
الكسب لكن قالوا لا يزيد في وكان ابو عمرو لا يرى ذلك وعليه سيبويه واصحابه وهو  
الوجه اذ في ذلك ادغام صرف لا خف الى الانتقال وهو خارج عن الحكمة وقد يجتمع  
ادغام الاء والعين مع الحاء بان يجتمعا في الاء والعين في كلمة او كلمتين فيبدلان  
حائنين ويدغم الاول في الثاني وذلك لما عرفت ان معنى ادغام المتقاربين ان يجعل  
احدهما من جنس الآخر ليدغم في صاحبه او صاحبه فيه فينتج ابدال الاء والعين  
المجتمعا حائنين فيما عتباران اولهما ابدال حاء ليدغم في الآخر المبدل اليه جعل ادغام  
للأول في الحاء وباعتبار ان الثاني ابدال حاء ليدغم الاول المبدل اليه في جعل ادغام  
لثاني في الحاء كان يقال في معجمهما اجتماع كلمة واسم بن عيسى متحرك وث في غيرهما  
ما اجتماع كلمتين واسم بن عيسى كانه محم بفتح الميم الاداء تشديد الحاء وضمة  
وسكون الميم الثاني فابدل العين والاء في معجم حائنين وادغم وث في غيرهما  
وتشديد الحاء وسكون الميم فابدل باو ث في معجم حائنين وادغم في الرضى  
كان قياس الاول اي قلب لا والى الثاني ان يقال هم بقلب العين باو وث في العارض  
وهو كون الثاني اي الاء ادخل في الحلق وانتقل بقلب الثاني الى الاول فيقال مع  
فانتقل كلاهما وهذا كان تضعيف الاء نحو فوكه السكران والعين  
نحو دق وكع قليلا جدا واستنقل ايضا ترك الادغام لا كل واحد منهما مستقلة  
لنحو لاء في الحلق فكيف بها مجتمعتين مع تنافرها اذ العين بحمزة والاء مهملة  
فطلبوا حرا فامسا بها لهما اخف منها وهو الحاء اما كونه اخف فلانه اعلى من الحلق  
وكذلك كثر فتح ووح ونجحت وكع وفت واما ما سببه للعين فلانها من

الدخ الدفع والفتح والفتح  
وقال ح النوب اذا لم يفتح  
في الارض اذا درست في  
والفتح وسعة نظر القدرين

من وسط الحلق والاء والياء في الهمس والرخاوة فلذا قلب بعض بنيهم العين  
والاء حائنين وادغم احد هاتين الاخرتين مع محو ومحاولة في معجمهم  
والاكثر ترك القلب والادغام لحدوث اجتماعها الثالث ابداء فانه يدغم في الفاء  
بان يقلب فاء لتقاربها مخرجا ولا يدغم الفاء فيه لئلا يفوت مزية التاني في  
في الفاء وهو التصويت الذي خرج من الفم كانه قوله كما اذهب لمن تبعك منهم  
فانه يجوز ان يقرأ فيه اذ يهمل بتشديد الفاء وانه الميم كانه قوله كما يذهب من يث  
الذي يجوز فيه يذهب من يث بتشديد الميم ولا يدغم الميم في الاء لئلا يفوت فضيلة الالف  
واعلم ان النون وان كان ما يدغم في مقاربه ولا يدغم فيه مقاربه لكون ادغامه فيما  
يدغم واجب والكلام في الجائز ادغامه وهذا جواب دخل مقدر وهو انه لا يصح  
حصر القسم الاول في الحروف الثلاثة المذكورة فان النون ايضا منه وجاز ان يكون  
انه ان كان كذلك لكان ما يجب ادغامه فيها ادغم والكلام ههنا فيما يجوز ادغامه  
فلا اشكال لكن هذا على الله فله ليس بصحيح كيف وقد قال ابن الجوزي ان النون  
المتحركة تدغم في حروف يربطون جوارزا **البحت الثاني** في تفصيل الحروف التي  
يدغم فيها المقارب ولا تدغم في غيرها وهي اربعة الاول الحاء الماهل وقد عرفت  
ادغام الاء والعين فيه بشفا جيلة من انهما يدغمان فيه سواء كانا قبله او بعده  
وعلى ما روي عن ابي عمرو يدغم في العين ايضا فعد الحاء من هذا القسم فاجبو  
على قول الجمهور واما على تلك الرواية فمن القسم الثالث الثاني ان تدغم  
فيها الطاء نحو اسقط شيئا فانه يجوز ان يقرأ اسقط شيئا بتشديد الطاء  
وعلى هذا فيسبب في الامثلة والدال نحو لا تزد شيئا والتاء نحو امت شرا  
امر من الامانة ضد الاجابة والنظا نحو احفظ شعرا والذال نحو خذ شيئا  
والثاء نحو لم يرت شيئا والجم نحو خرج شرابا وهو الباء اسقط  
من الساء ويستعمل على الشخص فان هذه السبعة يجوز ادغامها في الثين  
لانه وان بعد مخارج الثين منها لكن بالاسبغالة التي فيه قرب من مخارج هذه  
ولا يدغم الثين في الاء يفوت مزية التفتيش في الثالث الفاء فانه يدغم  
فيه الاء ولا يدغم بهونه الاء كما مر في قوله كما اذهب فمن تبعك قوله وان تعجب

ربطون







تظهر مطلقا سوار كان بالنون او غير من غنة فانها تحصل مستقلة بنفسها  
من غير تصويت بالنون وسببه انما يخرج من الخشوع والنون يخرج من الفم  
فامكن انفراد الغنة عما يخرج من الفم فانه رجع اليه من الحناك  
للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يستقيم الاطلاق الا بنفسه فلك الحروف  
ولذلك عدت الغنة حرفا مستقلا والنون حرفا آخر مستقلا نعم النطق بالنون  
لا يمكن بدون الغنة فهي لازمة للنون لكن لا يثبت به التزام من الطرفين حتى  
يرد ذلك واذا كان كذلك فالتحقيق ان فرطت واغسلت بالاطباق ليس  
ادغام ولذا يحسن الانتباه من نفسه ضرورة عند قوله احطت النطق بالطاء  
حقيقة وبالتاربعه فلا يجوز ان يقال ان الطاء اطلاقا حذفت غنة وانما ذلك لما  
اشتهر التقارب وامكن النطق بالثاني بعد الاول من غير نقل اليه كان كالنطق  
بالمشتر بعد المشترك فاطلق عليه ادغام لذلك العاشر والحادي عشر والعاشر  
المعجم فان كلامها يدغم في الاخر كانه قولك بلغ خبره وسبح غنة بان يقرأ بلج  
بتشديد الحاء بادغام العين فيه وسلفه بتشديد العين بادغام الحاء فيه الا  
ان ادغام العين في الحاء على القيس وعكس على غير القيس لما ان العين ادخل  
في الحلق والحاء في الفم والعين ان يدغم الا دخل في الحلق في الادغام في الفم لا العكس  
كما عرفت لكن لشدة تقاربها حتى لا يميز الا دخل منها عن الاخر وادغم كل منهما  
في الاخر الثاني عشر والثالث عشر القاف والكاف وبها من حروف الفم  
كالعين والحاء من حروف الحلق اي القاف ادخر من الكاف ويدغم كل منهما في الاخر  
لكن كل منهما على قيس الادغام لانه لا يعتبر الا دخل باعتبار ادغامه في غيره الا في  
حروف الحلق كافي قوله كما لم تخلفكم وقوله اذا خرجوا من عندك فلو بان  
يقرأ تخلفكم بتشديد الكاف بادغام القاف فيه ومن عندك لا بتشديد القاف  
بادغام الكاف فيه وقس على ذلك نظائره الرابع عشر الضاد المعجم فانه يدغم  
في العين لا قراءة ابي عمرو وبعض شانه بادغام الضاد في العين في حال صاحب الفص  
والضاد لا يدغم الا في مثلها كقولك اقبض ضعفا واما رواه ابو شعيب السوسي  
عن اليزيدي ان ابا عمرو يدغم في العين في قوله كما لبعض شانه فمابرأت عن عيبه

عن عبيد روية ابي شعيب ووجه ذلك بان في الضاد استطال ليس في الحروف  
فانتم ادغامها في غير ذلك بل في هذه المزية وبانه سكن قبل الضاد في الآية الكريمة وادغام  
مثل ذلك ان لم يكن ضادا امتنع لادائه الى اجتماع الساكنين على غير حده واجتمع اليه بان ادغام  
اخلق عليه ادغام بطريق التبع والادغام مع الاستسكان قبل الضاد جائزا لا نقا وهذا جواب  
بصلح ان يجب به عن ادغام الضاد في العين فان لا ادغام في الضاد قبل العين في غير جائز  
بالاتفاف لمساعدت رواية القراءة المنقول عن المشهورين انهم يدعون ذلك ادغاما محضا  
بتقلب الضاد وتشديد ما لا قلب مع الادغام ولا تشديد ما لم يوجب ضعيفا ويدغم فيه في العين  
وهي الطاء والواو والهاء والظا والذال والنا والواو الجيم كما عرفت الا الجيم وذلك لانه لما كان  
في الضاد استطالة قرب بها من الخارج بهذه الحروف فادغم في عينه ويدغم في الجيم لانه وان بين  
اخوان كما نكلم يدغم العين في الضاد مثلا يفوت ما فيه من مزية النفس في الجيم نحو خالط  
ضياء ولا تشديد كما شدت اي المرأة صفات رايح صغيرة وهي الشوا المنقول وتحتفظ  
ضغيناك بمعنى الحمر يقال ضغف الشيء على ناقته اي حملها عليها وقوله كما خذ ضغف بكسر الضاد  
وسكون العين فبعضه حشيش يخلطه الرطب بابا بس ويخرج بكث ضابطا الحاء عشر  
الجيم فانه يدغم في العين اقربا من اربع كون العين ازيد صفة اعني النفس في الادغام السين في  
ولا في غير هذه الضافة كافي قوله كما اضجع سبطاه وهو الورق الذي يخرج من النبات يقال  
اخرج النبات سبطاه اي اظهر ورقه وروي عن ابي عمرو وادغامه اي الجيم في البناء ايضا في قوله  
في المعارج تخرج الملائكة وهو نادع يدغم فيه الطاء نحو سقط جيلين وهو الولد البطل باللام  
كذلك الدال نحو جبر قال فخر الدين اذا سكن له بها ولم يطف جبر وادغامه الذي تسري فيه النون  
وان ادغم قوله وجبت جنوبا والظا نحو لا حظ جهالة والذال نحو قوله كما اذ جوتك والنا  
نحو كذا جال وادغام هذه الحروف في الجيم لانها مع العين شديقتان فكما ادغمت تلك الحروف  
في العين كما مر فكذلك الجيم السادس عشر اللام كنية تليق التعريف كانه بل هو قل فانه  
يدغم جوازا فيما يجب غا لا التعريف فها من الثلاثة عشرة المذكورة اعني العين والضاد والواو  
والظا والواو والهاء والضاد والواو والنا والذال والنا والواو الجيم واما ادغم في  
اللام في التعريف لوجود التقارب بين مخارجهما ولم يحل ادغامه كادغام اللام في التعريف  
لما يثبت باللام التعريف من كثرة الدواعي والالام المفضية الى التعريف بالادغام كافي قوله كما



بل نوب الكفاية بادغام لام بل في الشا وقرأة اي وقرأة الكس بل نحن محرومون بالادغام  
 اي بادغام لام بل في النون قال الشاعر تقول اذا اهلكت بالالفة فكيفه بل شئ فكيفك لايق  
 بادغام اللام في النون اي ادغام لام بل في شين شئ بان يقرأ وشئ ووجع هذا فيس ادغام  
 اللام في باقي الحروف فكيفه بالتصغير اسم امرأة وحي ناعل تقول قوله بكيفك لايق اي ملتزم  
 من قولهم لا يلبق بكفه درهم وادغامه في الراء اي ادغام اللام في الراء من تلك الحروف وحسن  
 ما سواه بل من تركه ايضا اي احسن ادغامه فيما سوى الراء من الحروف المذكورة بل من ترك  
 ادغامه في الراء واظهاره منه قالوا ادغام اللام في الحروف المذكورة يشقا وشقا في  
 احد ما هو احسن وهو ادغامه في الراء احسن من ادغامه في باقي بل من الاظهار ايضا  
 لزيادة القرب وقوط الشبه بينهما بالنسبة الى سائر الحروف حتى حكم ابن الحاجب انه واجب  
 نحو بل ان لكن فيه نظرا قد لا تدغم نحو بل ايت قال سيبويه ترك الادغام لغة بل الجازوي  
 عربية جائزة بل لزم ذلك لادغام بل وقل خاصة مع الراء في القرآن فان قلت فلم لم يجز  
 ادغام الراء في اللام لو كان الامر كما ذكرت قلت للزوم الاجماع بالراء لا في تركه بل بسبب اللام  
 في الادغام يبطل هذه المزية فامتنع الادغام لذلك لعدم القرب بينها وتأنيها ما هو ادغامه  
 في الحروف الباقية سوى النون فانما لتباعد مخارجها ومخرج اللام كانا ادغامه فيها جسيما  
 بالنسبة الى ادغامه في الراء مع تفاوت تلك الحروف فيها بينا من جهة ادغام اللام فيها حسنا  
 وقبحا وتأثيرا ادغامه في النون فانما يقع من طبع قال سيبويه في النون تدغم في الراء والياء  
 والراء والياء كما تدغم في اللام فكذلك تدغم هذه الحروف في النون كما مر يتبعي ان لا تدغم اللام في الراء  
 ويدغم الراء في اللام كافي قرأة اي عمرو ويعجز لكم واشكر لكم وقال صاحب المفصل  
 ادغام الراء في اللام حين لم يدغم فيه النون نحو من لكنه واجب فلهذا بسبب اللام لغير التعريف  
 من القسم الثالث من الادغام الجائز اسب عشر الراء فانه يدغم في اللام كما عرفت فاما مثل بل ان  
 ويدغم فيه النون المحرك كقولك واذا ناذن اربكم مترك ان من عشر بل والناس عشر اعني  
 العين والحاء والظهور حالها فيما تقدم واعلم ان بعض ما ذكرنا من الادغامات طعن فيه  
 صاحب المفصل خطأ كما ادغام الفاء في النون والراء في اللام كما اشرنا على ان لا يجزى  
 من الاجتزاء ان الجارة على خطئة ما ثبت من القرأة السبعة بهم نافع عام ابو عمرو  
 ابن عامر ابن كثير حمزة كس في النظم عن ثبت عصمة كما مر فكل ما ثبت عند الله

نقول

بكيفك

رضي الله عنهم

عن واحد منهم اعتبرناه وتلقيناه بالقبول وان كان غير مشهور كالادغام في المردبان  
 عن ابي عمرو **فصل** قد يقع فاو افتقل اناء ما كان على صيغة افتقل ايضا من الحروف  
 التي تقارب تاؤه في المخرج وتخالفة في الصفة بوجه كالمهم والجر والشدة والرخاوة  
 وغيرهما بان يكون فاؤه غلامهم وفتاؤه مجهورا والاول مشددا والثاني رخوا وقد  
 عرفت مما في هذه الامور وتفصيله في الاستشاق فلما حاجت الى الاعادة فيحصل الكلام  
 بهما نحو تناو لا يجيد الذوق السليم فيما بين التقارب مخرجا والاختلاف صفة من نوع  
 متافاة ومداقة فيبدل الناء حرفا قريبا زيادة قرب منه الى التاء في المخرج فيقتصر  
 الابدال ومناسب للقاء فيه انه في المخرج وفي الصفة ايضا بان يكون بين ذلك الحرف  
 والتاء اتحادا وتقارب في المخرج والصفة رعا تلك المتافاة وهي تسعة حروف  
 على اربعة اصناف الاول الصاد والصاد والطاء والظا والثاني الراء والراء والراء  
 الثالث الراء والراء السين اما كونها متقاربة لتأخرها فيكون جميعها من طرف الراء  
 واتاخي لقرائنها صفة فلما سبق في الاستشاق وسلبت اليه فاذا وقع شئ منها فادغمه  
 يبدل تاؤه حرفا يقارب مخرجا ويناسب هذه الحروف في صفة واما ما يبدل فاو افتقل  
 ح تاو لانه اصل وان اذناه وان المتافاة انما حصلت بالوصول الى التاء فان كتاب  
 الابدال في التاء اولى وانه لو ابدل فكثير المبدل ويلزم ان يدغم في التاء مع ان بعض  
 مخا لا يجوز ادغامه في التاء وبعض لا يقصد ادغامه فيه ولم يلزم ابدال التاء  
 حرفا من جنس التاء لاختلافها صفة وانما وعدم زيادة القرب بينها في اكثر  
 المواد مع انه يلزم الادغام وكثرة الابدال بتكثير المبدل اليه بحيث ما اذا ابدل التاء  
 ما يقاربه زيادة قرب مخرجا ويناسب الفاء فيه في الصفة ايضا سواء كان من جنس  
 الفاء او لا فانه لا يلزم شئ من ذلك وما كان ما ابدل اليه التاء مع كل صنف  
 من الاصناف الاربعة في ما ابدل به هو الراء مع الصنف الاخر فصل ذلك فقال  
 فاذا وقع اي فاو افتقل صاد او صاد او طاء وجب ابدالها طاء حاملة  
 لان هذه الحروف لو بقيت مع مقاربتها الى التاء لادغم الى ادغامها وهي  
 لا تدغم في التاء لما فيها من الاطباق الذي يفوتها بالادغام واما الى اطلاقها رها  
 فيعسر النطق بها لقربها في المخرج ومنافاتها في الصفة لالتقاء الحروف الشديدة



اعني اجدت طبقك والصاد والصاد وان التاد  
من المأمورة اعني استنوت حصة والصاد المخرج والصاد والصاد من المأمورة  
فقلوبنا والافتقال حرفاينا سبب قبله المخرج وبوافقه في الصفة رفا لتناظر  
وهو الطاء والصاد في الحقيقة متساوية في صفة الالطاف وانما قلبوه من بينها  
طاء لان الطاء اقرب الى الهمزة من الصاد والصاد المبدل طاء بالنسبة  
الى تلك الاربعة مختلفة من جهة اليناء والادغام ببدال الاول ثانيا وبالاعكس  
فصل في كذا في الطاء اي فالتا المبدل طاء مع كون قار الا فتال طاء يدغم  
اي يجب الادغام بينهما ليس الا اي ليس غير الادغام وهو البيان جاز على ان  
يكون الا بمعنى غير اسم ليس وخبره محذوف وادغم لك لانه يجتمع في كلمة مثل  
اولها ساكن وقد عرفت انه موجب الادغام نحو اطلب بمعنى طلب  
اصلا اطلب ابدل التاء طاء وادغم وجوبا مع الصاد يجوز الادغام  
ببدال الطاء صاد نحو اصلوا بشتيد الصاد في اصطلاحهم ان اتفقوا اصل  
اصطلح من الصلح قلبت التاء طاء في قلب الطاء صاد وادغم الصاد في الصاد  
وقرئ قوله كما الا ان يصطلح الا ان يصلي بادغام الصاد بالصاد ويجوز تركه  
اي ترك الادغام وهو الاكثر نحو اصطلاحهم ومثلهم الصاد اي مثل حال التاء  
مع الصاد الماحل صال مع الصاد المجمع اي يجوز الادغام ببدال الطاء  
صادا وتركه نحو اضر بشتيد الصاد في اصطلاحهم اصل  
اضرب ابدل التاء طاء وجوبا فيجوز ان يبقى على هذه الحالة  
وان يبدل الطاء صاد وادغم ويقال اضر وهذا الادغام  
اي ادغام الصاد والصاد في الطاء ببدال الطاء اليها مما هو شاذ  
على ان ذاك شاذ فلا حاجة الى الضمير لانه في غيرهما  
وانما حروف ضوى مشفرة لانه في غيرهما وانما كونه شاذ

فيما يقاربها وانما كونه شاذ على ان ذاك شاذ فلا حاجة الى الضمير لانه في غيرهما  
طاء فتمتعت لايقوت صغير الصاد واستطاعة الصاد وقد حكى الادغام في هذا اي فيما اجتمع التاء مع الصاد  
ببدال الصاد طاء نحو اجمع في اصطلاحهم اصله اضمج من الضج بقال اضبط فلا اي نام واضع جنيته على  
الارض وليس هذا الادغام بقوى اي فيصح لما مر ان التاء مفعول لمدية الصاد في اصطلاحهم ومع الطاء  
المجمع يجوز الادغام اما بقلب الطاء الملهل طاء على صوت القيس وبالكس على القيس ويجوز تركه نحو اظم  
بشد بد المجمع واطم بشد بد الملهل واطم من غير ادغام والاصل اظلم من الظلم اي تحمل الظلم وقوله اي  
نول يبر هو الجواد الذي يعطيك ثمنه عفو او يظلم على صيغة المجهول من الثلاث احيانا فيظلم روي  
بالثلاث اي روي قوله بالادغام والثلاثة في الخبر اعني فيظلم بشتيد الصاد بشتيد الطاء ويظلم  
بلا ادغام وتنبه اليه انه يعطى ثمنه عفو اي سهولة ولا يمتنع به ولا يبطئ ثمنه ويظلم احيانا  
اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم اي فيحمل ذلك بمرس ثمنه ولا يرد من استجد اعني الادغام  
التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي مثله يطلب فيها واذا كان عطف على قوله فاذا وقع صاد اي اذا  
تكاثر الفعل والادغام او زاد ابدل والالتقاء بخلاف هذه الثلاثة في العطف اما مخالفة للذات والراء  
فلا التاء حرف شديدا وهو سوس ويزان رخوان مجهوران واما مخالفة للدال فلا التاء مرسكس والدال  
مجهور قابل والدال كونه موافقا للتاء في المخرج والدال والراء في الجهر فمع الدال الدال تعين الادغام  
ليس الا اي اذا التقاء الصاد والادغام لا يجب ادغامه في التاء الذي ابدل والادغام لا يجوز ترك الادغام  
اجتماع المثلين في الاول المتعارفين من غير تفاريف التاء نحو اذان واذكر اصلها اذنين واذكر  
من الاذن والاذكر اي صار يدويونا واذكر ابدل التاء والادغام في التاء اذ في الدال والاذن لانه لا ينفك  
وقا في الادغام في التاء اي فيما اذا التقاء الصاد والادغام اما ببدال الدال المبدل من التاء والادغام على خلاف القيس  
نحو اذكر بالذال المشدود وبالكس اي ببدال الدال والادغام على القيس نحو اذكر بالهمز المشدود وقد حكى  
فيه ترك الادغام ايضا نحو اذكر وهو ضعيف واما في الاول فلا يجوز الادغام واحده قال الشاعر نحي على  
الشوك جرازا مفضيا والهمز نزيه اذ دراجبا الادغام والابشاث والانشاء راصلة اذ ترا ابدل  
التاء والادغام فادغم في الادغام ثم انه مفعول مطلق لتذرية من قبل انبثابها  
والجيب بمعنى العجب فيقال اني عليه اسكين اي عرضه عليه فيعدي الى مفعول ليل الى احد ما يؤول  
والي الاخر بوسط الباء نحو هذا هنا اي فالاصل هنا نحي على الشوك يجوز حذف الجار من التاء  
واوصل الفعل اعني نحي اليه كما قالوا في واختار موسى قومه اي من قومه وقاعله الابدل في فاعل نحي



وكذا تدرى ضمير سكن راجع الى الابل والجواز بضم الجيم والقاص والمقصب بضم الميم بلغة فيا في القاص  
اي صيغة بلغة من المقصب بمعنى القاص اي القاص زيادة قطع فهو صفة مؤكدة بجواز المداد والجواز  
المقصب هنا اسما لها اي اسما الابل جمع سن لانها لكامل قطرها سبعت بسكن المقصب بتغيير  
لها اسم الجواز هذا غير مفهوم الجواز السكين وان قلنا انه بمعنى القاص مطلقا فلا استعارة واللام  
بسكون الراء بعد الراء المفتوح انبات اليا بسكون وهو منصوب على الضمار على مترتبة التفسير  
واذا رآه الذي هو مصدر بزيه في البيت بفتح في الراء اي تشبهه وتطيره فيه كما ثبت بالخطه بالرجح  
تفسير الراء عن التبين وهو بالكسر ما يتخذ للذابة من يابس قصب الخطه او ثملها فخاصة المعنى توضح الابل  
الشوك على الشك في بعض الاوقات اي تاكله فيه ونبث الراء والحشيش اليابس في الراء بنا عجا  
ولاننا اوله ومقصوده بذلك وصف وحشة الابل ومع الزا حطفت على قوله فمع الال الى التاء المبدول  
والا اذا كان مع الزا لا يجب فيه الادغام بل يجوز الادغام ببدال الدال زاء ويجوز زكة ولا يجوز الادغام ببدال  
الراء والاحاطة على صفة الزاء نحو ازان وازدان من الرين والاهل زرين اي صار زينا بول ان  
وانا ببدال الدال زاء وادغم او ترك الدال على حاله وهذا هو القوي واذا كان في الافعال تاء لا يبدل الا ببدال  
ان تاء و هو الفصحى او بالفتح مع الاضحية ثم الادغام اي لا يجوز غير ذلك وتلك تاء متعارفة جدا والاول  
زها كن قبل الاول لما اتت كما هو الهل وبالكس تاء على ان التاء اصل التاء زاء و الزاء ببدال اولي  
كما مر نحو اتر وبتشديد التاء و اتر وبتشديد التاء اصلها اتر و اتر وبتشديد التاء وهو قطع الحبة المكسرة  
في ذلك لا وثنا بيا او بفتح في غم وهذا اي صاحب الفصحى فانه قال بجواز الادغام ولكن نص بسبويه  
على جواز الاظهار هنا لا يخلو من الحرفين وان كانا في الافعال سبنا وهو يقارب التاء نحو كما و بفتح  
صفة لان التاء تشدد والين نحو يجوز الادغام ببدال التاء سبنا لتقاربها ويجوز زكة بابقاء  
التاء على حاله وهو الاكثر لانهما في الهمس قلب ببناء عدي من معنى يقرب حد هما الى الهمس ببدال  
وتجوز الرضى بقاء التاء بقاء مع التاء ايضا لهذا الوجه فتدبر وقد علم من ذلك ان في قوله في صدر البيت  
في ذلك التاء حركا في بناء منه الي هو ابدال مطلقا ثم من ان يكون بطريق الوجوب والجواز نحو سمع من السنين  
اصل سمع وسمع على اصل كقوله كما ومن سمع اليك الادغام ببدال السين تاء نحو سمع من السنين  
فمنع التاء بفتح السين و بدل على ان قصد هم الاولى من يده الابدال الادغام اي غرضهم الاصل  
من الابدال المذكورة الادغام فلذا ادغم في الاضحية المذكورة بعد الابدال واما رفع التاء فمقصود من  
يدل على ذلك ان التاء الزائدة كنار افعل واستفعل اذا اجمع مع شئ من هذه الحروف ولم يكن الادغام لا بد

لا بد من العلم بكن الغرض الاصل هو الادغام بل نفع ان فرما كما لا بد لك كما في استعمل واستفعل  
واستدر ك اجمع تاء استفعل فيها مع الطاء في الاول الضاء في التاء والواو في الثالث ولم يبدل  
التاء لعدم التماثل الادغام او التماثل في ك لفظا وفي استعمل واستفعل واستفعل ك لفظا كما لا بد لك  
فرا وان كان نحو ك لفظا بمنزلة السكون في اصلها استعمل واستفعل واستفعل ك لفظا كما لا بد لك  
وقد عرفت انه مع سكون التاء من المتماثلين او المتقاربين يمنع الادغام فلذا لم يبدل التاء في هذه الاضحية  
وقد مر في حيث الابدال في الشك ما ينشأ في هذا المقام فاعطى السبيل ان يجمع هذا المقام الى ما مر  
هناك وقد اجروا احكام تاء الافعال من ابداله حركا اخر مع ادغام التاء فيه او تركه اذا كان في الحرف  
المذكورة على تاء الضمير سواء كان للضم او للفتح فبها له به اي تاء الضمير تاء الافعال من جهته انه  
اي تاء الضمير صاخر من الفعل الذي كمن هو بفتح اتصاله بالفعل واحتياج الفعل اليكون منه اي  
حتى انه ان كان سكن له اي لا اجل كقول ذلك الضمير في الفعل مثل ضربت بفتح التاء فلتا في لا يبدل  
اي التاء يزم ان يتوالي ويناقب اربع حركات كلمة واحدة وهو مشتق منك فزوم ذلك التوالي على  
تقدير ان لا يسكن اللاحق وبل على ان ذلك الضمير المتحرك صاخر من الفعل حتى يصير الفعل مع بمنزلة  
كلمة واحدة كما صار تاء الفعل جزا منه اي من الفعل حقيقة حتى سكن له التاء لك في التاء يزم ذلك  
التوالي الاصل افعل فعل ك لفظا تاء الزائدة ابدان تاء و بفتح وعنه وصار جزا منه فلو لم يكن التاء  
يلزم التوالي المذكور فلذا اسكنوا التاء وزادوا همزة الوصل لكي لا يبدلوا وازالت تاء الضمير  
تاء افعل من تلك الجهة فقد اجروا احكام التاء على الاول فقالوا جط وفرد وعده في جط  
يقال جط الشجر جط اذا ضمير به بالعصا بسقط ورفه التاء بسبويه وفي كل حي قد جط  
بنوعه فحق في شئ من تلك ذنوب اي جطت في كل حي بنوعه جط في الافعال الادغام كما لا يخط  
في السجود والذنوب بالفتح التصب والتاء العطاء ونشئ اسم رجل وفرت من فارتفع فورا  
اي وصل الى المطر وعده من عاد يعود اي رجع فقول الاول وقع تاء الضمير للضم والفتح بعد الطاء  
من الحرف المذكورة وفي التاء بعد الزاء وفي التاء بعد الدال فابدل طاء في الاول ادغم والافعال  
بالادغام في عده و تركه في فرد وكصط في حفت من حال يجوز اي حاط قلب الضمير طاء في قوله  
بعد الصاد كما مر في الافعال فصار الادغام في جط وعده واجبالا جتماع المثليين وثا على التاء  
في خصط بان يقبل طاء صا او يقال حص كما في صفة في فرد بان يقبل الدال زاء  
ويقال فركا في ازان ولا يجوز فيها ان يقبل الاول في التاء ويدغم ويقال حط وقد لا يفتوت  
صغير الصاد والزاد لكن الافعال في تاء الضمير اذا وقع قبله شئ من تلك الحروف عده بالابدال  
بلا بقاء على حاله لضعف متبته تاء الافعال لا اتصاله بالفعل بسبويه فنية اتصاله تاء الافعال  
بالافعال لا التاء جزء للفعل لانهم له والما واما الاول فهو وان كانا جزا لكنه ليس بجزء حقيقة بل







في المضارع فاذا قلت تذكر ونحو حذف احد التانيين لم يجز ادغام التاني في الاول الذي ادغم فيه في الماضي  
 اعني تذكر حيث قيل في كذا كذا ذلك اذ كان التاني احدهما بالحذف والآخر بالابدال الادغام والابدال  
 التانيين بالحذف والابدال الادغام المحذوران بالكلية وتغيير التانيين كثيرا ليس بجائز ولا بد ادغام  
 ح لا يخرج الى همزة الوصل وهي لا تدخل المضارع كما مر واما اذا لم يحذف احد التانيين فيجوز ادغام التاني  
 فيما بعده ان كانا يدغم فيه في الماضي فيقال تذكر ونحو التثنية في الماضي قط عليك واصلت قط  
 او غمضت التاني في التثنية واذا لم يكن ما بعده ما كان يدغم فيه فلا يجوز ادغام التاني فيه سواء ذكر في الماضي  
 او لا وهو ظاهر وهذا المحذوف ايضا في حذف احد التانيين في مضارع الابواب المذكورة كحذف احد  
 التانيين في مثل ظلت ومست كما تقدم في اول بحث الادغام وليس استئصال جميع التانيين في الماضي  
 المحذوف هنا سواء لم يحذف احد التانيين في الماضي للمضارع في مجهول مضارع هذه الابواب فلا يقال تنزل  
 ونحو حذف احد هما في مجهول مضارع تنزل محل التانيين في الماضي المعلوم منه لا فرق بينهما  
 انما هو يفتح التاني الاول في المعلوم وصحة في المجهول فاذا حذف الاول من المجهول كما حذف من المعلوم  
 لا يعلم التاني انه معلوم او مجهول لم يترك التاني في الماضي متفقا بالحركة في المعلوم مختلفا في المجهول  
 والطبع لا يستعمل الشفاهة المتخافتة كما يستعمل الشفاهة المتوافقة هذا على تقدير ان يكون المحذوف التاني  
 الاول وان حذف التاني في وقت تحلل التثنية في الماضي المتفعل ما ذكرنا في هذا انما هو حكم الادغام في الماضي  
 وقد جاء على الشذوذ الادغام في المتباعد من حوسب اصله كرسيل استنفاة نحو كرسيل متفعلين  
 وهو اس في تكسيرة وسوس في اسم فاعله فادغم احد المتباعد من وهو الالف في الهمزة والسين لكن  
 بعد ابدال السين تاء وهذا لا يلزم لانه لم يستعمل الا كذلك استكراههم توافق الفاء واللام نحو  
 سوس ففعل السين تاء لكونها مكملة من تاء في المخرج فصارت ثم قلبوا الالف تاء وادغموا  
 لتوافقها في الهمزة وتوافقها في المخرج فصارت نحو عدان بكسر العين وتشديد الالف في جمع غنود  
 الى المعاند واصل عدان فادغم احد المتباعد من وهو التاء في الهمزة وهو الالف على هذا في الماضي وادغم  
**الفصل الرابع** في ما يحصل بسبب تخفيف الهمزة وتندر بعض احكامه وهو ابدال الهمزة في بحث الابدال  
 من استنفاة فعله هذا كان المناسب ان يترك حكم الابدال ويقتصر على الاحكام الالهة كما ذكرنا في الاحكام  
 اي جميع احكام الهمزة من جبرية تخفيفها في ذكر استنفاة او ما ركونها منتظمة مرتبة والتذكير باعتبار التذكير  
 وان لم يرد منه اي من ذلك التذكير من جهة مرور ذكر بعض الاحكام فيما تقدم وبعضها مما يتفرق الكلام  
 وتقر العطف على التعميم وانما يحصلها من بين حروف الصحة بالتخفيف انما يميز الهمزة من بين

اعني انما الكلام في هذه الهمزة  
 على الاحكام فيما تقدم

وانما حصلها

من بين الحروف الصحيحة بالتخفيف وقصوره عليها غير مجاوز للحدود الصحيحة قالوا بالابدال  
 في قول ابن الجاهلي اخشعوا او اتماعا من حروف الصحة لا حروف العلة كالهزة يجرى فيها التخفيف  
 بنوعه ثمانية خفها واثنا عشر حتى بلغت بحيث لا تتحمل ان تفل من جهة ما يجاورها من الحركة او الحرف  
 او ثقلها بسبب كثرة تاء في الكلام وكل من تغيرت بالنظر الى كثرة تاء وان كان خفيفا بالنظر الى ذاته واما حروف  
 الصحة فلما ليس فيها ذلك كما يجزى في التخفيف الالهة واما جبر في الزيادة فتقل في الابدان  
 على ما عرفت تاس من افضى كلن حتى قالوا النطق بها كالتثنية الى النفس فلما يستطيع ان يوصل لها  
 ادنى ثقل فلا مزيدا حياجا الى التخفيف تخففا اهل الجواز كما قرئت روي عن ابن المونين على  
 كرم الله وجهه انه قال نزل القرآن بك قرئت وليسوا اصحاب شبر ولو لا ان جبر الجبر نزل  
 بالهمزة على النبي اما يمزنا ويجعلها بنو نمير فيا لها على راء وادغم التحقيق اصد والتخفيف  
 ويجزى التخفيف فيا سوا كانت كلمة براسا كهمزة الاستفهام كافي في الهمزة التامة كما في الهمزة  
 يجمع يازيد او بعض كلمة وجزاها اسما كانت تلك الكلمة كافي لفظا لغيره والالف لا تفتا حيث  
 وجدته اول الهمزة في وسط التثنية الفتح وفي اول التثنية الهمزة الوصل من هذا بين ان المراد  
 بالهمزة هنا اعم مما للقطع والوصل وفعلا كافي افعالها الى الالف المنسوبة الى هذه الاحكام مثل  
 امر بامر واقول اقول او حركا كافي ايا والى كلاهما حركا لئلا يستعمل التثنية ايضا وتخفيفها  
 اي تحصيل الحقة بسبب زالة ثقل الهمزة يكونا بالابدال وبالحذف ويجعلها بين بين اي مختص  
 في هذه التثنية لا يتجاوز عنها والاصل في الجبر بين بان لانه اذ كان الهمزة يجرى في الحذف لانه  
 اذا لم يجرى يجرى في التثنية بين بان في التثنية هو انما رايه بقوله اي يجعل بين محذورا وبين محذورا  
 المناسب حركتها فان كانت حركتها فتحة فيجوز الهمزة فيها وبين الالف اي مائلة الى الطرفين غير  
 ياقية على صراطها وان كانت ضمة فيجوزها وبين الواو وان كانت كسرة فيجوزها وبين الياء وكذا الكلام  
 فيما بعد هذا هو الكثير استخلاصا من بين بين ولذا عرفت الاكثر ونحوه وهو مختص بما اذا كانت الهمزة  
 متحركة وغير متحركة رايه بقوله وقد جعل بين محذورا وبين محذورا الحروف المناسبة حركتها قبلها  
 لا حركتها فانها كافي يستردون حيث تجعل الهمزة فيه مائلة الى المخرج الياء المناسبة كسرة الالف  
 الذي قبلها في هذا القسم غير مختص بما اذا كانت متحركة بل يجرى فيها كانت في ايضا وهو في الوقوع  
 وبالنظر الى وقوعه ولو قيل عرف بعضهم البين بين بان تجعل الهمزة بين محذورا وبين محذورا حرف  
 المناسب حركتها او حركتها قبلها ثم همزة بين بين عند الكوفيين كسنة وعذا البصر بين محذورا وبين محذورا



يخفى بها نحو الكنت ولذا لا تنفع الاجت مجوز فيه وقوله الكنت غابا فلا يقع في اول الكلام كما هو  
وتخفيفا قياسي وسمي بفصل منصفين الاول ثبوت التخفيف القياسي علم منهم اولها انهم قالوا انهما  
الى الهمزة لا تخفف ما كونا مجزعا بان يكون اول كلمة في موصولة يسبق لانها لو خفت لجعلت  
بين بين لانتفا موجب الحذف والابدال لو جعلت بين بين لكانت كذا كما هو عند الكوفيين او كان  
كما هو عند البصريين من انها متحركة حركة ضبيعة فكذا ان يستأ بما يقرب من كنت لانه مرفوض في كلامهم  
او معذرو ليس مرادهم انها لا تكون في اول الكلمة لانها قد تخفف اذا اتصلت بكلمة اخرى والاولى  
بنحو حذف كل اصلها او حذف كل امرى الحاضر في الهمزة التي حذفت للتخفيف هي الهمزة الثانية ليست  
والمبتدأ بها وهي الهمزة الاولى لم تحذف للتخفيف انما استغنى عنها وفي بحث لانه ان كان ثانيا يفتار  
بهمزة الاستفهام محذوفة من الكلام مع انها لا تنفص عنها السدادة تنفع اول كلام والحال انهم قد قالوا  
في وجه فراه من قرار استكبرت ام كنت من العالين بكسر الهمزة اي همزة استكبرت هي اي هذه الهمزة على  
حذف حرف الاستفهام والاصل الاستكبرت بدليل ام بعده وانما لم يجز ان يكون الحذف بل لانها تنفصا بام  
كما بين في محله واما على القواف المشهورة وهي استكبرت بفتح الهمزة فالجواب عن همزة الوصل الواقعة  
ثانيا لا همزة الاستفهام الواقعة اولها فلا شك ان يكون ان يفتار مرادهم بالهمزة المبتدأ بها هي اول  
اجزاء كلمة وهذه الهمزة استفهام ليست بحرف كلمة بل كلمة برأسها وان الهمزة المبتدأ بها مطلقا لا يفسد شي  
من الانواع الثلاثة لوضع التخفيف وحذف همزة الاستفهام فيما حذفت لاسم انه للتخفيف لا يجوز ان يكون  
لوجه اخر كما استغنى عنها بدلالة ام فانه نفع البحث ثم هي اي الهمزة لا تخلو امن ان يكون كنت او متحركة  
فان كانت كنت سواء كانت مع المتحرك قبلها في كلمة اسم كانت او فاعلا او في كلمتين تبدل المألوف المتكسر  
لحركة ما قبلها فان كانت حركة ما قبلها فتحة تبدل الفا او فتحة فتوا او كسرة فتبار فالصور شعبة  
او رد لكل منها مثال جواز ان تبدل بالاجاز او انما يتبين الابدال في هذه الصور عند ازالة التخفيف  
لانه لا يمكن جعلها بين بين لا بالفتح المشهور سكوتها ولا غير المشهور اذ حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غيره  
ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها فتبين الابدال في راس راس وفي قرأت قرأت  
وقوله نوع الى الهمزة انتنا الى الهمزة انتنا هذه الثلاثة اختلفت لما كانت حركة ما قبل الهمزة فتحة والاول  
لما كانت الهمزة مع ما قبلها في اسم والثاني لما كانت في فعل والثالث اعني الى الهمزة انتنا لما كانت في كلمتين  
ففي جميعها يجوز ابدال الهمزة الفاقية راس بالالف فلا يجوز ابقاء ما على حالها واثبات امرها  
من ان ياتي وتا ضمير الحكم اصل انتنا فليست الهمزة الثانية يار لانتك ما قبلها وسكوتها ثم لما اتصل بقوله

يقوله الهمزة سقطت همزة الوصل عادت اليها الى اصلا وهو الهمزة لزال موجب القلب بالتقريب ككنا  
وبما ان الهمزة والهمزة العائدة تحذف الف الهمزة لا انتفا ككنا فصار الهمزة ككنا بعد الهمزة  
المنفوخة فقلت ان فصار الى الهمزة انتنا يقال في سربير وفي جنت جيت وفي الذي انتنا ليدتقن  
وهذه الثلاثة اختلفت لما كانت في اسما مذكورا والاول لما كان في اسم ما قبلها في اسم ما كان في فعل  
والثالث اعني الى الهمزة انتنا لما كانت في كلمتين ففي جميعها يجوز ابدال الهمزة الثانية في اسم ما قبلها في اسم  
الذي انتنا الذي انتنا وهو ما ضمير مجزول من لا يتان ان اعطاء الامن قلب الهمزة الثانية واد  
سكونها وانضم ما قبلها ولما اتصل بقوله الذي سقطت همزة الوصل عادت الى الهمزة الى اصلها  
والتقريب ككنا فحذفت اليها من الذي فصار الذي انتنا همزة ككنا بعد الهمزة المحسورة فقلت بار  
وبما ان لوم مصدر لوم اي ككنا لوم وفي سوت فعل الحكم سوت ريسو فقلت نعم سوت  
وفي يقول كذا يقولون وهذه اختلفت لما كانت في اسما مضمونا والاول لما كان مع ما قبلها في اسم ما كانت  
لما كانت في فعل والثالث لما كانت في كلمتين ففي جميعها يجوز ابدال الهمزة واد وان من امر من ان يات  
قلب الهمزة انتنا يار ثم سقطت همزة الوصل في الارج وعادت اليها الى اصلها وقلب الهمزة واد  
وان كانت الهمزة متحركة لما قبلها لا يجوز ان يكون ككنا او متحركا فان كانت فان كانا واد واد واد  
زائدة لغير الجمع او كذا والتصغير بدلت الهمزة اليها الى ما قبله جواز او عظم وانما يتبين الابدال هنا  
لانه لا يمكن ان يكون بين بين سكون ما قبلها ولا الحذف بتقل حركتها الى ما قبلها ككنا واد عليها في الهمزة  
لا تقبل الحركة اذا كانت زائدة لغير الجمع اذ لا يتصور لها نوع استقلال مع انها لو حركت لزال مدحها من غير  
موجب لزاله واد التصغير وان لم يكن بعدة ككنا كالمدة لانها دائمة السكون فلا يجوز ازالة سكونها  
الوصفي فلا تقبل الحركة كما في مقود اصل مقود قلب الهمزة واد الوضوح متحركة بعد واد واد واد  
لغير الجمع واد عظم الواو في الواو وخطية اصل خطية قلب الهمزة يار لو فوعها متحركة بعد يار واد  
كذلك واد عظم الياء في الياء واما في الواو والياء فيهما زائد من لا واد مقود يار في غير ذلك فليست  
من اصول الكلمة وافتس تصغير فالتس كذا فيما عندي من النسخ والاصوب تصغير فتوس جمع فالتس  
اذ لا يصغر فالتس على الفتس بل المصغر عليه فتوس فالتس فالتس فتوس فتوس فتوس فتوس فتوس فتوس فتوس  
لو فوعها متحركة بعد يار التصغير واد عظم الياء في الياء ومنه اس من هذا القبيل النبي في السور والبر  
اي المخطوطة فصلها عما سبق لا كونها من هذا القبيل ليس يقطع كما ذكر ان قلنا ان المخطوطة الاول  
الى النبي ما هو من البناء يعني الحذف فالنبي في غير معنى فاعلم على النبي به كونه محبة الاحكام الاله بالعباد

بسم  
الذات  
سوت

سوت

مقود

خطية

افتس

النبي

البسطة







وقد جازى وسو بالواو والثالث في الياء والواو في سبي وسو بنقل حركة الهمزة اليها  
 وحذفها وان كانا قبلها متحركين كما في فاعبار الحركات الثلاثة من الضمة والفتحة والكسرة في كل  
 من الهمزة وما قبلها يحصل ثلثة اقسام حاله من ضرب ثلثة في ثلثة وان كانا لائقا مطلقا اكثر  
 من ذلك فانه اذا اعتبر بعد ذلك فاعبارا في كل واحد في كلمة او كلمتين نصيرنا ثلثة عشر وخفيف  
 حنة في ان يجزى الهمزة بين بين بالفتح المشهور اعني ان تجعل بينهما وبين الحرف المناسب لهما  
 وهي الهمزة ان يكون الهمزة وما قبلها كلاهما مفتوحين نحو البحر فيجعل بينهما وبين الالف  
 او كلاهما مضمومين نحو بدر او يس على صيغة التصغير علم شخص فيجعل بينهما وبين الواو او كلاهما  
 مكسورين نحو الحق بالفتح فيجعل بينهما وبين الياء او يكون الهمزة مكسورة وما قبلها مفتوحا نحو سهم  
 يقال سميت الماكينة اى ارفقت او يكون هي مضمومة وما قبلها مفتوحا نحو لوم على فصول اللوم في الاول  
 فيجعل بينهما وبين الياء وفي الثاني بينهما وبين الواو وذلك في جميع الاقسام المتقدمة ان تجعل بينهما  
 لا في ثلثة تخفيفا للهمزة مع بقية من انما يكون دليلا على ان اصل الكلمة الهمزة الا انه لا يمكن ذلك في ثلثي  
 منها كما نرى في عين في هذه الهمزة بين بين المشهور في الثلثة الاول منها اعني ثلثا الالف او يس  
 والحق بالفتح فلا تلافق فيا بين بين بين المشهور وبين الياء المشهور لجانسة حركتها حركة ما قبلها  
 والحرف على المشهور او الياء في الالف الاخيرين اعني سيم ولوا فاعبارا لو جعلت بين بين الياء المشهور  
 بجعلنا بينهما وبين الالف فتعرب من الالف مع وقوع الكسرة عليها في سيم والضم في لوم وهو مستكره  
 عندم لانه لما كان الالف آتيا على الضمة والكسرة جعلنا قرب منه بمنزلة ذلك تخفيفا من بين  
 اى من الثلثة ان تبدل الحرف المناسب بحركة ما قبلها وهذا ان يكون الهمزة مفتوحة حال كونها مضمومة  
 ما قبلها نحو جور بفتح الجيم وفتح الواو في جور بالهمزة يقال غيث اى مطر جورا اى كثير فابدل الهمزة  
 المفتوحة بالحرف يناسب ضمة ما قبلها وهو الواو او مكسورا ما قبلها نحو مير بفتح الياء او الكسرة في مير  
 بالهمزة المفتوحة جميع مترة بسكون الهمزة وهي العداوة فابدل الهمزة بالحرف الكسرة اعني الياء  
 وهذا ان كانا قد مر ان تحت الابدال وانما تعين فيها الابدال فلا يمكن الحذف بنقل الحرف ما قبلها  
 ولا جعلها بين بين لانهم لو جعلوا بين بين المشهور فتعرب من الالف وقبلها الضمة او الكسرة  
 وهو مستكره كما مر آتيا ولما قد مر المشهور بعد الغدا المشهور لانه لا يرد في ذلك مع جواز نسبة بين بين  
 الغدا المشهور يجوز فيه المشهور ولما لم يجز هنا المشهور امتنعوا عن غير المشهور لئلا يتوهم ان  
 المشهور ايضا جائز كذا قبل في الاخيرين فاعبارا بها ان يكون مضمومة مكسورة ما قبلها نحو بدر او فارق

وهذا الثاني  
 في تخفيف

والا

هذا قارئ او يكتسب هذا ان يكون مكسورة مضمومة ما قبلها نحو سهم مختلف فيما جازى المشهور  
 اعني في ثلثة فاعبارا اكثر من ثلثم سبويه تخفيفا اى تخفيفا للهمزة في القسمين ايضا اى كاتبا الهمزة  
 جعلها بين بين بالفتح المشهور فاعبارا في القسم الاول من القسمين الاخيرين اعني ان تكون مضمومة  
 مكسورة ما قبلها الى الواو المناسب للضمة الهمزة وفي القسم الثاني اعني ان تكون مكسورة مفتوحة ما قبلها  
 الى الياء المناسب للكسرة الهمزة فيقرب فيا بين بين الياء والواو في سلس بينهما وبين الياء  
 وعند البعض تخفيفا فيا بين بين بالفتح المشهور فيجعل بينهما وبين الالف او في الاول الياء  
 المناسب للكسرة ما قبلها وفي الثاني الى الواو المناسب للضمة ما قبلها وعند الاخفش تبدل في الاول الياء  
 محذوفة في الثاني تخفيفا فيا بين بين بالفتح المشهور اعني الجمل بين بين وحذف الفاصل  
 خصص ثلثة الاخفش بالاول وان قال انه في الثاني ليس هو كالكثيرين انما عايناهم كلام ابي علي الكوفي قال  
 صرح بخلافه فيما قال الرضى واستدل الاخفش على مذهبه بانها لو سبغت في القسمين كانت الاو كالأو  
 اكتب ولا تخفى بعد الكسرة والثانية كالياء اكتب ولا تخفى بعد الضمة كما لا يخفى الالف بعد الضمة والكسرة  
 وهذا الذي ذهب اليه قبا على مثل حور ومثروان كان قريبا لكن سبويه ان يعرف ويقول المسئلة  
 المفتوحة لم يستحل مجيئها بعد الضم والكسرة لكن لما حال مجيئ الالف الصريح بعد ما منع مجيئ شبه  
 الالف ايضا بعد ما والواو اكتب فلا يستحل مجيئها بعد الكسرة بل تستقل وكذا الياء اكتب  
 بعد الضمة فلم يمنع مجيئ شبه الواو اكتب بعد الكسرة وشبه الياء اكتب بعد الضمة وانما اترك الصحن  
 المشهور في الغدا المشهور وان كانا بعيدا فاعبارا ما لزم سبويه في التسهيل المشهور كما مر في محالهم الا ان  
 من مجيئ الواو الصريحة متحركة بالكسرة بعد الضم في سول ومجيئ الياء الصريحة متحركة بالضم بعد الكسرة  
 في قارئ في هذا قارئ وذلك من فوض في كلامهم ولبيس في لانه لا يلزم سبويه على ما ذكرنا محذور  
 في مجيئ شبه الواو اكتب بعد الكسرة وشبه الياء اكتب بعد الضم وكذا لا يلزم الاخفش فيما ذهب اليه امر شنيع  
 لا تخفيفا للهمزة عارض غير لازم فهو مثل ريبا راعا كما اذا كان اول الكلمة همزة وهي لا تكون الا متحركة  
 نحو احمر فصدر عليهم اى تلك الكلمة والفار لتعقب بلام التعريف مثل احمر والقارئ في قوله  
 تخفف لتعقب ايضا والسبب الهمزة بالقارئ حركتها على الهمزة اكتب لتعريف ثم حذفها كما لا يخفى  
 يعني على ما بعده مفعول مطلق مجازي تخفف او لا القارئ اى تخفيفا او القارئ مبنيا على ما هو القارئ  
 من ان الهمزة اذا كانت متحركة وما قبلها صحيحا كتلت تخفف بان تنقل حركتها اليه ثم تحذف والقارئ  
 في كلام جواز الشرط اى فليقوم في الهمزة الوصل التي قبل الهمزة اى احدى الحرفين اي حذف الهمزة



وهو القيس للاستغفار عنها بحركة اللام لانها انما الى بالسا بزم الابدان بالكن وهو اللام كما هو في السبع  
 حوان حرف التعريف انما هو اللام والهمزة انما هي للرفع الابدان بالكن فثبت حركتها لاجبة اليها والسا منها  
 وهو نه بلب اكثر من الابدان الى بغار على حالها لعدم الاعتداد بحركة العارضة للام التي نقلت اليه من الهمزة  
 اول الكلمة اذ العارض كالمعوم واذا لم يعتد بها لكان اللام في حكم السا فثبت حركتها الى همزة الوصل ونظير هذا  
 روي بالواو المدونة في روي بالهمزة بقلب الهمزة واو السا كونه وانضمام ما قبلها كما مر حيث لم يبدل الواو يا  
 ولم يدم مع وجود موجب الابدان الادغام فيه ظاهرا وهو اجتماعها وسكونها كما في طيات منقول  
 باعراب الحكاية مصدر طوى اصله طوي فاجتمع الواو والياء والياء من قبل الواو ياء وادغم وقد مر  
 مرارا الى لم يبدل في روي مع ذلك لاجل ان الواو فيه عارض من تخفيف الهمزة والاصل الهمزة فلم يعتد بالعارض  
 فكانه لم يجتمع فيه الواو مع الياء بفتح طوي فان الواو فيه اصلي معذبه وانما في نظير هذا دون مثله العارض  
 الغيبة معذبه في روي هو الحذف فيما يخص في الحركة اذ كانا لا مركبة فيقال في تخفيف الامر على الطريق الاول بحر  
 بنقل فتحة الهمزة احركها اللام ثم حذفها وحذف همزة الوصل على الطريق الثاني بحركات بنات همزة الوصل والسا  
 كما ذكر وانما اعتد بحركة اللام في قوله من قال حمود لم يعتد بحركة النون في نحو لم يكن الزين والال والواو  
 لان اللام صارت مع اسم كالجوز لفظا لكونها على حرف واحد ومعناها غيرت مدلوله من التنكير الى التعريف  
 واذا صارت كالجوز است. بفتحة الحركة المنقولة اليها بحركة سبب اصله ان الال نظر ان ياء الاقترار استغفار  
 كذلك في جواز الاستغفار واستغفار وعلى الطريق الاول ورد في قراءة ال عمرو عاد لولي بادغام تنوين الال  
 في اللام في قوله كما عاد الاول وكذا ورد عليه قولهم طان بشد اللام وكسبه في قولهم من كان ذلك  
 الى انما اعزبت حركة اللام المنقولة عن الهمزة اليه فلا وجه لتحريك تنوين الال ونون من في المثالين  
 فوقع فيها نون كن قبل لام متحرك فيجب ادغام النون فيه كما في بدل اللغتين بادغام تنوين بدل في لام اللغتين  
 ونون وكن لا يشعرون بادغام نون كن في لام لا على ما مر في بحث الادغام في حقت الهمزة اول في قوله كما عاد الاول  
 وهمزة ان في قولهم من كان ينقل حركتها الى ما قبلها من لام التعريف اكنث ثم حذفها فصارت الاولى في اللفظ  
 عاون لولي بسكون التنوين وبضم اللام وانما من لاي بسكون نون من ومد اللام لسقوط همزة الوصل  
 في الرفع ثم لما اعزبت حركة اللام المنقولة عن همزة القطع اليه كما هو الطريق الاول فلا وجه لتحريك تنوين الال  
 في عاد الاول ونون من لا يحد في من لان لا تحركها الا بالولع النقاء اكنث في حركتها اللام واعتبر  
 حركتها لا النقاء لها فلا وجه الى التحريك فوقع فيها نون كن قبل لام متحرك فيجب ادغام النون فيه كما علمت  
 في قوله مع بدل اللغتين وكن لا يشعرون فصارت عاد لولا بشد اللام وضمه ولام بكسبه وشد اللام والسا

واما على الطريق الثاني وهو اعتبار حركة اللام فلا يصح الادغام في عاد الاول لانه يحجب تحريك  
 تنوين الال للرفع النقاء اكنث لكونه اللام في حكم السا واذا حرك التنوين فلا ادغام كما عرفت من انه  
 اشترط فيه كون الاول كسنا فصارت عاد لولي بلا ادغام وكذلك من لان كما يذكره وعلى هذا الوجه  
 الى الطريق الاول ثبت واذا قالوا لان في قوله كما قالوا لان اي اذا خفف همزة ان بنقل حركتها  
 الى قبلها من اللام اكنث للتعريف ثم حذفها فصارت عاد لولا لان بمد اللام كما في بعض القراءات لانها اعزبت  
 حركة اللام لم يلزم من ابقاء الواو النقاء اكنث فلم يحدف الواو وحذف النقاء اكنث واما على الطريق الثاني فغير  
 بعده بفتح ما اذا لم يعتد بحركة اللام فانه يحدف الواو وحذف النقاء اكنث واما على الطريق الثاني فغير  
 اعتبار حركة اللام فيقال في من لان اذا خفف مثلا ان بفتح النون او ما يحدف لانه اي ان لم يعتد  
 حركة اللام لودمها فكانها كسنت فلا يبقى نون من كسنت بلزم النقاء اكنث فاما ان يفتح نون من كما هو الثاني  
 عند وقوعه قبل لام التعريف اكنث نحو من الارض من السماء وغيرهما فيكون مثلا ان ح كسنة من ح  
 منطرح بفتح النون واللام وسكون الالف في من الارض بان يخفف الهمزة بنقل الحركة والحدف لانه لما اعتبر  
 فيه حركة اللام فتح النون كما هو الثاني كسنت اكنث ولو اعتبر لغيره لغيره بفتح الادغام النون في اللام  
 واما ان يحدف النون كما مر في كذب في من الكذب فحذف نونه على وجه الهمزة كما عرفت في بحث النقاء اكنث  
 فصارت عاد لولا نون واما اذا اعتبر حركة اللام فيصير ما يشد اللام كما مر في الطريق الاول  
 بهذا كله اذ لم يجتمع ههنا في موضع بل اجتمع الهمزة مع حرف اخر فان اجتمعنا فاما ان يكونا في كلمة كتنين  
 فان كانا مجتمعين في كلمة فان كانت اي فلا يخلو اما ان يكونا متحركين او الاولى متحركة والثانية كسنت  
 او بالكلية فان كانت الاولى كسنت والثانية متحركة ولم يكن التثنية في موضع اللام فظانها ترغم في التثنية جتماع  
 فتاين في كلمة والاول كسنت كما في سال نفهم السبن ونفخه وتشديد الهمزة المدودة على حالها فيضم الضم  
 جميع نون وصيغة بفتح الهمزة لاجل ان الهمزة في ما بقي التثنية على حالها وادغم الاولى في الالف فثبت  
 لانه لا يمكن تخفيفها بالابدال فثبتها وبين ما اذا كانت في موضع اللام كما سيجي ولا يجبرها بغيره  
 اما المشهورة فلا تخرج تصير قريية من الالف فيلزم النقاء اكنث واما غير المشهورة فليكون الهمزة  
 الاولى ولا يحدف لانه لا يدرى انه فعال لا تشديد او فعال لا تخفيف فابقيت وادغمت الاولى في الالف  
 واما ان كانت التثنية في موضع اللام فقلب ياء كذا في تعريف بين الكسب وسرجه ويدر على قول ابن الجيب  
 دخل سطر من فقرأ وان كانت التثنية كسنت والاولى متحركة وجب ابدالها الى الحرف المناسب ككسنة الاول  
 اتفاقا كراهية لاجتماع الهمزتين مع غير النطق بالتثنية كسنت فان كانت حركة الاولى هي فتبدل الى الالف

من الكذب



[illegible]

هذه هي الاولي مكتورة  
وانت في سنة فقلت ان  
يا فقرا رايته

مخفیات

بالقبول من قول النحاة لنظام ممن ثبت عصمتهم كملهم وبجواب بان ذلك مستفيض مقبول موافق لكل حال  
ثم ان خطائهم جميع خطيئة واحدة خطائهم بالبار ثم الهمزة ثم ابدال الهمزة كاف بائع فصار خطاها  
بهمزة ثانيا فثبت على هذا القدر كافي هذه الرواية وهو انذر والاكثر الاصح ان يبدل الثانية بار كما فيها  
كما في جاز فيصير خطائي ثم بفتح الهمزة والواو والهمزة قبلها ياء فيصير خطايا فاذا اضيف الى ياء التكلم كافي  
نكاح الرواية يقال خطاياي هذا عنك سيويه وما عند الخليل فاصل خطائي بالبار ثم الهمزة ايضا الا انه قال  
قبل الهمزة الى موضع الهمزة فصار خطاها بالهمزة ثم الهمزة او اتبعها كما ذكر فعلى ما ذكر ليس هو مما يجمع فيه  
بهمزة ثانيا فثبت على هذا القدر كافي هذه الرواية وهو انذر والاكثر الاصح ان يبدل الثانية بار كما فيها  
وان كانتا كلمتين فالثانية فيكون لا محالة كونهما اول الكلمة فالق م اثني عشر اثنان مفعولة وفيها  
اربعة احوال تتحقق بذكر احد بعد جاز ويدرأ ومن تغاير ولم يدرأ ومكسورة وفيها اربعة بذكر  
لفظة ابل بعد ياء مضمومة وما فيها اربعة بذكر اولئك بعد فان كانتا كلمتين على اى وجه  
من الاربعة التسعة كما في قوله تع فقد جاز اسطرطا حيث اجتمع فيه همزة مفعولة وها اخراج اول  
اسطرطا جاز ابفاؤها على حالها من غير عرو عن التخفيف لستح بها بوجه من الوجوه اعتبارا لا لفظا  
الكلمتين فكانها الى الهمزة لم يجمعها ريتون ذلك من التقليل ان قد جاز الكونين تحقيقا في كلمة  
كما مر فتجوز بهم له في كلمتين اولي جاز تخفيفها مما لا يلزم من النقل في اجتماعها حقيقة وتخييل احدها  
بالتخفيف حكم وتحقيق احدها كفاية في زوال نقل الاجتماع مع انه ليس بحكم حقيقة كما توفى في جاز هذا  
اي تخفيف احدها وان كان متفقا عليه في وقوع الاختلاف في تعيين ما يخفف في الخليل بخلاف تخفيف الثانية  
لا النقل يحصل من التفاهة والانتفاء يحصل عند الثانية فلا بصارا الى التخفيف قبل الوصول الى الثانية  
كما فعلوا مثل ذلك في املت وتفتت او الاصل املت ونقصت اى سقطت فابدل في المثالين  
المجتمعين من كل منهما ياء لرفع النقل ابدال الثاني المثالين بينهما ياء يؤيد كون المختار تخفيف الهمزة  
الثانية وابعادها عن تخفيف الهمزة الاولى لا الانتفاء والنقل يحصل بها بمعنى ان كل منهما ممدودا  
في الانتفاء والنقل في زوال الانتفاء والنقل تخفيف ايتها كانت سواء كانت الاولى او الثانية كما زولا  
الموقوف عليه يستلزم زوال الموقوف وما ورد فيهم خصص الاول بالتخفيف اجاب بقوله كما فعلوا  
اي تخفيف الاول مثل ما فعلوا في مثل ديار وديوان والاصل ديار وديوان واصلها ديار  
من التخفيفين جائزا لانهم ابدلوا من اول المثالين حرفين في نحو ديار وديوان كما اصلها ديار  
ودوان بشدائد النون والواو بدل صها على دنايه وديوان فقلل اللبس بينهما ياء وقد مر ذلك







ويسهل الاخرى الى جعل بين يمين او تخفف مطلقا بحالها وان ابتدأ من الالف والسين  
 ونحوها على قياس ما تقدم في المفردة وقد عرفت تفصيلها فلما حجت الى الالف بجوز في الالف  
 مثلا ان يخرق الاول ويجعل الثانية بين الهمزة والالف او بالالف في غير الالف ان يخرق  
 الاول ويجعل الاخرى بينهما وبين الواو او بالالف على ما ذكره المصنف بل ان يجعل الاخرى  
 في المثالين القاصرين كما ورد عليها ان الكلام في تخفيف احد الهمزتين فقط واذا خذت احدهما  
 وسهل الاخرى وابدلت تخففتا حالهما الا ان يقال بعد من التخفيف هنا يسهل الاخرى ابدالها  
 واما حذف احدهما فليس بمعروف من التخفيف كما الحذف الذي بعده هو الحذف بنقل الحركة  
 الى قبلها لا مطلقا والحذف هنا ليس كذلك بوجهين الاول ان يخرق الثانية بالالف المتعاقبة  
 الاول فيقال في جاز واحد بها ومن ثلث الهمزات ويراد ان تلك جاز واحد بها ومن ثلث الهمزات  
 ويراد ان تلك ببدال الثانية الف او يار او واو او وان لم تكن متعاقبة في الحركات  
 بان يكون احدهما مفتوحا والاخرى مضمومة مثلا تخفف ايتها اريدت اى سوا كانت الاول  
 او الثانية على حسب القصد وليس تخفيفا لو انفردت ففي جاز اولئك اذا خفف الاول  
 بجعلها بين الهمزة والالف كانه سادس والثانية بجعلها بينهما وبين الواو كانه ثامن وفي ثانيا الى  
 تخفف الاول بجعلها بينهما وبين الواو او الثانية بجعلها بينهما وبين الياء او بين الواو والهمزة مثل  
 فتدرك قال ابن الجلب وجاز في من بيت الى صراط مما كانت الاولى اخر كلمة مضمومة والثانية مفتوحة  
 ابدال الثانية واو اصريا يعني ان قياس تخفيف الهمزة المفردة ان يكون تخفيف الهمزة الثانية  
 في هذا الكلام بجعلها بينهما وبين الياء او بين الواو كونه مفتوحا ما قبلها كانه مثل واما ابدالها  
 واو او مضمومة فليس بيقين لكنه جائز كذلك نظرا الى منتهى ما قبلها كما قال في تخفيف سئل سؤل فخر  
 ولما فرغ مما كانت الهمزتان في كلمتين متوحدتين اشر الى ما كانت الاولى منهما كانه والثانية مفتوحة  
 وهو على ثلثة اقسام بحسب كانه الثانية كما رفق قال في مثل اقراية مما اجتمع ههنا في كلمتين  
 او اهما كانه متوحد قبلها ولانها مفتوحة ثلثة اوجه احدها ان يبدل الاول الف او السين كما في  
 كما في راس ثانيا ان يخرق الثانية بعد نقل حركتها الى الاول نحو كما في راس ثانيا  
 وثالثها ان يجعل معا بين يمين بان عمالا الى الالف وهما في الصورة الثالثة لغة بل الحجاز في قوله  
 في مثل اقراية الى هنا ذكر صاحب المفصل واعترض عليه ابن الجلب ان اى بان صاحب المفصل وهم  
 واخطا في الوجه الاخير فيقولون من جعلها بين يمين ان يجعل بين يمينها و يخرق حرف حركتها

في قوله ان يجعل معا بين يمين بان عمالا الى الالف وهما في الصورة الثالثة لغة بل الحجاز في قوله

ولا يتصور هذا في الاولى لكونها كسنة ثم ذكر ان هنا نفعها ما صار في المعنى لانه لا يخلو اما ان يسهل جميعا  
 او الاولى دون الثانية او الثالثة دون الاولى فحصل ثلثة اوجه والوجه الاول سهل على وجهين  
 احدهما ان تنقل حركة الثانية الى الاول وتختف ثم يجعل الاول بين يمين بعد تحريكها والآخران  
 يقابلان في الفاعل تسهيل الثانية بجعلها بين يمين والوجه الثاني ان يقبل الاول الفاعل وتخفف  
 الثانية واما الوجه الثالث فان يجعل الثانية بين يمين فبين ما ذكرنا ان الوجه ثلثة اقسام  
 منها الى وجهين فصارت الى اربعة اوجه ذكر المصنف عن صاحب المفصل انها وجهين واسقط وجهين  
 وذكر وجهين لا يعقل اليه وهو الوجه الثالث ما ذكره من الالف وجه انتهى مال المصنف يمكن ان يقال في دفع  
 اعتراض ابن الجلب لعله اى اظن ان صاحب المفصل اراد من جعل بين يمين بالهزة الى الهمزة الاول  
 المعنى الغير المشهور راعى جعلها بين يمينها وبين يمينها حركة ما قبلها وهو هذا المعنى لا يقتضي حركة  
 الهمزة بل حركة ما قبلها فيمكن في الهمزة الاولى ايضا في افرادية وان كانت في نحو ما قبلها  
 ولما ورد انه لا يمكن هذا الجواب من طرف صاحب المفصل لانه غير قائل بهذا المعنى بدليل انه انكر  
 دفعه بقوله وان لم يذكره لفظه وحاصله فالتحريك واما عدم ذكره اياه فنقد الاخذ  
 لفظه بنسبة الى المعنى المشهور وروا ابن الجلب معترف بحججه اى بجبن الجعل بين يمين هذا المعنى  
 الغير المشهور ايضا كما ذكر في التيسير فلما بناى له ان يقول لا يمكن هذه الارادة اذ لا يمكن الجعل  
 بين يمين هذا المعنى الا ان اى يمكن ان لا يبين الثانية والاعراض على حسب المفصل في استعمال  
 اللفظ المشتهر في المعنيين اى يبينه على هذا الجواب استعمال اللفظ المشتهر وهو لفظ الجعل بين يمين  
 في اطلاق واحد في المعنيين اى المعنى المشهور وغير المشهور والمادة بنسبة الى الهمزة الثانية  
 المشهور والى الاول الغير المشهور كما مرنا فاذا قال ان يجعل معا بين يمين يمين الالف او بين يمينها  
 معا واستعمال المشتهر في المعنيين في اطلاق واحد ليس بصحيح كما تقدم في العقد الاول والامر في ذلك  
 بين جواب عن المشتهر الى رفعها سهل بان يقال هذا استعمال يمين على راي من جوزه او اطلاق محمول  
 على عموم الجواز الى ما يطلق عليه لفظ الجعل بين يمين سوا كما مشهور او غير مشهور وعموم الجواز  
 جائز بالاتفاق فان ذلك السام ان انتظم القول بالوجه الثالث فان لم يصرح واما ان كانت الاولى كسنة  
 نحو اقراية واذ بالالف لم يردوا بوجه فبقية اربعة مذاهب تدبر في الجواز بخلافها  
 صاحب غيرهم يخفون اما الاول واحد او الثانية وجماعة منهم يخفونها معا كما ذكرنا في المتوحدتين  
 وهم الكوفون ونحو ابوزيد على لوب مذهبها خامس وهو ان يخام الاول في الثانية كما في س

في قوله ان يجعل معا بين يمين بان عمالا الى الالف وهما في الصورة الثالثة لغة بل الحجاز في قوله



الحروف من خفيف الاولى وسد فاعلم ان انفتح ما قبلها وادان انضم وبار ان انكسر  
ومن خفيف الثانية فقط فقل حركتها الى اليمين الى اليمين وحذفها واهل الجواز المحققون انما  
قبوا الا الى الفاء واداد وادار وسهلوا الثانية بين بين اذا ولت الالف لا تمنع النطق الى الف  
وحذفها بعد نقل الحركة الى ما قبلها اذا ولت الواو والياء لا تمنع ذلك فيقولون موتوا موتوا  
او آية بالالف في الاولى والتمهيد في الثانية واقرى اباك بالياء المفتوحة بفحة الهمزة  
المحذوفة ولم يردوا بواو المفتوحة وعليه نفس نحو لم تردوا بواو  
وغير ذلك وكذا ان كانت الثانية وحدها شئ نحو من شئ وانتم فلا بد من تحريكها بها فيصير  
من هذا القسم الاخير فاعلم من هذا الا انما المتخفيف الهمزة اذا اجتمعت مع اخرى انما تلفظ  
بالهمزة من المحققين الى المصنفين الذين لا يشوبها شئ من الخفيف عذبه في غاية الاشكاه  
لما عرفت من ان الهمزة تكون من اقصى الحلق انقل الحروف فاذا اجتمعت مع مثلهما على وجه التحقيق  
والتمهيد يكون في غاية النقل الاشكاه حتى انهم الى الوب رفضوا من لغتهم وضع كلمة اصلية  
فاذا ما وجبها او غيرها ولا يجرها على ان يكونا هما اصلية وانما مثل الهمزة وجرها ووسال  
فما سلك الهمزة من زائدة ولا يهرب عنه ككون الزائدة في موضع الزوال وتلك التي جعلوا  
تماثل الفاء والواو والياء واللام قبلها فيما يرب منها الى الهمزة من زحمة الحلق بمنى  
انهم لم يفسدوا كلمة يكون فاما وجبها او غيرها ولا يجرها واحدا من تلك الحروف لا قبلها كالف والفتح  
لا شكاه اجتماع تماثل من كالف الهمزة الا انه لما بلغ ذلك شكاه رتبة اشكاه الهمزة من  
لم يرفضوا ذلك الاجتماع كبا وحكموا اعطف على رفضه ابرادة اس قبح لغة من يقول خطا شئ  
في جميع خطية الهمزة من محققين لا شكاه هادان كانت احديها زائدة وان الحسن ان يقول خطا في  
بتخفيف احديها كما عرفت وجميع ذلك يدل على ان الهمزة من المحققين في غاية الاشكاه فيبقى التخفيف  
با حدها وما فرغ من بيان التخفيف الجبسي شرح في بيان التخفيف السامي فقال المصنف الهمزة  
في التخفيف السامي شئ انهم اوجبوا التخفيف في تركي مضارع راى كرمي اصله راى ففتح الهمزة  
وسكن لا اكبر على وزع اري ما من الازالة اصل راى كاعطى تركي مضارع اري اصله رى  
كيعطى تخفيف الهمزة في ما قبل حركتها وهي الفحة في الاولين والاكسرة في الثالث ما قبلها  
من الزاوية انكسر في حذفها وهو واجب وكذا كل ما كان من تركيب راى سواء كان الازالة هو الراء  
او الرويا اذا زدت عليه حركتها او لا تصيغ وسكن راؤه وجب حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها

الهمزة في غير هذا الموضع  
والهمزة في غير هذا الموضع  
والهمزة في غير هذا الموضع

الهمزة في غير هذا الموضع  
والهمزة في غير هذا الموضع  
والهمزة في غير هذا الموضع

الى ما قبلها الا امرى ومراة ومراة ولا يغير الى خطه ذلك لا لفظة مخفولة اري عيني  
لم تراها ككنا عالم بالترتبات وقول لم تراها لقيت والهر اعصر ومن قبل العيش بركي وسمع  
يقال نعت عيني اى استغف منه ففتح قول من قبل العيش من عيش كثير اري وسمع ما بين  
راه وسعد وانما وجب حذف في تلك المواد ككثرة الاستعمال المتخفيف للتخفيف ولما العيش  
ان يجوز ابقاء الهمزة فيها كما جاز حذفها على ما عرفت من ان الهمزة اذا كانت متحركة وما قبلها  
صحيا كلف تخفيفها بالنقل والتحذف ابتداء جازان كما جاز ذلك في نظائر مثلنا وكثير  
مضارع نأى كرمي اى بعد واناى كاعطى في الافعال من اى بعد بناى كيعطى مضارع اناى  
فانه يجوز فيها اثبات الهمزة كما ذكرنا جاز حذفها بنقل حركتها الى ما قبلها من لثون الهمزة بان ينقل  
بناء واناى لا نزاله ككثرة استعماله كذلك لم يجب فيها الحذف بل جرت في جوار التخفيف كغيره فاصح  
على الحذف في تركي وارى التخفيف القياسي بالفاء حركتها على ما قبلها ثم حذفها والزامه على خلاف العيش  
لكثرة استعماله وذكر بعض الفضلاء انه يحتمل الحذف بها وجرها اخرى وهو انه اجتمع في اري هزنا جازها  
حزنا وكنا والكن حازر غير حصين فكانها قد نزلت الثانية على حذفها في الاكرم ثم اتبع  
الهمزة ونقلت الراء لمجازة الالف التي هي لام الفتح وغلب استعمالها على الراء حتى يجوز رفض  
وقبل خطه في المذهب يظهر وجه من قال حذف الهمزة من اشياء الاجتماع هزنا جازها  
كمن لو كانا على لا طردت في مثل بناى واناى شئ وفي بحث ومنه انهم قالوا في الامر المشق  
من اخذوا كل واحد مرصدا او اخذوا كل واحد مرصدا او اخذوا كل واحد مرصدا  
الفتى واما حذف الهمزة الاولى فهو ليس لتخفيف بل لاستخدامها بها بحذف الثانية لما يحصل من تحرك  
في اول الكلمة وقد اشرنا الى ذلك في صدر البحث ولما قبس تخفيفها ان يقال اخذوا كل واحد  
بأبدالها واداكما بغير الشبهة الاولى من شدة ابطار ما عرفت من انه اذا اجتمعت هزنا جازها  
كشئ يجب ابدالها الى ما يناسب حركة الاول وهما حركة الاولى صفة فيجى بوال الثانية وادان تخفيفها  
بالحذف منها على خطه القياسي ذلك ككثرة استعماله وان الحذف او غلب في التخفيف من قبلها وادان الشوا  
الحذف في الاولين اى حذفها لم يستعمل بها بالهمزة على ما هو الاصل اصل الالف في الدرج ولا في الفتح  
فمنع عنها خطه القياسي دون الثالث اى مرفاهه لم يلزم فيه الحذف بل جاز على الاصل  
ايضا قال المصنف واما اهل اثبات الثانية من ادم فقلت القياسي فيها انما هو من جهة وذلك كونه  
افل انما لا من حذفها لا بالاصل والظان انما في الدرج اى مجى مرعى الهمزة حاله هو ما قبلها كالف

في الكرم

استعمال الثانية



حيث وصلوا وبنوا على ان حلة الخدث اجتماع الهمزتين ولا تجتمع في الرفع وفي الابدال  
 اي حال القطع لا يقال او مر بقاء الهمزة على الهمزة اي كما لا يقال او خذوا وكل من كان  
 حركته وكل فعل مذكور الخدث في الاولين ملتمس مطلقا وكذا في الثالث ان ثابتهما واما اذا  
 وصل نحو زينة الامران وقال بعض النحاة يجوز وافية او مردود في الابدال يكون مرادهم من او  
 لانهم لو قالوا او مر لكان مستغنيا عن الهمزتين في الواصل يكون او مر اصح من ودلانهم يستغنون عن همزة  
 الواصل فلا يلزم الاستغناء كما هو وروى في الواصل على قوله ناصلا الكلمة ان يكون متداورا فلكانها حلت  
 الهمزة اولها في الابدال ثم وقعت تحذوف الهمزة في الرفع بقيت على حالها ومنه ان  
 ابدال بعض الهمزة المفتوحة التي ما قبلها في الهمزة والكسرة وقد عرفت ان القائل امرأة وكما  
 بعد الزاد والهم اصلها امرأة وكما نقل حركة الهمزة الى الهمزة بقيت الهمزة كسرة وصارت  
 كهمزة رأس فقلت الف كانه رأس وكما فيس تخفيفا الفاء حركتها على ما قبلها قبلها ثم الخدث  
 بان يقال مرة وكما لما عرفت ان الهمزة اذا كانت متحركة ما قبلها صحيحا كسرة بنقل حركتها اليه ثم تحذف  
 جواز نحو مسنة في مسنة والعلاء الكونية يجوزون هذا ابدال الهمزة الفاء مثل المرأة والكسرة في  
 مطردة في جميع المواضع فانهم اقتصدوا في التخفيف فلم يجز ان يسطروا نفس الهمزة واقصرواعلى  
 ان يسطروا بها ما يؤد بها الحرفين ومنه ان كان قد تبدل الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها الفا  
 صريحا والفتحة جعلها بينا وبين الالف كما في قراءة من قرأ سأل سائل فاكل من ثمره وهي  
 اي الفتحة العصب بالالف بينهما اي في سأل من ثمره واصلها سأل من ثمره بالهمزة المفتوحة  
 كما هو التواتر المشهورة فابدلت الهمزة الفاء على مثلها الفتحة وكما في قوله سأل سائل فاكل من ثمره  
 فاحسنه ضلت به بل ما قالت ولم تقب حيث قال سأل في سأل وبهذا قيل في القاموس  
 انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرأ في قوله العزيز راحته بسنة البقال عشية فارعى  
 فزارة لا يملك المرفع حيث جاء منها في بالالف واصل منها فواض كبر يقال منها الطام  
 اي فغضه واصلها فقلت الهمزة الفاء على مثلها الفتحة اي بافزارة بين ان فزارة وهي اسم  
 متادى وحرف الزاد محذوف وارضى من الحائض وهي هنا فزارة من رعى رعى رعى واصلها  
 ارضى قال على اطلاق حشنى والمرفع بفتح الهم والنار وسكونها الراء بينهما المرعى الى محل الرعى  
 يقال رعت المكثبة اي سامت وترتفع فلان بال فلك اي نزل فيه وعقبه وهذا الاخير وهو المراد  
 منها وهذا اي قوله لا يملك المرفع اجاز لفظا وان شاء مع ودعا عليه الى ما قبله فزارة بعد

ومنه انه اي كذا الفان  
 ابدال

بعد فتح المرعى لهم حكى ان سمة وهو والى الواق قد قرع الحوان عشية الى السام فصار  
 فزارة وليت له فرحت مرعى مسلة وعقبته ماله وسكنه ندى الفزادى عليها من جانب مسلة  
 بان لا يملك المرفع كسرة المرعى ولا يملكه ومنه ان بعضهم ابدال الهمزة المتحركة المكسورة قبلها  
 بواو في لفظ الواجى في حال الوصول مثل مرت بالواو اي بافتى اصله واجى بالهمزة على ان يكون فاسم على  
 من وجاء ما زادته ومنه بالسين فابدل الهمزة المتحركة بعد الجيم المكسورة بالواو بغير فتحة السين  
 اذ السين في ثنها ان تجمل بين بين كما مر وانما في الواصل لانها اذا وقفت عليه على الواو  
 يصير هزلة كسنة فابدلها بالواو يكون على السين لما عرفت من ان الهمزة اذا كانت ما قبلها متحركة  
 تبدل الحرف مناسب حركتها ما قبلها فلا يكون ما نحن فيه كانه قوله اي قول حى ولولا هم كسنت  
 كحوت بحر يكون نظم الفرات واجى وكنت على صيغة التكلم وكذا ما سبق اذ قلنا نقتض من الهمزة  
 من تده وهو عروف بفتح اي كائن ذلك لونه في قاع وهو الارض المستوية يشيخ راسه اي يشق  
 يقال شخ راسه اي شق وشيخ ايضا بهذا المعنى الا ان فيه كثرة بالفتحة واجى اي ضارب ودان  
 وهو غل شجج والجملة صفة ثمانية لونه الفهر كسرة الفاء الجوز طراد الكف اي قدر ما ينشأ به الكف  
 فواجى اصل واجى بالهمزة قلبت الهمزة ياء كسرة ما قبلها وسكونها بالوقف فهو كسرة  
**الفصل الخامس** في ما يحصل سبب الالة وهي في اللغة من الالة التي الالة اذا عدت  
 الى غير الحجة التي هو فيها من مال مثلا اذا تحرف عن القصد في الاصطلاح ان تحوّل القصد من النحو  
 الى القصد قوله بالفتحة مفعول له التثنية والباء للتثنية وقوله نحو الكسرة اي جابها وجربها مفعول الاول  
 هذا في الالة الحركية وان نحو بالالف نحو الالة وهذا في الالة الحركية فكل من قبل الفتحة سواء كانت  
 قبل الالف نحو سأل والراء نحو صور والياء نحو رحمة الى جانب الكسرة او الالف الى جانب الباء بان  
 تشبه الفتحة او الالف صوت الكسرة او الباء فيصير الفتحة بينها وبين الكسرة والالف بينها وبين الباء  
 فيشمل التوفيق جميع اقسام الالة بلا تكلف وهذا التوفيق لا يشمل على جميع الالف اولها كماله  
 ابو على ما اما موصولة او موصوفة والهاء محذوف اي قاله فقله هي بدل ما او بينا له واما مصدره  
 فهي مفعول القول اي من قوله ان الالة ان نحو بالفتحة نحو الكسرة فيقبل الالف بعد الفتحة نحو الياء  
 الفارة فيقبل للتعقيب السبب ضرورة ان الالة الفتحة نحو الكسرة سبب يؤول الى الالة الالف  
 بعد ما الى نحو الباء بل لا يمكن ان يكون الالة الالف من الفتحة والياء من الكسرة وقوله في قوله  
 الى يقار بالالف الباء في الصوت سبب اي سبب الالة يحصل التقارب بينهما لا يقال التوفيق

اذا كانت

بوري



دورى يكون الموقوف على الالة ما نحو ذابف لا الماخوذ في التعريف هو الموقوف على الاله  
 الذي كان الموقوف عبارة عنه واما الاله صاحب المفصل هي ان نحو بالالف نحو الكسرة ليجن الصوت  
 واما التعريف المذكور رادوا من هذين التعريفين لانها لا يشترط الالة الفتح حيث الف موجودا  
 كانه صواب وجه حيث بال فتح العين والميم فيها نحو الكسرة ولا الف على ما بينت اعم من تعريف  
 المفصل فقط واما عدم حصول تعريف على ما يقتضيه الالة الفتح نحو الكسرة بقوله فتميل الالف الى  
 مع الالة الفتح حيث لا الف من افراد الموقوف فلا يكونان جارين لافراد الموقوف فتكون كل من  
 الاول الالة الفتح ايضا لانها ان نحو بالالف نحو الياء لان نحو بالفتح نحو الكسرة فتميل الالف  
 نحو الياء والفرق بين المعنيين ظ وان كانا فاذ ذلك التعريف فاما يشمل من الصور الاربع صورة  
 واحدة فقط اعم الالة الفتح قبل الالف نحو الكسرة والصور الثلاث الباقية خارجة عنه وكذا التعريف  
 ان لا يشمل الالة الفتح قبل الالف نحو الكسرة ايضا لانها ان نحو بالفتح نحو الكسرة لان نحو بالالف  
 نحو الكسرة فاما يشمل صورة الالة الفتح لا غير مع ان فيه شبهة اخرى وهو ان المناسب ان يقول  
 نحو الياء لا نحو الكسرة ويكون دفعه عن كتابان يحمل على صنعة الاحتمال كانه قوله نوح جعل كل اللبل  
 لتكنا فيه والظاهر ان هذا حيث اخذ نحو بالالف وترك مقابلة الف نحو الياء وترك نحو بالفتح  
 واخذ مقابلة الف نحو الكسرة فعدا ابراز المطوى يصير الكلام يمكن ان نحو بالالف نحو الياء او بالفتح  
 نحو الكسرة فيرجع الى ما ذكره المصنف في جمع الالف ايضا لكن مقام التعريف آيب عن غير ذلك الاول  
 في الجملة تعريف الموقوف على جميع الالف الالة بحيث التعريفين الاخيرين فهو اوليها واما الثاني الاول  
 دون الصور مع ان عدم جامعته التعريف بطله لانه بربح حسن فقط لا ذلك كما يكون اذا كان الفتح  
 استيفار جميع الافراد واما اذا كان الفتح بين الافراد المشهورة فقط كما هي الالة الفتح حيث  
 لا الف قليل في غير مشهور فلا وكذا الكلام في قوله وكذا ما ذكر اوليها فاما الالف الى جانبها صاحب المقام  
 الالة ان يفتح على صيغة الجوهري سندنا في قوله الاول بالفتح نحو الكسرة لانه وان صدق على ما يصدق  
 عليه التوقيف من الالة الفتح حيث لا الف كما صدق على الاله والالف وجود لكنه لا يصدق على الالة  
 الالف نحو الياء لانها ليست بان نحو بالفتح نحو الكسرة بل ان نحو بالالف نحو الياء مع انها قد تنقل  
 من افراد الالة غير داخل في الالة الفتح نحو الكسرة وان استندت في الوجود والالة الفتح نحو الكسرة  
 بناء على ان الالف المحض لا بد ان يكون قبل فتح وان الياء مستعينة من الكسرة فاما الالف نحو  
 الياء مستندة لالة الفتح نحو الكسرة وقوله لا يمكن ان الالة الاول بدونها الى الالة الثانية اما

الالة حامية او بيا لا استلزام وفي هذا ما قال الفاضل الرضي في توجيه تعريف ابن الحاجب  
 من انه انما يقال ان يفتح بالفتح نحو الكسرة وبالالف نحو الياء لانه يلزم من الالة الفتح نحو الكسرة  
 الالة الالف نحو الياء لا الالف المحض لا يكون الا بعد الفتح المحضة وقبل الى جانب الياء بقدر  
 الالة الفتح الى جانب الكسرة ضرورة مما لا يخرج الى ذكرها انتهى وحاصل الروا ان الالة الفتح  
 نحو الياء والالة الفتح نحو الكسرة وان تلازمنا لا يكون شئ منها بدون الاخرى لكن لا شبهة  
 انها متعارضان كل منهما الالة مستقلة لا بد ان يشتملها التوقيف فاحتج الى ذكر الالة الالف ايضا  
 اقول لعل الالة عندهم في فتح قبل الالف انما هي الالة الفتح نحو الكسرة واما الالة الالف نحو الياء  
 فليست الالة مستقلة عنهم معدودة من افراد الالة بل من ثوابع الالة الاولى وهو رادها  
 وهو جل فزودتها وزودها الاولى ربما يقبونها مقام الاولى كانه تعريف المفصل فانه يقع في تعريف  
 ابن الحاجب وبعض سبب عن التعريفين اب بفتح فافهم ومنه قولهم ليجن الصوت ان الالة  
 في الاكثر قديمة لا بسببها قد يكون غير ما ذكر كافي باب دستور مقابلة الفتح في الالة الفتح  
 او الالف في الالة الالف كسرة او ياء او الاول الاول انما لفتا في وقوع الفتح فوبية كسرة  
 في كلمة او الالف ياء كذا كسرة او ياء بين المنفارين بخاور وانفصال مثل على وسيل وانفصال  
 نحو ابناء وشبان على ما ستعرفه من تفصيل ذلك والحال ان كان في التاليف بالفتح والالف نصه  
 اي صدور الالف الى جانب العلو وسخطا في التصدير في الكسرة اي في التاليف بالكسرة والياء  
 تسفل الى نزول الى جانب السفلى واخذ تعريف التسفل من اخذ الاله اذا جرى الى السفلى فيحصل  
 من اجتماعها الى اجتماع تلك الاربعة الفتح مع الكسرة والالف مع الياء ونوع اختلاف في الصوت  
 لما فرقة بين التسعد والتسفل فتكون التاليف على الالف فيقل من هذا التصدير نفع بعض الاختلاف  
 في الصوت ويحصل التجانس فيه والتقليد كما يكون بالالة اذ بها يتخذ الفتح نحو الكسرة  
 والالف نحو الياء فيصير الجمع كما انها متماثلة انصف كل منهما بصفة التسفل والاخذ في تحسين  
 اللفظ ويغيب الجرس ولم يقل من التسفل بان تال الكسرة والياء نحو الفتح والالف لا التسعد  
 غير التسفل ليرى ونظيره هذا ان الالف اذا اجتمع حرف هوس فلام مع جوهري وغيره اعمها  
 نوع تغيير بحيث يضرب احد بها من الاخر ليرفع التناقض بينهما الحاصل من اختلاف معنى الالف  
 والجهد كما يشمون من الاتهام الصادر من يصدرو وهو هوس صوت الزاء اي يوطونه شدة صوت  
 الزاء الذي هو مجهول لث بهته لانه كونها من حروف الصغيرة كما عرفت في الشان مفصلا لانه



تفصيل يسمى الدال اي يناسب الصاد بذلك الاستماع الدال الذي هو مجهول وماله اجتمع  
في مصدر حرف هو كس هو الصاد مع مجهول وهو الدال فحصل التناظر فلهذا يسمى الصاد  
صوت الزاد وصح الاستماع كما الزاد حرف صغير كالصاد وارتفع التناظر به لانه مجهول  
كما لادال في عليه اي على هذا الاستماع وروفرارة حمزة قوله نع حتى يصدر الرعا واليهما الصاد  
صوت الزاد في الهم نظائر لهذا اي تفصيل التصلب ترفع بعض الاصلين كثيرة في كلامهم فلان  
فيه اصلا ثم انه ليست الالة لغة جميع الوب والالحجاز لا يبدون وشد هم حرا عليها يتوهم  
وانما يسمى الالة اذا بلغت في الالة الفتححة نحو الكسرة وما لم تبلغ فيه تسمى بين اللغتين  
وتزيها وترقب انما يكون في الفتححة التي قبل الالف فقط ثم ان الالة محلا وموضع مخصوصا  
يجري فيه لانه غيره واسبا بمحزرة اذا وجد شيء فيها جازنا لالة والافلا وليكسب  
موجبة فلهذا يجوز تفخيم كل مال لانه الاصل الالف او الفتححة اذا لم تكن كانت حقيقة واذا ابلت  
تزد بهن لالف والياء او بين الفتححة والكسرة والاصل في الحروف والحر كانه ان لا يمازج صوته صوت غيره  
ومواقع اذا وجد شيء في الفتححة الالة فلهذا الاصطلاح الى الموضع الذي يجري فيه الالة اصله  
لا يتبعه شيء اخر فلهذا به لكسبي انه قد جرى في بعض الحروف وسنبره بطريق التبع الاله والاسماء  
الممكنة ولا يجري اصله في غيرهما من الحروف والاسماء الغير الممكنة لانها الى الالة تصرف  
في اللفظ والحروف والاسماء الغير الممكنة لا تصرف فيها فلا يجري فيها الالة اما الكبرى كما تقدم  
واما الصغرى فلا الالة تغير الفتححة الى جانب الكسرة او الالف الى جانب الياء وكل من تصرف  
في اللفظ فكانه قيل فلم جرى فيها تخفيف الهمزة مع انه تصرف في اللفظ ايضا فاجاب بقوله  
وانما خففت همزتها اي همزات الحروف وغير الممكنة مع انه اي تخفيفها ايضا الى الالة  
تصرف اللفظ لا موجبه اي علته وداعية قوي كمال اشتغال الهمزة كما عرفت فتوة الداعي  
انثرت فيها تخفيف الهمزة وان كانت مالا ينبغي ان تصرف فيه ولهذا الى كون موجب التخفيف قويا  
يجب التخفيف ولا يجوز تركه في بعض المواضع كما في مثل الالة وجاء فتذكر وهذا ينحصر الالة حيث  
لا يمكن موجها وداعيا قويا فانها الزيادة حسن خفة في اللفظ لا تفصيل اصل الحروف والهمزة  
ولا اشتغال في تفخيم الالف الى عدم الالة وكذا الفتححة لا اشكرا في تفخيمها وهذا الداعي اعني  
تفصيل زيادة الحسن موجب صنيف لا يعدم اباء الحروف وغير الممكنة من التفخيم بل لا يطوع  
ان يؤثر فيها بالالة وهذا الى نصف موجب الالة لا يجب الالة بحيث لا يجوز تركه شيء

في شيء من المواضع بل كل ما يجري فيه الالة فهو بطريق الجواز يجوز ان يصدر منك كما عرفت  
وايضاً كثيرة اعطف على قوله لانها تصرف في وجه اخر لكون محلا الاصل الالف والالف الممكنة  
كن الوجهين عامين لكل من الالة الالف والفتححة وهذا الوجه محلا بالالة الالف كما ترى ولذا اخره  
يكون الغرض في الالة الالف ان ينسب بها على ان اصلها الى اصل الالف اي الالف والياء وهما يجري فيها  
يكون الالف مقبلا عن الالف لانها في الممكنة كانه مثل باب وعصا والفتات هذه الكلمات الى الحروف  
وغير الممكنة لانهم مقبلة عن شيء بل هي صلية كما تقدم فلا يجري فيها الالة الالف فلا يقال  
نحو الى وعلى وحسن من الحروف واذا واما من غير الممكنة الى لان الالف لها الى جانب الياء لعدم  
انقلابها عنه وقد يقال بعض الحروف والاسماء الغير الممكنة لتوهم شبهها بالافلا والالف الممكنة  
ونسبة لها فهي الالة على طريق التبع كانه يلى من حروف التصديق تخففه بايجب النفي فانه شبه الام  
الممكن من حيث وقوعه في الكلام مستطارة الجواب كما يقع الممكن كانه ما لا الله تع الت بربكم  
فلا يلحق الى انت ربنا كما يقال زيد في جواب من قال فجاز الالة الله كانه الممكن وكما في يا من حروف  
النداء وانما يميز فيه شأنيته مؤدى جملة والجملة ما مركبة من اسمين او اسم وفعل فبالهمزة كان  
ياء بمنزلة الضم والاسم فاجري فيه الالة التي تجري فيها فان ياء زيد بمنزلة ادعو زيد فادعو ياء  
ادعو ويو جملة مركبة من فعل ومنه يستكن فيه مع انه قد يجوز المناو في مثل يا ليت واليا اسجدوا  
فصارت كالفعل المقتر على وكذا قال في قولك انا لا اصل ان مالا فان شرطية وما زائدة فيل  
معنا بالفاصلة باري ولا تاقية للفعل الى ان لا تصرف في قلب النون ميم وادغم الميم في الميم  
فصار انا لا وموقفة انك تطلب فعلا من احد فاذا امتنع عنه نقول مالا فافعل ذلك الى ان لا يكون  
هنا فافعل ذلك كان نقول لا حدا خرج مثلا فاذا لم يخرج نقول مالا فتكلم على صيغة امر المحلل الى  
ان لا يخرج فتكلم فلانها قائم مقام جملة وهي جملة لا تفضل ولا تخرج فجازت الالة فيه لما  
عرفت انفا واذا انفردت لا عن مالم تعلم ان كانت كسبي في الاعتناء عن الجملة كونه على حرفين  
واما بالافلا ميم الياء وهو سبب الالة وحكي فطرب الالة لا من دون اما نحو لا افلا فادها معنى  
الجملة في بعض الاحوال كبلى فعلى هذا الفرق في ما كسورة وقال بعض السراخ اما لا يفتح الهمزة  
فان مع مالا هو ان كنت لا تصرف في الالف لان كنت فحذفت الالام ثم حذفت كما فصار كسبي  
المتصل منفصلا وزيدت ما عودا على الفعل المحذوف وقبلت النون ميم وادغمت في الميم وما يما  
من الاسماء الغير الممكنة معنى واني من سماء الاستفهام الاول للنداء والالف والياء والكيفية وانما قال



فاخت

لوقوعها مستغنيين في الكلام كالفعل واسم المتكلم حيث يقال جاز زيد فقول مني اذ اني  
 اي مني جاز وكيف جاز اي في اتي زمان جاز على كيفية وحالة اربابا ام كنيها مثلا جاز فحذف  
 معها الفعل فاختصا عن الجوز فلا تمالح الا اذن في الاستفهام كانه امثال المذكور لانه انما  
 يحذف الفعل بعد ما فيه بخلاف اذا كانت الشرطية فذكر محذوف وان لم يحسن من غير الشرط  
 عنها قرا اي صينا المار بالامالة اي بالالة الف اي كيف صينا قد في ذلك على انه يجوز  
 امالة اي اذ لم يحذف الفعل بعد ايضا وذلك لثبوتها بما اذا حذف الفعل منه وذا من امثال  
 اشبه بها اي من مني واني بالاسم المتكلم لوقوعه مستغليا حيث يقال لك من الضارب  
 بمن استغفامية فقول اذ اي هو هذا الرجل كما يقال زيد في جواب من الفاعل وايضا اذ اي ذا  
 بوصف بصفة مثل هذا الذي او هذا الضارب ويصغر من فبا كما تقدم ويجري فيه صورة اشبه  
 كنهان والجمع كقولنا وان لم يجز في حقيقته الثنية والجمع بناء على انها تغيير المفرد ليدل على  
 الانثنية او الزيادة من مطلقه وليس في شرطه ان يكون في غير ذلك وهو لا تغيير كذلك بل بها موصولة  
 لانثنية الزيادة من اول الالوه كما رقت هذه الوجوه كانت مثله اذ بالمتكلم ازيد  
 من مثلهما به اذ لا يجري فيها هذه الوجوه واذ كان اشبه به منها مع انها جازت الالة  
 فيها لشبهها بالمتكلم فهو اذ لا يجوز الالة فيه وما لا يجوز الالة من الحروف وغير المتكلم كالإلى على  
 حرفين وما الاستغفامية والاحرف الاستغفامية اذ اسميها اي جعلت هي اسما والاشياء  
 كما جعلت الى مثلا علم الشخص بما ل اذا وجد بها سبب الالة لانها كالاسماء المتكلمة فقام  
 مثل ما ل الالة السبب في الوجود والكسرة فيه مع ان الالة لا رابعة فانه مقام الاء كانه جلي  
 ولذا تشبه ح على ايتان كاشن حتى اذ جعل اسما على حثيان واما في الوجود والكسرة  
 واما على وما منظور فيها اذ لا سبب فيها لالة الا ان يقال انه اذا سمي بها شيئا على عليها  
 وميان فحكما بان الفاعل منقلب عن الاء ويجري في الالة ايضا لكن في بحث من يشانه  
 على علوان وموان لا بنات الواو اكثر من بنات الاء والحمل على الاكثر اولى ولذا حكم بالاجاب  
 بعدم جواز الالة فيها ايضا لكن ما ذكره في المفصل يوافق ما ذكره المصنف في الالة  
 ايضا بناء على ان الكسرة لا تاشير في الالة مع الالة المتقبة عن الواو كذا في شروط الثنية  
 واما اسما حروف التام اي حروف التام كبا وما وجاف في من جملة الاسماء المتكلمة ولذا  
 اعرب بالحوكات الثلث مثل هذا وكتب يا و تلفظ بباء في جواز الالة اذ كان قبلها الف

الف كالاسماء المذكورة كما ايملت اسما المتكلم هذا وقيل الرضي وانما ايملت اسما  
 حروف التام كبا وما وجاف في من جملة الاسماء المتكلمة ولذا اعرب بالحوكات الثلث مثل هذا  
 موقوف عليها تجزئت اذ ما قام صلت بين الفانها كما قلب الف نحو افعي في الوقف يا والليل  
 عليها لانه لا تمال اذا كملت بالمد نحو يا وما وذلك لانها لا تكون اذن موقوفة عليها ولقوة  
 الداعي الى امالتها ايملت مع حرف الاستفهام نحو طاطا تجزئت طالب وظالم انتهى  
 وهو يدل على ان اسما حروف التام اي امالتها قبل التكبير وهي ح من غير المتكلمة كذا وما  
 وكانت امالتها لعل اخرى كذا وكروا انما تصير متكلمة بعد التكبير لا قال ففعل اضلار  
 كلام المصنف ينادي بروا سببها عطف على قوله ففعلها الاصلى وعدل ما سطر في المخطوط  
 عليه كاهولت يعي امالتها الاصلى فكذا واسمها فهو مختلف يكون الالة امالة الفتح  
 فقط او مع الالة الف فان كانت الالة امالة الفتح فقط اي بلا الالة الف بان لم  
 يلبها الف فهو اسببها ان يقع بعد ما اي بعد الفتح التاء الذي يصير في الوقف بار كناء  
 رحمة وضاربة وسنوفه وبوقف عطف على يقع عليه اي على ذلك التاء ولا يكون عطف  
 على القريب والبعيد تلك الفتح على الراء فاذا وجد هذا السبب يجوز الالة وذلك لثبوت ذلك  
 التاء بالالف لفظا تخفاؤه وحكما كونه للتأنيث فكما يقال قبل الالة بالالف قبل الالة وفلا  
 يقال ما قبل تاء التأنيث في الفعل مثل ضربت لفظا الشبه اللفظي ولا ما قبل تاء التكت مثل  
 واء الضمير نحو انه لفظا الحكمي فليعلم من هذا اشتراط الوقف عليه واما اشتراط ان لا يكون تلك  
 الفتح على الراء فلا الفتح المفردة يشكك انما نحو الكسرة كاي شرب به النطق والراء كونه  
 حرفا مكررا كان فحة بمنزلة فتحة في الالة في الشكل كما اذا وقف على رحمة فانه ح يجوز  
 امالة فتحة الليم نحو الكسرة وهذا بخلاف ما اذا وقف على ناطرة حيث لا يجوز امالة الفتح قبل التاء  
 فيه كما كونه رافعة على الراء او سببها ان يقع بعد ما راء مكسورة فانه يجوز امالتها كجواز  
 وقف على الراء او على حرف مستعمل او غيرهما فالاول نحو الى الكبر نحو زان يقال فتحة الراء  
 والعين والباء الى الكسرة لوقوع الراء المكسورة بعد ما لا الراء كونه مكررا كانه كسرة  
 بمنزلة كسرتين والكسرة الواحدة تؤثر في الالة كما تؤثر في مثل طالب فاعطيك كسرتين  
 فتؤثر في امالة الفتح ولو كانت على الراء او المستعمل واما في غير هذين الموضعين فلا يجوز  
 امالة الفتح المفردة لانها كاهل مشكوك لا بد لها من عللة قوية وهي ليست بوجوده في غير الموضعين

نحو بالقر وانشاء نحو الصنوع العين  
 من مستغنية وان كانت ح



فلا تمال فتحة الباء في ضاربه ، وهذا كبر مثلاً وان كانت الالة الفتحية مع الالة الالف التي يليها  
فلمسته اسباب الاول ان يقع بقر الفتحية التي يليها الالف الغير المبدل عن الواو سواء كان مبدلاً  
عن الياء مثل خطأ او زاد الكتاب ، واما اذا كان مبدلاً عن الواو فلا يؤثر الكسرة في الالة كما يجي  
كسرة فاعل يقع اما قبل او فو عابداً فاصل بل بانفك بخار سواً والما المصوره فاصحها او حرف  
علة والاول كان في كتاب حيث نقل بفتح الناء كسرة الكا وهو صحيح وانما كان في سواد  
مصدره سو حيث نقل بفتح الال كسرة الواو ويو حرف علة ففيها كالالفحة مع الالف  
او بفصل كسرة كان في انباء بكسرة الهمزة مصدر انباء اي اخبر حيث وقع قبل فتحة الباء كسرة  
الهمزة بفصل كسرة وهو النون فيجوز الالة فيه اما تانيه الكسرة في الالة في العوارة الاولى  
فظ واما في الثانية فلا اكن بمنزلة المبت فكان الفتحية والكسرة متجاورتان فلما الفتحية  
كان في حال التجاور لتسبيل اخف البصوت كما عرفت والتمثيل بهذا ان تمثيل فيه الفتحية بلفظ  
انباء اولى مما ذكره الالة في تمثيل من نحو سربال بكسرة السين وهو الفصحى وشمال بكسرة الشين  
وهو الناقصة المسرعة لانه مجموعهما سربال وشمال فيصير الفها ياء كان في مفتاح مجموع مفتاح  
فيجوز الالة فيها الى السبيل الخامس فلا يظفرنا في كسرة مع الفاصل في الالة لجواز ان يكون  
المؤثر في الالهة هو الخامس مع ان الغرض من التمثيل اظهار ذلك وتوضيحه وحاصله كبر بالاول مثلاً  
لسا بتمثيلين لا يكون مما نحن فيه اعني كون سبب الالة هو الكسرة مع الفاصل فيجوز ان يكون  
السبب هو الخامس كما جاز ان يكون ذلك بفوت غرض التوضيح بخلاف انباء فانه تمثيل لا يكون  
السبب هو الكسرة مع الفاصل لانه لا سبب فيه سواء فيحصل الغرض بالتمثيل اولى وفيه نظر  
لما السبب الخامس على ما يجي به وان يصير الالف ياء نحو كاد الباء في ذلك التحسين كسرة فالمؤثر  
فيها ايضا هو تقدم الكسرة مع الفاصل وان كان الفاصل من كسرة سواء كان مبدلاً فاصل ايضا فلفظاً  
اولاً نحو هذا ان غنائى نشية غب ونون النشبة سقطت بالاضافة الى باد التكم فيه ورفع بين فتحة  
الباء وكسرة العين فاصل متحرك وهو النون المفتوح فلما لم يال في الفاصل المتحرك حاجب قوي  
فيمنع عن تانيه الكسرة في الالة وجازت الالة في الفاصل المتحرك مع الشدة وذهت تركيب يربدان فينثر  
ويصير بكسرة الزاء في الاول والراء في الثاني معا وقت الفتحية فيه على الراء وكان بينهما وبكسرة  
فاصل واحد متحرك كالعين في الاول والباء في الثاني وهو عند ما عرفت الفتحية على الراء وكان  
بينهما وبكسرة فاصل الاول كسرة كالنون وانما مفتوح كالدال واخذ على صفة المجهول درهما

الخطاط بالخط الكوفي

ودرهما ثبت ودرهم سقطت النون بالاضافة ما وقعت الفتحه على غير الهمزة كالهم و كان  
 بينهما وبين الكسرة فاصلا الاول كمن كالراء والثاني ما مضى ولم يقبل بينهما النون في يجوز  
 ان يكون الالف فيه كسرة النون بعد ما على القيس فلا يكون ما نحن فيه بفتح ودرهما  
 بسقوط النون اذ لا سبب فيه غير تقدم الكسرة مع فاصل متحرك ففي جملة ما جاز لا كما على الهند  
 كما الالف حرف خفي كالف كما سمعت فهو ما جاز غير حصين فكان تلك الفتحه الى الفتحه التي  
 بها الالف في الاولين اعني ينزعها ويضربها بمجاورة للكسرة لانه اذا كان الالف بمنزلة الهم  
 فكان الالف بفتح متحرك بعد الكسرة كالعين والباء فصلا كانه قبل ينزعها ويضربها بفتحة  
 الفتحه مع الكسرة وكان في الاخيرين اعني عند او درهما و وقع بينهما فاصل كمن فقط لانه اذا كان  
 الالف بمنزلة الهم صارا بمنزلة عند او درهما فوقع بينهما نون او راء كن فقط فكما جاز لا ماله  
 في ثابتهن الصورين كما عرفت جازت في تلك الامثلة وهذا مجز واثبا مسبوقة وليس الغرض منه  
 جعلها مندرجة تحت القيس كما لا يخفى واما بعد ما عطف على قوله ما قبلها اي واما ان يقع الكسرة  
 بعد الفتحه المذكورة بفاصل غير الالف ضروري انه اذا ولى الالف كما هو المفروض يكون هو  
 فاصلا بينهما وبين الكسرة بعد ما و ذلك لا الكسرة تكون بمنزلة المجاور للفتح فتؤثر  
 في الالف واما اذا وجد فاصل غير الالف فليبعد عنها تكون ضعيفة التاثير فلا تؤثر فان كانت  
 اي تلك الكسرة ملفوظة فلا بهر في اللفظ غير عارضة بل اصلية او كانت عارضة لكن على الراء  
 والمراد بالعارضة ما لا يجنبها في الكلمة لانه بعض حوالها كحركة الارب فاما ماله في الصورين  
 جائزة حسنة بالانفاق كما في عالم حيث كانت كسرة الهم ملفوظة اصلية وفي الدارجة كانت  
 كسرة الراء عارضة من قبل العالم اعني في كمن وقت على الراء فيجوز الالف فيهما اتفاقا وذلك  
 كقوة تاثير الكسرة في الالف اما اذا كانت ملفوظة اصلية فقط واما اذا كانت عارضة على الراء  
 فلكون كسرة الراء كسرة بمنزلة الكسرة من كاعوت وسجى من المعص وان كانت عارضة لا على الراء  
 بل على حرف اخر كما في بعباب حيث كانت الكسرة فيه عارضة بالباء على الباء فالالف قبله لانها  
 لما كانت عارضة كانت في موضع الزوال فضعفت مع انه لم يوجد ما يجبر النقص كالراء فكانت  
 الالف قبله وانما جازت على فلة نظر الى انها موجودة بالفعل وان كانت مقدرة لا ملفوظة  
 فان كانا من الالف من اللفظ لعارض مثل الوقف فانه عارض يزول بالوصل كما اذا وقف على ما  
 اسم فاعل اصله كشي فاعل في الرفع والجواز لعل فاض بضم كبر الشين فاذا وقف عليه الكسرة



في علم الملقطة بالانفاق لانها كان ما يزيلها عارضاً كما بمنزلة العلم فكما الكسرة موجودة  
 في اللفظ كما جازت الالة في الملقطة مثل عالم جازت في تلك المقرة كما في موقوفاً  
 وجها وان كان زوالها لموجب قوي غير عارض كان جازاً سم قاعل من الجداي السمي جواذ في جملة  
 اصلها جاد وجواد وكفا عل وقوا على فزيت منها كسرة الدال لفظاً بسبب قاع وهو موجب  
 قوي لازم للكسرة في جميع الاحوال فالالة ح مختلفة فيما تقوم بيلون نظراً الى اصل كسرة  
 الزاكنة بالوقف لا موضع الكلمة على الكسرة وزوالها انما طرأ لتلك الكسرة حفظ من الثبوت  
 والاعتبار وان كثر الاصحح الا متناع منها اي من الالة نظراً الى الظا الا لازم في جميع الاحوال  
 وهو زوال الكسرة لموجب لانها لما كانت لازمة الزوال لم يبق منها عين ولا أثر فلا وجه لاعتبارها  
 ولا كسرة الزاكنة بالوقف لانها موجودة بالقوة كما لا يخفى جميعاً ذكر اذا لم يكن الالف الذي يلي  
 الفتحه غير متصل عن الواو فان كان الالف متبداً عن الواو فلا يؤثر الكسرة في الالة سواء كانت  
 متقدمة على الفتحه او متأخرة عنها كما في فتحه بامه اي انفتح بسنة حيث وقع قبل فتحه الواو كسرة  
 ابار الجارة ومن عامه اي من سنة حيث وقع بعد فتحه كسرة الميم فان الفه مبدل من الواو  
 بريل عوامته في جملة فلا يجوز الالة فيها وذلك لان الالة الواو نحو الياء مثل كل فكذلك ما هو متقلب  
 ولا انتهى الالة كسرة لا تكون للثنية على ان الالف هو الياء واحالة الواو تنافي هذا الغرض  
 الا اذا كانت الكسرة على الواو سواء كان مقدماً على الفتحه كما في الواو او مؤخراً عنها كما في الواو  
 فان الفها مبدل عن الواو بريل ثنية الواو على رها وان وجمع الدار على دور وادور لكن  
 وقت الكسرة فيها على الواو فجازت الالهة وانما تفاوت الحال بين الواو وغيره من جهة انه  
 اذا وقعت الكسرة على الواو في هذه الصورة وكذا في بعض الصور الفتحه اثر في الالة ولم يؤثر  
 فيها اذا وقعت على غيره كما عرفت لانه اي الواو حرف مكرراً عرفت في اثنتان فكان كسرة  
 كسرة مجاوزة للفتح اذا تقدمت الكسرة على الفتحه كما في الواو او تأخرت عنها بدون الالف  
 كما في الصور الالهة اذا تأخرت عنه كما في الواو فيقوى اقتفاء الالهة لاصل الكسرة متفصل للالة  
 فانما تكررت يتأكد الاقتفاء فيؤثر في الالة ولو كان مانعاً منها كما لا تغلب على الواو بخلاف  
 غيره اي غير الواو فانه لعدم التكرار فيه لم يتكرر كسرة نصف الاقتفاء فلم يؤثر في الالة منها  
 وقد يال على الشذوذ الالف المبدلة من الواو مع الكسرة فيكون شذوذاً بسبب ان كسرة  
 متقدمة وتأخرة او متأخرة فقط او متقدمة فقط والاول كما مررت ببابه وانما اخذت

اخذت من كسرة والثالث الفيت اي طرحت اليها بالكسرة مقصوراً اي الكسرة هي الالف  
 لانه قد اميل في هذه الاسماء مع ان الفاتها مبدلة عن الواو بريل ابواب واموال وقولهم  
 كسرة ثلثين اي كسرة واو بدونها اي بدول الكسرة فيكون شذوذاً بلا سبب كما في دخلت  
 الياء واخذت المال ودخل الثلب الما بفتح الميم مقصوراً اي تحره وهو بضم الجيم وسكون  
 الحاد بيت مثل الثلب وهو واو اي ايضا بريل كسرة بفتحها وكما في هذا باب وذلك مال وزك  
 فغني جميعاً وردت الالة بلا كسرة على الشذوذ اعلم ان المصنوع ان يكون الالف مبدلاً  
 عن الواو مانع من الالة صاحب المفضل ابن الحاجب وقال لرضي مال سبويه مما يميلون الله  
 قولهم مررت ببابه واخذت من كسرة في موضع الجهر فهو بفتحها وساجد قال الالة  
 في هذا الضعف الضعف لكسرة لا يلزمها فضعفها سبويه لاجل ضعف الكسرة لا لاجل ان  
 الالف متقلبة عن الواو ولولم تؤثر الكسرة في الالة الف متقلبة عن الواو لم يقل ان الالة متقلبة  
 لضعف الكسرة بل قال متقلبة لكون الالف عن الواو قال عني سبويه انما يال الالة  
 اللام بعد ما قبلين انه لم يفرق في تأخير الكسرة بها لالف المتقلبة عن الواو وبين غيرهما ولم  
 احداً فرق الا الزحشري والمصنف ابن الحاجب انتهى اذا عرفت ما ذكرنا كسرة المتقدمة  
 على الفتحه التي يبرها الالف بجواره للفتح ان لم يكن بينهما فاصل كما في كتاب او في حكم الجارة  
 لهما ان كان بينهما فاصل ساكن كانا انباء فيقتضي الالهة اي الالة الفتحه او لا ولا كسرة  
 المتأخرة عنها بجواره لالف كما سبق انه اشترط في تأخرها ان لا يكون بينهما وبين الفتحه فاصل غير  
 الالف فيقتضي الالهة اي الالة الالف او لا وبالذات والالة كل منهما شذوذ الالة ان ضرورية  
 انه لا يمكن الالة الفتحه نحو الكسرة بدون الالف الذي يليها نحو الياء بالفتح فبالالة الفتحه  
 تقتضي الالة ثانياً وبالواسطة وكذا الالة الالف تقتضي الالة الفتحه كذلك فكل من كسرة  
 سبب لكل من الالهة كسرة سببها المتقدمة لالة الفتحه كانت اولاً وبالذات ولا بالالف  
 ثانياً والعرض وسببها المتأخرة كانت بالفتح اذا كانا لا وكذا كسرة ثنية الكسرة متكررة  
 بين افتقار الالهة الفتحه او لا وبالذات وهو اذا كانت متقدمة وبين اقتضاء الالهة الالف  
 كذلك اي اولاً وبالذات وهو اذا كانت متأخرة وكذا شذوذه بين اقتضاء الالهة ثنية  
 بالواسطة كسرة لم يذكره لعدم دخله في الفرق بين الكسرة وبين الياء لانه لا يبرها  
 الا حرفاً اقتضاء اولاً وبالذات لالة الالف واما اقتضاء الالهة الفتحه فاما ثانياً



والموضوع كما تعرف فلما كانت الكسرة سببا قويا ومشتكرا بين الافتضاء بينهما لا يتبادر دون  
الاسباب الاخر جعلها سببا اولاد قد تراها على سائر الاسباب السبب الثاني ان يقع خبر الالف  
يارا المجاورة لالاف كانه سبب يفتح السين المهملة هو ضرب ونوع من السجولة شوك  
والمنفصل عنه وهو اى والحال انه ساكن بحرف متعلق بمنفصل واحد كانه سببا اسم لاني فبئله  
ففي صورتين يجوز الالف الالف الاولى فظا والالف الثانية فلما كان الحاجز واحدا والبار ساكنة  
فهي ادعى لالاف لزيادة لينها وتسطرها مع ان الانتقال من السفلى الى العلوي متعلق فقط في الالف  
الاولى اولاد بالزات والالف الفتح ثانيا وبالعرض ثلثا ما اذا كان البار مفتوحا كانه حيوانا  
او كان منفصلا بحيث كان سببا في موضع حيث وقع الفصل بين الالف والالف  
بالسين والبار الموحد ففي هاتين صورتين لا يجوز الالف الالف اما اذا كان البار مفتوحا فقدم  
زيادة التسفل فيه سببا لكونه فلا يؤثر مع وجود الفصل اما اذا كان الالف انفعالا بحيث يقع تعلقه  
الحاجز بحيث لم يكن مع تجاور بين الالف والالف حقيقة ولا حكما فعاد داعيا ضيقا جدا  
فلم يؤثر في بعض الالفات لعدم الالف حيوانا وسببان لم اجد صريحا في كلامهم لكنني  
استنبطته من القواعد التي ذكرها في المسائل التي سردتها انتهى وهذا بدل على ما ذكره المتن  
لكن الرضى صرح بالالف في حيوان وجيد ما الا انه جعل الزها دون الالف سببان ولا يؤثر  
في الالف المتاخمة في الالف كانه المباينة ولعل الفرق انها اذا كانت متقدمة يلزم الانتقال  
من السفلى الى العلوي وهو تفصيل صحيح الالف واذا كانت متأخرة يلزم الانتقال من العلوي الى السفلى  
وهو ايهون من ذلك مع انه ليس في الالف اكبر شغل كالسفل في الكسرة فلذا لم تؤثر الالف المتاخمة  
واثرت الكسرة مطلقا واما ما وقع من الجواب على من جعل الالف المتاخمة ايضا اى كالسفل سببا  
لالالف كالكسرة ونشله بالمبايع اسم فاعلم اى بكسر الالف فليس على ما ينبغي في سبب الالف منها  
اى في تمثيل مبايع الكسرة لا الالف حتى يجعل الالف المتاخمة سببا ايضا الا ترى انه اذا كانت الالف  
الكسرة المتاخمة بدون الالف اصيل كان في عالم ولو كان الالف بدون الكسرة لم يمل كما اذا فتح يارب مبايع  
على ان يكون اسم مفعول ولو كان السبب في مبايع بالكسرة هو الالف لجازت الالف في مبايع بالفتح  
وتبايع بالضم لوجود السبب فيها وليس فليس ويمكن ان يقال ان زات الالف سبب لالالف  
الا ان تاثيرا مقيد بعدم المنافع وتوقع الفتح او الضمة عليها مانع من كونها لشدته لزومها  
لنوع نفث في عضده ونشره شيئا من جوهر نفسه وتتميل الى محورها شيئا وعدم التأثير على

لما وقع لا ينافي السببية الا ترى اننا لا نراه حجة لاحراق معنى ان الرطوبة ماضية من ثابته  
نعم اذكر الياء يتخذ السبب فيقوى التأثير جد فيكون المقضي لانه في مباحث الكسرة  
اقوى من مقتضيه في عائد فلا حاجة الى قوله الا ان يكون مراده ان الياء تكون من جنس الكسرة  
مقتضى الكسرة في التأثير فالسبب في مباحثها هو الكسرة لكن الياء معان له وليس مراده ان  
الياء سبب ينقل عنه برود ذلك ولا يخفى عليك الفرق بين هذا وبين ما ذكرنا ان اخذت الفظة  
بيدك و تعلم من هنا اي ما ذكره في السبب ان تأثير السبب المتقدم على الفتح او الالف في الالف  
اقوى من تأثير السبب المتأخر في الالف لانه علم ان الياء هو سبب الالف او كان قبل الالف يؤثر فيها  
بجملته اذا تأخر عنه و ما تأخر فيما قبل السبب الاول من الفتح فمال بسبب الراء المتأخر الكسور  
كما في الصفراء والكسر دون الراء المتقدم الى ان قال به كانه الرجل بالجمع وهو من الممازج سبب  
عكسه اي يعلم ما عكس ما ذكره وهو ان تأثير السبب المتأخر اقوى من تأثير السبب المتقدم حيث اثر  
الراء الكسور وهو السبب الالف اذا تأخر بجملته اذا تقدم بفتح ان بين المعلوم من هنا وبين المعلوم  
ما سبق تناقض و دفعه سهل فان المتقدم الذي تأثيره اقوى هو الياء بالنسبة الى الالف والمتأخر  
الذي تأثيره اقوى هو الراء الكسور بالنسبة الى الفتح فاختلف المتقدم والمتأخر وما يبا الياء  
فلا منافاة هذا اذا حصل كلامه على الاعراض بالتناقض ويمكن ان يحل على الفرق بين المقامين  
تحققا للتمام ونوضحها للتمام فلا اشكال وقد يقال بالسببين المذكورين اي يحل من الاول  
وانك الالف المبطل من التنوين او من نون التاكيد جارض الوقت متعلق بالمبدل على ما عرفت  
ان التنوين ونون التاكيد يبدلان في الوقت الفاعل كما في قولنا انتم علماء بالالف المنقلب  
عن التنوين بسبب الكسرة و علمته زيدا بالالف لا كسب الياء وكافي لشفاء وليكيدا  
في لشفق على صيغة المجهول وليكن كمال الف اي كايال الالف اللازم للكلمة كما في كتاب  
وسال يعني ان الاصل الشايع في الالف هو الالف اللازم و ما خيره اللازم كمال الف المبطل من التنوين  
ونون التاكيد فهو ليس باصل و الالف قليلة لانه عارض بسبب الوقت الذي في موضع الزوال  
فهو في حكم التنوين وانما اميل صلا على اللازم لتشارك بينهما في الصورة وانما ان السببين  
هما الاصل في باب الالف و باقي السباب راجع اليها ولذا قد مرها عليها واختلفت فيهما  
فقيل الكسرة اقوى لان شغل الالف بها اكثر من شغلها بالياء وكثير الياء ادعى لالاف الالف  
من الكسرة لانها حرف والحق اقوى لغيره من غيره ولا الكسرة بعضه السبب الثالث







فلما أثرت المنفعة دون المتأخرة قال أبو علي لو كانت شي من الخوارق بالحق لم يتوارى  
أو يستعرف كثيرا أيضا إلى سوادها شي من آثار العرف والحق محسوسا معلوما بالثبوت  
لأنها لو كانت أي أشدية الصعود وتحقيقه والوضوح أن تلك الأشدية ظاهرة بديهية لا تقبل  
التشكيك بوجه والفرق بين الفواصل وغيره من جهة أن الالة المتأخرة أثرت في الأول  
دون غيرها أن هذا الالة المناسبة الالة أخرى سبب ضعيف فالأول واجب الالة بضعف  
لم يعتد به إلا بعض الميادين لأنها ليست كسرة محققة ولا يارحقا فلا يلزم من اعتبارها في  
مكبتها للالة اعتبارا تخيلا نحوها انتهى وحاصل أن الالة لا تقف في صورة الفهم كسرة  
حقيقة ولا صورة الالف بارها لك من لو تركت التابعة يلزم الصعود من السفلى إلى العلوى  
أو الانحدار من العلوى إلى السفلى حقيقة ككافة الكسرة والبار المحققين بل اللازم ترتيب هذا  
تسلسله ولا بأس فيه فتأثيره ضعيف جدا مطلقا سيما في صورة التأخير إذا تأخر كثيرا  
في الانحدار الحقيقي فضلا عما يلزم ذلك من شبه الانحدار لكن المناسبة بين الفواصل عرض قوي  
وأمرهم لم يفرغ من تلك المناسبة بأولى سبب كالسبب في الالف لا غير أي البرهان المناسبة بين غير  
الفواصل بوضوح قوي فلما تراعى لادنى سبب بل تحتاج إلى سبب قوي ولذا جعل بعض الفواصل  
سببا مستقلا للالة قال لها لا لا يزال غير الحق قوله تع والضمي فانه يقال للفواصل مع أن الالف  
منسوب عن الواو لكونه من الضحوة وإذا لم يقع في الفواصل لا يزال لا كسرة المقدره بواسطة  
واو القسم عارضة فلا تأثير لها لكن الالة للفواصل هي في الحقيقة الالة لا مائة أيضا وذلك لأن  
تمام الضمى للالة الضمى بتناسب رؤس الأي فلذا جعلها المعنى مندرجاً في السبب كونها سببا  
قال الالة لا لا على ضربين أحدهما أن قال في كلمة للالة أخرى في تلك الكلمة كما في رأيت محاذة ألف  
وثانيها أن قال في كلمة للالة أخرى في نظير تلك الكلمة كما في الفواصل وقد أجمعهم على أن الالة  
التي يربى من الفواصل أي ككافة الفواصل مثل ضحايا بانهين بالالة الالف الأول من تلك الاله  
للالة الالف الثانية منهم ككافة الاله لم يعتدوا بها أي بهذه القراءة لما عرفت أن الاله متأخرة  
سبب ضعف لا يؤثر في غير الفواصل وجار الحجاج علماء واصفة فلم يبدوا الناس مما لين في حالة  
رغبتها ونفسها بالسبب أو الالف وإنما ليس ببدل من شي وأنتظار باقي الكتب: ظاهر  
وأما في حالة الجرم فوسبب وبكسرة المتأخرة الملقولة لألكسرة العارضة يكون سببا للاله  
ولو قيل كما عرفت وهو أي مجتهدا لكسرة ولما رانا القاسم أن يكون الاله مستندة سببا



من الكسبة المذكورة قبل فاما ايل في المجامع لكثرة الاستعمال وفي الاعلام بجل لا يتحمل في غير اذيل  
الكنس لجل على الجراد والتقدير الكسرة في الالك توهما وقبل نظرة في المجامع الى اصله وهو الحاج  
والاصل حاجج هذه الكسرة وعظم الى الالة المجامع اذ هم يفردونها فيه واما الكسرة فثبت  
باسم الفاعل من شئ شئى ولما فرغ من الكسبة شرع في بيان المواضع فقالوا اما مواضعها  
الى مواضع الالة فالراء الغير المكسورة مفتوحة كانت او مضمومة واما الكسرة فقد  
عرفت انها من الكسبة وحروف الاستعلاء وقد عرفتها في الكشف وفي الصاد والصاد والظا  
والظا والحاء والعين والثاني بمعنى ان شيئا من هذه الحروف اذا وقع قبل المالح او بعده لم يفتح  
الالة اما بسبب منع الراء الغير المكسورة كما فقدت استارة اليه حيث قالوا ان الراء لكونه  
حرفا مكررا كانت كسرة بمنزلة كسرة نين فيفتوح اقتصار الالة اذ يعلم من هذا انه لثمة  
فتحة بمنزلة الفتحة ومنه بمنزلة الضمة فيفتوح اقتصار التفتيح وعدم الالة للثاني  
زيادة الاختار او زيادة الصعود واما سبب منع المتعدي كما في الالك عند النطق بها  
يرتفع الى الحنك الاعلى وبالالة يتخفف عنه لما ان الكسرة والياء تفتحن الا تخفان في السفل  
فيحصل تنافر عند الالة معها فلهذا منع الالة معها وانما يمنع هذه الحروف الثمانية اخرجت  
الاستعلاء مع الراء الالة الف فتوبه لا منها لالة الفتحة المنفردة غير مفيدة بقوله اذا لم يكن  
سبب الالة موجودا في نفس الاء فان الالك بان يكون قد لفتح لا لفتح بعد لا من كسرة او ادا  
كلمات واما باصلها خوف وريب بكسرة الواو والياء او بعد لا من ليا ولو كانا غير مكسور  
كباح اصله بفتح كسرة او يكون صائرا او راجعا الى الباء كما قالوا فان الف يرجع الى الباء في الجمل  
كده على وقد عرفت ان هذه الثلاثة من كسبة الالة فتع الثمانية انما هو في غير هذه الثلاثة فوقع  
الكسرة او الباء قبل او بعده ووقع الالة اخرى فاما اذا كانا احدهما الامور الثلاثة في الالك  
فتلك الثلاثة لا يظن ان شئ من هذه الحروف الثمانية في المنع عن الالة فلا يفتح الالة  
في غاب وخاب وخاف مثلام وجود حرف الاستعلاء فيها لالة الف مفتحة الذات والاحتياج  
عنها مفتحة الخارج كالحرف الثمانية وما حصل بالذات اقوى مما هو حاصل بالخارج عن الذات  
لا الال ويجيب ان يرد ما دام الذات موجودا بجلان استعلاء وان الالف لا يما فلهذا لا يما  
الضعيف يفتح ان الحروف المذكورة لا تفتح الالة على ذلك التفسير بجلان ما اذا وجد في غير  
هذه الكسبة فان غير ما اسباب خارجة فيها منها المواضع الخارجية لكونها اقوى منها اذ يجوز

اذ يجوز ان يكون بعض الخواص اشد تأثيرا من الاخر فيفتح الالة الالف مرفوعة الالف  
في غير هذه الكسبة ثم ان ما ذكره بجل فصله بقوله اما الراء الغير المكسورة فتفتح الالة الالف  
بالسنة المذكورة واما الالة الفتحة المنفردة التي قبلها الثانية ابصار الى الالة الالف  
كما ذكر في مثل ما طرة ولا تمنع الالة الفتحة التي قبل الراء المكسورة مثل الضرورة والالفة المنطوق فلا تفتح  
الثانية الى الالة الفتحة المذكورة بل تفتح ستمائة في قبضة وعشرة وحافظه مع ضعف  
وتبع من هذا ان الراء اشد منها من المستعمل بشرط منع الراء من الالة الالف ان يكون مجاورا  
له اما قبله كما في راحم حيث وجد فيه سبب الالة وهو كسرة الحاء لكن وقوع الراء قبل الالف  
مجاورا له منعها فلا يزال او بعده كما في هذا جدار بالرفع ورايت جدارا بالكسب حيث وجد  
فيها سبب الالة وهو الكسرة المتقدمة لكن منعها الراء المضمومة او المفتوحة الواو اليه لالف  
فلا يزال فيها واما يات بمثل للراء المضموم من المجاور والمتقدم لعدم اعكاسه وهو ظاهر ولا تأثير  
الى الراء في المنع اذا كانا بينهما الى سببه وبين الالف فاصل عند الاكثر فان البعد يكون امره  
ويضعف حاله فيقال الف تاد من هو تاد ورايت تادرا لكسرة الال الملقطة الاصلية  
من غير اعتبار للراء كونه منفصلا عن الالف فلا يمنع الالة بشرط منع المتعدي لهما ان كانت  
متقدمة على الالف ان يكون مجاورا له كما في ما عدا طالب فقد وجد فيها سبب الالة وهو كسرة  
المتاخرة لكن منعها تقدم حرف الاستعلاء اعني الصاد والظا عليه على فصل او تكون منفصلة  
عنه بحرف واحد من اجزاء الكلمة اما الكلمة التي كان الالف فيها وهي اي والحال ان المتعدي متحركة  
غير مكسورة مفتوحة او مضمومة او مفتحة او ضمة كما في صواعده وضوا هي في جميع الصاعد  
والظا هي اي المشابه حيث وقع بين الالف وحرف الاستعلاء من كلمة وهو الصاد والظا  
ناصل واحد وهو الواو من حرف الاستعلاء مفتوح فيها واغلاي جميع غل وهو بضم الغين  
وتشد باللام الحذر الذي يضر بونه على الفتحة وقد وقع فيه حرف الاستعلاء وهو الغين  
ساكتا بعد فتحة وقصبان بضم القاف وسكون الصاد مجمع قصب وهو غصن الشجر  
فتحة وقد وقع حرف الاستعلاء وهو الصاد ساكتا بعد ضمة فتحة جميعا لا يجوز الالة الا انفعال  
المستعمل بحرف وان ضعف حاله لكن كونه من كلمة الالف وهو مفتوح او مضموم او ساكن  
بعد ما جبر نقصانه وقواه فتع الالة وذلك لاجزاء الكلمة الواحدة حكم المجاور  
ودفع الفتحة او الضمة قبل الالف مؤيد للتفتيح كما عرفت فاذا كان المستعمل جزاء كلمة الالف



كان في حكم المجاور فحصل له نوع قوة على منع الالة واذا وقع عليه شيء من الفتح او الضمة  
يكل قوته عليه وكذا اذا وقع شيء منها على ما قبله وهو ساكن لا الساكن في حكم الميت فكان  
بذلك الفتح او الضمة كانت قبل الالف اما اذا كان الالف انفصالا بكثر من حرف كما في صفحات الكتاب  
بكرهه صفحات حيث وقع بين الالف والمستغنى وهو الصاد والهمزة والحاء والكا والاف  
بواحد لكن كان المستغنى في غير كلمة الالف كان محفوظا حيث كان المستغنى هو الظاهر في كلمة  
والالف في كلمة اخرى او كان في كلمة ايضا لكن كانت المستغنية مكسورة اي تنجيها مكسورا  
كان صاحب جمع حيث كان الصاد فيه مكسورا او كانت بعد مكسور كان مصباحا فانه كان الصاد  
فيه كتابا بعد الميم المكسور فلا يمنع جواب اما اذا كان اي ففتح هذه الصور لا يمنع المستغنى الالة  
فيعال في الالة المذكورة اما اذا كان الالف انفصالا بكثر من حرف فلفظ الباء بعدها  
واما اذا كان في كلمة اخرى فلا احدل الكلمتين غير لازمة للآخر فيكون في حكم عدم اجتماع الالف  
مع المستغنى واما اذا كانت مكسورة او كانت بعد كسرة فلكون الكسرة مؤيدة للالة وبعضها يجزى  
المستغنى المنفصل عن الالف مطلقا اي سواء كان حرف او اكثر على التفصيل المذكور ما عدا الالة  
فيعال في جميع الالة السبعة مما كان فيه المستغنى منفصلا كصفحات واما لهما وكانه فاشل المستغنى  
على الراء الغير المكسور فكلام يمنع التثنية اذا انفصل مطلقا كما وكذا الاول وان كانت الالة المستغنية  
متاخرة عنه اي الالف فالمجاورة والمنفصلة بحرف مطلقا وبحرفين ايضا فانه عن الالة  
على الاكثر كما صم في المجاورة ومواعظ جمع موعظة في المنفصل بحرف ومعاريف في المنفصل بحرفين  
بالعين المهملة جمع مواضع وهو سيم لا ريش له فني مجبها يمنع الالة والبعض لا يجزى المنفصلة  
بحرفين او كانت متاخرة فانه كما لا يمنع اذا كانت متقدمة على الاكثر فيجوز في مثل معاريفه  
والفرق بينا المستغنية المتقدمة على الالف والمتاخرة عنه حيث يمنع المتاخرة مع الفصل بحرفين  
الالة الالف على الاكثر دون المتقدمة اي لا يمنع المتقدمة مع الفصل بها على الاكثر راجع الى ما مر  
من ان الاختار سهل من الصعود بينه لوقت الالة مع المتقدمة يلزم الاختار من الاعلى الى الاسفل  
ولو وقت مع المتاخرة يلزم الصعود من الاسفل الى الاعلى وكثيرا ان الاول سهل من الثاني  
فلذا لم يمنع الالة المتقدمة والمتخلة في المتاخرة واذا وقع الراء المكسور في موضع هاء  
الالة بعد الالف بلا فصل فغلب المستغنى الذي هو من الموانع قبله بلا فصل كما في طار حيث وقع  
بعد الالف راء مكسور وقبله طاء مستغنية مستعمل وكذا غلب الراء الغير المكسور قبله في الموانع ايضا

ايضا اي كغلب المستغنى كما في قرار بكرة لراء الثانية وذلك لما مر من انها تنكسر  
كسرة بين اجتمعا والواحدة كانت سببا في مثل عالم فينقل السبب بها بعد الالف فلا يمانعها  
الموانع فلا يستطيع المستغنى ولا الغير المكسور ان يمنع الالة فيما لان اي طار وقرار وذكر  
في شرح الرهاوي انه اذا ناء حرا المستغنى عن الالف نحو قاء لم يجز الالة لقوة المستغنى في فتح  
الى التفصيل بان نقول ان كانت الراء المكسورة بعد الالف فالمستغنية اما قبل الالف او بعد  
فان كانت قبلها فتغلب الراء المكسورة عليها فيما لم يحوط طار وان كانت بعد فلا يغلبها  
بل تغلب المستغنية عليها فلا يزال نحو قاء فيكون هذا ليس بمضلل للمصنف لانه انما حكم بطلان الراء المكسورة  
على المستغنى قبل الالف لا على المستغنى مطلقا فاذا كان الى الراء قبل الالف او بعده مع فصل بينه  
وبين الالف فلا تأثير لاصلا لا تأثيرا مكسورة في اجتناب الالة ولا لغير مكسورة في المنع عنها عند  
الاكثر لتضعيف الفصل حال فيمنع الالة في الاول عند وجود مانع فيما في التثنية عند وجود  
فهم يميلوا في قاء في قوله تع ليس الاله بقادر للقاء اي لوجود المستغنى المانع من الالة وهو  
القاء واما الراء المكسورة فلا تأثير لانه الالة تكونها مفصلة عن الالف بحرف وهو الراء  
وكذا لم يبيدوا قوله تع من رباط الخيل لليلزم العدول من سفل الى علو واما لواء الكاف في تركيب  
هذا كافر مكسورة القاء اي لوجود داعي الالة وهو كسرة القاء بعد الالف واما الراء المهموم  
فلكونه مقصودا لا يؤثر في منع الالة وبعضهم يجعل اي الراء مؤثرا مكسورة في الالة وفي مكسورة  
في منعها مع وجود الفصل بينه وبين الالف ايضا فيعكس الامر اي ما ذكر من عدم الالة في الاول  
والالة في التثنية فيميل الاول الى ليس بذلك بقادر لراء المكسورة لانه عند وجوده في ذلك البعض مؤثر  
في الالة وغالب على منع القاء عنها ولو كان مفصلا ولا يلزمه التثنية الى لم يزل هذا الكافر لراء الغير  
المكسور الى المهموم لانه عند مؤثر في منع الالة وان كان مفصلا فيمنع الالة الى تفتيحها كالتثنية  
**الفصل السادس** في بيان ما يحصل بسبب اثاره الى بناء مع ان يبحث الالة وينبغي ان يقدم  
على سائر المباحث لما بينه الوقت فلما كان الوقت متساويا يورد في اخر الكلام لودعه لآخر  
اور دنا ما بينه من الالة فيه وانما نبيه اذ هما متساوية في الخارج ضرورة ان كل اشارة الالة  
من اثارها وودعه وبالكس و متقاربان غالب في الذهن ايضا اذ كل منهما في الاصطلاح عند الراء  
لواء الالة هو النطق بالحرف بعد الصمت والوقف هو الانقطاع من النطق فاما وجودها  
لو كان اجتماعا في محله وليس تغلب لهما بالحق الى الاخر ولا في النطق بالعينين الالة والفاء وكذا الالة



قبا ينطق تصور واحد بها عن تصور الآخر بل اذا تصور كل منهما فكثيرا يتصور الاخرى فيحيط بالبار  
 كالسواد والبياض في القدرين والارض والسما في شيهما لما بينهما من غاية التباين لانه اذا  
 خطر السواد بالبال فكثيرا ما يحيط البياض به وبالكس كذا السواد والارض وعدم خطور احدهما  
 اذا خطر الاخر كان اقل واندر واذ تصور البياض في القدرين فيكون التباين بينهما من الجهات الجامعة كالاشياء  
 المتصورى والتماثل فاذا كان الابدان في الوقف متماثلين في الوجود وكما متماثلين في التصور  
 كما ينبغي بينهما انظر وهو المطلوب **اعلم** ان من واجب الوجود الابدان بالمتحرك كما ان من افعال  
 الوقف على الساكن لانه وان امكن الابدان بالساكن والوقف على المتحرك لكن سهولة ذلك  
 وسهولة على السهم اقتضت جريان عادتهم عليه والمراد بالابدان هو السروج في النطق بل ان  
 بعد الصحة كما ان السهم لا السروج في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما قيل والافضل  
 الابدان بالساكن بلارية فلا وجه للتراجع في جوازها ولهذا وضعوا غايها الكلمات التي يتصور وقوعها  
 مبتدأ من الاقوال والاسماء والحروف قوله متحركة الاوائل حال من الكلمات ما لا يتصور فيه  
 ذلك فقد وضع على السهم كيد الخطاب والفا التميز وولده والبعض نوحهم تفرق الابدان  
 بالساكن حكم بوجوب الابدان بالمتحرك وقا لا الحرف المنطوق به اما معتمد على حركة كمين عمرو  
 او على حركة ما قبله كمين او على مدة قبله كمين آتية فتى فقد هذه الاعتداء تفرق الكلام ودليل التجوية  
 وذلك لانك اذا خليت نفسك وطلبها وجدت منها انها تنصل الى النطق بالساكن اوله كانه الكسرة  
 بهزة مكسورة في غاية الخفاء بحيث لا يدركها السمع نحو شتاب وسنبر وهو الى ادعاء التفرق  
 منه غير سماع الابدان الى نفسه ولست اعمس عدة الآلة على النطق بالساكن ولا يلزم من عدم  
 سعدة الآلة شخص عدم سعدة الآلة جميع الاشخاص فتجربة تجربة مضمرة لا تقع محجة على الغير  
 كيف يكون ذلك سماعا وانما في الحال لا تجد جدا كثيرا او في وقت كثير في لغة الجهم الابدان بالساكن  
 المدغم فاذا وقع الابدان بالساكن في لغة الجهم فلا شك في مكانة في لغة الوجود غايته انه ليس  
 بواقع فيها وعدم الوقوع لا يدل على عدم الامكان اما ما ناله ذلك البعض من ان ما يورى الابدان  
 بالساكن في لغة الجهم من مثل سنبر وشتاب فانما هو ابتداء بهزة مكسورة حقيقة فهو ايضا  
 انما هو بالنسبة الى نفسه ولست واصلق جوازها في لغة الوجود ايضا لكنه خبر واقع بر منعه  
 واما الاستدلال على الجواز بان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف السهم  
 على ما يحصل بعده محال فتبين انما انما يحصل بالحركة مع الحرف لا بعده ثم يتبين الابدان بالساكن

بالمدات من السواكن **اعلم** الالف والواو والياء المدتين كنهى الى التفرق في انهما من وانهما  
 لا تها حكمة من ابتاع حركة ما قبلها الالف من الفتح والواو من الضمة والياء من الكسرة  
 فلو لم يتقدمها الحركة لما حصلت بانفسها حتى يمكن الابدان بها وليس هذا المانع الذي في غير  
 المدات من السواكن لانه سكونها الى ليس في تلك التفرق تاسيا من كون المدات كنهى حتى  
 يوجد التفرق لكل كنهى فالر في المواقف وتترجم لا تفرق في ان كنهى اذا كان حرفا معنوا حرفا  
 من حروف اللين لم يكن الابدان به انما التفرق في الابدان بالساكن في غير المدات اي غير حروف  
 اللين فو منتهى الى انما الابدان به قوم للتجوية الى زعموا ان التجوية ولت على امتناع الابدان فان كل  
 من جرت في ذلك من نفسه علم انه لا يمكن ان يبدان في تلفظ بالكنة الصمت كما لا يمكن الابدان فيه  
 بالمصوت فلو فرق في ذلك بينهما لاشترك السكون الذي هو المانع بينهما وجوزوا في ذلك  
 اي عدم جواز الابدان بالساكن ربما يخص بلفظ كالعربية فانه ليس في لغة العرب الابدان بالساكن ويكون  
 ذلك في لانه ممنوع في نفسه بل انما لغز موضوعه على غايته من الاعمال والوصا في الابدان  
 بالساكن نوع كنهى وبث عنه ولذلك ايضا يجوز الوقف على المتحرك مع مكانة بغيره ويجوز  
 اي الابدان بالساكن في لغة اخرى كما في اللغة الجوارزمية مثلا فانما تترك في الخارج اختلافا كثيرا لارجا  
 ان بعض الناس يفرق على التلفظ بجميع الحروف المتماثلة المعبرة في اللغات باسرها وقرهم من يفرق  
 الا على بعضها متفاوتا بحقيقة والكثرة وما ذكره من التجوية فهو حكاية عن السهم المخصوصة  
 فلا يقوم محجة على غيرهم وامتناع الابدان بالحرف المصوت انما من ذواتها فانها مدات  
 حاملة من ابتاع الحركات المتقدمة عليها فلا يتصور وقوعها في مبدأ الالف لذلك لا يكونها كنهى  
 وقد قالوا بهذا الوضع الثاني فوضعوا بعض الكلمات الاوائل فادخلوا غيرها في الابدان بغيرها  
 الوصول يمكن الابدان فتلك الحركات خارجة عن وضع الكلمات والتلفظ لكثرة دوراتها في الكلام  
 وما هو اكثر دورا في الالف والكثرة ان السكون اخف من الحركة كما سكون او اكثر تلك الكلمات  
 تاسيا الالف وما يتصل بها من المصادر من بينها فانها لكثرة تفرقها وكونها اصلا في الاعمال  
 من القلب والحدف ونقل الحركة كما تقدم يجوز فيها شكين الحرف الاول للتفريق في الوضع  
 فان وضع اكثر الكلمات على تحرك الاوائل فادخلوا بعضا على السكون يكون هذا افتاد نوعا اخر  
 من الوضع وهو مفيد لفظ التثنية والرجعة وهي اي تلك الكلمات كانت من افعال او الافعال  
 والحروف اما كانت من افعال فتصنف سماعي وقياسي واما الباقية فليست كذلك بل من الافعال



فليكن لا غير ما من الحروف سمعية لا غير كما ستوفى قاله على احد عشر سماء هي هذه امر  
 بمخرج الحروف واما في مؤنثه وابتداءه من كل لفظ في تكثيره ابتداءه في الالف جمع فعل  
 كما فعل بحرف اللام واسكن الاول واخلى عليه الهمزة وابنة بمعنى البنت اصلها بنو كثر  
 لانها مؤنث ابن وعلمها حكمها وابتدأ بمفعول ابن والميم زائد وانثان وانثان اصلها ثنيت وثنيت  
 بكلمة وشجونا بوليل قولهم في النسبة شجول بفتح شين ولو كانت انثا معقولة او مكرورة يظهر ذلك النسبة  
 ولو كانت العين كفت لقالوا شينين بالسين الباء كظبي ففت اللام واسكن النون وجي بالهمزة  
 واست بمعنى نحو الانثا ومفعولها اصله كفت بكسر الكاف على اسم واسم والميم اللذان الله  
 بجي تفصيلا في الكتاب قالوا الهمزة في هذه الاسماء عوض مما اصابتها من الهمزة اذ هي ثالثة  
 فتكون ضعيفة مختلفة وقد صرفت لانهما نسيان وهو هو على وجهين ثالثا المحدث نسيانها كالمحدث  
 بحيث جعلت المحدث اللام ابدال الهمزة في الالف وابتداءه في الالف وابتداءه في الالف  
 بالاعمال التي هي ان يكون في الفتح ثلث الالف فلهذا الهمزة الوصل عوضا عن المحدث بدلته  
 عدم اجتماعها نحو ابني وبنوي وانما ادخلوا الهمزة في امر او امرارة مع انها ثالثة من حيث  
 ان لا يراها الهمزة ويخففها التخفيف فيقال مرة فوي بجوي ابن وابنة فالهمزة في اول  
 هذه الاسماء الهمزة الوصل وكذا الهمزة في ثنية فثني فثا كاسمها وابتداءه ثنيت وابتداءه ثنيت  
 واما ان فاعلى امراتهن وجوه الاول لا ابتداء بالميم مفتوحا وهو الراجح لخفة الفتح  
 والثاني لا ابتداء به مضموما وقوله مع سكون الراء قيد للكون مفتوح والمضموم فلا بد من الراء  
 الهمزة والثالث زيادة الهمزة في اوله مع سكون الميم ومع اتباع حركة الراء في الحركة الهمزة في اوله  
 في الالف بحسب الالف بمعنى ان حركة هذه الهمزة ان كانت رفعا فحركة الراء ضمة نحو هذا امر  
 وان كانت نكبا ففتح نحو رابت امر او ان كانت جرانا فكسرة نحو مرت بامر في لسان حركة  
 معبنة بحركة تابعة للحركة الاعرابية لما يليه من الهمزة او زيادة الهمزة مع سكون الميم ومع  
 فتح الراء في الاحوال الثلث الاعراب وهذا هو الوجه الرابع او زيادة الهمزة مع سكون الميم  
 ومع فتح الراء في الاحوال الثلث وهذا هو الوجه الخامس فغني بدين الوجهين كانت الراء  
 حركة معبنة هي الفتح او الضمة سواء كانت الهمزة في الالف من فوهة او منصوبة او مجردة  
 وهذه الوجوه اذا لم يعتبر تخفيف الهمزة في الالف واذا اعتبر تخفيفها كما تقدم يزيد الوجوه على  
 الخمسة كالابن وكذا اي كائنا امرأة في تعدد الوجوه لانها مؤنثة بزيادة التاء الا انه

فيكون ضعيفا مختلفا

٢٨٤  
 الا انه اي لكن انك مع الهمزة طرفت لقوله ليس في اي بسبب امرأة مع زيادة الهمزة  
 في اولها الا فتح الراء في الاحوال الثلث الاعراب وليس في الالف اتباع لحركة الاعراب في الالف  
 الضمة ولعل ذلك لتقلد الثابت وتقلد الفتح فليس في من تلك الوجوه الا ثلثة امرأة  
 بفتح الميم او ضمة مع سكون الراء واما زيادة الهمزة مع سكون الميم وفتح الراء والميم  
 في ابن زائد لتوكيد والمبالغة كما في زرغم بمعنى الازرق كما هو ليست هي بدل اللام الكلمة  
 والالكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى الهمزة الوصل ونونه تابع للميم في الحركة كالحركة  
 ان رفعا ففتح او نكبا ففتح او جرانا فكسرة نحو هذا ابن ورايت ابنا ومررت بابن فهو كالميم  
 الثالث في امراتهن في الاسم خمس لغات اسم واسم بكسر الهمزة وضمها وسمو وسمو بكسر العين  
 اي من اسم وهو السين واما العين من اصل الكلمة على مذهب البصريين كما هو مبني الكلام منها  
 فهو الميم فلا يصح فالاول ان يقول بكسر السين كسرة وضمه كفتح الراء واللام المحدث في الالف والراء  
 وكسري يدي بضم الاول وقبلها اللام الفايكون فالاعراب في جميع احواله تقديرية وهذا كما عرفت  
 مبني على مذهب البصريين من اصل اسم سمو بمعنى الارتفاع سمي به كونه اسم رفعا على الفتح والرف  
 او كونه سببا لارتفاع سماء وشهارة ففت الواو لا تستقل الهمزة بفتها كانه على الميم والي  
 الهمزة الوصل وهو الكسرة فيكون ان اصل اسم وسم وهو العلامة سمي به كونه علامة للمسمى يعرف هو  
 بها فلا يثنى في تلك الوجوه لكن المختار هو مذهب البصريين لانهم يقولون في تكثيره سماء  
 وفي تكثيره ثمنى وعند سماء الى الضمة لرفع المتحرك سميت فلو صح مذهب الذين يقولون  
 كوفت واوقات وسم كوجه وجبه وسمت كعدت وابتدأ بمنجذات النون  
 فالجوهري واليمن الله اي الايمن المفتح الى الله اسم وضع للضم قوله هكذا مفتوحا لوضع  
 او حال من ضميره المستكن اي وضعا كذا او حال كون ايمن كذا وقوله بضم الميم والنون بدل من كذا  
 او ثبالة وهو مرفوع على الابتداء وجزه محذوف ما بين الله تسمى لانه كذا كافي لول وقد ذكر  
 المحب نحو اليمن اليك ذكره الجوهري ايضا والله الف وحصل المراد بالالف الهمزة كما يطلق  
 عليها شيئا ايضا عند اكثر النحويين وهم البصريون لانهم ذهبوا الى ان الالف مفتوحة على الف  
 اذ فوجا وعليه المفرد نحو آجر وآنك وهو الشرب وفي الحديث من استمع الى فتنة صبت  
 في اذنيه الا نكس مع ان المفرد هو الالف ولا الوب قد تصرف فيه وغيره تغييرا لم يثبت له  
 في الجميع كما يذكرها وان هجرت الهمزة وصلوا الالف في الالف وهو على سبيل ما بين

تنقل نحو الالف الى الالف  
 تنقل نحو الالف الى الالف











اي همزة الوصل في هذه الاربعة ليست بكسورة بل مفتوحة لكثرة استعمالها واحتياجها الى  
المفتحة كما فتحوا نون من اذا دخلت على ما فيه الهمزة ولا يخفى ان مع التعريف قليل الاستعمال  
فالحكم بالكثرة على القلب وقيل انما خفت في ايمن لانها كهمزة غير متحركة ولا يستعمل الا في  
فت بالحق فتفتح همزة تنبيه بالداخل على لام التعريف ولا يجوز اثبات هذه الهمزة  
عطف على قوله وحركتها الكسرة وبها حكم اخر من كلام الهمزة اي لا يجوز اثبات همزة الوصل  
والفاء في اللفظ في حال الرفع وان ثبت في الكتابة لكونها مستغنى عنها في تلك الحالة  
وهو الكثير وقد عرفت او تبدل الفاء بهذا الالف في حال اذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه  
همزة وصل مفتوحة وانما تبدل الفاء ولم تحذف الالف لئلا يلبس الكلام بالالف في الهمزة  
بالجاء لفتح كل من الهمزةين كما في قوله تعالى فلان الذكر من حرم بالالف همزة ايمن الفاء فانها لو حذف  
فيها وقيل الزكرين وايمن الالف بالهمزة الاستفهامية لفظ لا يعلم انما همزة الاستفهام او همزة الوصل  
من الكلمة فيلبس الكلام الاستفهامي بالكلام الخبري كما يخلط ما لو ابدت فانه لا التباس ح وهو ظاهر  
وبعضهم يجعل الهمزة فيهما بين بين وهو ليس بامتنع لانه بين فرب من الهمزة فلو جعلت  
بين بين لكانت كانهما اثبتت في الوصل دون انك هذا دون استخراج المارة همزة الاستفهام  
المفتوحة فيهما وحذف همزة الوصل اي لا يقرب همزة الوصل في مثلها عند دخول الاستفهام  
الالف تحذف لانه لما كانت همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة ابن كسورة او همزة استخراج الجواهر  
مفتوحة فليقدر حذف همزتها لا يلزم الالتباس بل يعلم بسبب فتح الهمزة الموجودة انها همزة  
الاستفهام والكلام انما اخطفت همزتها للوصل كما هو الاصل وقد جاز انما اي الالف همزة الوصل  
في الرفع على طرفة العين لفوردة السحر كقوله اذا جاوز الالف اثبات همزة اثبت في الرفع  
وهي همزة وصل كما اذا لو حذف لا يتم الوزن كما لا يخفى على من يعرف العروض سرقة بيت شوقي  
بغين وتكثير الوشاة فبين بيت الحمد شرة واظهاره والاشج وهو موزون وكما في قراءة  
الاسم بالباطل واليمين الجدي الى الابق ومثلي بيت اذا جاوز الالف اثبات همزة اثبت في الرفع  
ويظهره السطوة بالباطل ومنه ما قبل كل متر جاوز الالف اثبات شاع بين الكثر في المراء  
بالالفين السطوة وقيل الشجاعة اي كل متر تجاوز عن الثقبين او عن الشجرين كما في البيت  
والاولا في فتشظن ويسكن اول لفظ هو وهي وهو الالف ويسكن لام الالف في مثل بيت  
هذه التثنية بعد الواو والفاء لكثرة استعمالها وتنبيهها للاولين بعضه وكشف لالواو والفاء

باب بدل حرف التعريف الفاء وقوله  
ايمن الالف

والفاء صارتا لاجزائها اذا وقع الاول الى هو وهي بعد لام الالف ابتداء وهو الالف الاول  
للكثرة معقول الجمل من زيد لفاء ولزبد فاء او همزة الاستفهام تنبيه لها بالواو والفاء  
والالف الاول في الالف بعد لاء كما لا يخفى كما في قوله تعالى هو خير لكم باسكا اول هو بعد الواو وقوله  
فهي كالحجارة باسكا اول هي بعد الفاء وقوله تعالى وليوفوا نذورهم باسكا لام الالف بعد الواو وصله  
ليوفوا من الالف والنذور جميع نذر وقوله تعالى فليظنوا انهم باسكا لام الالف بعد الفاء وقوله تعالى  
لهو القصر الخ باسكا اول هو بعد لام الالف ابتداء وقوله تعالى ليوفوا نذورهم باسكا اول هي بعد لام الالف ابتداء  
وقوله تعالى عرفت لكونها عارفا فتنى فقلت اي سرت ام عا وحق علم الزور فيفتح الزاويكون  
الواو جمع زائر من الزائرة اي الزائرون وقلت ماضى شكلم من قام يقوم اي فت يحكي الزائرين  
ورنا عا حال من ضمير المتكلم اي قربنا وعافنا من الارباع الى الفروع والحق فارتفعنا الى القطن  
ذلك الارباع من التاربين على وزن التكرم بين الالف لا يقطع عن النوم فقلت اي يكون ما وهي  
كما هو منقضي الوزن لو فوجده بعد همزة الاستفهام اي تلك الحاقة سرت اي انت ليلام عا وحق  
ان رجعتي حلم بضم الحاء واللام المراد بالمراد من البيت بايتهم في النوم زائر من فقلت لهم قرا  
بكسر الزاوي عافنا وما يفتح من مصدر فيفعل فلما اراههم قلت ايهم انوني ام جاري فيحيكم  
في النوم على العادة من يحيى صور المحبوبين على جبال الجب في النوم كمن هذا الاستفهام مربوط بقوله ويكون  
اول هو الخ اي السكا اول هذه التثنية ليس كما هو في اصل مضموم وهي كسورة وكلام الالف  
كسورة ولا لازم في الاستعمال كثيرا ما يحيى هو مضموم وهي والالف كسورة من نحو هو هي لينقضي  
بل في تلك المواضع ايضا وانما اسكانها عارض فصيح فيها لما ذكره ذلك لم يجتمع في هذه الكلمات الى  
همزة الوصل في تلك الكلمات انما فانها لما وفت بحسب الاصل كسرة الالف والالف في الالف في الالف  
وقد شبهتم بالفاء والواو لكونه من حروف العطف مثلها فاسكن بعده لام الالف كما اسكن بعدها  
كما في قراءة من قرأ لم يقضوا نعمهم باسكا لام يقضوا هو اراها بين اصله يقضوا النفس  
بفتح التاء والفاء من سكت الحج واما السكا في شران بل هو باسكا الالف ما انفصل هو كلمة مستقلة  
غير هذه الحروف المذكورة فقبل عدم الجرثية وعدم كثرة استعمال الفصل السابع في بيان ما يحصر  
سبب الوقف اخرناه عن الجميع اي عن جميع الاغراض اللفظية السنية لاخصاصه باخر فاسبان  
يورد بحثه في اخر الابحاث وهو الوقف في اللغة مصدر وقفت الدابة وقفا اي جئت فانوقفت  
هي وقفا وقفا في الاصطلاح جئت النفس بفتحها على لفظ وعدم تقديره عند الالف اخره وفتح ذلك

انت

بالاخر



يقوله وقطع الصوت عنه أي عن اللفظ ولما كان هذا بظاهرة ما لا يمكنه بين اللفظين من هنا  
 ليست يوقف قبل يقوله بحيث فهو متعلق بكل من الجس القطع على سبيل التنازع لواريد اللفظ الثاني  
 بعده لا يحصل بذلك الصوت بل اجتماع الصوت جديد يسرع فيه بعد انقطاع النفس الصوت والوار  
 لا يثبت وصوت الفرق بين الوصل والوقف فقل زيد قائم تؤدى به كلا من اللفظين سواء  
 وقت بينهما سكونة وهي القطع الخفي أولا وإذا وقف على زيد ثم تلفظ بقائم بفتحها فنحن  
 متاصلين أي بالاول منها زيد ثم بعد انقطاعه تسرع في الآخر قائم به قائم ثم ان هذا هو الذي  
 جاء على السكون في الوقف الصحيح أو على الحركة كما في الوقف الكسوف ومن ان يكون بعد ذلك اللفظ  
 كلمة أخرى أو لا يكون فهذا التعريف أو كما ذكره ابن الجاهل من ان الوقف هو قطع الكلمة على بعد  
 احتياجها إلى التذرية على تقدير ان يكون بعد كلمة والوقف يقف الواقف ولا يكون بعد الكلمة شيئا  
 وكذا ما قيل الوقف قطع الكلمة عن الحركة فانه يحتاج إلى مثل ذلك التأويل على تقدير ان يكون في الحركة  
 مع انه ليس بجواب لانه لو حركت الكلمة وقطعت على بعد ما يسمى وقفاً وذلك يقال وقف واخطأ  
 حيث ترك حكمه وهو الكسوف لا مانع أيضاً لانه لو سكن آخر الكلمة ووصل ما بعده من غير سكونة نوزن  
 بالوقف لا يسمى بهذا وقفاً لا نقاشاً مع ان الحد ثلثه لا ما توفيقاً لمص فم بره عليه من ان كل ما يخفى  
 وقد بوض من بسبب الوقف للكلمة بغيره وكلمة قد لا يورثها بسبب شي من التغيير كما  
 توف في مثل الفاضل والغازي بعضها مما يتغير به هيئة الكلمة وبهذا الاعتبار كان الوقف من الاعراض  
 اللفظية التي لها دخل في هيئة الكلمة فجعل من مباحث التعريف وبعضها ليس كذلك مما هو ثابت  
 عند الفرائص ليس له دخل في التعريف كما يشهد في آخر الكتاب وهذه التغييرات المعبرة بالهيئة رابعة  
 اربعة احوال حذف او زيادة سواء كانا متعلقين بالحرف او بالحركة او ابدال الحرف في حرف آخر او تحريك  
 من موضع إلى موضع آخر او روم او استقام واستوفها تلخيصاً لفصل ستة احكام الاول في بيان التغييرات  
 قد مر كونه أكثر وتوفاً وهو اما حذف حركة او حرفاً ما حذف الحركة وهو الأكثر الاول في الوقف  
 بالنسبة إلى التوكيد وحذف الحرف أو الباء في الاقوى عليه أي على الوقف الاستراحة عن شدة  
 التكلم والنطق بالكتاب اسهل من النطق بالمتحرك كما لا يخفى على من راجع وجدانه وحاله  
 ان الوقف بحذف الحركة نطق بالكسوة والنطق بالسكونية استراحة عن شدة التكلم ووزن النطق  
 بالمتحرك فالوقف على سكونية بحذف الحركة فيه استراحة ووزن النطق بالمتحرك والوقف على المتحرك  
 من النطق بالمتحرك فالوقف بحذف الحركة فيه استراحة عن شدة التكلم ووزن الوقف على المتحرك معنى

بالوصل فالسكونية  
 نفساً واحداً جازياً  
 إلى مع قائم ٥

ومعنى ما كلف فالوقف بحذف الحركة اصل بالنسبة إلى الوقف على المتحرك لا اللفظ الاقوى  
 على الوقف تلك الاستراحة وبهذا ثبت اصالة الوقف بحذف الحركة بالنسبة إلى الوقف  
 على المتحرك واثباتها بالنسبة إلى الوقف بحذف الحرف يقوله وحذف جزء الكلمة  
 خلف الاصل في انتقال الجزء بالكلية بحذف الحركة فانها من عوارض الكلمة فلا بأس  
 بحذفها وانما اشار إلى وجه اخر للاصالة الاولى فقال وايضا الوقف على اخر الكلمة كالرفع  
 من البناء في الحضور عقيب كمال الشئ وهو أي الفراغ عن البناء يكون بالانقطاع عنه بغير تخفيف  
 الاضطراب فقله والاضطراب عطف نفسه للمسبق والحركة تجمع من الازعاج وهو  
 تحريك الشئ عن مكانه الحرف اذ عاباً ما لا يرام أي الحركة على الحرف تحركه تحريكاً في الجملة  
 عن موضع تحريكها شيئاً من المخرج فينبعث فيه فلفظاً واضطراباً فلا ينبغي ان يوقف على المتحرك  
 في بناء مبنى على تشبيه المعقول بالحسوس ومثل ان الوقف على لفظاً كالرفع عن بناء بيت  
 او جدار مثلاً فكما ان الفراغ عن البناء يكون بانه سهولة من غير قلق ولا اضطراب نالبت  
 الوقف كذلك ويسهل في المتحرك سهولة بل اضطراب لمان الحركة تحرك الحرف عن موضعه في الجملة  
 فلا ينبغي ان يكون الوقف على الحركة بل على حذفها فخذها اصل في الوقف بالنسبة إلى البناء وهو  
 فهو جزم المبدأ اعني قوله ااحذف الحركة وما بينها جملة معترضة اى ما حذف الحركة فهو  
 في كل كلمة اسماء كانت او فعلاً اخر باسواء كان اخر حقيقة او بمنزلة متحرك فيزولون فان وقف  
 يكون بحذف حركة اخره بجملة ما لا يمكن متحركاً او كان متحركاً فان الوقف فيها لا يكون كالكس  
 بل بطريق اخر كحذف الحرف والابال كما توفت تفصيله كما في الوقف على الرجل من الامم الذي  
 في جميع حروفه متحركة ولم يقبل التنوين كونه موقفاً باللام او غيرهما كما في ما يقبل التنوين  
 كونه غير منصرف والاول والظلي من الامم الذي لا يحسن كتاباً ولا مسموعاً او متحركاً يارفعه  
 وكان موقفاً باللام اولن يزول اولن يرمى من المضارع المنصوب الذي لاسمه واو يار او يرفع  
 من الفعل الذي كمن باخره الغير المتصل للفائب وقابله واو مرة وجوار كما في حال النصب  
 مثل رأت جوارى ما كان على فواعل وكما اخره يار منصوحة فانه لا يقبل التنوين كونه غير منصرف  
 واطرف عال الرفع والجوف قال جوار بالتنوين مع سقوط الياء فلا يكون محالاً في غير ما يكون  
 ووقف بحذف الحرف اعني التنوين او يجره من الفعل الذي كمنه غير الفائب وما قبله الف  
 او يرميه من الفعل الذي كمنه غير الفائب وما قبله يار مدة او فوه او فاه او يجره في احوال الثالث



لغم من الاسم الذي لحقه الضمير المجزوء وقا قبله الف او واو او ياء مدية او ياء مدية او ياء مدية  
 او منه من الحروف التي لحقت هذا الضمير وبالضمير صحيح او يا يتمين البلح المدات اي كون  
الوقف فيما يلحق به الضائر بجذ الحركة هو عند من يلحق المدات من الواو او الياء والدال بين  
هذه الضائر وهي الياء المجزوءة والضائر من الحرف بها بان يقول يدعو هو ويجئ هو ويجئ هو ويجئ  
وفيها وبهذا الوقف في بجذ الحرف الذي هو المدية اللا حقة كما استف عليه مفصلا  
 ففي جميع هذه المدورات يكون الوقف بجذ حركة الاخر الحقيقى وهو فيما يلحق الضمير  
 او الاخر الحقيقى وهو فيما يلحق به فان ذلك الضمير كونه منفصلا بالحقة صار كالاخر فيقول  
في الوقف على الرجل الرجل بسكون اللام وهي الواو والطبي الاول والطبي بسكون الواو والياء  
بجواز التقاء الكين في الوقف كما عرف وكذا يقول فيما يلحق به الراء بجئ وهو مثلا  
بسكون الراء وعلى هذا الكيس وكما في الوقف على ضربين من الضائر الذي لحق بها المكلم  
او غلاما من الاسم الذي اصنف الى بار المكلم فان الوقف فيها ايضا بجذ حركة الياء والذي  
كالاخر فحين ايضا لغة من بجذ يار المكلم في الدرج يقول ضربين وغلاما يلحق الياء فيها  
وتقف على تفصيله واما عند من جعله كانه فليس الوقف فيها بجذ الحركة وهو ظلم بطلان  
الاخر واذا حذف الحرف فله مواضع احد الكل كلمة منزوعة غير منصوبة سوا كانت مرفوعة  
او مجزوءة وسوا كانت صحيحة الاخر او منتهية مفعولا اخر او مفعولا فان نوبها وهو  
حرف كونه مفعولا نونا كسنة شبه حركة الاخر بحذف لوقف ثم بجذ الحركة التي ينبغي  
التنوين ان لم يكن بعد حذف التنوين و محدود لعارف ان الوقف على الحركة كانه يؤثر  
في الصحيح اللام وهذا الاول وهذا الطبي في المعنى اللام والواو والياء اللفظ فلا يها وهذا الغاز  
وقاض في المعنيين لك المحذوف لا يها وجميعا منون مرفوع وكما في مررت بزيد ودلوا للطبي  
وغاز وقاض وجميعا منون مجزوء ففي جميعا بجذ التنوين مع الحركة فيقال بها زيد وقاض  
ومررت بزيد وقاض بسكان الدال والضائر وبهذا فان الام ان لا يها للتنوين ولو كان كسنة  
مع الوقف ابدا لما يلزم النسبة بين الوصل والوقف بن بجذ مع حركة المبتدئة ان كانت  
حركة ضمة او كسرة كما يها او بندل الفا كانه المنون المنصوب مكررات زيد او ما ضبا  
فان قلت لم يبدل في المنون المرفوع والجوز من التنوين الواو والياء قلت لما الالف  
احذف هذه الحروف فما اختص الابدال بالا حذف اجدر ولانه لو ابدلت الياء من التنوين

وفى

كانت

من التنوين في الجوز لا يلبس الا بادل بالاضافة الى بار المكلم اذ ليس في فوكب زيدا اماره  
 تنوين فانك زيد الوقف على المقروء زيد الاضافة فلا حصل اليبس في الياء بنها الواو في التنوين  
 كونهما اختيارا ووجب بعضهما الى انه يبدل في الاحوال اثلث بحروف حركة ما قبله فيقول جاز  
 زيدا لواء ورأت زيدا بالالف ومررت بزيدا بالياء وبعضهم الى انه بجذ في جميع الاحوال  
 ويسكن الاخر فيقول جاز زيدا ورأت زيدا ومررت زيدا بالسكان الاول انه لا يسكن الا بالياء  
 الزايط والثاني تفريط والاختار هو الاوسط الحق ما ذكره المصنف الموضع الثاني لاسم اخر ياء  
 مكسور ما قبله كالفازي والقاضي والجوازي معونات باللام اذ في حال تكثير ما تنون وتسقط الياء  
 فيكون من الموضع الاول في حال الرفع مثل جازي القاضي والفازي والجوازي والجوازي في التنوين  
 والفازي والجوازي بالياء وكسنة في الكل فان بعضهم يحذفون منها الياء في الوقف ويسكنون الياء  
 فيقولون الفازي والقاضي والجوازي بفتا ط الياء والسكان الزايط والقاضي والراء وانما حذفوه  
 ولم يبقه سكتا فانه بين الوصل والوقف فانه يحذف في الوصل القاضي بالياء وكسنة فانه  
 في الوقف ككسنة بلبس الوقف بالوصل مع ان في الحذف زيادة تخفيف وهي اول بالوقف لكن لا كسنة  
 مستقومة على اثبات الياء في الوقف ايضا فيقولون ان فيه القاطع مثلا يستوي الوصل  
 والوقف لفظا ونحوا تقديرا فان الضمة او الكسرة مقدرة في حال الوصل ومحدوفة في حال الوقف  
 وذلك لانها ثابتة بالوصل ولم يورس في الوقف موجب لحذف كونه سكتا فيبقى على ما عليه  
 واما الفرق بين المالكين فيعلم من الخارج فليحذف الياء في ذلك الاسم ما نحن فيه واما في حال النصب  
 نحو رأيت القاضي فالياء يسكن ولا يحذف بالافتان لانها لما تحركت في الاصل صارت كالصحيحة  
 فاجريت مجازا لانها ثابتة بالحركة بخلاف كسنة كانه حاله الرفع والجر فانه ضعف بالسكون  
 ولانه على تقدير عدم حذفه في الوقف لا يلبس بالوصل سكونا في الاول ونحوها في الثاني  
 تحذف لرفع اليبس كانه المالكين فان حذف ياء هذا الاسم اي الاسم الذي آخره ياء  
 مكسور ما قبله للتنوين بان يكون منكر امر مفعولا ومجزوءا كافي بهذا قاض وغاز وجوز  
 ومان ومررت بغاز وقاض وجوز ومان فان اصولها كما مر غير مرة غازي وقاض  
 وجوازي ومان في استقلت الضمة او الكسرة على الياء فالتنوين ساكنان الياء والتنوين  
 تحذف الياء فالكسرة مستقومة على عدم رد الياء في ذلك عند الوقف بل يقولون  
 على حذفه ويقضون بجذ التنوين مع اسكان ما قبله فيقولون بهذا غاز بسكون الزا

فذلك



مثلا لان زوال التنوين عارض بسبب الوقف العارض فكانه اى التنوين باق  
 في حال الوقف لعدم الاختيار بالعارض فكما ان الياء حذف مع التنوين في الوصل  
 لدفع التقاء الساكنين فكذلك في الوقف وبعضهم يردونه اى الياء المحذوف في الوقف  
 نظرا الى ظاهر عدم المانع من اثبات الياء وهو التنوين فان المانع من اثباته في  
 الوصل هو التنوين لا التقاء الساكنين فحيث انتفى هذا المانع بالوقف ظاهرا عاد  
 المنع اعني الياء فيقول هذا غازی ومررت بقاضي بالياء الساكن فعلى راي اكثر  
 كان الوقف فيه بحذف التنوين مع حذف حركة قبله وعلى راي البعض كان بحذف  
 التنوين مع رد الياء فعلى كلا الرأيين الوقف فيه من الموضع الاول فالحذف ههنا  
 اى حذف الياء للوقف فيما حذف باؤه للتنوين كالاتيات اى كاثبات الياء في الوقف  
 مثل الغازی حسا وكثرة اى كما ان الحذف الكثير في الموقوف باللام هو الاثبات كان  
 الحذف الكثير ههنا الحذف وكذا الاثبات ههنا كالحذف في الموقوف فحيث قلنا فاذ وقع  
 هذا الاسم في غير النداء نحو يا قاضي مراد به فرد معين فالأكثر وجه على اثبات الياء  
 للوقف بان يقول يا قاضي بالياء الساكنه كما في الوصل ولم يحذف الياء بان يقول يا قاضي  
 بسكون الضاد لان هذا المنادى اى المنادى المفرد المعروف ليس محلا للتنوين  
 في الوصل كونه معرفة بحرف النداء كما ان القاضي معروف باللام بل هو مبني على الضم كما  
 في بارجل لمعين الا ان الضم فيه تقديرى لا استقلال على الياء واذا لم يكن محلا للتنوين  
 في الوصل فلا يحذف الياء فيه لعدم الموجب فكذلك في الوقف بل ينبغي سكونا في روي  
 حال الوصل والوقف في اللفظ وتختلف في التقدير كما في الغازی نعم لو كان المراد  
 بيا قاضي فردا غير معين ككان محلا للتنوين فيقال يا قاضيا كما في بارجل الغير معين  
 فيبدل التنوين الفاعل كالكلام ليس فيه وهو اى اثبات الياء فيه مذهب الخليل  
 في لا يكون وقف من حرف الحركة ولا من حذف الحرف ومذهب يونس وواقفه  
 سيبويه حذف الياء فيه فيقول يا قاض بسكون الضاد لقصد زيادة التخفيف  
 واما التقدير من غير موجب فلا يغير فيه لان التغيير في المنادى يضع كثيرا بل كثيرا  
 فيه من الحذف لا يجوز في غيره وهو الزخيم كما حرف في نحو واذا كان كذلك  
 يجوز التغيير الذي يأتي مثلا في الكلام اولى فعلى هذا الرأي يكون يا قاضي من الموضع

سونا

من الموضع الثاني من مواضع حذف الحركة كالغازی على راي البعض واما نحو يا قاضي  
 من المنادى الذي نحوه يا كسور ولو حذف باؤه لم يلزم الاختلال ببناء الكلمة وهو  
 اسم فاعل من ارى اى يرى ارادة افعله مرمى نقلت حركة الهزة الى ما قبلها وحذف  
 ثم في حال التشكيك على اطلاق قاض في حذف الياء فحيث مررتم اذا دخل عليه حرف النداء  
 عاد الياء فصار يا قاضي فحذف الياء على الاثبات في اى اثبات الياء في يا قاضي في الوقف  
 كما في الوصل فيقولون يا قاضي بالياء الساكنه فلم يكن مثله من باب الوقف بالحذف  
 بالاتفاق بين الخليل ويونس وذلك لانه لو سقطت الياء وقيل يا قاضي لاسم  
 على حرف واحد من الحروف الاصول هو الضاد كالملة في مرادوا اما الميم فزائدة للفاعلية  
 كما حرفت وهو اى ابقاء الاسم على حرف واحد احيى اى احيى بالاسم واخلاق  
 ببناءه وهو روي عنه جدا فلا يرتكب بعارض الوقف لانه يثبت ضعف للحرف  
 لغرضه ولان الغرض من مجرد التخفيف ولا يلزم من هذا امتناع هذا مررت  
 بحر حذف الياء وقفا ووصلا لان ذلك اطلاق منظر الياء بخلاف الحذف في نحو  
 يا قاضي فانه حذف تخفيفي ولا يلزم من جواز الاحياء في الموضع الاطلاق جواز الحذف  
 التخفيف ما ذكرنا في الاسماء المعطلة الاواخر واما الافعال المعطلة الاواخر وادوية  
 او يائية او الضمة نحو يغزو ويرى ويجتنب فليس فيها الاثبات اى اثبات  
 الاخر في الوقف كما في الوصل فلا يقلل في الوقف يغزو ويرى ويجتنب بسقوط الاو  
 واسكان ما قبله بل يغزو ويرى ويجتنب بالاثبات فليس بين الوقف والوصل  
 اختلاف الا تقويرا فلا يكون الوقف فيها من باب الوقف بالحذف بالاتفاق  
 وذلك لانه يسقط او اخرها بالجزء مثل لم يغزو ولم يرى ولم يجتنب فلو سقطت  
 بالوقف لزم اللبس وليس مثل اللبس في الغازی والقاضي الثالث  
 ما حقه الضمة المتصلة للمتكلم حال كونه منصوبا وهو اذا كان الملقى به فعلا او قافيا  
 ناصبا او مجرورا وهو اذا كان الملقى به اسما او حرف جر وهو اى ذلك الضمة  
 الياء كما في ضربني فيما لحق الياء منصوبا بالفاعل وارثنى فيما لحق هو كذلك  
 بالحرف اعني ان واما النون فيها فهو لوقاية وعلا في فيما لحق مجرورا بالاسم  
 على انه مضاف اليه وكذلك بي ولي وكذا ذلك مما لحق كذلك بالحرف في كلام الامة



فيه اي في حال الوقف في ذلك المصحف به اضطراب شديد قال ابو علي يجوز  
فيه في الوصل فتح الباء بان يقال ضربني وعلامي مثلاً بفتح الباء فيها ويجوز  
الساكن بان يقال ضربني وعلامي يسكن الباء فيها والاصل الفتح كما كلف  
في الجمل ك يعني ان ياء المتكلم ككاف الخطاب الذي يلحقه الضم والكاف اذا كان  
الخطاب المذكور مفتوح بالاتفاق فالاصل في الباء ان يكون مفتوحاً من حركة  
اي الباء في الوصل اسكنها في الوقف بحذف فتحة فقال ضربني وهذه داري  
وكن دخل بيتي يسكن الباء في الكل وان شاء ابقاها على فتحها والمحملة  
في الوقف هاء وهو حال السكت الساكنة يؤول في بابها صانعة للحركة او الحذف  
فقال بهذا علامية ودارية وضربني بفتح الباء مع الراء اسكن في الوقف فيها  
على هذا التقدير ليس بحذف الحركة بل بزيادة الحرف فكما سجي في المصنف الثاني  
ومن اسكن اي الباء المتكلم في الوقف كضربني يسكن الباء وصلها بغيرها اي  
ابقي الباء على سكوتها في الوقف فيقول ضربني يسكن الباء وقفاً ايضاً  
فلا يكون الوقف من الوقف بالحذف ويجوز ان يحذفها فيكون الوقف  
من الوضع الثالث اعني حذف ياء المتكلم فيقول بهذا علام يسكن الباء  
في الوقف على غلام وضربني يسكن النون في الوقف على ضربني وقراء  
ابو عمرو قوله مع فيقول رجب اكرم من وبي احسن في الوقف على اكرم مني  
واحسن في حذف ياء المتكلم فيها وكان ما قبل من نون الوقاية قال المصنف  
والمفهوم من هذا الكلام عدم جواز الحذف في الوقف عند من يحرك الباء في الوصل  
وجواز الالباب فيه عند من يسكنه فيه اي يسكن الباء في الوصل كما فهم الاول من  
قوله من حرك في الوصل اسكنها حيث انقصر على ساكن الباء ح ولم يذكر حذف  
واما فهم الثاني من قوله ومن اسكن في الوصل تركها في الوقف او معناها كما كانت  
ان ابقى الباء الساكنة على حالها في الوقف وهو معنى اثباتها وقال صاحب  
المفصل وتقول في الوقف في الاسم والفعل الذي يلحقه ياء المتكلم غلامي  
وضربني وعلامية وضربني بالاسكان اي يسكن الباء في الاولين والحق  
الراء للسكت وابقاء الباء على الفتحة في الاخيرين فيمن متعلق بتقول

بتقول اي تقول كذا عند من حرك اي الباء في الوصل وتقول غلام وضربني  
بحذف الباء وسكان ما قبله فيمن اسكن الباء في الوصل والمفهوم منه اي من قول  
صاحب المفصل انه اي الثاني لا يجوز الحذف عند من يحرك وفي هذا اقول ابا علي  
ولا الالباب عند من يسكن وفي هذا خلافة لانه يجوز فيه الالباب كالحذف كما عرفت  
وذلك لا يقتصر المفصل على الالباب في الاول وعلى الحذف في الثاني وقال عبد  
القاهر من حرك الباء في الوصل وقف عليه ساكناً فيقول ضربني وعلامي يسكن  
الباء كما يقف على ياء القاضي في حال النصب فان ياء في هذه الحالة مفتوحة في  
الوصل فاذا وقف عليه يسكن ولا يحذف اتفاقاً فكل من اسكن الباء في الوصل  
وقف على السكون للوقف على ياء القاضي في الرفع والجرو ظاهر كلامه وان كان مشعراً  
بما ذكره صاحب من عدم جواز الحذف عند من يحرك وعدم جواز الالباب عند من يسكن  
اما اشعار الاول فقط واما اشعار الثاني فلما قال ومن اسكن وقف على السكون فان  
الظن منه انه ح وقف على سكون ما قبل الباء بعد حذفه لا على سكون الباء اذ لو  
كان كذلك يقال هنا وقف عليه ساكناً ايضاً بل قال وكذا عند من اسكن  
لكن من تشبيه الوقف عند من يسكن بالوقف على ياء القاضي في حال الرفع  
والجرو يعرف انه اي عبد القاهر موافق للابي على لما عرفت ان الوقف على ياء القاضي  
في الحالتين كان عند الأكثرين بآليات الباء ساكناً فكذلك الحال فيما شبه به اعني  
غلامي وضربني فيستفاد من تشبيهه مثل غلامي به انه يجوز فيه الالباب عند من  
اسكن وهو مذموب ابي علي في بحر قوله على السكون على سكون الباء وانما قال  
كذلك اختصاراً او تفصيلاً ولا بعد ذلك استدراكاً لاختلاف القيد من اعني  
التشبيهين في الموضوعين كاللا يخفى وقال ابن الحاجب حذف الباء واثباتها  
جائز في الوقف عند من حرك في الوصل وعند من اسكن معاً والاكثر لا يفتح  
اثباته في الوقف عند ياء هو مخالف للابي علي من وجه حيث لم يجوز الحذف عند  
من يحرك وابن الحاجب جوزه فيه ايضاً لصاحب المفصل من وجهين حيث  
لم يجوز الحذف عند من يحرك ولا الالباب عند من اسكن وابن الحاجب جوزه بها  
واستدل ابي ابن الحاجب على جواز الحذف عند من يحرك بان وشرطاً وهو جواز

انقضى

لما



من القراء يقف على قوله في الثاني باسقاط الباء واسكان ما قبله من نون الوقاية  
 بان يقرأ فاما ان كان سكن النون مع تحريكه اي تحريك ورس الباء في الوصل بان يقول  
 اتاني بفتح الباء فلو لم يكن الحذف عند من يحركت لما صح سقاطه الياء وكذا اي سقاط  
 الياء في الوقف مع تحريكه في الوصل في هذه الآية روي عن ابي عمرو وقالوا بعض  
 فصل مما سبق لوجود الخلاف في قراءتهم بخلاف قراءة ورس فانها اتفاقية ويستدل  
 على جواز الاثبات عند من يسكن بان كل من يسكن في الوصل ياء عبادي وهو ضمير  
 المتكلم المجزوم من قوله لا تخوف عبيكم على ان يكون عبادي منادى  
 يثبته اي ذلك الياء ايضا اي كافي الوصل ساكن في الوقف بان يقول في الوقف  
 يا عبادي بالياء الساكنة ايضا واذا جاز اثبات هذا الياء اي باء المتكلم في الوقف  
 ساكن مع كونه في المنادى الذي هو مظنة التخصيف وجاز فيه من الحذف ما لا يجوز  
 في غيره مثل يا عبادي فاثباته ساكن في الوقف في غير المنادى من لا يقصد فيه كونه  
 تخفيف كضربتي وغلماي اجدر والبق فثبت انه يجوز الاثبات في مثل ضربتي  
 وغلماي عند من يسكن في الوصل كما ثبت بلبس جواز الحذف فيمن يحرك  
 ولم يستدل على جواز الاثبات عند من يحرك ولا على جواز الحذف عند من  
 اسكن اذ لا شبهة فيها بل هما ثابتان بالاتفاق وما يكون الا فصح فيها هو  
 الاثبات فلما عرفت من انها كانت ثابتة في الوصل ولم يرض في الوقف  
 موجب لحذفها فيثبت على ما كانت عليه ومن حذفها فانما حذفها للتخفيف  
 لان الوقف محل تخفيف قال المص والفاظن نهي مخاطب الحق به النون المدة  
 للتوكيد هذا اي ما ذكره ابن الحاجب من الاستدلال بالقراءتين حجة قاطعة  
 فائدة عليهم اي على القوم كابن علي وصاحب المفضل وعبد القاهر حتى يبطل  
 كلامهم فظما لان نواتر اي لان قطعته موقوف على كون تنبك القرائتين  
 متواترتين ونواتر القراءة السبع التي منها تنبك القرائتان فيما يتعلق بها  
 لطيفات وانما هذه التغييرات اي التغيير للوقف باثبات ياء المتكلم وحذف  
 غير لازم بل يكفيها خبر الاحاد وهو لا يبعد الا الظن فلا يكون ما ذكره حجة قطعية  
 نعم غير لازم التواتر في تلك القراءات فيما يتعلق بالاداء كالابدال وتخفيف الحزنة

نعم يلزم

وقد مر في كتابنا في بيان ما قبله من نون الوقاية

الحزنة والحن فيه ليس كذلك كمن ثبت بما ذكر ان ما قاله ابن الحاجب حقا قوي وظهر  
 من قولهم وانما اطلقنا الكلام في هذا المقام لتنبه به على ان تحقيق هذا البحث مقتصر  
 الى زيادة تأمل الرابع من المواضع التي حذف فيها الحرف الضمير المتصل للغائب  
 منصوب باكان او مجرورا نحو الرها في ضربته في المنصوب وعلامة في الجرح حيث اضيف اليه  
 الظلام والضمير المتصل لجمع الغائب منصوب باكان او مجرورا نحو هم في ضربتهم  
 وعلامهم والضمير المتصل للمخاطبين كذلك نحوكم في ضربكم وغلماكم والضمير المرفوع  
 المنفصل للمخاطبين نحو انتم فان المذات فيها كالهاو والياء في اواخرها حذف  
 منها في الوقف فيكون وقفا بحذف الحرف كمن بهذا انما يتضح ببيان حال هذه  
 الضمائر ودوراتها حتى يعلم ان فيها مذات ثم يعلم ان وقفا بحذف تلك المذات  
 فنقول اما باء الضمير اعني الضمير المتصل للغائب فاصل حركته اي الحركة التي وضع  
 هو عليها الضمة كافي ضربه وضربه وضربه بهذا في المنصوب وهذا اخوه وعلامة  
 ورايت اخاه وعلامة وهذا في الجرح والرها في جميعها مبني على الضم كمن اذا نقض  
 كسرة او ياء كسر للمناسبة كافي امة مما تقدم منصوب بكسرة وارم امر المخاطب من  
 رمي برمي وبه مما تقدم مجرورا بكسرة وارمية مما تقدم منصوب بياء مكسورة ما قبله  
 وارمي امر المخاطبة او المضارع المتكلم واحشبه مما تقدم منصوب بياء مضموح  
 ما قبله واحشي امر المخاطبة من حشي يحشي وقبه مما تقدم مجرورا بياء مكسورة  
 ما قبله ففي جميعها كسرة الياء للمناسبة الكسرة او الياء للاختلاف اهل الحجاز فانهم يسمونها  
 صممة اي ضمة الياء اذا تقدمت كسرة او ياء ايضا اختارا للاصل فيقولون في ارمه  
 وبه ارمه وسموه بضم الهاء او تنبأه مع كسرة ما قبلها وقد قراء قوله في تخنقه  
 وباركه الارض بضم الهاءين المجزومين في به وباركه وهو مبني على اللفظ المجزوم  
 وكذا اقراء قوله تعالى يا عباد الله بضم الهاء في عليه مع كونه مجرورا بعبدا وهو  
 مبني عليها ايضا فان ولي هذا الضمير اي باء الضمير هو فاعلم ان هذا  
 الضمير واوان كان منصوبا بان لم يتقدمه كسرة ولا ياء مثل ضربته وضربه وهذا  
 علامة ورايت علامة ولا يخفى بقاء ان كان مكسورا مثل ارمه وبه وغلما وان ولي  
 ساكنا لا يخفى واو او ياء بل يكتفي بضم او كسرة مثلا لضربه واخاه وارمية وفيه

يقولون كسر الهاء



وذلك لانه اذا ولي حرفا متحركا يتقوى النفس لامدادها بالحركة فيصحب حركتها  
 بل يطلب ان يتجاوز عنه فاشبع الواو من صمته والياء من كسره استيقا لمنزل النفس  
 بخلاف ما اذا ولي سكنا فانه لا قوة للنفس فينجس عند الضمير بسهولة فلا حاجة الى الابقاء  
 ولان الراء الحقة كالعدم فلو لم يمتد الى المدة اذا ولي سكنا فكانت السكتى سكنا ولم يمتد  
 من عليها ولا تلتحقه الالف ولا فرق فيما ذكر من ان يلحق به الواو والياء وان لا يلحقا  
 بين ان يكون المتحرك والسكن اللذان يليهما الضمير حرفي لين او لا كما يظهر جميع ذلك  
 من الامثلة المذكورة اي يلحقان به على التقديرين الاولين سواء كان المتحرك الذي  
 يليه حرف لين مثل لن يغزوه ولن يرميه ورميت بدووه وطلبية او حرفا صحيحا نحو ضربه وغلته  
 وارده به ولا يلحقان على الثالث سواء كان السكن الذي يليه حرف لين مثل اخوه  
 وارميه وفيه او صحيحا نحو اضربه ولم يضربه ومنه في الرضى قد اخار سببوه اثبات  
 الصلة بعد الراء اذا كان السكن الذي قبلها حرفا صحيحا نحو منهو واصابته هو وفيها  
 اذا كان السكن حرف حلة نحو ذوقه وحماه وفيه ولم يفرق المبردين الصحيح وحرف  
 العلة السكتين قبل الراء وهو الحق اذ شبه اتقاء السكتين حاصل في الكل وحيث هو  
 القراء نحو منه آيات وفيه آيات ولو عكس سببوه لكان انساب لان التثاقس كغير  
 اذا كان اولها ليناءهون منه اذا كان اولها صحيحا وابن كثير لا يفرق بين متحرك  
 ما قبل وكونه ويلحق المدة اي الواو ان كان مضموما والياء ان كان مكسورا مطلقا اي  
 سواء تحرك ما قبل او سكن فيقول اضربه وارميه وفيه ويكسر او غيره اي غير ابن كثير  
 ايضا قد قولح ويكسر فيه من الاء بالياء المدة في فيه مع ان ما قبل سكن وبضمهم  
 يجوزون عدم الحاقها اي الحاق المدة لها الضمير اذا ولي متحركا في سكتة الكلمة بلا ضرورة  
 تقتضي عدم الحاقها في ضرورة الشعر بالطريق الاول ويعتقون صمته الراء في الوصل  
 فيقولون ضربه بضم الراء فقط او يكون في الوقف فيقولون ضربه بالسكون هكذا  
 في المضموم وفي المكسور يقولون كسره او يكون في الوقف فيقولون بضم الراء بالضمير  
 بالسكون والاء بهم وكم وانتم فاصلها بهم يوكروا استموا بالواو المدة بعد الميم بدليل  
 بها وكما وانتم بالالف بعد الميم في متبناها اذ كونها بالمدة يقتضي بوجوب المناسبة  
 ان يكون جوعها ايضا كذلك اي مقارنتها بالمدة واختير الواو للمناسبة الجمع لكون

منها

لكون كليهما ثقيلين وبدليل من وكن وانتم في جميعها الموت اذ بعد الاء والكاف والياء  
 في هذا الجمع اعني جمع الموات حرفان وهما السون المشدود فينبغي ان يكون في الجمع الاخر اعني جمع  
 الحركات ايضا كذلك اي يكون فيه بعد الراء والكاف والياء حرفان وهو يقتضي ان يكون  
 الاصول ما ذكر حتى يكون بعد ما بهم ومدة فيحصل حرفان وذلك لان جميع النساء  
 بازا وجميع الرجال والمذكر اعلى رتبة من الموات واللفظ قالب المعنى فكان احسن احوال  
 ان لا تقتصر لفظه عن لفظها ثم ان هذه المدات ليست من نفس الكلمات بل زائدة  
 عليها اتفاقا ولذا تحذف كثير في الوصل نحو عليهم غير المنقوب ولا خوف عليكم ولا انتم  
 تحزنون بل لم تستعمل هي بالمدات الا قليلا واختلف في مدة ضمير الغائب مثل ضربه  
 فيقول انها من نفس الكلمة حمله على الالف في ضمير الغائب مثل ضربه ومنه والاكثرون  
 على انها زائدة كحذفها وجوبا في الوقف وكثير في الوصل مثل نزلناه تنزلا ومثروه يمتن  
 وحركة ما قبل الميم في كم وانتم وهو الكاف والياء الضم لا يغير مسوا كان قبلها كسرة او ياء  
 او لا وكذا حركة ما قبل الميم في هم وهو الراء الفتح لا يغير الا اذا ولي كسرة او ياء فانه اي ان  
 يحسرها في كاف ضمير الغائب المفرد كافي بضمهم وبهم وضمهم ولديهم وفيهم حيث  
 كسرها بهم في الجميع لوليه كسرة في الاولين وياء في البواقي وانهم الجواز هنا ايضا  
 يضمنون كما يضمنون ضمير المفرد اذا ولي كسرة او ياء فيقولون بهم وضمهم مثلاً بضم الراء  
 وحمزة بضمهم بيا هم حين وليه كسرة او ياء في ثلث كلمات فقط وهي عليهم واليههم  
 ولديهم وفيما عد ذلك كما يلي الاء وكذا في جميع ما يلي الكسرة بكسر الراء كما يليه فيقولون  
 بهم وضمهم بكسر الراء فيلحقا فاصح في هذه الكلمات لان الفاتحة في الاصل مبادئ فكذا  
 فيما حذفت من النسخ وهو سهو من القلم والصواب لان ياء التثنية في الاصل الفاتحة يعني ان  
 ياء التثنية بدل من الالف اذ اصلها على والاولى بالالف فكما ان ياء بهم يحل بعد الف  
 مضموما مثل دعاهم ويثامهم وغلماهم فكذا في هذه الكلمات وانما تضره بضمهم لانه لو تم  
 لوجب ان يضم الراء في عليهم واليه ولديه واليهما ولديهما وليس كذلك وانما كسرة  
 ميم بهم يعني ان حركة ميم كم وانتم اذ التي سكنا ليس الا الضم ككون ما قبله مضموما دائما  
 ولما حركة ميم هم اذ التي سكنا وانما قيدنا به في الموضعين لانها اذ لم تلاق سكنا لا يكون له  
 صمته او حركة اخرى بل هو ساكن فقد تقدم بيانها بتفصيل في بحث التثنية السكتين

جمع اسما

قبلها



لقد من الحاجة اليه هناك فلا يعيده حيث دفت هناك انه اذا اوليه سكن فان تقديسه كسرة  
 او باء كسرة والابحار وفيه احوال اخرى فارجع الى هناك اذا دفت هذا معني كان الميم مضموا كما في كم  
 وانتم مطلقا وفيهم في بعض الاحوال فائدة اللاحقة بهذه الضمائر والواو المنكبة الضمير ومعني  
 كسر الميم فيهم بان يكون الراء مكسورا ابدلت الواو والمدة بالمدة لوقوعها طرعا بعد كسرة  
 فيقال فيهم اذا دخل عليه على عليه مثلا وفي جميع هذه الضمائر اعني الضمير المتصل  
 للفتايب وللجاء وللخاطين والمنفصل المرفوع نحو انتم اذا وقف عليها تسقط الدالات  
 وجوبا بلا خلاف اي حذف من يلحقها الدات في الوصل وهو اكثر من في مثل ضربوه  
 والبعض في ضمائر الجمع حيث قال بعضهم عليكم انفسكم وعليهم مال وذلك لان ما كسر  
 حذف في الوصل من الواو والياء وجب حذفه في الوقف فيقول ضربوه وبه وعليكم  
 وعليهم باسقاط الدات وهو البعض في ضمير المفرد والكثرون في ضمير الجمع فلكلام في  
 ان الوقف على المفرد بحذف الحركة وقدموا على الجمع على السكون كما في الوصل واما واو  
 هو ويا اي من المرفوع المنفصل للفتايب والفتايب من اصل الكلمة على المذهب  
 الاصح لازاد عليها كدات الضمائر السابقة فالوقف عليها بحذف الحركة لا بحذف  
 الحرف ولما ورد انهما اذا كانا من نفس الكلمة في الراء فاحذفان كما في هذين الضميرين  
 دفعه بقوله وحذفهما في مثل قوله فيناه بالضم مخفف هو يشرى رحله قال قائل لمن  
 جمل رخوا الملاط بحبيب وقوله بل ترق الدار على بركا دار السعد اذه بالضم مخفف  
 هي من هو كما للضرورة اي حذف الواو والياء فيها للضرورة اذ الوقت لم يتم الوزن  
 وتشبيهه لهما بواو ابنا هو وهو مدة كحفت عاء الضمير الذي اضيف اليه ابنا  
 تشبيه ابن وبناء فيهم وهو مدة لحقت بآء الضمير المجزوء بني بناء على ما دفت  
 من ان البعض يلحق الدتين بمثل هذين الضميرين التي تشبه او هو في البيت الاول  
 بواو ابنا هو ويا اي في البيت الثاني بياء فيهم فحذف الدتان كثيرا بان يقال  
 ابنا وبنه كاحرف ووجه التشابه اما المشككة اللفظية بين بينا هو وابنا هو وهو ظاهر وكذا  
 بين اذ هي وفيه لوقوع الراء فيهما بعد فتن اولها مكسور وتاثيرها سكن واما مجزوءا  
 واوين او ياء بن متصلين بياء الضمير ولا يخفى ان كلامنا فيهم بعيد ولذا قال تشبيه بعيد  
 وبالمجمل لما كان حذفها في البيتين للضرورة اولها تشابه بمة الضمير المتصل لم يكن

من واسكان ما قبله من الراء والميم  
 واما حذف من يلحقها  
 الدات  
 صح

لم يكن ذلك منافيا لكونها من نفس الكلمة واصل الاول اي يشرى هو يشرى اي يبيع اي  
 اسره هو على ان يكون منفصلا مرفوعا فحذف الواو وبق الراء مضموا ويشرى بمعنى يبيع على  
 ان يكون من الشراء بمعنى البيع لان الشراء من الاضداد يطلق على الاستراء والبيع والملاط  
 بكسر الميم الجلب والتجيب بمعنى الاصيل المختار صفة ثانية بحرف وصفة الاولى رخوا الملاط فاف  
 صفة مشبهة من الرخاوة فاضافة الى الملاط لفظية وبينما بمعنى البين والالف للاستبصار  
 وهو مضاف الى جملة هو يشرى ومضروب على الظرفية يقال ومعني البيت انه اي ذلك الرجل  
 اضل وقد جعله فلما يش منه واراد بيع رحله وهو ما جعله على الجمل وفي هذا إشارة الى ان  
 يشرى مستعمل في ارادة الشراء اي البيع لان نفس الشراء تارة واحدة اي من وجد جمل فلما  
 لمن هذا الجمل الموصوف اي بالجملة ورخاوة الملاط واصل الثاني اي اذه اي على ان يكون  
 منفصلا مرفوعا للمؤنث فحذف الياء وبق الراء مكسورا والتبرك بكسر التاء موضع والالف  
 للاستبصار وقوله على بركك ظرف مستقر صفة الدار اي الواقعة على بركك وقوله دار خير لبيت  
 محذوف اي هي دار سعدى وهو بضم السين وسكون العين والقصر حبيبة التي طلب واذا  
 تغليل لا تغنيه بل من معني الاستفهام وهي راجعة الى سعدى ومن في من هو كما للتبعية  
 والرهوك بمعنى المهوواي الجيوب والكشاف هي الخشب والالف للاستبصار اي استقرت  
 عنك معرفة دارها لانها من مهووايك ومحبوياك فيلحق بك ان تعرف ديارها وعند  
 الكوفيين ان الواو والياء في هو وهي ليس من نفس الكلمة بل زائدان حاصلان من  
 ابيح حركة الياء الواو من صمته والياء من كسرة كما في الواو والياء في حده وبه قال الواو  
 والياء حاصلان من ابيح حركة الضمير المجزوء المتصل وليس من نفس الكلمة عند الجمهور  
 كما دفت ونادى بها الى ذلك تمسكا بعد ما اي بعدم الواو والياء في لفظهما معني هو  
 وهي وكذا فيهم وبين جميعها اذ لو كانا من نفس الكلمة لبقيا في المتن والجمع وقيل هو  
 وبها وهووم وبين ويرد عليهم اي على الكوفيين ان حرف الاشباع لا يركب في الوصل ولا  
 في الوقف بل هو واجب الاسكان في الاول وواجب الحذف في الثاني وواو هو ويا اي  
 يتمكان في الوصل ويثبتان في الوقف ساكنين في حرف الاشباع ليس بيا معني فتي منها  
 ليس بحرف اشباع فالحق انهما من نفس الكلمة على ما ذكره البصريون ثم كان قياس المتن والجمع  
 على ندمهم هو ما هووم بين فحقت بحذف الواو والياء وقد الحق الياء اذ هووم



اسم الإشارة للموت وذكرها في تشبيهها بالهاجرا بها به الضمير المحرور يكون كل منهما حاء  
متصلا بحرف واحد كسور فكما يلحق الياء بها به بان يقال برى كاعرفت يلحق الياء بها  
ثم يقال ذمى ونهى فيحذف هذا الياء ايضا اي كيا به في الوقف فيقال ذه و به يكون  
بها كما يقال به يكون بهانه هذا على تقدير ان يلحق بها بعد الراء يا زائدة وفيها وجه  
اخر وهو ان يكون الراء فيها ساكنة لا تلحق بعدها ياء لان في الوصل والوقف نحو بها به  
او يزه امة الله بالراء الساكنة فكانهم احيوا ان يكون العوض مثل المعوض عنه في السكون  
بناء على ما عرفت في بحث الابدال ان ياءها عوض عن الياء واصلا بها يمدى وبها في فتح  
يكون وقفا على السكون فلا يكون مما تلحق فيه الموضع الخامس ما وقع في الفاصلة وقد  
عرفت انها احوالية ومقطوعة او القافية وهي احوال البيت من قنيت اي بتعت كان  
او احوال اباء كما يتبع بعضها بعضا من كلمة ذات واو او ياء اي كان احوالها واو او ياء  
سواء كان من نفس الكلمة او ضميرا ملحقا بها وقوله لا يحذف صفة كل من الواو والياء في فتح  
ظا لوصف الذات فالمعنى لا يحذف واو او ياء ياء الوقف في غيرهما في غير الفاصلة او  
القافية كافي يغزو ويرى على ما عرفت ان الواو والياء في مثلها لا يحذفان وقفا في غير  
الفاصلة والقافية بل يوقف على سكونها كافي الوصل فان حذفها اي حذف الواو  
والياء اللذين لا يجوز حذفهما فيما في غيرهما في الفاصلة او القافية وقفا حسن يصح  
سواء حذفها وصلا ايضا او لا وذلك لقصد التشابك بين الفواصل والقوافي  
او لقصد التخفيف فيها لتقدمها فلذا كان لها شان ليس لغيرها والاول كافي في فتح  
والبل اذا يسر يكون السين والراء واصلا بسري كبرى حذف باؤه في الوقف لوقوعه  
فاصلة من الفواصل الاربعة مثل ولبال شتر الشفع والوتر مع انه يحذف في الوصل  
ايضا في بعض القراءات والثاني كافي في قولنا لا يبعد الله عن رحمة اخوان كثرتهم وفي  
بعض الروايات اخواننا ذموا وجملة لم ادرى لم ادرى استنباطه او حال من ضمير المتكلم  
او الاخوان بعد فداء البين الفداء اليوم والبين الفراق اي بعد يوم الفراق وبعد ظرف  
لفعله ما صنع وما فيه استغرابه او موصولة اي لم اوف انهم اي شئ صنعوا بعد ذلك  
اولم اوف الذي صنعوه بعده وبما ذموا بعد ابعاد الله عن رحمة ولطفه  
اي ما صنعوا في حذف الواو الذي هو ضمير الجمع وقفا لوقوعه في القافية مع انه لا يحذف

لا يحذف فيها وصلا وسببه ان لو قال ما صنعوا باثبات الواو ولم يردوا اصلها وام وقف فلما حذف  
علم انه واضح وايضا لما رى الواو والياء ساكنين في الوصل شبيههما بالحركة فاسقطهما وقفا  
فالحركة كسكن حذف مثل كسكن الواو ليس بحركة كما تعرف وان كان الحذف اي حذف الواو والياء  
في غيرهما ايضا في غير الفاصلة او القافية كما فيها جائز يكون فيها حسن كافي قول الله اكبر  
المتعال الكبير المتعال يحذف الياء من المتعالي ويوم التنا يحذف من التنا اي النداء من  
الجانبيين لكون الفواصل في الاول باللام وفي الثاني بالراء مع ان حذفها جائز للوقف  
في غير الفاصلة والقافية كما عرفت في مثل القاصي والغاري وهو فيها حسن فان كان الواو  
والياء ضميرا كافي ضربا بواو جميع الغائبين ولم تغزوا بواو جمع الخي طين اصله تغزوا  
فاحل الواو الاول ولم يرمي بياء الخي طية فالحذف وقفا ليس بحركة ولو كان في الفاصلة  
او القافية لان هذا الواو والياء اسم برأسه فحذفه محل بالمرام بخلاف ما في مثل يغزو ويرى  
فانه جزء كلمة في لافاذا حذف دلت بقية الكلام عليه فلا اخلال والالف تحذف لا يحذف  
وقفا بسبب وقوعه في الفاصلة او القافية لانه يكون حوفا خفيفا صار كالعدم فنبوته لا ينافي  
الفاصلة ولا القافية فلا يحذف فيها الا للضرورة وكافي قوله ربهط مرحوم وربط ابن المعل  
في ابن المعل فعدم حذفه في غيرهما بالطريق الاولى ولما استوفى مباحث الوقف بالحذف  
فيه على استلزام حذف الحرف لحركة فقال واعلم ان في كل موضع كيف فيه الحرف  
للووقف كالموضع الخمسة السابقة يحذف حركته ما قبله اي حركته ما قبل الحرف المحذوف  
البنية لما عرفت ان لا وقف على الحركة ويحذف حركته اي حركته ذلك الحرف ايضا  
ان كانت اي وجدت حركته لانها لو بقيت بعد حذف الحرف فلما ان تنقل الى  
ما قبل فيلزم الوقف على الحركة او لا تنقل فيلزم وجود الحركة بدون الحرف وهو محال  
فمرادنا في التقسيم اي في تقسيم الوقف الى الالف الستة كما عرفت من حذف الحركة  
ان لا يكون مع اي مع حذفها حذف الحرف ومرادنا بحذف الحرف هناك مقابلة  
اعني حذف الحركة مع حذف الحرف حتى يصلح المقابلة بين القسمين وهذا مبني على ما  
الاكثرين في مثل قاض وخاز من انه لا يرد ياءه عند الوقف فيقال قاض وخاز بهما  
الفاء والراء واما على رأي بعضهم من انه يرد الياء في الوقف فيقال قاضي وخازي  
فبعد حذف التنوين لم يحذف حركته ما قبل الصنف الثاني في بيان التقييد بالزيادة

الياء

الآخر



ولما كان هذا محتملا بحسب العقل للتغير بزيادة الحرف والتغير بزيادة الحركة في الثاني فقال لا يجوز ان يصير الوقف سببا لزيادة الحركة حتى يتغير بها هيئة الكلمة بل موجب ومقتضاه الاسكان لما تحرك قبل لما وقف ان لا وقف على الحركة حتى يكون عدد السكون فيه اى في الوقف اكثر من عدده في الوصل بواحد ان وجد في الوصل سكون لما صار بعض ما تحرك في الوصل وهو الآخر ساكنا في الوقف وان كان جميع الحروف متحركة في الوصل فالوقف سبب لحدوث الساكن ولا تعدده وزيادته فان كان عند آخر الكلمة اى فيما يقرب آخرها سكون واحد يجعل الوقف ساكنا اثنين كما في زيد فان الباء فيه ساكن قبل الوقف فبالوقف اسكن الال فصار الساكن اثنين وان كان اثنين يجعل ثلثة كما في دواب جمع دابة فان فيه قبل الوقف ساكنان الالف والباء الاول اسكن الباء الثاني بالوقف صارت الساكن ثلثة وحسن التفصيل بما كان السكون السابق عند آخر الكلمة كونه مناسبا للوقف او لشارة الى انه يجوز التقاء الساكنين او ثلثة في الوقف ولم يتوقف لما كان الساكن السابق ثلثة فصاعدا لعدم امكانه اذ لا يجوز التقاء ما زاد على الثلثة من الساكن اصلا واذ لم يجوز ان يصير الوقف سببا لزيادة الحركة فالزائد للوقف هو الحرف وهو الحرف الزائد اما مثل لا وحركة الكلمة او غير مماثل فالمراد يكون بان يضعف الآخر من الكلمة عند الوقف كمن هو مشروط باربعة شرائط اشار الى الاول بقوله اذا كان اى او الكلمة متحركة ساكنا كان بفتح او ضم او كسرة والى الثاني بقوله صحيح غير حرف علة والى الثالث بقوله غير الهمزة والى الرابع بقوله ويكون ما قبل ايضا متحركا فخذ اجتمع هذه الاربعة بوقف بتضعيف الآخر نحو الفرج وهو يعني ان الظاهر من الغم والجيم متحرك بحسب العامل صحيح فيوقف بتضعيف الجيم وتشديده يعني ان الثاني من المضعف ساكن او متحرك الجواب انه ساكن الا ان له كسرة مختلفة واما اذا انتفى سمي من هذه الاربعة فلا يضعف اما اذا لم يكن الا حرف متحرك كما هو لم يبعد حيث كان الال ساكنا لم فلا يضعف بل يوقف على السكون لان هذا التضعيف في الوقف انما هو ليكون كالعوض من الحركة الكائنة في الوصل الداهية بالوقف لما قالوا ان التضعيف انما هو لتبيين الحركة التي في الوصل كالروم والاشمام بل لتبيين فيه كونه بالحرف احدى من التبيين فيما يكون بصوت ضعيف او حركة فحيث كان الاخر ساكنا

فاذا

حرف

ثلاثة

ساكنا في الوصل فلا زيدا. للحركة بالوقف فلا تعويض ولا تضعيف واما اذا لم يكن الا حرف صحيحا بدوا او باءا كقولن يدعوا ورأيت القاضي فلان في التكلم بحرف العلة نوعا كنه وركاكة وثقله على اللسان ولهذا يقع التغير الذي لم يقع في غيرهما كالحذف والابدال وكقولهما فيها كثيرا كما وقف تفصيله في بحث الاحوال فاذا كان فيها كنه فتضعفها وتكريرها زيادة في الكنه فلا ينبغي بالوقف الذي هو نظمة التضعيف فلا يوقف على لن يدعوا ورأيت القاضي بالتضعيف بل يحذف الحركة واما الهمزة فلنظما واستبشاج اجتمع الهمزتين كما وقف من انما يكونها من اقصى الخارج اتقل الحروف فاجتمعها بمنزلة التبع فلا يجوز تضعيفها في محل التضعيف اصلا فلا يوقف على الكلمة بتضعيف الهمزة بل باسكانها واما اذا كان ما قبل ساكنا كزيد فلانه لو ضعف الآخر يلزم التقاء ثلثة ساكنين وهي ما قبل الاخر والمدغم من المضعف وهو لا يلزم فيه منه لما انه لا وقف على الحركة والتقاء الساكنين وان جاز في الوقف كما مكن التقاء ثلثة ساكنين ليس بجائزا اصلا بمكذ قالوا حال كونه مطلقا اى حكمه بعدم جواز التقاء الساكنين الثلثة بنا على الاطلاق ويرد عليه انه اى ما قبل الاخر ان كان مدة كما في عام وحال يكون التقاءهما اى التقاء ثلثة ساكنين على تقدير التضعيف على وجه مقرر وجاز في الوقف كما في دواب لما وقف في بحث التقاء الساكنين انه اذا كان اولهما مدة والثاني مدغما وبما في كلمة يكون التقاءهما على حده فيصغر مطلقا وفي الوقف خاصة فيصغر اجتماع ثالث معهما كما في دواب وصوائف اصلها دواب وصوف وفي هذا الوقف في مثل العام والحال بتضعيف الآخر يكون التقاء الساكنين على الوجه المنقصر فلا يصح الحكم بطلان مطلقا ولا يبعد ان يكون مرادهم بالمطلق غير هذه الصورة جواز عن الايراد بان كلامهم وان كان مطلقا ظاهرا لكن يجوز ان يخصص ويكمل على غير هذه الصورة اعني ان يكون ما قبل الاخر مدة ولا يشبه ان في غيرهما لا يجوز التقاء ساكنات ثلثة ساكنين لافي الوقف ولا في غيره كونه التقاء على غير حده في يكون مرادهم بالشرط الرابع اعني ان يكون ما قبل الاخر متحركا هو ان لا يكون ما قبله ساكنا غير مدة سواء كان متحركا او ساكنا مدة وانما لم يصرحوا بهذا المراد اجترأوا وكفا بالتعديل اعني قولهم فلانه يلزم التقاء ثلثة ساكنين لانه لما كان عدم بطلان في صورة المدغمة ظاهرا معلوما كالمسبق لينقل من هذا الكلام الى ان مرادهم غير صورة المدغمة اذا الاولى بالجرم ان يظن بهم حسن الظن ولا يخفى ان هذا نوع من البعد مع انه يلزم

ما ان وقف

صوائف

واجزاء



على هذا الجواب ان يوقف في مثل الحال والمقال بالتضعيف وليس كذلك بل بالاسكان فالأول  
ان يقال ان التقاطع كواكن في صورة المدونة وان كان مقتضى الوقف ككن لا كما في ثقلته  
ولكنه فلا يلزم من جواز ارتكابه فيما مست اليه حاجة من مثله وجواز ارتكابه فيما  
استغنى فيه عنه من مثل الحال والمقال ان يجوز فيه الوقف بل كان الاخر من غير تضييع  
وغير المائل بها واللف وطريقا اما اليا وهو اكثر زيادة فزيادة في الوقف اما واجبة  
او جائزة اما الواجبة فهي في كل كلمة كانت مبنية على حرف واحد ولم يكن كجزء من كلمة  
اخرى بان يتصل بها شدة اتصال سواء كان لم يكن قبلها بكلمة اخرى اصلا  
او كانت بعدها وقبلها كمن لم يكن كجزء منها والاول نحو وجه وقد يفتح الراء وكسر  
العين والقاف للتحاق مع سكنون اليا في الكل او امر جمع امر حال من الثلاثة اي حال  
كون هذه الثلاثة او امر او امر خاضعين مستقة الاول من راي يرى بفتح العين فيها  
من الرؤية والثاني من معنى من الوعي وهو الحفظ والثالث من وفي معنى الوقف  
اي اكمال الشيء وانما ان كان بالفاء او من الوقاية اي الحفظ ان كان بالقاف وهو من  
باب ضرب يضرب فاصلا اراي واوتي واوتي في حذف من اكل لبناء الامر وفي الاول  
خفت الهزة لينقل حركتها الى الراء فاستغنى عن همزة الوصل ففتح بالفتح وفي الاخيرين  
حذف الواو ابتداءا للمضارع واستغنى عن همزة الوصل ففتح ع وف بكسر ثم الحاق بها ياء  
السكر للوقف فصارت ره ومع هذه والثاني والثالث كونه في مه انت لان محقق ما  
الاستغناء مية كاي ذكر وهو مبتدأ وانت خبره اي اي شئ انت وهو اسم على حرف واحد  
ولم يكن كجزء مما بعده اعني انت فالحق به الراء وجوبا في الوقف ومعنى محيى حيث  
فان م فيه ايضا محقق بالاستغناء مية وقد وقع قبله شئ وهو المضارع اليه اعني المحيى ككن  
لا كما جرت به كما يعرف فالحق بها الراء في الوقف ومحى مضارع مطلق ككن ومضارع الكلام  
جئت محيى ما اي محيى اي شئ المحيى راكب ام محيى را جل ثم قدم على الفعل لاقتضاء  
المضارع اليه اعني بالاستغناء مية للمصدرة وجوب تقدم المضارع على المضارع اليه والمحى  
السؤال عن صفة المحيى اي على اي صفة وكيف وقع محيىك فان هذه الكلمة اعني ره ومع  
وه او اذا وقف عليها وجب الحاق ياء السكر بها وهو اسكت تزداد في الوقف  
صيانة لحركة الاضاد ووجه من الذهاب وبيان واظهار انما للحرف الذي فيه خفاء وانما كنى

بشر

وانما سمي ياء السكر لحصول السكون وانقطاع اللفظ عنه اما صيانة لحركة عن الذهاب  
فخطابة وكثرة كما في الامثلة المذكورة وفي انه في الوقف على انا اذ لم يلحق بها الراء  
لذهبت حركتها كما عرفت واما اذا لم يفتضت الحركة عن الزوال اذ الوقف ح على الراء  
وكذا الوقف عليه في جميع ما لم يفتض به فلهذا جعل ساكناء اما صيانة الحرف عن الذهاب في  
كل مدة تحصل بسبب اشباع الحركة وجملة لا انما اي ليس ذلك في وقت ان المدة حرف  
من حروف الكلمة فنقول لا انما خطف على قوله في كل مدة ويجوز ان يعطف على الاشباع  
اي لم يحصل بسبب انما او على قوله يحصل بقراءة ان مكسورة او بتقدير مضى اي لا ذات  
انها وحاصل المراد ان ذلك في كل مدة لم تكن حرفا من اجزاء الكلمة بل زائدة عليها حصة  
بسبب اشباع حركة الاخر مثل ضرب بهوه وعلامهوه ومررت بهيه وعلامهيه اذ لم يلحق بها  
لنقط الواو والياء في امثالهما كما عرفت في هموا واستموا وكوا واما بيانها اي بيان الراء  
لحرف في غير ياء اي في مدة غير المدة الحاصلة من الاشباع بان تكون من حروف الكلمة كما  
في بناء وهو لاه فان في حروف المدة مطلقا سيما الالف خطا كبت لا تظهر على السمع  
بسهولة وذلك كمال لبنتها وضعفها فاذا لم يبق بها حرف اخر كرها اسكت تظهر  
بسبب على السمع والفرق بين المديتين ان الحاصلة بالاشباع تكون زائدة في معرض الزوال  
فهي اجدر بالسقوط في الوقف محيى الراء فيه كان لصيانته بخلاف المدة الثانية فانها  
لما كانت جزءا من الكلمة كانت آتية عن السقوط فلا يكون محيى الراء لصيانته عن  
الذهاب بل لاظهار ما كاملا واذا كان طوق الراء الواحد من الاوضاع الثلاثة فهو الراء  
نظير همزة الوصل في ان الحق منه في الاكثر بقاء حركة الاخر كما ان الحق منها اي من همزة الوصل  
بما اسكون الاول وان شئت قلت هو نصيبها اي ياء اسكت فبقض همزة الوصل  
فالنظر به من حيث ان الحق من كل منهما بقاء شئ من الكلمة والنقصية من حيث  
ان ما يقصد بقاءه في الاول حركة الاخر وفي الثاني سكون الصدر وبما يقتضيان  
فباختار الجيتين صيحا لاطلاق وان كانا فون يثبتونه يعني ان كون الحاق ياء السكر  
مستروطا بحال الوقف هو مذموب البصريين فيثبتونه اي ياء اسكت وقفا ووصلا  
في الشعر وغيره فقل رأيهم ليس زيادته مختصة بالوقف ولما كان في صحة التمثيل  
بمه في م انت ومحى م حيث ما الاستغناء مية حذف الفها وجوبا فابدر عنه ياء السكر

فانما هو في الوقف  
فانما هو في الوقف  
فانما هو في الوقف

بجنت



وهي اسم برأسها مستقلة في الدلالة على المعنى ليست كجزء من غير ما ولو كان معها شيء آخر  
من حرف جوا ومضاف وكما في دانت لأنها تقع مستقلة أي في الكلام بمعنى أنها تدرك في مقام  
الافادة من غير أن يكون مود لفظ آخر وأما استقلالها في الدلالة على معناها الافرادى فهو  
لازم لها لكونها اسما فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا قيل وقع امر محجب فتقول ما أي شيء  
هو واذا استقلت في الكلام لم تكن كجزء من غير ما لان مكانها كجزء من غيره كالحرف فهو  
مستقل في الكلام بل محتاج الى الانضمام الى شيء آخر وقد عرفت تفصيله قال بيان لوقوع  
ما مستقلا في السؤال عن امر محجب ابو ذؤيب قدمت المدينة والحال انه كان لا احلها  
صحيح كصحيح الجميع جمع الحاج وقوله اهلوا من الابلال وهو رفع الحاج اصواتهم عند التلبيت  
وقوله بالا حوام أي في الاحوام والجلل اما حال من الجميع او مستثناة حيث بها البيان صحيحهم  
فلنت منه فقالوا أي اهل المدينة صلك رسول الله ومفعوله ما أي الواقعة فهو مخفف  
ما الاستفهامية وقعت مستقلة في السؤال في الواقعة العجبة وهو صحيح اهل المدينة والصحيح  
التصويت والصباح بالكسر حلف تعبير للتصويت فالمعنى ان اهلها صابحا وبكاء  
كصباح الحاج عند التلبية فاذا ثبت ان الاستفهامية اسم برأسها وليست كجزء من  
غير ما مع انه ليس في المثالين معا شيء فهو كجزء معا ما في اللور اعمى م انت فظاهر  
اذ لم يكن فيه قبل شيء اصلا وعدم كون انت كجزء منها فظاهر وما في الثاني اعمى م حيث  
فلان الاسم المضاف مستقل بالافادة وليس اتصاله بالمضاف اليه كاتصال حرف الجر  
بمجروره صح التمثيل بالمثالين لما ذكرناه وانما حذف الف أي الف ما الاستفهامية اذا دخله  
الجار مضافا كان الجار كافي في مجي م حيث او غيره بان يكون حرف جر كافي لم يتم وكما  
وهذا الحذف انشائي واما اذا لم يدخله جار فلا يحذف الف الا نادرا كما في قول ابي ذؤيب  
وانما حذف الف وقت دخول الجار في الاغلب ككثرة وقوله م أي وقع ما الاستفهامية  
في غير الجار فبرام فيه التخفيف بخلاف ما لم يكن في جزئه فانه قليل وقال الرضي في بحث الموصوف  
من شرح الكافية وقد حذف الف الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جوا ومضاف  
وذلك لان لها صورا الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تأخير الجار منها فقدم عليها وركب  
معا حتى يصير الجميع كلمة موصوفة للاستفهام فلا يسلط الاستفهام عن مرتبة التصدير  
وجعل حذف الف دليلا على التركيب انتهى فتأمل وانما لزم الحاقها بها بمثل هذه الكلام

نها  
تبره شيء

الكلمات اعني رده وقد امتاز بها ما ذكرته من الامثلة لانها من حيث استقلالها في الافادة وعدم  
احتياجها فيها الى انضمام شيء آخر قبلها معلقة لا ابتداء بها أي صالحة لان يستدعي  
بها في الكلام فيجب تحريكها لا ان الابتداء لا يكون الا بالمتحرك واذا وقف عليها وجب استكانتها  
لاوقوف ان لاوقف على الحركة مع ان تلك الكلمة على حرف واحد فلو وقف عليها بغير ما يلزم  
اجتماع الحركة والسكون في حرف واحد في حالة واحدة واجتماع الحركة والسكون في حرف واحد  
لا يتصور كونه اجتماع النقطتين فالقبح بها الهاء مراعاة لحكمي الابتداء والوقوف حيث يكون  
الابتداء بحرف متحرك وهو تلك الكلمة والوقوف على حرف آخر ساكن وهو الهاء السكت فلا يلزم  
المحذور واما الزيادة الجائرة فاذا لم يكن الكلمة بهذه الصفة أي صفة ان تكون على حرف  
واحد ولا يكون كجزء من كلمة أخرى قبلها وانتهى هذه الصفة اما بان لا يكون على حرف واحد  
بل على اكثر كافي بارباه واخسه او بان يكون على حرف واحد كمن صارت كجزء مما قبلها كافي  
ختمه والى م فني كليهما يزداد اذا وجد الشرط وشرطها أي شرط زيارة الهاء في تلك الكلمة  
ان يكون في آخر الكلمة اعادة ياربها واطهارها سواء كانت زائدة او من حروف الكلمة  
وسواء كانت الفاء او الواو او الياء فليحق بها الهاء لبيان تام للحرف كويارباه وبالسبب الهاء  
الف الاستفهامية باخر المنادي وحرها اسم اشارة الى المكان القريب والف من نفس الكلمة  
وواعلامها واحرف نداء بمعنى يا كنهه مختص بالمندوب وعلامتها اصله غلامك بكان  
الحق طيب الحق باخره الف الاستفهامية وواعلامها باحق الف الاستفهامية باخركم كنهه بدل  
المنكب لصحة اليم لدفع الالتباس بالمتنى وواعلامها بالحق الف الاستفهامية بكاف  
الحق طيبة كنهه بدل الى الياء المنكبة كسرة الكاف لدفع الالتباس بالحق طيب مثل واخرها  
وحق م والى م بادخال حتى والى حرف الجر على ما الاستفهامية اذا صلح ما مما مر فباختار  
اصله مما في آخره مدة فافهم واما ان يكون في آخرها حركة غير عربية حاصلة من قبل  
الحال ولا شبهة بها من جهة عروضها بالغير كافي بازديدها كانت حركة بنائية اصلية  
وسمي وجه التقييد بها كواخسه بالفتح وازم بالكسر واخره بالفهم او امر من شيء يخشى  
ورمى يرمى وغزا يغزو وقد عرفت اصولها مرارا وكذا لم يخش ولم يرم ولم يغزه فان  
حركات جميعها بنائية اصلية لكونها حركات الاوساط بالحققة والحركات  
الاعرابية وما يشبهها انما تنوار على الاواخر الحقيقية وهو وبه ضمير من منفصلين



خائنين ونظاميه بالاضافة الى التشكيم فان الفتح في اخره هو هي بنائية اصلية وكذا  
فتحة باء التشكيم عند من حركه وهو وان كان على حرف واحد كمن صار كالجزم مما اضعف  
اليه كما يذكر فان في هذا المجموع جازت زيادة الراء ان شئت زدت الراء في الوقف  
كما هو المذكور لما ذكرنا اي لارادة بيان المدة فيما في اوجه مدة وصيانة الحركة عن الزيادة  
فيما في اوجه حركه بنائية وان شئت تكررت الراء فتقول بار بار يبيدا واخر ارم وبمكنا  
لان اسكان او احويا فيما هي اي او احويا متحركة وهي ما يكون من القسم الثاني نحو اخش  
وهو وبمكنا ممكن ولا يلزم هنا ما يلزم في مثله وهو من اجتماع الحركة والسكون على حرف  
واحد اذ الكلمة هنا على اكثر من حرف حقيقة او حكما لكونها كالجزم مما قبلها فالحركة التي  
يقتضيها الابتداء بالنسبة الى حرف والسكون الذي يقتضي الوقف بالنسبة الى حرف  
بجانب ما سبق فان الكلمة هناك على حرف واحد مطلقا وفيما اوجه مدة وهو ما كان من القسم  
الاول مثل بار بار وحررها واخلامكا واخلامكا واخلامكا والوقف بالابتداء بالالف  
المدة الفا واسقاط اي ببقا الواو والياء فيما كانت المدة واو او يا بان يقال بار بار وحررها  
وواكم وواكم جازت بلا محذور وقد عرفت وجه تخصيص الوقف بالابتداء بالالف  
والوقف بالاسقاط بالواو والياء فاذا امكن في تلك الكلمات الوقف بالاسكان والاباءات  
او الاسقاط فلا ضرورة الى الحاق ما اكتسبت به بل زمام الاختيار بيدك وانما جعلنا الحاق  
الهاء في ه وفي حتى ه والى ه من القسم الجائز مع ان ه حررها ايضا ما استغنيما عن  
الضمان فحول حرف الجر عليها والمعنى حتى اي شيء والى اي شيء كما تاكيد ايضا في م انت  
ومجيء جئت كما ان في جرها استغنيما فيكون استغنيما ليست بحرف من غير ما كان وهذا  
يقتضي ان يجعل الحاق فيها من القسم الواجب كما في م انت ومجيء جئت فاجاب باننا  
جعلناه من الجائز لان حتى والى غير مستقل في الكلام بل هما كونهما من الحروف محتاجتا  
الى ان تنضم الى غيرهما كما صرحنا فكان كلامنا مع ه كلمة واحدة لاحتياجها اليه ان لم يكن  
له احتياج اليها وهذا الاختيار صار ه فيها كحرف كلمة فلم يكن نظمة للابتداء بها حتى يجب  
الحاقها بها لئلا يلزم اجتماع الحركة والسكون على حرف واحد فلما جعلنا الجائز ولا  
كذلك ه اي ليس ما ذكر مع في م انت ومجيء جئت في حكم كلمة واحدة مع م فان انت في الاول  
ومجيء في الثاني كلاما من كلام مستقل في الكلام غير محتاج الى الانضمام الى غيرهما كما لم يكن في اليه

درم

اليه ما في الاول فله ضرورة ان كلاما من المبتداء والخبر منفصل عن الآخر وليس شيء منها قيدا  
لآخر وما في الثاني فلان المضاف فان كان متصلا بالمضاف اليه وكان المضاف اليه قيدا له كمن  
اتصاله به كاتصال حرف الجر بحرفه بان يكون محتاجا اليه الا ترى الى انه يذكر الحرفي بدون ما  
نحو الحرفي كذا وجئت مجيئا فحررها اي في حتى ه والى ه الاحتياج الى الجزئية اي الى السكون بحرف  
من الكلمة وان شئت امن ه لاستقلاله فقد شئت مما ضم اليه حتى والى كونهما من الحروف  
والهاء اي في م انت ومجيء جئت فاحتياج شيء منها اي من ه وما يضم اليه الى الآخر لاستقلال  
كل منهما فكان ه يتركز كلمة ولو باحتياز احد الطرفين بخلاف ه فانه لم يكن كحرف كلمة باعتبار شيء  
من الطرفين أصلا فكان نظمة للابتداء بها فليقتدر عدم الحاق لزم فلذلك جعلنا  
الحاق ه هنا من الجائز وهناك من الواجب فظهر الفرق وان دفع الأسكال وكذلك ضربني  
وغلام من ضمير المتكلم المتصل المنصوب والمجوز وهو مبني على حرف واحد ايضا بمنزلة الجزاء  
انصل هو به كضرب وغلام لان الضمير المتصل ليس له استقلال في الكلام بل يحتاج في الذكر الى  
ان يتصل ويتبع لفظا او وان كان له استقلال في الدلالة على معناه كونه سما ولذا جعلنا الحاق  
الهاء فيه ايضا من القسم الجائز والفرق في ان الجزئية في حتى ه والى ه كانت مما يضم الى  
ما مبني على حرف واحد وصحنا من نفس ذلك المبني وهذا كحرفنا مبني على تحريك باء المتكلم  
في الوصل وهو الاصل وشكيتها ايضا شاع فمن حرك قال في الوقف ضربني وغلام بان شئت  
الياء وشكيتها او ضربني وغلام بالحق باء السكت وفتح الياء ومن اسكن وقف  
بالسقاط بالياء وسكان ما قبل فيقول ضربن وغلام يسكن النون والميم وانما لم يحاط بالياء  
باء السكت في الوقف على الحكمة الاوالية كحرفه يضرب او حرك في يضربا حركا لبنائية اي كما  
حفظه على الحركة البنائية بل كان الوقف كحرف الحركة الاعرابية ولذا قلنا في الضابطة  
المذكورة حركه غير اعرابية لعروضها اي لعروض الحركة الاعرابية وطريقتها على الكلمة بسبب  
ولذا يختلف باختلاف العوامل والعرض لا يعتمد ولا يستحي ان يحافظ عليه وكون العامل  
والاعرابية دلائل المؤثر على الاثر فاذا حدثت في الوقف بقى دليل عليها فلما ذهب بالحكمة  
حتى يلزم اختلال ومن لم يحافظ عليها بالحاق الراء ولم يحذف فيها الحاق بل كان الوقف كحرفها  
تقول يضرب واحد يسكن الياء والدرال دون يضربه واحده بالراء بخلاف الحركة البنائية  
كما في ه وهو هي فانها لا زمة للكلمة لتبديل العوامل ونحوها والارام بالرعاية والحاق



عليه ولي ولا ذى الشان ليس بها اي بحسب البناءة دليل يدل عليها فاذا زالت بالوقف بحيث  
 بالكلمة فيلزم اخلال فينبغي ان يحافظ عليها ولذا جاز الحاق باء السكت بها وتولنا ولا شبهة  
 بها الا حذرنا من حركة الواو الماضية فانها وان لم يكن حركتها اوابية كغيرها من حيث بانها على  
 الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لشبهه بالمضارع الذي اخوه متحرك ولو بالحركة  
 الواو ابيه من جهة ان كلامهما يقع ضمرا وحالا وصفة وصلته وسرطا ولا حذرنا من حركة  
 احواليه من المتأدي المفرد المعرفة فانه مبني على الضم ولا رجل من اسم لا يلقى الجنس  
 المفرد المنكر فانه مبني على الفتح فحركة اخوهما وان لم تكن اخرا بية كغيرها من حيث بانها  
 كغيرها من الطرفين اعني باو ولا شبهة بالعامل من حيث عروضا الحركة المحصورة اعني الضمة  
 في الواو والفتحة في الثاني بسببها كما ان الحركة الواو ابيه عارضة بسبب العامل الثاني انه  
 لو سقطا سقطت الحركتان من زيد ورجل فيكونان معربين رفعا او نصبا مثلا ومن ثم  
 جاز الارب في صفتها حملا على لفظها كما بين في النحو ولما كانت تلك الحركة مشبهة  
 بالحركة الواو ابيه اوجب مجر بها فلم يلحق بها الهاء كما لم يلحق بها بل كان الوقف عليها يجرها  
 فاحذرنا بقوله ولا شبهة بها وقال المبرد لم يلحق الهاء بنحو ضرب لانه لو قيل ضربه  
 لا تنسب ضمير المفعول واعترض عليه بانه منقوض بنحو لم يفرقه فان الالباس قائم فيه  
 مع انه طلق واجيب بانهم حملوا المفعول على كونه لان الامر لما خذ من المضارع وحركته باو  
 السكت لا يجوز لانه لا يلحق بالوقف على المذهب اللاحق والحركة لا تجتمع في الوقف بل تسقط  
 مع ان موجبه الاسكان وقد حرك على استعجابان في ضرورة كقولهم بامر جباه بعضهم باء  
 السكت بحما عطف اذ وانما رجب بحما رها لفظ محبة ابا بحما هو دأب الشعراء الفاوين  
 اذا اتى قريته بما يشاء من الشعير والسين او الخشيش او نحو ما وقوله برب بارياه بعضهم  
 ما السكت اراك مفعول اسل قدم جده للوصف والتعظيم واسل مضارع منكهم اصله  
 اسئل فحقت الهزة عطف ابارياه من قبل الاجل فان عطف من الدنيا الامل للامل  
 ولا موجد غير ما عطف اسم امرأة وهي في الاصل مؤنث اعطف وهو على يعطو بياضه حمرة فانه  
 لو اسكن باء السكت في القولين لاتي الوزن فحرك ومع هذا فهو مستحسن فيلزم مغدره  
 انه لما اضطر حين وصل الى التحريك للما لا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرط حركتها  
 واذا حرك على استعجابان فقد حركت بالسكت على ما هو اصل تحريك الساكن وقد يصح بعد الالف

ولم  
 التايي

الالف كافي البتين وبعد الواو كافي بغيره تشبيها بالهاء الضمير الواقع بعدها على ما مر من  
 ان باء الضمير يضم بعد الالف والواو مثل ضرباه وضربوه وبعضهم يصحها بعد الالف  
 للتماثل بين الفتحة والالف وما فرغ من بحث زيادة الهاء استخرج في بحث زيادة الالف  
 فقال واما الالف فيراد للوقف في موضعين لا غير احدهما الوقف على انا صير المشكلم  
 ولا يكون الا من ذوي العلم مذكرا كان او مؤنثا لان تكلمه يبنى عن الفرق بين الذكر والمؤنث  
 وهذا الاسم لما اخبر به وعنه شبهة الاسماء المتكلمة وبنى على الحركة فان الاقصر فيه في حال  
 الوصول همزة ونون مضمومتان فالالف بعد نون في الوقف زائدة صيانة لفتحة النون  
 اذ تبين بها الحركة كاتين بالهاء وقد تبدل همزة في اول ما ذكرناه من حركاتها فقال بناو هو  
 ردي جدا لما عرفت ان الهمزة في اول الكلمة لا تخفف اصلا فافهم وقد يمد همزة فيقال انا وقد  
 يسكن نون فيقال ان باسكون وقد يلحق به الالف فيقال انا بعد النون فعلى هذين لا يلحق به  
 الالف للوقف وهو ظاهر عند احوال الالف الواقع بعد نون وقفا او وصلا من نفس  
 الكلمة لان الالف في الوقف لا تخفف اصلا فافهم وقد يمد همزة فيقال انا وقد  
 كثيرا في الوصل فلو كان من نفس الكلمة كما كان اولي بان يذف في الوقف لكانت مظهرة الهمزة  
 التخفيف وهذه الاحوال الخمس احوال انا في الوصل فاما في الوقف فالكثير القوي زيادة الالف  
 لبيان حركته للتاليين بسبب نزول حركة النون بان الحرفية الناصبة او المحفظة او المضرة فيقال  
 في جواب من فعل انا بالالف لان باسكون كما يقال هو وهي يكون الواو والياء اذ ليس فيها  
 مثل ذلك التباس مع ان النون اخفى من حروف اللين فزمت الالف لذلك وجاء اسكان  
 نون في الوقف حملا على هو وهي ورفع التباس بكسر الهمزة وقد يوقف عليه بالهاء  
 قال لو كنت ادري فعل بدنه اصل بدنه بالهاء وهي بفتحة الناقصة السنية التي تدخ في مكة  
 شرقا لو كنت ادري انما بالهاء مفعول ادري اي لو كنت اعلم حقيقة نفسي ورايت قدرتي وحالي  
 بالوقف على انا بالهاء مفعول ادري اي لو كنت اعلم حقيقة نفسي ورايت قدرتي وحالي  
 لغرت بدنه اذ قد لزم هو على من اجل كثرة اخلال باللباس فليدبر ويجوز ان يكون الهاء  
 الاحق به وقف بدلا من الالف بان يكون اصلا انا فابدل الالف بالتاء بها كجاءوا كجاءوا  
 اذ كثيرا يكون الوقف عليه اي كثرة وجود الوقف على انا كان بالالف والجر على الاكثر حسب  
 ما امكن اولي ويجوز ان يكون باء السكت كافي به وقد وكيفية وقوله مع كذا هو والله ان كان

ان سكون



من هذا القبيل اي من قبيل الوقف على انا بالالف اذا اصله ككن انا بكن المحققه وانما تحققت  
بهمزة اي همزة انا على القانون من نظر حركة الزهراء لا ما قبلها من الساكن ثم حذفها كما مر  
في بحث التحفيف ثم اذ غم نون ككن في نون انا والحق الف وقفا فصارت ككنا وانما جاء  
ككنا في الوصل ايضا اي كافي الوقف باب الف ح انه من خواص الوقف اجاؤا الى الوصل  
بحرف الوقف لما سبق فبمرة ان من عادتهم ان يحلوا الضمة على الضمة وحسن ذلك الاتيات  
بنا اي في ككنا زيادة حسن فلان فضي جدا وان لم يكن في غير هذا الموضع مثلا انما منفر دا  
كذلك لانه على ذلك الاصل اي لدلالة اثبات الف على ان الاصل ككن انا للابن يوم  
سبب الا ونام انه ككن المستدرة اذ لا يوقف على ككن المستدرة بالالف بحسب سبب ان قولنا  
هو الضمير الثاني والجمع بعده خبره والجار جرائنا والعائد هو الياء في بنى لانه بمنزلة الضمير للجمع  
ككن لانا الا قولنا تقول بل اقول هو الله بنى وانما قلنا ان صلته ككن انا وليس ككن المستدرة  
لوجهين احدهما استرنا اليه من انهم وقفوا عليه بالالف ولو كان ككن لما جاز الوقف  
بالالف والثاني وقوع الضمير المرفوع بعد ككن ولا يستقيم تقدير ضمير الثاني بعده ليكون  
اسمه لان ضمير الثاني المنصوب لا يحذف الا في الضرورة وككون الوقف على انا بالالف  
كما هو الاكثر الا في يكتب به اي بالالف بعد النون مثلا انا بالهمزة والنون فقط مثل  
ان وان لم يقرأ الف في الوصل اذ اللفظ انما يكتب على صورة الابتداء والوقف عليه  
اي على صورة يكون اللفظ عليها اذ ابتدئ به او وقف عليه وان همزة مدلول تلك الصورة  
بنهاه فيما اذا لم يبتدئ باللفظ او لم يوقف عليه بان يوصل بما قبله او ما بعده وقرئ ما زيد  
على مدلولها ولا عبرة بصورة الوصل في الكتابة الا ترى ان اسماء في قولك قلت اسماء ككنا  
يكتب بالهمزة في اوله والالف في اخره مع انها لا يقرآن وصلا ككنا يقرآن اذ ابتدئ  
به ووقف عليه فقلت اسماء وكذا في قولك كان الاستكمال خير من الاستكبار يكتب الاستكبار  
بالهمزة في اوله وخير بالالف في اخره مع انها لا يقرآن وصلا يقرآن الاول ابتداء والثاني  
وقفا ويكتب زيد في جاء زيدا مس ومررت بزيدا الآن بدون النون في اخره مع انه يقرأ  
وصلا ككنا يترك وقفا الثاني من موضع زيادة الف للوقف لفظ جبهلا بمعنى اسرع  
مركب من حي وهل جعل اسم فعل بمعنى الامر يقال صيرل السريدي الله واسرع به فان الوقف  
عليه ايضا اي كالوقف على زيادة الف تقول جبهلا بالالف صيانة لفتح اللام وهذا على

ضميما

على تقدير ان لا يكون جبهلا ممنونا بل منيما على الفتح كما هو الاصح المعبر عنه اكثر من فان الف  
في وقفه لا يكون الا نائما ولما اذا كان ممنونا بان يكون في الوصل جبهلا بالفتحة من اللام المنصوب  
كما هو عند بعضهم فالالف في الوقف بدل من النون كما في رابت زيد الامزيد للوقف فليس  
جبهلا من هذا القسم اي الذي زيد في اخره الف وقفا وقد عرفت تفصيل الوجه في هذه  
الكلمة فيما تقدم فلاحاجة الى الاعادة فالواو لم يفتض العرب بالالف لبيان الحركة في غير هذين  
الموضعين واذا اردت بيان الحركة في غيرهما وقفت بالياء واما غيرهما اي غير الراء والالف  
من غير الجاء الذي زيد للوقف فزيادة انما هي اذا استغنى عن استغنى الخطاب عن تعيين نكرة  
في كل المتكلم بلفظ من الاستغناء مية التي يطلب بها التعيين ووقف عليه اي على من قوله بزيادة الجاء  
حالية او استينافه عليه اي على من في هذه الحالة حروف مثل على او اب الاسم المستغنى عنه  
وهو النكرة وعلى تنبيه وجوه ثابتة فان كان احوابه رفعها يزداد على من الواو وان كان نصبا  
قالف وان كان جرافيا وان كان الاسم المذكور مثنى فبزيادة على من علامة التنبيه او جماعا  
الجمع وان كان مؤنثا فعلامه التانيث مثلا اذ قيل جاء رجل برفع رجل الذي هو اسم متكرر  
في الاستغناء عنه مو بزيادة الواو على من ليدل على رفع الرجل وتقول في رابت رجلا بنصب  
رجل من بزيادة الف ليدل على النصب وتقول في مررت برفع الرجل مثنى بزيادة الياء  
ليدل على الجر وتقول في جاء رجلان في رفع مثنى رجل ورابت رجلين في نصب مثنى وجوه  
مثنى في الاول بزيادة الف والنون ليدل على التنبيه والرفع ومثنى في الثاني بزيادة  
النون في والياء المفتوح ما قبل ليدل على التنبيه والنصب والجر وتقول في جاء رجل  
برفع جمع رجل ممنون بزيادة النون والواو الدالين على الجمع والرفع وفي رجلا ورجل  
في رابت رجلا بنصب الجمع وبرجال بجره مثنى بزيادة النون والياء الكسرة ما قبل ليدل  
على الجمع والنصب والجر وتقول في جاءت امرأة وهي مكر مؤنث منه بزيادة التاء  
الدالة على التانيث الا انه انقلب للوقف ياء وعلى هذا التفسير وتقول في امرأتان مثنى  
وامرأتين مثنى وفي ثلث امثلاث هذه الحروف زيادات للوقف زبدت ايزانا بان  
الاستغناء وقع عن ذلك المستغنى منه واشترط فيها كون المستغنى عنه نكرة لانه الذي يحتاج  
الى التعيين والتعريف بالاستغناء في الغالب انما اختاروا الحروف في منو ومناو معنى على الحركات  
وان لم يكن في المستغنى عنه الا حركات احترازا عن توهم الواو في من لانه من المبتنيات



وانما اختصت هذه الزبادات بالوقف لانها لا تنقل في الوصل من باب فتي ولا منون باهنا  
 بل انما تنقل من باب فتي في كل حال لانها على خلاف الاصل في شرط الوقف لانه مما يقع به التغير الذي  
 هو خلاف الاصل وهذه الاختلافات ليست باجواب لان من مبنى لاحتلال من الاواب وانما جاءت  
 هذه الزبادات لتدل على اواب في غير هذه الكلمة اعني من ولد الم بعد اهل التحقيق منونناه  
 ومعنى فيها اواب بالحق نحو ابوه ورباه وابيه وليس الاواب الموثق الواحدة والجمع بل يعنى  
 اذا كان المستفهم منه مؤثقا واحدة كامرأة او جماعة مؤثقت كنساء لا يزيدون على جو فاندل  
 على اوابها كما زادوا ذلك في غيرها من المفرد المذكور وجميعه والتثنية مطلقا بل اقتصر  
 فيها على ما يدل على احوال الذات من التانيث والافراد والجمعية فقالوا في جاست  
 امرأتها ورأيت امرأة ومررت بامرأة منه في كل وفي جاست نساء ورأيت نساء  
 ومررت بنساء منات في كل لانه لم يكن فيها الجمع بين الدلالة على الاواب وبين الدلالة  
 على الاحوال لان الاول انما يكون بايراد علامة الاعراب اعني الحروف المذكورة متصلة بنون  
 من والثاني انما يكون بايراد علامة التانيث متصلة به وبينهما تنافي فخرج الدلالة على التثنية  
 على الدلالة على الاواب لان معرفة الذات اولى من معرفة الاعراب بهذا هو المشهور بين الجمهور  
 وبعضهم لا يريد على زيادة الدلالة اعني الالف والواو والياء قوله دلالة على الاواب  
 مفعول له لزيادة لا يزيد اي اقتصر على زيادة ما يدل على الاواب من الدلالة دون احوال  
 الذات اي لم يزد ما يدل على احوال الذات المستفهم عنه من تثنية او جمعة وتانيثه فيقول  
 في الرفع متو في النصب متا في الجر متي سواء كان المستفهم عنه واحدا او متنى او  
 جمعا ذكر او مؤثقا وانما اقتصر على هذه الحروف لان معنى الذي قصده يحصل منها  
 فالواو والرفع والالف للنصب والياء للجر وفعلي بهذا يقال من لا يفر من قال جاء  
 رجل او رجلان او نساء وناخذ النصب في هذه الصور ومعنى خذ الجر فيمن كمن قول  
 الجمهور هو الاول لان فيه دلالة على الاواب والحال جميعا فانك اذا قلت منان بفهم منه  
 الاستفهام عن مرفوع ومتنى وكذا البواقي مع ان معرفة الاحوال اهم من معرفة الاواب ولذا رجع  
 الاول اذا لم يكن اجتماعها كما سبق في الموثق الواحدة وجميعها وليس هذه الزبادات  
 الاسكون الاخر بان يقال منو يسكون الواو ومنان ومنون يسكون النون ومنه يسكون  
 التاء وهكذا لانها مختصة بالوقف لا ترتبط في الوصل كما عرفت والوقف بنا في الحركة كما مره

وجامعة

من غير مرة واذا كان نون مسلمان وسلمون يجب اسكانها في الوقف مع انها تقع في مرة وفي الوصل  
 مرات كان اسكان النون لا يقع الا في الوقف اعني نون منان ومنون ومنين واجب وقد تبين  
 لك من ذلك انه لا بد في زيادة هذه الحروف على من منان يستفهم به عن تكررة في الوقف  
 ومن اسكان هذه الحروف وقد جمع شذوذات من قال انو الى الجن ناري فقلت منون  
 انتم فقالوا الجن ان كن الجن قلت عمو اطلاقا هو بالفتح والضم بمعنى الظلم والمرد بها البيل  
 وهو منصوب بعمو على الظرفية وبهذا تحكى لهم كما تقول لبعض بني ادم اذا أصبح اعموا صباحا  
 ولما كان انتشار الجن بالبيل ناسبا ان يذكر لهم الظلام دون الصباح وقد عرفت ان هذا البيت  
 وتقصير معناه في الاستحقاق فلا حاجة الى الامارة وانما جمع فيه شذوذات حيث الخ الزيادة بمن  
 وهو الواو والنون وقال منون في حال الوصل وهو ظاهر مع ان القياس فيه الوقف فهذا احد  
 الشذوذات في غير الاستفهام عن التكررة اذ ليس هناك تكررة لالفاظ ولا تقدير حتى يستفهم عنها ان  
 ليس لهما طبعين الذين هم الجن كما قبل كل الشا وحى يقع فيه تكررة لفظا او تقدير حتى يستفهم  
 عنها هو المستفهم من اول الامر من ذواتهم بمنون انتم مع ان القياس فيه الاستفهام عن التكررة فهذا  
 ثاني الشذوذات في البيت النون حيث لا يتم الوزن لا يجمع ان القياس فيه السكون فهذا ثالثا  
 ويحتمل ان يكون منون في البيت منسيا على لغة من يجمل من عرويا بالجر كما على ما ذكره بسبويه  
 بان يقال من زيدا بالرفع ونا ريت بالنصب بمن مررت بالجر فيكون اي منون جمعا حقيقة  
 كزبدون وضاربون في جمع زيد وضارب فيرفع هذه الوجوه الثلاثة من الشذوذ لانها  
 متينة على كون الزيادة للوقف حيث كانت الزيادة على هذه اللفظة علامة للجمعية حقيقة ولا يثبت  
 انها لم يشترط فيها الاستفهام عن تكررة ولا ان يكون في الوقف واسكان الاخر ان عرفت الوجوه  
 جميعا لكن بعد ذلك يبقى الكلام في جمعة اي جمع من الواو والنون بلا شرط اي شرط ذلك الجمع  
 على ما عرفت في بحث الجمع من ان شرط الجمع بالواو والنون ان يكون المفرد على اوصفة  
 كافي زبدون وضاربون وليس من شئ منهما وبالحال لا يخلو منون في البيت عن شذوذ  
 ثم لما كان في قوله عمو اطلاقا بها وخفاء او ضوح فقال قال الجوهري قولهم عمو صبا حكمة تحية  
 ودعاء بالنعوة بمعنى انعم صبا كما انه امر محذوف من ثم نعم بالكسر فيهما من باب حسب كسب  
 كما كان كل امر محذوف من كل امر يا كلر ومعنى لفة اكسره فيها لفة منادة في ثم نعم بالضم فيها  
 من باب حسن بحسن معونة اي صار ناعا بنا بمعنى ان الافصح الاشهر في هذا المعنى نعم بنعم بالضم



وقد جاء فيه ثم يتم بالكسر من هاءات وان كان ثم امر مبنى منه على ان يكون اصله ثم كاسم ثم حذف  
 النون على خاتمة القياس فاستغنى عن همة الوصل فبقى ثم جمع على نون وكان كل حرف من الحروف  
 على ان يكون اصله او كل ثم حذف الهمزة على خاتمة القياس فبقى ثم صا حاصرا على نون  
 مسبوكة في الصباح ومعنى نحو الظاهر صير وانما بين وسير حين في الليل على ان يكون دينا وتكون  
 لهم السمة المتزايدة وبغير حصة بالفارسية ثبتت شواخص بادوانا قال كان مخدوف لما فيه من البعد  
 من وجهين احدهما انه قد نعت بالكسر فيها والثاني انه قد حذف الهمزة اذا لم يجرى مثل  
 الهمزة قياسا كما عرفت في باب تخفيف الهمزة وحسن النجاشي في وجهك من جعلها زيادة  
 هذه الحروف اي لزيادة امثال الحزيرة في من قسم ومقابلة لزيادة الالف حيث جعل زيادة  
 الالف قسمين ثانيا من زيادة الغير المائل وزيادة هذه الحروف قسمين ثالثا من دخولها اي  
 دخول الالف في هذه المرات وبعضها الف كما في التثنية مواحدة فاعل تخيل علينا بان ذلك  
 التقسيم ليس بصحيح لان فيه جعل قسمين شيئا واحدا وهو بطر زائدة يادني تامل بان يقال  
 المراد بزيادة الالف هنا زيادة طرفة حركه الاخر وهو ما ليس بزيادة طرفة الحركة بل  
 على حال المستغنى عنه واحدا فلا دخول او يقال المقي هنا بيان زيادة الواو والباء وذكر الالف  
 انظر ادي كمن الواجب هو الاول الصنف الثالث في بيان التغيير بالبدال وهو في خمسة  
 مواضع الاول الاسم المنون فان كان ذلك الاسم مقصورا اي مشتملا على الف مقصورة في اخوه  
 قبل طرفة التنوين به كحصاد ورجي لما تقدم ان اصلها مقصور ورجي قلب الواو والباء الفا  
 لغير كرها بعد الضمة فالتقاسم كان الالف والتنوين فلهذا حذف الالف بوقف على  
 بالالف اتفاقا بين حرفين مرفوعا كان ذلك او منصوبا او مجرورا فتقول وقفا هذا  
 او ريت حصادا او ريت بعصا بالالف في الكل كمن اختلفوا في حقيقة ذلك الالف  
 على ثلثة مذاهب اولها سيبويه هذا الالف الموقوف عليه في حال النصب مبدل من التنوين  
 كما كان كذلك في غير المقصور على ما يذكر بعد وفي الرفع والجر الف الكلمة السانحة بسبب  
 التنوين لرفع التقاء الساكنين كما عرفت عاده ذلك الالف بسقوط التنوين لما عرفت بالوقف  
 واذا ذهب الى ذلك ان المقدر اذا اشكل امره بجزء على الصحيح وكما حذف التنوين في حال الرفع  
 والجر ومبدل الفا في حال النصب في الصحيح فكذا جرحنا والى هذا اشار بقوله كافي غير المقصور  
 على ما يذكر وعند المبرد هو الف الاصل الصان فط بالتنوين في الاحوال كلها لانهم اظهروا

زائدة

لما اوجى ومسمى وعلى في الوقف دفعا ونصبا وجوا ولو كان الف التنوين لم اذلا بسبب الامانة  
 هنا غير كون الالف متقلبة عن الباء وايضا كتبه افعلى ونحوه في الاحوال الثلث بالياء ولو كان  
 الف التنوين لوجب كتبه الفا واجيب بان الامانة والكتابة بالياء ادى من مذهبه مذهب المبرد  
 فلا يثبت بعض دليل على غيرهم ويستشير اليه المصنف عند الامانة في مبدل من التنوين في الاحوال كلها  
 لانهم انا قلبوا التنوين في النصب الفا لوقوعه بعد الضمة وتنوين مسمى بابه في جميع الاحوال  
 واقع بعد الضمة فوجب قلبه الفا وجوا لانهم يراعون المقدر لا العارض في الاكثر فلهذا  
 يعمون الهمزة من اخرى لان اصله اخرى ويكسرون الهمزة من ارموا لان اصله ارموا  
 فثبت انهم يراعون المقدر ومن العلوم انه قبل التنوين في مسمى بابه حالة الرفع والجر ضمة اكسرة  
 في التقدير فوجب اعتبارها وحذف التنوين والفا في النصب فاصلة رابت مسميا فالوجه قبلها  
 الفا للضمة المقصورة للضمة المضمومة بها وفائدة الخلاف بين المذاهب الثلاثة تظهر في الامانة  
 فمضى كان الالف عند الوقف مبدلا من التنوين كما هو رأي سيبويه في حال النصب ورأي الامانة  
 في جميع الاحوال لا يمال كما مر من ان الالف لمبدل من التنوين انما هو بعارض الوقف فهو  
 في حكم التنوين فلا يمال ولو كان قبله كسرة او باء الاقليل ومتى كان من نفس الكلمة كما هو  
 رأي سيبويه في حال الرفع والجر ورأي المبرد في جميع الاحوال يمال للزوم لها بشرط ان  
 اى حال كون الالف ملبسا بشرط الامانة كان يكون قبله كسرة او باء او مبدلا من ياء او  
 مكسورا كما عرفت تفصيلا في باب الامانة في حال الف رجي وعلى مثله في جميع الاحوال غير المبرد  
 وفي حال الرفع والجر عند سيبويه تكونه عندهما من نفس الكلمة ومبدلا من الباء والياء في شيء  
 من الاحوال عند الامانة وفي النصب عند سيبويه تكونه عندهما مبدلا من التنوين وتظهر ايضا  
 في الكتابة والخط فان ما افق في الوصل مبدل من الباء مثل رجي او رابع فصاعدا ولو  
 لم يكن مبدلا من الباء مثل وعلى ومصطفى يكتب بالالف ان كان اي الالف عند الوقف مبدلا من  
 التنوين ويكتب بالياء ان كان اصلا من حروف الكلمة بان يكون عين المبدل من الباء او الراء  
 فصاعدا فرجي وعلى ومسلم يكتب بالياء في جميع الاحوال عند المبرد وفي حال الرفع والجر عند  
 سيبويه يكون الفاتها وقفا اصلية عندهما وتكتب بالالف في جميع الاحوال اعني رجي وعلى  
 ومسلم ومحمد فاعند الماد في كون الفاتها الوقفية مبدلة من التنوين عند الامانة  
 في الامانة والكتابة متفرع على الاختلاف بين تلك المذاهب فليس في امالة مثل رجي في جميع



الاحوال وكتابتها بالياء على مذهب المبرد كما ذكره في كتابه بالياء اذا كان الالف  
الموقوف عليه اصلا استثنى مما قلنا فيما سبق ان صورة الكتابة معتبرة بحال الوقف حيث قال  
هناك لان اللفظ انما يكتب على صورة الابداء والوقف عليه ذلك الاستثناء لان الوقف  
في مثل رجي بالالف مع انه على التقدير الثاني لم يكتب بالالف بل بالياء فكذا يكون الكتابة  
على غير صورة الوقف وان كان الالف المنون غير مقصور اي لم يكن في اخوه الف مقصورة  
قبل التنوين سواء كان في اخوه الف ممدودة او لا فان كان في اخوه تاء التثنية مثل حمزة  
وضاربة فيثاني بيانه في الموضع الرابع والايمن في اخوه تاء التثنية فالأكثر على انه في حال  
النصب يبدل تنوينه الف المحذوفة اي تحذف الالف وفي حال الرفع والجر يفظ التنوين  
ويوقف على ما قبله بالسكون ولا يبدل تنوينه واو في الاول وباء في الثاني لتقل الواو والياء  
والتياء الياء بياء المتكلم ولا يوقف على حركة ما قبله لما ان لوجب الوقف الساكن فيقال  
رايت زيدا يابدل التنوين الفا وجاز زيد ومررت بزيدا تحذف التنوين وساكن الدال بعضهم  
يبدل التنوين في كل حال من الاحوال الثلاثة بحرف حركة اي بحرف متحرك ما قبله فيقول  
جاء زيد و يابدل في الرفع الى الواو المتكلم لضمه الدال ورايت زيدا يابدل في النصب  
الى الالف المتكلم لفتحته ومررت بزيدا يابدل في الجر الى الياء المتكلم لكرهه وذلك  
لما يفظ بالوقف الذي هو عارض حوق وهو التنوين دال على معنى كالتكلم اي كمنه  
الاسم في الاسم سقطوا ملبسا بالكتابة اي سقوطا راسا ولا اي ولما يثبت ما هو بمنزلة  
تابع للحركة الاعرابية وهو التنوين في الوقف متعلق بما قبله يعني انه لو لم يبدل التنوين  
الى حوق حركة ما قبله فاما ان تحذف بالوقف بالكتابة او تتبع بعينه في الوقف وكلاهما باطل  
اما بطلان الاول فلانه دال على معنى كالتكلم والتكبر فلو حذف يلزم فوات الدلالة على معنى  
وهي امرهم يوقف عارضى وهو ليس ساكن فاما بطلان الثاني فلانه تابع للحركة الاعرابية  
ولهذا قيل في مقابلة نون ساكنة تتبع حركة الالف فكما لا يوقف على الحركة الاعرابية لا يوقف  
على التنوين وان كان ساكنا ولما بطل الشان تعين ابدال الجيمس حركة ما قبله مراداه لجرى  
الدلالة والتبعية الاولى بنوع ثبوت ولو ببدل الالف والثاني بعدم بقاءه على مرافقة وانما قال  
بمنزلة تابع لان التنوين ليس تابعا لتلك الحركة حقيقة لانه قد يتبع حركة البناء كما في اخوه  
الماضي في قوله وقولي ان اصبت لقد اصابت كمن لما كان طوقه كغير ما في الحركة الاعرابية

الثاني

ذلك

الاعرابية متاركة ما تابع لها وبعضهم بسطة وكذا في حركة ما قبله في الاحوال كلها اعياها السبعة  
الحركة الاعرابية فكما بسطة الحركة المنبوتة في جميع الاحوال في مثل الرجل وبعضهم يوجبها كما هو  
مقصود في صدر البحث فكذلك التنوين فيقول جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيدا بلقاطه  
التنوين وساكن الدال في اكل الموضع اذن الذي فيه معنى الجواب والجزء فتقولك لمن قال  
اسلمت اذن تدخل الجنة ولمن قال اذورك اذن اكرمت قال الرضى الذي يلوح لي في اذن  
ويقلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجمله المضاهية لها وحوض منها التنوين لما قصد  
جعل صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الإشارة الى  
فعل مذكور فقصده اللفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لحذف لفظه وجوده ومعنى  
الماضي وجعله صالحا للارمنة الثلاثة وحذفوا الجمله المضاهية اليها لانهم لما قصدوا ان  
ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجمله المضاهية اليها كما  
يقول كمن شخص انا اذورك فتقول اذن اكرمت اذورك في اكرمت اي وقت را  
زبارتك في اكرمت وحوض التنوين عن المضاهية لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو  
ككل وبعض الاثنا عشران واذمى فهو صالح للماضى نحو اذن لقام ولستم تقبل نحو اذن  
الركم والحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن عرنا يواذ في قولك حينئذ يومئذ الا انه كسر  
فيها ليكون في صورة ما صيف اليه الطرف المقدم وانما حلت على ان ادعاء ان اذن زمانية  
محذوفة الجمله المضاهية لظهور معنى الزمان في جميع استعمالاتها كما في ذلك كما في قولهم فقلت  
اذن انا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متخففة للزمان لا شرطية فيها وقلب  
نونها الفارح جانب اسميتها انتهى فعلى هذا اذن اسم ليس بمنون معرب فان ثبوتها وان لم  
يكن تنوين اواب يبدل في الوقف الفا فيقال اذا تشبها له اي اذن بالمنون المنصوب  
كسرى بمعنى الاستعزاء والبيع وقرى بمعنى الضيافة وجه التشبه كون الجميع على ثلاثة حروف  
اولها مكسور وثانيها مفتوح وثالثها نون ساكنة فلما شبه اذن بالمنون المنصوب ونونه  
بنونه ابدل نونه الفا وقفا كما ابدل نون ذلك المنون الفا كما قبل قال بعض الكوفيين انه  
اي اذن اسم بمنون معرب على ان يكون اذا ساء برأسه والنون في اخوه تنوين امره كما في  
وقرى في ابدال نونه في الوقف الفا لظهور من غير حاجة الى التشبيه كمن قول ذلك البعض  
بغير جد ونقل عن المادني وهو مذهب سيبويه ايضا انه حوق بسط على ان يكون النون

زمان

بعض



من معنى الكل كان ولن فلا يوقف عليه بالالف بان يبدل بونه القابل بوقف على سكون  
 النون كما في ان ولن لا يفتقد في احوال حرف بالبدال وروى عن الخليل انه مركب من اذ  
 وان اصله اذان ثم خفف وركب وجعل الجميع حرفا للمناسج ايضا عدم الوقف  
 عليه بالالف واجاز المبرد الوجهين اي كونه اسما وابدال بونه الف التثنية بالبنون  
 وكونه حرفا وعدم الوقف عليه بالالف فاقوقف عليه بالالف يكتب اذا بالالف والاكبت  
 اذن بالبنون الموضع الثالث الفعل الموكلة بالبنون الخفيفة فان حكم نونه حكم النون  
 في الاسم ككون كلاما نونا ساكننا تابعا لحركة الاخر فيبدل الف اذا كان ما قبله مفتوحا كما بدل  
 النون الف اذا كان ما قبله منصوبا لئلا يلزم للفعل مرتبة على الاسم كما في قوله مع تسععا  
 اصل تسععا بالبنون الخفيفة مع فتح العين فابدت في الوقف الفاد منه قوله تعالى  
 الضيا في جبرهم على وجه اجراء الوصل بحرف الوقف اذ الخطاب كازن النار ويجوز  
 ان كان ما قبله مضموما او مكسورا على الاصح كما في الاسم رفعا وجرا كما في باقوم الضربين بضم  
 الباء وبان هذا فقد نكسر الدال اصلها ما ضربوا واقتدى الحق بهما النون الخفيفة  
 فالتقى ساكنان فحذف الواو والياء فاذا سقطت النون بالوقف عاد الواو والياء والياء  
 لا القاء الساكنين لسقوط النقاها بسقوط النون فيقول باقوم الضربوا وبان هذا فقد  
 وانما لم يعد في امثا معني امت الالف الذاهب للتقاء الساكنين في رمت لا كسر رمت  
 قلب الياء الف لتحركه بعد الفتح فالتقى ساكنان الالف وتاء التانيث فحذف الالف  
 وعاد الواو والياء بهما اي في الضربين واقعدن مع ان زوال المانع وبه النون الخفيفة  
 في الضربين واقعدن وسكون التاء في رمت في الكل عارض لان زواله في الاولين يعارض  
 الوقف وفي الثالث بتحرك التاء بسبب الف التثنية يعني ان اعتبر زوال المانع مطلقا  
 يلزم ان يعاد المنوع في الكل وان اعتبر بوض الزوال وكونه في حكم العدم فلا يعاد في الكل  
 ومع ذلك اعيد في الاولين دون الاخير لان الواو والياء بهما اي في الضربين واقعدن  
 ضميرين والان على معنى كما حاضرين والحاضرة فلا يجد فان الاخذ الضرورة كالتقاء  
 الساكنين واما في غير الضرورة فلا يلزم فوات المعنى الموقف فيجب ان يعاد بعد رفع  
 الالتقاء بحذف النون بخلاف الف رمى فانه ليس ضمير بل حرف فاش حروف الكلمة ليس له  
 معنى مستقل حتى يلزم من حذف فوات الحق فلا باس في ان لا يعاد بعد زوال المانع مع ا

فان

رنا

مع ان بقية الحروف تدل على المعنى ونقل عن يونس انه كان يقول اقبلها اي النون الخفيفة  
 واو بعد الضمة ويا بعد الكسرة فعند لا يحذف تلك النون اصلا بل تبدل الى حرف حركة ما قبلها  
 كما مر من البعض في الاسم النون فهو يقول في احسن واحسن بالحق الخفيفة باو احسنوا  
 ابراهيمين واحسنوا الحاضرة اجسوا واحسنوا واحسنوا واحسنوا واحسنوا واحسنوا واحسنوا  
 بدل النون وباليين احسنوا واحسنوا واحسنوا واحسنوا واحسنوا واحسنوا واحسنوا واحسنوا  
 بواو وبيا مضموحا ما قبلها لئلا يلزم بحذف النون الخفيفة في الوقف اذا كان ما قبلها مضموحا او  
 مكسورا كما في احسنوا واحسنوا حيث تحركت حروف النون واو الجمع بالضم ويا الخطاب  
 بالكسرة واما في الضربين واقعدن فعند الجميع من يونس وبغيره اللفظ واحد وهو اضربوا  
 واقعدن واما الاختلاف بينهم في اعتبار حال الواو والياء اي الضمير ان اي ضمير الجمع  
 وضمير الخطاب وهو مذمب الجمهور لخدم النون ام بدلان من الضربين وهو قول  
 يونس والضمير ان محذوفان عنه ولم يعد بهما بعد الببدال لقيام التقاء الساكنين  
 ج ايضا الموضع الرابع الاسم المفرد الذي يلحق بحرف التاء ويقال له تاء التانيث سواء  
 افا التانيث حقيقة او لا كما تعرف وهو محرك لا غير كما انه اذا لحق الفعل مثل  
 ضربت ساكن لا غير فانها اي تلك التاء تبدل في الوقف لا وتحذف حركتها واما ما يلحق  
 الفعل فهو يبقى على حاله ساكن في الوقف وكذا ما يلحق الجمع نحو مسلمات يوقف عليه  
 بالساكن كما تعرف فلذا يكتب ما لحق الاسم المفرد بصورة الهاء وما يلحق الفعل والجمع بصورة  
 التاء ومن هذا علم وجه قلب ذلك التاء وادوه وانه لفرق بينه وبين تاء التانيث الفعلية  
 وقد ذهب في الوقف الحركة التي حصل التمييز وانما لم يقلب حرفا اخر دون الهاء لانها  
 شبه بالالف لجبرها للتانيث ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس لانه لو قبل في ضربت  
 ضربه لا يفسد ضمير المفعول وطوقها للاسم يكون موضعها لمعان كثيرة وهي على ما ذكره  
 ثلثة عشر الاول الدلالة وفيه مسامحة اذ المعنى المدلول للدلالة ويمكن ان يكمل المعاني  
 على اعراض الوضع لاعلى الموضوع لها واللام على الاجبة لاعلى صلة الوضع ولا شبهة ان العرض  
 من وضع اللفظ المعنى الدلالة عليه فلا مسامحة وكذا الكلام فيما يأتي بعد على كون الذات  
 الذي هو مدلول الاسم الملحق به التاء مؤنثا حقيقة وهو ما بازان ذكر من الحيوان انسانا  
 كان او غيره وذلك اي لحاق التاء لاجل تلك الدلالة يكون في الصفا اعني ما يدل على معنى

حقل بها



لا تدل على الذات وفي الاسماء اعني ما يدل على الذات وحده وهذا المعنى هو الكثير ما يقع  
 في هذه التاء وينبأ به منها عند الاطلاق فهو المعنى الحقيقي للتاء ولما عاده من المعاني  
 الالهية فهو فرع عليه راجعة اليه بنوع ثانويل كما يشير اليه المطرد صفة ثانية لكثير في الصفات  
 التي تفصل ان ينصف بها اي بضمونها المذكور والاثبات معاكما لضرب والقتل والقيام والقعود  
 ونحوها فارقا بين المذكور والمؤنث منها وحضر التاء بالمؤنث لانه فرع ما لم يوجب كما ان التانيث  
 فرع التذكير واما الصفات التي ينصف بها المذكور فمقط كالمطلق اسم فاعل والاثبات فقط  
 كالمطلق والحاضر فلا يلحق به هذا التاء اما الاول فلفظ واما الثاني فلعدم التماثل  
 بالذكر من اسماء الفاعلين والمفعولين والمنسوبات والصفات المشبهة الا افضل الصفات  
 التفضيل استثناء من الصفات المشبهة فانه قد يعلق الصفة المشبهة على غير الالهة المذكورة  
 من باقي الصفات مطلقا وافعل فاعلا كاحمر حمره وفعلان فعلى كعطش عطشى وفعلا  
 بمعنى مفعول اذا ذكر معه موصوفه كحمررت بامرأة جرح اي جرحته وانما استثنى هذه الازمنة  
 اذا يلحق بها التاء للتانيث بل يؤنث الفعل التفضيل وفعلان فعلى بالالف المقصورة  
 كفضلي لافضل وخطشي لخطشان ويؤنث فعل فاعلا بالالف المدودة كحمره لا حمر  
 ويسنوه التذكير والتانيث في فاعل بمعنى مفعول اذا ذكر معه موصوفه كرجل جرح وامرأة  
 جرح ولما اذا لم يذكر معه موصوفه فيلحق التاء فعلا لا تباين كما يشهد وكذا يلحق فعلا بمعنى  
 فاعل كصديق بمعنى صادق وفعل لا بمعنى الفاعل او المفعول كصبور بمعنى صابر وكروب  
 بمعنى مكروب وهذا هو الكلام ويؤيده ذكر صديقه في الامثلة كمن في نعم الحكم ليعول نظر  
 لانه كما عرفت في بحث الجمع يستوفيه التذكير والتانيث سواء كان بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول  
 فلا يلحق به التاء فلا بد ان يستفاد ايضا اللزوم الا ان يعتبر ما جاء فيه بالتاء شاذا في قولهم هذه  
 عدوة الله واما ما عدا ذلك المستثنيات فيلحقها التاء للتانيث فقال امرأة صالحة في اسم  
 الفاعل من التانيث المجرد ومثورة في اسم المفعول منه ومصليبة في اسم الفاعل من التانيث  
 المزيرو محذرة في اسم المفعول منه اي ذات حذر وهو بالكسر لغت وة وكوفية في اسم النسوة  
 وصوامة من صيغ المبالة اسم الفاعل وصدوقه في فاعل بمعنى فاعل اي صادقة وغريبة  
 في فاعل بمعنى فاعل وهذه امثلة للصفات المشبهة وكذا اريدت قبيلة بني فلان في  
 فاعل بمعنى المفعول الذي لم يذكر معه موصوفه اي امرأة مقبولة لهم او منهم وفي اسماء

اسما والاجتماع هو اي لفظ التانيث سماحي وقد استرنا فيما تقدم ان اسم الجنس يطلق في التثنية  
 على معنيين احدهما دل على ذات صالحة لان يقع على كثيرين على سبيل البدلية والآخر ما دل على  
 ذات صالحة لان يقع على واحد وعلى كثير بطريق الاجتماع وهذا المعنى ما قبل هو ما يقع على  
 القليل والكثير والمراد بهذا الاول كما في امرأة ورجلة والسنة وجماعة وسدة وبرذونة  
 في تانيث امرأة ورجل وانسان وخمار وسد وبرذون وهو بكسر الباء وسكون الراء وفتح الدال  
 بمعنى الدابة وكلها اسم جنس صالح لافراد كثيرة على سبيل البدلية والاشبه للمرأة المسنة فهي في الاصل  
 صفة مشبهة مؤنث شيخ اي الذي له الشيخوخة وابنة في تانيث ابن وعلمة في تانيث  
 غلام متضمنتان لمعنى الوصفية وهو المولد في الاولى والثانية في الثانية اذا الغلام في اللغة  
 اثاب فلهما راجعتا الى الصفات كاشيخة فذا التانيث في هذه الثلاثة من قبيل ما لم يوجب  
 والصفات كما هو الاكثر لا من قبيل ما لم يوجب اسماء الاجناس وفيه رد لصاحب الفصل حيث ذكر  
 خلاصة وشيخ في امثلة ما لم يوجب اسماء الاجناس المعنى الثاني الدلالة على ان المراد واحد من الجنس  
 اراد بالجنس هنا المعنى الثاني من المعنيين السابقين بل هو اعم منه وهو ما يتناول  
 المصدر ايضا اعني ما يكون مدلوله كليا واقعا على القليل والكثير سواء كان ذاتا او معنى  
 ويقال لهذا التاء الوحدة كما في ثمرة وجماعة في توحيد عز وجود وبها من الاجناس  
 وضربة واخواعة في توحيد ضرب واخواج وبها من المصادر وقدر تمام هذا البحث  
 في باب اسماء الجمع فان شئت التفصيل فارجع الى هناك المعنى الثالث الدلالة على ان التثنية  
 جامعة وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفا لها وهي على فاعل او مفعول او صفة منونة  
 بالياء او كانت على فعال كافي قولهم مذهب البصرية والكوفية ودولة الروانية والعبانية  
 وهذه في المنسوب بالياء اي الجماعة البصرية والجماعة الكوفية اي المنسوبة الى البصرة و  
 الكوفة ويسكنها وقوله وعمومتهم وحوالهم ليس في محبة او العموم جمع علم والحوال  
 جمع خال كلاهما على فاعل بمعنى الجماعة مستفادتهما بدون التاء فالتاء فيها ليس  
 للدلالة على معنى الجمع بل لتأكيد فبني ان يذكر في المعنى السادس وخرجت  
 خارجة على الامر فيما كانت على فاعل اي جماعة خارجة وجاءت الجماعة والبغلة والمار  
 وهذه في النسبة التي كانت على فعال والجمال راعي الابل والبغال صاحب البغال  
 والمار صاحب الحمير اي الجماعة الراعية الابل والصاحبة البغال والحمير وحضرت الركوبة

ابن مكرم

ادفعول



التي توضع عليها الاقناب واما الركوب والحلوة فيقول بمعنى واحدة

التي توضع عليها الاقناب  
والتي توضع عليها الاقناب  
والتي توضع عليها الاقناب

والقنوبة والحلوبة وهذه هي كانت على قول اي الجماعة الركوبة وبهذا والقنوب الناقية  
التي توضع عليها الاقناب واما الركوب والحلوب فتقبل بمعنى الناقية الركوبة والناقية  
الحلوبة على ان يكونا من فاعل بمعنى مفعول وقيل بمعنى فاعل اي الركوبة والحالبة فان  
الاولى الناقية السديدة المسرعة العدو وكانها تستدعي ان تتركب فيسبى الركوب بمعنى انها  
تفضل مثل الاسد على الركوب وان الثانية الناقية الكثيرة السبين فكانها تستدعي  
ان تحلب فتقبل فعل الاستدعاء الى وبالجملة فالتاء في هذه الامثلة تفيد كون الموصوف  
جمعا وهو في الحقيقة للتأنيث كما في ضاربة وليس في كم ذكورة من التاء الذي يفيد  
بنوثة اكثرية والتجوز عند الوحدة وذلك لان التاني هنا مثل بصرية وجمالة صفة الى انة  
تقدير كانه قبل جماعة جمالة وجماعة بصرية فحذف الموصوف لزوم العلم وقيم الصفة  
مقامه بخلاف كنه اذ هو ليس صفة شئى ولو ضمني انه كما ان ضاربة يصح جوبه على كل جماعة  
فكذا صح ان تجرى جمالة مثلا على كل جماعة الا ان في جمالة من الدلالة على الجمعية مالا تجده  
في ضاربة وسره ان استعمال الجمالة قد كثرت في موصوفه ولم يكثر استعمال نحو ضاربة  
ولو كثرت نحو ضاربة بهذه الكثرة وحذف موصوفه كان مثله وقد جاء حلوبة للواحد  
وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة للتأنيث وقد قبل ان الركوب والركوبة  
بمعنى واحد والخلوب والخلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة كما سيجي للمعنى  
الرابع المبالة في الوصف بغيره الاسلوب حيث لم الدلالة على كذا كما فيما سبق لان اصل  
المعنى وهو الوصف هنا حاصل بدون التاء وانما افاد التاء المبالة والزيادة في خلاف  
ما سبق فان اصل المعنى فيه انما يحصل بالتاء وبهذا فيما بعد بذكر الدلالة في مقام الافادة  
وتبركها في مقام التوكيد والزيادة كما ترى وذلك لتوكيد الصفة التي على فاعل او فاعل  
او مفعول او فاعل كركوبة كثيرة الرواية فالراوي يفيد اصل الرواية والتاء المبالة  
واكثرية فيه وكذا في التثنية الباقية يحصل اصل الوصف بالصفة والمبالة بالتاء وفروقة  
بفتح الفاء على فاعل ككثير الفرق بمعنى بن وهو الخوف والفروقة هو الكثير خوفه الى الجبان  
وجاء في المثل رب جليلة رب للتكثير تورات لبنا بالياء الموحدة اي مكنا ورب فروقة اي جيان  
تستدعي لبنا بالياء المتنى الاسدي شيئا ما ونسبة على فاعل بالتدبير للتأني كالحاصل  
في معرفة الانساب جمع نسب بفتح نين اي النسل ومثله على كثير العلم ولهذا يجوز

٢٨٦  
الطرب

يخبره صيف المذكور به كورجل علامة ومطربة على مفعول بالكسر للبالغ في الطرب وهو يفتخر  
الحقة العارضة للانسان من سدة السرور والحرز فالتاء في هذه الامثلة يفيد المبالة  
في الوصف كما يفيد تاييد النسبة في محرم ودواري وهو كما فيما سبق للتأنيث بغير لازمة للكلمة  
ومنه اي مما يفيد المبالة في الوصف سببية ولغة اي ما يكون على فعل بضم الفاء وفتح العين  
بمعنى الفاعل كسببية ولغة بضم الاول وفتح الثاني فيهما لمن سبب وبلغن كثير وسبب ولغة على  
وفعل بضم الفاء وسكون العين بمعنى المفعول كسبب ولغة بسكون الثاني فيهما لمن سبب ولغة  
الناس كثيرا ففصلها عما قبلها لفظا وتوحيها ولزوم التاء لهما بخلاف ما قبلها ويمكن جعله  
اي المعنى الرابع راجعا الى ما قبله اعني الدلالة على ان الموصوف جماعة بتزليل الواحد كالحاصل المباليغ  
في الوصف بمنزلة الجماعة اظهار الكمال فيه اي كمال الواحد في الوصف اذ الواحد كالحاصل في صفة  
قائم مقام جماعة فيها فالراوي الواحد اذا كمل في روايته فكانه رواية كثيرة فعلى هذا كان الراوية  
والفروقة بمعنى الجماعة الراوية والجماعة الفروقة فرجع الى المعنى الثالث كنه لا يخفى عن تكلف  
كالايجل حنة ارجاع المبالة في محرم الى النسبة بان يجعل المنسوب الذات والمنسوب اليه الصفة  
كما عرفت في باب النسبة ولهذا قال ويمكن ونظيره قول امرئ القيس التزليل المذكور التزليل  
في قول امرئ القيس القوم بدل من هم كل القوم خبرهم بام خالده حيث حمل كل القوم على القوم  
المخصوص لتزليل القوم المخصوص كما لهم في الكثرة والقوة والرفعة منزلة جميع الاقوام وانما قال  
نظيره دون مثال لان ما نحن فيه من تزليل الواحد منزلة الجماعة والبيت من تزليل الجماعة الواحدة  
منزلة الجماعة الكثيرة الحامس تأكيد معنى التأنيث الحقيقي وهو ان المطلق الاسم قبل التاء الاعلى  
المؤنث الحقيقي سواء كان ذلك الاسم صفة او جامدا فالاول كعجوة فان العجوة صفة لا تطلق الا على  
امرأة منه جدا فان التوكيد التأنيث غير لازمة للكلمة والثاني وهو الكثير الوقوع نحو ناقة لاني البابل  
ونجى لاني الغنم واروية بضم الهمزة وتشديد الباء لاني من محرم الجبل فان هذه الكلمات  
اسماء جامدة لم تطلق بدون التاء الاعلى المؤنثات المذكورة فالتاء لتوكيد كنهها لازمة الى وس  
تأكيد معنى الجمع وهو اذا كان الجمع مستوعبا مع التاء وبدون ايضا لان الجمعية اذا استقيمت بدون  
التاء فهو ليس للدلالة عليها بل لتوكيد ما بنا على انه قد ينقل من التاء الى معنى الجماعة كما مر كالكلمة  
وملاكك في جمع ملك واحامرة واحامرة في جمع حمار فالتاء في ملاكك واحامرة لتوكيد معنى الجمعية قال  
الشاعر الرمي ومن المعاني ان تدخل لتأكيد الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو في بنائين افعله



كاعزبة وفعله كغلة او جائزة وهو في ثلثة ابناء فعالة كجالة وقد يلزم في هذا البناء كافي حجابا وكافي  
 وفعله كغصوة وبغلة وخيطة وقد يلزم كعومة وخولة والجمع الاقصى كعينا قلة وملاكة ولا يلزم  
 انتهى وهو صريح في ان تأكيد الجمع ليس بمختصر فاما استعمال الجمع بدون التاء ايضا ولعل تخصيص المصنوع  
 لا معنى التوكيد في ذلك ظاهر ومطر قد ير المعنى السبع الدلالة على الجدة والحدوث اي الوجود بعد  
 ان لم يكن وهو اذا كان الوصف مختصا بالموثوث لانه اذا كان مختصا بالموثوث يصح إطلاقه عليه  
 بدون التاء لعدم الاحتياج الى الفرق بين التذكير والتأنيث فدخل التاء ليس لفائدة التأنيث  
 بل لمعنى زائد عليه كالجدة والحدوث وذلك على بناءين فاعل ومفعول كحائض وطامث وطاسق  
 كالحائض بمعنى وحائضه وطامثه وطاسقه وكمرضع ومطفر ومرضعة ومطفلة فان الحائض  
 والطلاق وكذا الارضاع والاطفال مما يخص بالموثوث فدخل التاء ليس لفائدة التأنيث بل لفائدة  
 الجدة الذي لم يفده الجرد عن التاء كما فصل بقوله فالجدة عن التاء كما حائض وطاسق براد بها  
 معنى النبوت كافي الصفة المشبهة اي الانصاف بالحض والطلاق على الاطلاق من غير عرض من لازمة  
 التثنية فاذا قلت هي حائض اذنت مجرد ان الحائض ثابت وحاصلها من غير تعرض منك  
 الى ان ذلك النبوت في الماضي والحال والمستقبل كاذنت بالحض في ذلك هو حسن مجرد انه منصف  
 بالجنس والجنس ثابت له من غير تعرض لشي من لازمة ومع التأكيد براد بها كجدة اي الجدة الحائض  
 والطلاق والانصاف بهما في ذلك الوقت اي في وقت معين من لازمة التثنية فتكون بمعنى الحدث  
 كما هو حقيقة اسم الفاعل فاذا قلت هي حائضه وطامثه تقيدها منصفة بالحض والطلاق  
 غدا مثلا كافي افاضار في ندر ضارب ان منصف بالضرب لان او هذا وتسمى على هذا الموضع والمرضعة  
 وقد يدخل التاء وان لم يقصد التجدد فيقال حامله ومرضعة اي المنصف بالملح والارضاع ثم ان في تقيده  
 بهذه الصفات التامع عدم قصد التجدد ثلثة اقوال احد ما قول الكوفيين وهو ان التاء انما يوثق بها  
 للفرق بين الذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو  
 قولهم امرأة حائض وحمل حائس وتقتضي مجرد الصفات المنصفة بالموثوث مع قصد الحدث ايضا بل  
 يقتضي مجرد الفعل ايضا في نحو حاضت اذا لم يشترك نحو حاضت وطلقت اذا العلة اصلها الاطلاق و  
 يقتضي ان لا يقال للمرأة مرضعة وقد ثبت انه يقال مرضعة بلا قصد الحدث وثانيها قول السيبويه وهو ان موال  
 يسمى ان حائض او حائس اذا المرأة تسمى وان كان ان ربعة موال بنصف ربعة وتقاوم على انه بمنصف  
 التامع قصد الحدث دليل على ان العلة شئ اخر غير هذا التأويل وثالثها قول الخليل وهو انه في معنى

لان

قال بنت حائس التي توقفت في بيت  
 ابيها تبتا ولم تنزع حجبها فقلت  
 من هذا الابكار وقال لي ابن ابي  
 المشايل حائس ايضا

معنى النسب فطالق حائض بمعنى ذات طلاق وحائض كما ان لابن وتامر بمعنى ذولين وتامر وهذا القليل  
 من الاسماء بمنزلة اسم يصنع للصفة والاسم اذا صيغ للصفة لا يجب ان يلحقه علامة التأنيث كقولهم امرأة صانع  
 وانما يلحق علامة التأنيث ككون الاسم تابعا للفعل وذلك بالموافقة لفظا ومعنى اما لفظا في حيث موازنة  
 حركته وسكناته بحركات الفعل من فعله وسكناته واما معنى فمن حيث ارادة الحال والاستقبال وحائض  
 موافق لتحيض لفظا لان الاصل تحيض بزنة تضرب وتخالف له معنى لان تحيض للحال والاستقبال  
 بخلاف حائض لان هذا المعنى الذي ذكرناه زائل عنه لانه للدوام والنيات فتكون ارادة حائض بمنزلة  
 ذات حائض اي قد عرفت بذلك كما ان لابن بمعنى ذولين فلما خالف نحو حائض الفعل معنى لم يخط بنا و  
 التأنيث للفصل بين هذا القليل من الصفات وبين ما يجري على الفعل لفظا ومعنى كضاربة وآكلة فان  
 قلت قلن نعم السماء منقطعة بدون تاء التأنيث مع ان الاسماء مؤنث ومنقطعة كمنقطعة لفظا ومعنى  
 لانه منقول قلت اخبار السبع مما لا ينطبق اليه الخلف والتغير فينزل بمنزلة المنقطعة فصار لصديق الوجود  
 كانه قد حصل فقبل السماء منقطعة بمعنى ذات انقطاع كمن يرد على هذا ايضا النقص بالصفات  
 المشبهة والاسم للنسب كسنة وبصرية فان ذلك مخالف للفعل لفظا ومعنى فيجب ان يجر عن التاء وليس  
 كذلك والا قرب ان يقال ان لا غلب في الفرق بين الذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالانقراء ثم حل  
 اسم الفاعل للفعل حائض بهما لفظا ومعنى فالحق بهما التاء للتأنيث كما يلحق الفعل ثم جاء  
 ما هو على وزن القامع يقصد به مرة الحدث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين  
 فانتوا ابتداء التأنيث ما قصدوا فيه الحدث الذي هو معنى الفعل كذا ثبت الفعل لما بهتم له معنى بخلاف  
 ما قصدوا فيه الاطلاق فيكون ذلك فرق بين المعنيين والما الصفة المشبهة والاسم النسب بالياء فلم يقصد  
 في تسميتها مرة الحدث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحق التاء في المعنى الاول والتجريد عنه  
 في المعنى الثاني بل كان ليد الاطلاق فان قلت فالقبيل اذن تجريد بها عن التاء تجريد الفاعل للقصد  
 الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لما لهما للفظ ككن الحاق التاء بهما لكانت  
 تسمى الفاعل والمفعول للفعل وذلك لانها اسمان فبهما معنى الصفة كاسم الفاعل والمفعول ولذا جعل  
 سلطة الذكر كافي اسمي الفاعل والمفعول التام من الدلالة على كثرة الشئ في المكان وذلك في وزن مفعلة  
 بفتح الميم والعين من الاسم التام في الجرد الموصوف بالجنس كافي ماسدة ومسبعة ومجاة ومطبخ ومجزة  
 ومقناة مقولة تلك الاسماء ما كان التي تكثر فيها الاسد والبجع والبطيخ والجزر وهو يقتضي  
 وتقديم الجمع الغنم السمين والقنا وهو بالكسر والتدبير من النبات معروف ولما في غير التام في الجرد



ما الضيق فلا يلحق ذلك التاء عدم شئ وزن مفعلة فيه ولا استحقاقه بكتبه الضمان كما تقدم التام  
 الدلالة على ان اصل اللفظ اعجمي معرب الى لفظ من لغة العجم ثم عرب بنحو تغيير فيه وذلك يكون في الجمع  
 الاقصى الذي يتوسط الفاربع احواف وهو الجمع الاقصى الذي يكون على مساجد كوارية وموازجة جمع  
 جوب وبهم من يلبس القدم معروف وموزج وهو الذي يرب محربي كركاد حكذا فيما اخذ من النسخ  
 لكن لم يجد في لغة العجم كركاد بمعنى الجوب وموزة يعني ان اصل الاول كركاد واصل الثاني موزة وبهما كلتا  
 جمعيتا يذكرك المعنيين ثم يربها العرب بجعلها جوب وموزج فزيادة التاء في تكسيرا بها اعني جوارية  
 وموازجة للدلالة على انها ليسا بعربيين اصلين بل اعجميان موزبان وبسبب هذا التاء اثاره العجيبة  
 وذلك ان العجم منقول عن العربية كما ان التانيث منقول عن التذكير ليست في هذه القسم على التذكير  
 بل يركب الجوب والموازج العاشر الدلالة على ان المفرد اسم مسوب وبهذا ايضا يكون في ذلك الجمع الذي  
 يتوسط الفاربع احواف كشارفة ومغاربة جمع مشرق ومغرب وذلك لانهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب  
 فزيادة التاء فيها نذر على ان مفرديهما مشرق ومغرب وذلك لانهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب  
 جمع تكسيرا وجب حذف باء النسبة لان باء النسبة والجمع لا يجتمعان فلا يبقا في النسبة الى رجا رجا بل  
 رجا كما في باب النسبة في حذف باء النسبة ثم جمع بالتاء ليكون التاء كالباء من الباء كما ابدلوا الباء  
 في نحو فزانة وحجاجة كما في باب النسبة والتاء والياء مشتبهان في كونهما للوحدة والمبالغة وكونهما  
 زيادتين للمعنى في بعض المواضع والتاء في مثل هذا الكسر لازمة لكونها بدل لاء الباء الحادى  
 الدلالة على نظر اللفظ اى كون اللفظ منقولاً من الوصفية الى الاسمية وعلى ان الوصف غالب في اللفظ  
 الاسمي غير محتاج الى موصوف كما في ذبيحة ونظيرها فانها صفتان في الاصل بمعنى الذبوح والمنظوح  
 ثم غلبت الاسمية فجعلوا السين لذبك الضميرين من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فالحق  
 التاء بهما للدلالة على انها منقولان الى الاسمية وبهذه التاء غير لازمة في الاكثر قال الرضوي والاول  
 ان التاء في حلوبة وركوبة ورخولة وكل مفعولة بمعنى مفعولة بهكذا لانها لا تذكر معها للموصوف  
 البتة كما قد يذكر في مفعول بمعنى فاعلة نحو امرأته شكور ومصور وكل الحقة بهذه التاء المذكورة  
 القسم يستوي فيه التذكير واللوات الثاني عشر التعويض عن الفاء كما في رنة وعدة اصلها وزن  
 ووجد من وزن برن ووجد بعد حذف الواو كما في المضارع وحرك العين بالكسر وعوض التاء عن  
 الواو ومن العين كما في حجابة وحجابة مصدرين من اجاب يوجب بفتح اصلها اجواب  
 واجواب فاعل الواو وحذف وعوض عنه التاء وفي بنة بضم التاء وفي الباء واسط الحوض ايضا ان

فزانة جمع فزانة  
 بمعنى فزانة

ان قلنا انها مأخوذة من تاء يوجب اى اجتماع ان اصلها جوب ثوب فحذف الواو الذي هو عين على طرف  
 القياس فموضع هذه التاء وان قلنا انها من وثب يثب اى طرف فالتعويض عن الفاء اذا اصلها جوب وثب  
 او من اللام كما في سنة وكرة اصلها سنو وكرو فحذف هاءها وعوض عنها التاء والتاء في جميع لازم او التعويض  
 عن مدة زائدة وهو في الجمع الاقصى الذي قبل اخر مفردة مدة ثم حذف تلك المدة في الجمع كما في  
 حجاج جمع حجاج بتقديم الجيم المفتوح على الهاء الساكنة وهو السيد فان اصله حجاج جمع في جميع  
 كصايح في جمع مصباح ثم حذف الباء المدة فموضع عنها التاء والياء في فزانة وفزانة في نحو ان يكون  
 تعويضاً من الباء المحذوف وان يكون علامة لتعريب الواحد فالتاء والياء في نحو حجاج جمع لانتظام  
 ولا يثبتان معاً فان لازم مع حذف الباء او التعويض عن باء الاضافة وهو في باب التاء وبما است  
 خاصة كما في غيرهما اصلها ياي وبما اى بالاضافة لا بباء المتكلم ثم حذف الياء وعوض عنه التاء  
 المكسور او المفتوح والتاء فيهما ايضا لازم مع حذف الياء وقدرت هذه المعاني الخمسة بعضها  
 في بحت اسم المكان وبعضها في بحت الجمع وبعضها في بحت الاسماء فارجع الى تلك الابحاث  
 الثالث عشر جرد جعل الاسم مؤنثاً لفظياً بلا اعادة معنى اخر ظاهر على مفهوم اللفظ اصلاً وبها  
 جرد نفعه في بعض الاوضاع اللفظية كافي ظلمة وطرفة وهي القطعة التي تسرب من الماء ومظلمة  
 وموقة كلاهما بزنة والمظلمة هي ما يطلب رده من الظلم ويقال لهدية التاء تانيث لفظي وهو  
 لازم والاصل في هذه المعاني الثلاثة عشر هو الاول اعني التانيث الحقيقي والباقى راجعة اليه  
 بنوع تكسيرا يعني ان المعنى الحقيقي لهذا التاء هو التانيث الحقيقي والاسماء المعاني فهي مجازات  
 له يستعمل فيه التاء على سبيل الاستعارة لعلاقة المشابهة بينها وبين التانيث الحقيقي ببعض  
 الاعتبار من حيث ان كل اسمها اى من اسما المعاني متفرع عليه غيره كما ان التانيث متفرع على  
 التذكير فالفرع على الغير وجه شبه جامع بين الحقيقي وتلك التاء ووجود الفرع في الكل ظاهر  
 لك بالتأمل فلا نظور (الحكا) بتفصيلها نحو زاعن سأمك ومالكك وذلك لان الوحدة  
 فرع نفس الماهية بناء على ان الماهية من حيث هي ليست بواحدة ولا كثيرة كما بين في غير هذا  
 الفن والجمعية فرع الافراد والمبالغة في الوصف فرع بثوثة في نفسه والتاكيد فرع المؤكدة والكثرة  
 فرع القلة والجمية فرع الوبوية والمنسوب فرع المنسوب اليه والاسمية فرع الوصفية والتعويض  
 فرع المعوض عنه والتانيث اللفظي فرع التذكير اللفظي فكل متفرعة على الغير لان جهتها  
 الفرع مختلفة واما كان كذلك فكل الكل اى جميع الموانئ الباقية حكم الاول اى التانيث الحقيقي

ذلك



في ابدال الناء يا في الوقف فكما يقال في الوقف على ضاربة ضاربة بالهاء يقال في الوقف على مرة  
وكوفية ومعرفة شائعة وكوفية ومعرفة بالهاء وفي سائر الاحكام من لزوم فتح ما قبل الناء والفاء  
وتأنيث الضم وتأنيث الفعل المسند اليها يعني يؤنث الضمير الراجع الى سائر المؤنثات مثل معرفة  
اكثرها ومعرفة شريتها كايؤنث الضمير الراجع الى المؤنث الحقيقية مثل امرأة رايتهما وكذا يؤنث  
الفعل المسند الى ظاهر تلك المؤنثات كايؤنث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي فيقال  
خرجت خارجة وحضرت ركوبة ووقفت ظلمة كما يقال خرجت امرأة الا ان تأنيث الفعل  
فيها جائز وفي المؤنث الحقيقي واجب وهو هنا شئ وبه ان السند الفعل الى المؤنث اللفظي  
الذي علم كطلمة ولا يجوز تأنيثه عند البصريين الا ان بني الكلام على مذنب بعض الكوفيين  
او على التغليب او على اعتبار الانواع فافهم وغير ذلك كتأنيث الفعل المسند الى ضمائر يا  
وجوبا وجوبان الحركات الاوالية على تاءاتها واما التاء في بنت واخت فمثنى ابن واخ  
وبنت بالفتح بمعنى العورة فقد غلبوا فيها جانب الضمير من الام الحروف يعني ان التاء  
فيها ايضا تأنيث يراعى على اصل الكلمة بناء على ان اصولها بنو واخو وهنوم حذف لامها  
اعني كافي ابن واخ وهنوم ومنه التاء عن الام الحروف كافي كنة وكرة الا انهم الرمو النون  
وطلبوا جانبها في هذه الثلاثة على جانب التأنيث وجعلوا التاء كأنها من نفس الكلمة لانه لا يطيب  
كافي غير هذه الثلاثة كما كانوا قبلها وهو الخاف في الاخت والنون في الباقيين واثبتوا في الوقف  
من غير ابدالها يا كافي الوصل فيكون الوقف فيها مكان التاء كما كان الوقف على زيد مكان الدال  
وبهذا جواب السؤال بان التاء في هذه الثلاثة تاء تأنيث لاحق للاسم مع انه لم يبدل يا في الوقف  
ولم يلزم فيها فتح ما قبل التاء فانحصن الحكم بان الكل حكم اللاحق وحاصل الجواب ان التاء فيها  
وان كان لتأنيث في الاصل الا انه خرج منه الى الجزئية من نفس الكلمة فصارت ثابتة ونبت  
فلذا لم يبدل في الوقف يا وبسكن ما قبله فلا اشكال وما ذكرنا تنبيهات على ان تأنيث الفعل في قوله  
نع قالت تلمة يا وبرها العمل ادخلوا اسمكم لا يدر على كون تلك التلمة الثالثة بذلك انتمى كانه  
البعض وذلك لان تأنيث الفعل المسند ليس يختص بتأنيثه حصتي بل هو جار في سائر المؤنثات  
بالتاء لما عرفت ان حكم الكل حكم اللاحق في تأنيث الفعل المسند اليها فيجوز ان يكون في التلمة للاحق  
كافي مرة للتأنيث الحقيقي مع تأنيث الفعل المسند اليها اخي قالت وقد يلحق بهذا التاء يعني  
كثيرا ما يلحق تاء التأنيث المذكورة بالاسم كما تفصيله وقد يلحق بعض الحروف جوارا وهي

ويشتمل الى اول رب وهي موصوفة للتقليل وتعمل كثيرا للتكثير وذلك اذا كان الجوار موصوفا  
بوجه من وجوه التأنيث فيؤنث رب باعتبار مجرور ما كافي قول الشاعر فقلت لها اي لكك المرأة  
اصبت بقاء الخاطبة من الاصابة حصاة قلبي وهي الدقيق من صغير الجوار ولعل المراد بما قبل  
القلب مجننه والكلام مبني على القلب اي اصابتك حصاة قلبي مع اني ليس من سائر الاصابة كمن  
لا يستبعد ذلك كثيرا لقوله ورببة رمية من غير نام اي قد يقع رمية مصيبة من غير اهلها فكذا  
عكك الاصابة معني فانت رب بالتاء اكون مجروره اخي رمية مؤنث تأنيثها ليس بحقيقي بل هو  
كاف في صفة والثاني ثم من حروف العطف وذلك اذا حطفت تاء الجملة لان الجملة مؤنث فيؤنث  
ثم باعتبار ما حطفت بها كافي قول الشاعر والاحول لقد امر على اللقيم بسبي جملة بسبي صفه اللقيم  
لان الام فيه العهد الذي وهو بمنزلة النكرة فيصح توصفه بالجملة فصفت اي من ذلك المكان  
من غير مدافعة اللقيم ثم قلت لا يعينني اي لا يقصد في ذلك اللقيم بسبي بل سبها اخو وذلك  
لانه من الاول فالاستغفار مدافعة يزيل استلزامه بوجه استلزامه فالاولى التي بل عن سبه فالحق  
التاء ثم تكون المعطوف بها اخي قلت جملة واما اذا حطفت بها المفرد فلا يجوز دخول التاء عليه  
والثالث لان في الجنس انما يجوز لحرق التاء اذا دخلت اي لا لفظ حين بمعنى الوقف حال  
كونه مضافا الى نكرة ولعل ذلك التاء يزيل الوقف بالمدح التي هي مؤنث فيؤنث لا باعتبار  
اسمها كنه تاء بل بعيد كافي قوله فتدع فنادوا ولات حين مناص فالحق التاء ببلادها على  
حين مضاف الى نكرة هي مناص المناص التاخر والفرار اي ليس وقت تافوا واربهم وجود مدح  
الفرار بلحقها اي يلحق التاء اذا كانت داخله على اسم الوقف ايا كان ذلك الاسم اي سوا كان لفظ  
حين او غيره كالاوان واليوم والساعة وغير ذلك فيصح ان يقال عنده لات وان مناص لات ساعة  
مناص خذ هذا وانظروا ان التاء اللاحقة بهذه الثلاثة تبدل يا في الوقف كالا حقة لكما الا ان  
تنبه في كس طويلا لا يلزم ذلك فتدبر ثم ان منهم اي من العرب من يفتح على التاء اي تاء التأنيث  
مطلقا بلسان من غير ابدالها وكمن الا فصح اكثر هو ما تقدم من الابدال والاسكان كما قالوا عليه  
السلامة والرحمت وكما قال الشاعر هم الله بك بكسر يفتح سميت تلمة بفتح الليم والام علم رجل  
من بعد ما وبعد ما وبعدت صارت لغوس القوم عند الغلصمت وكادت اي قربت الحرة ان  
تدعى امت لامة الجارية ولحرة مقابلها وقوله بعدت اصله بعد ما كما خويه بديل الفاء بالهمزة فخرج  
بينها كافي مقام من كلم المجازات على تقدير ان يكون اصله ما قبلت اليم الى موضع الهمزة فصلا

بسب



فما تم قلب الهمزة الفاعلة يا فصار ما بعدها بالالف بعد ما صار بعده ثم ابدل الياء انا كما  
ابدل التاء يا كغير اللقافة لانهما مبنيان على التاء فصار بعدهم وفي المواضع الثلاثة مصدرية وهي مع  
ما بعدها من جمل صارت لغوس مضاف اليه ليعبر فيحمل ان يكون تلك الجمل مضافا اليها بعد الثالث  
وما اضيف اليها لان محذوف او يحتمل ان يكون مضافا اليها بعد الاول وما بينهما من قوله وبعد ما  
بعدت ما كان الاول وقفا فاصلين بين المضاف والمضاف اليه كافي قوله يا ياء ثم عدى جمل  
الغرض من التكرير التوكيد والعناية بالعين الجمع والهادي للمحل المصنوعين مع سكون اللام  
بينهما في موضع الثاني اي المرفوع من الملقوق وهو الراس الملقوق والمعنى بامارة بجاك الله من الهلاك  
بسبب سكون من بعد ما اضطر القوم من غلبة الخصماء حتى صارت ارواحهم قريبة ان تخرج وتزويج  
وبعد ما قربت الهرة ان تجعل السيرة وتذلي بلم امه وكان المراد بسيرة الحسن ان يخرجه الى خارجة  
فقد وقف في البيت على التاء في اربعة مواضع اعني سكة وبعدت وتخلصت وامت وقد جرى  
الوصل مجرى الوقف فيعطى له حكم الوقف فيقال ثلثة اربعة بابدال التاء ثلثة ياء وهو حكم الوقف ثم  
نقل حركة الهمزة اربعة اليه في الياء الساكن ثم حذفها وبهذا اي تحريك الياء حكم الوصل فقد جمع  
بين الحكمين فنية اجزاء الوصل مجرى الوقف مع رعاية حكم الوصل وقد يقال ثلثة اربعة بارها الساكن  
من غير نظر حركة الهمزة اليه فليس فيه الا اجزاء الوصل مجرى الوقف او يقول ثلثة مبني على السكون  
وليس سكون الوقف والياء لانه لسكونها فلا حكم للوقف في ما يكون فيه اجزاء الوصل مجرى الوقف  
ومن هذا الباب اي من باب اجزاء الوصل مجرى الوقف في غير صورة الوقف على التاء فراه من قراء  
كثنا هو الله بالالف في الوصل اصله لكن انما تخفف الهمزة وادغم النون في النون فصار  
لكن بالتمسك به والحق بالالف فصار ككثنا واثبات الالف في انما حكم الوقف فقد اعطى الوصل  
وقدم بتفصيل ذلك وكذا الظاهر كافي قوله تع القيا في جهنم على وجهيت ابدال النون الحقيقة  
القافي الوصل مع ان حكم الوقف وقد وكافي قوله تع مثل الطريق وافق القصب بتضعيف  
ياء القصب وصلا فان تضعيف الالف حكم الوقف كما عرفت في تحت الوقف بزيادة الحرف  
المائل وقد نظر بنا في الوصل ويصيرها اسم فعل بمعنى الماضى اي بعد فان قدرنا في الالف  
حيزية على وزن فاعلة من المضاعف كقوله ابدل تاءه الثاني القاي كنه بعد الفتح وهو مفرد  
فيكون تاءه كذا فاعلة وسكة ومضوحا في حالة النصب فيوقف عليه بالياء اي بابدال التاء ياء  
كافي فاعلة فيقال حيزية وان قدرنا اصل حيزية جمع حيزية بالالف والتاء كقولهات جمع

ص

جمع فاعلة فاعل ان يطلب بآؤه الثاني القاي كنه بعد الفتح وحذف الالف البدر من الياء ارفع  
التقاء الساكنين في يكون تاءه مكسورا في حالة النصب ايضا فيوقف عليه بالتاء كما عرفت به  
في مسكنا من غير ابدال الياء كاي كني والاصل ان يحذف الياء وان كان اسم فعل بالفعل من المبني لكن يحذف  
فيه حيزية الاصل تقديران واحتمالان كونه في الالف حيزية في يوقف بالياء او كونه حيزية  
فيوقف بالتاء وفي هذا ما قاله ابن الجوزي في شرح المفصل ان ذلك اعتبارا محض كما عرفت بعد  
في عمر ان حيزية اسم فعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وقد يعقب بالتاء من يصد بالفتح ويقف بالياء  
من يصد بالكسرة واذا ذك تشبها بآباء التانيث لفظا دون افراد وجمع وذلك لانه وان كان اسم  
الفعل الآن كنه في الوصل مصدر ويجوز جمع المصدر باعتبار نواحه ومراة وذلك لان اسم الفعل  
المنقول عن المصدر والنظر فيه صريح بان يستعمل مصدر ايضا نحو رويد رويدا او النظر فيه غير صريح  
لعدم استعمال مصدره نحو حيزية فانه وان لم يستعمل مصدره كنه على وزن فاعلة مصدر فوقى او عن  
المصدر الذي كان في الاصل صوتا نحو صه وما منقول عن الظروف كوامك او عن الجار والمجرور نحو  
عليك زيد فلا يكون اسم فعل غير منقول حتى يقال ان حيزية من هذا القسم وكذا وقف بكسر العين  
وسكون الراء او كسره ايضا وهو على التحقيق جمع او اسم جمع لانه بمعنى جمع فرق وهو الاصل اي الالف  
فان جعل اسم جمع العرق كركب طبع ركب يوقف عليه بالياء بابدال التاء ياء في الوصل بفتح تاءه  
في النصب وبالفاء اصله وقايم كافي عزاء وسعلاة على فعلة بكسر الفاء وسكون العين والالف  
هو الذي لا يشق للعبث والرهو ويحذف عن نفسه والثاني القول وذلك لانه يكون حرفا حيا كما هو  
مؤنثا بآباء كعزاة وسعلاة وذلك لانه يكون تاءه مضوحا نصبا ومبدلا لالها وقفا كونه محظرا  
التانيث من غير ان يجعل ملات الجمعية ولن جعل حرفا جعا فظليا مصطلى العرق بالالف والتاء كنه  
كنه يوقف عليه بالتاء ولا يفتح في الوصل لانه يكون جمع مؤنث بالالف والوقف عليه فاما هو  
بالتاء من غير ابدال الياء كاي كنه ايضا مكسور في حالة النصب والجركا بين في نحو فلا يفتح تاء  
حرفا في الوصل اصلا بل اما مضوحا وهو في حال الرفع او مكسورا وهو في النصب والجركا بآباء  
فيما كان المؤنث بالتاء اسما مفردا محظرا او مقدر او اما الجمع بالالف والتاء اعني جمع المؤنث السالم  
كعزاة ومسكنا فلا يوقف عليه بالياء ولا يخط حركته ولا يجوز ابدال التاء ياء لانهم لما اردوا ان يكون  
في جمع المؤنث السالم زائدا ان كايينوه في موضع لم يكن لهم ان يزيدوا الواو والياء مع الالف  
لانهم لو اردوا ان يلقبوا بالهاء فزادوا التاء معه لانه يصير ياء من الواو كافي نجاة ونجوة



وصارت علامة الثانية وقت عن ان يقال في سنة مستترة فلما افادت هذه التاء الجمع والتأنيث  
 واخنت عن علامة الثانية الملتصقة في الواحدة اثبتت في الوقف ولم تبدل بيا ونقل عن طي التسم  
 يقولون كيف البنون والبناء وكيف الاخوة والاخوات بالهاء الى باب التاء بيا في بناء اخوات  
 وجمعا بالالف والتاء الاول جمع بنت والثاني جمع اخت تشبيها لثما بناء التأنيث المخلص  
 وليس هذا المنقول بجيد بل الجيد الوقف بالتاء بان يقال كيف البناء والاخت لا ذكر الموضع الخاس  
 من موضع التغير بالابدال الكلمة التي اخرها يسمه سواء كانت تلك الكلمة سها او مفعلا وسواء كان  
 ما قبل الهمزة متحركا او ساكنا فان قوما يبدلون همزتها بحرف حركتها عند الوقف فان كانت حركتها  
 فتحة فيبدل الفاء منه فواو او كسرة فياء وذلك لزيادة بيان الحرف لان حروف العين  
 ابي من الهمزة الساكنة اما الاكثرون فيفقون فيها على ابقاء الهمزة ساكنة كافي غير الهمزة مثل  
 الجمل والكبد ثم ان كان ما قبلها اي ما قبل الهمزة مفعلا ينطقون بالكسرة لانه على حاله الى صلة  
 بعد الابدال اي لا يبدلون الحرف المبدل من الهمزة ايا كان الى حرف او ينطقون على حاله لا مكان  
 اجتماع الفتحة بلا فتحة مع كل من الف والواو والياء بعده فلا حاجة الى تغييره فيقولون  
 في البناء بفتحتين بمعنى اخير جاء البنو بابدال الهمزة الى الواو المنكسب حركتها اعني الضمة وسنة  
 وسمعت النبا بابدال الف الكسرة مناسبا لحركتها التي هي الفتحة وقرحت بالبنو بابدالها بالفتحة  
 لكسرها بفتح الباء الذي قبل الهمزة في الجمع كما كان كذلك قبل الابدال وان كان ما قبلها مفعلا  
 يبدلون بها اي الهمزة المبدلة واو وان لم تكن واو ابل الفاء واو اذ لو كانت واو اخير فلا حاجة  
 الى ابدالها واو وذلك لتلك الباء بعد الضمة وامتناع الف بعد ما كما قرء جمع قرء بمعنى الجفر  
 او الظاهر اصله اقراء بالهمزة كما فعلت فقلت همزة اولها الى حرف حركتها اما الف والواو والياء  
 ثم ابدل الف والياء واو الضمة ما قبلها اعني الراء فيحقا في جميع احواله وقفا وقرء بالواو وان كان  
 ما قبلها مكسورا يبدلون بها اذا ابدلت او الفاء او واو الامتناع الف بعد الكسرة ونقل الواو بعدها  
 كقرء في الوقف على قرء الما في الجمل ابدلت همزة في الوقف الى حرف حركتها وهو الف ثم ابدل  
 الف بيا وكسرة ما قبله فهو لا اخبروا في الابدال حركة الهمزة ثم حركة ما قبله واهل الحجاز لا ينقلون  
 حركة الهمزة الى ما قبلها يكتفون فيها عند من النسخ ولا يخفى انه ليس بمقابل لقوله فان قوما يبدلون  
 مع ان الظاهر انه اورد هذا لانه وايضا الكلام فيما اذا كان ما قبل الهمزة متحركا لا ينقل حركتها  
 الى ما قبلها حتى يحتاج الى تغييره فالصواب ان يقولوا اهل الحجاز لا يبدلون بها الى حرف حركتها اللهم

جاء في المبدأ

اللهم ان يقال العبد ليس هو قوله بل يكون بها وانما ذكر هذا لانه لا يبدل الحجاز حيصون على تنقيف  
 الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ولا اوجوا النقل اذا كان ما قبلها ساكنا فيمكن ان يتوهم انهم ينقلون حركتها  
 اذا كان ما قبلها متحركا ايضا فغني ذلك احتياطا بمعنى ان اهل الحجاز لا ينقلون حركتها عن اهل ما قبلها لا متحرك  
 ولا ساكن نقل الحركة الى المتحرك لا منقطع اجتماع حركتين في حرف واحد بل يسكنوا اي الهمزة بحرف حركتها  
 على قانون الوقف كما لم يبدلونها الى حرف حركتها ما قبلها على قانون الابدال من ان الهمزة اذا كانت ساكنة  
 تبدل الى حرف حركتها ما قبلها كما مر باب تخفيف الهمزة فهو لا اخبروا حركتها ما قبل الهمزة لا حركة نفسها  
 فان كان حركة ما قبلها فتحة فيبدل الفاء سوا كانت حركة نفسها فتحة او ضمة او كسرة وان كانت ضمة فواو  
 ايا كانت حركتها وان كانت كسرة فياء كذلك في الاحاجه الى ابدال التان اذا كان ما قبلها مفعلا او مكسورا فيقولون  
 في الاحوال التان الى الرفع والنصب بالجر بابدالها الفالفتحة ما قبلها واما اذا كان ما قبل الهمزة مفعلا  
 كما في قرء او مكسورا كما في قرء فتنتجي ما قالوه اي ما قاله الحجازيون وما قاله الاولون واحدا بل افرق  
 حيث يبدلون جميع الهمزة واو اذا انضم ما قبلها ويا اذا انكسر ما قبلها فيقولون كلام في جميع الاحوال  
 وقرءوا الان الابدال على قول الحجازيين واحدا على قول الاولين اثنان كما عرفت وللشارة الى هذا  
 قال فتنتجي اي خلاصته وان كان ما قبل الهمزة ساكنا كان ما قبل الساكن مفعلا او مفعلا او مكسورا  
 وهذا عطف على قوله ان كان ما قبلها مفعلا كما في قرء بالفتح والسكون فدمر ويطوا بالضم والسكون  
 ضد السعة ورد بالكسر والسكون وهو المعاون من العون الى النصرة تنقل حركتها الى ذلك الساكن  
 لبيان ان لا يكون من افعلي الحلق اخي الحروف فاقوت بعد ساكن وساكن اخي كانت اخي بعد  
 اخي فتكون شدة خفا فحركوا ما قبلها بنقل حركتها اليه ليكون ابيين بها ثم يبدلون كذلك اي الى حرف  
 الحركة المنقولة فان كانت الحركة المنقولة ضمة فيبدلون بها واو ساكنا كان ما قبل الحركة مفعلا او مفعلا  
 او مكسورا وان كانت فتحة فالفا كذلك وان كانت كسرة فياء كذلك وذلك كمال الجرس على بيان  
 الحرف الموقوف عليه فيقولون في الوقف على قرء ويطو ورد معنى قرء بمعنى ثم فتحة اي بفتح الفاق وقرء  
 وضم الراء ويطو بضمين ورد بكسرة للراء ثم ضمة لللال وهذه الثلاثة امثلة لابدال الهمزة واو اكون  
 حركتها المنقولة فتكون في حالة الرفع مع الحركات الثلاثة للفاء وترى اي انتظر قرأ بفتحين ويطا  
 بضمين ثم فتحة ورد بكسرة ثم فتحة وهذه امثلة لابدالها الفالكون حركتها المنقولة فتكون في حال  
 النصب اعني المفعولية بربص مع الحركات الثلاث للفاء ولو انتظر لا قرأ بفتحين ثم كسرة ويطي بضمين  
 ثم كسرة ورد بكسرين وهذه امثلة لابدالها بياكون حركتها المنقولة كسرة ككونا في حرف الجر



اعني الى مع التثنية للقاء ايضا ومنهم من لم يجوز الانتقال من الكسرة الى الضمة وبالعكس لغاية الاستقفا  
ولذا كانا وزين مرفوضين في الاسم فجل الثانية منها اي من الكسرة والضمة تابعة لاولي منهما فان كانت حركة  
القاء ضمة يجزى كسرة العين ضمة وان كانت كسرة يجزى ضمة العين كسرة فعلى الاول يبدل الباء المحذرة من الهمزة  
وعلى الثاني بالعكس فقال في رد وبالكسرة ثم الضمة وبالأو او ردي بكسرتين والباء وفي بطن بالضمة ثم الكسرة  
بطء بضمين والباء فاشع الثاني الاول فادام من الخروج من الكسرة الى الضمة وبالعكس ومن جواز ذلك جوزه  
لعمومها بسبب الوقف فيكون بمنزلة عدم هذا هو الاصح الاكثر وبعضهم ينقلون حركة الهمزة الى الساكن  
قبلها كمن لا يبدلها الى حركة المنقولة بل يحذفها ساكنة وبعضهم يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها اسم  
يبدل الهمزة الى حرف حركتها المحذوفة وبعضهم ينقل حركتها الى قبلها ويجذفها ثم يحذف الحركة المنقولة للوقف  
وهم الحجازيون الذين راموا كمال التخفيف فقالوا قد وثقت وردت في بعض اللغات في الوقف ابدال الالف  
او غير ما ذكرنا مثلا ابدال الالف سواء كان مبدلا من الاصل او للتانيث او اصلا في الوقف بمرارة فزايين الوصل  
والوقف مع التقارب بين الالف والهمزة مثلا قالوا هذه عصا وجلي وهو اي عصا يعصرها اي جعل هذه عصا  
وجلا وهو يعصرها بآيد الالفات التثنية بمرارة ساكنة مثلا ابدال الالف التانيث كما في جلي في جميع احواله  
واو كما هو عند البعض يقولون هذه جلي ورايت جلي ومررت بجلي وذلك زيادة الياء في الوقف على ان  
الواو ايتين من الالف والياء كما هو عند الاخرين يقولون في احوال التثنية جلي بالياء الساكن لان الياء ايتين  
من الالف واخف من الواو ومنهم من يقول في يدين الالف بين الواو والهمزة فيقولون في احوال التثنية جلي بالياء الساكن لان الياء ايتين  
او ياء في الالف في الوقف فيقول جلي زيد وجلي زيد ولدا اي لرداءة تلك الالف في بعض اللغات  
اي يصححها لم يغيرها ولم يجعلها من اقسام الالف اسقاطا لها عن درجة الاعتبار الصنف الرابع في بيان التغيير  
بنقل الحركة والمراد ما يكون بنقل الحركة فقط من غير ابدال حرف الحركة المنقولة ليعاقل هذا الصنف الذي  
قبله فان التغيير بآيد الهمزة قد يكون بنقل حركتها الى ما قبلها كما وصفت فالمراد بالابدال انك لا ابدال  
فقط او مع نقل الحركة وهو في كل كلمة او ما تحركت بحركة كانت او غيره قبلها كن حكي كذا كذا  
للهمزة من النفا السكتين ولو في الوقف كما هو اي بعضهم فاذا احتجج الى تحريك الساكن كان حاسبة  
حركة الاخر بنقلها اليه لانه لا يسمي بالوقف اما استراط حركة الاخر فيكون ما قبله خلافا فيه لانه  
اذا سكن الاخر او تحرك ما قبله لا يتغير بنقل حركة الاخر الى ما قبله لاستدانة وجود القبول من غير مقبول او قابل  
فلان نقل في عصا والفاء في مر واما استراط صوت الاخر فلانه لو كان حرف مدله لزم ابداله على تقدير النقل في بعض  
الاحوال بالرفع والجر فان الاخر ان كان واو فعلى تقدير بنقل كسرة الى ما قبله لزم ان يبدل بياء وان كان باء فعلى

على تقدير بنقل ضمة لزم ان يبدل واو او واو في حال النصب فلا يلزم شي من ذلك والحال ان يواو لا يبدل  
يقفون بنقل الحركة مقتضون على تغيير الحركة ولم يتجاوزوا عنه الى تغيير الحروف فلو ابدل حروف الضمة بلام  
خلاف ابرهم فلا استطر ان يكون الاخر صحيحا لانه اذا كان صحيحا لا يقبل الابدال فيحصل الاقتصار كما في  
ولو في حال ابداله لو نقل كسرة الواو الى الالف لوجب ابداله بياء لما عرفت ان الواو اذا كان حرفا ساكنا بعد  
كسرة يجب ابداله بياء كما في طبع في حال الرفع بمنزلة ذلك بان يقال لو نظر ضمة الباء الى ما قبله من الباء لوجب  
ابداله واو لما عرفت ان الباء اذا وقع طرفا ساكنا بعد ضمة لوجب ابداله واو وان لم يلزم ابداله في الاول  
في حال الرفع ولا في الثاني في حال الجر ولا في شي منها في حال النصب لان لزوم ابداله في بعض الاحوال  
استدعي ان لا يوقف فيها بالنقل مطلقا بل النظر على النظر والما استراط صحة ما قبله فلان في حرف العلة  
ضعفا وتجزا عن تحريكها فلما تحرك ما لم يكن اي مدد ان لم يوجد يثبت قوتها على التحريك ويثبت  
الوقف لروحه ضعيف فلا يقوى على تحريك حرف العلة فلا ينقل حركة الالف في قول دليل الى ما قبلها  
من الواو والياء الساكنين ولا بد من استراط عدم الادغام ايضا اذ لو كان الساكن مدحا في الاو لا ينقل اليه  
الحركة لئلا يلزم انتقال الادغام فلا ينقل حركة الرد وتقدم ان لم تكن الاو بمرارة نقلت ضمة وكسرة الى  
ما قبله فلم يلزم انتقال من ضمة الى كسرة بان يكون الفاء مضموما والحركة المنقولة كسرة وبالعكس بان يكون  
الفاء مكسوما والحركة المنقولة ضمة فقدم لزوم الانتقال بان يكون الفاء مفتوحا او مكسوما في الاول مفتوحا  
او مضموما في الثاني فيقال بهذا بغير نظر ضمة الراء الى الكاف وما قبله مفتوح وبغير نظر كسرة الراء الى السين  
وما قبله مضموما ومررت بغير بنقل كسرة الراء الى الكاف وما قبله مفتوح وبغير بنقل كسرة الراء الى السين  
وما قبله مكسورا قالوا لا تخفوا الاو تار والايدي الشعر والنبيل ويومهم جمع السهام العربية مؤنث  
سماعي ستون كانها اي النبيل الجمر وجر النار الذي واحد جرة معروف الفجر بفتح الفاء وسكون الحاء  
المحمل وبالزاد المعجم الجمع والضم ورد في الحديث والنقص منه بيان كون الفجر بالمعنى المذكور اذا صلت  
الذرة فليتحضر اي لتضام امر غائبة من التضام اي فليضمن احصائها بعضها البعض اذا جلست  
واذا سجدت فقد استقر في الخضر الذي هو مصدر تخضر بمعنى والجمع وتضمير المضمر اعني الراء في تخضرها  
راجع للنقص على ان تكون مذكورة قبل لانها مؤنث سماعي ولم يجعلها رجلا الى النبيل اذ لا معنى كثير الخضر  
الاو تار والايدي ابا ياء ولانه لو جمع اليها لغير ويومهم سكون بالاضمار لا والنبيل ستون بالانطواء والشرح  
مؤنث شعر كمر وجر اي كثيرة الشعر ويومهم اي كثيرة الشعر في البكر كناية عن القوة فيها لما انها انما تكون  
غالبيا في ايدي الرجال الاخرى لاني ابدى التواضع والايدي الشعر بمعنى الايدي القوية وقوله النبيل

الضم والجمع



سكون من قبل التنبؤ بالبلد فلو كانا باصابع معقودة كعقدتين ونفس صورة هكذا الى عقد  
سكنين يعمل الرامي في اصابه حين اخذها البطل ونبهها باليد لتأثير القوة في مواضعها فانها تخرج من  
بصيرة وتملكه فكانه يصف النفس بالحدة بقوة راميتها وكثرة سهاها السريعة التأثير والمقصود من ذكر  
هذا البيت بيان انه لا ينقل في صحة راء الشعر الى العين واليد السكنين قبله مع ان ما قبل السكن  
مضموم في الاول وهو سكنين ومضوم في الثاني وهو يلزم فدل ذلك على ما قلنا من انه اذا لم يكن الاخرة  
نقلت عنه او كسرت الى ما قبله لم يلزم وزن مرفوض وكما يقال يختلف على قول فيقال يما كبر وهذا  
يمثل النقلة الفعل وفي الاخر حكما والمعطوف عليه متمثل في الاسم وفي الاخر حقيقة اضربه وضربه  
يعلم الياء والناسكون الهاء في الوقف على اضربه امر حاضرا الحق بالضمير المضموم وضربه يكون  
ان شاء على ان يكون ما ضربه مؤنثا غالبة الخ في ذلك الغنة فنقل عنها ضمة الهاء الذي بمنزلة الاخر  
الى ما قبله من السكن الذي هو الياء والهاء كما استخرجت واللام كغيرها من عشرين سبعا حال كونه  
لم اضربه بحركة قبيلة واحد ما عثرى بالياء المشددة وفي وعج في واحد الروم والجمع كما تقدم والمق  
انه ينقل ضمة الهاء في لم اضربه الى الياء السكن قبله لا يبقا قد لزم في اضربه ولم يضربه الانتقال من  
الكسرة الى الضمة مع ان شرط النقل بعدم ذلك الانتقال وعدم حكمه كما ذكره لان المراد بالانتقال  
ينالك ما كان على فعل بالضم ثم الكسرة وبالعكس فانه وزن مرفوض في الاسماء والانتقال بالياء ليس  
كذلك واما اذا لزم ذلك الانتقال فلا ينقل فلا يقال في الوقف على هذا جبر ومن الضل جبر  
والنقل ينقل ضم الراء الى الياء وكسر اللام الى الفاء ولا ينقل فتحة الاخر الى السكن قبله في هذا الى  
فيما يكون الاخر غير مهمزة لان النقل على ما حوت للتخفيف والتسهيل مع ان الفتحة خفيفة قريبة  
من السكون كونهما جزءا الالف فذلك ما سهل من نقلها فلا ينقل بل تحذف للثاني ثم ترجع السهل  
فلا يقال ايت البكر ينقل فتحة الراء الى الكاف بل يحذفها واما النقاء السكنين فنقول الاصل في الكلمة  
التشكيك وهي اذا كانت منصوبة في حال التشكيك كورابت بكر الابلزم النقاء السكنين على ما مر في حال  
التعريف نحو رابت البكر كانه النقاء الراء كانه الضمة والكسرة فانها القوة لا تذهب الى ما قبله  
ضعيفة فنقل ما سهل من حذفها وان كان الاخر مهمزة عطف على قوله ثم ان لم يكن الاخر مهمزة تنقل  
جميع حركاتها الى ما قبلها وان كانت حركاتها فتحة او لزم انتقال من ضمة الى كسرة او بالعكس فاذا لم يكن فتحة  
ولم يلزم شي من الانتقالين فالنقل اولى في هذا تسعة صور باعتبارها كالثالث كحل من المهمزة  
وما قبل السكن وفيها لم يكن الاخر مهمزة اربعة وهي ما عدا صورة فتحة الاخر مع الحركات الثلاث لما

بكذا

لما قبل السكن وصورة في الانتقالين المرفوضين واذا انقل حركاتها فوقف عليها ساكنة من غير ابدال  
وهذا معنى على راي البعض من انهم يقنعون في بيان المهمزة بمجرد نقل حركاتها الى ما قبلها ولا يفتقر الى الموضع  
الثالث من انه اذا كان ما قبلها ساكنة ينقل حركاتها اليه ثم ينزل حسب الحركة بمعنى على راي بعض اهل من انه  
يريد زيادة البيان فلا يقع مجرد النقل بل يبدلها بعد ذلك الى ما يجانس الحركة وقد شذنا الى ذلك هناك  
وانما نقل جميع حركاتها الى ما قبلها مطلقا نقلها فلم ينقل الفتحة بل سقطت كما هو مقتضى الوقف لاجتماع  
مع نقلها في نفسها نقل النقاء السكنين فتضا عض النقل فنقل الفتحة الى ما قبلها لينزل النقاء السكنين  
فينحصر النقل في واحدة فتحة نقلها في نفسها بخلافها اذا لم يكن الاخر مهمزة اذ ليس بغیر ما نقل في نفسه كفتحة فلو  
لم ينقل فتحة لم يلزم الانتقال واحد وهو نقل النقاء السكنين وهو يهون مع ذهاب الفتحة سهل من نقلها  
وبين ذلك بقوله وكل ذي ذوق وفهم سليم يعلم ان بكر ساكنين مما كان غير المهمزة اخف من فرد بها اي  
ساكنين مما كان الاخر مهمزة وما ذلك الا لكون المهمزة ثقيلة في نفسها فيلزم على تقدير اسقاط فتحتها اجتناب  
النقلين بخلاف غير المهمزة وكذا الانتقال من الضمة الى الكسرة وبالعكس الى كل من الانتقالين اخف  
من اجتناب نقل المهمزة ونقل النقاء السكنين ولهذا ركبوهما معا اي فيما كان الاخر مهمزة للثاني لم  
ارتكبت ما هو اشدهما اعني اجتناب النقلين لاجل الاخر غير مهمزة كونهما انقل من النقاء السكنين  
وحده ولو اركبوا لم يلزم اخذ الانتقال وترك الاخف وهرب بعضهم هنا ايضا عنها فجعل الثانية من الفتحة  
تاء والكسرة تابعة للاولى فان كانت الحركة المنقولة ضمة وحركة ما قبلها كسرة يجعل الضمة كسرة وان كان الكسرة  
بالعكس فبالعكس فيقول يذارد وكسر يمين ومررت ببطون بعثتين كما مر في الفصل وقد سبق في بعض  
ما يتعلق بهذا الموضع الى موضع نقل الحركة في الوقف في فصل النقاء السكنين حيث قال ومنهم من يبرز  
من النقاء السكنين ولو في الوقف فيقول في الوقف على النقص في حال الرفع النقص بضم الصاد وفي حال  
الجر النقص بكسرة لان الحركة الذائبة منه بسبب الوقف ذلك فاذا اجتمع الى تحريك السكن لدفع النقاء  
السكنين كان رعاية تلك الحركة اولى وفي حال النصب لا يفتح الصاد بل يقبض على سكونه لان الحركات  
لكلمة التشكيك وفي حال التشكيك لا يلزم من الوقف النقاء السكنين اذا كانت الكلمة منصوبة اذ يقال ح  
نصرا فانه في التعريف ايضا لم يلزم ساكنان وفي نحو الرجل بكسر الراء في الرفع لا يفتح الجيم اذ ليس  
في الكلام انتقال من الكسرة الى الضمة وفي نحو البسر في الجاء لا يكسر السين اذ ليس في السماء انتقال  
من الضمة الى الكسرة الضمة الخامس والسكن الروم والاشمام وانما جمعناهما لنقلهما وقلة  
مباحتهما بحيث لا ينبغي ان يعقد بيان كل منهما ففضل على حدة فالروم تصويت خفيف في اعطاء

نقلها نسى

ان يعقد لكل



صوت خفيف حركة الاو الموقوف عليه الساقطة بالوقف كأنك تروم وتطلب الحركة ولكن لا تتحركها  
 برؤسها اقلها ما تنبئها على حركة الاصل ولذا يسمى روماً والاشهاد ان تعظم شفتيك بعد كل حرف  
 لا انضاماً ما بل مع بقا الانفراج ما بينهما يخرج منه النفس فالروم فيه شيء اما سمع اي من شأن السمع  
 بحيث اذا التقى الاعمى بالسمع يدركه لاقية مع حركة الشفة صوتاً كما الحرف يكون بمحرك والصوت  
 من قبيل المسموع لا بالبصر فلما يوقف ادراك الروم على البصر بل على السمع فيدركه الاعمى والبصر بعد  
 ان كانا صاحبي السمع يجلس الاشهاد فانه ليس فيه ما يتعلق بالسمع بل بالبصر لانه ليس بصوت يسمع وانما  
 تحريك عضو فلا يدركه الاعمى وان سمع ما بل يدركه الرائي ولو كان اصم ولم يسمع صوت الاشهاد  
 بمنزلة تحريك بعض جسده ومراده انه لا يدركه الاعمى لتعلقه برؤية البصر كاليدرك تحريك بعض  
 الاعضاء كاليد والرجل وتلقا من السمع كأنك تشتمت لحرف راية الحركة بان يميلت العضو للنطق  
 بها ويحتمل الى الروم والاشهاد مختصاً بحالة الوقف بل بالوقف بمكان المتحرك لا كيان في فوهة ولكن  
 فرق بينهما وبين الوقف بحرف الحركة الذي هو القسم الاول من التقسيم المذكور لان المراد بحرف الحركة  
 هناك هو المكان المجرد عن الروم والاشهاد والمراد هنا هو المكان المقارن للروم والاشهاد فهنا  
 تلتصق شيئاً متضادة وهي المكان المجرد والروم والاشهاد فلا يمكن ان يجتمع شيان منها في محل واحد  
 والفرض منها الاشهاد يكون الحرف قبل الوقف متحركاً ثم اسكن للوقف لا ساكناً في الاصل لانه  
 اذا سمع الحرف طلب حركة في نفسه بعد الاسكان يتنبه على ان الاصل متحرك ولذا يروم المتكلم حركة والاشهاد  
 واذا راي انضام شفتيك بعد الاسكان يتنبه على انك اردت بضمها صفة الحرف الموقوف عليه في الوصول  
 اذا الضمة انما يحصل بانضام الشفتين بل الاشهاد بخصوص الحركة من الغنى او الضمة او الكسرة ايضا  
 اي حاصل الحركة انما في الاشهاد فقط لا الحركة المبنيّة عليها ليست الا الضمة والضمة الشفتين يشترط بها  
 انتباه وانما في الروم فلان الحركة المختلطة ان كانت مائلة نحو الغنى يستعد بان حركة الاصل فتحة او نحو  
 الضمة فيشعر بانها ضمة او نحو الكسرة فيشعر بانها كسرة فالروم حسن اتفاقاً لكونه اشارة الحركة الموقوفة  
 في ما قبل ما سقط منه بالوقف حركة غير عارضة بل اصلية ولا يكون اخوه بمجمع كافي بهم وهم وانتم  
 ولا التاء الذي يبدل في الوقف يا كافي رجمة وضاربة واجتريبها لا يبدل يا في الوقف كافي يفت  
 واخت فانه يحسن في الروم ايضا وانما في هذه الصور التثنية اعني ان يكون الحركة الساقطة حادثة  
 وان يكون الاخر ميم المجمع وان يكون التاء المبدل في الوقف يا فالاكثر على انه اي السكت لا روم  
 فيها اما الحركة العارضة اي ما عدم الروم في الحركة العارضة مثل قرادوه الله فان كسرة لا قل

وان كان

قل عارضة فادركه في الاصل وانما حرك لسكن لقيده اعني والادخا فاعمال النقاء السكتين فلما يرسم  
 حين الوقف على قل لقوله فلما اعتد اربها اي فلما لا اعتد اربها بالركة العارضة حال وجودها في الوصول  
 لقيدها ما يوجبها كلفاً ساكن بعده حتى اي بسبب اللزوم اربها في تلك الحالة لا يعود الواو من طرف ان اقله حصل  
 اقوال نقلت حركة الواو الى ما قبله فحذف لرفع النقاء السكتين فلو كان حركة اللام معتد بها في حال وجودها  
 عادت تلك الواو لاندفاع ما يمنع اعني النقاء السكتين بتحرك اللام مع انه لم يعد فدل على ان تلك  
 الحركة في تلك الحالة غير معتد بها فلما ان النقاء باق فكيف يحذفها اي فكيف يعتد بها في حال وجودها وزوال  
 ما يوجبها من النقاء السكتين بسبب الوقف حتى يرام التحريك تلك الحركة اي عدم الاعتدال بها في حال الوقف  
 بالطريق الاولى فلا وجه فيه للروم لانه انما يكون للاختار بالحركة والاشهاد بها وانما عدم الروم في ميم لم يجمع مع  
 ريمه ولم يلحق به المدة في الوصول مثل عليكم وبهم كما هو رأي الاكثرين فظا لا لا حركة ح قبل حتى يدرك الروم  
 عليها وليس هذا ايضا اي كغير الصور التثنية من محل الحذف بل عدم الروم في اتفاقاً كذلك انما هو اي محل الحذف  
 بين الاكثرين والبعض في الروم وعدمه ما اي ميم المجمع الذي حصل اذا التقى به المدة من الواو والباء في الوصول مثل  
 عليكم او بهي كما هو في البعض لان الميم يكون متحركاً في الوصول كان الحذف في ريمه كما في هذا ايضا عند  
 الاكثر لا روم لان الواو هو المدة غير متحركة مع ان الروم انما هو كغير حركة الاو فم الميم متحرك ح كونه ليس فوهة حتى  
 يرام الحركة والفرق بينه اي بين ميم المجمع الاطوق بمدة كما هو محل الخلاف وبين يوزو ويري حيث يحسن الروم فهنا  
 عند الوقف عليها تجلس الواو والياء بكان ما قبلها بان يقعا في القافية او الفاصلة كما علمت مع ان الواو  
 مدة غير متحركة مثل اوقل الحظا اعني ميم المجمع الملحق به المدة والاشهاد الروم في محل الحذف عند الاكثر فورد به  
 النقص على رأي الاكثرين بان حكم واجبا بان بينهما فرق وهو ان الواو والياء فيهما اي في يوزو ويري فالباء لا الحركة  
 بل اصلها الحركة لان اصلها يوزو ويري يضم الواو والياء ثم اعلا شفتا الضمة على الواو والياء فيقياسا كسرتين  
 كما هو وانما انما فالبين للحركة فلما ذهبا في الوقف مع الحركة اي مع حركة ما قبلها لما مر ان الوقف على الحركة يستلزم  
 ان تلك الحركة اللازمة معها كانت لها فصار كانت الحركة الواو الموقوفة عليه فلذا يرام الضمة في يوزو وكسرة  
 في ييري والمدة اللازمة بالفتحة كافي كواو وهما وبهمي لاحظ لها اصلها في الحركة لما انها حاصلة من مجزئتين الضمة  
 او الكسرة فاذا زابت مع وكتما قبلها كيم المجمع فلا يجزئ لان يوزوهم ان تلك الحركة كانت لها حتى صارت كانه حركة  
 الاخر فدام للالة عليها وبالمثل حركة ما قبل الواو والياء في يوزو ويري بمدة كونه الواو اعني الواو والياء لا كذلك  
 في مثل عليكم وبهمي فلذا يرام في الواو دون الثاني عا الاكثر وايضا كغير الميم حطفت على قوله لان الواو هو المدة ايضا  
 غير متحرك ووجه العمل ان الروم في ميم المجمع من حقوق المدة في الوصول كغير حيد فصيح جيد بالاتفاق وكما قبل



ضعيف كان تقدم فن يلحقه المدة ايضا اي كل يلحقها بترك الروم في الميم عند الوقف اعتبار اللغة الاولى  
 القصوى اعني التجريد عن طوقها لما عرفت انه لا يمكن الروم في تلك اللغة لما ان وضع الميم فيها على السكون  
 وهذا الوجه الثاني يرد العذر في تخصيص عدم الروم في الاكثر بميم الجمع دون غيره المفرد كما في ضرب وعلامه  
 انهم خصصوا عدم الروم بميم الجمع وراوا في ضمير المفرد الغالب المتصل منضوبا كان كما في ضرب او مجرورا  
 كما في غلامه مع ان هو الضمير المفرد ايضا مفعول غير متحرك واذا كانت كما في المتالين او يا كما في خبره  
 عليهم بان عدم الروم في احد هما والروم في الاخر حكم كمن بالوجه الثاني حصل الجواز في كل  
 السور والاختلاف في التخصيص وذلك ان تجريد هذا الضمير اي ضمير المفرد عن المدة ليس بغير المدة  
 اي كثره تجريد الميم بل كثره السماع في المدة وعدمها قليل جدا فلا مجال فيه ان يقال ان من يلحقه المدة  
 بترك الروم اعتبار اللغة الاولى القصوى كما يقال ذلك في الميم فظهر وجه التخصيص والرفع للمشاكل  
 فعلم من هذا ان المعنى في ذلك المطلب هو الوجه الثاني لا الاول لعدم اطارده واما عدم الروم في التاء  
 المبدا ليا فلان الروم انما هو لبيان حركة الحرف الذي وقف عليه وبما الوقف على الهاء لان التاء  
 ابداء الية في الوقف ولم يكن له حركة بل هو مبني على السكون حتى يبين بالروم حركته نعم التاء متحرك  
 لكن الوقف ليس عليه واما من يرى من الرأي الروم في هذه الصور ايضا الى كافي الصور التثنية  
 المذكورة كما في خبرنا وهم القليلون كما نبه عليه قبل بقوله فالأكثر على انه لا روم فيها فيعتبر  
 بظاهر الحركة العارضة في مثل قل ادعوا لهم فيجوز الروم فيه للاشارة بالحركة العارضة ويجعل مدة  
 ميم الجمع متساوية بغيره ويرى اي يشبه المدة الاولى بالمدة الثانية تكونها متساوية صورة فيجوز  
 الروم في الاولى كما يجوز في الثاني بالاتفاق ويتوهم في الصورة الثالثة حركة المبدا وهو الهاء  
 لما ان الثاني تاسمات الاول وكان في حكمه فبالنوع حصل الحركة في الهاء الموقوفة عليه فزيم فيه بناء  
 لكونه كمن لا يخفى عليك ضعف هذه الوجوه ولذا كان هذا الرأي قليلا ضعيفا جدا ما ذكر حكم الروم  
 والاشتمال كالروم في الاحكام من حسن اتفاق في غير الصور التثنية واختلافها واختصاصه  
 بما كان الاول متحركا قبل الوقف وكونه الا انما في التثنية كتحقق بالمعظم اي بما كان الاول مضموما او ابداء  
 بضمته ولا يخفى فيها اذا كان مفتوحا او مكسورا الذي يثبت في التثنية الذي كان التثنية عبارة عنه  
 لا تحصل الا الضمة لا الفتحة ولا الكسرة فلا يوزن ضمها الا بضمته الاول لا بفتحة او كسرة كجاء الروم  
 فانه يجري في الجميع الا انه في المفتوح قليل لان الضمة خفيفة سريعة في النطق فلا تكاد تخرج الا  
 بتامها كما هو حالها عند الوصل ثم ان الروم والاشتمال وكذا الاشتمال المجرد والتضعيف علامات

منها

علامات في الخط فالروم الف بخط قد لم الحرف كما في هذا اخبرنا كما انه من ابتداء لان الروم ابتداء  
 الحركة والاشتمال نقطة قد انه كما في جعفره لانه انقص من حال الروم والالف ابتداء واما النقطة كما ان  
 الروم ابتداء الاشتمال والاشتمال حاء فوفد اشارة الى خفته كما في هذا اخره خ والتضعيف بين فتحة اشارة  
 الى تنوينه كما في هذا فخرج من هذا ما يتعلق بصناعتنا وبما من التصريف من احكام الوقف واما عند  
 الفراء فله احكام واقسام اولها اشتغال بذكرنا لعدم انذارها فيما توجبها اليمن الحرام وهو ما ينبغي به  
 الرهيق لما انه المطلوب في علم التصريف واما ما لا دخل له في تغييره كاحكام الاداء فهو خارج عن  
 الفن بل له فن او كعلم القراءة فالرالمصير ونصف على هذا القدر الوافي بغيرنا من الكلام  
 حامدين له مع على التوفيق للاتمام ومصلين وسلمين على رسوله سيد الانام وعلى اله واصحابه ومن تابعهم  
 باحسان الى يوم القيام فله الجود والمنة وعلى رسوله افضل الصلوة والتحية والاله واصحابه ذوي  
 الرضا العلية على ان وفضا لانهم شرح هذا الكتاب في ليلة الجمعة الثانية  
 من شهر رجب المستطاب من سنة تسعة وثمانين والالف من  
 هجرة من هو شفيع ومشفع يوم يقوم  
 الحبيب فتنه الايقاد لكل امر  
 واليه المرجع  
 والمآب



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısım	1415
Yeni kayıtlar	
Eski Kayıt No	1415

لغرضنا